حاشية

العلامة الشيخ مخلوف
بن محمد البدوى المناوي
على
شرح حلية اللب المصون

للعلامة الشيخ أحمد الدمنهوري
على
الرسالة الموسومة بالجوهر المكنون
فى المعانى والبيان والبديع
للعارف بالله تعالى سيدى عبد الرحمن ألأخضرى
رحم الله جميعهم ونفع بعلومهم آمين
وبهامشها

حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون

بالمعنى على فسانترين

حاشية

العلامة الشيخ مخلوف
بن محمد البدوى المناوي
على
شرح حلية اللب المصون

للعلامة الشيخ أحمد الدمنهوري
على
الرسالة الموسومة بالجوهر المكنون
فى المعانى والبيان والبديع
للعارف بالله تعالى سيدى عبد الرحمن الأخضرى
رحم الله جميعهم ونفع بعلومهم آمين
وبهامشها

حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون

بالمعنى على فسانترين

«إنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا»

«حديث شريف»

بسم الله الرحمن الرحيم

مِن زينة الدارين ذاتِ القدر العليّ والشأن الرفيع، حمدُ الله الميسّر لأرباب الحجا إيضاح المعاني ببيانٍ بديع، فسبحانه من حكيمٍ دبّر أمور عباده على طبق مقتضى الحال، وتلاشى دون إحصاء نعمه لسانُ التفصيل والإجمال. والصلاة والسلام على أشرف من تحلّى بحقائق العلوم والمعارف، وأجلّ من حاز دقائق الأسرار واللطائف سيدنا محمد المنتخب من خلاصة أعلى الأماجد، المؤيَّد بكتابٍ حاز من أسرار البلاغة أنهى المطالب وأجلّ المقاصد. وعلى آله وأصحابه الذين بهم تلألأ غرّة الحق وأشرق وجه الدين، واضمحلّ دجى الباطل ولمع نور اليقين.

وبعد: فأقول وأنا العبد البالغ من الضعف منتهاه، والذليل الحزين الذي غدا أسير ذنوبه وخطاياه، المعتمد على القريب المجيب، المنسوب [لمنية ابن خصيب] المتضرّع في زوال كربته لمولاه القوي، أفقر العباد إلى رحمته [مخلوف بن محمد البدوي] هداه الله سواء الطريق، وأذاقه حلاوة التحقيق.

إنّ أرفع معارج كمالات نوع الانسان، هو التحلّي بأصناف العلوم وأنواع العرفان، على ما أجمع عليه الأوائل والأواخر، فهو أشرف ما يوصل الأصاغر لدرجة الأكابر، وإنّ فنّ البلاغة من بينها محتوٍ على أسباب النجاح، ومنطوٍ على قواعد الفلاح، إذ غايته نيل السعادة العظمى من معرفة إعجاز القرآن، والوصول إلى الدولة الكبرى من تمام الاذعان بنبوّة سيد الأكوان. وقد صُنّفت فيه كتبٌ ترتاح لمطالعتها الأرواح وتقرّ بها العيون: منها نظم الامام الأخضري المسمّى:

بالجوهر المكنون

فانه مشتمل على غالب قواعد التلخيص، ومحتوٍ على جواهر تامّة الجمال بديعة التخليص، وقد شرحه جماعة من الأعلام، الذين بهم يكشف عن القلب الظلام، ومن أنفس شراحه وأحسنها تحريرًا، شرح الامام الذي نال قدرًا عاليًا وفضلًا شهيرًا، من تحقق في عدّ محاسنه عجزي وقصوري، الفاضل العلامة الشيخ [أحمد الدمنهوري] فانه كتاب يعترف بسموّ منزلته الماهرون، ويذعن بغاية حسنه المتأمّلون:

درٌّ بديعٌ تناهى في محاسنه … يميل ناظره من حسنه طربا

معقودة الأسطر الحسنى التي جمعت … من خير ما فيه من يبغي العلا رغبا

وإني مذ رأيته بهذا الوصف الجميل وعلمت أن له من القدر ما هو سامٍ جليل، أحببت أن أخدمه بما يكشف اللثام عن وجوه مخدّراته، وينبّه على ما وقع له فيه نفعنا الله تعالى ببركاته، فانتخبت له حواشي

شريفة مشتملة على تحقيقات منيفة تقر بها عين المنصفين وتحترق بها قلوب الحاسدين أودعتها من حسان المسائل ما يشهد بكمال حسنه ذوو البصائر ومن عرائس بنات فكري ما ينجذب إليه القلب ويميل إليه الخاطر سالكا فيها سبيل الايجاز لا الغاية مقتصرا على ما به تمام اتضاح الشرح مما فيه لأمثالي من القاصرين كفاية، وحيث أطلقت الصبان كنت عازيا لما كتبه على السعد، وحيث قلت ابن يعقوب كنت عازيا لشرحه على هذا الكتاب، واليعقوبي كنت عازيا لشرحه على الأصل، والحاشيتين لمرادي ما كتبه الصبان وحاشية الدسوقي على السعد، وبعض الشراح لمرادي شرح الشيخ علي الغزي على هذا المتن، والسيوطي كنت عازيا لشرحه على ألفيته عقود الجمان، والسعد كنت عازيا لمختصره هذا ما وجدته أيها الواقف عليها من خطأ فمن قصوري بتقصيري في طاعة القديم الباقي، ومن صواب فهو والله مستمد من فيض شيخنا وشيخ شيوخنا الأستاذ الشيخ مصطفى البولاقي:

أدام الله الدنيا علاه وأمد الأنام بفيض علمه

ولا زالت أعاديه بحال بمرتع لا يشاهد غير رغمه

والمأمول ممن تحلى بحلى الانصاف، وتخلى عن رذيلة البغي والاعتساف أنه إن وجد للسداد وجها فليسلكه ولا يصرف عنه وجها، وإن عثر على شيء زلت فيه القدم أو طغى به القلم فليستحضر أنه لم يسلم من الخطأ إلا رسول الله الأمي بالحلم والتقوى وأن دعوى غيره السلامة منه هي غايته القصوى:

ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى المرء نبلا أن تعد معايبه

ولينبه عليه بعبارة خالية من التشنيع متجافية عن اللوم والتقريع وليعلم أنه ليس خاليا من العيوب والزلات وأن المرء كله عيوب وعورات:

متى يلتمس للناس عيبا يجد لهم عيوبا ولكن الذي فيه أكثر

وإنني فيما يصدر مني ذو عذر مقبول عند ذوي البصائر وهو أني ضعيف عديم الخلان والعشائر فلا يفارقني تجرع كؤوس الشدائد ولا تعطيل الهموم والأحزان عن تحصيل المقاصد:

جور الزمان مديم قبض ناصيتي والقلب للحزن بيت لا يفارقه

إن رمت جلب سرور فيه عاق لقد حاز المكان ونال الملك سابقه

اتخذني الدهر غرضا يرميه بسهام الهموم والأحزان وليتني مع هذا كنت سالما من إيذاء الناس بالكذب والبهتان بل ما يمضي وقت إلا وأنا في إيذاء منهم بألسنة حداد ومن هذا حاله فهو في جميع أوقاته بسواد السواد

وليتني كنت مع هول الزمان وما فيه أقاسي قوي الجسم والبصر

أو كان لي في زماني بعض ميسرة بها يخف شديد الحزن والضرر

ومن يكن حاله ما قد ذكرت فقد أتى بما عجزه يكفي ذوي النظر

وأزيدك أن هذه أول ما أفرغته معتدا به في قالب الترتيب وأني لا أعلم كتابة قبلها على هذا الشرح الغريب والله أسأل أن ينفع بها الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد معرضون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الأيام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل يحسبني ما أرجوه من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

(قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ينبغي أن نتكلم على هذه الجملة من الفنون الثلاثة المشروع فيها لما قيل أن غير المتكلم من المشروع فيه قصور أو تقصير فنقول يتعلق بها من فن المعاني الباحث عن مقتضيات الأحوال خمسة مباحث:

[الأول] الأولى في المتعلق أن يكون فعلاً لأنه الأصل في العمل والأولى التمسك بالأصل مهما أمكن ولأن تعلق بسم الصاحب لدال الذات به كثير ومنه حديث «باسمك ربي وضعت جنبي» خاصا لأن الأولى أن يقدر المتعلق من جنس ما جعلت التسمية مبدأ له كما في الحديث المذكور مضارعا لأن المقام مقام فعل القراءة مثلا الملابسة لها البسملة الصادرة عن المتكلم في الحال مع التجدد الاستمراري والمفيد هذا المعنى هو المضارع محذوفا للتخفيف لكثرة دوران متعلقه على ألسنة الخاصة والعامة كما في حذف حرف النداء في مثل ـ يوسف أعرض عن هذا ـ مؤخرا لافادة الاهتمام باسمه تعالى لأن المقام مقام استعانة بالله تعالى ولافادة القصر ثم القصر إما قصر إفراد و يخاطب به من يعتقد الشركة أو قصر قلب و يخاطب به من يعتقد العكس أو قصر تعيين و يخاطب به الشاك فالقصر هنا ينظر فيه لأحوال المخاطبين فهو قصر قلب إن كانوا يعتقدون أن البركة تحصل بغير اسمه تعالى وقصر إفراد إن اعتقدوا أنها تحصل بالابتداء باسم الله و باسم غيره وقصر تعيين إن شكوا في حصولها بأي لكن هذا الثالث بعيد قاله الدسوقي .

[الثاني] الباء على تقدير كونه زائداً يكون ذكره للفرق بين اليمين والتيمن أو للتبرك أو للتعظيم فيكون من قبيل الإطناب بالزيادة كما في قوله تعالى ـ فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به ـ أي بما آمنتم بناء على زيادة مثل وعلى تقدير كونه غير زائد فتعريفه بالإضافة إلى الله للإغناء عن التفصيل المتعذر بناء على عدم تناهي أسمائه تعالى أو المتعسر بناء على كثرتها مع تناهيها وهذا إن جعلت إضافة عام لخاص و يكون في التركيب حينئذ إيجاز قصر بمعنى تكثير المعاني بتقليل اللفظ .

[الثالث] اختيار الجلالة من بين سائر الأسماء لكونه أشهر في الألسن وأدور في الاستعمال ولكونه مستجمعاً لجميع الصفات لملاحظة مفهومه الأصلي تبعاً للمعنى الوضعي كما قد يلاحظ في غيره من الأعلام .

[الرابع] توصيف الجلالة بالرحمن الرحيم للمدح و يقتضي الحال حينئذ القطع فقد نصوا على أن النعوت إذا كان المقصود بها المدح فالأولى قطعها لأن فيه دلالة على تعين المنعوت بكونها وأن الإتيان بها لمجرد المدح قال الدسوقي لكن لا يخفاك أن الوارد في القرآن والسنة الاتباع وحينئذ فيكون في القطع مخالفة لمقتضى الحال لما في الاتباع من الجري على الأصل دون القطع إذ الأصل عدمه اه . أقول : ربما قالوه نظروا فيه لحال سامع لا يعلم التعين المذكور فيقتضي حاله وما يدل عليه و يطابقه القطع والوارد روعي فيه حال من يعلم فصار متعينا لعدم الحاجة إلى القطع فلم يلزم من موافقة الاتباع لمقتضى الحال مخالفة القطع لتعدد الحال واختلافه تأمل ثم على القطع فوجه الفصل أعني ترك عطف جملة هو الرحمن مثلا على ما قبلها عدم القصد إلى إعطاء الحكم الأول أعني أؤلف باسم الله للثانية إذ المقصود من الأولى ملابسة القراءة للتبرك ومن الثانية مدحه تعالى بكونه رحمانا .

[الخامس] جملة البسملة خبرية الصدر إنشائية العجز إذ يصدق على صدرها وهو أؤلف أنه خبر لصدق حد الخبر عليه وهو ما قصد به حكاية ما في الخارج وعلى عجزها وهو مستعينا بالله أنه إنشاء لصدق حد الانشاء عليه وهو تام يقصد به ما ذكر . فإن قلت عجز الجملة ليس بكلام إذ هو قيد فضلة فكيف يجعل إنشاء ؟ قلت هو في معنى الكلام لأنه في معنى أستعين باسم الله مثلا فقد اتضح محل الخبرية والانشائية من جملة البسملة وسقط استشكال كونها إنشائية بأن أؤلف لم ينطبق عليه حد الانشاء وكونها خبرية بأن مستعينا الخ لم ينطبق عليه حد الخبر والقول بأن الجملة بتمامها إنشائية تبعاً لانشاء المتعلق غير سديد اه بناني على جمع الجوامع بتصرف وهو مبني على جعل الباء للتعدية متعلقة بفضلة . وللصبان تفصيل حسن ذكره في رسالته الكبرى في الكلام على البسملة . و يتعلق بها من فن البيان الباحث عن حال اللفظ من حيث الحقيقة والمجاز والكناية خمسة مباحث :

[الأول] الباء حقيقتها الالصاق وهو حقيقي كأمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ومجازي نحو مررت بزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب منه والالصاق هنا حقيقي على ما اختاره العلامة الأمير معللاً بأن ماهنا من قبيل مسئلة الثوب أو أولى أي لعدم الواسطة هنا وقد قال في المغني إنه فيها حقيقي ووافقه الشمني راداً على الدماميني المستظهر أنه فيها مجازي إذ هو الصاق بما يجاور زيداً لا بنفس زيد بأن اللغة لا يناقش فيها بهذه المناقشة وذلك أن يجعل الباء للاستعانة قال الأمير فتكون استعارة تبعية لتشبيهها بارتباط الالصاق على ما لا يخفى تقريره فالاستعانة بالاسم مجاز على مجاز على ما قاله الحادمي قال لأن الاستعانة حقيقة بالذات والحق جوازه كما في الاتقان كقوله تعالى ـ ولكن لا تواعدوهن سراً ـ فان الوطء تجوز عنه بالسر لكونه لا يقع غالباً إلا في السر وتجوز به عن العقد لأنه مسبب عنه اهـ وشبهة المانع أنه أخذ للشيء من غير مالكه واكتفى المجيز باختصاص ما اهـ.

[الثاني] في حذف المتعلق مجاز بالحذف ان لم يشترط فيه تغيير الإعراب ومجاز بالزيادة إن قيل بزيادة الباء أو اسم والحق أنه مجاز بمعنى خلاف الأصل لا بمعنى الكلمة اهـ أمير وقوله ان لم يشترط الخ وكذا إن لم يجر على القول بأنه ليس بمجاز مطلقاً ذكره الدسوقي.

[الثالث] باضافة اسم إلى الله حقيقية إن أريد من لفظ الجلالة الذات وعليه يأتي تمام من بناء المجاز على المجاز وبيانية ان أريد نفس اللفظ وهي مجاز بالاستعارة عندهم لأنها مقابلة للحقيقة والاضافة نسبة جزئية بمنزلة معنى الحرف والاستعارة فيه تبعية فكذا ما هو بمنزلته وتقريرها أن نقول إن هيئة الاضافة موضوعة لتخصيص الأول بالثاني أو تعريفه به واستعملت هنا في تبيين الثاني للأول بأن شبه مطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مبين للأول بمطلق نسبة شيء لشيء على أن الثاني مخصص أو معرف للأول بجامع مطلق التعلق في كل فسري التشبيه للجزئيات واستعيرت صورة الاضافة الموضوعة للنسبة الجزئية المفيدة للتعريف أو التخصيص للنسبة الجزئية المفيدة للبيان على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية اهـ دسوقي، وقوله وعليه يأتي الخ لا وجه للتخصيص المستفاد من تقديم الظرف بل يأتي أيضاً على الاحتمال الثاني لثبوت الاستعانة فيه بالاسم.

[الرابع] الاسم الكريم حقيقة وقال في الاتقان الأعلام واسطة بين الحقيقة والمجاز كأنه لاحظ أنها ليست من موضوعات اللغات الأصلية ولا يخفاك أنها لا تضعف عن اصطلاح التخاطب والظاهر عدم المجازية فيه بوجه من الوجوه ولو قلنا أنه كلي وضعاً وأنه في الجزئي باعتبار خصوصه مجاز إذ لا مانع من استثناء أسمائه تعالى وتخصيصها بمزايا كما جعلوا تعريف علميته فوق الضمير إلى غير ذلك اهـ أمير، وقوله ولا يخفاك الخ أراد باصطلاح التخاطب كل اصطلاح حدث على اللغة الأصلية وبنى عليه خطاب كالبيان وباقي الفنون الحادثة بعد اللغة فانها معتبرة في الحقيقة والمجاز فأوضاع الأعلام الحادثة على اللغة الأصلية مساوية لهذه الاصطلاحات الحادثة فتعتبر في الحقيقة والمجاز أيضاً وحينئذ فلا يتم توجيه جعلها واسطة بملاحظة كونها ليست من موضوعات اللغات الأصلية. قال بعض أشياخنا وقوله عدم المجازية فيه أي الاسم الكريم وضمير أنه الأولى له أيضاً وضمير الثانية للكلي.

[الخامس] الرحمن الرحيم من الرحمة أصلها رقة القلب المقتضية للتفضل فهما مجاز مرسل تبعي عن التفضل في بعض الحواشي هنا أو كناية وفيه أن الكناية يصح معها الحقيقي إلا أن يقال الاستحالة هنا لمعنى خارجي فالمراد أن ذات الكناية لا تنافي الحقيقة على ما أشير إليه في جعل ـ ليس كمثله شيء ـ كناية عن نفي المثل اهـ أمير، وقوله ما أشير إليه أي من أن امتناع إرادة المعنى الحقيقي وهو نفي المماثلة عمن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه ليس من حيث ذات الكناية كامتناع المعنى الحقيقي من حيث ذات المجاز بل من حيث خصوص

إنّ أفضلَ ما تحلّت به جياد المعاني والبيان

المادة لاقتضاء مؤدّاها أمراً محالاً وهو وجود مثل له تعالى، وقوله كناية عن نفي المثل أي على حدّ قولهم مثلك لا يبخل فما قيل فيه من أنه إذا نفي البخل عمن يماثله ويكون على أخصّ أوصافه فقد نفي عنه يقال في المماثلة أفاده الصبان في رسالته البيانية وقد ذكر الدسوقي وغيره استعارة تمثيلية في الرحمن الرحيم فانظرها [ويتعلق بها من فن البديع] أن متعلق الباء إن اعتبر كونه أمراً يمكن كونه من قبيل التجريد على تقدير الخطاب من المتكلم لنفسه كأنه جرّد من نفسه شخصاً وخاطبه والاسم على تقدير كون أصله وسم فيه الابدال الذي هو إقامة بعض الحروف مقام بعض كما جعل ابن فارس منه قوله تعالى فانفلق أي انفرق والجلالة لعله لم يوجد له شيء يتعلق به لذاته من هذه الجهة والرحمن الرحيم فيهما تورية ويقال إيهام أيضا وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويقصد البعيد اعتماداً على قرينة خفية له رقة القلب معنى قريب بالنسبة إلى اللغة وهو غير مراد والمراد الانعام وهو بعيد اهـ خادمي بتصرف والقرينة هنا استحالة القريب قال الدسوقي وفي جملة البسملة القول بالموجب ويقال له المذهب الكلامي وهو أن يساق المعنى بدليله كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا وبيانه هنا أن جملة البسملة في قوة قولنا لا أبتدئ إلا باسم الله لأنه الرحمن الرحيم وفيها أيضا الاستخدام بناء على أن المراد من اسم الجلالة اللفظ وفي الرحمن ضمير يعود على الله باعتبار الذات وفيها الالتفات بناء على مذهب السكاكي من الاكتفاء بمجرد مخالفة مقتضى الظاهر وعدم اشتراط سبق التعبير بطريق آخر لأن مقتضي الظاهر في التوجه إليه تعالى الخطاب بأن يقال باسمك اللهم وفيها أيضاً الإدماج وهو أن يضمن الكلام المسوق لغرض غرضاً آخر وبيانه أن الغرض الأصلي من البسملة التبرك والاستعانة باسمه تعالى فبعد أن ذكر هذا الغرض منها أدمج فيها الثناء على الله تعالى بكونه رحماناً رحيماً اهـ (قوله إن أفضل الخ) إن قلت إن هذه العبارة إنما حصل بها إخبار بوصف الثناء والصلاة والسلام والاخبار بوصف الشيء ليس إتياناً به فلم يحصل بها المطلوب من الإتيان بالثلاثة في ابتداء التأليف. قلت لا نسلم ما ذكر إذ المقصد من قوله الثناء على الله الخ إنشاء الثناء وما بعده وهذا القول وإن لم يكن جملة في قوة الجملة فكأنه قال إن أفضل ما الخ قولي أثني على الله منشئاً للثناء الخ ولا يكون أفعل التفضيل على بابه بالنسبة لغير من دونه أو أن المراد جنس قولي ولئن سلمنا ما ذكر فلا نسلم انتفاء حصول المطلوب به لأن الإخبار المذكور يتضمن أن المحمود خير من كل شيء وهو وصف بجميل فقد حصل الحمد ضمناً بها ولا يضر عدم حصوله صريحاً إذ المطلوب حصول الحمد مطلقا كما ذكره الصبان في حاشية الأشموني ومثل ذلك يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بالإخبار بوصفهما بالجميل ثم إن إتيانه بأن لتأكيد النسبة بين أفضل والثناء وهي مما قد يشك فيه أفاده الصبان في حاشية العصام (قوله ما تحلت به جياد المعاني والبيان) التحلي التزين والاتصاف والجياد جمع جيد كذئاب وذئب والمعاني قال الصبان قال السيرامي هي الصورة العقلية من حيث إنها تقصد باللفظ اهـ جمع معنى مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول أو اسم مكان المعنى أي القصد لأنه يتخيل في المفعول كونه محلاً لوقوع الحدث اهـ وقوله لأنه يتخيل الخ تعليل لمحذوف أي وإنما صح كونه اسم مكان مع أنه مقصود من اللفظ فهو مفعول لأنه الخ والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير أي المنطوق به لا المعنى المصدري إذ لا يوصف بالفصاحة حقيقة قاله الصبان في حاشية الأشموني وذكر فيما كتبه على مختصر السعد قولاً بأنه كشف الكلام النفسي بالكلام الحسي فيكون على الأول مصدر بان وعلى هذا اسم مصدر لأبان وفي الكلام استعارة بالكناية بتشبيه المعاني والبيان بذوات لها جياد والجياد تخييل والتحلي ترشيح ثم إنه يصح أن يراد بالبيان هنا كل معنى مما ذكر لكن إرادة الثالث أحسن لما فيها من تشبيه المحسوس بالمحسوس ولأنه

أشد مناسبة للمعاني لكونها في ضمنه ثم لا يخفى ما في ذكر المعاني والبيان والبديع والمختص والمسند إليه
من براعة الاستهلال وسيأتي الكلام عليها قريباً (قوله وتباهت) التباهي التفاخر والبديع فعيل بمعنى
مفعول وسيذكره الشارح وإضافته لأنس من إضافة الصفة للموصوف والأنس ضد الوحشة والمراد من القلب
هنا اللطيفة الربانية والعرفان مرادف للمعرفة وهو مصدر عرف وفي القلوب استعارة بالكناية والتباهي
تخييل (قوله الثناء) خبر إن وهو الذكر بخير مأخوذ من أثنيت إذا ذكرت بخير قاله الدسوقي وقوله على
الحقيقة متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف أي اختصاصاً آتياً على الحقيقة أي فغيره وإن اختص بكماله
لكن بالنسبة لمن دونه والاختصاص الحقيقي ليس إلا له إذ لم ينل أحد كماله تبارك وتعالى (قوله والسلام)
أي التحية وتفسيره بالأمن في هذا المقام ربما يشعر بأن المسلم عليه مظنة الخوف لأن المعنى على طلبه والدعاء
به والنبي صلى الله عليه وسلم بل وأتباعه لا خوف عليهم وإن قال إني لأخوفكم من الله فهذا مقام عبوديته
وذلته وإجلاله لمولاه اهـ أمير (قوله على أفصح الأنام) أي أجود الخلق فالفصاحة ملكة يقتدر بها على
التعبير عن المقصود بلفظ فصيح فالمراد هنا فصاحة المتكلم وهي الملكة المذكورة (قوله محمد) بدل من
أفصح أو عطف بيان والذي نعت لمحمد لا لأفصح لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن
النعت مقدم على التوابع عند اجتماعها (قوله وعلى آله) أي أتباعه في العمل الصالح قاله الملوي قال محشيه
الأمير أل للجنس فيصدق بمجرد الإيمان لأن المقام للدعاء ونقل عنه أن المتبادر أن المراد ما زاد على أصل
الإيمان وكأنه لأن الصلاة تؤذن بالتعظيم فلذا لا تكون على غير الأنبياء والملائكة إلا تبعاً ملحق
بالمدح وقد ورد ضعيفاً آل محمد كل تقي اهـ (قوله الطيبين) أي الطاهرين من الأدناس المعنوية (قوله
الباذلين) البذل الإعطاء والمراد هنا شغل النفس جداً بما ذكر شبه البذل بجامع عدم المنع في كل واستعير
البذل له واشتق منه الباذلين بمعنى الشاغلين جداً والتشييد الإحكام وقواعد الدين مسائله الكلية المكتسبة
من الأدلة (قوله وبعد) هو ظرف زمان مبني على الضم لقطعه عن الإضافة لفظاً لا معنى والواو إما عاطفة
قصة على قصة أو للاستئناف النحوي أو البياني أي ماذا تقول بعد البسملة الخ أو نائبة عن أما فعلى كونها
عاطفة أو استئنافية يتعين كون الظرف معمولاً ليقول والفاء على توهم أما أو على نيتها يصح كونه معمولاً
للجزاء وهو يقول وللشرط المقدر الذي نابت أما المحذوفة عن جملته إذ الأصل مهما يكن شيء ولنفس أما
كذا في الفترى واليعقوبي والدسوقي وكأنه لم يجعل الواو عاملاً لضعفها بكونها نائبة النائب ولا تقوى بذكرها
عن أما لأصالتها بالنسبة لها والأصالة أقوى من الذكر قال الأمير ورجح كونه معمولاً للجزاء بأنه حيث طلب
الابتداء في القول بالبسملة وما معها كان لتقييده بكونه بعد ما ذكر وجه ولا داعي لتقييد الشرط بذلك
كذا أفاده بعض محققي المغاربة وهو أدق من قولهم في المشهور ليكون الشرط مطلقاً الخ اهـ وقوله وجه
هو صراحة الكلام في الدلالة على الامتثال قال اليعقوبي والغرض هنا هو مجرد الانتقال من غرض إلى آخر
وإنما قلت لهذا الغرض لأن ربط الجواب بكل شيء المفاد للشرط بعد الحمد والصلاة يفيد ترتب ذلك الجواب
عليهما وارتباطه ببعديتهما والترتيب فقال فيقول الخ اهـ (قوله العبد) المراد به هنا عبد الإيجاد أي المملوك لله
(قوله الحقير) فعيل من الحقارة وهي الذل اسم فاعل لحقر بضم القاف (قوله سجن التقصير) من إضافة
المشبه به إلى المشبه والجامع المنع من المقصود والخروج ترشيح (قوله الدمنهوري) سمعت من شيخنا أنه من
بلدة قريبة من القاهرة تسمى دمنهور الوحش لا من البلدة المعروفة بدمنهور البحيرة (قوله متعه) يقال متعه
الله بكذا أبقاه عليه لانتهاء شبابه كذا في القاموس والظاهر أن المراد هنا إبقاؤه إلى انتهاء عمره (قوله هذا الخ)
مقول القول وبيان بمعنى مبين (قوله الموسومة) أي التي جعل هذا اللفظ اسماً لها قال الأمير قيل أسماء الكتب
أعلام أجناس وأسماء العلوم أسماء أشخاص ورد بأنه إن تعدد الشيء بتعدد محله فكلاهما أجناس وإلا

وتباهت ببديع أنسه
قلوب أهل العرفان
الثناء على الله المختص
على الحقيقة بالكمال
المنزه في ذاته وصفاته
عن شائبة المثال
والصلاة والسلام على
أفصح الأنام محمد الذي
بلغ المسند إليه غاية
المرام وعلى آله وأصحابه
الطيبين الباذلين
نفوسهم في تشييد
قواعد الدين.
وبعد: فيقول العبد
الفقير الحقير الراجي من
مولاه الخروج من
سجن التقصير أحمد
الدمنهوري متعه الله
بحصول آماله ومن
عليه بكمال التوفيق
في أقواله وأفعاله هذا
بيان للرسالة الموسومة

[بالجوهر المكنون] فى علم البيان للعارف بالله تعالى سيدى عبد الرحمن الأخضرى رحمه الله تعالى ونفعنا به قد التمسه

منى العلامة النبيل والنحرير الدراكة الجليل سيدى عبد الرحمن السوسى أفاض الله علينا وعليه من بحر النوال ورزقنا وإياه النسج على أحسن منوال طالباً منى السهولة فى البيان لينتفع به المبتدئون فى علم البيان فأجبته وإن كنت لست أهلاً لذلك ولا من رجال تلك المهامه والمسالك ولكن عسى ظنى بفضل الإنعام هو الذى حملنى على الحلول فى هذا المقام راجياً منه سبحانه وتعالى حسن القبول والفوز برضاه بمحض فضله فإنه المأمول. وسميته [حلية اللب المصون بشرح الجوهر المكنون] والله أسأل من فيضه العميم أن ينفع به من تلقاه بقلب سليم إنه مفيض الخير والجود وهو حسبى ونعم الوكيل قال:

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أقول ابتدأ بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بخبر «كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر». وفى رواية «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم» ولا تعذر فى العمل بالحديثين بالتعليل بحمل الابتداء فيهما على الأعم من الحقيقى والإضافى أو بحمله فى الأول على الأول وفى الثانى على الثانى كما فى القرآن المبين كيفية العمل بهما

فأشخاص والفرق تحكم اهـ (قوله علم البيان) أراد به ما يشمل الثلاثة كما هو أحد إطلاقاته (قوله الأخضرى) نسبة إلى الأخضر جبل بالمغرب على ما ذكر لى بعض الطلبة من المغاربة قاله الصبان (قوله قد التمسه) صفة لبيان والعلامة كثير العلم جداً إذ الصيغة للمبالغة والتاء لزيادتها النبيل الذكى قوى الادراك النحرير المتقن من نحر الأمور علماً أتقنها (قوله الدراكة) مبالغة من الدرك أى الادراك والتاء لزيادتها كعلامة (قوله السوسى) نسبة إلى سوس جهة بالمغرب (قوله أفاض الخ) الإفاضة إنزال الماء بكثرة والنوال العطاء وإضافة بحر للنوال من إضافة المشبه به إلى المشبه وأفاض ترشيح (قوله النسج) أراد به هنا إيقاع الأفعال المتوالية ففيه استعارة مصرحة والجامع هو الى المتعلق بالفتح والمنوال ترشيح على حقيقته أو مستعار للحال بجامع الملابسة (قوله طالبا) حال من فاعل التمس وطلب السهولة التى هى الأثر طلب فى الحقيقة للتأثير لأجلها فهى ثمرة الطلب وأراد بالبيان المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير لأنه الذى يطلب سهولته والآتى جزء علم أو علم فلا إيطاء بين السجعتين، وقوله لينتفع علة للطلب (قوله فأجبته) عطف على التمس والتعقيب فى كل شىء بحسبه (قوله لذلك) أى للبيان المشار إليه بهذا أى لتأليفه (قوله المهامه) جمع مهمه بمعنى المفازة وهى الطريق المتسعة المخوفة سميت بذلك تفاؤلاً بفوز سالكها بنجاته وعطف المسالك عليه عطف عام للسجع والمراد بهما التأليف المذكور وقد شبهه بالمهامه بجامع أن كلاً مخوف واستعارها له وبالمسالك بجامع المزاولة لكل واستعارها له أو المراد الأمور الموصلة للتأليف ففى كل منهما استعارة مصرحة أيضاً والجامع الإيصال للمقصود مع اعتبار أن كلاً مخوف فى المهامه وقبل تلك مضاف مقدر على كل أى السلوك والمراد به المزاولة (قوله ولكن الخ) استدراك دفع به ما يتوهم من قوله وإن كنت الخ من أن حلوله فى هذا المقام لا وجه له وأراد بالانعام أثره وهو المنعم به وفى الحلول استعارة مصرحة حيث شبه به الأخذ فى أسباب الشىء بجامع الملابسة واستعاره له (قوله حلية اللب) الحلية بالكسر ما يزين به من مصنوع المعدنيات والحجارة واللب العقل وقوله المصون أى عما يكدره والباء فى بشرح للملابسة والشرح هنا بمعنى الكشف والظرف حال من حلية وهذا بقطع النظر عن العلمية (قوله والله أسأل) سأل إن كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه فالله مفعول أول مقدم لافادة الحصر أو للاهتمام لعظمته وأن ينفع به مفعول ثان وإن كان بمعنى استفهم تعدى للأول بنفسه وللثانى بعن نحو يسألونك عن الأنفال أو بما بمعناها نحو فاسئل به خبيراً أى عنه قاله الصبان على الأشمونى والعميم العام (قوله سليم) أى سالم من الحقد والحسد وغيرهما (قوله وهو حسبى) أى محسبى وكافى ونعم الوكيل عطف إما على جملة هو حسبى أو على حسبى والمخصوص محذوف على كل مقدر بعد الفاعل وجوباً عند الجمهور فيهما والضمير المتقدم أى هو فى وهو حسبى دليله على الثانى باعتبار تسلطه على المعطوف لا نفسه. إن قلت يلزم على كل عطف الانشاء على الخبر أما على الأول فظاهر وأما على الثانى فلأن حسبى بمعنى محسبى فهو جملة خبرية فى المعنى. قلت نمنع كون المعطوف إنشاء بجعله خبراً بتقدير مبتدإ على الأول مع تقدير مقول وبتقدير مقول فقط على الثانى وهو فى معنى الخبر كحسبى أى يقال فيه اهـ من السعد والصبان (قوله بسم الله الخ) راعى الشارح حق البسملة ولم يقصد مراعاة حق الفنون المشروع فيها تباعداً عن التطويل (قوله اقتداء بالكتاب) أى ترتيبه التوقيفى لأنها أول ما نزل فإنه خلاف ما فى صحيح البخارى وغيره فى بدء الوحى وإن قيل به اهـ أمير على الجوهرة (قوله كل أمر) الإضافة بمعنى اللام وإن لم يصح لفظها كما نقله حواشى الأشمونى عن الجامى اهـ منه وقوله الاضافة الخ أى لعدم صلاحية غيرها وهى تتعين حينئذ وكل مضافة لمفرد منكر فهى لاستغراق أفراده وهى آحاد (قوله ولا تعذر الخ) جواب بالمنع عما يقال إن الحديثين متعارضان لأن امتثال أحدهما يفوت امتثال الآخر إذ البداءة إنما تكون بواحد فالعمل بكل منهما متعذر (قوله كما فى القرآن) مرتبط

على أن اشتراط تحصيل البركة بالابتداء بهما معاً محمول على الكمال وأما أصلها فحاصل بأحدهما بل بكل ذكر غيرهما كما يدل له رواية بذكر الله الدالة على اعتبار جهة عمومها. وفي وصف الأمر بما بعده فائدتان: الأولى تعظيم اسم الله تعالى حيث لا يبدأ به إلا في الأمور التي لها شأن وخطر. الثانية التيسير على الناس في محقرات الأمور. وأورد أن كلاً من البسملة والحدلة من أفراد موضوع قضية الحديث فيحتاج كل منهما حينئذ إلى سبق مثله ويتسلسل. وأجيب بأن كلاً منهما كما يحصل البركة لغيره ويمنع نقصه كذلك يجب أن يحصل مثل ذلك لنفسه كالشاة من الأربعين تزكي نفسها وغيرها. والباء في البسملة متعلقة بمقدر وكونه فعلاً ومن مادة التأليف هنا ومتأخراً أولى أما الأول فلأصالة الفعل في العمل وأما الثاني فلأنه أمس بالمقام إذ لا يشعر تقدير خلافه بما جعلت البسملة مبتدأ له وأما الثالث فلأن تقديم المعمول هنا أدخل في التعظيم ودال على الاختصاص كما في إياك نعبد. والاسم عند البصريين أحد الأسماء التي كثر استعمالها فخفف بحذف أعجازها وتسكين أوائلها ثم اجتلبت همزة الوصل عند الابتداء بها توصلاً للنطق بالساكن واشتقاقه من السمو فأصله عند البصريين سمو ووزنه فعل وبعد التغيير افع وعند الكوفيين أصله وسم ثم حذفت الواو وعوض عنها همزة الوصل واشتقاقه من السمة وهي العلامة فالوزن قبل التغيير فعل وبعده أعل. والله علم على الذات الواجب الوجود ووصف الذات بما بعدها بيان للمسمى لا لاعتباره فيه وإلا لكان المسمى مجموع الذات والصفة وليس كذلك بل هو وحدها وقيل مع الصفة. واعترض على جعل الله علماً بأن وضع العلم بإزاء ذاته تعالى فرع تعقله ولا تعقل فلا وضع. وأجيب بتعقله تعالى بصفاته والمنفي تعقله بكنه حقيقته وهو غير لازم في وضع العلم على أن الواضع مطلقاً أو واضع هذا الاسم وهو الله تعالى علمه لغيره بوحي أو إلهام. والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة مشتقان من رحم أي من مصدر ذلك والرحمة رقة في القلب وانعطاف تقتضي التفضل والاحسان وأسماؤه المماثلة لهذه مأخوذة باعتبار الغايات التي هي أفعال دون المبادئ التي هي انفعالات لاستحالة الكيفيات النفسانية.

(قوله على أن الخ) أحسن ما يقال في عبارته إن الباء في بالابتداء بمعنى في وفي العبارة قلب أي على أن اشتراط الابتداء بهما معاً في تحصيل البركة وقوله محمول على الكمال أي على اشتراطه في تحصيل كمالها وهذا جواب بالتسليم عن السؤال السابق وإيضاحه أنه لو سلم التعذر فالذي يفوت إنما هو كمال البركة فحمل اشتراط البدء بهما في تحصيلها على اشتراطه في تحصيل كمالها لا أصلها فإنه يحصل بأحدهما بل بمطلق ذكر لكن يلزم من هذا الجواب أنه لم يتحقق كمال البركة لأحد لتعذر شرطه وهو في غاية البعد إن لم يكن ممنوعاً (قوله كما يدل له) أي لحصولها بكل ذكر وقوله الدالة صفة للرواية أفاد به تعليل دلالتها على الحصول المذكور وقوله جهة عمومها أي الأمر الموصوف بعمومه الخاص في الروايتين وهو الذكر (قوله وخطر) مرادف بحسب المراد وإلا فمعناه في الأصل الخوف (قوله موضوع قضية الحديث) هو الأمر ذو البال وكل سور وإضافة قضية للحديث بيانية والمراد بهما الجنس (قوله كما يحصل) مضارع حصل مضعف العين (قوله أمس بالمقام) أي أليق بمقام التأليف (قوله هنا) أي في مقام المدح وقوله أدخل في التعظيم لدلالته على شدة الاهتمام بالممدوح (قوله وبعد التغيير افع) بحذف اللام والاتيان بلفظ الهمزة لزيادتها ونظيره يقال في أعل (قوله علم على الذات) يحتمل بالوضع وهو قول الجمهور وبالغلبة التقديرية وهو في الأصل وصف معناه المعبود بحق لحصول معنى الاشتقاق بينه وبين مادة أله بالبناء للمجهول بمعنى عبد بحق وهو قول البيضاوي (قوله بما بعدها) هو الواجب الوجود (قوله وقيل مع الصفة) وهو خلاف الصحيح (قوله بإزاء) أي بمقابلة والمراد في مقام الوضع كون اللفظ مقصوداً به المعنى (قوله وأجيب بتعقله الخ) إن أراد المعترض بالتعقل في كلامه المطلق كان منعاً لقوله ولا تعقل وإن أراد الذاتي كان منعاً لقوله فرع تعقله وقوله والمنفي أي في الواقع على الأول أو في كلام السائل على الثاني وقوله وهو غير الخ أي فلا يترتب على انتفائه انتفاء الوضع فافهم (قوله وهو غير لازم الخ) أي بل التعقل بالصفات كاف فيه بدليل وضع الأب علماً لولده قبل رؤيته (قوله على أن الواضع الخ) أي لو قلنا بعدم كفاية التعقل بالصفة نقول الواضع الخ والمقصود من الوضع وهو فهم البشر المعنى يكفي فيه التعقل بالوصف لضعفه عن أمر الوضع (قوله اسمان) وهما صفتان مشبهتان (قوله بنيا للمبالغة) إن قلت أنهما ليسا من الخمس أما رحمن فظاهر وأما رحيم فلأن فعيلاً إنما يعد منها إذا عمل نصباً ولا كذلك رحيم. قلت المحصور في الخمس ما يفيد المبالغة بالصيغة والصفتان المذكورتان تفيد إنها بالمادة كجواد على أنه قد يمنع الحصر (قوله مشتقان من رحم) بضم الحاء منقولاً من رحم بكسرها لاطراد نقل المتعدي إلى المضموم في بابي المدح والذم وما ورد رحمن الدنيا والآخرة ورحيمها فهو على التوسع بإسقاط في (قوله لهذه) المناسب لهذين (قوله التي هي أفعال) فيه تسمح بالنسبة للثاني بعد التفريع

عليه تعالى فالرحمن مجاز مرسل عن الاحسان أو إرادته استعمالاً لاسم السبب في المسبب والأول أبلغ من الثاني لزيادة بنائه كما في قطع وقطّع ولا نقض بحذِر وحاذر لعدم التلاقي في الاشتقاق وقدّم الله على تاليه لأنه اسم ذات وهي مقدمة على الصفة فقدّم ما يدل عليها وهذا التقديم نقلي وإلا فذات الله تعالى وصفاته ليس فيها تقديم ولا تأخير بحسب الواقع وقدّم الرحمن على تاليه لأنه صار علماً بالغلبة التقديرية من حيث إنه لا يوصف به غيره تعالى وأما قوله: (١٠)

* وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا *

فخطأ نشأ عن التعنت في الكفر. واعترض بأن الصناعة تقتضي الترقي للأبلغ من غيره كما في عالم نحرير. وأجيب بجعل الثاني كالتتمة للأول باعتبار جلالة النعم فيه دون الثاني ومن أراد تحقيق الكلام على البسملة فعليه برسالتنا [كشف اللثام عن مخدرات الأفهام] فإنها من أجلّ ما أُلّف في هذا المقام قال:

(الحمد لله البديع الهادي إلى بيان مهيع الرشاد)

أقول الحمد لغة هو الثناء بالكلام على المحمود بجميل صفاته واصطلاحاً فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه ومعنى الشكر لغة هو معنى الحمد اصطلاحاً بإبدال لفظ الحامد بالشاكر واصطلاحاً صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه إلى ما خُلق لأجله وجملة الحمد مفيدة له ولو كانت خبرية لأن الإخبار بالثناء ثناء ولاختصاص جميع أفراده به تعالى وإن أشير بأل إلى غير كل الأفراد لكون الحمد صفة ذات أو صفة فعل وقدّم المسند إليه للأصل والبلاغة وعُرّف بأل ليتأتى ما يصلح أن يراد بها وتحقيق الكلام على الحمد والشكر والمدح لغة واصطلاحاً والنسبة بين أفراد الجميع في الرسالة المتقدمة والبديع المبدع للشيء على غير مثال فهو فعيل بمعنى فاعل ويُطلق على الشيء المبدع فهو بمعنى مفعول وإطلاقه على الله تعالى صحيح بالمعنى الأول مستحيل بالمعنى الثاني والهادي يُطلق على الدال على الطريقة الموصلة إلى المطلوب وعلى خالق

المناسب

فتسميته فعلاً من تسمية الشيء باسم متعلقه (قوله لعدم التلاقي في الاشتقاق) أي في نوع الاشتقاق أي النوع الذي وقع عليه الاشتقاق أي إن نوعهما المشتق من المصدر مختلف فحذِر صيغة مبالغة وحاذر اسم فاعل (قوله بالغلبة التقديرية) الفرق بينهما وبين التحقيقية أن التحقيقية هي الحاصلة بعد استعمال اللفظ بالفعل في غير ما غلب عليه كغلبة النجم على الثريا والتقديرية هي الحاصلة من غير أن يستعمل اللفظ بالفعل في غير ما استعمل فيه لكنه صالح لأن يستعمل في الغير (قوله فخطأ نشأ عن التعنت في الكفر) أي بزعمهم نبوة مسيلمة دون النبي قال ثم لي فيه إشكال لأنه حيث كان من الصفات المشتقة ومن لازمها كون القياس جواز إطلاقها على غيره كان هذا الإطلاق موافقاً لقياس اللغة ونطقاً بما قياس اللغة جواز النطق به ومثله صحيح غير خارج عن منهج اللغة. لا يقال إنه صار علماً لله تعالى أو أن الواضع شرط أن لا يستعمل في غيره فلا يصح إطلاقه على غيره. لأنا نقول أما الأول فغايته أنه صار علماً بالغلبة ومثله لا يمتنع إطلاقه بالمعنى الوضعي كما في سائر الأعلام الغالبة بل لو سلّم أنه علم بالوضع لم يمتنع إطلاقه بالمعنى الوضعي على الغير وأما الثاني ففي غاية البعد فلا يصح الجزم بخطئهم اهـ ومذهب العز بن عبد السلام أنه مختص به شرعاً لا لغة. أقول هذا المذهب هو الراجح عندي لأنه لا إشكال عليه ولأن علة اختصاص الرحمن به تعالى وهي على ما في البيضاوي كون معناه المنعم الحقيقي البالغ في الإنعام غايته وذلك لا يصدق على غيره تعالى وعلى ما في غيره كون معناه المنعم بجلائل النعم والمنعم بالجلائل إنما هو الله تعالى مبنية على الشرع دون اللغة لأن معناه المذكور شرعي لا لغوي وعلى هذا فالرحمن مجاز لغوي له حقيقة لغوية قاله الصبان (قوله الصناعة) أي صناعة البلغاء في تراكيبهم (قوله وأجيب بجعل الثاني الخ) أي فكأنه ليس شيئاً زائداً على الأول انتقل من الأول إليه حتى يرد ما ذكر (قوله بالكلام) آثره على اللسان ليدخل الحمد القديم ثم هذا القيد كقوله بجميل صفاته لبيان الواقع كما يعلم مما مرّ (قوله على المحمود) أي لأجل جميل اختياري حقيقة أو حكماً كذات الله وصفاته لكون الذات منشأ للاختياري وملازمة الصفات لها فالذات حكمي بلا واسطة والصفات بها (قوله لفظ الحامد) أي المعلوم من التعميم في إنعامه بحذف التعلق (قوله ولو كانت خبرية) أي معنى كما أنها كذلك لفظاً أي هذا إذا كانت إنشائية معنى لاعتبار إنشائيتها بل ولو كانت خبرية معنى لاعتبار خبريتها (قوله والاختصاص) عطف على ضمير له وقوله وإن أشير الخ مقابل المبالغة الاشارة إلى الكل بجعل أل للاستغراق وقوله إلى غير كل الأفراد يريد بأن جعلت للجنس لا للعهد وإنما أفادت مع الاشارة المذكورة لأن اختصاص الجنس يستلزم اختصاص جميع أفراده وقوله لكون الخ علة للاختصاص المذكور أي وإنما اختص جميع أفراد الحمد به تعالى لكون الخ وقوله صفة ذات الخ الأول القديم والثاني الحادث أي وكل من الصفتين مختص به تعالى لهما لا يخرج عنهما مختص به (قوله والبلاغة) أي المطابقة لما يقتضيه مقام الحمد من تقديم ما يدل عليه (قوله ما يصلح أن يراد) أي من فرد مخصوص فتكون للعهد أو كل فرد فتكون للاستغراق الخ (قوله بين أفراد)

الهداية فى القلب وهو بالمعنى الأول مشترك بين الله وأنبيائه وأوليائه وكل داع إليه تعالى من خلقه وهو المراد هنا وبالمعنى الثانى خاص به تعالى والبيان الايضاح والمهيع الطريق والرشاد الصواب وفى ذكر البديع و بيان براعة استهلال وهى أن يذكر المتكلم فى أول كلامه ما يشعر بمقصوده كما يأتى فى الفن الثالث. قال: (أمد أرباب النهى ورما   شمس البيان فى صدور العلما) أقول الإمداد إعطاء المدد وهو الزيادة فى الخير والأرباب جمع رب والمراد به هنا الصاحب والنهى جمع نهية وهى

العقل والرسم هنا عبارة عن الانبات والبيان المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير وإضافته لما قبله من قبيل لجين الماء ويحتمل تشبيه البيان بالنهار فيكون مكنية وتخييلية ويحتمل استعارة الشمس لقواعد علم البيان فالاستعارة تحقيقية ومعنى كون البيان كالشمس أنه يظهر به غيره وهو المعانى كما أن الشمس يظهر بها غيرها وإن كان الظهور الأول معنوياً والثانى حسياً أى باعتبار المتعلق فيهما والرسم لمعنى البيان لا له والصدور جمع صدر مراداً به هنا القلب أى اللطيفة فهو مجاز بمرتبتين والمراد العلماء الكمال أى العاملين وفيه تنبيه على أن العلم لا يستقر ولا يثبت إلا فى قلب تخلى عن الرذائل لمصادقته قلباً خالياً فيتمكن فإن الحكمة إذا لم تجد القلب كذلك فإنها ترجع من حيث أتت. قال: (فأبصروا معجزة القرآن   واضحة بساطع البرهان)

أقول الفاء تفريعية والمراد بالإبصار هنا القلبى أى النظر بعين البصيرة. والمعجزة أمر خارق للعادة مقرون بالتحدى فإضافته لما بعده بيانية إذ المراد به النظم المعجز وإن كان يطلق بالاشتراك اللفظى على الصفة القديمة أيضاً فالإضافة قرينة معينة وقوله بساطع البرهان من إضافة الصفة للموصوف أى البرهان الساطع أى الظاهر والبرهان العقلى قياس مركب من قضايا يقينية والمراد به هنا ما يعم النقلى ولا شك أن كون القرآن من كلام الله تعالى الناشئ عن الإعجاز المفهوم من معجزة ثابت بالبرهانين . أما الأول فكقولنا هذا الكلام معجز وكل معجز

المناسب حذف أفراد (قوله وهو المراد هنا) والمعنى الدال على بيان طريق الرشاد فى كتابه وعلى لسان نبيه وانظر ما وجه تخصيصه بالارادة وما المانع من ارادة الثانى . والمعنى حينئذ الذى خلق فى القلوب هداية إلى ما تدرك به طريق رشادها (قوله الايضاح) وصح أن يراد به الظهور مع حذف مضاف أى دليل ظهور واليه أشار ع ق حيث قال إلى بيان أى الأدلة التى بها بيان أى ظهور مهيع (قوله والمهيع الطريق) وهى هنا الأسلام (قوله وفى ذكر الخ) البراعة مصدر برع الرجل إذا فاق أقرانه والاستهلال أول صياح المولود ثم استعمل فى أول كل شئ فمفاد براعة الاستهلال بحسب اللغة تفوق الابتداء أى كونه فائقاً ثم سمى به فى الاصطلاح ما هو سبب التفوق وهو ما ذكره الشارح. وأقول لا يخفى ما فى الاشارة باسم الله تعالى إلى الفن المعلوم فان العظيم لا يرضى أن يشار باسمه إلى حقير ومع هذا فقد فاته الاشارة للمعانى وذكر البديع مع البيان يمنع كونه أشار للبيان الشامل للمعانى لأن الاشارة على وفق الاطلاق واطلاق البيان على ما يشمل المعانى إنما يكون مع إدراج البديع فى معناه فالاشارة لاتكون إلا مع الإدراج ، ولو قال :

أحمد من قد ألبس المعانى   ثوب بيانها بديع الشان

لوفى بالجميع مع السلامة (قوله أمد أرباب النهى) أى أوجد لهم المدد الذى هو التوفيق للمدارك وقوة النظر فى إدراكها ع ق (قوله وهو) أى المدد من حيث هو والمراد هنا ما علمت (قوله باعتبار المتعلق) أى إن حسية الظهور ومعنويته باعتبار متعلقه وهو المحسوس والمعقول (قوله والرسم لمعنى الخ) استئناف بيانى جواب عما يقال إن البيان بمعنى المنطق الفصيح لا يرتسم فى القلب (قوله فهو مجاز بمرتبتين) لأن معناه الحقيقى محل القلب بمعنى اللحمة وهو محل اللطيفة فالعلاقة المحلية بواسطة محلية سابقة (قوله وفيه) أى البيت وقوله تنبيه الخ حيث أفاد بالاقتصار فى مقام البيان وكون أل للعهد أن رسم البيان ليس إلا فى صدور العلماء الذين تخلت قلوبهم عن الرذائل (قوله معجزة) فى الاعجاز براعة استهلال إذ يشير إلى أن المطلوب مما يتعلق به إذ هو يتحقق بالبلاغة التى هى مقصود الفن أفاده ع ق ومثلها فى قول المصنف الآتى أجل الخ كما سيأتى عنه (قوله الفاء تفريعية) المناسب للترتيب كما فى ع ق ويمكن أنه أراده بالتفريع وكذا يقال فى قوله الآتى ولا يخفى عليك تفريع الخ (قوله بالتحدى) التحدى دعوى الرسالة مع طلب المعارضة بأن يطلب من المرسل إليهم أن يأتوا بمثل ما أتى وعلى هذا فهذه المادة لا تسند لغير الرسل أفاده شيخنا (قوله فإضافته الخ) لا وجه للفاء فالمناسب الواو وضمير إضافته للمعجزة وذكره باعتبار ما ذكر (قوله إذ المراد الخ) لأنه المتبادر من لفظ القرآن كما أشار اليه بقوله وإن كان الخ (قوله فالاضافة الخ) هذا لا يتفرع على ما قبله فلا وجه للفاء (قوله قرينة معينة) أى لهذا المراد أقول لا مانع من إرادة الصفة القديمة وتكون الإضافة على معنى اللام للملابسة بين المتضايفين أى أبصروا المعجز الملابس للمعنى القديم وهو اللفظ الدال عليه وحينئذ فكيف يدعى التعيين (قوله ولا شك الخ) يفيد كلامه أن المصنف استعمل لفظ المعجزة فى لازمه وأن المقصود أنهم علموا ما يلزم المعجزة وهو كونه من كلام الله وليس كذلك بل المقصود أنهم علموا علماً يقينياً

ليس من تأليف المخلوق فيكون من تأليف الخالق إذ لا واسطة. وأما الثاني وإن ترتب على الأول فقوله تعالى - قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن - الآية. قال: (وشاهدوا مطالع الأنوار وما احتوت عليه من أسرار) أقول شاهدوا معطوف على أبصروا وفهموا من ثمرات رمم البيان أيضاً والمراد المشاهدة بعين البصيرة والمطالع جمع مطلع وهو محل الطلوع والأنوار جمع نور وهو ما به ظهور الأشياء والمراد به هنا العلم لأن به تظهر المعلومات والأسرار جمع سر وهو المعنى الخفي. ومعنى البيت أنهم بواسطة إمعان النظر الناشئ عما رسخ في قلوبهم شاهدوا معاني كلمات القرآن التي هي كمطالع الأنوار الحسية بجامع ما ينشأ عن كل من النور وإن كان محسوساً في الثاني ومعقولاً في الأول وشاهدوا ما اشتملت عليه تلك الأنوار أي العلوم من أسرار أي نكات خفية إذ خبايا القرآن وخفاياه تقف دون آخرها العقول بدليل وما يعلم تأويله إلا الله وإدراك بعضها إنما يكون بالتنوير جعلنا الله من أهله.

قال: (فنزهوا القلوب في رياضه وأوردوا الفكر على حياضه) أقول الرياض جمع روضة والمضاف إليه ضمير القرآن على تقدير مضاف هو معاني ولما كانت النفوس الناطقة تنتعش باقتناص المعاني كما تنتعش بالأقوات الأشباح والمباني شبه معاني القرآن بالرياض بجامع تنزه النفس الناطقة بملابستها كتنزه القالب الجسماني بالرياض المحسوسة فإضافة رياضه من قبيل لجين الماء مع مراعاة المضاف المتقدم كإضافة حياض بعده لما بعده وإن كان المقصود نوعاً من التوسط بين التضايفين والفكر حركة النفس في المعقولات وحركتها في المحسوسات تخييل والحياض جمع حوض وقعت الواو بعد كسرة

بالبرهان الواضح المعجزة من حيث إعجازها كما يفيده ع ق قال أي أدركوا تلك المعجزة حال كونها واضحة لا يعتريها لبس في إعجازها الخلق عن معارضتها في أسلوبها وبلاغتها اه (قوله لا يعتريها لبس) أي على المدركين بحيث صار علمهم بالإعجاز يقينياً حينئذ فالدليل العقلي الذي ذكره الشارح لم ينتج المقصود لبنائه على ما قاله فالمناسب أن يقول ولا شك أن إعجاز القرآن ثابت بالبرهانين: أما الأول فهو أن القرآن مشتمل على تقرير التوحيد وأدلة الغيب وغير ذلك مما ليس في طاقة البشر وكل ما هو كذلك فهو معجزة ينتج القرآن معجزة وأما الثاني الخ (قوله وإن ترتب على الأول) إنما يكون الترتيب ظاهراً لو ساق الأول كما قلنا ووجه الترتب أن هذا الدليل في ذاته دعوى تحتاج إلى إثبات بالعقل فثبوتها مترتب على الدليل العقلي ويحتمل على بعد أن يقال إن الشارح لما أراد الاستدلال على كون القرآن من كلام الله جعل الآية دليلاً عليه باعتبار لازمها إذ هي تدل على ثبوت كونه معجزة ويلزمه كونه من كلام الله وهي باعتبار دلالتها على هذا اللازم دعوى في ذاتها بقطع النظر عن قائلها تحتاج إلى إثبات بالعقل فثبوتها مترتب على الدليل العقلي (قوله مطالع الأنوار) حمل الشارح فيما يأتي المطالع على المعاني لأنها ينشأ عنها بتأملها أنوار بمعنى علوم وهو أولى من حمل ع ق لها على الألفاظ معللاً بأن الأنوار تبدو منها للمتأملها لأن التأمل فيها إنما هو بواسطة تأمل معانيها فالبدو في الحقيقة من المعاني (قوله وما احتوت) رجع الشارح ضميره إلى الأنوار وع ق إلى المطالع وهو أولى لأن اشتمال الأنوار على الأسرار بمعنى النكت الخفية إنما هو باعتبار تعلقها بها واشتمال المطالع عليها من اشتمال الدال على المدلول على حمل ع ق للمطالع أو الكل على الجزء على حمل الشارح لها وكلاهما أقوى من اشتمال الأنوار (قوله فهو من ثمرات الخ) أي بواسطة كما سيفيده (قوله والمراد به هنا العلم) أي الادراك بدليل قوله لأن به الخ (قوله إذ خبايا الخ) الظاهر أنه تعليل لما تضمنه قوله وشاهدوا ما اشتملت الخ من دعوى اشتمال تلك الأنوار على أسرار (قوله بدليل وما يعلم الخ) ضمير تأويله يرجع لما تشابه وهذا دليل على أن في القرآن خبايا لا على أنها تقف الخ كما هو واضح (قوله وإدراك الخ) الظاهر أن هذا تنبيه على محصل ما أفاده المصنف بقوله أمد الخ ومراده تنوير القلوب بتصفيتها من الكدر (قوله فنزهوا) الفاء للترتيب والسببية وهو متسبب عما قبله بواسطة كما يفيده ع ق قال فنزهوا أي فبسبب أنهم أدركوا ثبوتاً بيد الله تعالى شيئاً من محاسن القرآن وعلومه تتبعوا تلك المحاسن بملازمة التأمل فيها فنزهوا أي متعوا اه (قوله رياضه) الروضة ما اشتمل من الأرض على غرس نافع (قوله وأوردوا) الإيراد الإحضار وهو للفكر بواسطة إيراد النفس وفي الكلام حذف أي وأخذت نفوسهم من حياضه تأمل (قوله حياضه) الحوض ما يملأ بالماء من مكان واسع يعد للشرب ع ق (قوله النفوس الناطقة) أي اللطيفات الربانية للتفكرة (قوله تنتعش) أي تنجبر (قوله باقتناص) أي اصطياد والمراد به هنا حوزها (قوله بالأقوات) المناسب إبداله بالرياض كي يترتب جواب لما على ما قبله اللهم إلا أن يقال إن المراد الأقوات حقيقة أو حكماً فتدخل الرياض فإن من أولها يحصل بها انتعاش كما يحصل بالقوت الحقيقي تأمل (قوله بجامع نزهة النفس الخ) الأوضح بجامع النزهة بكل فالنفس تتنزه بملابسة المعاني كتنزه القالب الخ (قوله فإضافة رياض الخ) تفريع على قوله والمضاف إليه ضمير القرآن إلى هنا (قوله مع مراعاة الخ) إنما هو المشبه (قوله كإضافة حياض) التشبيه تام (قوله وإن كان المقصود الخ) أي أن المقصود

قلت بناءً أي على معانيه التي هي كالحيض المحسوسة بجامع شفاء الصدر في كل منهما ولا يخفى عليك تفريع هذا البيت على ما قبله قال:

(ثم صلاة الله ما ترنما ❊ حادٍ بسوق العيس في أرض الحمى
على نبينا الحبيب الهادي ❊ أجل كل ناطق بالضاد
محمد سيد خلق الله العربي الطاهر الأوّاه) أقول: الصلاة لغة العطف فإن أضيف إلى الله تعالى سمي رحمة أو إلى الملائكة استغفاراً أو إلى غيرهما دعاء فهي مقولة على هذه المعاني بالاشتراك المعنوي والترنم التغني والعيس الإبل وحاديها سائقها المتغني لها ليحصل لها نشاط في السير والحمى الممنوع من قربه والمراد به أرض الحجاز لمنع الكفار من الإقامة بها والمقصود طلب تأبيد الصلاة بجملتها لا التأقيت والنبي إنسان أوحي إليه بشرع فإن أمر بتبليغه سمي رسولاً أيضاً وهو بالهمز من النبأ أي الخبر فيصح أن يكون بمعنى فاعل (١٣) باعتبار أنه مخبر بكسر الباء عن الله عز وجل أو بمعنى مفعول باعتبار أن جبريل أخبره عن الله تعالى وبالياء من النبوة وهي الرفعة فيصح أن يكون بمعنى مفعول لأنه مرفوع الرتبة عن غيره أو فاعل لرفعه غيره إذ ما من مرفوع إلا وباب رفعته النبي صلى الله عليه وسلم والحبيب يصح أن يكون بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول والهادي المرشد غيره وأجل بمعنى أعظم وكل ناطق بالضاد أشار به إلى قوله صلى الله عليه وسلم فيما روي عنه متكلماً فيه بالوضع: أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش ومقصوده الثناء على المصطفى صلى الله عليه وسلم لكمال فصاحته وفي بعض النسخ على نبي اصطفاه الهادي أجل الخ ومحمد علم على ذاته صلى الله عليه وسلم وسيد خلق الله أي أفضلهم وأشرفهم على الإطلاق بتفضيل من المولى سبحانه وتعالى بدليل أنا سيد ولد آدم ولا فخر وأما ما ورد من الأحاديث الدالة على نهيه عن تفضيله على غيره من الأنبياء فأجابوا عنها بأجوبة منها أنه قال ذلك تواضعاً منه صلى الله عليه وسلم والعربي نسبة إلى العرب والطاهر المنزه حساً ومعنى عن شائبة وصف مخل بشيء من كماله صلى الله عليه وسلم صغيراً أو كبيراً قبل النبوة وبعدها أو سهواً والأوّاه كثير التأوه من خشية الله تعالى وقد ورد أنه كان يسمع لصدره صلى الله عليه وسلم أزيز كأزيز المرجل أي غليان كغليان القدر لأن الخوف على قدر المعرفة وهو أعرف خلق الله تعالى بالله قال:

(ثم على صاحبه الصديق ❊ حبيبه وعمر الفاروق
ثم أبي عمرو وإمام العابدين ❊ وسطوة الله إمام الزاهدين)

أقول: صاحب بمعنى صحابي وهو من اجتمع به صلى الله عليه وسلم مؤمناً به

بالمتوسط نوع منه إذ معاني القرآن لا طاقة للبشر على استقصائها حتى يتنزه في جميعها ويورد عليه هذا مراده فيما يظهر وقد يقال إن التنزه في شيء لا يقتضي استقصاءه وكذا الإيراد عليه فإنه يقال تنزهت في مصر ووردت البحر من غير إرادة بعض فيهما وحينئذ فلا حاجة إلى إرادة البعض هنا أستاذنا المذاكر تأمل وجملة وإن كان الخ حال من المضاف في قوله مع مراعاة للمضاف المتقدم أو من كاضافة وفي كلامه الحذف من الثاني لدلالة الأول أو العكس (قوله ثم صلاة الله) لم يذكر السلام جرياً على عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر بل إذا صلى في مجلس وسلم في مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتياً بالمطلوب وهذا هو المختار عندي وفاقاً للحافظ ابن حجر وغيره والآية لا تدل على طلب قرنهما لأن الواو لا تقتضي ذلك اهـ صبان على الأشموني (قوله ما ترنما الخ) إنما أبّد الصلاة بما ذكر لأن سوق الإبل في أرض الحمى لا ينقطع من الحجيج حتى ينقطع الإسلام ولا ينقطع الإسلام إلى قيام الساعة لما ورد أن طائفة من الأمة لا يزالون ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله أي الساعة فكأنه يقول نطلب من الله أن يصلي عليه إلى آخر الدهر أي أبداً ع ق (قوله بالضاد) خصت بالذكر لأنها أصعب الحروف خروجاً على غير العرب بحيث لا يفصح بها في الغالب كما هي إلا العرب فإذا كان أفصح العرب فغيرهم أحرى وفي التركيب إشارة إلى أن المطلوب مما يتعلق بالنطق والفصاحة فهو من براعة الاستهلال ع ق (قوله استغفار) بل مطلق الدعاء وقد ورد أن الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه أمير على الجوهرة أي فتبيين الصلاة بما ذكر يدل على أنها لا تختص بالاستغفار بالنسبة للملك (قوله فهي مقولة الخ) أي محمولة وهذا ما اختاره ابن هشام في مغنيه واعترض على ما ذكره غيره من أنها من المشترك اللفظي (قوله لمنع الخ) علة لصحة إرادتها بالحمى (قوله بجملتها) متعلق بطلب (قوله انسان) لم يصرح بالذكورية اكتفاء بتذكير الضمير أو بناء على أن الأنثى لا يقال لها إنسانة (قوله ما من مرفوع) أي رفعة معتداً بها (قوله باب رفعته) أي منشؤها أطلق عليه باب للتوصل بكل إلى المقصود (قوله بيد أني) أي غير أني وهذا من تأكيد المدح بما يشبه ضده (قوله بدليل) أي وشرفه عليهم ثابت بدليل الخ ثم هذا الدليل لا ينتج المدعى إلا بضميمة خارجية وهي أن من أولاد آدم من هو أفضل من باقي الخلق إذ النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من الأفضل فهو أفضل من غيره بالأولى (قوله نسبة إلى العرب) وهم أفضل أجيال الناس وذلك مما يؤكد الشرف والمدح وأنه كان صلى الله عليه وسلم هو الذي يتشرف به ع ق (قوله المنزه الخ) بيان للطاهر في ذاته فيكون قوله وهو الخ لإفادة دخوله تحت مفهوم الطاهر الصحيح للإطلاق (قوله من كماله صلى الله الخ) المناسب وهو صلى الله عليه وسلم كذلك صغيراً الخ (قوله من اجتمع الخ) ولا يشترط التمييز فيدخل من حنكه بالتمر من الصبيان والمجنون المحكوم

بعد نبوته حال حياته اجتماعاً متعارفاً وإن قولهم ومات على ذلك فبيان لثمرة الصحبة إذ تحققها لا يتوقف على ذلك. والصديق لقب لسيدنا أبى بكر رضى الله عنه واسمه عبدالله وهو قرشى يلتقى مع النبى صلى الله عليه وسلم فى مرة بن كعب. من كلامه رضى الله عنه أكيس الكيس التقى وأحمق الحمق الفجور وأصدق الصدق الأمانة وأكذب الكذب الخيانة وكان رضى الله عنه يأخذ بطرف لسانه ويقول هذا الذى أوردنى الموارد وكان يشم من فيه رائحة الكبد المشوى لشدة خوفه رضى الله عنه. وعمر الفاروق هو سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه لقب بالفاروق لفرقه بين الحق والباطل يجتمع نسبه مع النبى صلى الله عليه وسلم فى كعب. من كلامه رضى الله عنه من خاف من الله لم يشف غيظه ومن اتقى الله لم يصنع ما يريد وكان يأخذ اللبنة من الأرض ويقول ياليتنى كنت هذه اللبنة ليتنى لم أخلق ليت أمى لم تلدنى ليتنى لم أك شيئاً ليتنى كنت نسياً منسياً وكان يحمل جراب الدقيق على ظهره للأرامل والأيتام فقال له بعضهم دعنى أحمله عنك فقال ومن يحمل عنى

(١٤)

يوم القيامة ذنوبى رضى الله عنه. وأبو عمرو المراد به سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه يجتمع نسبه مع النبى صلى الله عليه وسلم فى عبد مناف وكان رضى الله عنه شديد الحياء وكان يصوم النهار ويقوم الليل إلا هجعة من أوله وكان يختم القرآن فى ركعة واحدة كثيراً وكان إذا مر على المقبرة بكى حتى يبل لحيته رضى الله عنه. وسطوة الله إمام الزاهدين المراد به سيدنا على بن أبى طالب كرم الله وجهه وعبر عنه بالسطوة لشدة بأسه على أهل الزيغ وبما بعده لشدة إعراضه عن الدنيا وكان رضى الله عنه يقول الدنيا جيفة فمن أراد منها شيئاً فليصبر على مخالطة الكلاب وكان يخاطب الدنيا ويقول يادنيا غرى غيرى فقد طلقتك ثلاثاً عمرك قصير ومجلسك حقير وخطرك كبير آه آه من قلة الزاد وبعد السفر ووحشة الطريق وكان يقول ما نلت من دنياك فلا تكثر به فرحاً وما فاتك منها فلا تأس عليه حزناً وليكن همك فيما بعد الموت رضى الله عنه قال:

(ثم على بقية الصحابة ✲ وذى التقى والفضل والإنابة
والجد والفرصة والبراعة ✲ والحزم والنجدة والشجاعة
ما عكف القلب على القرآن ✲ مرتقياً لحضرة العرفان)

أقول: المتقى من قولهم وقاه فاتقى والوقاية الحفظ والمتقى من يقى نفسه أى يحفظها عما يضرها فى الآخرة وللتقوى مراتب: الأولى التوقى عن العذاب الأبدى وهى حاصلة بعدم الشرك بالله تعالى. والثانية التنزه عن كل ما تم فعلاً أو تركاً. والثالثة التنزه عما يشغل السر من الأكوان عن الحق جل جلاله وهذا القسم مطلوب للمولى من عبيده بقوله اتقوا الله حق تقاته لأنه تعالى لا يقبل على القلب المشترك والفضل الزيادة فى الخير والإنابة الرجوع إليه سبحانه وتعالى والجد الكرم والفرصة من قولهم فرصت الرجل وأفرصته إذا أعطيته فهى بمعنى العطية والبراعة من برع الرجل بالفتح والضم براعة إذا فاق أصحابه فى العلم وغيره والحزم ضبط الأمر بالاتفاق وحسن التدبير والنجدة الإعانة بسرعة وتطلق

بإسلامه فيما يظهر والنائم فلا يشترط قصد الشخص الاجتماع ولا معرفة أحدهما الآخر نعم الأظهر فيما إذا كانا نائمين عدمها وإن كان صلى الله عليه وسلم لا ينام قلبه لأن الاجتماع المعلوم من وظائف العين اه أمير على الجوهرة وقوله من وظائف العين أى أنه لا يكون إلا عند يقظتها وإن من أحد المجتمعين (قوله بعد نبوته) هذا أحد قولين وعليه يخرج ورقة بن نوفل وبعضهم أطلق اه منه (قوله اجتماعاً متعارفاً) إن أراد بالتعارف الظهور بين الناس فاشتراطه ممنوع لأدائه إلى إخراج عيسى والخضر بل ولا يشترط الطول لمزيد تأثير النبوة وإن أراد به كون الاجتماع على وجه الأرض فالمشهور اشتراطه قال الأمير ولعله اصطلاح وإلا فالسماء لا تنقص عن الأرض فى مثل هذا اه وعليه فالاجتماع فى السماء مؤد إلى ثواب الصحبة دون التسمية بصحابى (قوله أكيس الكيس الخ) الكيس وفور العقل وقوته. والمعنى أحسن آثار الكيس التقى أى التقوى وقوله وأحمق الحمق الخ الحمق قلة العقل والمعنى وأقبح آثار الحمق الفجور فكل من أكيس وأحمق مجاز مرسل تبعى لعلاقة اللزوم (قوله أوردنى الموارد) أى موارد الزلل وما لا يوصل إلى نيل تمام المقصود فى الآخرة (قوله الفاروق) مقتضى كلام الشارح وغيره أن هذه الصيغة مراد منها اسم الفاعل ولينظر (قوله لم يشف غيظه) كأن المعنى أنه يصير مغتاظاً من نفسه لعده عليها السيئات (قوله لم يصنع ما يريد) أى لاستقامته بمخالفة نفسه (قوله نسياً منسياً) نص ابن مالك فى لاميته على أن النسى مراد منه المفعول حيث قال: واستغنوا بنحو نجا ✲ والنسى عن وزن مفعول وما عملا وحينئذ فما بعده تأكيد لفظى (قوله إلا هجعة) أى نومة والمراد هنا نومة يسيرة ليناسب مقام المدح تأمل (قوله غرى) أى أخدعى وضمنه معنى العى فعداه بالباء وفى نسخة غيرى فلا تضمين (قوله حزناً) مصدر من معنى تأس (قوله مرتقياً) حال من القلب وهى قيد فى عكف لبيان الواقع إذ العاكف على القرآن لا يتنوع إلى مرتق إلى الحضرة المذكورة وغيره إذ هو أجمع مبلغ لحضرة معرفة الله عن ما ينبغى فالمراد بحضرة العرفان ما ذكر والإضافة بيانية (قوله من الأكوان) جمع كون المراد هنا الموجود (قوله لأنه تعالى لا يقبل الخ) تعليل لمحذوف بعد قوله مطلوب

على الشجاعة فعطف ما بعدها على هذا عطف مرادف ومغاير على الأول والشجاعة شدة القلب عند البأس والعكوف الإقامة والقرآن يطلق على الصفة القديمة وليس مراداً هنا وعلى النظم المعجز الدال على متعلق الصفة القديمة لا عليها نفسها على التحقيق خلافاً لظاهر عبارات جمهور المتكلمين وهو المراد هنا وبين على والقرآن مضاف وهو معاني ومعنى الاقامة على المعاني الإقامة على التأمل فيها فان ذلك هو العروة الوثقى في الوصول إلى حالة يتقعدون أولها سليمو العقول وهو ما أشار إليها بقوله مرتقيا الخ وليس مقصوده بما عكف التقييد بل المقصود هنا التأبيد . قال : (هذا وإن درر البيان * وغرر البديع والمعاني (١٥)

تهدي إلى موارد شريفة * ونبذ بديعة لطيفة

من علم أسرار اللسان العربي * ودرك ما خص به من عجب

لأنه كالروح للاعراب * وهو لعلم النحو كاللباب)

أقول: لفظة هذا خبر لمبتدإ محذوف أي الأمر هذا أو مبتدأ والخبر محذوف أي هذا كما ذكر وهو للانتقال من كلام إلى آخر ويسمى الاقتضاب لعدم الملاءمة بين المنتقل عنه والمنتقل إليه فان كانت مناسبة سمي تخلصاً كما يأتي الكلام على ذلك في فن البديع إن شاء الله تعالى والواو في وإن واو الحال ودرر البيان أراد بها مسائل علم البيان المعني به ادراك المسائل على سبيل الاستعارة المصرحة وغرر البديع والمعاني كذلك نظراً للأصل في معنى الغرر ويحتمل أن يكون المراد بالبيان وتاليه المسائل فالاضافة من قبيل لجين الماء وسيأتي تحقيق معنى العلم في أول الفن الأول وتهدي توصل والموارد جمع مورد مراداً به المعنى سمي بذلك لورود الأفكار عليه لتشتفي من ظمأ الجهل كالورد المحسوس الشافي من حرارة الكبد فالموارد استعارة مصرحة ونبذ جمع نبذة مراداً بها بعض المعنى وبديعة بمعنى حسنة واللطيفة دقيقة ومن تبعيضية وعلم اللسان العربي علم اللغة وأسراره دقائقه ودرك بمعنى ادراك معطوف على موارد وما واقعة على المعاني الدقيقة التي خص بها اللسان العربي ومن عجب بيان لما والعجب بمعنى العجيب أي ما يتعجب منه للطافته وقوله لأنه أي المذكور من البيان وتاليه ومراده بالاعراب المعرب ولباب كل شيء خالصه ومعنى كون هذه الفنون

الخ أي ولا يحصل إقباله تعالى على قلب عبده إلا به لأنه الخ (قوله على متعلق الخ) أي من أمر ونهي وغيرهما (قوله لا عليها نفسها) أي وضعاً فلا ينافي أنه تدل عليها دلالة عقلية التزامية كما قاله الأمير مبسوطاً وحينئذ فلا يخالف ما للشارح ما مر لنا من أن اللفظ دال على المعنى القديم (قوله فان ذلك) أي ما ذكر من الاقامة على التأمل في معاني القرآن وهذا تعليل لارادة الاقامة المذكورة (قوله العروة) هي أخت الزر وقوله الوثقى أي المحكمة جداً (قوله دون أولها) فآخرها أولى (قوله وغرر البديع) الغرر جمع غرة وهي بياض في وجه الفرس والموارد جمع مورد موضع الورود والنبذ جمع نبذة وهي عرفاً ما ينبذ أمام المهدى إليه مما يرغب فيه كالمسك وشبهه من ع ق وسيذكر الشارح المراد هنا بالثلاثة (قوله الأمر) أي المذكور عليه فأل للعهد الخارجي والمقصود الانتقال الآتي ثم الأحسن من الاحتمال وما بعده كون هذا مفعولاً لمحذوف (قوله كما ذكر) أي كما ذكره الغير في حصول البركة به مثلاً لا كما ذكرته لئلا يتحد المشبه والمشبه به (قوله وهو) أي لفظ هذا (قوله ويسمى الاقتضاب) أي الاقتطاع لكلام آخر وهو هنا شبيه بالتخلص (قوله لعدم) علة للتسمية (قوله فان كانت) أي ثبتت أو الخبر محذوف (قوله واو الحال) لا يخفى شدة بعده جداً والقريب كونها للاستئناف لاسيما والمقصود الانتقال من مقام إلى آخر (قوله المعني به) كأنه أتى بهذه للتخلص من اضافة الشيء إلى نفسه المترتبة على جعل العلم عبارة عن المسائل تأمل (قوله على سبيل الخ) راجع لأراد (قوله نظراً للأصل) حال من فاعل الفعل المحذوف الدال عليه قوله كذلك أي أراد بها المسائل نظراً الخ أي ناظراً له حال الارادة وملاحظاً علاقة بينه وبين المراد وهي اشتهار حسن كل وكان يغني عنه قوله كذلك لدخول قوله على سبيل الخ تحته (قوله مراداً به المعنى) مبني على ما سيأتي له في قول المصنف من علم الخ لا على ما ستنقله عن ع ق (قوله لتشتفي) مجاز عقلي من اسناد ما للشيء الذي هو النفس إلى متعلقه بكسر اللام (قوله بمعنى حسنة) المناسب بمعنى عديمة مثال سابق كما علم مما مر (قوله متعلق بمورد) أي مرتبط به إذ هو متعلق بمحذوف (قوله ومن تبعيضية) جعلها ع ق بيانية للموارد والنبذ قال يعني أن تلك اللطائف هي علم الأسرار المودعة في لسان العرب أي في لغة بلغائهم وجعل درك معطوفاً على علم وهو تفسير والشارح مع قوله بالتبعيض أفاد بقوله وعلم اللسان الخ أن في الكلام تقديماً وتأخيراً وأن الأصل من أسرار علم وأن المراد بالعلم في المصنف فن اللغة لا المعنى المصدري فتكون اللطائف حينئذ بعض أسرار علم اللغة ويكون المعنى أن الفنون الثلاثة تهدي إلى لطائف ومعان هي بعض دقائق علم اللغة وهو ممنوع إذ هي إنما تهدي إلى إدراك دقائق تراكيب البلغاء كما سيفيده هنا لأنها تبحث عنها لا إلى دقائق العلم الباحث عن معاني المفردات العربية (قوله معطوف على موارد) المناسب ما سلكه ع ق

اى مؤداها كالروح للمعرب من الكلمات أنها موصلة إلى معرفة المزايا الزائدة على معانى الكلمات الأصلية التى هى من خواص التراكيب كالمطابقة لمقتضى الحال وهذا هو محط نظر البلغاء فالكلمات المعربة المجردة عن هذه الخواص كالأشباح الخالية عن الأرواح فليست معتبرة بدونها كما أن الجسم لا يعتبر بدون الروح فالخواص للكلمات بمنزلة الأرواح للأشباح ففى كلامه الحكم على الشئ بحكم مؤداه ويحتمل أن يكون المراد بالإعراب العلم الباحث عنه وهو النحو فيكون الحكم على البيان وما معه لا على المؤدى ويكون المصنف قد جعل له منزلتين: الأولى منزلة الروح من الجسم. والثانية منزلة اللباب من القشر ومراده بهذه الأبيات مدح هذا الفن المتضمن مدح كتابه وهذا الفن جدير بذلك إذ لا تدرك دقائق التفسير وما اشتمل عليه من الاعتبارات اللطيفة إلا بواسطة مراعاة هذا الفن فهو من أعظم آلات العلوم الشرعية ولذلك كان الاشتغال به فرض كفاية. واعلم أن تعريف كل علم يأتى فى أوله وموضوعه الكلمات العربية من الحيثيات الآتية. والواضع الشيخ عبد القاهر والاسم يأتى فى آخر المقدمة. ومادته من أسرار العربية وتقدم حكمه وستأتى مسائل كل. وفضيلته إدراك معجزة القرآن به. ونسبته تقدمت فى قوله لأنه كالروح الخ. وفائدته تأتى فى عند قوله وحافظ الخ قال:

(وقد دعا بعض من الطلاب * لرجز يهدى إلى الصواب

جئته برجز مفيد * مهذب منقح سديد

ملتقطا من درر التلخيص * جواهرا بديعة التخليص

سلكت ما أبدى من الترتيب * وما ألوت الجهد فى التهذيب)

أقول: دعا بمعنى طلب واللام فى قوله لرجز زائدة والرجز نوع من الشعر أجزاؤه مستفعلن ست مرات تأتى كدائرة المشتبه منفكا

وقد تقدم وعليه يكون مؤدى الشطرين واحداً والمقصود زيادة المدح للسان العربى المؤدية إلى زيادته فيما يؤدي لمعرفة أسراره وما سلكه الشارح وإن اقتضى التغاير لكنه يؤدي إلى ما علمته (قوله أى مؤداها) أى ما تؤدى إليه من الأسرار وكلامه هنا يفيد أن الفنون بمعنى مؤداها موصلة إلى معرفة المزايا المذكورة مع أن المزايا هى المؤدى كما سيفيده هنا فهو يفيد أن الشئ موصل لنفسه وأيضاً يخالف قوله الآتى فى كلامه الحكم الخ إذ ليس فى كلامه حينئذ الحكم على الشئ بحكم مؤداه بل الحكم على الشئ مراداً منه مؤداه فالمناسب حذف قوله أى مؤداها (قوله إنها موصلة الخ) أما فن المعانى فيوصل لسر ما وجد فى التراكيب من تعريف المسند إليه مثلاً بالعلمية وبالموصولية وتنكيره وغير ذلك مما يؤدي سره لمطابقة مقتضى الحال وأما فن البيان فيبين الحقيقة والمجاز اللذين بهما تحصل المطابقة لمقتضى الحال كما تحصل بالأسرار المذكورة وأما فن البديع فلبيان ما يزيد حسن البلاغة التى هى المطابقة المذكورة فألحق بالأولين (قوله كالمطابقة) يفيد أن المطابقة من الخواص وليس كذلك بل هى تؤدى إليها الخواص فالمناسب المؤدية إلى المطابقة الخ (قوله وهذا) أى ما ذكر من خواص التراكيب ولو قال كما قلنا الناسب ترجيع الاشارة إلى ما ذكر من المطابقة (قوله فالكلمة المعربة الخ) المناسب فالكلام المعرب المجرد الخ لأنه هو الذى يعتبر فيه الخواص فيوصف بالمطابقة لمقتضى الحال التى هى البلاغة وأما الكلمة فلكونها لا توصف بالبلاغة لا تعتبر الخواص بالنسبة لها وكذا يقال فى قوله فالخواص للكلمة ثم رأيت فى بعض النسخ الكلمات فى الموضعين وعليه فلا درك (قوله على الشئ) أى ما ذكر من الفنون الثلاثة وقوله بحكم مؤداه أى الأسرار كما علمت (قوله ويحتمل أن يكون المراد بالاعراب الخ) ووجه كونها كالروح له أنك إذا عرفت من النحو جواز الحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير وغير ذلك تعرف بفن المعانى أسرار هذه الأشياء وفن البيان يعرف به الحقيقة والمجاز ليطابق بهما مقتضى الحال كما يطابق بالأسرار المذكورة فألحق مقتضاه بمقتضى فن المعانى وفن البديع لبيان ما يزيد به حسن البلاغة التى هى مطابقة مقتضى الحال بتلك الأسرار فألحق بها المجاز بهذه المناسبة أن ينسب لها أنها لبيان أسرار النحو ولبابه حيث ثبت ذلك لواحد وناسب مقتضاه مقتضى الاثنين الباقيين من ع ق وقوله فالحق أى ما يزيد حسن البلاغة وقوله بها أى بالأسرار وقوله لها أى للفنون الثلاثة (قوله فيكون الحكم الخ) لما علمت من أن هذه الفنون نفسها كالروح لعلم النحو لأن مقتضاه إن خلا عن مقتضاها لم تظهر له الفائدة كل الظهور كما أن الروح للبدن كذلك (قوله ويكون المصنف الخ) فمؤدى الشطرين واحد والمقصود التحريض على تعاطى هذا الفن وزيادة مدحه أفاده ع ق (قوله الحيثيات الآتية) أى فى التعاريف (قوله وفضيلته إدراك الخ) المناسب فوقانه على غيره من حيث إدراك الخ إذ نفس الادراك المذكور من فائدته (قوله جئته) يتبادر منه أنه نظمه قبل الخطبة ويحتمل أنه عبر بالماضى للتفاؤل قاله بعض الشراح (قوله ملتقطا) بالكسر حال من فاعل جئت وبالفتح حال من رجز المتخصص بالوصف أى ملتقطا معناه أفاده ع ق وجواهر مفعول على الأول وحال مترادفة على الثانى (قوله تأتى دائرة الخ) مثل ما للشارح فى شيخ الاسلام والتى بعدها فيه هى المسماة بالمجتلب والذى فى شرح الصبان على منظومته عكس ما ذكر والاختلاف

عن أوّلها من سبَبٍ مفاعيلن وهذه المنظومة وما أشبهها من مشطور الرجز وفى كونه عروضاً أوضربا أقوال تعلم من علم العروض. والصواب كلام طابق بحكمه الواقع من غير اعتبار المطابقة من جانب بخصوصه بخلاف الحق فانه ما طابق الواقع باعتبار نسبة الواقع إليه وبخلاف الصدق فانه ما طابق الواقع باعتبار نسبته إلى الواقع ويقابل الأول الخطأ والثانى الباطل والثالث الكذب ورجز مفيد يحتمل أنه مجاز عقلى مما بنى الفعل فيه للفاعل وأسند إلى المفعول كعيشة راضية لأن الرجز مفاد لا مفيد ويحتمل أن يكون من باب الاستعارة بالكناية والتخييلية بأن جعل الانسان المضمر المرموز إليه بمفيد أو التشبيه المضمر فى النفس أو الرجز المدعى أنه من أفراد الانسان المشبه به استعارة بالكناية على المذاهب فيها وإثبات اللازم وهو مفيد استعارة تخييلية

ومهذب أى مصفى من شائبة ما لا فائدة فيه ومنقح بعده بمعناه ومشيد بمعنى أنه لا خلل فيه وأتى به لدفع توهم خلل فى المعنى ناشئ عن الإيجاز الناشئ عن هذه الأوصاف المصرح بها فيما بعد وفيه مدح لتأليفه ليقبل فيحصل به النفع وهذه عادة المصنفين ولا بأس بذلك لصحة الغرض والتلخيص هو مختصر الخطيب القزوينى للقسم الثالث من المفتاح للسكاكى ودرر مسائله التى يشتمل عليها فالدرر أى الجواهر أو استعمالها استعارة تصريحية ومن تبعيضية وجواهر معمول لملتقطا وبديعة التلخيص حسنته. ومعنى البيت أنه لم يأخذ جميع مسائل التلخيص وإنما أخذ بعضها وقوله. ✡ سلكت ما أبدى من الترتيب ✡ يعنى أنه رتب مؤلفه ترتيبا مثل ترتيب تلخيص المفتاح وقوله وما ألوت الجهد أى ما منعته والجهد بالضم الطاقة والتهذيب التصفية قال:

(سميته بالجوهر المكنون ✡ فى صدف الثلاثة الفنون
والله أرجو أن يكون نافعا ✡ لكل من يقرؤه ورافعا
وأن يكون فاتحا للباب ✡ لجلة الإخوان والأصحاب). أقول ضمير سميته يرجع إلى المؤلف المفهوم من السياق وسمى يتعدى لمفعولين تارة بنفسه وتارة للثانى بالباء كما هنا والجوهر إلى آخر البيت هو اسم هذا الكتاب والمكنون المستور والصدف وعاء الجوهر والثلاثة بدل مما قبله والفنون جمع فن وهو النوع من كل شئ والمراد هنا علم المعانى والبيان والبديع والرجاء الأمل وقدم المعمول للاختصاص وقوله يقرؤه أى على غيره أو لغيره ورافعا له على غيره من أقرانه وقوله للباب أى باب الفهم للكتب المطولة فى هذا العلم ولا يخفى ما فيه من التواضع حيث جعل كتابه وسيلة غير مقصود

فى تسمية فلا دَرَك على أحد (قوله عن أوّلها) نحو الوتد المجموع الذى يبدى به المزج وقوله من سبب أى مبدوءة من سبب (قوله من مشطور الرجز) فيكون البيت على مستفعلن ثلاثاً وعليه فكل بيتين معتبران شعراً مستقلاً مزدوجاً وهذا لا يتعين بل يصح جعلهما من كامله فكل بيت حينئذ شعر مستقل فعلى كل لا يسمى مثل هذه المنظومة قصيدة لأنهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة ولو جعل المجموع قصيدة لزم وجود الاكفاء والاقواء والاصراف فى القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون ذلك فى الأراجيز عيباً ولا يجد لذلك نكيرا من العلماء كذا فى الدمامينى على الخزرجية صبان على الأشمونى (قوله وفى كونه) أى آخره وقوله أقوال أصحها أنه ضرب وعروض معاً (قوله والصواب كلام الخ) فالثلاثة متحدة بالاعتبار وكذا يقال فى أضدادها هنا والذى فى عبد الحكيم أن الحق والباطل فى الاعتقادات والصواب والخطأ فى الأعمال ومعلوم أن الصدق والكذب فى الأقوال وحينئذ فالثلاثة متغايرة بالذات وكذا أضدادها فلعل ما للشارح معنى عرفى فانه كثيرا ما يجعل الحق والصواب فى الكلام فيقال هذا الكلام حق وهذه العبارة هى الصواب وكذا ضدها تأمل (قوله نسبة مطابقة الواقع إليه) أى نسبة مطابقة الواقع إليه بأن يقال طابق الواقع وقوله باعتبار نسبته إلى الواقع أى نسبة مطابقته إلى الواقع بأن يقال طابقه الواقع ولو قال أولاً باعتبار نسبة المطابقة إليه وثانياً باعتبار نسبتها إلى الواقع لكان أظهر واخصر (قوله مجاز عقلى) فيه أن العرف جار باسناد الافادة إلى مثله وقد قالوا العبرة فى حقيقة الاسناد ومجازيته بالعرف فلا يكون مفيد من هذا القبيل بل ولا من قبيل المكنية فالمناسب إسقاط الاحتمالين (قوله وإثبات اللازم) المناسب زيادة أو نفسه ليطابق ما قبله (قوله بأن جعل الانسان) أى الذى هو لفظ المشبه به (قوله للقسم الثالث) هو الأخير وأما القسم الأول ففيه النحو والصرف والاشتقاق وأما القسم الثانى ففيه العروض والقوافى والمنطق صبان (قوله فى صدف الخ) لما سمى نظمه الجوهر المكنون الشعر بكونه جديد الوجود والتناول ومعناه مشمول لما ذكر فى الفنون الثلاثة ناسب تشبيه الفنون بما يشتمل على الجوهر وهو صدفه الذى هو مقره حال أخذه من أصله فأفاد ذلك بقوله:

✡ فى صدف الثلاثة الفنون ✡ أى الثلاثة التى هى كالصدف فى الاشتمال فاضافة صدف إلى ثلاثة على حد لجين الماء الخ وقوله بقوله فى صدف الخ أى منضما إلى الاسم مجعولا من تمامه فلا يخالف ما يأتى للشارح (قوله للمؤلف الخ) لا حاجة له بل يرجع إلى الرجز المذكور الموصوف بما سبق (قوله يتعدى لمفعولين الخ) الأخصر يتعدى للثانى تارة بنفسه وتارة بالباء (قوله والثلاثة بدل الخ) المناسب والفنون ثم رأيت فى بعض نسخ المتن فى الصدف والبدلية عليها ظاهرة (قوله الأمل) وهو تعلق القلب بمرغوب فى حصوله فى المستقبل

والاخوان جمع أخ في الله لا من النسب وجمعه من النسب أخوة والأصحاب جمع صاحب ومقصوده تعميم النفع، وقد اخبرنا شيخنا سيدي عبدالله المغربي القصري عن أشياخه أن المصنف كان مجاب الدعوة وقد شاهدنا ذلك نفعنا الله به قال:

[المقدمة] أقول: رتب المصنف كتابه كالأصل على مقدمة وثلاثة فنون لجعل الخاتمة داخلة في فن البديع وهو الوجه بدليل كلام صاحب الأصل في الايضاح وقال بعض شارحي الأصل بتقدم الدخول نوجه الحصر على الأول أن المذكور في الكتاب إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن أولا. الثاني المقدمة

والأول إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني وإلا فهو الفن الثالث ووجهه على الثاني أن المذكور في الكتاب إما من قبيل المقاصد أولا فإن كان من قبيل للمقاصد فإن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول وإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني وإن كان الغرض منه معرفة وجوه تحسين الكلام فهو الفن الثالث وإن لم يكن من قبيل المقاصد فإما أن يتعلق بها تعلق السابق باللاحق أو تعلق اللاحق بالسابق فالأول هو المقدمة والثاني هو الخاتمة.

مع الأخذ في أسباب الحصول (قوله جمع أخ في الله) أي على سبيل الغلبة وكذا فيما بعده قاله الأمير.

المقدمة

(قوله رتب المصنف كتابه الخ) شرع يتكلم على أربعة مباحث: الأول في انحصار الكتاب في أربعة أجزاء المقدمة والفنون الثلاثة وبيان أن الخاتمة ليست جزءا خامسا مستقلا بل هي من الثالث. الثاني في بيان نقل المقدمة واشتقاقها. الثالث في الفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب وبيان أنها هنا مقدمة كتاب. الرابع في الاعتراض على المصنف في تعريف المقدمة ويأتي ما فيه (قوله بدليل الخ) قال السعد قال في الايضاح في آخر بحث المحسنات اللفظية هذا ما تيسر لي بإذن الله جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث وبقيت أشياء يذكرها في البديع بعض المصنفين وهي قسمان: أحدهما ما يجب ترك التعرض له لعدم كونه راجعا إلى تحسين الكلام أو لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما سبق من الأبواب. والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها اه فأنت تراه جعل المقصود بالخاتمة وهو السرقات الخ مما يذكر في البديع فتعين كون الخاتمة داخلة فيه (قوله التعقيد المعنوي) هو أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل في الانتقال وسيأتي بيانه (قوله المذكور في التقسيم) بالجر نعت للمذكور قبله وساغ أن (قوله والمقدمة) أي من حيث هي لا بقيد كونها لهذا الكتاب ولذلك أظهر مع أن المقام للاضمار تأمل صبان (قوله للجماعة) أي الموضوعة للجماعة اه منه أي أنها نقلت من الوصفية إلى الجماعة المذكورة (قوله منقولة) فسر الشارح مأخوذة تبعا للفنري وغيره بمنقولة أو مستعارة ورده عبد الحكيم فانظره (قوله لأن هذه المقدمة الخ) المناسب حذف هذه لأن الكلام ليس في مقدمتنا بخصوصها كما علمت وهذا بيان للمناسبة بينهما ويأتي ما فيه (قوله فهي من الخ) أي باعتبار أصلها قبل النقل وكذا يقال في ويحتمل الخ وهذا بيان لاشتقاقها حال الوصفية بعد بيان نقلها أو استعارتها وهو تفريع على المناسبة المذكورة وذلك أنه حيث اعتبر في مقدمة الجيش كونها تقدمه يكون قد نقل إليها اللفظ المأخوذ من المتعدي وقد نقل منها لهذه للمناسبة بينهما. وحاصل المقام أن المقدمة في الأصل صفة بلا نزاع مأخوذة من قدم اللازم على المختار لما قاله الحفيد من أن الظاهر أن تضاف الصفة المتعدية إلى المفعول كمقدمة المشتغل بها لا إلى ما له نوع تعلق كالكتاب وعلى هذا فهي مكسورة الدال لا غير وعلى خلافه يصح أيضا الفتح ثم نقلت للاسمية فإما أن تجعل للطائفة المتقدمة من الجيش ثم تنقل عنها على وجه

فإن قلت هذا التقسيم غير شامل للخطبة والتراجم لظهور عدم دخولها في شيء من الأقسام مع أنها من جملة ما ذكر في الكتاب. فالجواب أن المراد بالمذكور في الكتاب المذكور في التقسيم ما له مدخل وخصوصية بهذا الفن فحينئذ لا تكون الخطبة ونحوها داخلة في المقسم حتى يلزم عدم شمول الأقسام لها. والمقدمة بالكسر مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه أي منقولة من ذلك لمناسبة بينهما لأن هذه المقدمة تقدم الانسان لمقصوده كما أن مقدمة الجيش تقدمه أي تجنره على التقدم فيكون استعمال لفظ المقدمة في مقدمة العلم ومقدمة الكتاب حقيقة عرفية ويحتمل أنها مأخوذة منها أي مستعارة فيكون استعمالها مجازا فهي من قدم المتعدي ويحتمل أن تكون من اللازم بمعنى متقدمة

الحقيقة

وبالفتح من الأول لا غير لأن المؤلف قدمها أمام مقصوده وهي قسمان: مقدمة علم ومقدمة كتاب. فمقدمة العلم ما يتوقف عليها الشروع في ذلك العلم وهو تصوره بوجه ما إن أريد مجرد الشروع أو تصوره برسمه أو حده وتصور موضوعه وغايته إن أريد الشروع على بصيرة وهذه معان محضة وذكر الألفاظ لتوقف الإنباء عنها عليها لا أنها مقصودة لذاتها حتى لو تيسر فهم المعنى من غير ألفاظ لم يحتج إليها أصلاً ومقدمة الكتاب اسم لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه فالأولى معان والثانية ألفاظ فبين المقدمتين تباين والمقدمة هنا مقدمة كتاب لا علم خلافاً لصاحب المتن في شرحه لأنها طائفة من الكتاب وهي ألفاظ ذكرت أمام المقصود وهو المعاني والبيان والبديع لارتباط كله بما ذكره هنا من معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك ولو عبر المصنف بمقدمة بالتنكير كما عبر أصله لكان صواباً إذ لا وجه للتعريف لأن طرقه أربعة العهد الخارجي أو الذهني أو الجنس أو الاستغراق ولا يصلح المقام لشيء من ذلك بخلاف التعريف في الفنون الثلاثة فله وجه وهو تقدم العلم بها من قوله: ومن التعقيد البيتين فناسب الإيراد بالتعريف. قال: (فصاحة المفرد أن يخلص من

الحقيقة أو المجاز إلى اسم أول كل شيء ويتعين المراد بالإضافة كالكتاب والعلم وإما أن تنقل أولا إلى اسم أول كل شيء والتعيين بالإضافة كالجيش والكتاب فالنقل على الأول إلى مقدمة الكتاب أو العلم بواسطة دون الثاني والتاء على كل للنقل كذا في الحفني على رسالة الوضع وغيره وهو شائع جداً والأول من وجهي النقل هو ما يفيده الشارح. إذا علمت هذا فتقديم الشارح احتمال الأخذ من المتعدي وبناء مناسبة النقل عليه وتمريض المختار بقوله ويحتمل ليس على ما ينبغي، ولعبد الحكيم أن إطلاق المقدمة على مقدمة الجيش باعتبار الوصفية لا الاسمية وقد علمت أنه لا يقول بالنقل عن مقدمة الجيش (قوله وبالفتح الخ) الظاهر أنها حينئذ باقية على الوصفية (قوله هو تصوره) أي متعلق تصوره وكذا يقال فيما بعده ليوافق قوله بعد وهذه معان محضة تأمل (قوله لطائفة) أي جماعة وقوله من كلامه من إضافة العام إلى الخاص أو المعنى من كلام مؤلفه صبان (قوله قدمت) أي جعلت أمام فلا بد من التجريد للسلامة من الركة بتكرار أمام معه اهـ سوقي (قوله لارتباط له بها) أي سواء توقف عليها الشروع أم لا وإنما اعتبر الارتباط في جانب المقصود دون المقدمة نظراً إلى أنه موقوف عليها نقله الصبان عن يس وقوله سواء توقف الخ بأن كان مدلولها مقدمة علم (قوله فالأولى الخ) تفريع على التعريفين إلا أن أوله مكرر فالأولى حذفه وإبدال لفظ الثانية بلفظ هذه للتناسب وتفريع كل من قوله هذه معان فيما سبق ولفظ هذه ألفاظ هنا على سابقه. فإن قلت إذا جعل مقدمة الكتاب عبارة عن الألفاظ يلزم الحذف في بها وبها أي بمعناها إذ الارتباط المقاصد والانتفاع إنما هو بالمعاني ومعلوم أن ارتكاب الحذف في موضع واحد أعني قوله لطائفة أي لمعاني طائفة أولى؟ قلت لما كانت الألفاظ هي طريق الإفادة والاستفادة لم يحتج إلى تقدير مضاف في الموضعين اهـ من الفنري بتصرف وقوله هي طريق الخ أي فيصح جعل الارتباط بها لإفادتها المرتبط به حقيقة وكذا الانتفاع وهو ظاهر (قوله فبين المقدمتين الخ) وبين مقدمة العلم ومدلولات مقدمة الكتاب أو دوال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب عموم وخصوص مطلق إن اعتبر في مفهوم مقدمة العلم تقدمها وضعاً والأوجه وهو ما يقتضيه تعريف الشارح كان كل من العموم والخصوص وجهيا صبان بتصرف (قوله لارتباط كل الخ) لبحث هذه الفنون عن أسرار البلاغة المتوقفة على الفصاحة والاقتصار عليها في المقصود المقتضي الانحصار فيها (قوله إذ لا وجه للتعريف) ممنوع لعهد المقدمة ذكراً ضمنياً في قوله سلكت ما أبدى الخ إذ هو في قوة رتبته على مقدمة الخ والعهد الذكري نوع من الخارجي كما ستتضح وحينئذ فقوله ولا يصلح الخ ممنوع (قوله وما من التعقيد البيتين) صوابه وحافظ الأبيات (قوله فصاحة المفرد) المراد بها الكيفية القائمة به التي أوقعها المتكلم لا الإيقاع الذي هو المعنى المصدري وقدم المصنف الفصاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفتها لكونها مأخوذة في تعريفها وقدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم لتوقفهما عليها قاله السعد (قوله أن يخلص) قال السعد تفسير الفصاحة بالخلوص لا يخلو عن تسامح قال الصبان نقل عنه في وجه التسامح أن الخلوص لازم غير محمول لكون الفصاحة عنده وجودية والخلوص عدمياً لأنها كون اللفظ جارياً على القوانين المستنبطة من استقراء كلام العرب متناسب الحروف كثير الاستعمال والخلوص من الأمور المذكورة عبارة عن عدمها من اللفظ فلا يصح أن الفصاحة هي الخلوص وإن صح أن الفصيح هو الخالص لأن تصادق المشتقات كالناطق والضاحك لا يستلزم تصادق مآخذها كالنطق والضحك إلا أن يكون أحدهما بمنزلة الجنس للآخر كالمتحرك

تنافر غرابة خلاف زكن) أقول: الفصاحة في اللغة تنبئ عن الظهور والابانة يقال فصح الأعجمي إذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وقال تعالى حكاية عن سيدنا موسى ﷺ وأخي هرون هو أفصح مني لساناً أي أبين مني قولاً، ومعناها اصطلاحاً يختلف باختلاف موصوفها

وموصوفها الكلمة والكلام والمتكلم يقال كلمة فصيحة وكلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم ومتكلم فصيح، وأما البلاغة فيوصف بها المتكلم والكلام فقط فيقال كلام بليغ ومتكلم بليغ ولا يقال كلمة بليغة، وذكر المصنف فصاحة الكلمة وهي مقصودة بالمفرد في هذا البيت فذكر أنها عبارة عن خلوصه من ثلاثة أمور: الأول التنافر وهو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فإنه قد يكون بسببه متناهية في الثقل كالهعخع بضم الهاء والخاء المعجمة وسكون العين المهملة الأولى من قول إعرابي وقد سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع والهاء والخاء والعين لا يكادان يجتمعان من غير فصل وهو شجر مستحدث قيل ولا أصل له في كلامهم وإنما هو الخعخع بخاءين معجمتين ومنه ما دون ذلك كمستشزرات من قول امرئ القيس: (قوله

* غدائره مستشزرات إلى العلى * أي ذوائبه جمع غديرة والضمير للفرع قبله والفرع الشعر التام ومستشزرات أي مرتفعات إن قرئ بكسر الزاي أو مرفوعات إن قرئ بفتحها. وضابط التنافر كل ما عده الذوق السليم الصحيح ثقيلاً متعسر النطق سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك. الثاني الغرابة وهي كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى

والماشي فانه يصح للمشي حركة مخصوصة وانما استقام في الجملة تفسيرها بالخلوص لقصد المبالغة وادعاء أنه نفسه اه (قوله تنافر) أي في الحروف (قوله تنبئ الخ) لما كان الواقع في كتب اللغة ذكر معان متعددة للفصاحة وكلها تدل على معنى الظهور ولم يتحقق منها الحقيقي من المجازي لما وقع في ذلك من الاختلاف والاشتباه أتى الشارح في بيان الفصاحة بما يجمع معانيها الحقيقية والمجازية وهو الإنباء عن الظهور والابانة والمراد بالانباء الدلالة أعم من أن تكون بطريق المطابقة أو التضمن أو الالتزام فان كانت موضوعة للظهور والابانة كان إنباؤها عنهما مطابقة أولهما ولغيرهما كان تضمناً أو لشيء يلزمه الظهور والابانة كخلوص اللغة وانطلاق اللسان كان التزاماً هذه نكتة قول الشارح تنبئ الخ دون أن يقول هي الظهور والابانة اه صبان (قوله بضم الهاء والخاء) الذي في الفنري بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت أسود والضم إنما هو للخاءين في الرواية التي يذكرها ذكره الفنري أيضاً (قوله امرئ القيس) لقب (قوله غدائره) * تمامه * تضل العقاص في مثنى ومرسل * تضل أي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر وهي بمعنى الغدائر وأقام الظاهر مقام المضمر اشارة إلى تسمية تلك عقاصاً أيضاً والمثنى المفتول والمرسل الخالي من العقص والثني ومعنى البيت أن الذوائب التي هي الخصل المجموعة مرتفعة على الرأس إلى جهة العلى مشدودة عليها كالرمانة تغيب هذه الذوائب التي تسمى عقاصاً أيضاً في شعر مفتول وخال من الجمع والفتل تسترسل عليها لأن عادة نساء العرب بعد أن تعقص جانباً من الشعر وتشده على الرأس كالرمانة ترسل فوقه المثنى والمرسل وفي جمع العقاص مع إفراد المثنى والمرسل لطيفة وهي الاشارة إلى أن العقاص مع كثرتها تغيب في الأخيرين مع وحدتهما ففيه إشارة إلى كثرة شعرها والغرض من الكلام برمته بيان كثرة الشعر اه من السعد وحاشيته ورد عبد الحكيم كون الغدائر هي العقاص وهو مدفوع بتأمل سابق الكلام ولاحقه (قوله إلى العلى) جمع العلياء تأنيث الأعلى أي إلى جهة العلى وهي السموات صبان (قوله ذوائبه) جمع ذؤابة بالهمز أبدلت الهمزة الأولى بالواو لاستثقال الهمزتين ووقوع ألف الجمع بين الهمزتين اه عبد الحكيم والذؤابة الشعر المنسدل من الرأس إلى الظهر اه شيرامي أي الذي شأنه الانسدال فلا ينافي أنه قد يكون فوق وسط الرأس كما هنا صبان (قوله غديرة) سميت بذلك لأنها غودرت أي تركت حتى طالت كذا يؤخذ من الفنري فهي في الأصل فعيلة بمعنى مفعولة (قوله وضابط الخ) ومن ضبطه بتقارب مخارج الحروف أو تباعدها أو بغير ذلك مما ليس فيه وكول للذوق فقد نقض عليه راجع شرحي السعد وحواشيهما (قوله الذوق الصحيح) هو قوة للنفس بها كمال الادراك وهو سليقي كالعرب العرباء وكسبي كالمولدين الممارسين كلام بلغاء العرب المزاولين لنكاتهم وأسرارهم صبان (قوله أو غير ذلك) كتوسط الشين بين التاء والزاي في مستشزرات أفاده الصبان (قوله وحشية) إنما وسطها في البين ولم يقتصر على قوله كون الكلمة غير الخ تنبيهاً على تفسير الوحشية بأنها غير ظاهرة المعنى الخ صبان (قوله غير ظاهرة المعنى) أي الموضوع فلا يرد المتشابه والمشكل والمجمل لأنها غير ظاهرة الدلالة على المراد اه عبد الحكيم وقوله غير ظاهرة الدلالة الخ أي مع ظهور المعنى الوضعي فالاستواء المذكور في القرآن معناه الوضعي ظاهر وهو الجلوس والمعنى المراد خفي ومثله الوجه وكذا يقال في المجمل

ولا مألوفة الاستعمال فتحتاج معرفتها إلى تفتيش عنها في كتب اللغة المبسوطة كما روى عن بعضهم أنه سقط عن حمارة فاجتمع عليه ناس فقال ما لكم تكأكأتم عليّ كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا أي اجتمعتم تنحوا عني أو تخريج لها على معنى بعيد نحو مسرج في قول العجاج * وفاحما ومرسنا مسرجا * فإنه لم يعرف ما أراد بقوله مسرجا حتى اختلف في تخريجه فقيل هو من قولهم في السيوف سريجية منسوبة إلى قين أي حداد يقال له سريج يريد أنه في الدقة والاستواء كالسيف السريجي وقيل من السراج يريد أنه في البريق واللمعان كالسراج وهذا يقرب من قولهم سرّج الله وجهه أي بهّجه وحسّنه وفاحما أي شعرا أسود كالفحم معطوف على منصوب قبله والمرسن بكسر الميم مع فتح السين وكسرها الأنف الثالث المخالفة للقواعد بأن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الألفاظ الموضوعة كالفك فيما يجب إدغامه وعكسه نحو قول أبي النجم: الحمد لله العلي الأجلل الواحد الفرد القديم الأول والقياس الأجل بالادغام لاجتماع مثلين مع تحريك الثاني فنحو ماء وآل وعور وقطط فصيح لأنه ثبت عن الواضع كذلك فهو في حكم الاستثناء من القياس وزاد بعضهم أمرا رابعا وهو الخلوص من الكراهة في السمع بأن تكون الكلمة بحيث يمجها السمع نحو الجرشى أي النفس في قول أبي الطيب * كريم الجرشى شريف النسب * ورد ذلك بأن الكراهة في السمع * من قبيل الغرابة فلا زيادة على الثلاثة وركن علم . قال:

(وفي الكلام من تنافر الكلم * وضعف تأليف وتعقيد سلم) أقول المراد بالكلام المركب مجازا من باب إطلاق اسم الخاص على العام

(قوله ولا مألوفة الاستعمال) أي استعمال العرب العرباء فلا يرد غريب القرآن والحديث لكونه مستعملا لهم عبد الحكيم أي غرابته بالنسبة لغيرهم (قوله العجاج) لقب (قوله وفاحما) شطر أخير قبله * ومقلة وحاجبا مزججا * ومقلة عطف على واضحا في بيت قبله وهي بياض العين مع سوادها وقد تستعمل في الحدقة اهـ فنرى ومزججا أي مدققا خلقة مطولا مع تقوس (قوله فإنه الخ) تعليل لعد مسرجا غريبا (قوله هو من قولهم الخ) أي ناشئ منه بنسبته إليه وكذا يقال في من السراج (قوله يريد أنه الخ) بيان لحاصل المعنى وتطبيق العبارة عليه على وفق القاعدة أن يقال فعل قد يجيء لنسبة الشيء إلى أصله نحو تممته أي نسبته إلى تميم فمسرج بمعنى منسوب إلى السريجي أي بالمشابهة فوجه التخريج هذا ووجه البعد أن مجرد النسبة لا تدل على التشبيه فأخذه منها بعيد نقله الصبان عن سم وقوله وتطبيق العبارة الخ أي تنزيل لفظ مسرج على هذا الحاصل تجاريا على الخ وقوله فمسرج الخ تفريع على ما يفهم من قوله فعل قد يجيء الخ من كون صيغة النسب على مفعّل وما هنا يقال في قوله وقيل من السراج (قوله وهذا يقرب الخ) أي المعنى الثاني قريب من هذا القول لأن البريق واللمعان موجب للحسن مطردا بخلاف الدقة والاستواء فإنه قد يوجبه وقد لا يوجبه فيؤيد التخريج الثاني بأنه قريب من استعمال سرّج بمعنى حسّن بخلاف الأول اهـ عبد الحكيم وانظر حكمة عدم جعل مسرجا اسم مفعول منه في شرحي السعد وحواشيهما (قوله على خلاف قانون الخ) أي على خلاف ما ثبت عن الواضع ولم يهجر سواء كان موافقا للقياس التصريفي كقام ومدّ أو مخالفا أفاده السعد والصبان (قوله نحو قول) أي نحو مخالفة الأجلل في قول. فإن قلت ليس الأجلل مفردا غير فصيح لأن المفرد قسم من الموضوع والموضوع هو الأجل لا الأجلل. قلت الأصل كل مغير موضوع عندهم كالفرع إلا أنه هجر الأصل نقله الصبان عن الأطول (قوله الحمد لله الخ) تمامه * الواحد الفرد القديم الأول * وقيل غير ذلك (قوله مع تحريك الثاني) احترز عما لو كان ساكنا فإنه يجوز الأمران قياسا وفي * جزم وشبه الجزم تخيير قفي * وقد يجب الفك كما في حللت (قوله فنحو الخ) تفريع على الضابط المذكور بتفسير القانون بما سبق وقوله وآل أي بناء على أن أصله أهل وقوله فصيح أي مع مخالفته للقانون التصريفي إذ لا تقلب فيه الهاء همزة ولا يبقى فيه حرف العلة على حاله مع تحركه وانفتاح ما قبله ولا يفك فيه عند اجتماع مثلين ثانيهما متحرك (قوله في حكم الاستثناء الخ) أي المستثنى وذلك لأنه بتقرره عن الواضع مع استنباط خلافه من تتبع مفردات اللغة كأنه قيل القياس كذا إلا في كذا فالمراد بالقياس المستثنى منه المستنبط من التتبع المذكور وهو التصريفي (قوله في السمع) المراد هنا القوة السامعة لا معناه المصدري وهو ظاهر اهـ صبان عن سم (قوله يمجها السمع) أي يتبرأ من سماعها (قوله أبي الطيب) هو المتنبي يمدح سيف الدولة (قوله كريم الخ) قبله * مبارك الاسم أغر اللقب * بنقل حركة همزة الاسم إلى اللام قبلها واسمه علي مشعر بالعلو وموافق لاسم الامام علي وأغر أي مشهور كبان (قوله شريف النسب) لكونه عباسيا (قوله ورد الخ) رده عبد الحكيم بأن الأصل ذكر جميع أسباب الاخلال صريحا وترك التصريح ببعضها يحتاج إلى توجيه اهـ أي فلا يستغنى عن ذكر قيد باستلزام آخر له (قوله من قبيل الغرابة) أي فالخلوص عنها يستلزم الخلوص عن

ومقابلته بالمفرد قرينة لذلك فيشمل المركب الناقص كان قام زيد والتام كزيد قائم فالتعميم في جانبه أي الكلام ماليس بمفرد وقيل إن المركب الناقص داخل في المفرد والتعميم فيه أي المفرد ماليس بكلام أي مركب تام وهو مختار السعد في شرح الأصل والمرجح الأول. قوله من تنافر الخ أي خلوصه من هذه الأمور الثلاثة وترك رابعا ذكره أصله وهو فصاحة كلماته احترازا من نحو زيد أجلل فليس بفصيح فالتنافر أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحا والثقل يكون متناهيا كما في قوله:

وليس قرب قبر حرب قبر

وغير متناه كما في قوله:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى ... معي وإذا مالمته لمته وحدي

ومنشأ الثقل في الأول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وهو في تكرار أمدحه دون مجرد الجمع بين الحاء والهاء لوقوعه في التنزيل نحو فسبحه فلا يقال إن مثل هذا الثقل مخل بالفصاحة وضعف التأليف أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما نحو ضرب غلامه زيدا بخلاف ضرب زيد غلامه وضرب غلامه زيد وهو زيد قائم. والتعقيد أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد لخلل واقع إما في نظم الكلام (قوله

الكراهة فلا حاجة لزيادة هذا لا يقال إن الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن التنافر ومخالفة القياس ولا حاجة إلى ذكرهما أيضا. لأنا نقول الاستلزام ممنوع لأن مستشزر وأجلل ليسا بغريبين لعدم احتياجهما إلى التنقير والتخريج مع تنافر الأول ومخالفة الثاني ذكره عبد الحكيم (قوله ومقابلته الخ) فيه أن النظر للعكس أعني مقابلة المفرد بالكلام أحسن لأن ما يفيده من أن للمفرد ماليس بكلام اصطلاح لا مجاز بخلاف هذا والمتبادر من اللفظ معناه الاصطلاحي أفاده حواشي المختصر فالإنصاف أن رجحان هذا المراد إنما هو للمحذور اللازم على مقابله مما ذكره حواشي المختصر لا للمقابلة (قوله فيشمل المركب الناقص) فنحو مسلموى بدون قلب الواو ياء وإدغام الياء مما خولف فيه القياس خارج باشتراط الخلوص عن ضعف التأليف (قوله أي خلوصه) حل معنى على ما يأتي له ويأتي ما فيه (قوله وليس قرب الخ) صدره ۞ وقبر حرب بمكان قفر ۞ أي خال من الماء والكلا قال الصبان قيل إن قفر نعت مقطوع وفيه أن محل صحة قطع النعت إذا تعين المنعوت بدونه وهنا ليس كذلك وأجاب الشيخ يس بأنه ضرورة ويمكن أن يقال إن قفر خبر قبر وقوله بمكان أي مع مكانه ومحله فإنه أيضا قفر لا القبر فقط انتهى وقوله قرب ظرف متعلق بخبر ليس أو بمعنى مقارب فإضافته لفظية فلم يلزم كون خبر ليس معرفة واسمها نكرة اه ثم أي الذي هو ممتنع اه صبان (قوله كريم الخ) في استعمال متى الدالة على الكلية في المدح وإذا الخالية من هذه الدلالة بل هي في قوة الجزئية لطافة من حيث إنه أشار إلى أنه يضيق صدره ولا ينطلق لسانه بما يدل على الكلية في اللوم صبان عن الجربي (قوله حروف منها) أراد بها مجموع الحاءين والهاءين وفي عد الهاء حرفا تغليب وضمير منها للكلمات والمراد بالجمع ما فوق الواحد فإن المنشأ في الثاني حروف من كلمتين وفي العبارة استخدام لتغاير مصدوق الضمير والمرجع اه منه (قوله مثل هذا الثقل) أي مما ينشأ عن مجرد الجمع نحو أعهد ولا تزغ قلوبنا فهو وإن كان فيه ثقل لكن لا يخل بالفصاحة ويبقى السؤال عن سبب وقوع هذا في القرآن ولم ينزه عنه اه منه (قوله النحوي) المراد ما يشمل التصريفي ليناسب ما أراده بالكلام إذ مسلموى المتقدم مخالف للتصريفي كذا يستفاد من الصبان ولعبد الحكيم أنه مخالف للنحوي لا التصريفي وعليه فالشارح على ظاهره (قوله كالإضمار قبل الذكر) أي للمرجع وقوله لفظا الخ أقسام للقبلية ومفهومه أنه لو تقدم المرجع لفظا أو معنى أو حكما فلا ضعف وقد أفاد الشارح هذا بقوله بخلاف الخ فالتقدم اللفظي أن يكون المرجع قبل الضمير لفظا ورتبة أو لفظا فقط فالأول كمثال الشارح الأول والثاني نحو ضرب زيدا غلامه والتقدم المعنوي أن لا يكون قبل الضمير لفظا لكن هناك ما يدل على تقدمه ككون رتبة الفاعل التقديم على المفعول كما في مثال الشارح الثاني والتقدم الحكمي أن لا يكون مصرحا به قبل الضمير وليس هناك ما يقتضي ذكره قبله إلا حكم الواضع بأن المرجع يجب تقدمه لكنه خولف مقتضاه لأغراض كالإجمال فالتفصيل كما في مثال الشارح الثالث فإن المرجع فيه وهو الشأن مذكور قبل حكما من حيث إن الأصل تقدم المرجع لكن خولف هنا للنكتة المذكورة فقول الشارح بخلاف الخ تمثيل للثلاثة على ترتيب ذكرها أولا وانظر بسط المقام في حواشي المختصر (قوله أن لا يكون الخ) قد تقرر أن النفي في باب كان متوجه إلى الخبر فمعنى ما كان زيد منطلقا كان زيد غير منطلق فالتقدير هنا يكون الكلام على وجه لا تظهر دلالته فلا يتوجه لومه بأن فيه حمل العدمي على الوجودي نقله الصبان عن سم (قوله لخلل الخ) داخل في التعريف لإخراج المتشابه والمجمل والمشكل فإن عدم ظهور دلالتها ليس لخلل النظر والانتقال بل لإرادة المتكلم إخفاء المراد منها لحكم ومصالح على ما تقرر في محله عبد الحكيم (قوله واقع إما في نظم الخ) ذكر عبد الحكيم أن إما مانعة خلو وجمع فانظره

بسبب تقديمٍ أو تأخيرٍ فيه أو حذفٍ أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المعنى المرادِ و إما في انتقال الذهن

من المعنى الأصلي إلى المعنى المقصودِ فالأول كقول الفرزدق في خال هشام بن عبد الملك وهو إبراهيم :

وما مثله في الناس إلا مملكاً
أبو أمه حيٌّ أبوه يقاربه

أي ليس مثله في الناس أحد يقاربه أي يشبهه في الفضائل إلا مملكاً أي رجلاً أعطي الملك يعني هشاماً أبو أمه أي أبو أم ذلك المملك أبوه أي أبو إبراهيم الممدوح أي لا يماثله أحدٌ إلا ابن أخته وهو هشام ففيه فصلٌ بين المبتدإ والخبرِ أعني أبو أمه أبوه بالأجنبي الذي هو حيٌّ وفصلٌ بين الموصوفِ وصفته أعني حيٌّ يقاربه بالأجنبي الذي هو أبوه وتقديمُ المستثنى أعني مملكاً على المستثنى منه أعني حيٌّ وفصلٌ كثيرٌ بين البدلِ وهو حيٌّ والمبدلِ منه وهو مثله فمثله اسمُ ما وفي الناس خبره وإلا مملكاً منصوب لتقدمه على المستثنى منه . والثاني كقول الآخر :

سأطلب بعدَ الدارِ عنكم لتقربوا
وتسكب عيناي الدموعَ لتجمدا

جعل سكب الدموع كناية عما يلزم فراقَ الأحبة من الكآبة والحزنِ وأصاب

(قوله بسبب تقديمٍ أو تأخيرٍ) ذكرهما إشارةً إلى كون كل واحدٍ مستقلاً بالاخلالِ وإن كان كل منهما مستلزماً للآخر عبد الحكيم وقوله إلى كون كل واحدٍ أي ملاحظته أي أن ملاحظة كلٍّ واحدٍ دون الآخر يصح معها الحكم بالاخلال أفاده الدسوقي (قوله أو حذف) أي بلا قرينةٍ واضحةٍ و الإمكانِ في قوة الاثبات كما في حذفِ في جواب كيف زيد اه دسوقي (قوله أو غير ذلك) كالفصل بين المبتدإ والخبرِ وبين الصفةِ والموصوفِ وبين البدلِ والمبدَلِ منه بالأجنبي في الجميع ووقعت هذه الفصولُ مع التقديمِ والتأخير في بيت الفرزدق الآتي صبان (قوله مما يوجب الخ) أي وإن كان جارياً على قانونِ النحو فخرج ضعف التأليفِ لا يكون مغنياً عن التعقيدِ اللفظي كما زعم الخلخالي فإن بينهما عموماً من وجهٍ فيوجد الضعف بدون التعقيدِ نحو جاءني أبيض مَتْوناً و يوجد التعقيد بدون الضعفِ في صورة اجتماع أمورٍ كل منها شائعُ الاستعمال نحو الأعمرا الفاسقَ ضارب زيدٍ و يجتمعانِ في بيتِ الفرزدق من المطوّلِ وعبدِ الحكيم بتصرفٍ (قوله و إما في انتقال الخ) وذلك الخلل يكون لإيرادِ اللوازمِ البعيدةِ المفتقرةِ إلى الوسائطِ الكثيرةِ مع خفاء القرائنِ الدالةِ على المقصودِ اه مطوّل وقوله لإيرادِ اللوازم أي ذكرها بلفظِ الملزوماتِ ليوافق مذهبَ الخطيبِ في الكنايةِ والمجازِ ومثله إيرادها بلفظها و إرادة الملزوماتِ البعيدةِ على مذهب غيره ممن قال بعكس ما قاله قال عبد الحكيم وقوله اللوازم أي جنس اللوازمِ واحداً كان أو متعدداً بناءً على أن الجمع المعرّف إذا استحال إرادةُ الاستغراق منه يحمل على الجنس مجازاً كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء وكذا في قوله الوسائط أي جنس الواسطةِ المتصفةِ بالكثرةِ بأن تكون مافوق الواحدِ و إنما قيّد اللازم بالبعيد والواسطةَ بالكثرةِ لأن القريب ذو الواحدة قلما يخفيان اه فتركهما لندرتهما وقوله مع خفاء القرائنِ لا بد منه حتى لو اتضحت فلا خلل ولو بعُد اللازم كما أنه لو كان قريباً لا واسطة له لكن القرينة خفية فالخلل والمراد بالقرائنِ الجنس أفاده الصبان (قوله الفرزدق) لقبُ الشاعرِ المشهور واسمه همام بن صعصعة صبان (قوله في الناس) أي لا في العرب فقط وقوله أبو أمه الخ في وصفِ المملك بكون أبي أمه أبا الممدوح إشارة لطيفة إلى أن مشابهةَ المملكِ له إنما جاءت من قبله بحكم أن الولد يشبه الخال ففيه مبالغة مدح وقوله يقاربه يدل على أن مماثلةَ المملكِ للممدوحِ ليست بكاملةٍ اه صبان (قوله بين البدل الخ) هو بدل كل أورده لإفادةِ نفي المقاربةِ الذي هو أعمّ بعد نفي المماثلة اه عبد الحكيم وقوله أورده لإفادةِ أي توطئة لإفادة (قوله اسم ما) مقتضاه أن ما حجازية مع أن الشاعر الذي هو الفرزدق تميمي والأصل حمل الكلام على لغة قائله تدبّر اه صبان (قوله منصوب) أي رجحاناً لا وجوباً وقوله لتقدمه أي والمستثنى في النفي إذا تقدم على المستثنى منه يترجح نصبه لأنه الفصيح اه صبان (قوله والثاني) وهو الخلل الواقع في الانتقال (قوله كقول الآخر) هو العباس بن الأحنف ولم يقل كقوله لئلا يتوهم عود الضمير إلى الفرزدق اه مختصر (قوله سأطلب الخ) معنى البيتِ أي اليومَ أطيب نفساً بالبعدِ والفِراقِ وأوطنها على مقاساة الأحزانِ والأشواقِ وأتجرع غصصها وأتحمل لأجلها حزناً يفيض الدموعَ من عيني لأتسبب بذلك إلى وصلٍ يدوم ومسرةٍ لا تزول فإن الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسرٍ يسراً اه منه وفيه إشارة إلى أن السين للتأكيد كما في سنكتب ما قالوا وقول الشاعر عنكم متعلق ببُعدَ لا بأطلب و إلا لقال منكم فالمعنى بُعد داري عنكم وفيه إشارة إلى أنه لا يرضى بنسبة طلب البعدِ إلى دارِ المحبوبِ فضلاً عن نفسه قاله عبد الحكيم (قوله جعل سكب الدموع الخ) عبارة ع ق فقد عبّر بسكب الدموع لينتقل من معناه إلى لازمه الذي هو وجودُ الحزنِ الذي يحصل كثيراً عن فِراق الأحبةِ اه ومنه يعلم أن قول الشارح كناية عما يلزم فراق الأحبة أي كناية عما يلزمه ويلزم فراقَ الأحبة اه صبان والمراد باللازم التابع عند أهل هذا الفنِ وإن كان أخص قاله عبد الحكيم فلا اعتراض بأن قوله كثيراً ينفي اللزوم (قوله وأصاب) لأنه كثيراً

لكنه أخطأ في جعل جمودِ العين كنايةً عما يوجبه التلاقي من الفرح والسرورِ فان الانتقالَ من جمود العين إلى بخلها بالدموع حالَ إرادة البكاء وهي حالة الحزن لا إلى ما قصده من السرور الحاصل بالملاقاة وزاد بعضهم الخلوص من كثرة التكرار وتتابع الاضافات فالأول كقوله: تسوح لها منها عليها شواهد والثاني كقوله: حمامةَ جرعى حومةِ الجندل اسجعي ورد بأن ذلك إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر وإلا فلا يخل بالفصاحة كيف وقد وقع في القرآن قال الله تعالى والشمس وضحاها الخ فكرر الضمائر وقال ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك وقال واعف عنا واغفر لنا وارحمنا وقال تعالى في تكرير الاضافات ذكر رحمة ربك عبده زكريا كدأب آل فرعون. [فائدة] ذكر بعض الفضلاء أن من خصائص القرآن أنه اجتمع فيه ثمان ميمات متواليات ولم يحصل بسببها ثقل على اللسان أصلاً بل ازدادت خفة وذلك في قوله تعالى رقع

وعلى أمم ممن معك فان التنوين في أمم والنون في ممن معك يدغمان في الميم بعدها فيصيران في حكم ميم أخرى والميم المشددة

ما يجعل دليلاً عليه يقال أبكاني وأضحكني أي ساءني وسرني اه مطول (قوله لكنه أخطأ) عند البلغاء وإلا فهو له وجه صحيح ذكره في المطول وهو أنه استعمل الجمود في مطلق خلو العين مجازاً من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كني به عن المسرة لكونه لازماً لها عادة لكن هذا الوجه لا يخرج عن التعقيد المعنوي لإيراد اللازم البعيد المفتقر إلى الوسائط مع خفاء القرينة لأن الجمود في الأصل ضد السيلان استعمل في خلو العين عن الدمع حال إرادة البكاء ثم استعمل في مطلق الخلو ثم كناية عن المسرة مع خفاء القرينة الدالة على أنه مستعمل في مطلق الخلو (قوله لا إلى ما قصده الخ) لأن السرور إنما يكنى عنه بنحو الضحك ولذلك لا يقال جمد الله عينك أي سرك بل أضحكك الله فالانتقال من الجمود إلى السرور لا يتبادر وإنما يفهم بعد التأمل الكثير في القرائن وما هو كذلك مخل بالفصاحة ع ق (قوله كثرة التكرار) التكرار ذكر الشيء مرة بعد أخرى وكثرته أن يكون ذلك فوق الواحد اه مطول (قوله وتتابع الاضافات) أي ومن تتابع كما قاله ع ق فهو معطوف على كثرة لا على التكرار وحينئذ يكون صاحب هذا القيل مشترطاً في فصاحة الكلام خلوصه من تتابع الاضافات وإن لم تكثر اه صبان والمراد بالاضافات ما فوق الواحد ولا فرق بين أن تكون مرتبة لا يقع بين المتضايفين شيء غير مضاف كما في البيت أو غير مرتبة هذا ما يشعر به نقل المصنف في الايضاح عن الشيخ قاله في المطول (قوله سبوح الخ) أوله ✲ وتسعدني في غمرة بعد غمرة ✲ قوله تسعدني أي تعينني والغمرة في الأصل ما يغمر من الماء والمراد هنا الشدة وسبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث وأراد بها فرساً حسنة الجري لا تتعب راكبها كأنها تجري في الماء وقوله لها صفة سبوح ومنها حال من شواهد وعليها متعلق به وشواهد فاعل الظرف أعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها لسبوح يعني أن لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها اه مطول مع بعض زيادة وقوله وهو شدة الخ بيان للمراد إذ المعنى الأصلي هو العوم في الماء أفاده عبد الحكيم وقوله يعني أن لها الخ أشار به إلى أن المراد بالشواهد الدلائل فيندفع ما يقال الشهادة تتعلق بالمضرة قاله الصبان (قوله حمامة جرعى الخ) تمامه ✲ فأنت بمرأى من سعاد ومسمع ✲ ففيه إضافة حمامة إلى جرعى وجرعى إلى حومة وحومة إلى الجندل والجرعاء تأنيث الأجرع قصره للضرورة وهي أرض ذات رمل لا تنبت شيئاً والحومة معظم الشيء والجندل أرض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فأنت بمرأى الخ أي بحيث تراك وتسمع صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع أي بحيث أراه وأسمع قوله كذا في الصحاح اه مختصر وقوله وجرعى إلى حومة أي للبيان أو إضافة الجزء للكل بناء على أن الجرعى نفس الحومة أو بعدها وقوله ونحوه بالرفع أي نحو المدير كحنين الناقة أو بالجر أي نحو الحمام كالناقة ولا تجوز في المدير على الأول وهو على الثاني مستعمل في حقيقته ومجازه قاله الصبان وقوله بحيث الخ أي فالحمامة مطلوب منها السجع لأجل أن تسمعها المحبوبة فتطرب (قوله ورد الخ) يقتضي كلامه حصر جهة إخلالهما في الفصاحة في الثقل وبحث فيه بأنهما قد يؤديان إلى الكراهة في السمع دون الثقل فيخلان بالفصاحة. وأجيب بأن ذلك على تقدير تسليمه نادر بعيد فلم يلتفت إليه وبأنه أحال دفع الخدش بهما إذا حصل منهما كراهة في السمع على ما تقدم من الاستغناء عن زيادة اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع باشتراط الخلوص عن الغرابة نقله الصبان عن سم (قوله ذلك) أي ما ذكر من الأمرين (قوله كيف) استفهام إنكاري وقوله

رفع أي كل منهما (قوله خبر مبتدإ معلوم من المقام) هو الفصاحة وقوله وهو مؤول الخ أي بدون سابك على حد تسمع بالمعيدي الخ هذا والذي في ع ق أن الخبر محذوف أي خلوصه يدل عليه ما سبق وقوله سلم كمل به البيت إذ هو تأكيد والتقدير فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر حال كونه قد سلم منه ومن المعلوم أن الخلوص هو السلامة مما ذكر وهو المناسب دون ما سلكه الشارح إذ التأويل بدون سابك سماعي لا يقاس عليه على أنه لم يرد في الماضي (قوله الأنيق) المراد به الفصيح كما سيفيده الشارح (قوله في البيت قبله) أي على الكلام في البيت قبله كما سيفيده ثم رأيته في نسخة (قوله والمراد الخ) وأفاد بتعبيره بالمضارع المقتضي الاستمرار الاطاقة إذ لا استمرار إلا مع الرسوخ الذي هو للملكة أفاده ع ق (قوله يقتدر) المراد بالاقتدار الاقتدار القريب بالتعلم أو بالسليقة القريبة لا البعيد فلا تدخل الحياة ومجرد العلم في حد الملكة المذكورة والمراد بالمعنى المقصود المعنى الذي يدخل تحت القصد ومن شأنه أن يراد فلا يخرج عنه إلا ما لا يقع به التخاطب عادة من أمور الغيب اهـ ع ق (قوله الكيفية الراسخة في النفس) فإن لم ترسخ كانت حالا كأن من شأنها الرسوخ لكنها في أول أمرها تكون حالا كالكيفية التي يدرك بها العلم والكتابة أولا كالمرض والفرح أفاده الصبان فخرج بالراسخة الحال وخرج بقوله في النفس الراسخة في الجسم كالبياض وأفاد الشارح بهذا أن الملكة من الكيفيات النفسانية وهي أحد أقسام الكيف الأربعة: الكيفيات المحسوسة وهي ما يتعلق بها إدراك الحواس الخمس وهي إما راسخة كحلاوة العسل وحرارة النار وتسمى انفعاليات أو غير راسخة كحمرة الخجل وتسمى انفعالات. والكيفيات المختصة بالكميات كالزوجية والفردية في المنفصل والاستقامة والانحناء في المتصل. والكيفيات النفسانية أي المختصة بذوات الأنفس وهي الحيوانات دون الجماد والنبات كالحياة والإدراكات وهي إما راسخة في النفس وتسمى ملكات كملكة العلم والكتابة وإما غير راسخة وتسمى أحوالا كالمرض والفرح. والكيفيات الاستعدادية أي المقتضية استعدادا أي انفعالا وتهيؤا لقبول أثر ما إما بسهولة كاللين وتسمى اللاقوة أو بصعوبة كالصلابة وتسمى القوة من الحاشيتين بتصرف (قوله والكيفية) أظهر في محل الإضمار لأن المقصود الكيفية من حيث هي سواء كانت راسخة أم لا صبان (قوله لا يتوقف تعقله على تعقل غيره) أي وإن استلزمه في بعض الصور كالإدراك والعلم والقدرة ونظائرها فإنها لا تتصور بدون متعلقاتها أعني المدرك والمعلوم والمقدور ولكن ليست تصوراتها متوقفة على تصور المتعلقات معلولة لها كما في النسب بل تصوراتها مستلزمة لتصور متعلقاتها وكذا الحال في الكيفيات المختصة بالكميات اهـ صبان عن خسرو. قال عبد الحكيم والمراد بالغير الأمر الخارج لأنه المتبادر إلى الذهن ومعنى التوقف أن لا يمكن التصور بدونه أصلا فلا ترد الكيفية المركبة لأن تصورها يتوقف على تصور أجزائها لا على أمر خارج وكذا الكيفية المكتسبة بالحد والرسم إذ لا توقف فيها بمعنى عدم إمكان التصور بدونهما لإمكان حصولها بالبداهة اهـ وقوله والمركبة كطعم الرمان المركب من الحلاوة والحموضة وقوله المكتسبة الخ كمعنى الإنسان وحدوث العالم وقوله لإمكان الخ أي لمن يفيض الله عليه علم الأشياء بلا واسطة حد أو رسم (قوله ولا يقتضي الخ) أي في محله لأن سائر الأعراض إذا قطع النظر عن محلها لا يتصور فيها قسمة صبان وكلام الشارح صادق بما لو كان لا يقتضيها أصلا أو يقتضيها اقتضاء ثانويا كما سيفيده (قوله واللاقسمة) هكذا جرت عادة كثير بإدخال أل على لا قسمة وهو خلاف العربية اهـ منه (قوله اقتضاء أوليا) أي ذاتيا وهو قيد للإدخال كما سيأتي اهـ منه (قوله الأعراض النسبية) من نسبة الجزئيات إلى كلياتها لأن هذه السبعة كلها نسب يتوقف تعقلها على تعقل الغير فالإضافة نسبة يتوقف تعقلها على تعقل نسبة أخرى والفعل نسبة يتوقف تعقلها على المؤثر والمؤثر فيه وهكذا اهـ منه

في من تميمين وفيه أربع أخر فهذه ثمانية وقوله سلم أي خلص خبر مبتدإ معلوم من المقام وهو مؤول بمصدر ومن تنافر متعلق به أي والفصاحة في الكلام خلوصه من تنافر الكلم. قال:

(وذي الكلام صفة بها يطيق تأدية المقصود باللفظ الأنيق)

أقول وذي الكلام معطوف على الكلام في البيت قبله أي والفصاحة في ذي الكلام أي صاحبه وهو المتكلم صفة الخ والمراد بالصفة الملكة. ومعنى البيت والفصاحة في المتكلم ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح. والملكة هي الكيفية الراسخة في النفس والكيفية عرض لا يتوقف تعقله على تعقل غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة اقتضاء أوليا فخرج بالقيد الأول الأعراض النسبية وهي

الاضافة والملك والفعل والانفعال والأين والمتى والوضع وبالقيد الثانى الكم متصلاً كان أو منفصلاً وبالثالث النقطة. وبالقيد الرابع دخل مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة واللاقسمة فان اقتضاء العلم لذلك ثانوى بواسطة المعلوم فعلم أن من تكلم بالفصيح وليس له ملكة غير فصيح تكلم أولا، قال: (وجعلوا بلاغة الكلام طباقه لمقتضى المقام) أقول: بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته وأسقط المصنف هذا القيد لضيق النظم واحترز به

(قوله الاضافة) هى النسبة العارضة للشئ بالقياس إلى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة والملك هيئة تعرض للجسم باعتبار ما يحيط به وينتقل بانتقاله كالتقمص والتعمم أى كون الانسان لابساً للقميص أو العمامة والفعل كون الشئ مؤثراً فى غيره مادام مؤثراً ككون المسخن يسخن غيره مادام مسخناً والقاطع يقطع غيره مادام قاطعاً والانفعال هو تأثر الشئ عن غيره مادام متأثراً ككون الماء متسخناً مادام يسخن وكون زيد مضروباً مادام الضرب نازلاً عليه والأين حصول الشئ فى المكان والمتى حصوله فى الزمان ككون زيد فى الدار وكون الصوم فى رمضان والوضع هيئة تعرض للشئ باعتبار نسبة أجزائه بعضها لبعض بالقرب والبعد والمحاذاة كالاتكاء والاضطجاع أو باعتبار نسبتها إلى أمر آخر كالقيام والانتكاس فانه يتوقف على كون رجليه إلى أعلى ورأسه إلى أسفل فى الانتكاس وعكسه فى القيام اهـ دسوقى (قوله وبالقيد الثانى) هو قوله ولا يقتضى القسمة (قوله الكم) أى لأنه عرض يقبل القسمة لذاته كالأعداد والمقادير كالخط والسطح اهـ صبان والخط ما تركب من أزيد من نقطة والسطح ما تركب من أزيد من خط فللخط طول فقط وللسطح طول وعرض فقط (قوله وبالثالث) هو قوله واللاقسمة (قوله النقطة) هى طرف الخط وغايته فلا تقبل القسمة فى جهة أصلاً (قوله المقتضية للقسمة) هى المركبة (قوله واللاقسمة) هى البسيطة (قوله لذلك) أى القسمة واللاقسمة (قوله فعلم) أى من تعريف فصاحة المتكلم بالملكة (قوله ومن له ملكة الخ) أى وعلم أن من له الخ أى من التعبير فى التعريف بيقتدر دون يعبر أفاده السعد فى الشرحين (قوله وجعلوا) أى البيانيون ع ق (قوله طباقه) هو والمطابقة مصدر طابق (قوله مطابقته لمقتضى الحال) أى مطابقته لجميع ما يقتضيه الحال بقدر الطاقة صرح به فى التلويح وفيه أنه يخرج عن التعريف بلاغة كلام البارى تعالى إلا أن يراد بقدر طاقة المتكلم أو المخاطب عبد الحكيم أى فيدخل كلام البارى بشمول المخاطب (قوله لمقتضى الحال) وهو الخصوصيات التى يبحث عنها فى علم المعانى دون كيفيات دلالة اللفظ التى يتكفل بها علم البيان إذ قد تتحقق البلاغة فى الكلام بدون رعاية كيفيات الدلالة بأن يكون الكلام المطابق لمقتضى الحال مؤدياً للمعنى بدلالات وضعية أى مطابقية غير مختلفة فى الوضوح والخفاء. نعم إن أدى المعنى بدلالات عقلية أى مختلفة فى الوضوح والخفاء لابد فيه من رعاية كيفية الدلالة أيضاً عبد الحكيم (قوله وهو) أى مقتضى الحال الذى لا تتحقق البلاغة بدونه (قوله الخصوصيات) أى موصوفها وهو الكلام الكلى كما يتبين على ما حققه السعد فى شرحيه وتبعه الشارح وإن نوزع فيه (قوله إذ قد تتحقق الخ) أى ولو كانت الخصوصيات روعيت فى كل تركيب بليغ (قوله عقلية) أى حاصلة بمعونة العقل لأن الشخص ينظر به فى العلاقة والقرينة وينتقل من الشئ إلى لازمه فلا يكفى فى المختلفة بما ذكر مجرد الوضع (قوله مع فصاحته) حال من الضمير فى مطابقته لأنه فاعل للمصدر المضاف صبان (قوله لضيق النظم) قد التمس له ع ق مسوغاً ثانياً وعبارته ولعله اتكل فى إسقاطه مع ضرورة الوزن على أن البلاغة شرف فى الكلام معلوم وهو التام وبالضرورة إن كونه غير فصيح ينفى عنه الشرف فلا تثبت له تلك البلاغة التى هى شرف تام إلا بما يحصل به شرفها وهو الفصاحة وفيه تكلف اهـ. وأقول من المعلوم أن التعريف لابد فيه من ذكر جميع القيود المعتبرة فى حقيقة المعرف فضيق النظم لا يسوغ الاسقاط وعليه أن يتمم القيود فى بيت آخر وإلا كان التعريف مختلاً على أنه لو قال :

بلاغة الكلام أن يطابقا وهو فصيح مقتضى الحال نقا

لوفى بالقيد الذى أسقطه من غير احتياج إلى بيت آخر وكذا لا يسوغه الأمر الثانى بعد كونه تكلفاً إذ علم أمر خارج عن التعريف متصف به المعرف لا يسوغ إسقاط قيد من التعريف بل ولا يعتمد

في الاسقاط على شيء يدل على القيد في نفس التعريف فتأمل منصفاً (قوله عن نحو شعره الخ) أي فإنه وإن كان مطابقاً لمقتضى الحال لكنه ليس فصيحاً لتنافر حروف بعض كلماته فليس بليغاً (قوله وبقيد للمطابقة الخ) المتبادر أن الاضافة بيانية لكونها كذلك في مثله وأن المراد للمطابقة مع متعلقها أعني لمقتضى الحال وعليه فالمناسب حذف قيد لأن المطابقة جنس في التعريف لا قيد ويمكن أن يقال إن الاضافة على معنى اللام ومراده بقيدها قولهم لمقتضى الحال فقوله عن نحو إن زيداً الخ أي فإنه وإن وجدت فيه للمطابقة التي هي الصدق عليه كما ستتضح لكنها لشيء آخر غير مقتضى الحال وهو الكلام المؤكد الكلي إذ مقتضى الحال الذي هو خلو الذهن كلام غير مؤكد وليست الاضافة بيانية حتى يرد ما ذكر فافهم (قوله الداعي) أي الموجب (قوله إلى أن يعتبر) أشار بهذا إلى أن التكلم بدون الاعتبار والقصد غير معتبر عندهم وإلى أنه لا يجب أن تكون الخصوصية من قبيل اللفظ ولذا أورد كلمة مع دون في الوهم للجزئية اهـ عبد الحكيم (قوله إلى أن التكلم الخ) أي فلو تكلم شخص بما يقتضيه الحال من غير اعتبار لم يتصف كلامه بالبلاغة عندهم (قوله وإلى أنه الخ) أي حيث قال يعتبر ولم يقل يذكر (قوله ولذا) أي لكون الخصوصية لا يجب أن تكون من قبيل اللفظ (قوله الوهم للجزئية) لأنه لو عبر بفي لتوهم أنها لظرفية الجزء في الكل (قوله خصوصية) نقل عبد الحكيم عن القاموس أنها بفتح الخاء وضمها مصدر خصه بالشيء قال والمراد هنا الأمر المختص جعله نفس المصدر مبالغة اهـ (قوله المختص أي بالمقام والحال (قوله أي موصوفها) هو الكلام الكلي كما سيذكره وهذا جرى على ما حققه السعد ونازعه غيره مدعياً أن مقتضى الحال نفس الكيفيات المخصوصة ووجه كل من السعد وغيره مما ادعاه راجع الصبان (قوله بمعنى أنه مصدوق الخ) صريح عبارة الشارح أن مطابقة الجزئي للكلي مصدوقيته له ومطابقة الكلي للجزئي صدقه عليه فالعكس حينئذ باعتبار المعنى لا باعتبار اللفظ فقط كما لا يخفى على منصف وعبارة السعد صريحة في أن مطابقة الجزئي هنا بمعنى صدق الكلي عليه فيكون العكس حينئذ باعتبار اللفظ فقط حيث أسندت المطابقة للجزئي في هذا المقام عكس قولهم إن الكلي مطابق للجزئيات فإن المطابقة فيه مسندة إلى الكلي لا بحسب المعنى إذ المسند إليه المطابقة هنا في المعنى والحقيقة مقتضى الحال الذي هو الكلي لأنه قد أسند الصدق في مطابقة الجزئي إلى الكلي نبه عليه الصبان نقلاً عن سم فكان على الشارح أن لا يخرج عن عبارة السعد (قوله للعلم بها من الفصاحة فيه) أي بعد معرفته لبلاغة الكلام فإذا عرفت علم أنها في المتكلم ملكة يقتدر بها على تحصيل تلك البلاغة كما أن فصاحته ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح وهذا تكلف كما في ع ق (قوله يقتدر بها الخ) أي لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ فالنكرة في سياق النفي عمت والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم وأراد بيانه صبان عن الأطول وقوله أي لا يعجز الخ دفع بهما أورد أن التعريف يصدق على ملكة الاقتدار في نوع من أنواع الكلام فقط كالمدح مع أنها لا تسمى بلاغة (قوله والمراد الخ) أي فلا يرد المعجزة فإنه لا يمكن ورود معناه على المتكلم لعدم إحاطته بكليات الأحوال وكيفياتها (قوله فعلم مما ذكر من حد البلاغة) المناسب زيادة والفصاحة لأن انتفاء العكس لا يعلم من حد البلاغة بل من حد الفصاحة حيث لم يعتبر فيه البلاغة وقد ذكر غيره كلاً منهما اللهم إلا أن يقال إن الناظر في حد البلاغة يعلم أنه إذا اعتبرت البلاغة في الفصاحة يلزم الدور وهو باطل فحينئذ يعلم عدم اعتبار البلاغة في الفصاحة فيكون انتفاء العكس معلوماً من حد البلاغة تدبر وقصد بهذا بيان النسبة بين الفصيح والبليغ وهي العموم والخصوص المطلق لانفراد الفصيح في العاري من البلاغة دون البليغ (قوله كما تقدم) أي في قوله وبقيد المطابقة (قوله وهو ما يقرب الخ) المراد الأعلى الحقيقي أي للفرد الذي لا فرد فوقه وبعد

عن نحو شعره مستشزر إذا ألقي إلى خالي الذهن وبقيد المطابقة عن نحو إن زيداً قائم إذا ألقي لخالي الذهن. والحال هو الأمر الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما وهي أي موصوفها مقتضى الحال مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي كلاماً مؤكداً وهو كلي وهذا الكلي مقتضى الحال وإن زيداً قائم فرد من أفراد ذلك الكلي مطابق له بمعنى أنه مصدوق لذلك الكلي وفرد من أفراده وهذا عكس مطابقة الكلي لجزئياته إذ هي صدقه على كل واحد منها ولم يتكلم المصنف على البلاغة في المتكلم للعلم بها من الفصاحة فيه فهي ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم مما ذكر في حد البلاغة أن كل بليغ كلاماً كان أو متكلماً فصيح لجعل الفصاحة شرطاً للبلاغة وليس كل فصيح بليغاً كلاماً كان أو متكلماً لأن الفصيح قد يعرى عن المطابقة كما تقدم ولبلاغة الكلام طرفان أعلى وهو ما يقرب من حد الإعجاز

الإعجاز مرتبته والإضافة بيانية على حذف مضاف أى حدّ ذى الإعجاز لأن الأعلى فرد من البلاغة التى هى المطابقة وليس هو الإعجاز أفاده الصبان (قوله وهو) أى حدّ الإعجاز (قوله وخص) أى المفسّر لحد الإعجاز (قوله ما إذا غيّر) أى مرتبة كما يؤخذ من قول الشارح تعدّ أى إلى مرتبة وذكر الشارح ضميرى عنه ودونه العائدين إليها نظراً للفظ ما (قوله هى أدنى منه) أى تحته بلا واسطة كما هو المتبادر فلا يرد الأعلى والمراتب المتوسطة فان ما تحتها بلا واسطة لا يقتضى التغيير إليه ما ذكر أفاده الصبان (قوله التحق) أى فى عدم الاشتمال على المناسبات واللطائف وإن افترقا من حيث الدلالة على أصل المعنى المراد فى الكلام المعتبر دون أصوات الحيوانات (قوله وإن كان صحيح الإعراب) الأحسن وإن كان فصيحا قاله الصبان عن سم وذلك لأن الفصاحة لما كانت معتبرة فى البلاغة تتوقف عليها البلاغة توقفاً قريباً كان شأنها أن يقوى توهم عدم التحاق الكلام بما ذكر عند كونها فيه ولو فقدت المطابقة ولا كذلك صحة الإعراب فكان الأحسن أن يبالغ على ثبوت الالتحاق عند وجودها دفعاً للتوهم القوى بما قاله إذ ما دفع به توهماً ضعيفاً يندفع باندفاع هذا القوى (قوله بعضها أعلى من بعض) بيان لمائية التفاوت وهو العلو (قوله تفاوت المقدمات) أى فيما تقتضيه بأن يقتضى بعض المقامات تأكيداً واحداً مثلاً وبعضها أكثر أو فى عددها قلة وكثرة بأن يكون مقامات وأحوال كلام أكثر من مقامات وأحوال كلام آخر صبان وقوله تأكيداً واحداً المناسب تأكيدين لأن الكلام فى تفاوت المراتب الوسطى ومرتبة الواحد طرف أسفل اللهم إلا أن يراد تأكيداً بعد الأسفل (قوله ورعاية الاعتبارات) معطوف على المقامات وهو كما إذا روعى اعتبار واحد وروعى أكثر صبان عن سم وفى قوله واحد ما سبق وترك الشارح وجهاً ثالثاً للتفاوت وهو تفاوت البعد عن أسباب الإخلال بالفصاحة كما لو اتفق النقل بالكلية فى موضع وبقى شئ يسير لا يخرجه عن الفصاحة فى موضع آخر (قوله تورث) اختار لفظ تورث على تفيد للتنبيه على أنه ليس النظر إلا إلى حسن فى الكلام ولا نظر إلى هذه الوجوه كأنها فنيت وبقى الحسن بخلاف وجوه البلاغة فان النظر إليها وهى الداعية إلى التكلم وليس النظر إلى حسن الكلام إنما هو من توابعها صبان عن الأطول وقوله ليس النظر أى التام الذى يترتب على القصد بالذات وقوله إلا إلى حسن الخ أى لأنه الباعث على ارتكاب الوجوه والمنظور إليه نظراً تاماً أوليا إنما هو الباعث لا المبعوث عليه وقوله كأنها فنيت الخ لأنه إذا حصل المقصود الذى يبعث عليها وهو الحسن قطع النظر عنها وقوله وليس النظر أى أولا (قوله وحافظ) مبتدأ وكذا ما بعده والمسوغ عمله النصب فى تأدية لاعتماده على الموصوف المحذوف أى وفن حافظ وخبره جملة يعرف (قوله تأدية المعانى) أى الزائدة على أصل المراد كالتبيين وهو مجرد النسبة (قوله بالمعانى) أى بعلم المعانى والتصرف فى العلم جائز إذا اشتهر كالسعد والعصام ووجه ما أفاده المصنف من أن علم المعانى يحترز به عن الخطأ فى تأدية المعانى كما قال نعم فى أن من أدرك علم أن هذا المعنى يطابق هذا المقام فيؤديه مطابقاً له وذلك المعنى يطابق ذلك المقام فيؤديه مطابقاً له وهكذا فلا يقع خطأ فى التأدية مثلا يعلم بالعلم المذكور أن المعنى الذى هو حذف بعض أجزاء الجملة يناسب مقام الإيجاز وذكرها يناسب مقام الإطناب ومعنى التأكيد يناسب مقام الانكار وعدمه يناسب مقام عدم الانكار وعلى هذا القياس كما يأتى اهـ وقوله وذكرها يناسب الخ يفرض فيما لو كان عرف الأوساط الذى هو مبنى المساواة مبنيا على الحذف نحو إياك والأسد فذكر ما حذف حينئذ يناسب مقام الاطناب وإلا فهو مناسب لمقام المساواة تأمل (قوله التعقيد فى المعنى) قد عرفته مما سبق (قوله له البيان الخ) خبر ما والبيان مبتدأ خبره قد اتقى وله متعلق باتقى وفى كلامه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدإ ووجه ما أفاده المصنف أن من عرف فن البيان عرف أنه إنما

وهو أن يرتفع الكلام فى بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته وخص البشر لأنهم أقوى أصناف المخلوقين على ذلك فإذا عجزوا فغيرهم أولى أو لأنه لم يوجد معاند إلا منهم. وأسفل وهو ما إذا غير الكلام عنه إلى ما دونه أى إلى مرتبة هى أدنى منه التحق وإن كان صحيح الإعراب عند البلغاء بأصوات الحيوانات . وبين الطرفين مراتب كثيرة بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات ويتبعها وجوه أخر غير المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا وهى أنواع البديع قال:

(وحافظ تأدية المعانى
عن خطإ يعرف بالمعانى
وما من التعقيد فى المعنى يتقى
له البيان عندهم قد اتقى
وما به وجوه تحسين الكلام
تعرف يدعى بالبديع والسلام)

ينتقل

أقول: قد علم مما تقدم أن البلاغة مرجعها أى ما يجب حصوله لتحصل أمران: الأول تمييز الكلام الفصيح من غيره و إلا لربما أدى الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغا لوجوب الفصاحة فى البلاغة. الثانى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد و إلا لربما أدى المعنى المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا. أما الأول فبعضه يعرف من علم اللغة وهى الغرابة وبعضه من علم التصريف وهو مخالفة القياس وبعضه من علم النحو وهو ضعف التأليف والتعقيد اللفظى وبعضه يدرك بالحس وهو التنافر فاستغنى عن ذكر ما يعرف به فى هذا الكتاب وغيره من كتب البلاغة وهذا الذى يعرف من هذه العلوم و يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوى فلم يبق مما ترجع إليه البلاغة إلا الثانى وكذلك ما يحترز به عن التعقيد المعنوى على ما تقدم فوضع للثانى أعنى ما يحترز به عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد علم المعانى، ولما يحترز به عن التعقيد المعنوى علم البيان، وللوجوه التابعة للبلاغة علم البديع. وأشار

ينتقل من ملزوم إلى لازم بين لعدم الواسطة أو قلتها أو ظهور القرينة فيحترز عن التعقيد المعنوى السابق (قوله مما تقدم) أى فى تعريف البلاغة (قوله أى ما يجب حصوله لتحصل) فالمرجع الذى هو الاحتراز والتمييز يحصلان أولا ثم تحصل البلاغة وهذا خلاف الغالب فإن الغالب تأخر المرجع كما فى قولهم مرجع الجدال إلى فساد القلوب اهـ صبان وقوله فإن الغالب الخ وذلك لغلبة تفسير المرجع بما يئول إليه الشىء (قوله أمران) أخذ الأول من قولنا فى تعريف البلاغة مع فصاحته والثانى من قولنا فيه مطابقة الكلام لمقتضى الحال (قوله تمييز الكلام الفصيح الخ) أى معرفته قال السعد ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها اهـ (قوله و إلا لربما أدى الخ) أى و إن لم يحصل التمييز بأن لم يميز الفصيح وأتى بالكلام اتفاقا أمكن أن يؤتى به غير فصيح فتنتفى البلاغة بل الغالب حينئذ ذلك اهـ من ع ق صبان وارتضى عبد الحكيم حملا للعبارة غير هذا فراجعه وكان الأولى التعبير هنا بأورد كما عبر السعد لأن الايراد هو الذى يذكر فى جانب الكلام (قوله الاحتراز عن الخطأ الخ) ولا يدخل فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوى لأنه خطأ فى كيفية التأدية لا فى نفسها اهـ عبد الحكيم (قوله و إلا لربما الخ) أى و إلا يوجد الاحتراز وربما للتحقيق مجازا لأنه إذا عدم الاحتراز فلا مطابقة قطعا أفاده الصبان عن الحفيد وقوله فلا مطابقة قطعا أى لأنه حينئذ ينعدم اعتبار الخصوصيات و بعدمه تنعدم كما ذكره عبد الحكيم وتقدم عنه أيضا ما يفيده (قوله أما الأول) أى تمييز الفصيح من غيره (قوله فبعضه) أى بعض متعلقه بفتح اللام وكذا يقال فيما بعده (قوله علم اللغة) أى العلم الباحث عن أوضاع مفردات اللغة (قوله وهى الغرابة) أنث باعتبار الخبر أى أنه يعرف به ذو الغرابة وغيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعانى المفردات المأنوسة علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تنقير وتخريج فهو غير سالم من الغرابة أفاده السعد ومثله يقال فيما يأتى وحينئذ كان الأولى للشارح أن يعبر بيستفاد (قوله وهو مخالفة القياس) إذ به يعلم أن نحو أجلل مخالف للقياس لعدم الادغام (قوله وهو ضعف التأليف) كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وحكما صبان (قوله والتعقيد اللفظى) رد بأن التعقيد اللفظى كما يكون سببه مخالفة القانون النحوى برفع منصوب ونصب مجرور مثلا يكون سببه اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال جار على القوانين وإذا لم يجب أن يكون مخالفة القانون النحوى فكيف يتبين فى علم النحو . والجواب أن تسبب التعقيد اللفظى عن اجتماع تلك الأمور إنما هو لمخالفتها الأصل فيها من تقديم وتأخير مثلا ومخالفة الأصل وإن جازت توجب عسر الدلالة والنحو بين فيه ما هو الأصل وما هو خلافه وحينئذ يعرف به التعقيد اللفظى الحاصل بكثرة مخالفة الأصل اهـ صبان (قوله بالحس) أى الذوق السليم الذى هو مثل الحس أو مراده الحس الباطنى (قوله وهو التنافر) إذ به يعرف أن مستشزر متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات قاله السعد (قوله فاستغنى) أى بعلم اللغة وما بعده وضمير يعرف لما ذكر من الأبعاض وضمير به لما وفى هذا متعلق بذكر (قوله وهذا الذى يعرف الخ) أى مما الاحتراز عنه مرجع للبلاغة (قوله إلا الثانى) وهو الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد (قوله وكذلك ما يحترز به) المناسب إبداله بالاحتراز وكذا ما يأتى كما فى عبارة السعد لأن بعض الأمر الأول هو الاحتراز كما نبه عليه الصبان وكذا نفس الأمر الثانى كما هو واضح من عبارة الشارح وغيره (قوله على ما تقدم) أى وهذا أى قولنا وكذلك الخ جار على ما تقدم إفادته لك وهو أن ما ذكر من هذه العلوم لا يحترز به عن التعقيد المعنوى والمقيد هو قوله وهذا الذى يعرف الخ وفى نسخة لما تقدم وهى واضحة مما قلناه (قوله فوضع للثانى) أى لمعرفته وكذا ما بعده (قوله علم المعانى) إن أريد به القواعد فالأمر ظاهر أو الملكة أو الادراك احتيج إلى تقدير مضاف أى متعلق علم المعانى وكذا يقال فيما بعد صبان

إلى الأولِ بقوله: وحافظ البيتَ ولبس في المعانِي الأول والثاني الأبطاء لاختلافِ المعنى لأن الأول جمع والثاني مفرد وللثاني بقوله: ومامن التعقيدِ البيتَ فقوله يقي أي يحفظ ومن التعقيد يتعلق به واتقى خبر وللثالثِ بقوله: ومابه البيتَ وما مبتدأ وبه متعلق بتعرف ويدعى أي يسمّى خبرُ ما وقوله والسلام أي على من اتبع الهدى تكميل ولما كان هذا التأليف في علم البلاغةِ وتوابعها انحصر مقصوده في ثلاثة فنون. وكثيرٌ من الناس يسمّي الجميع علم البيانِ وبعضهم يسمي الأول علم المعاني ويسمي الأخيرين أي البيانَ والبديعَ علم البيانِ والثلاثة علم البديع. أما تسمية الأولِ بالمعاني فلتعلقه بالمعنى لأن به الاحترازَ عن الخطإِ في المعنى وتسميةَ الثاني بالبيان فلتعلقه بإيراد المعنى الواحدِ بطرق مختلفة لأجل بيان المعنى وإيضاحه. وأما تسمية الثالثِ بالبديع فلبحثه عن المحسنات ولاشك في بداعتها وظرافتها. وأما تسمية الفنونِ الثلاثةِ بالبيان فلأن البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ولا شك في تعلق الثلاثة به تصحيحاً وتحسيناً. وأما تسمية الفنين الأخيرين بالبيان فلتغليب حال الفن الثاني على الثالثِ والأول بالمعاني لما تقدم. وأما تسمية الفنون الثلاثةِ بالبديع فلأنه لاخفاء في بداعتها وظرافةِ لطائفها والله أعلم. قال:

[الفنّ الأول علم المعاني] قدّمه على علم البيان لكونه منه بمنزلة المفردِ من المركّب لأن رعايةَ المطابقة لمقتضى الحالِ التي هي ثمرة علم المعاني معتبرة في علم البيانِ مع شيء آخر وهو إيرادُ المعنى الواحدِ بطرقٍ مختلفةٍ كالتعبيرِ عن اتّصاف زيدٍ بالكرم بزيد كثير الرماد جبانُ الكلب مهزولُ الفصيل. قال:

(علم به لمقتضى الحالِ يرى ✽ لفظ مطابقاً وفيه ذكرا
إسناد مسند إليه مسند ✽ ومتعلقات فعل تورد
قصر وإنشاء وفصل وصل او ✽ إيجاز إطناب مساواة رأوا)

(قوله إلى الأول) أي إلى وضع علم المعاني للأول أي المذكور أولاً حال بيان وضع الفنون الثلاثة وهو الثاني في قوله فوضع للثاني الخ (قوله والثاني مفرد) أي لكونه علماً (قوله وللثاني) هو ما يحترز به عن التعقيد المعنوي على مافيه أي إلى وضع علم البيان له وكذا يقال فيما بعده (قوله وبه) متعلق بتعرف وتعرف خبر وجوده والجملة الاسمية صلة ما (قوله أي على من اتبع الخ) أشار إلى اكتفاء في المصنف (قوله انحصر مقصوده الخ) وذلك لأن المسمّى بعلم البلاغة إنما هو الأولان لمزيد اختصاص لهما بها أفاده السعد أي لمجموعهما إذ الأول لاتعلق له بغيرها ولما كان المقصود من الثاني بالذات الاحتراز المتقدم بخلاف غيره من العلوم السابقة كان له مزيد اختصاص بها كما ذكره الصبان وتوابع البلاغة إنما وضع لها علم البديع.

الفن الأول علم المعاني

أل في الفن للعهد الذكري لذكره في ضمن قوله سابقاً وحافظ تأدية الخ والإخبار عنه بأنه علم المعاني وإن كان معلوماً مما قبله ليناسب الفنين بعده المحتاج فيهما إلى الإخبار لطول العهد فتجري التراجم على نسق واحد. فان قلت الفن الأول ألفاظ لأنه جزء من الكتاب هو ألفاظ وعلم المعاني معان فكيف صح الحمل: قلت في الكلام حذف مضاف إما في الأول أي مدلول الفن الأول أوفي الثاني أي دال علم المعاني وذلك مع أن الفن الأول من قبيل الألفاظ بأن أجزاء الكتاب دون الفنون لانفسها من الصبان بتصرف (قوله لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب) كلمة من في الموضعين ابتدائية إلا أن الابتداء باعتبار الاتصال والمعنى لكون المعاني حال كونه ناشئاً من البيان ومتصلاً به بمنزلة المفرد حال كونه ناشئاً من المركب ومتصلا به وملخصه أن اتصال المعاني بالبيان ونسبته إليه مثل اتصال المفرد بالمركب ونسبته إليه اه قنري وقوله إلا أن الخ أي أن مجرور من ليس مبتدأ ومنشأ لنفس ماقبلها بل هو منشأ لاتصاله به ذكره عبد الحكيم (قوله معتبرة في علم البيان) المراد بالاعتبار مايشمل اعتبار الخارج واعتبار الفائدة فان رعاية المطابقة أمر خارج عن البيان لاجزء منه ولا فائدة له والشيء الآخر الذي هو إيراد المعنى الخ فائدة لعلم البيان ومقصود منه نقله الصبان عن يس (قوله وفيه ذكرا الخ) إشارة إلى الأبواب المذكورة فيه (قوله إسناد) بترك التنوين نائب فاعل ذكر وهو على إسقاط المضاف أي باب إسناد وكذا يقال فيما بعد وأراد باب الاسناد الخبري وقوله مسند إليه ويسمى المبتدأ أو الفاعل عند النحاة والمحكوم عليه عند الأصوليين والموضوع عند أهل الميزان وقوله مسند ويسمى خبراً أوفعلاً عند النحاة ومحكوماً به عند الأصوليين ومحمولاً عند المناطقة وقوله متعلقات فعل كالمفعول به وفيه وله والحال والتميز والمجرور وقوله تورد كمل به البيت ومع ذلك أشار به إلى أنها فضلات في الجملة زائدة على الركنين وقوله قصر هو حصر المبتدإ في الخبر أو العكس أوحصر الفعل أوما يجري مجراه في بعض المتعلقات أو العكس وقوله وإنشاء هو الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه

كما يأتي وكقولك قم لا تقم وقوله فصل وصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه وقوله
أو إيجاز أي وذكر فيه إيجاز وهو أن يسقط من الكلام ما اقتضاه الأصل لفائدة وقوله إطناب
بحذف همزته ونقل حركتها إلى تنوين إيجاز وهو أن يورد في الكلام ما لا يحتاج إليه عرفا لفائدة
وقوله مساواة وهو أن يؤتى بالكلام جاريا على ما يتخاطب به أوساط الناس في محاوراتهم أعني الذين ليسوا
نهاية في البلاغة ولا أدنى في الفهاهة وقوله أو أكمل به البيت أي جعلوا أبواب علم المعاني على هذا العدد وهذه
الثلاثة باب واحد اهـ ع ق ببعض زيادة وقوله ما اقتضاه الأصل أي أصل المراد وذلك كالمسند والمسند إليه
يحذف حين العلم به لفائدة كاراحة التضجر وقوله ولا أدنى في الفهاهة أي ولا أدنى الناس بسبب الفهاهة (قوله
على ملكة يقتدر بها على إدراك المسائل) أي الملكة الحاصلة من إدراك القواعد مرة بعد أخرى أعني ملكة
استحضارها متى أريد فهي تابعة للإدراك في الحصول ووسيلة إليه في البقاء فمراد الشارح بالاقتدار الدائم
ومحل الاطلاق إذا كانت ملكة إدراك عن دليل وإن أطلقوا وقوله ويطلق على نفس الادراك أي عن دليل
حتى لو أدركها أحد تقليدا لا يقال له عالم بل حاك ذكره السيد السند في شرح المفتاح وقوله ويطلق على نفس
المسائل أي إذا علمت عن دليل وإن أطلقوا كما يقتضيه تخصيص الاسم بالادراك عن دليل كما لا يخفى وكذا
التقييد السابق في الملكة ثم إنه حقق السيد أنه حقيقة في الادراك وفي الملكة مجاز مشهور أو حقيقة عرفية
أو اصطلاحية في المسائل وفي كونه حقيقة في الادراك نظر لأن المراد به الادراك عن دليل لا مطلقا حتى يكون
حقيقة من الصبان عن الأطول وقوله تخصيص الاسم أي اسم المسائل والملكة الذي هو العلم (قوله والأنسب
بما هنا الخ) لما في إرادة الادراك من التهافت الواضح لصيرورة المعنى عليه إدراك يدرك به وكما يرد على إرادة
الملكة مما ذكره الصبان فانظره (قوله وهنا مضاف محذوف الخ) إن قلت يلزم عليه أمور: الأول إعراب
مطابقا حالا بعد أن كان مفعولا ثانيا فقد تغير إعراب المتن. الثاني كونه حالا من نكرة بلا مسوغ. الثالث
دخول ما لا مطابقة به من الأحوال كالإعلال والإدغام. قلت أما الأول فلا يضر إذ لا يلزم عليه تغيير الحركات
وأما الثاني فللضرورة وأما الثالث فقد دفعه الشارح بقوله ومقصوده الخ إذ قد أفاد أن بعد قوله مطابقا ظرف
مقدر أي مطابقا بها وحينئذ تخرج الأحوال الموردة هذا ولك أن تقول إن ناصب المفعولين مسلط في الحقيقة
على مصدر الثاني مضافا إلى الأول فالمعنى هنا علم يعلم به مطابقة اللفظ وهذا المضاف أعني أحوال مقدر بعد
ملاحظة ما في الحقيقة قبل مطابقة والاضافة من إضافة السبب إلى المسبب والنفس إلى هذا أميل وإن كان
خلاف المعهود من التقدير بلا تعويل لأنه يئول إلى جزالة المعنى مع كونه لا يرد عليه شيء مما ورد على
الأول بخلاف الأول فإنه يؤدي إلى الركاكة مع ما علمته مما يرد عليه ولو قال:

علم به يعرف حال اللفظ به طباق حال فيه حقق انتبه

لأتى بالتعريف مع السلامة من هذا التكلف وقولنا طباق حال على حذف مضاف أي مقتضى حال وقولنا فيه
الخ جملة مستأنفة والضمير يعود إلى علم هذا ما ظهر لي وتأمل منصفا (قوله إنه علم يعلم به) أي مسائل
يستنبط منها إدراكات جزئية هي معرفة كل فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها
أمكننا أن نعرفه بالمسائل أفاده السعد ثم إنه ليس المراد بعلم هذه الأحوال بهذا العلم تصورها به وأنه كالتعريف
لها بل المراد التصديق بأن هذه الأحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي التصديق بأن هذا التأكيد
الجزئي مثلا الذي في قولك إن زيدا قائم به طابق هذا الكلام الجزئي مقتضى الحال وهكذا قاله الصبان
وسيأتي الاشارة من الشارح إلى هذا في حل ألفاظ التعريف (قوله أحوال اللفظ) أي الأمور العارضة له
من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغيرها قاله السعد (قوله أي من حيث الخ) متعلق بيعلم بعد
ملاحظة نائب الفاعل وصفته تأمل (قوله لا من حيث ذاتها) أي فيكون عبارة عما يتصور به معنى

أقول: العلم يطلق على ملكة يقتدر بها على إدراك المسائل ويطلق على نفس الادراك ويطلق على نفس المسائل والأنسب بما هنا المعنى الثالث فقوله علم إلى قوله مطابقة تعريف لعلم المعاني وقوله يرى أي يعلم وهو يتعلق به ولفظ نائب فاعل يرى وهو المفعول الأول ومطابقا مفعول ثان وهنا مضاف محذوف أي هو أحوال أي علم يعلم به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال ومقصوده أنه علم يعلم به أحوال اللفظ التي بها يطابق مقتضى الحال فعلم جنس ويعلم به أحوال اللفظ مخرج لما يعلم به أحوال غير اللفظ كالحساب فإن به يعلم أحوال العدد جمعا وتفريقا وقوله التي بها يطابق مقتضى الحال أي من حيث إن اللفظ يطابق بها لا من حيث ذاتها

كالتقديم والتأخير والتعريف والتنكير مخرج للأحوال التي ليست بهذه الصفة كالرفع والنصب ولعلم البيان لأن البحث فيه عن أحوال اللفظ لا من الحيثية المذكورة وكذلك المحسنات البديعية كالتجنيس ونحوه مما يعتبر بعد رعاية المطابقة والتحقيق في مقتضى الحال أنه ذو الأحوال وقوله وفيه ذكرا الخ أشار به إلى أن هذا العلم بجملته منحصر في ثمانية أبواب انحصار الكل في أجزائه ووجه الانحصار أن الكلام إما خبر أو إنشاء الأول لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند فهذه ثلاثة أبواب والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو ما في معناه وهو الباب الرابع وكل من التعلق والإسناد قد يكون بقصر وقد لا يكون وهو الباب الخامس والثاني هو الباب السادس والجملة إن قرنت بأخرى فالثانية إما معطوفة على الأولى أو لا وهما الفصل والوصل وهو الباب السابع والكلام البليغ إما ناقص عن أصل المراد أو زائد أو مساو والأول الإيجاز والثاني الإطناب والثالث المساواة وهو الباب الثامن. وأما وجه إفراد كل واحد من هذه بباب ففي المطول على الأصل أحوال

التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والإثبات والحذف إذ هذا ظاهر الفساد (قوله كالتقديم الخ) تمثيل للأحوال التي بها المطابقة المذكورة (قوله مخرج) خبر قوله وقوله بهذه الصفة أي المطابقة بها لمقتضى الحال (قوله كالرفع الخ) أي والإعلال والإدغام وشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى المراد على وفق الوضع من حيث إنه لا بد منه الخ فلا يرد أن بعض هذه الأحوال لا يتوقف عليه أصل المعنى كالإدغام ولا أن بعضها يتوقف عليه ما ذكر مع أنه يبحث عنه في علم المعاني كأحوال اسم الإشارة فإنه قد يقتضي الحال إشارة البعيد مثلا لغفلة المشار إليه أفاده السعد والصبان (قوله ولعلم البيان) أي بالحيثية المذكورة في الشارح كما يدل عليه التعليل بعد فهو تعليل للخروج بواسطتها (قوله لا من الحيثية المذكورة) بل من حيث ما يقبل ولا ما لا يقبل ومن حيث تحقيق تفاصيلها وشروط أصول المجاز منها ليحترز بذلك عن التعقيد المعنوي وإذا اعتبرت من تلك الحيثية كانت من علم المعاني نقله الصبان عن اليعقوبي ومراده بأصول المجاز حقائق المجازات فيما يظهر فأل في المجاز للجنس (قوله كالتجنيس ونحوه) المناسب حذف ونحوه أو إبدال الكاف بمن (قوله مما يعتبر الخ) بيان للنحو مفيد لعلة الخروج (قوله ذو الأحوال) أي الكلام الكلي ذو الأحوال الكلية لا نفس الأحوال من التعريف والتنكير وغير ذلك (قوله إما خبر وإما إنشاء) لأنه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين وهي تعلق المسند بالمسند إليه بحيث يصح السكوت على هذا التعلق سواء كان تعلقا على جهة الإيجاب أو السلب أو غيرهما مما في الإنشائيات كالطلب في اضرب يا زيد عمرا فإن المسند فيه تعلق بزيد على وجه طلبه منه فإن كان لنسبة الكلام ما يطابقها في الخارج من نسبة بين الطرفين ثبوتية أو سلبية بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين أو لا يطابقها بأن يكونا مختلفين فخبر وإن لم يكن ما ذكر فإنشاء (قوله الأول لا بد له الخ) إنما خص الأول وإن كان الإنشاء كذلك لأن القوم بحثوا عن المسند والمسند إليه الخبريين وكذا عن متعلقات الفعل والقصر وتركوا الإنشائيات على المقايسة ولذا قدموا هذه الأبواب على الإنشاء وإنما فعلوا ذلك لأن الخبر أكثر ومزاياه أوفر على أن بعض المحققين أنه لا إنشاء إلا وهو في الأصل خبر صار إنشاء بنقل كما في بعت أو حذف كما في اضرب فإن أصله تضرب أو بزيادة كما في لتضرب أو لا تضرب إلى غير ذلك صبان عن الأطول (قوله والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان الخ) كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول وغير ذلك وكلامه مبني على الغالب إذ المسند إليه كذلك نحو الضارب زيدا جاء وفي عبارته حذف أي قد يكون له ذلك وقد لا يكون كما إذا كان جامدا نحو زيد أخوك وإنما يكون كذلك إذا كان فعلا الخ فلا يرد أن ما ذكر لا يختص بالمسند وأنه لا موقع لقد لأنه إذا كان فعلا الخ لا بد له من المتعلقات صبان (قوله والإسناد) أي بين المسند والمسند إليه وقوله والتعلق أي بين المسند والفضلات المشار إليه بقوله قد يكون له متعلقات وقوله بقصر الباء للملابسة أي قد يكون ملابسا لقصر كما في ما قام إلا زيد وما ضرب زيد إلا عمرا وقد لا يكون كقام زيد وضرب عمرو أفاد الشارح كما في عبد الحكيم أنه ليس مختصا بشيء مما ذكر حتى يذكر في بابه فناسب إفراده بباب (قوله ففي المطول على الأصل) قال اللفظ إما جملة أو مفرد فأحوال الجملة هي الباب الأول والمفرد إما عمدة أو فضلة والعمدة إما مسند إليه أو مسند فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند إليه أو المسند ثم لما كان من هذه الأحوال ما له مزيد غموض وكثرة أبحاث وتعدد طرق وهو القصر أفرد بابا خامسا وكذا من أحوال الجملة ما له مزيد شرف ويهتم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا ولكون كل من هذه وما قبله من الأحوال لم يقل أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل ولما كان من الأحوال ما لا يخص مفردا ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها

أحوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان ثمهنا أبحاث راجعة إلى الإنشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر فى ثمانية أبواب اه بحذف وبعض تصرف (قوله وتعدد طرق أى أمور يؤدى بها كإنما وما وإلا والعطف بلا بعد الاثبات وبل بعد النفى (قوله الكلام الخ) ذكره ثانيا ليرتب عليه قوله ولا ثالث لهما ولدخول على الترجمة فيما يظهر وفى نسخة والكلام والواو للاستئناف (قوله وهو ما احتمل الخ) ما واقعة على مركب فهو جنس يدخل فيه الانشاء والمركبات غير المفيدة ويخرج عنه المفردات ولا يعترض بلفظ نعم ولفظ لا فان كلا منهما ليس بقضية عند المحققين وإنما القضية مقدرة بعدهما دل عليها كلام السائل وقوله احتمل الصدق والكذب مخرج للمركبات الغير المفيدة نحو إن قام زيد وقوله لذاته أى بالنظر لذاته مخرج للانشاء كالأوامر والنواهى والاستفهام والتمنى فانها لا تحتمل صدقا ولا كذبا لذاتها وإن احتملت شيئا منهما فبدلالة الالتزام وتقييد الاحتمال المذكور بالذات يدخل ما قطع بصدقه لكونه ضروريا أو بالنظر لقائله وما قطع بكذبه لكونه ضرورى الكذب أو بالنظر لقائله فان موجب الصدق أو الكذب فى هذه إنما هو أمر خارجى لا حقيقة الخبر اه من مختصر السنوسى بزيادة (قوله لدخول الخ) تعليل لقوله خلافا .

الباب الأول أحوال الاسناد الخبرى

(قوله أحوال الاسناد) أى الأمور العارضة له وهى أربعة التوكيد وتركه والحقيقة العقلية والمجاز العقلى وقوله الخبرى ليس بقيد بل الانشائى أيضا تجرى فيه الأحوال الآتية وإنما خص الخبرى لأن وقوعها فيه أكثر مثال التوكيد فى الانشاء اضربن زيدا وتركه اضرب زيدا ومثال الحقيقة العقلية فيه قم يا زيد والمجاز العقلى قوله تعالى حكاية عن فرعون يا هامان ابن لى صرحا فان هامان ليس هو البانى حقيقة صبان (قوله ضم) أى أثر ضم أو لازم ضم الأثر هو النسبة وكذلك اللازم وقوله إلى أخرى أى أو ما يجرى مجراها والأنسب أن يراد بالكلمة الأولى وما جرى مجراها المسند وبالثانية كذلك المسند إليه . والحاصل أن الصور أربعة لأنه إما أن يكون المسند إليه والمسند مفردين نحو زيد قائم أو جملتين نحو زيد قائم يجب توكيده إذا ألقى إلى المنكر أو المسند إليه مفرد والمسند جملة نحو زيد ضرب عمرا أو بالعكس نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة اه من الصبان (قوله بحيث يفيد الحكم) المراد الافادة بحسب الوضع فلا يشكل بالصلة والجملة الواقعة صفة أو حالا إذ لم توضع لافادة الحكم اه صبان وقوله فلا يشكل بالصلة الخ أى من حيث وجود الضم المذكور فى الثلاثة مع عدم الاسناد فيها لأن الصلة مع الموصول وجملة الصفة والجملة الحالية فى حكم الكلمة وقوله إذا لم توضع الخ بل الأولى لتعيين الموصول والثانية لتخصيص الموصوف والثالثة لوصف صاحب الحال بمضمونها قال الفنرى والمراد بالحكم المعنى اللغوى المصدرى لا الاصطلاحى المفسر بالاسناد حتى يتوهم الدور ثم الظاهر أن التعريف مبنى على أن الجملة الشرطية عند النحاة جملة خبرية هى الجزاء مقيدة بقيد مخصوص هو الشرط محتملة فى نفسها للصدق والكذب فالخبر عندهم منحصر فى الحملى اه وقوله مبنى الخ إذ الضم المذكور لا يكون إلا فى الحملية فيلزم ترجيع الشرطية إليها بأن تجعل خبرية هى الجزاء الخ (قوله أو منفى عنها) أى منتف لأن المحكوم به هو الثبوت والانتفاء صبان عن يس (قوله نحو زيد الخ) أى من كل تركيب أقيم فيه غير المفرد ومنه المركبات التقييدية والاضافية مقام المفرد (قوله لاخراج الاسناد الانشائى) أى لعدم إفادته ذلك وإنما يفيد ربط المسند بالمسند إليه على وجه طلبه منه أو الاستفهام عن صدوره منه مثلا (قوله ما يفهم الخ) أى لا خصوص ما قابل الذات وهو الحقيقة (قوله الذات) وهى الماصدق أى فكان المناسب أن يقال الماصدق الأخرى . وحاصل الايراد أنه ليس المفهوم معتبرا من جانب الموضوع بل المعتبر من جانبه الماصدق فلا يصح أن يعتبر الثبوت للمفهوم بل للماصدق . وحاصل الجواب أن المراد بالمفهوم ما يفهم من اللفظ أى مدلوله

الكلام إما خبر وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته كزيد قائم وإما إنشاء وهو بخلافه كاعلم واعمل ولا ثالث لهما خلافا لبعض النحاة القائل بأن الطلب قسم ثالث لدخوله فى الانشاء . قال:

[الباب الأول أحوال الاسناد الخبرى]

أقول: الإسناد ضم كلمة أو ما يجرى مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفى عنها فقولنا أو ما يجرى مجراها لإدخال نحو زيد قام أبوه وبحيث يفيد الحكم الخ لاخراج الاسناد الانشائى والمراد بالمفهوم ما يفهم من الكلمة فلا يرد أن المعتبر من جانب الموضوع الذات ومن جانب المحمول المفهوم

لأن الذات أيضاً مما يفهم من اللفظ . وقدم بحث الخبر على بحث الإنشاء لعظم شأنه ولتفرع الإنشاء عليه في نحو زيد في الدار وأزيد فيها وقدم أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع تأخر النسبة عن الطرفين لأن البحث إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه أو مسنداً وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد والمتقدم على النسبة ذات الطرفين ولا بحث لهم عنها والخبري نسبة للخبر وتقدم أنه ما احتمل الصدق والكذب، وفي حد الصدق والكذب أقوال أربعة : الأول وهو أصحها أن الصدق مطابقة حكم الخبر للواقع والكذب عدم مطابقته له ولو كان الاعتقاد بخلاف ذلك في الحالين. الثاني وهو للنظام أن الصدق المطابقة لاعتقاد المخبر ولو خطأ والكذب عدم مطابقته للاعتقاد ولو صواباً وما لا اعتقاد معه على هذا القول داخل في الكذب لا واسطة . الثالث وهو للجاحظ أن الصدق

لامقابل الذات الذي هو الحقيقة حتى يرد ما ذكره الشارح من أن المعتبر من جانب الموضوع الذات هو في غير القضية الطبيعية وهي ما حكم فيها على الطبيعة والحقيقة كقولك الحيوان جنس كما يستفاد من عبد الحكيم فان المعتبر من جانب الموضوع فيها المفهوم لا الذات والإيراد إنما يتأتى في غيرها لما يفهم من الكلمة يعم المفهوم والذات وقد أشار الشارح إلى هذا بقوله لأن الذات الخ (قوله لأن الذات الخ) علة لقوله فلا يرد (قوله لعظم شأنه) لأن المزايا والخواص المعتبرة عند البلغاء أكثر وقوعها فيه (قوله ولتفرع الخ) أي فهو أصل له بالنسبة إلى هذا المثال ونحوه والأصل مقدم بل هو أصل لكل تركيب إنشائي عند بعض المحققين كما مر بيانه (قوله مع تأخر النسبة) فيه إشارة إلى أن المراد بالاسناد النسبة فأظهر في محل الاضمار لهذه الاشارة صبان (قوله الموصوف الخ) أي فالبحث عنه من حيث وصفه بالاسناد صبان (قوله وهذا الوصف) أي كونه مسنداً إليه أو مسنداً (قوله والتقدم الخ) استئناف بياني في جواب سؤال هو إذا كان كل منهما متأخراً لتأخر الوصف فلم حكموا بالتقدم وقوله ولا بحث لهم عنها أي فلا تعتبر موجبة لتقديم الكلام على أحوالهما (قوله مطابقة حكم الخبر للواقع) إنما زاد لفظ حكم لأن الخبر حينئذ عبارة عن اللفظ وهو لا يوصف بالمطابقة حقيقة اه ع س اه ثم والمراد بحكمه النسبة الحكمية أي الكلامية المفهومة من الكلام وبالواقع الخارج أي النسبة الخارجة الحاصلة بين الطرفين مع قطع النظر عن الكلام وليس المراد بالواقع هنا نفس الأمر اه صبان وقوله حينئذ أي حين إذ جعل قسماً من الكلام وقوله وليس المراد الخ لأن نفس الأمر هو الخارج عما يفهم من الكلام الشامل للنسبة الخارجية وغيرها كما أفاده هو في محل آخر فلا يناسب جعله مطابقاً بفتح الباء ثم المراد مطابقة حكمه الذي تضمنه المعنى المراد لا خصوص المعنى الوضعي فلا يرد المبالغة التي قصد منها معنى الكثرة كجئتك ألف ألف مرة وأما التي قصد منها ظاهر الكلام فهي كذب محض (قوله في الحالين) أي حال المطابقة التي هي الصدق وحال عدمها الذي هو الكذب (قوله للنظام) هو من المعتزلة وهو مذهب سخيف جداً لما أشار إليه السكاكي من أن تصديق اليهودي إذا قال الإسلام حق وتكذيبه إذا قال الإسلام باطل يناديان عليه بالفساد والبطلان اه صبان وإنما قدمه الشارح على مذهب الجاحظ لكمال اتصاله بالمذهب الأول حيث اجتمعا في انحصار الخبر في الصادق والكاذب (قوله المطابقة الخ) أي مطابقة الحكم الخبر للاعتقاد والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيشمل الظن قاله السعد (قوله ولو خطأ) أي ولو كان الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وإذا كان صوابا فبطريق الأولى لتحقق المطابقتين اه مطول وعبد الحكيم قال الصبان قال الحفيد على المطول اختار المحقق الرضي أن الواو في مثل هذا الموضع اعتراضية وأراد بالاعتراضية ما يتوسط أثناء الكلام أو يذكر آخره مستأنفة لفظا متعلقة به معنى ثم نقل أن لو في مثل هذا الموضع لا يكون لانتفاء شيء لانتفاء غيره ولا للمضي وكذا إن لا لقصد التعليق ولا للاستقبال فالمعنى فيهما ثبوت الحكم البتة اه وقوله ما يتوسط أثناء الكلام نحو زيد وإن كثر ماله بخيل وقوله أو يذكر آخره نحو زيد بخيل ولو كثر ماله اه وقوله بالاعتراضية أي المنسوبة إليها الواو (قوله عدم مطابقته) أي مطابقة حكم الخبر وقوله ولو صوابا أي ولو كان حكم الخبر صوابا أي مطابقا للواقع فقول القائل السماء تحتنا معتقداً ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب قاله السعد ثم قول الشارح ولو صوابا مثله للسيوطي وما قررناه به هو المتعين لصحته وإن تبادر من كلامهما ما لا يصح من رجوعه للاعتقاد مع أن الاعتقاد إنما يناسبه ولو خطأ كما لغيرهما تأمل (قوله وما لا اعتقاد معه الخ) وذلك لأنه إذا انتفى الاعتقاد صدق عدم مطابقة الاعتقاد قاله السعد وقوله صدق عدم الخ لأن عدم مطابقة الاعتقاد يصدق بوجوده غير مطابق له الخبر وبفقده وقوله مطابقة الاعتقاد من إضافة المصدر لمفعوله (قوله للجاحظ) هو أبو مسلم ويقال هو أبو عثمان عمرو بن

يحيى الأصفهاني أحد شيوخ المعتزلة وتلميذ النظام ولقب بالجاحظ لأن عينيه كانتا جاحظتين من جحظت عينه كمنع خرجت مقلته أو عظمت اهـ صبان (قوله المطابقة) أي مطابقة نسبة الخبر المفهومة منه وقوله للخارج أي النسبة الخارجية الثابتة بين الطرفين في نفس الأمر وهي المراد بالواقع فيما بعد (قوله مع اعتقاد) حال من المطابقة وهو قيد وقوله المطابقة قيد آخر خرج بالأول المطابقة مع عدم الاعتقاد أصلا كخبر الشاك وبالثاني المطابقة مع اعتقاد عدمها وهاتان الصورتان من صور الواسطة فالصدق صورة واحدة وهي المطابقة مع اعتقادها أفاده الصبان وقوله صورة واحدة أي من صور المطابقة (قوله مع اعتقاد) حال من عدم وهو قيد وقوله عدمها قيد آخر خرج بالأول عدم المطابقة لا مع اعتقاد أصلا وبالثاني عدم المطابقة مع اعتقادها وهاتان الصورتان تمام الأربعة الآتية التي هي صور الواسطة والكذب صورة من صور عدم المطابقة وهو عدمها مع اعتقاد العدم فكل من المطابقة وعدمها صوره ثلاث والمجموع ست أربعة منها واسطة ثم إن الشارح اعتبر في تفسير الصدق مع مطابقة الواقع اعتقاد المطابقة وفي تفسير الكذب مع عدمها اعتقاد عدم المطابقة تبعا للسعد التابع للإيضاح قال السعد بعد فكل من الصدق والكذب بتفسير الجاحظ أخص منه بالتفسيرين السابقين لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعا ثم أفاد أنه لا منافاة بين التفسير السابق وبين ما قاله بعد لأن اعتقاد المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد وكذا اعتقاد عدم المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ووجه اللزوم كما نقله الصبان عن الأطول أنه إذا اعتقد المخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة يعتقد الخبر فقد طابق خبره اعتقاده وإذا اعتقد أن خبره غير مطابق ثم يعتقد خبره فلم يطابق خبره اعتقاده وما ذكرناه لك هنا من اللزوم وتوجيهه يتضح لك وجود اعتبارين على مذهب الراغب في الصورة الثانية والثالثة من صور الواسطة هذا ولو اعتبر الشارح في الصدق مطابقة الاعتقاد وفي الكذب عدمها وجرى على هذا الاعتبار فيما بعد لاتضح المقصود غاية الاتضاح وأراح من هذا التعب واستراح (قوله لشيء) أي من مطابقة أو عدمها كما يدل عليه ما بعد (قوله وهو مثل الخ) أي في أن كلا من الصدق والكذب مجموع الأمرين (قوله غير أنه اعتبر الخ) أفاد به أنه إنما يوافق الجاحظ في صدق تام وكذب تام وأما غير التام فهو أحد الأمرين المذكورين في تفسيري الجاحظ فالصدق مطابقة الواقع أو الاعتقاد والكذب عدم مطابقة الواقع أو الاعتقاد (قوله الأربع صور) المناسب أربع الصور أو الأربع الصور لأن العدد المضاف إذا عرف تدخل أل على جزئه الأخير عند البصريين وعلى الجزئين عند الكوفيين لا على الأول فقط كما صنع ثم ما ذكره لا يظهر في الصورة الرابعة وهي غير المطابق ولا اعتقاد بشيء إذ قد انعدم فيها مطابقة الواقع والاعتقاد فلا يتأتى فيها صدق أصلا فلعل مراده بوصف الأربع بما ذكر وصف ما فيه إحدى المطابقتين منها ثم إنه قد مر لك ما يظهر منه وجود الاعتبارين في الصورة الثانية والثالثة ووجهه في الأولى أن عدم اعتقاد شيء أصلا من مصدوق عدم مطابقة الاعتقاد كما مر قريبا فقد وجد فيها عدم مطابقة الاعتقاد كما وجدت المطابقة للخارج ثم بعد كتبي هذا رأيت في حاشية البناني على جمع الجوامع أن كلا من الأولى والرابعة واسطة عند الراغب لا يوصفان بصدق ولا كذب وحينئذ فما ذكره الشارح مع عدم ظهوره في الرابعة غير مناسب في الأولى لصدقه عليها مع خروجها فكان عليه أن يذكر أن الصدق والكذب التامين في صورتين وكذا غير التامين وأن الواسطة إثنتان هذا تحقيق المقام (قوله لعدم مطابقته لاعتقادهم) أي فدل على أن كذب الخبر عدم مطابقته للاعتقاد وإذا كان الخبر قد جعل كذبا لعدم مطابقته للاعتقاد مع مطابقته للواقع فأحرى إذا لم يطابق الواقع والاعتقاد معا لأنه بالكذب أجدر وإذا تحقق أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد كان الصدق مقابله لعدم الواسطة بالاتفاق من الخصم فيكون الصدق هو تلك المطابقة

المطابقة للخارج مع اعتقاد المخبر المطابقة والكذب عدم المطابقة للواقع مع اعتقاد عدمها وما عدا ذلك ليس بصدق ولا كذب أي واسطة بينهما وهو أربع صور المطابق ولا اعتقاد لشيء والمطابق مع اعتقاد عدم المطابقة وغير المطابق مع اعتقاد المطابقة وغيره ولا اعتقاد. القول الرابع للراغب وهو مثل قول الجاحظ غير أنه وصف الأربع صور بالصدق والكذب باعتبارين فالصدق باعتبار المطابقة للخارج أو للاعتقاد والكذب من حيث انتفاء المطابقة للخارج أو للاعتقاد واستدل النظام بقوله تعالى - إن المنافقين لكاذبون - أي في قولهم إنك لرسول الله لعدم مطابقته لاعتقادهم ورد استدلاله بأن المراد لكاذبون في الشهادة

أي في ادعائهم مواطأة القلب للسان لتضمن قولهم انك الخ شهادتنا من صميم القلب وهذا كذب واستدل الجاحظ بقوله تعالى — أفترى على الله كذباً أم به جنة — لأن الاخبار حال الجنة غير الكذب لأنه قسيمه وغير الصدق لأنهم يعتقدون عدم صدقه فثبتت الواسطة ورد بأن المعنى أم لم يفتر فعبر عن عدم الافتراء بالجنة من جهة أن المجنون لا افتراء له لأن الافتراء الكذب عن عمد فهذا حصر للخبر الكاذب بزعمهم في نوعيه أي الكذب عن عمد ولا عن عمد.

قال:

(الحكم بالسلب أو الايجاب إسنادهم وقصد ذي الخطاب إفادة السامع نفس الحكم أو كون مخبر به ذا علم فأول فائدة والثاني لازمها عند ذوي الأذهان)

أقول: إسنادهم أي الخبري بدليل ما في الترجمة معرف والحكم بالسلب أو الايجاب تعريف والمراد الحكم بأن النسبة واقعة كزيد قائم أو ليست بواقعة كزيد ليس بقائم ولا مخالفة بين هذا التعريف وما تقدم لمراعاة المعنى هنا واللفظ هناك لأن الخبر يكون معقولاً وملفوظاً الخ فالتعريفان بالاعتبارين وقوله: وقصد إلى آخر البيت الثاني المراد بذي الخطاب المخبر أي الذي هو بصدد الإخبار والإعلام

فلا يرد أن يقال بعد تسليم أن الكذب ما ذكر لا يلزم منه أن الصدق مطابقة الاعتقاد بل ولا أن الكذب مجرد عدم مطابقة الاعتقاد لاحتمال أن الكذب هو عدم تلك المطابقة مع موافقة الواقع لأنه هو الموجود في الدليل اهـ صبان عن اليعقوبي وقوله من الخصم هو من عدا الجاحظ لما علمت من تأخره وكذا الراغب على ما ذكرنا وإلا لما تم الدفع فلعله متأخر أيضاً (قوله أي في ادعائهم الخ) فسر الشهادة بلازمها لأنه مرجع الكذب دون نفس الشهادة لأنها إنشاء لا توصف بصدق ولا كذب وقوله مواطأة القلب أي موافقة اعتقاد القلب وقوله للسان أي لمنطوقه (قوله لتضمن الخ) تعليل لمحذوف أي فإنما صح الكذب في الشهادة لتضمن الخ وقوله قولهم انك الظاهر قولهم نشهد انك (قوله من صميم القلب) أي خالصه (قوله لأن الاخبار حال الجنة) أي المذكور في قوله أم به جنة أي أم أخبر حال كونه به جنة وبهذا يعلم وجود شرط أم المتصلة من كونها بين متساويين فعلية أو اسمية على أن ابن مالك ومن تبعه لا يشترطون ذلك اهـ صبان (قوله لأنه قسيمه) أي وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره سعد (قوله فثبتت الواسطة) أي لأنه حيث كان مراد الكفار بالاخبار حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة وجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بزعمهم سعد (قوله ورد الخ) حاصله منع أن المراد بالثاني غير الكذب ومنع أنه قسيم الكذب وبيانه أنا نختار أن المراد بالثاني الكذب وقوله أنه قسيمه إن أراد أنه قسيم مطلق الكذب كما هو المتبادر فممنوع بل هو قسيم الكذب العمد خاصة وإن أراد أنه قسيم الكذب عن عمد فمسلم ولكن لا يلزم منه أن يكون المراد بالثاني غير الكذب إذ لا يلزم من كون الشيء قسماً للأخص أن يكون قسيماً للأعم اهـ صبان (قوله فعبر عن عدم الخ) أي على طريق الكناية إذ يلزم الجنة عدم الافتراء وإلى هذا أشار الشارح بقوله من جهة الخ (قوله للخبر الكاذب) أي المطلق (قوله وقصد ذي الخطاب) مبتدأ خبره إفادة والجملة مستأنفة بعد تمام التعريف (قوله أو كون) بالنصب عطف على نفس ومخبر بكسر الباء وهذا إظهار في محل الاضمار لأنه ذو الخطاب كما سيذكره الشارح أو مانعة خلو تجوز الجمع كما إذا سأل واحد عن أمر بحضر جماعة فبادر كل واحد منهم إلى الجواب ليفيد الحكم وأنه عالم به نقله الصبان عن الأطول وقوله بحضر جماعة خص الجماعة لأن إجابة كل واحد منهم دليل ارادتهم إفادة علمهم أيضاً وإلا لاستغنوا بإجابة واحد منهم لكفايتها في إفادة الحكم قرره شيخنا (قوله فأول) مبتدأ والمسوغ وقوعه في معرض التقسيم (قوله اسنادهم) مبتدأ خبره معرف (قوله والمراد بالحكم الخ) يظهر من هذا أن التعريف للاسناد بالمعنى المصدري بخلاف التعريف المتقدم (قوله بأن النسبة) أي ثبوت المحمول للموضوع (قوله لمراعاة المعنى الخ) أي أنه روعي هنا معنى الخبر فعرف الاسناد بما جعل متعلقاً بالمعنى وهو الحكم المذكور وروعي هناك لفظه فعرف بما جعل متعلقاً باللفظ وهو أثر ضم الخ ولك أن تقول لأن التعريف له هنا بالمعنى المصدري وهناك بالحاصل بالمصدر وهو أجود كما لا يخفى تأمل (قوله يكون معقولا وملفوظا) أي مراعى فيه المعقول أو الملفوظ (قوله الذي هو بصدد الخ) أفاد في القاموس أن الصدد هنا يطلق على قبالة الشيء والقريب منه والمراد به الاعتبار والتصدي أي الذي هو ملابس باعتبار الاخبار والتصدي له أي معتبر للاخبار ومتصد له (قوله الاخبار والاعلام) الاخبار في اللغة الإعلام بمضمون الجملة الخبرية وفي العرف الاتيان بها مراداً بها معناها سواء حصل به العلم أولا اهـ حفيد على المطول وعطف الاعلام على الاخبار لتفسيره والتنبيه على أن المراد بمعناه اللغوي لأنه المناسب لمقام حصر قصد المخبر الافادة في قصد إفادة الحكم وقصد افادة العلم به اهـ صبان بحذف وقوله بمضمون الجملة أي متعلق مضمونها وقوله لأنه المناسب

لا كلَّ مخبرٍ إذ قد يكون مقصودُ المخبرِ إظهارَ الضعفِ نحوُ ـ ربِّ إنى وهنَ العظمُ منى ـ أو التحزنَ والتحسرَ نحو ـ رب إنى وضعتها أنثى ـ إذ المولى سبحانه عالم بالفائدةِ ولازمِها فى الخبرين أى قصد المخبرِ بخبره أحدَ أمرين إما الحكمُ أى النسبة بين الطرفين المحكوم بها كقولك زيدٌ قائم لمن لم يعلم قيامه أو كونه عالماً به كقولك ذلك للعالم به قاصداً إعلامه بأنك عالم بذلك ويسمى الأول فائدةَ الخبر لأن من شأنه أن يستفاد من الخبرِ وإن استفيد من غيره والثانى لازمها لأنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم لجواز أن يكون الحكم معلوماً قبل الإخبارِ كما تقدم قال:

(وربما أجرِى مجرى الجاهل مخاطَبٌ إن كان غير عامل. كقولنا لعالمٍ ذى غفله الذِكر مفتاح لباب الحضره)

أقول: قد ينزل المخاطب العالم بفائدةِ الخبر ولازمها أو بأحدهما منزلة الجاهل كقولك لتارك الصلاةِ وهو يعتقد وجوبها الصلاة واجبة لعدم جريه على موجب العلم لأن من لم يعمل بعلمه هو والجاهل سواء وكقولنا للعالم الغافل عن ذكر الله تعالى مع علمه بأنه وسيلة إلى حضرة المذكورِ * الذكرُ مفتاح لباب الحضرةِ * أى الالهيةِ والمراد بالحضرة ويعبر عنها بحضرة القدسِ وهى الحالة التى إذا وصل إليها السالكُ سمى عارفاً وواصلاً أن يكون فى حالة لا يرى فيها إلا المولى سبحانه وتعالى فانياً عن الأكوانِ متوجهاً بقلبه إلى الرحمن.

الخ إنما تكون المناسبة عند ارتكاب التجريد فى المعنى اللغوى بأن يراد الأعم من غير قيد وإلا كان قاصراً على الإعلام بالحكم كما علمت من تقديرنا المضاف فى المعنى اللغوى قبل مضمون (قوله لا كل مخبر) أى آتٍ بالجملة الخبرية مطلقاً (قوله إظهار الضعف) أى لازم الإظهار وهو الشكوى إذ يلزم من إظهار الضعف لمدبر حال الشخص شكوى حاله إليه وإلا فالضعف عند المخاصم العالم ظاهر لا يحتاج لاظهار تأمل (قوله نحو رب إنى وضعتها أنثى) فقصدها التحزن لعدم حصول مقصدها وخيبة رجائها حيث لم تضع ما فى بطنها ذكراً فيتحرر لخدمة بيت المقدس ويكون من خدمته إذ لا يصلح لذلك إلا الذكور ولا مجال للإناث فى ذلك اهـ بجيرمى اهـ صبان (قوله أى قصد المخبر الخ) بيان لجملة كلام المصنف من قوله وقصد ذى الخطاب إلى آخر البيتين بعده بعد أن بين المراد من بعض المفردات (قوله بخبره) المراد به إخباره لا الجملة إذ الإفادة المذكورة إنما تقصد بالفعل وتكون غرضاً منه لا بالجملة الخبرية فإن المقصود بها نفس الحكم أو لازمه فلو أريد الجملة لما صح قوله إفادة الخ صبان عن الأطول (قوله أما الحكم) أى إفادته أى إفادة التصديق به (قوله أى النسبة الخ) فالمصدر بمعنى المفعول بخلافه فى تعريف الاسناد كما مر (قوله أو كونه عالما) أى إفادته وإنما خص هذا مع أن لوازم الحكم كثيرة كإفادة أن المخاطب حى لكثرة قصده دون غيره أفاده الصبان (قوله ويسمى الأول) أى الحكم الذى يقصد بالخبر إفادته (قوله وإن استفيد من غيره) كالاشارة (قوله لأنه) أى المخبر أو الحال والشأن كلما الخ أشار به إلى أن اللزوم ليس باعتبار ذات العلم وذات الحكم لأنه لا تلازم بينهما إذ قد يتحقق الحكم ولا يعتقده المتكلم بل باعتبار الإفادة بمعنى أن إفادة الأول ملزومة لإفادة الثانى اهـ صبان وقوله ولا يعتقده أى فلا يتحقق علمه فلم يلزم من حكمه علمه (قوله وليس كلما أفاد الخ) فاللازم أعم لا مساو اهـ صبان والأعم هو الذى لا يلزم من وجوده وجود ملزومه (قوله وربما أجرى الخ) قال ع ق ثم إن هذا المذكور وهو أن الكلام يخاطب به الجاهل بالحكم لإفادة فائدة الخبر والعالم به الجاهل بلازمها لإفادة لازمها هو فيما إذا أجرى الكلام على الأصل وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل فيخاطب بالكلام كما يخاطب به الجاهل وإليه أشار بقوله وربما الخ (قوله مجرى) بضم الميم لأن فعله رباعى وقوله إن كان قيد فى أجرى كما أشار له ع ق وهو واضح (قوله ذى غفلة) ينبغى أن يقرأ بالتاء وكذا الحضرة لئلا يلزم عيب الأكفاء وهو اختلاف الروى بحروف متقاربة المخارج (قوله منزلة الجاهل) أى بهما معاً الذى يقصد إفادتهما له أو بأحدهما فالصور ثلاثة (قوله كقولك الخ) هذا تمثال المصنف مثال لتنزيل العالم بالفائدة ومثال تنزيل العالم باللازم منزلة الجاهل به وهو قليل الوقوع أن تقول لمن يؤذيك الله ربنا ومحمد رسولنا تنزيلا له منزلة من لا يعلم علمك بمضمون الجملتين حيث يؤذيك إذ أذية من يعتقد أنك تجاهل بالربوبية والرسالة اهـ ع ق ومثال تنزيل العالم بهما معاً منزلة الجاهل بهما معاً قولك لمن أخذ فى مقدمات الزنا بحضرتك الزنا محرم تنزيلا له منزلة من يجهل حرمة الزنا حيث تجارى عليه ويجهل علمك بالحرمة حيث لم يبال باطلاعك عليه تأمل (قوله لعدم الخ) علة لينزل والمراد بالجرى على الموجب التلبس به والموجب بفتح الجيم المقتضى بفتح الضاد (قوله لأن من لم يعمل الخ) تعليل لترتب التنزيل المذكور على ما ذكر من العلة (قوله سواء) أى كالمستويين من حيث إن الثمرة والمقصود بالذات من العلم قد انتفى عنهما اهـ شم اهـ صبان (قوله الذكور) أى الذى يذكره الذاكر وهو الله تعالى (قوله السالك) أى للطريقة الموصلة إلى الله أى المتمسك بالأوامر والنواهى (قوله فانيا) خبر ثان ليكون بعد متعلق الظرف (قوله عن الأكوان) أى

متلقفا كما يلقيه المولى سبحانه وتعالى فى قلبه من لطائف العرفان ولا شك أن الوسيلة إلى هذه الحالة ذكر المولى سبحانه وتعالى قال المصنف فى شرحه والغرض من المثال المذكور فى البيت ترغيب طالب العلم فى الدخول فى حضرة المنقطعين إلى الله تعالى الذين تلذذوا بعبادة ربهم (٣٨) فهم فى الدنيا متنعمون بما يرد على قلوبهم من المعارف وما يتجلى لهم من صفات الجلال والجمال وفى الآخرة أسعد وأفضل وتحذيره من الغفلة التى قطعت ظهور كثير من طلبة العلم وطمست بصائرهم حتى توهموا أن العلم مقصود بالذات وما هو مطلوب إلا للعمل إذ لا يصح إلا به فليحذر طالب العلم من الغفلة وليأخذ نصيبه من الأوراد من بدايته إلى نهايته بقدر ما لا يشغله عن العلم فإن الله سبحانه وتعالى جعل الليل والنهار خلفة لمن أراد أن يذكر أو أراد شكورا فمن زعم أن الأوراد وإن قلت تشغله فذلك من تسويل الشيطان ومن علامات الطرد والخذلان اهـ.

قال:

(فينبغى اقتصار ذى الإخبار
على المفيد خشية الإكثار
فيخبر الخالى بلا توكيد
ما لم يكن فى الحكم ذا ترديد
فحسن ومنكر الاخبار
حتم له بحسب الانكار
كقوله إنا إليكم مرسلون
فزاد بعد ما اقتضاه المنكرون
للفظ الابتداء ثم الطلب
ثم الانكار الثلاثة أنسب)

أقول الفاء تفريعية أى إن كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب فينبغى له أن يقتصر فى التركيب على قدر الحاجة فإن كان المخاطب خالى الذهن من الحكم والتردد فيه أى غير عالم بوقوع النسبة أولا وقوعها ولا مترددا فى أنها واقعة أو غير واقعة

الموجودات (قوله متلقفا الخ) التلقف الالتقام والإلقاء الطرح والمراد هنا لازمهما أى الحفظ والاثبات أى جعل الشىء ثابتا مستقرا (قوله من لطائف العرفان) أى اللطائف الناشئة عن شدة العرفان (قوله وفى الآخرة) أى وهم فى الآخرة فهو عطف على فى الدنيا (قوله وتحذيره) بالرفع عطف على ترغيب (قوله قطعت) فيه مجاز على مجاز فان القطع الذى هو فصل اللين نقل إلى الكسر بجامع مطلق الفصل فى كل ثم إلى لازمه وهو الضرر ثم ضرر الظهر كناية عن ضرر الشخص (قوله وطمست بصائرهم) أطلق الطمس وهو السد وأراد لازمه وهو المنع أى منعتها عن الادراك (قوله وهو مطلوب الخ) جملة حالية (قوله خلفة) أى يخلف كل منهما الآخر اهـ جلالين (قوله تسويل) أى تزيين (قوله والخذلان) ضد النصرة وهو الهزيمة والمراد هنا لازمه من ظلمة الوجه تأمل (قوله اقتصار الخ) أى فلا يزيد ولا ينقص (قوله على المفيد) وهو يتنوع بحسب حال المخاطب وقد أشار إلى تفصيله بقوله فيخبر الخ (قوله خشية الاكثار) علة لاقتصار لا لينبغى لاختلاف الفاعل أفاده الصبان عن يس أى حذرا من الاكثار لغير حاجة لأن ذلك من اللغو المنهى عنه فى شرع البلغاء (قوله ما لم يكن) أى المخاطب لا الخالى كما لا يخفى فهذا أشبه استثناء منقطع أفاده المصنف فى شرحه (قوله ترديد) أى تردد فقد أريد لازمه (قوله فحسن) أى فان كان ذا تردد فالتأكيد حسن فالفاء واقعة فى جواب شرط مقدر وحسن خبر لمحذوف والجملة جواب الشرط (قوله حتم) خبر لمحذوف أى التأكيد حتم أى محتوم والجملة خبر منكر (قوله فزاد) بالافراد وضميره للقائل وهم الرسل وفى نسخة ع ق فزادوا وتحذف الواو لفظا اكتفاء عنها بالضمة على حد قوله: ولو أن الأطباء كان حولى بحذف الواو لفظا لما ذكر (قوله بعد) بالبناء فعبر عن عدم الافتراء بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه أى بعد اقتضاء انكار المنكرين لتلك الزيادة وقوله ما اقتضاه مفعول زاد والمنكرون فاعل اقتضى على حذف مضاف هو إنكار والمعنى فزاد القائل بعد اقتضاء إنكار المنكرين لتلك الزيادة ما اقتضاه انكارهم (قوله للفظ) متعلق بانسب والثلاثة مفعول به مقدم والمعنى انسب الثلاثة المتقدمة أى على ترتيبها وهى خلو الكلام عن المؤكد وتأكيده استحسانا وتأكيده وجوبا للفظ الابتداء الخ أى على الترتيب المذكور وكون الثلاثة ما ذكر هو ما يتبادر من السعد فى الشرحين وصرح به الصبان والنوى فى المصنف أنها خطاب الخالى وخطاب المتردد وخطاب المنكر والظاهر أن المصدر بمعنى المفعول فيكون عين ما أفاده فى الأطول من أنها الكلام الملقى إلى الخالى والكلام الملقى إلى المتردد والكلام الملقى إلى المنكر (قوله على قدر الحاجة) أى على مقدار حاجة المخبر فى إفادة الحكم أو لازمه أو حاجة المخاطب فى استفادتهما صبان عن الأطول (قوله من الحكم) سكت عن لازم الحكم اتكالا على المقايسة صبان عن يس والمؤكد وإن كان وضعه للحكم يستعمل للازمه نقله أيضا عن الأطول (قوله أى غير) تفسير لقوله خالى الذهن وقوله عالم بوقوع النسبة أولا وقوعها تفسير للحكم فالمراد بالحكم هنا العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها وقوله ولا مترددا فى أنها الخ أشار به إلى أن ضمير فيه يرجع إلى الحكم بمعنى وقوع النسبة أولا وقوعها ففى كلامه استخدام اهـ صبان وقوله ففى كلامه استخدام أى فلا يرد الاعتراض بالتلازم بين خلو الذهن من الحكم وخلوه من التردد فيه إذ لا يلزم من

خلو الذهن من العلم بوقوع النسبة أولا وقوعها خلوه من التردد فى الوقوع وعدمه إذ قد يكون الخالى من العلم المذكور مترددا ولعبد الحكيم هنا تقرير غير هذا فراجعه (قوله يلقى له الخبر الخ) للاستغناء عن التوكيد بسبب أن الحكم يجد الذهن خاليا فيتمكن منه (قوله وإن كان مترددا فى الخبر) أى فى حكمه بأن حضر فى ذهنه الموضوع والمحمول وتردد فى الحكم بينهما هل هو وقوع النسبة أولا وقوعها أفاده السعد فالحكم الذى فيه التردد هو الوقوع واللاوقوع وقوله طالبا له أى لحكمه الذى هو الايقاع والانتزاع فبين المحذوفين شبه استخدام قال الصبان جعل الحفيد الظن الذى فى عرضة الزوال كالتردد ثم قال والطلب أعم من أن يكون بلسان المقال أو بلسان الحال (قوله حسن الاتيان الخ) ليزيل ذلك المؤكد تردده ويتمكن الحكم لكن المذكور فى دلائل الاعجاز أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظن فى خلاف حكمك قاله السعد أى فان كان له شك لم يحسن التوكيد ولا يؤتى به فهذا خلاف ما ذكره القوم ففيهما قولان كما صرح به ع ق (قوله نحو لزيد قائم) إنما لم يعول هنا فى التوكيد على اسمية الجملة وأدخل اللام لافادته لما ستنقله عن الصبان عن السيد الصفوى من أن الاسمية ليست للتوكيد مطلقا بل إذا اعتبرت مؤكدة وهنا لم تعتبر فأتى باللام (قوله بحسب الانكار) قال فى الأطول أى بقدر الانكار أى زائدا على قدر ما للسائل بالغا ما بلغ على حذو الانكار فله فائدتان إحداهما اشتراط أن يكون زائدا على قدر تأكيد التردد والثانية أنه يتفاوت بحسب المقامات اه صبان (قوله قوة وضعفا) أى لا عددا فقد يطلب للانكار الواحد تأكيدان مثلا لقوته وللانكارين ثلاثة مثلا لقوتهما وللثلاث أربع لقوة الثلاث كما فى الآية الآتية فان التأكيدات أربع والانكارات ثلاثة لقوتها قاله بعضهم وقوله قد يطلب الخ يقتضى أن الأصل أن يطلب للانكار الواحد تأكيد واحد وهو ما أفاده الحفيد والفنرى وفيما نقلناه عن الأطول خلافه اه صبان (قوله فكلما زاد الانكار) أى قوة (قوله عن رسل عيسى) هو بولس بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام وبالمعجمة ويحيى وشمعون وهو الثالث الذى عزز هما بعد تكذيبهما اه صبان عن الأطول (قوله إذ كذبوا) ظرف لقول مقدر مفعول حكاية والأصل حكاية عن رسل عيسى قولهم إذ الخ لا للقول ولا للحكاية إذ قول الله والحكاية ليسا وقت التكذيب قال فى الأطول والمراد كذب بعضهم كما يقال قتل فلانا بنو فلان والقاتل واحد منهم إذ المكذب فى المرة الأولى اثنان بدليل قوله تعالى ـ إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون ـ اه صبان (قوله اسمية الجملة) أى كونها اسمية لا صيرورتها اسمية كما وهم فانه لا يشترط فى التأكيد كونها معدولة اه عبد الحكيم (قوله المشار إليه الخ) المناسب أن يقول الذى هو ربنا يعلم إذ هو لا يشار به إلى قسم بل يسمى قسما لجريانه مجراه فى التوكيد به أفاده الصبان عن سم (قوله ما أنتم إلا بشر مثلنا) نفوا رسالتهم باثبات البشرية لهم لاعتقادهم أن الرسول لا يكون بشرا واستشكل ذلك بأن البشرية إنما تنافى بزعمهم الرسالة من عند الله لا من عند عيسى والرسل كانوا يدعون الرسالة من عند عيسى لا من عند الله ومعنى قولهم إنا إليكم مرسلون إنا إليكم مرسلون من عند عيسى كما يؤيده ما فى الحفيد على المطول عن القرطبى أنهما قالا نحن رسولا عيسى وأجيب بأن الخطاب فى قوله ما أنتم يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفى الرسالة عنهم تغليبا له عليهم كأنهم أحضروا عيسى عليه السلام وخاطبوه بنفى رسالته من الله ونظيره فى الاشتمال عن التغليبين أن يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه إلى أهل بلد فيقولون فى ردهم إن حكمكم لا يجرى علينا إذ فينا من هو أعلى منكم وقيل إن رسل عيسى أوهموا الكفار أنهم رسل من الله بناء على أن الرسالة من رسول الله رسالة من الله فى وجوب انقياد ما يبلغ والتصديق به كما يؤيده ما فى الكشاف حيث قال فدعاهما أى رسولى

يلقى له الخبر غير مؤكد فيقول له زيد قائم مثلا ولا يزيد على ذلك لئلا يكون مكثرا عليه بلا فائدة وإن كان مترددا فى الخبر طالبا له حسن الاتيان بمؤكد واحد نحو لزيد قائم وإن كان منكرا وجب توكيده بحسب الانكار أى بقدره قوة وضعفا فكلما زاد الانكار زاد فى التوكيد كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى إذ كذبوا فى المرة الأولى ـ إنا إليكم مرسلون ـ فأكد بأن واسمية الجملة وفى المرة الثانية ربنا يعلم ـ إنا إليكم لمرسلون ـ فأكد بالقسم المشار إليه بربنا يعلم وإن واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ـ ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شىء إن أنتم إلا تكذبون ـ

وَيُسَمَّى الضربُ الأولُ ابتدائيا والثاني طلبياً والثالثُ إنكاريا وهذا معنى قوله: للفظ الابتداء ثم الطلب البيت ويُسمَّى إخراجُ الكلامِ على هذه الوجوهِ أي الخلوِّ عن التوكيدِ في الأول والتقويةِ بمؤكدٍ استحسانا في الثاني ووجوبِ التوكيدِ بحسب الانكار في الثالثِ إخراجا على مقتضى الظاهرِ وهو أخصّ مطلقاً من مقتضى الحالِ. قال: (واستَحسِنِ التوكيد إن لوّحتَ له بخبرٍ كسائلٍ في المنزلةِ وألحقوا أمارةَ الانكارِ به كعكسه لنكتةٍ لم تشنه)

أقول: تقدم أن إخراجَ الكلامِ على الوجوهِ المتقدمةِ إخراجٌ على مقتضى الظاهرِ وقد يَخرجُ الكلامُ على خلافهِ فيؤتى بمؤكد استحسانا لخالي الذهنِ إذا قُدّم إليه ما يلوّحُ بالخبرِ فيستشرف له استشراف المتردد الطالبِ

عيسى الملك أي ملكَ أنطاكية فقالا من أرسلكما قالا الله الذي خلق كل شيءٍ جوابُ الكفارِ على ما فهموه (قوله ويسمى الضرب الخ) تقدمت لك الثلاثة في حلِّ المصنف (قوله ابتدائيا) لكونه غير مسبوقٍ بطلبٍ أو إنكارٍ اه صبان ومنه يعلم وجه النسبةِ في الأخيرين (قوله على هذه الوجوه) يتبادر من عبارته كالسعد أن الوجوهَ هي الأضربُ الثلاثة وحينئذٍ فقوله في الأول أي إلقاء الأول كما للصبان عن اليعقوبي لا الضربَ الأولَ لئلا يلزمَ ظرفيةُ الشيءِ في نفسه وكذا يقال في الثاني والثالثِ وأولية إلقاءِ الكلام خالياً عن التوكيدِ بحسب الترتيبِ الطبيعي وكذا ثانويةُ المؤكدِ للمترددِ ولك أن تجعل الشارح كالسعد جاريا على ما مرّ عن الأطول في بيان أضربٍ ويكون المراد بالوجوهِ المفهومةُ من السياقِ لكنه خلاف المتبادرِ (قوله إخراجا على مقتضى الظاهرِ) قال الشريف الصفوي في شرح الفوائدِ تحقيق المقام أن الحال بمعنى عرفته قد يكون أمرا محققا كما مرّ وقد يكون أمرا يعتبره المتكلم بتنزيل شيءٍ منزلة غيره والأول يسمى ظاهرَ الحالِ والتطبيقُ عليه إخراجَ الكلامِ على مقتضى ظاهرِ الحالِ اه صبان وقوله كما مرّ أي من الأمورِ الثلاثةِ التي هي خلوّ الذهن والترددُ والانكار وقوله بتنزيل الخ كتنزيل غيرِ السائلِ منزلة السائلِ عند ذكر ما يلوّح له بالخبر كما سيذكره المصنف (قوله وهو أخص مطلقا من مقتضى الحال) أي خصوصا مطلقاً لأن معناه مقتضى ظاهر الحالِ فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكسٍ كما في صور إخراج الكلام على خلافِ مقتضى الظاهرِ فإنه يكون على مقتضى الحالِ ولا يكون على مقتضى الظاهرِ قاله السعد وقوله كما في صور الخ هي المذكورة في قول المصنف واستحسن التوكيد الخ (قوله واستحسن الخ) هو راجع للضربِ الثاني أعني الطلبي وقوله وألحقوا الخ راجع للثالثِ أعني الانكاري وقوله كعكسه راجع للأولِ أعني الابتدائي أفاده الصبان (قوله كسائل) متعلق بمحذوفٍ خبرٍ لفعلٍ ناقصٍ محذوفٍ معطوفٍ على ماقبله أي فيصير عند التلويح له بالخبرِ وإن لم يترددْ ولم يطلبْ كسائلٍ مترددٍ طالبٍ لذلك الخبرِ الملوّحِ له به في المنزلةِ أفاده ع ق (قوله وقد يخرج) المناسب لتعبير الشارح قبلُ بالاخراج دون التخريج أن يُقرأ يُخرَج بضم الياءِ وسكون الخاءِ وفتح الراءِ مخففة أفاده الصبان (قوله فيؤتى بمؤكد استحسانا) لا يخفى أن الإتيان بالمؤكَدِ ليس متأخرا عن الاخراجِ فاما أن يجعل الاخراج مجازا عن إرادته أو تجعل الفاء للتفصيلِ أفاده عبد الحكيم وقوله للتفصيل أي تفصيل الاخراج (قوله استحسانا) لتنزيل خالي الذهن منزلة السائلِ حيث قدم إليه ما يلوح الخ وتقدم أن السائل يؤكد له استحسانا هذا ما قاله المصنف والشارحُ من الاستحسانِ هو ما ذكره ع ق وبعضُ الشراحِ والصبان وقال الفنري بذكر التأكيد وجوبا للدلالة على التنزيلِ المذكورِ وإن لم يجب في السائلِ ابتداءً فيكون جعله كالسائل في مطلق طلبِ التأكيدِ ولعلهما طريقتان (قوله إن قدم إليه) قال في المفتاح هذا الاشتراط بالنظرِ إلى ما هو الشائع في الاستعمالِ ولا يمتنع أن يتأتى ذلك بسببِ غيرِ التلويح اه كالاهتمام بشأن الخبرِ لكونه مستبعدا والتنبيهِ على غفلةِ السامعِ عند الحكيم وقوله ما يلوح أي يشير (قوله فيستشرف) أي غير السائلِ وقوله له أي للخبرِ يعني ينظر إليه يقال استشرف الشيءَ إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظلِّ من الشمسِ قاله السعد وقوله أي الخبر فاللام زائدة كما في ردف لكم لأن الفعل إذا كان استعماله بدون حرفِ الجرِ كثيرا فهو متعدٍ وما ورد به حرف الجر فيه زائدٌ وإنما لم يجعل ضميرله للملوّحِ مع عدم احتياجه إلى زيادةِ اللامِ لأن الفاء تفيد ما تفيده اللامُ فيلزم الاستدراكُ قاله عبد الحكيم أي لأن اللام لام الأجل تفيد ترتيبَ الاستشرافِ على الملوّحِ أي تلويحه وهذا مستفاد من الفاءِ بما ذكره آخرا من قوله وإنما الخ ظهر وجه تفريعِ زيادة اللام على عود الضميرِ إلى الخبرِ لمن تأمل وقول السعد يعني ينظر الخ قال الصبان عبّر بيعني إشارة إلى أن معنى الاستشرافِ ليس هو النظر فقط بل هو

نحو- ولا تخاطبني في الذين ظلموا - أى لا تدعني يا نوح في شأن قومك فهذا الكلام يلوح بالخبر ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب لأن النهى مشوق للنفس عادة إلى طلب السبب فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب فى أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالأغراق أم لا فقيل إنهم مغرقون بالتأكيد وهذا معنى قوله واستحسن البيت والضمير فى له للمخاطب وقوله كسائل أى كطالب فى المنزلة أى منزلا له منزلة الطالب للخبر ويجعل المقر كالمنكر إذا ظهر عليه شئ من أمارات الانكار فيؤكد له الكلام تأكيد المنكر نحو :

جاء شقيق عارضا رمحه
إن بنى عمك فيهم رماح

فشقيق لا ينكر أن فى بنى عمه رماحا لكن مجيئه واضع الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أمارة أنه يعتقد أن لا رمح فيهم بل كلهم عزل أى لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وأكد له الخطاب وهذا معنى قوله : وألحقوا أمارة الانكار به أى بالانكار أى ألحقوا عدم الإنكار المصاحب لأمارة الإنكار بالإنكار وقوله كعكسه أى جعل المنكر كالمقر إذا كان معه دلائل وشواهد لو تأملها ارتدع عن إنكاره فلا يؤكد له

مجموع رفع الرأس والنظر وبسط الكف فوق الحاجب فهو هنا من باب التجريد ومع ذلك فالمراد بالنظر هنا لازمه العرفى وهو التأمل وقوله كالمستظل من الشمس أى من شعاعها اه (قوله نحو ولا تخاطبنى الخ) اكتفى فى تعيين الملوح بقوله ولا تخاطبنى الخ ولم يذكر واصنع الفلك مع أنه الذى يدور عليه الانتقال إلى الأغراق إشارة إلى أن قوله ولا تخاطبنى الخ يكفى فى التنزيل منزلة السائل لأنه يكفى الاشارة إلى جنس الخبر ولا تجب الاشارة إلى خصوص الخبر اه أطول اه صبان وقوله مع أنه الخ أى فيكون فى النهى معه الاشارة إلى خصوص الخبر فتحصل أنه إن نظر إلى ولا تخاطبنى الخ مع واصنع الفلك كان هناك إشارة وتلويح إلى خصوص الخبر وإن نظر إليه فقط كان هناك إشارة إلى جنس الخبر والمراد بالتلويح ما قابل التصريح فاندفع ما يرد على الشق الأول من أن فى قوله واصنع الفلك دلالة ظاهرة على إغراقهم لا تلويحا له فالمقام مقام علم إغراقهم لا التردد فيه أفاده الصبان أيضا (قوله بالخبر) أى بجنسه بناء على صنيع الشارح كما عرفت (قوله لأن النهى الخ) المناسب تأخير هذا التعليل عن قوله فصار الخ لأنه لا يصلح إلا له لأن الصيرورة الآتية إنما حصلت من كون النهى بهذه الصفة كما يظهر لمن تأمل وأنصف (قوله إلى طلب السبب) أى سبب النهى ولو أبدل أل بالضمير لكان أوضح (قوله مقام أن يتردد) أى وليس هناك تردد بالفعل وإلا لكان إخراجا على مقتضى الظاهر قاله الصبان عن سم (قوله بالاغراق) المناسب لما سبق أن يقول بالعذاب ويمكن أن يقال خصوص الاغراق ليس مرادا بل المراد نوعه الذى هو العذاب اه صبان (قوله ويجعل الخ) عطف على قوله فيؤتى عطف جملة (قوله المقر) أراد به غير المنكر الشامل لخالى الذهن والسائل والعالم جميعا ولو عبر به كالأصل لكان أولى (قوله إذا ظهر الخ) وكذا إذا كان الكلام بعيدا عن القبول فالتقييد تقييد بما هو الأكثر صبان عن الأطول (قوله من أمارات الانكار) المراد بأمارات الانكار هنا ما يناسب باعتبار حال من ظهرت تلك الأمارات عليه كونه منكرا فى زعم المتكلم لا الأمارات الموجبة لظن الانكار وإلا كان تأكيد الكلام ظاهريا لا تنزيليا اه صبان عن اليعقوبى وقوله كونه منكرا معمول ليناسب وقوله فى زعم المتكلم متعلق بيناسب (قوله نحو جاء شقيق) هو حجل بن نضلة بفتح الحاء وسكون الجيم عم النبى صلى الله عليه وسلم كذا فى عبد الحكيم قال الصبان وهذا يوجب أن يكون نضلة اسم أمه أو لقبا لعبد المطلب (قوله على العرض) أى عرض الرمح أى جاعلا عرضه جهة الأعداء لا على طوله جاعلا سنانه جهتهم بل جاء واضعا له على فخذيه وقيل المراد على عرض الفخذين الموضوع عليهما الرمح اه صبان (قوله لكن مجيئه) أى للحرب (قوله أمارة أنه يعتقد الخ) لأنه على عادة من ليس متهيئا للحرب (قوله عزل) جمع أعزل وهو من لا سلاح معه كأحمر وحمر اه صبان فقول الشارح لا سلاح معهم بيان له (قوله وأكد له الخطاب) هو خطاب التفات من الغيبة لأن الاسم الظاهر من قبيلها ومنه تحقيق (قوله كالمقر) أراد به غير المنكر هنا أيضا إلا أنه ينبغى جعل هذا المعنى المراد قاصرا على الخالى والسائل فان نزل منزلة الخالى فلا تأكيد والسائل أكد استحسانا ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم فى إلقاء الخبر إليه لأنه يقتضى عدم الخطاب أفاده الصبان عن سم ويس (قوله تأملها) أى تأمل فيها لأن التأمل النظر فى الأمر صبان عن الأطول (قوله دلائل) الأولى من الدلائل بمن التبعيضية كما عبر السعد ليفيد ما هو الواقع من أنه يكفى بعضها ولو واحدا كما أفاده الصبان (قوله وشواهد) عطف مرادف بين به أن المراد بالدلائل ما يشمل القرائن ونحوها لا ما لا يشملهما فهو كالتفسير للدلائل كذا فى يس اه صبان (قوله ارتدع عن إنكاره) بأن ينتقل إلى مرتبة المتردد أو خالى الذهن اه أطول اه

وهو المراد بقوله: لنكتة لم تشبه كقولك لمنكر الاسلام الإسلام حق بلا تاكيد لأن مع المنكر دلائل دالة على حقية الاسلام وأما تمثيل الأصل بقوله تعالى: لا ريب فيه فليس من هذا القبيل بل تنظير للمسألة بتنزيل وجود الشئ منزلة عدمه بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المرتابين منزلة عدمه تعويلا على ما يزيله حتى صح نفي الريب على سبيل الاستغراق كما نزل الانكار منزلة عدمه لذلك حتى صح ترك التاكيد. قال:

(بقسم قد إن لام الابتدا
ونونى التوكيد واسم أكدا
والنفى كالاثبات فى ذا الباب
يجرى على الثلاثة الألقاب
بإن وكان لام أو باء يمين
كما جليس الفاسقين بالأمين)

أقول: بين بعض ما يؤكد به الخبر فالقسم نحو والله زيد قائم وقد نحو قد قام زيد وإن نحو إن زيدا قائم ولام الابتداء نحو لزيد قائم ونونى التوكيد نحو ليقومن زيد بتشديد النون وتخفيفها والاسم أى اسمية الجملة نحو زيد عالم فقوله بقسم متعلق بأكدا آخر البيت وألفه للاطلاق أو مبدلة من نون التوكيد الخفيفة أى أكدن بقسم وقد إلى آخر المعطوفات بحرف العطف المحذوف وقوله والنفى البيت يعنى أن الخبر المنفى كالخبر المثبت فى بالخبر وجوهه الثلاثة المتقدمة من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التاكيد بحسب الانكار فى الانكارى وفى الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر تقول لخالى الذهن ما زيد قائما وللطالب ما زيد بقائم وللمنكر والله ما زيد بقائم ومن هذه تعلم أمثلة الخروج عن مقتضى الظاهر فى النفى والألقاب الأنواع وقوله بأن وكان البيت إشارة

(قوله وهو المراد الخ) أى كون المنكر معه من الدلائل ما الخ فيكون قول المصنف لنكتة راجعا لقوله كعكسه فقط وفى كلامه الحذف من السابق لدلالة اللاحق (قوله بلا تاكيد) يرد عليه أن اسمية الجملة تفيد التاكيد والجواب أن مرادهم بقولهم اسمية الجملة من المؤكدات أنها مما يصلح أن يقصد بها التاكيد عند مناسبة المقام فليست للتاكيد مطلقا بل إذا اعتبرت مؤكدة هذا ما ارتضاه الصفوى فى شرح الفوائد صبان (قوله بل تنظير) أى على الأحسن كما قال السعد وإن كان يمكن جعله من هذا القبيل كما وجهه السعد أولا وقوله للمسئلة أى مسئلة جعل المنكر كغير المنكر وقوله بتنزيل الباء للسببية أى إن التنظير حصل بسبب تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه فى كل بناء على وجود ما يزيله قال السيد فى حواشى المطول ويؤيده قول المصنف يعنى الخطيب وهكذا اعتبارات النفى لاشعاره بأن ما تقدم اعتبارات الاثبات وأمثلته فقط ولو كان قوله لا ريب فيه مثالا لكان من أمثلة النفى فكان الأنسب تأخيره عن قوله وهكذا اعتبارات النفى اه (قوله تعويلا) أى اعتمادا (قوله لذلك) أى التعويل والاعتماد على ما يزيل إنكارهم لو تأملوه (قوله بقسم الخ) هذه المؤكدات تتداخل بوجود بعضها مع بعض كوجود نون التوكيد أو قد مع القسم أو اسمية الجملة مع اللام والقسم ع ق (قوله والنفى) عطف على مقدر أى بهذا الذى ذكرته وهو ما يتعلق من هذا الباب بالاثبات. ثم أقول اعلم أن ما تقدم عام فى النفى والاثبات وتنصيص الأصل على النفى بقوله وهكذا اعتبارات النفى إنما هو لدفع ما أوهمته الأمثلة السابقة له من الاختصاص بالاثبات كما فى المطول ومصنفنا لم يسبق له ما يوهم الاختصاص بالاثبات إذ لم يمثل إلا للتوكيد حال الانكار عند الجرى على مقتضى الظاهر والمثال الواحد لا يقتضى ما ذكر فكان عليه ترك هذا البيت للاستغناء عنه بالتعميم السابق هذا ما ظهر لى (قوله فى ذا الباب) أى باب أحوال الاسناد الخبرى (قوله على الثلاثة الألقاب) أى الوجوه الثلاثة السابقة (قوله بأن) متعلق بمحذوف معلوم من السياق أى يؤكد النفى بأن (قوله اسمية الجملة) لدلالتها على الدوام والثبوت ع ق (قوله فى وجوهه الخ) بيان لوجه الشبه فقول المصنف يجرى الخ مفرع على التشبيه والمراد كما فى شرح المصنف الجريان على أحكامها وهى التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى إلى آخر ما ذكره الشارح فهى عين الوجوه فليس المراد بالوجوه هنا الأضرب الثلاثة السابقة أصلا كما ستحققه (قوله من التجريد الخ) مثل ما هنا فى السعد وهو لا يظهر إلا على ما مر عن المصنف والأطول فى بيان الضروب الثلاثة لا على ما يتبادر من السعد والشارح فيما مر إذ يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه فينبغى أن يكون السعد والشارح أرادا هنا بالابتدائى وما بعده ما مر عن المصنف والأطول فيكون على المتبادر منهما فيما سبق بين الموضعين شبه استخدام (قوله ومن هذه تعلم الخ) فمن علم أن الخالى يلقى له النفى مجردا عن التوكيد يعلم أن المنزل منزلته كذلك وهكذا فيما بعده فتقول لست اليهودية حقا لليهودى المنكر انتفاء حقيتها ومعه من الدلائل على هذا الانتفاء ما لو تأمله ارتدع وتقول لخالى الذهن الذى يريد فلانا يصنع له حاجة لا تستصنعه إنه ليس أهلا فقولك لا تستصنعه كلام يلوح

إلى بعض مؤكدات الخبر في النفي وهي إن الزائدة نحو ما إن زيداً قائم وكان نحو ما كان زيد قائماً ولام الجحود نحو ما كان زيد ليقوم والباء نحو ما زيد بقائم ومنه مثال الكتاب وهو * ما جليس الفاسقين بالأمين * أي على الشريعة لأن من تخلق بحالة لا يخلو خاطره منها واليمين نحو والله ما زيد قائماً. قال:

[فصل في الاسناد العقلي]

(والحقيقة مجاز وردا للعقل منسوبين أما المبتدا

إسناد فعل أو مضاهيه إلى صاحبه كفاز من تبتلا

أقسامه من حيث الاعتقاد وواقع أربعة تفاد)

أقول: الفصل معناه لغة القطع واصطلاحاً جملة من الكلام ويعبر عنها تارة بالكتاب وتارة بالباب فان جمع بين الثلاثة كان الأول والثالث مندرجين تحت الثاني والأول مندرجاً تحت الثالث وهذا الفصل معقود لبيان أن الاسناد مطلقاً ينقسم إلى الحقيقة العقلية والمجاز العقلي وأقسام كل فالحقيقة العقلية إسناد الفعل أو ما في معناه كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمراً والمفعول فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نحو نهاره صائم فعند المتكلم

بالخبر ويشعر بأن فلاناً ليس ممن يختار لما ذكر فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب بين كونه أهلاً وغير أهل فقلت إنه ليس أهلاً وتقول لا أخشى والله بأسك لمن يعلم ذلك وقد ظهرت عليه أمارات إنكاره ككونه يكلمك في أمر خالفته فيه كتكليم السيد لخادمه وهذه الأمثلة على الترتيب للخالي والمتردد والمنكر تنزيلاً في الثلاثة فتدبر (قوله إلى بعض الخ) ومنها التوكيد اللفظي نحو ما زيد قائم ومنها جزماً وحقاً تأمل.

[فصل في الاسناد العقلي] المراد مطلق الاسناد سواء كان خبرياً أو إنشائياً ولذا ذكره الأصل بالاسم الظاهر دون الضمير حيث قال ثم الاسناد منه حقيقة الخ لئلا يعود إلى الاسناد الخبري أفاده في المطول (قوله أما المبتدا) أي أما تعريف المبتدأ وهو الحقيقة العقلية ع ق (قوله إسناد فعل الخ) أي فهو إسناد وترك المصنف قيدين هما عند المتكلم في الظاهر فيخرج من كلامه الصور الآتية الداخلة بهما، ولو قال:

إسناد فعل للذي له غدا والشبه عند ناطق فيما بدا

لوفى بالقيدين على أحسن وجه وغدا صار والشبه بالجر عطف على فعل وعند ناطق وفيما بدا متعلقان به لظهر التعريف المذكور في الشارح (قوله من حيث الاعتقاد * وواقع) أي من حيث مطابقة نسبة جملته للاعتقاد ومطابقتها للواقع وهو ما في نفس الأمر وعدم مطابقتها لهما معاً وعدم مطابقة أحدهما دون الآخر اه ع ق ففي كلام المصنف حذف الواو مع ما عطفت ولك أن تقول إن في كلامه حذف مضاف أي من حيث متعلق الاعتقاد والواقع وهو المطابقة وعدمها فتأمل (قوله من الكلام) أي الدال على المسائل (قوله مندرجين تحت الثاني) أي بحيث يكون ما يذكر فيهما من مسماه وكذا يقال فيما بعد فيقال مثلاً كتاب الطهارة ثم يقال باب الوضوء ثم يقال فصل ينتقض الوضوء بكذا (قوله مطلقاً) أي لا بقيد كونه إسناد شيء إلى ما هو له أو لغيره لئلا يلزم انقسام الشيء إلى نفسه وغيره (قوله وأقسام كل) بالجر عطف على قوله ان الاسناد الخ لتأوله بمصدر من خبر إن أي لبيان انقسام الاسناد الخ وأقسام كل (قوله إسناد الفعل) أي نسبته مطلقاً ناقصة كانت أو تامة خبرية أو إنشائية محققة أو مقدرة فيدخل فيه نسبة المصدر والمشتقات إلى فواعلها اه عبد الحكيم ولعل النسبة الناقصة نسبة الفعل في جملة الصلة أو الصفة اه صبان وقوله مطلقاً تعميم في النسبة في ذاتها من غير نظر للمضاف إليه هذا هو الظاهر وربما تشعر به عبارة الدسوقي وقوله فيدخل فيه أي بقوله مقدرة إذ النسبة فيهما تقديرية لأن كلاً منهما مع مرفوعه في حكم المفرد تدبر والمراد بالفعل الاصطلاحي النحوي (قوله أو ما في معناه) الظرفية من ظرفية الدال في المدلول لما واقعة على لفظ كما سيفيده قوله كالمصدر الخ والمراد لفظ دال على جزء معنى الفعل أعني الحدث (قوله كالمصدر) ان أدخلنا أمثلة المبالغة في اسم الفاعل والجار والمجرور في الظرف وهو الأظهر كانت الكاف لادخال اسم الفعل والمنسوب في نحو أتميمي أبوك على ما في الأول وإلا كانت لادخال الأربعة اه صبان وقوله على ما في الأول أي من كونه إنما يصح إدخاله إن قلنا إنه دال على معنى الفعل كما هو أحد القولين لا إن قلنا إنه دال على لفظه كما هو القول الآخر (قوله إلى ما) أي إلى شيء هو أي المذكور من الفعل أو معناه له أي لذلك الشيء وقوله في الظاهر أي ظاهر حال المتكلم كما سيعبر إليه (قوله فيما بني له) أي مع مسند صيغ وأسند ذلك المسند له وكذا يقال فيما بعد اه صبان وأفاد أن في بمعنى مع وأن ما واقعة على مسند وأن اللام في له بمعنى إلى متعلقة بمحذوف نحو أسند (قوله فان الضاربية) أي التي هي معنى ضرب المبني للفاعل وكذا يقال في المضروبية (قوله بخلاف نحو الخ) أي مما أسند فيه المبني

مُدخل لما يُطابق الاعتقاد دون الواقع وفي الظاهر مُدخل لما لا يطابق الاعتقاد وكل منهما متعلق به ومعنى كونه له أن معناه قائم به وحقه أن يسند إليه سواء كان صادراً عنه باختياره أو بغير اختياره نحو ضرب زيد ومات عمرو على مافيه ومنه مثال الكتاب وبمقتضى هذا التعريف تكون أقسام الحقيقة العقلية من جهة الواقع والاعتقاد أربعة: الأول ما طابق الواقع والاعتقاد كقولنا معاشر المؤمنين أنبت الله البقل . الثاني ما طابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل أي الكافر أنبت الربيع البقل . الثالث ما طابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه خلق الله الأفعال كلها . الرابع ما لا يطابق واحداً منهما

للفاعل لغير الفاعل (قوله مُدخل لما يطابق الخ) توضيح المقام أن قوله ماهوله يتبادر منه أن المراد ماهو له بحسب الواقع فيتناول ما يطابق الواقع والاعتقاد معاً وما يطابق الواقع فقط ولا يتناول ما يطابق الاعتقاد دون الواقع وما لم يطابق شيئاً منهما فاذا زيد قوله عند المتكلم دخل ما يطابق الاعتقاد فقط وخرج ما يطابق الواقع فقط فاذا زيد في الظاهر دخل ما لم يطابق الاعتقاد وما لم يطابق شيئاً منهما اه يس اه صبان (قوله لما لا يطابق الاعتقاد) أي سواء طابق الواقع أم لا اه صبان (قوله وكل منهما) أي من قوله عند المتكلم وقوله في الظاهر (قوله متعلق به) لنيابته عن العامل اه عبد الحكيم أي لأنه ظرف مستقر ينوب عن العامل الذي هو متعلقه فهو أي الظرف عامل فيما بعده فلا حاجة لتقدير مضاف أي بمتعلق قوله له صبان (قوله أن معناه قائم به) فيلزم أنه وصف له بقوله وحقه أن يسند إليه أي ينسب إليه سواء صلح حمله عليه أم لا كما صرح به ففائدته دفع توهم حمل الوصف على المحمول اه عبد الحكيم بقوله كما صرح به أي السعد في المطول حيث قال ولا يشترط صحة حمله عليه وإلا لخرج ما يكون المسند فيه مصدراً اه وقوله حمل الوصف أي المذكور هناك قبل قوله وحقه وهو هنا مفهوم بطريق اللزوم كما أشرنا إليه فيكون المدفوع توهمه هنا بقوله وحقه الخ حمل الوصف اللازم لما قبله هذا وقد تبع الشارح في هذا البيان العلامة السعد قال الصبان قال في الأطول ومعنى كونه له أن حقه أن يسند إليه في مقام الاسناد سواء كانت النسبة للنفي أو للاثبات لا أن يكون قائماً به حتى لا يشكل بقولنا ما قام زيد لأن القيام حقه أن يسند إلى زيد في مقام نفيه عنه بخلاف ما صام نهاري فإن الصوم حقه أن ينسب إلى المتكلم في مقام نفيه عنه لا إلى نهاره نعم حقه أن يسند إلى النهار في مقام نفيه عنه وحينئذ ذلك الاسناد حقيقة فاحفظه فإنه من الدقائق اه وقوله حتى لا يشكل راجع لما قبل النفي وقوله فإن الصوم الخ أي فالاسناد مجازي خارج عن التعريف وقوله وحينئذ أي حين إذ كان الاسناد في مقام نفي الصوم عن النهار (قوله أو بغير اختياره) عبارة السعد بدله أولاً وقد فهم الحفيد أن النفي منصب على القيد السابق فقط أي أو صدر عنه لا باختياره فاعترض بأن الموت ليس صادراً عنه أصلاً فيلزم خروج نحو مات زيد وقد فهم الشارح فهمه فقال أو بغير اختياره مشيراً فيما بعد إلى ما قاله الحفيد والذي فهمه ثم أن النفي منصب على القيد بقيده أي أولا يكون صادراً عنه باختياره بأن لا يكون صادراً عنه كان أو يكون صادراً لا باختياره كحركة المرتعش فالنفي يتوجه حينئذ تارة إلى المقيد وقيده وتارة للقيد وهكذا كل نفي مثاله والغالب الثاني وبهذا الفهم يندفع اعتراض الحفيد (قوله نحو ضرب الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله على ما فيه) أي من كون المسند ليس صادراً عنه وقد علمت سقوطه (قوله ومنه) أي من الشق الثاني على ما فيه أيضاً ما مر (قوله وبمقتضى هذا التعريف) أي بسبب ما يقتضيه من دخول ما مر (قوله من جهة الواقع الخ) يجرى هنا ما جرى في المصنف من الوجهين السابقين فلا تغفل (قوله كقولنا معاشر الخ) ينبغي أن يعتبر في هذا المثال وما بعده عدم إخفاء المتكلم حاله من المخاطب كيلا يحمل على المجاز فتأمله اه فنرى (قوله أي الكافر) تسميته جاهلاً لجهله بالمؤثر القادر فينسب الأفعال لغيره أفاده الصبان (قوله الربيع) يحتمل أن يراد به المطر وأن يراد به زمن الربيع وهو المتبادر اه صبان ووجه التبادر أن الكفار ينسبون الأفعال إلى الزمان فيكون الانبات منسوباً إلى زمن الربيع بزعمهم قرره شيخنا (قوله لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها عنه) لا يخفى أن القيد الثاني يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة لأن المعتزلي إذا أخفى حاله من المخاطب وقال خلق الله الأفعال كلها لا ينصب قرينة على عدم إرادة الظاهر فيكون حقيقة سواء عرف المخاطب في نفس الأمر حال المتكلم أم لا وكان مراده لمن لا يعرف حاله في اعتقاده لا لمن يعرف حاله في نفس الأمر اه فنرى وقوله وكان مراده الخ

أي

كقولك جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجيء دون المخاطب فقوله وحقيقة الظاهر أنه متعلق بأنبتن محذوفا ومجاز معطوف بعاطف محذوف ومنسوبين حال من ضمير وردا البارز وللعقل متعلق به أى فيقال حقيقة عقلية ومجاز عقلى ويصح تعلقه بوردا العائد ضميره للاسناد وألفه للاطلاق ومنسوبين صفة لهما وللعقل متعلق به أى ورد الأسناد إلى حقيقة وإلى مجاز منسوبين للعقل وقوله أما المبتدأ أى الحقيقة العقلية وقوله أو مضاهيه أى مشابهه فى الدلالة على الحدث. وفاز من تبتلا أى أفلح من انقطع إلى مولاه. والتبتل قسمان تبتل البداية وهو الانقطاع عن الخلق بالعزلة وهو وصف المريدين وتبتل النهاية وهو خلو القلب وانقطاعه عن السوى وهو وصف الواصلين وقوله أقسامه الضمير للمبتدأ ولو نظر للمراد به وهو الحقيقة لأنث الضمير كما هو ببعض النسخ ولم يأت المصنف بأداة حصر ليفيد أن بعض الاسناد ليس بحقيقة ولا مجاز نحو الانسان حيوان لعدم كون المسند فعلاً أومافى معناه. واعلم أن الحقيقة والمجاز يتصف بهما الاسناد أولاً و بالذات واللفظ ثانياً و بالعرض وبذلك ناسب ذكرهما فى فن المعانى الباحث عن أحوال اللفظ التى بها يطابق مقتضى الحال وقد تبع الأصل فى إيرادهما هنا وفيه نظر يعلم من المطول

أى فيكون القيد الأول معتبراً أيضاً احترازاً عما إذا اعتقد أن المخاطب يعرف حاله فان الاسناد لايتعين حينئذ كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع قرينة فيكون مجازاً ومعلوم أن الثانى محترز به عما إذا كان لايعرفها وأظهرها له فالاسناد حينئذ مجاز ولعبد الحكيم هنا رد على الفنرى فانظره قال الفنرى بقى ههنا تأمل وهو أن المعتزلى إذا ألقى قوله خلق الله الأفعال كلها إلى عالم بحاله وجاهل يلزم أن يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازاً فى حالة واحدة. اللهم إلا أن يمنع استحالته بالنظر إلى شخصين اه (قوله كقولك جاء زيد الخ) فهو من الحقيقة ولو لم يطابق واحداً منهما لأنه لما هو له فيما يظهر من حال المتكلم ولاينافى ذلك كونه كذباً لأن الكذب لاينافى الحقيقة ع ق اه صبان (قوله دون المخاطب) إذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجيء قرينة على أنه لم يرد ظاهره فلا يكون الاسناد إلى ماهو له عند المتكلم فى الظاهر قاله السعد وقوله إذ لو علمه الخ أى وعلم المتكلم أن المخاطب يعلم ذلك وإلا لم يجز أن يكون مجازاً لعدم تأتى جعل المتكلم علم السامع قرينة قاله الصبان (قوله فقوله) الفاء للفصيحة (قوله بانبتن محذوفا) ومفعوله محذوف هو الاسناد (قوله من ضمير الخ) هو الألف فهى ضمير تثنية على هذا الوجه (قوله أى فيقال الخ) بيان للنسبة إلى العقل المأخوذة من قوله للعقل الخ (قوله يصح تعلقه) أى قوله لحقيقة فهو مقابل للتعلق بالفعل المحذوف (قوله إلى حقيقة الخ) وقع مثل ما للشارح لبعض الشراح ولا وجه للعدول عن اللام لإلى إذ المعنى ورد الاسناد للحقيقة والمجاز على وجه كونه مقسماً وهذا المعنى لايستدعى الاتيان بالى فتأمل (قوله ليفيد أن بعض الخ) أى ولو أتى بأداة حصر لأفاد حصره فى القسمين وليس كذلك ثم إن إفادة المصنف أن بعض الاسناد الخ ظاهرة على الوجه الأول من الوجهين السابقين دون الثانى إذ فيه تقديم المعمول وهو يفيد الحصر فكأنه قيل ورد الاسناد لحقيقة ومجاز لالغيرهما فتنبه ثم إن إفادة ماذكر جرى على مذهب الخطيب التابع له المصنف قال الصبان بل إسناد الخبر إلى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز سواء كان جامداً أو مشتقاً كما فى ع ق ويدل له ماسيأتى فى كلام المصنف أن إسناد الفعل أومافى معناه إلى الفاعل أو نائبه حقيقة دون غيرهما فاسناد قائم إلى زيد ليس حقيقة ولا مجازاً وأما إسناده إلى ضميره فحقيقة تأمل اه (قوله يتصف بهما الخ) لأنه الثابت فى محله بحسب الذات عند كونه لما هو له والمتجاوز عن محله بحسب الذات عند كونه لغير ماهو له (قوله ثانيا) أى اتصافاً ثانياً وقوله و بالعرض أى ومتلبساً بالعرض أى العروض بواسطة الاسناد ثم إنه كثيراً مايقع لفظ العرض منهم فى أمثال هذه العبارة فلينظر ماهو بالنسبة إلى عرض بمعنى طرأ (قوله وبذلك) أى بوصف اللفظ بهما والباء للسببية (قوله يعلم من المطول) عبارته فان قيل لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين فى علم البيان كما فعله السكاكى ومن تبعه قلنا زعم أنه داخل فى تعريف علم المعانى دون البيان فكأنه مبنى على أنه من الأحوال المذكورة فى التعريف كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لأن علم المعانى إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر أن البحث فى الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلاً فى علم المعانى وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من أحوال المسند إليه أو المسند اه وقوله لأن علم المعانى الخ يعنى أن مجرد كونهما من الأحوال المذكورة لايكفى فى إدخالهما فى المعانى بل لابد أن يكون البحث لحيثية المطابقة كما مر والبحث عنهما ليس من هذه الحيثية إذ لايبحث عن الدواعى المقتضية لإيراد الحقيقة والمجاز وقوله وإلا أى وإن لم يعتبر الحيثية لزم دخول اللغويين أيضاً فى المعانى اه عبد الحكيم

وأنّ الحقيقة تنقسم أربعة أقسام باعتبار الطرفين لأنهما إما مستعملان في حقيقتهما اللغوية أو مجازهما أو المسند إليه في حقيقته والمسند في مجازه أوعكسه. فالأول نحو خلق الله زيداً. والثانى نحو أحيا البحر زيداً تريد أعطى الكريم زيداً. والثالث نحو أحيا الإله البقل. والرابع نحو جاء زيد وأنت تريد غلامه

قال: (والثان أن يسند للملابس ليس له يبنى كثوب لابس. أقسامه بحسب النوعين فى جزئيه أربع بلا تكلف)

أقول: مراده بالثانى المجاز العقلى وهو إسناد الفعل أو شبهه إلى ملابس بالفتح له غير ما هو له بتأويل أى غير الملابس الذى ذلك الفعل أو ما فى معناه مبنى له أى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول به

(قوله فالحقيقة والمجاز الخ) أى باعتبار إطلاقهما على الاستعمال لا الكلمة هذا هو الظاهر (قوله وأن الحقيقة) عطف على مدخول اعلم (قوله باعتبار الطرفين) متعلق بتنقسم أى باعتبار حقيقة الطرفين ومجازيتهما لا باعتبار استعمالهما مطلقاً فالحصر إضافى فلا يرد أنه يجوز كون الطرفين أو أحدهما كناية فلا يصح الحصر على مذهب من يجعلها قسماً للحقيقة والمجاز أفاده الصبان (قوله تريد أعطى الكريم) فالإحياء حقيقة إيجاد الحياة وهى صفة تقتضي الحس والحركة ثم استعير لاعطاء الشئ المنعم به بجامع صلاحية الجسم بكلٍ واشتق منه أحيا بمعنى أعطى واستعارة البحر للكريم معروفة (قوله أحيا الإله) استعير الإحياء للإنبات بجامع إطلاق الايجاد واشتق الخ (قوله وأنت تريد غلامه) ففيه مجاز بالحذف أو هو من باب التجوز فى العلم على مابحثه بعضهم وسيأتى (قوله والثانى) أى فى قوله والحقيقة الخ (قوله أن يسند) أى فعل أو مضاهيه من مصدر واسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة واسم تفضيل وظرف ع ق (قوله الملابس) أى للفعل أو مضاهيه مما ذكر (قوله ليس له يبنى) أى يسند حقيقة وجملة ليس الخ حال من نائب فاعل يسند (قوله بحسب النوعين) يعنى نوع المجاز ونوع الحقيقة وإنما قال نوعين إشارة إلى أن المعتبر من التجوز والحقيقة اللذين باعتبارهما حصل التقسيم النوعية لا الشخصية لأنهما لغويان فى الطرفين لا عقليان اه ع ق وقوله لأنهما لغويان الخ أى فباعتبار النوعية صح إرادة اللغويين لأنهما من مشمول النوعين وقوله لا عقليان أى فلا يصح اعتبار شخص العقليين لمباينتهما لما اعتبر التقسيم بحسبه فى الواقع فتحصل أنه إنما قال النوعين للاشارة إلى أن المعتبر فى التقسيم إنما هو النوعان باعتبار بعض مشمولها لا الشخصان المذكوران فى هذا البحث لمباينتهما لما اعتبر التقسيم بحسبه فى الواقع تدبر (قوله جزئيه) هما المسند الذى هو فعل أو معناه والمسند إليه (قوله بلا تكلف) أى فى استخراجها وذلك أن المجاز العقلى مخصوص بالفعل أو معناه فاذا أسند الفعل أو معناه لغير ما هو له فهو مجاز فحينئذ ذلك الفعل أو معناه لا يخلو من أن يراد معناه الأصلى فيكون حقيقة لغوية أو يراد به غير معناه لعلاقة فيكون مجازاً لغوياً والمسند إليه كذلك فلم يخرج الاسناد المجازى عن أن يكون طرفاه حقيقيين معاً أو مجازيين معاً أو الأول حقيقياً والثانى مجازياً أو العكس فهذه أربعة اه ع ق (قوله المجاز العقلى) إنما سمى عقلياً لأن التجوز فى أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاسناد بخلاف المجاز اللغوى فانه فى أمر نقلى وهو أن هذا اللفظ لم يوضع لهذا المعنى صبان عن يس وقوله وهو الخ لعله فيه نوع تساهل والواضح وهو اللفظ المنقول عن الواضع الذى جعل دالاً على معنى (قوله بالفتح) هو المناسب لقوله فيما يأتى يلابس الفاعل والمفعول الخ فقد جعل فيما يأتى المسند إليه الذى هو الفاعل وما بعده ملابَساً بالفتح ويجوز الكسر أيضاً لأن الملابسة من الجانبين صبان بايضاح (قوله غير ما) بالجر نعت لملابس (قوله أى غير الملابس الخ) فسّر الموصول بالملابس رعاية لما سيأتى من قوله وللفعل ملابسات شتى وإشارة إلى علاقة المجاز وهى اشتراكهما فى الملابسة لا للاحتراز عما لا يكون ملابساً فانه قد حصل الاحتراز عنه بقوله إلى ملابس اه من عبد الحكيم وقوله فسر الموصول الخ أى كما عبّر عن الموصوف بالملابس وقوله رعاية لما الخ أى الشامل للملابسين وقوله اشتراكهما أى الحقيقة والمجاز العقليين وقوله لا للاحتراز الخ الظاهر أن توهمه إنما ينبنى على انصباب الغيرية على الصلة كما هو الغالب وإلا فلينظر وجه توهمه (قوله مبنى له) أى مسند إليه حقيقة اه صبان (قوله أى غير الفاعل الخ) إنما احتاج لذلك لأن الضمير المجرور فى كل من قوله إلى ملابس له وقوله ما هو له راجع للفعل أو معناه أى لأحد الأمرين كما هو قضية أو فالمعنى إسناد أحد الأمرين إلى ملابس لأحدهما ذلك الملابس غير الملابس الذى أحد الأمرين له فيصدق على الاسناد فى ضرب زيد بالبناء للفاعل أنه إسناد لأحد الأمرين

ومعنى التأويل نصب قرينة صارفة عن كون الاسناد إلى ما هو له فخرج قول الكافر أنبت الربيع البقل لأنه معتقده وكذا الأقوال الكاذبة وهذا معنى قوله والثان أن يسند أى الفعل الخ وللفعل ملابسات شتى واقتصر الأصل عليه وأن كان ما فى معناه كاسم الفاعل كذلك لأنه الأصل يلابس الفاعل لوقوعه منه والمفعول به لوقوعه عليه والمصدر لأنه جزء معناه والزمان والمكان لوقوعه فيهما والسبب لأنه يحصل به فاسناده إلى الفاعل أو المفعول إذا كان مبنياً له حقيقة كما مر والى غيرهما أى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول به فى المبنى للمفعول الجامع بينهما وهو ملابسة كل منهما للفعل مجازاً كقولهم عيشة راضية فيما بنى للفاعل

وهو الفعل إلى ملابس لأحد الأمرين وهو زيد غير الملابس الذى له أحد الأمرين وهو معنى الفعل فى قولنا مضروب عمرو فيلزم أن يكون مجازاً وليس كذلك اه صبان عن يس وفى دعواه عود للضمير المجرور فى قوله ماهو له لأحد الأمرين نظر وأصح من صنيع السعد والشارح ومن باقى هذه العبارة إذ مفادها أن العائد الثانى للأحد هو المرفوع تأمل (قوله ومعنى التأويل نصب الخ) كان ينبغى للمصنف أن يقدم قوله ووجبت قرينة الخ على ذكر الأقسام ليكون إشارة إلى هذا القيد فقد أوجب تأخيره كون التعريف غير مانع تأمل (قوله لأنه معتقده) أى فلم يوجد نصب (قوله وكذا الأقوال الخ) أى لأن المتكلم لم يروج حقيقة إسنادها فلا نصب (قوله هذا معنى الخ) لعل المراد أكثر هذا وإلا فقوله بتأول لا يستفاد من البيت بل مما يأتى بعده كما مر فتأمل (قوله وللفعل الخ) إشارة إلى تفصيل وتحقيق للتعريفين (قوله شتى) جمع شتيت كمريض ومرضى (قوله واقتصر الأصل الخ) إن قلت ما المانع من أن يراد الفعل اللغوى أى الحدث فيشمل الجميع. قلت لمخالفته لما سبق من قوله إسناد الفعل أو معناه لأنه صريح فى أنه أراد الفعل الاصطلاحى وإلا لزم استدراك قوله أو معناه صبان (قوله يلابس الخ) استئناف بيانى وقوله الفاعل أى الحقيقى وقوله لقيامه الخ بيان لوجه الملابسة وكذا ما بعده (قوله والمفعول به) المراد بالمفعول به ما يشمل ما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر فان إسناد الفعل المجهول إليه حقيقة نحو مر بزيد أفاده فى المطول (قوله والمصدر) لا يقال هو من جملة ما فى معنى الفعل فعده من جملة الملابسات يلزم عليه ملابسة المصدر للمصدر. لأنا نقول اللزوم ممنوع لجواز استثناء المصدر أو لكون الكلام على التوزيع فقوله أو المصدر أى فى غير المصدر على أنه قد تحقق ملابسة المصدر للمصدر كما فى قولك أعجبنى قتل ضربك صبان (قوله والسبب) سواء كان مفعولاً له أو لا كما فى بنى الأمير المدينة اه عبد الحكيم وقوله كما فى بنى الخ أى فانه ليس فى الأصل مفعولاً له كسببيته الشارح هذا ولم يتعرض الشارح للمفعول معه والحال والتمييز والمستثنى لأن الفعل لا يسند إليها مطلقاً معلوماً أو مجهولاً خلافاً للكسائى فى تجويزه إسناد المجهول إلى التمييز قال فى طاب زيد نفساً طيب نفسه كذا فى الرضى أفاده المطول وعبد الحكيم (قوله فاسناده إلى الفاعل الخ) المراد بالفاعل هنا الفاعل الحقيقى أى ما حق الإسناد أن يكون إليه لا النحوى وإلا كان مثل أنبت الربيع البقل وبنى الأمير المدينة حقيقة عقلية نقله الصبان عن السيرامى ثم إن ظاهر كلام الشارح كالأصل غير صحيح لأن ظاهره إلى الفاعل إذا كان مبنياً للفاعل أو للمفعول به أو إلى المفعول به إذا كان مبنياً لأحدهما مطلقاً فيقتضى أنه إذا أسند الفعل المبنى للفاعل إلى المفعول به أو العكس كان حقيقة مع أنه مجاز وإلى تصحيحه أشار السعد بقوله يعنى أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنياً له وإلى المفعول به إذا كان مبنياً له حقيقة اه أى فكلامه على التوزيع ويشير إلى ما ذكره السعد هنا قول الشارح بعد أى غير الفاعل الخ (قوله وإلى غيرهما الخ) قد ذكر الشارح أمثلة المجاز لاسناد الفعل المعلوم ولم يذكر من أمثلة المجاز لاسناد الفعل المجهول إلا واحداً أعنى سيل مفعم فانه أسند فيه معنى الفعل المجهول إلى الفاعل وقد ذكرها عبد الحكيم فانظره (قوله أى غير الفاعل الخ) لما كان ظاهر كلامه يوهم أنه إذا أسند الفعل المبنى للفاعل إلى المفعول به أو العكس لا يكون مجازاً بل حقيقة إذ لا يصدق على ذلك أنه أسند إلى غيرهما مع أنه مجاز أشار بهذا التفسير إلى أن كلامه على التوزيع فتأمل أفاده الصبان فهذا التفسير لافادة الدخول والعناية السابقة عن السعد لافادة الخروج فتنبه (قوله بينهما) أى بين ذلك الغير وأحد الأمرين الفاعل والمفعول (قوله فيما الخ) كأنه حال من قولهم المذكور على حذف والتقدير كائنا فيما بنى مسنده للفاعل الخ على أن الظرفية من ظرفية الخاص فى العام صبان ومثله يقال فيما بعده والقول فيه مقدر بعد العاطف

وأسند للمفعول به إذ العيشة مرضية وحقيقة الكلام رضي المرء عيشته ثم أسند الفعل إلى المفعول من غير أن يبني له فبقي رضيت العيشة وهو معنى كونه مجازاً ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم فاعل وأسند إلى ضمير العيشة فآل الأمر إلى أن صار المفعول فاعلاً ومنه مثال الكتاب وهو ثوب لابس والأصل لبس زيد ثوباً ثم أسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبني له فصار لبس ثوب ثم سبك من الفعل اسم فاعل وقيل ثوب لابس وسيل مفعم فيما بني للمفعول وأسند إلى الفاعل وحقيقة الكلام أفعم السيل الوادي أي ملأه فأسند الفعل إلى المفعول في التقدير من غير أن يبني له فصار الكلام هكذا أفعم الوادي السيل ثم حذف الفاعل وأقيم المفعول مقامه وبني الفعل له فصار أفعم السيل وهو معنى كونه مجازاً نظراً إلى التركيب الأول ثم سبك منه اسم مفعول وقيل سيل مفعم بفتح العين فأسند اسم المفعول إلى ضمير المفعول الذي كان في الأصل فاعلاً وجد جده في المصدر حقيقته جد الرجل في جده حذف الفاعل وأسند الفعل المبني له إلى المصدر مبالغة فصار جد جده مجازاً لأن الجاد هو صاحب الجد أي من قام به الجد لا نفس الجد ونهاره صائم في الزمان حقيقته صام المرء نهاره أي في نهاره ثم حذف الفاعل وأسند الفعل المبني له إلى الزمان فصار صام نهاره وهذا معنى كونه مجازاً ثم سبك من الفعل اسم فاعل وأخبر به عن النهار فقيل نهاره صائم فإسناد الصوم إلى ضمير النهار مجاز لأن الصائم هو الشخص ونهر جار في المكان وحقيقته جرى ماء النهر أي في النهر فحذف الفاعل وأسند فعله إلى المكان وقيل جرى النهر وهذا معنى كونه مجازاً ثم سبك من الفعل اسم فاعل وأسند إلى ضمير النهر إسناداً مجازياً لأن الجاري الماء في النهر لا النهر وبني الأمير المدينة في السبب وحقيقته بنت الفعلة المدينة بسبب أمر الأمير فحذف الفاعل وأسند فعله إلى الأمير فقيل بني الأمير المدينة وهذا معنى كونه مجازاً والمجاز العقلي يجري أيضاً في النسبة الاضافية نحو أعجبني إنبات الربيع البقل وفي الايقاعية نحو ولا تطيعوا أمر المسرفين فيكون معنى قوله أن يسند الخ مطلق النسبة إسنادية كانت أو إضافية أو إيقاعية ولا يضرنا اقتصاره على التمثيل بالنسبة الاسنادية لاتيانه بالكاف التي لا تفيد الحصر. وقوله أقسامه الخ يعني أن المجاز ينقسم إلى أربعة أقسام باعتبار طرفيه لأنهما إما حقيقتان لغويتان أو مجازان أو المسند إليه حقيقة والمسند مجاز أو عكسه مثال الأول أنبت الربيع البقل ومثال الثاني أحيا الأرض شباب الزمان لأن المراد بإحيائها نضارتها بأنواع الرياحين والنبات والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة وهو صفة تقتضي الحس والحركة وكذلك المراد بشباب الزمان

(قوله وأسند إلى المفعول به) أي الحقيقي والا فالمسند إليه فاعل نحوي صبان (قوله وحقيقة الكلام الخ) بين فيه الاسناد الحقيقي في الفعل والمجازي فيه وأن التجوز في معناه بعد ملاحظة ما ذكر فقوله ثم سبك الخ أي ثم بعد ملاحظة ما ذكر سبك الخ ونظير هذا ما بعده فلا تغفل (قوله في جده) لم أر لهذا الجار وجهاً مع عدم ظهور المعنى عليه فالظاهر حذفه ونصب جده على أنه مصدر مبين للنوع (قوله وبني الأمير الخ) أي في السبب الآمر ومثال الثاني ضرب التأديب ومنه يوم يقوم الحساب أي أهله لأجله ذكره في المطول (قوله الاضافية) وإذا جرى فيها أو فيما بعدها جرت الحقيقة العقلية أيضاً فلا يختص الحقيقة والمجاز بالنسبة الاسنادية كما يوهمه كلام المصنف أفاده الصبان عن يس (قوله إنبات الربيع) أي بناء على أن الاضافة بمعنى اللام ولو جعلت بمعنى في فلا يكون مجازاً بل حقيقة. والحاصل أنه لا بد من النظر إلى قصد المتكلم ونفس الأمر فان كان ما قصده مناسباً بحسب نفس الأمر فحقيقة وإلا فمجاز اه صبان عن يس وقوله أنه لا بد الخ فيه أن النظر إنما هو إلى ما يفهمه المخاطب من ظاهر حال المتكلم وإلى كلام المتكلم فان طابقا فحقيقة وإلا فمجاز قرره شيخنا (قوله والايقاعية) هي نسبة الفعل إلى المفعول فان الفعل المتعدي واقع على المفعول أي متعلق به اه صبان (قوله فيكون الخ) أي فيكون المراد بالاسناد المنسبك من قوله أن يسند مطلق الخ وحينئذ يكون مجازاً مرسلاً من إطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الأنف فان الاسناد هو النسبة التامة بين المسند والمسند إليه فاستعمل في مطلق النسبة تامة أو ناقصة بين الطرفين أو بين المسند والمفعول اه صبان وقوله كاطلاق الخ فانه في الحقيقة الأنف الملابس للرسن ثم أطلق على مطلق الأنف (قوله أربعة) يعلم وجه الانحصار فيها مما مر عن ع ق في أقسام الحقيقة (قوله نضارتها) أي حسنها والظاهر أن المراد هنا تحسينها لأنه المناسب لاستعارة الاحياء له فيكون قد أطلق اسم المسبب على السبب وعبارة السعد تهييج القوى النامية فيها وإحداث نضارتها وهي تفيد ما قلنا فتأمل (قوله في الحقيقة) أي في اللغة وقوله إعطاء أي إيجاد صبان وتقدم بيان المجاز في أقسام الحقيقة (قوله تقتضي الحس) أي الادراك بالحواس الخمس الظاهرة صبان عن سم (قوله وكذا المراد الخ) الأولى أن يراد بشباب الزمان

زمانَ ازدياد قواها النامية وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان كون حرارته الغريزية مشبوبة

أي قوية مشتعلة ومثال
الثالث أحيا الأرض
الربيع ومثال الرابع
أنبت البقل شباب
الزمان ومراد المصنف
بالنوعين الحقيقة والمجاز
وبالجزءين المسند إليه
والمسند . واختلف في
المجاز العقلي وفي اللغوي
هل وقعا في القرآن أم لا
فذهب قوم إلى الأول
وآخرون إلى الثاني
والصحيح الأول وهو
مختار الأصل قال تعالى
– وإذا تليت عليهم
آياته زادتهم ، يذبح
أبناءهم ، يوما يجعل
الولدان شيبا – ويكون
في الانشاء كقوله
تعالى – يا هامان ابن
لي صرحا – ولينبت
الربيع ما شاء وليصم
نهارك ونحو ذلك .

قال :

(ووجبت قرينة لفظية
أو معنوية وإن عادية)

أقول : المجاز العقلي لا بد
له من قرينة وهي ما دل
على المراد لا بالوضع وهي
إما لفظية كقولك
شيب رأسي توالي الهموم
والأحزان ولكن الله
يفعل ما يشاء . وإما
معنوية وهي أنواع
كاستحالة قيام المسند
بالمسند إليه عقلا نحو محبتك جاءت بي إليك

كون الزمان يزيد قوى الأرض للنمية اهـ صبان ولعل وجه الأولوية أنه يلزم على تفسير السعد والشارح أن يكون معنى شباب الزمان زمان الزمان فيحتاج إلى تكلف جعل الاضافة من إضافة الجزء للكل تأمل (قوله زمان ازدياد الخ) فالمعنى هيج قوى الأرض وأحدث نضارتها زمن ازدياد قواها اهـ منه (قوله قواها) أي الأرض وقوله النامية أي التي شأنها النمو فلا يتكرر مع قوله ازدياد اهـ منه (قوله عبارة عن كون الخ) لا يخفى ما فيه من الاشارة إلى وجه التسمية وقد شبه به المعنى المراد هنا ووجه الشبه كون كل من الأمرين مستحسنا لما يترتب عليه من المحاسن واستعير اللفظ من المشبه به للمشبه (قوله الغريزية) أي المغروزة في البدن والكائنة فيه على وجه اللزوم (قوله وإذا تليت الخ) فاسناد زادتهم إلى ضمير الآيات مجاز لأن الزيادة فعل الله وإنما الآيات سبب لها اهـ مطول (قوله يذبح أبناءهم) نسب إلى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه لأنه سبب آمر اهـ مطول وفي هذا الاستشهاد نظر لأنه يجوز أن يكون مجازا لغويا أي يأمر بذبح فلا يكون مما نحن فيه أفاده الصبان عن يس والمجاز حينئذ مرسل تبعي من إطلاق اسم المسبب على السبب (قوله يوما) نصب على أنه مفعول به لتتقون أي كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر وقوله يجعل الخ نسب الفعل إلى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والأحزان فيه لأن الشيب مما يتسارع عند تفاقم الشدائد والمحن أو عن طوله فان الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة قاله السعد قال الصبان وقوله وهذا أي جعل الولدان شيبا وقوله كناية الخ فيه إشارة إلى أن الكناية لا تنافي المجاز العقلي وقوله لأن الشيب الخ ظاهر في تقرير الكناية على قول السكاكي إن الكناية اللفظ المستعمل في ملزوم معناه فقوله يجعل الولدان شيبا لفظ موضوع للازم هو تسارع الشيب وقد استعمل في الملزوم وهو شدته وكثرة الهموم والأحزان وعلى الوجه الثاني اللازم الشيخوخة المعبر عنها بقوله شيبا والملزوم الطول وقوله أو عن طوله لا يخفى أن مجرد الطول لا يستلزم التعجب من عدم الاتقاء في الدنيا وتأخيرهم له إلى يوم القيامة لأن الطول قد يشتمل على السرور فلا بد من اعتبار كثرة الهموم معه حتى يحسن التعجب وقوله أوان الشيخوخة أي فيشيبون اهـ (قوله نحو يا هامان الخ) فإن البناء فعل العملة وهامان سبب آمر قاله السعد وقوله صرحا أي قصرا ويجري في هذا الشاهد ما مر في يذبح أبناءهم قاله الصبان (قوله ووجبت قرينة) أي للمجاز العقلي وذلك لما تقدم أن الاسناد في الكلام يحمل على أن المتكلم أتى به لظاهره بحيث لا ينصب قرينة على أنه أراد خلاف ذلك الظاهر فيكون الاسناد حقيقيا وإن لم يطابق الواقع ولا الاعتقاد فعلم من ذلك أن الاسناد المجازي لا بد له من قرينة كما ذكر اهـ ع ق (قوله وهي ما) أي شيء أعم من كونه لفظا أو غيره (قوله لا بالوضع) أي بل بطريق الاشارة إليه إن كانت القرينة لفظية أو بواسطة العقل أو العادة إن كانت عقلية أو عادية (قوله شيب رأسي الخ) فقوله ولكن الخ دل على أنه يسند الأفعال لله وأن إسناد الشيب إلى التوالي متجوز فيه عنده (قوله كاستحالة الخ) تمثيل لها ببعض أنواعها (قوله عقلا) تمييز من نسبة الاستحالة إلى القيام لكن على أنه فاعل لمتعدي الاستحالة وهو الاحالة كما في قولهم امتلأ الاناء ماء فماء ليس فاعلا لامتلأ بل لمتعديه وهو ملأ فإن التمييز لا يلزم أن يكون فاعلا للفعل المذكور بل يصح أن يكون لملازمه أو لمتعديه . إن قلت إذا كانت الاستحالة عقلا قرينة فلم كان قول الدهري أنبت الربيع البقل حقيقة مع أن العقل الصحيح يحيله . قلت المراد بالاستحالة ما لو خلي العقل ونفسه حكم بها وإنبات الربيع البقل ليس كذلك بل يحتاج العقل فيه إلى دليل اهـ من الصبان ببعض تصرف وقوله لو خلي الخ من غير اعتبار أمر آخر معه من نظر أو عادة أو إحساس أو تجربة إلى غير ذلك نقله هو عن عبد الحكيم (قوله نحو محبتك جاءت بي إليك) الاستحالة هنا ظاهرة على مذهب المبرد في نحو ذهبت بزيد من أن الفاعل صاحب المفعول في الذهاب

لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة لأن العرض لا يقوم بالعرض أو عادة نحو هزم الأمير الجند لاستحالة قيام هزم الجند بالأمير وحده عادة وإن كان ممكناً عقلاً أو صدوره من الموحد في مثل أنبت الربيع البقل ثم الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به إذا أسند إليه يكون حقيقة فمعرفة ذلك قد تكون ظاهرة كقوله تعالى ـ فما ربحت تجارتهم ـ أي فما ربحوا في تجارتهم وقد تكون خفية لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل نحو سرتني رؤيتك أي سرني الله وقت رؤيتك وهذا مذهب الأصل . وقال الشيخ عبد القاهر لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل إذا أسند إليه يكون الاسناد حقيقة فإنه ليس لسرتني ونحوه فاعل يكون الاسناد إليه حقيقة وبيان مراده مذكور في المطولات وأنكر السكاكي المجاز العقلي وقال الذي عنده نظمه في سلك الاستعارة بالكناية

لا على مذهب س من أن المعنى جعلت زيداً ذاهباً لأن الظاهر أن المعنى على هذا كنت حاملاً وسبباً في ذهابه ولا يعني بالسبب إلا الحامل ولا شك في صحة إسناد مثل ذلك إلى المحبة لأنها تثير المجيء وتحمل عليه فمعنى محبتك جاءت بي إليك على هذا جعلتني جائياً من غير أن يشاركني في المجيء أي كانت سبباً في مجيئي ولا شك أنها سبب حقيقة فلا يكون إسناد المجيء إليها مجازاً فلعل المثال مبني على مذهب المبرد اهـ فتمم بإيضاح اهـ صبان (قوله لظهور استحالة الخ) أي وإنما كان هذا النوع أعني الاستحالة المذكورة موجوداً في هذا المثال لظهور الخ وكذا يقال فيما بعده (قوله قيام المجيء) أي الحقيقي لا بمعنى جعل الغير جائياً كما علمت (قوله أو عادة) عطف على عقلاً أي أو استحالة القيام المذكور عادة (قوله أو صدوره) عطف على استحالة أي وكصدور الكلام قاله السعد ولم يعد الضمير للمجاز لما يلزم عليه من التكلف راجع الصبان (قوله من الموحد) لابد من تقييده بغير المخفي حاله صبان عن الأطول (قوله ثم الفعل) مثله ما في معناه واقتصر عليه لأنه الأصل (قوله يجب أن يكون له فاعل) نحو أنبت الربيع البقل وقوله أو مفعول نحو ضرب زيد صبان عن سم . وحاصل ما أفاده الشارح أن الفعل المبني للفاعل المسند إسناداً مجازياً لابد له من فاعل يكون إسناده إليه حقيقة والمبني للمفعول المسند إلى غيره لابد له من مفعول يكون إسناده إليه حقيقة ومعرفة كل منهما إما ظاهرة وإما خفية (قوله فمعرفة ذلك) أي ما ذكر من الفاعل والمفعول ولم يقل وذلك إما ظاهر الخ للتنصيص على أن المراد الظهور والخفاء بحسب العلم لا بحسب الوجود أفاده الصبان عن عبد الحكيم (قوله فما ربحت تجارتهم) فإن الفاعل الحقيقي فيه ظاهر وهو الشخص المتجر فالأصل فما ربحوا في تجارتهم وأسند الربح في الآية إلى سببه (قوله خفية) لكثرة الاسناد إلى الفاعل المجازي وترك الاسناد إلى الفاعل الحقيقي اهـ عبد الحكيم (قوله وتأمل) عطف تفسير إن لم يرد النظر الاصطلاحي الذي هو ترتيب الخ وهو الأقرب ولازم إن أريد صبان (قوله سرتني رؤيتك) ففي معرفة الفاعل الحقيقي نوع خفاء لما علمت قال عبد الحكيم هذا القول مجاز إذا أريد منه حصول السرور عند الرؤية أما إذا أريد أن الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة اهـ لمعنى التركيب حينئذ أوجبت رؤيتك السرور وهذا إسناد حقيقي (قوله وقال الشيخ عبد القاهر الخ) يرد به الامام فخر الدين الرازي بأن الفعل لابد أن يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو إن كان ما أسند إليه الفعل فلا مجاز وإلا فيمكن تقديره قاله السعد قال الصبان المناسب وإلا فلابد من تقديره ليكون مناسباً للدعوى اهـ . أقول فيه أن إمكان التقدير في المسند إسناداً مجازياً مستلزم لثبوت الفاعل الحقيقي إذ لا يمكن عند انتفائه كما هو ظاهر والثبوت المذكور هو المطلوب بل هذا المناسب يفيد أن كل فعل أسند إسناداً مجازياً يجب تقدير فاعله الحقيقي وليس كذلك . ألا ترى أن الغالب في سرتني رؤيتك عدم التقدير تأمل منصفاً (قوله وبيان مراده الخ) مراده نفي وجوب فاعل محقق في الخارج أسند إليه الفعل حقيقة إسناداً يعتد به بأن يقصد في العرف والاستعمال إسناد الفعل إلى ذلك الفاعل وأما أن الموجد هو الله فلا نزاع فيه إنما النزاع في الفاعل بالوجه المذكور فليس مراده أن الفعل قد يخلو عن الفاعل رأساً فسقط الاعتراض السابق أفاده الصبان وقد قال السعد بعد ذكر اعتراض الرازي وتطويله أن هذا تكلف والحق ما ذكره الشيخ ووجه التكلف أن تقدير الفاعل الموجد وهو الله تعالى في سرتني رؤيتك ونحوه تقدير لما لم يقصد في الاستعمال ولا يتعلق به الغرض في التراكيب أفاده الصبان عن اليعقوبي (قوله وأنكر السكاكي الخ) تقليلاً للانتشار وتقريباً لضبط اعتبارات البلغاء اهـ صبان (قوله في سلك الاستعارة بالكناية) وهي عنده أن يذكر المشبه ويريد المشبه به بواسطة قرينة وهي أن تنسب إليه شيئاً من اللوازم المساوية للمشبه به مثل أن تشبه المنية

بجعل الربيع مثلا في المثال استعارة عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات إليه الذي هو من لوازم الفاعل الحقيقي قرينة الاستعارة وردّه الأصل بوجوه لم نسلّم له ليس هذا الاختصار محل بسطها فليرجع إلى الأصل وشرحه للسعد من أراد الوقوف على ذلك . قال :

[الباب الثاني في المسند إليه]

أي بيان أحوال المسند إليه أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه كالحذف والذكر والتعريف والتنكير وغير ذلك وقدمه على المسند لأنه كالموصوف والمسند كالصفة والموصوف أجدر بالتقديم لأنه الموضوع والصفة هي المحمول والأول أشرف من الثاني ولأنه الركن الأعظم في الكلام قال :

[يحذف للعلم ولاختبار مستمع وصحة الانكار
ستر وضيق فرصة إجلال وعكسه ونظم استعمال
كحذا طريقة الصوفيه تهدي إلى المرتبة العليه]

أقول: قدّم حذف المسند إليه على سائر أحواله لكون الحذف عبارة عن عدم الاتيان به وعدم الحادث سابق على وجوده وفي المسند إليه باعتبار أحواله أبحاث: البحث الأول في حذفه وحذفه يتوقف على أمرين: أحدهما قابلية المقام له بأن يكون السامع عارفاً به

بالسبع في اغتيال النفوس ثم تفردها بالذكر مراداً بها المشبه به وتضيف إليها شيئاً من لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان قاله السعد وقوله مراداً بها المشبه به أي الادعائي قال الصبان في الاستعارة بالكناية استعارة بالكناية بأن تشبه الاستعارة بالكناية بالدر المنظوم في سلك تشبيهاً مضمراً في النفس والسلك تخييل والنظم ترشيح (قوله بجعل الربيع) أي لفظ الربيع صبان (قوله المبالغة في التشبيه) الظاهر أن مراده بالمبالغة في التشبيه إدخال المشبه في جنس المشبه به وجعله من أفراده ادعاء راجع سم صبان (قوله وجعل نسبة إنبات الخ) فيه أن السكاكي يجعل قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تخييلية بالمعنى الذي ذهب إليه فيها فالموافق لمذهبه أن يقول وجعل استعارة ما هو خاصة من خواص المشبه به لصورة وهمية تتوهم في المشبه شبيهة بتلك الخاصة مثبتة للمشبه قرينة الاستعارة ويمكن أن يتكلف ويحمل كلامه على أن المراد وجعل نسبة ما هو مشبه بالانبات الخ كذا يستفاد من الصبان عن الأطول (قوله فليرجع إلى الأصل الخ) لا داعي إلى الرجوع ولا إلى نقلها حيث لم تسلم مع عدم اقتضاء الحال إياها .

(الباب الثاني في أحوال المسند إليه)

(قوله أي الأمور العارضة الخ) قيل أي الأمور العارضة له التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي تكون سبباً في تلك المطابقة حتى لا يرد الرفع فإنه عارض للمسند إليه من حيث إنه مسند إليه ولا حاجة إليه لأن المقصود أن الأمور المذكورة في هذا الباب عارضة للمسند إليه باعتبار كذلك لأن كل ما هو عارض له بهذا الاعتبار فهو مذكور فإن كثيراً من الأحوال العارضة له من حيث هو كذلك لم يخرج عن القوة إلى الفعل ولم يدوّن اه عبد الحكيم وقوله فإنه عارض الخ تعليل للمنفي وعلة النفي مفهومة مما قبله وهي أن الرفع ليس سبباً قريباً للمطابقة بل هو سبب بعيد من حيث توقف صحة أصل المعنى التي يعتبر بعدها الأسباب القريبة عليه تأمل (قوله من حيث الخ) حيثية تقييد خرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه جوهراً أو عرضاً كلياً أو جزئياً أو من حيث حروفه ككونه ثلاثياً أو رباعياً أو غير ذلك اه صبان (قوله وقدمه) أي قدم أحواله وكذا ما بعده (قوله كالموصوف) أي اللفظي وإلا فهو موصوف معنى وكذا يقال فيما بعده (قوله والموصوف) أي المعنوي ففي الكلام شبه استخدام (قوله ولأنه) أي المسند إليه (قوله يحذف للعلم) مثل العلم ادعاء أنه معلوم متعين فيقال وهاب الألوف أي السلطان مثلاً حذف لادعاء أنه متعين ولو لم يتعين قاله ع ق (قوله لكون الحذف عبارة) أي في الاصطلاح وإن كان لفظه من حيث مفهومه اللغوي أعني الاسقاط مشعراً بالعدم بعد الاتيان لذا اختير على لفظ الترك إشارة إلى كونه ركناً أعظم كأنه أسقط صبان عن عبد الحكيم وقوله ولذا أي للاشعار المذكور وقوله إشارة الخ أي بمراعاة معناه اللغوي (قوله وعدم الحادث سابق على وجوده) أي فالحذف مقدم على الذكر أي والاثبات مقدم على باقي الأحوال لكونها كالتفصيل له كما قال عبد الحكيم فاندفع ما يقال هذه النكتة إنما تقتضي التقديم على الذكر دون بقية الأحوال وبحث في الدفع بأن باقي الأحوال الآتية يجري في المسند إليه المحذوف أيضاً فهي تفصيل للحذف إلا أن يجاب بأن جريانها في المذكور أظهر من جريانها في المحذوف فكونه للذكر أقوى فتأمل صبان (قوله وحذفه يتوقف الخ) أي الحذف الذي نحن فيه وهو ما يكون منوياً في التقدير لا الحذف الذي يكون نسياً منسياً كحذف فاعل المصدر وفاعل المبني للمفعول فإنه لا يحتاج إلى القرينة لعدم كونه مراداً اه عبد الحكيم وقوله وهو ما يكون أي متعلقه وكذا ما بعده (قوله عارفاً به) أي بمتعلقه أي متمكناً من معرفة المحذوف لأن القرينة لا توجب العرفان بالفعل اه عبد الحكيم أي فالمدار على قرينة

لو تأملها السامع عرف المحذوف لا قرينة يعرف بها بالفعل (قوله بقرينة) أى دالة على المحذوف إما بخصوصه أو بكونه أحد الأشياء المعينة كما في ما حذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن اهـ عبد الحكيم كقولك يعطي الألوف فان القرينة وهي إسناد الاعطاء لا توجب معرفة واحد بخصوصه فالحذف هنا لما ذكره (قوله ما يقتضي الخ) سواء كان حاملا عليه أو غاية مترتبة عليه فاللام في قول المصنف ولاختبار لمطلق التعليل الشامل للحاملية والغرضية أفاده عبد الحكيم وقوله سواء كان حاملا عليه كالضيق وقوله أو غاية الخ كتأتي الانكار عند الحاجة إليه وإنما لم يجعل التعليل المطلق معنى للام الأولى الداخلة على العلم لأنها ليست متسلطة على ما بعده بخلاف الثانية فانها مسلطة فاحتيج لذلك فيها لتناسب جميع ما بعدها تأمل (قوله هل يتنبه أم لا) أى أم لا يتنبه إلا بالصراحة فيقال مثلا عند حضور رجلين أحدهما تقدمت للسامع معه صحبة دون الآخر غادر والله يعني الصاحب لأن الغدر مناسب للصحبة ولو صح أن ينسب لغير الصاحب أيضا اختبارا للسامع هل يتنبه أن المسند إليه هو الصاحب بقرينة نسبة الغدر الذي اشتدت نسبته للصحبة أم لا ع ق وهذا وأم هنا منقطعة كأن المتردد ينتقل من الاستفهام عن حكم إلى الاستفهام عن حكم آخر في الرضي قال سيبويه أم في قولك أزيد عندك أم لا منقطعة كأنه ظن السائل أن زيدا عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا وإنما عدها منقطعة لأنه لو سكت على قوله أزيد عندك يعلم المخاطب أنه يريد أهو عندك أم ليس عندك فلابد أن يكون لقولك أم لا فائدة متجددة وهي تغير ظن كونه عندك إلى ظن أنه ليس عندك وهذا إضراب وإذا كانت منقطعة جاز استعمالها مع هل فانها تستعمل مع جميع كلمات الاستفهام فافهم فانه قد زل فيه الأقدام اهـ من عبد الحكيم وبكون أم منقطعة مع هل يندفع الاعتراض بأنه تقرر في كتب النحو أن هل لا يؤتى لها بمعادل على أن ابن مالك جوز وقوعها موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل كذا في الفنرى ذكره الصبان فيما سبق وقوله كأن المتردد الخ عبر بالكأنية أولا وثانيا للاشارة إلى أن الواقع رجحان يسير لا يقتضي الانتقال حقيقة لا ظن حقيقي وحينئذ فالمراد بالظن في قوله وهي تغير ظن الخ الظن التنزيلي تأمل (قوله هل يتنبه بالقرائن الخ) كما إذا حضر شخصان أحدهما أقدم صحبة من الآخر فتقول أحسن للاحسان والله تريد أقدمهما وهو زيد مثلا اختبارا لذكاء المخاطب هل يتنبه لهذا المحذوف لهذه القرينة التي معها خفاء وهي أن أهل الاحسان ذو الصداقة القديمة دون حادثها أم لا اهـ يعقوبي وقوله أقدم صحبة الخ المناسب لآخر العبارة أن يقول أحدهما قديم الصحبة دون الآخر فتقول حقيق بالاحسان الخ وقوله هل يتنبه الخ الظاهر أنه مرتبط بمحذوف أي لتعرف جواب هل الخ تأمل (قوله صحة الانكار) أى إنكار المتكلم وقوله عند الحاجة متعلق بصحة (قوله لمن عرفه معك) أى لمن عرفه أنه دائما مصاحب لك بحيث صارت صحبتك له قرينة عليه عند الحذف (قوله ضيق الفرصة) صنيعه يقتضي إضافة ضيق في المصنف إلى فرصة والذي يقتضيه صنيع ع ق أن ضيق منون وفرصة معطوف على ما قبله أى ضيق لنحو ضجر وخوف فوات فرصة قال وهو من أسباب الضيق ولا يخفى أن هذا الصنيع أحسن لافادة المتن عليه ما لم يفده الأول (قوله وهي المبادرة) هذا المعنى على فرض ثبوته لا يحسن ملاءمته لقوله أى ضيق زمانها إذ لا خفاء في ركة قولنا إن الحذف لضيق زمان المبادرة والذي في اليعقوبي أنها ما يغتنم تناوله والأمر عليه ظاهر (قوله إجلاله) كقولك مقرر للشرائع وموضح للدليل فيجب الاتباع تريد رسول الله صلى الله عليه وسلم يعقوبي (قوله تحقيره الخ) كقولك موسوس ملعون ما ضر وما نفع تريد الشيطان اهـ منه (قوله النظم) أى استقامته (قوله من جهة الوزن) كما في قوله: قال لي كيف أنت قلت عليل . إذ لو قال أنا عليل فسد وزن البيت ع ق (قوله أو للقافية) أى أو ضرورة استقامته من جهة القافية كما في قوله:

قد قال عذولي ما لك آتي ... فأجبت وقلت كذبت متى

بقرينة . وثانيهما ما يقتضي رجحان الحذف على الذكر والأول معلوم من النحو وأشار إلى تفصيل الثاني بقوله يحذف الخ فمن مرجحات الحذف العلم بالمسند إليه بالقرينة كقولك عابد في جواب من قال لك ما حال زيد ومنها اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه أم لا ومنها اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا ومنها صحة الانكار عند الحاجة نحو فاجر فاسق عند قيام القرينة على إرادة زيد كي تأتى أن تقول ما أردت زيدا بل غيره ومنها قصد ستره وإخفائه على غير المخاطب من الحاضرين نحو جاء تريد زيدا لمن عرفه معك ومنها ضيق الفرصة وهي المبادرة أى ضيق زمانها كقول الصياد غزال أى هذا غزال ومنها إجلاله وتعظيمه بصونه عن لسانك ومنها تحقيره بصون لسانك عنه ومنها ضرورة النظم من جهة الوزن أو القافية

وفي معناه ضرورة السجع ومنها اتباع استعمال العرب كقولهم رمية من غير رام أي هذه رمية وهو مثل يضرب لمن يقع منه الفعل وهو غير أهل له ومن ذلك المواضع التي يجب فيها حذف المبتدإ وذكر المصنف منها موضعاً وهو ما إذا كان الخبر مخصوص نعم نحو نعم الرجل زيد فزيد خبر مبتدإ محذوف وجوباً في بعض الأوجه ومنه طريقة في قوله: (٥٣) كحبذا طريقة الصوفية فانه خبر لمبتدإ محذوف وجوباً وإنما كانت طريقة الصوفية محمودة لأنها توصل إلى المرتبة العلية وهو مقام الاحسان وهو أن تعبد الله كأنك تراه لأن طريقهم عبارة عن صفاء الباطن والوقوف عند الأمر والنهي فينبغي لكل طالب علم أن يسلكها فانه وإن لم يصل إلى غايتها العظمى وهي معرفة الله جل جلاله فلا أقل من الدخول في دائرة الورع ورقة القلب والتخلق بالأخلاق المحمودة والسلامة من حظوظ النفس والتهاون بالحقوق الشرعية قال المصنف في شرحه وكل من أعرض عن هذا العلم جملة لا يخلو من الفسق وضيعة العمر والرغبة في الدنيا ومن لا قدم له في علم التصوف يخشى عليه من سوء الخاتمة اهـ. قال:

(واذكره للأصل والاحتياط غباوة إيضاح انبساط تلذذ تبرك اعظلم اهانة تشوق نظلم تعدد تعجب تهويل تقرير أو إشهاد اوتسجيل) أقول: البحث الثاني في ذكره وله مرجحات منها أن ذكره الأصل ولا مقتضي للعدول عنه من قرينة أوغيرها ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة بسبب ضعفها أو ضعف فهم المخاطب ومنها غباوة السامع كقولك لعابد الصنم الصنم لا يضر ولا ينفع ومنها الإيضاح كقولك زيد عندي لمن قال أين زيد ومنها الانبساط أي بسط الكلام في مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً

قد قال حبيبك ذو خفر ... وكبير السن فقلت فتى

فالمسند إليه محذوف لأجل المحافظة على القافية أي ثم الإتيان ثم الغرض من الحذف المحافظة على القافية وإن كان فيه أيضاً محافظة على الوزن إلا أنها غير مقصودة وفرق بين الحاصل قصداً والحاصل من غير قصد فاندفع ما يقال إن مقابلة المحافظة على الوزن بالمحافظة على القافية تفيد تباينهما وعدم اجتماعهما وليس كذلك اهـ دسوقي (قوله وفي معناه) أي النظم (قوله ضرورة السجع) أي استقامته نحو طلب الحبيب ألفين فقلت له أين أي أين هما (قوله رمية من غير رام) أي هذه رمية مصيبة من غير رام مصيب بل من رام مخطئ وهذا مثل يضرب لمن صدر منه ما ليس هو أهلاً للصدور منه ع ق اهـ صبان (قوله ومن ذلك) أي مما حذف فيه لاتباع الاستعمال (قوله وذكر المصنف) أي في ضمن التمثيل لا بالصراحة.

[تنبيه] قد يجتمع في المثال أغراض متعددة كما في: قال لي كيف أنت قلت عليل فانه قد اجتمع فيه العلم والضيق واستقامة الوزن أفاده ع ق وسيأتي نظير هذا المثال (قوله لأن طريقهم الخ) علة لقوله توصل (قوله الورع) هو التباعد عن المحرمات والشبهات (قوله والتهاون) عطف على حظوظ (قوله ومن لاقدم الخ) أي لا ثبوت وهذا الكلام مشكل ظاهره ولسنا من أهل فهم باطنه (قوله للأصل) أي لكون ذكره الأصل (قوله إيضاح) أي زيادة إيضاح كما سيظهر (قوله الأصل) أي الذي لا يعدل عنه إلا لمقتض اهـ صبان (قوله ولا مقتضى للعدول) ليكون مرجحاً للذكر على الحذف والمراد عدم المقتضي في قصد المتكلم فلا يرد أن الكلام في قيام القرينة المعينة للمحذوف كما يدل عليه سابق كلامه ولاحقه فالعلم محقق في جميع صور الذكر وقوله ولا مقتضي للعدول منصوب وسقوط التنوين إما لكونه مضافاً واللام زائدة كما قال سيبويه في لا غلام لك وإما تشبيهاً له بالمضاف كما قال ابن الحاجب أفاده عبد الحكيم قال الصبان أفاد بهذا القيد يعني ولا مقتضى الخ أن مجرد الإصالة لا تصلح نكتة بل لا بد معها من انتفاء المعارض المقتضي للحذف حتى إذا وجد رجح على الأصالة بخلاف بقية النكات فإن كلا منها يصلح بمجرده نكتة أفاده الصفوى اهـ (قوله من قرينة) أي من لازمها وهو العلم وقوله أوغيرها أي القرينة أي غير لازمها من باقي النكات وأما القرينة نفسها فلا يصح نفيها كما علمت وإن أوهم ظاهر الشارح ذلك وعبارة الشارح أصلها للسيوطي وكان الأولى حذفها ويقول بأن لم تحصل نكتة بأن ترجح الحذف كما صنع اليعقوبي (قوله الاحتياط لضعف الخ) كما إذا حضر رجلان وأحدهما يظن فيه السامع خيراً وهو صاحبه فتقول صاحبك غشاش خائن لا يوثق به لأنك لو لم تذكر لفظ الصاحب فربما لم يفهم المراد ولو دلت قرينة حسن ظنه بالصاحب أنه المراد لأنه هو المناسب أن يرد فيه على المخاطب فيما ظن فيه ولما خفيت القرينة وضعف التعويل عليها ذكرته احتياطاً قاله ع ق والتعويل الاعتماد (قوله الايضاح) أي زيادة إيضاح المسند إليه فنفس الايضاح حاصل عند الحذف أيضاً لوجود القرينة المعينة اهـ وفي الذكر زيادته لأن الدلالة اللفظية جمعت مع الدلالة العقلية اهـ عبد الحكيم (قوله أي بسط الخ) فقد أطلق اللازم وأراد الملزوم (قوله في مقام الخ) قد يقال هذا القيد يمكن أن يعتبر في غير هذه النكتة كالتلذذ فيقال في مقام يكون فيه التلذذ مطلوباً فما وجه تخصيص هذه النكتة به . ويجاب بأن مجرد بسط الكلام ليس نكتة

للمتكلم لعظمته وشرفه في نحو هي عصاي ومنها التلذذ نحو الحبيب راض ومنها التبرك نحو محمد وسيلتنا إلى ربنا ومنها التعظيم نحو محمد شفيعنا ومنها الإهانة نحو العاصي ذليل ومنها التشوق إلى مسماه نحو محمد أفلح من رآه ومنها ضرورة النظم إلى وزن أو قافية وفي معناه ضرورة السجع ومنها التعبد بذكره كالله أكبر في النحر ونحوه ومنها التعجب نحو زيد يقاوم الأسد ومنها التهويل والتخويف كقولك لمن تعظه الله ربنا أمر بهذا ومنها التقرير أي التمكن في نفس السامع نحو أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون ففي تكرير اسم الإشارة تنبيه على أنه كما خصهم بالهدى في الدنيا خصهم بالفلاح في الآخرة ومنها الإشهاد في قضية نحو زيد تسلف مني أو التسجيل أي الضبط على السامع في وثيقة حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار كقول للموثقين

لأنه قد يكون قبيحاً وإنما يكون نكتة بهذا القيد فلابد من ذكره لتحقق النكتة بخلاف بقية النكات فلا يتوقف تحققها على ذلك أفاده الدسوقي هذا ولو عبر بالسماع بدل الإصغاء لكان أولى ليناسب المثال إذ لا يقال في جنابه تعالى إصغاء إذ الإصغاء إمالة الأذن للسماع ويجاب بأن الإصغاء مجاز في الإقبال على المتكلم أفاده الصبان. وأقول هذا الجواب لا يلاقي الاعتراض فإنه إنما يصحح التعبير بالإصغاء ولا يدفع كونه خلاف الأولى فالمناسب في الجواب أن يقال إنه لو عبر بالسماع لأوهمت العبارة طلب تحصيل الحاصل فعبر بالإصغاء مراداً به الإقبال على المتكلم مجازاً لدفع هذا الإيهام فليس التعبير بالسماع أولى تأمل (قوله للمتكلم) متعلق بمطلوباً وقوله لعظمته أي السامع (قوله نحو هي عصاي) أي نحو قوله تعالى حكاية عن موسى هي عصاي فكان يكفيه في الجواب أن يقول عصا لكنه ذكر المسند إليه لأجل بسط الكلام في هذا المقام الذي إصغاء السامع فيه مطلوب للمتكلم دسوقي (قوله نحو الحبيب راض) أي في جواب من قال هل الحبيب راض ويكفي لولا التلذذ أن يقال راض (قوله نحو محمد الخ) أي في جواب من قال هل محمد الخ ويكفي في الجواب لولا التبرك أن يقال وسيلتنا (قوله ومنها التعظيم) أي إظهاره وكذا في الإهانة (قوله ضرورة النظم إلى وزن الخ) مثالهما قول الشاعر:

قال العذول وقد رأى ولهي به — صف لي حبيبك قلت حي مفرد

فلذا إذا ما غاب عني سيدي — ضاق الفضا ولهجت أين السيد

فإن كلا من حي والسيد معروف مما قبله لكنه ذكر الأول لاستقامة الوزن والثاني لاستقامة القافية وهو وإن توقف عليه الوزن أيضاً لكن ليس ملحوظاً ثم قول الشارح ومنها ضرورة الخ بيان للمقصود من المصنف في ذاته مع ميل إلى ما فهمه من كلامه مما ذكره آخراً ويأتي ما فيه (قوله ضرورة السجع) نحو طلب الحبيب جرعتين لإزالة الظمأ فقلت له يا سيدي أين هما (قوله التعبد بذكره) أي إدخاله في العبادة بحيث لا ينبغي تركه لطلب الشارع إياه وإن كان هذا المسند إليه معلوماً (قوله نحو الله أكبر) إذ لو قيل أكبر أي من كل شيء علم أنه هو الله تعالى ولكن لا ينبغي ترك المسند إليه فيما أمر فيه بذكره (قوله التعجب) أي إظهار التعجب من المسند إليه إذ نفس التعجب لا يتوقف على الذكر دسوقي (قوله زيد يقاوم الخ) لا شك أن منشأ التعجب مقاومة الأسد لكن في ذكر المسند إليه إظهار للتعجب منه اهـ يعقوبي (قوله والتهويل والتخويف) قال الصبان الظاهر تقدير إظهار فيه أيضاً لحصوله بإسناد المسند للمسند إليه المقتضي للتهويل ذكر أو حذف اهـ (قوله التقرير) أي زيادته فنفس التقرير حاصل عند الحذف أيضاً لوجود القرينة المعينة للمسند إليه وفي الذكر زيادته لما مر في الإيضاح أفاده عبد الحكيم (قوله نحو أولئك الخ) الشاهد في الثاني كما يشعر به كلامه وصرح به غيره هذا وفي ذكر لفظ نحو إفادة أن الآية من قبيل ما نحن فيه وهو ما لو لم يذكر لكان المسند إليه محذوفاً وليس كذلك فإن هم المفلحون حينئذ معطوف على الخبر أعني على هدى أو معطوف على جملة أولئك على هدى من ربهم فيكون من عطف الجمل وعلى الاحتمالين لا حذف للمسند إليه فكان المناسب أن يقول كما قال السعد وعليه أولئك الخ ليسلم من إفادة خلاف الواقع وليكون ذكر عليه منبهاً على الواقع تأمل (قوله ففي تكرير الخ) كان المناسب أن يقول ففي تكرير اسم الإشارة تقرير وتثبيت للمسند إليه في ذهن السامع وفيه تنبيه الخ إذ ما قاله لا يناسب في تطبيق المثال على ما قبله فلا يناسب إدخال فاء التعليل لكون المثال من أفراد الممثل له عليه (قوله الإشهاد) أي إشهاد المتكلم السامع وقوله في قضية أي على قضية أي على نسبتها وهي ثبوت المسند للمسند إليه أفاده الصبان وللعقوبي كلام آخر فانظره (قوله أي الضبط الخ) عبارة السعد أو التسجيل على السامع حتى الخ وزاد الشارح ما ذكر لتفسير التسجيل وفسره الصبان والدسوقي تبعاً

باع فلان وأجر فلان ونحوه هذا حاصل ما فى هذه الأبيات والنظام فى كلامه جمع نظم وعباوة وما بعده معطوف بحرف العطف المحذوف إلا الأخيرين

قال:

(وكونه معرفاً بمضمر بحسب المقام فى النحو دري

والأصل فى المخاطب التعين

والترك للشمول مستبين)

أقول: المبحث الثانى فى تعريفه أى إيراده معرفة وهو ما وضع ليستعمل فى شئ بعينه وقدم المصنف هنا التعريف وفى المسند التنكير لأن الأصل فى المسند إليه التعريف وفى المسند التنكير والإتيان بالمسند إليه معرفة لافادة المخاطب أتم فائدة لأن النكرة وإن أمكن أن تخصص بالوصف بحيث لا يشاركها فيه غيرها كقولك أعبد إلهاً خلق السماء والأرض لا يكون فى قوة تخصيص المعرفة لأنه وضعى بخلاف تخصيص النكرة.

لليعقوبى بالكتابة وتفسير الشارح هو المناسب لقوله تبعاً للسعد حتى لا يكون الخ إذ هو إنما يتفرع على الضبط لا على مطلق الكتابة للحكم واليعقوبى الذى تبعه المحشيان لم يجعل النكتة نفس التسجيل بل التعيين عند التسجيل فلذا ناسب تفسيره بالكتابة (قوله باع فلان الخ) إذ لو قيل بيع كذا أو أخذ لتأتى الأنكار للبائع والآخذ هذا ما يفيده وهذا التمثيل غير مناسب لما نحن فيه لأنه قدم أن الحذف فى هذا الباب ما كان منوياً فى التقدير لا ما كان نسياً منسياً لم تقم عليه قرينة كحذف فاعل المبنى للمفعول وحذف فاعل المصدر فكان المناسب أن يقول كما إذا قال الحاكم لشاهد واقعة هل أقر هذا على نفسه بكذا فيقول الشاهد نعم زيد هذا أقر على نفسه بكذا فيذكر المسند إليه لئلا يجد المشهود عليه سبيلاً للانكار بأن يقول للحاكم عند كتابة الحكم إنما فهم الشاهد أنك أشرت إلى غيرى فأجاب ولذلك لم أنكر ولم أطلب الأعذار فيه فقد ذكر الشاهد المسند إليه لأجل الضبط فى الوثيقة على السامع وهو المشهود عليه تأمل منصفاً (قوله والنظام فى كلامه الخ) مسلم أن فعلا يجمع على فعال قياساً لكنا لم نر إطلاق النظام مراداً به هذا الجمع بل المعروف إطلاقه مراداً به ما به استقامة الشئ فالظاهر أنه المراد هنا وقد حذف نعته أى نظام للكلام والمعنى وذكره لصحة نظام الكلام نظماً أو سجعاً بل بهذه أتم فائدة كما هو ظاهر فليتأمل (قوله إلا الأخيرين) أى فعطفهما بمذكور هو أو (قوله معرفا بمضمر) أى بملابس مضمر وهو الأضمار وقدم الأضمار لأن التعريف به أقوى التعاريف (قوله بحسب الخ) خبر المبتدإ وجملة فى النحو درى حال من المقام أو بحسب نعت لمضمر والجملة بعده خبر قاله المصنف (قوله والأصل الخ) قال ع ق ثم أشار إلى تفصيل فى الخطاب حيث جرى له ذكر فى الجملة فقال والأصل الخ اه وقوله فى الجملة أى أنه إنما ذكر ضمناً فى قوله بحسب المقام (قوله والترك) أى ترك التعيين فى الخطاب بأن يوجه المتكلم الكلام لغير معين وقوله للشمول أى لأجل قصد شمول المخاطب من يتأتى خطابه فيكون الخطاب حينئذ عاماً لا يختص به مخاطب دون غيره والعموم هنا بدلى كما سيذكره الشارح فالمراد بالشمول فى المصنف البدلى لا الاستغراقى (قوله مستبين) خبر قوله والترك يعنى أن ترك التعيين قصداً للشمول مستبين واقع فى كلام البلغاء (قوله أى فى ايراد الخ) وليس المراد بتعريفه جعله معرفة لأن ذلك وظيفة الواضع بخلاف الايراد معرفة فانه من وظيفة البليغ المستعمل وذلك هو المراد اه دسوقى (قوله لأن الأصل الخ) أى الراجح الحكم على شئ معين عند السامع بخلاف المسند عند السامع فان المقصود ثبوت مفهومه لشئ والتعريف زائد عليه يحتاج إلى داع اه عبد الحكيم (قوله والاتيان الخ) شروع فى بيان نكتة التعريف العامة الموجبة للعدول عن التنكير وقد حذفها المصنف كأصله وكان المناسب له ذكرها وقد ذكر عبد الحكيم جواباً عن الأصل لا يجرى هنا (قوله لافادة المخاطب الخ) فان كلا من فائدة الخبر ولازمها كلما ازداد متعلقه معرفة زاد غرابة وأتمية فاذا قلنا ثوب ليس اشترى فى السوق لم يكن كقولنا ثوب من حرير فيه طراز ذراع طوله ألف شبر اشتراه فلان من فلان بألف دينار فى مكان كذا وكذا والأصل فى التعيين الموجب لازدياد الفائدة المعارف لأنها تفيد التعيين بالوضع اه يعقوبى (قوله لأن النكرة الخ) تعليل لمحذوف هو علة لتخصيص الاتيان المذكور بكونه للافادة المذكورة يعلم تقديره مما ذكرناه عن اليعقوبى أى لأن المعارف أصل فى التعيين الموجب لازدياد الفائدة دون النكرات لأن النكرة الخ (قوله أن تخصص) بالبناء للمفعول أى مدلولها (قوله لأنه) أى تخصيص المعرفة أى صيرورة مدلولها خاصاً وقوله وضعى أى يفهم من نفس المعرفة بالوضع وقوله بخلاف تخصيص النكرة أى بخلاف التخصيص الحاصل للنكرة فانه يفهم من

والتعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها أغراض مختلفة. أما تعريفه بالاضمار فلكون المقام مقام تكلم نحو أنا ضربت أو خطاب نحو أنت ضربت أو غيبة نحو هو ضرب لتقدم ذكره إما لفظا تحقيقا نحو جاء زيد وهو راكب أو تقديرا نحو جاء وهو راكب زيد وإما معنى لدلالة لفظ عليه نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى فضمير هو راجع للعدل المفهوم من اعدلوا أو قرينة حال نحو حتى توارت بالحجاب فسياق الكلام الدال على فوات وقت الصلاة مع قرينة ذكر العشي والتوارى بالحجاب يدل على أن الضمير راجع للشمس وإما حكما نحو ضمير الشان وضمير رب نحو قل هو الله أحد وربه رجلا وأصل الخطاب أن يكون لمعين واحدا كان أو أكثر لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمعين وقد لا يقصد به معين كيم كل مخاطب

ملاحظة انحصار الوصف وأما من حيث المفهوم فالشيوع باق فلا يرد أن تخصيص النكرة بالوصف أيضا بالوضع النوعي كالمعرف باللام والمضاف اه عبد الحكيم. وحاصل الجواب أن المراد بكونه وضعيا أنه مفهوم من نفس الكلمة بالوضع ولا كذلك التخصيص الحاصل في النكرة فانه يفهم من ملاحظة انحصار الوصف ومفهوم الكلمة شائع لا تخصيص فيه مطلقا وجد وصف أم لا وقوله بالوضع النوعى كأن يقول الواضع وضعت نفس النكرة لتتخصص به (قوله والتعريف يكون الخ) تمهيد لبيان نكات التعاريف الخاصة وقوله أما تعريفه شروع فى البيان المذكور (قوله فلكون المقام الخ) أى لكون المقام مقام التعبير عن المتكلم من حيث إنه متكلم وعن المخاطب من حيث إنه مخاطب وعن الغائب من حيث إنه غائب فلا يرد أن مقام التكلم متحقق فى قول الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا مع عدم الاضمار وأن الخطاب أعنى توجيه الكلام إلى الحاضر لا يقتضى التعبير بضمير المخاطب كما تقول فى حضرة جماعة كلاما تخاطب به واحدا منها وأن الغيبة وهى كون الشخص غير متكلم ولا مخاطب لا يستدعى الاضمار فان الأسماء الظواهر كلها غيبة دسوقى عن عبد الحكيم وقوله مقام التعبير الخ أى ولا يناسب ذلك إلا الضمير لأنه الموضوع للتكلم وكذا يقال فى الأخيرين (قوله نحو أنا ضربت) الشاهد فى أنا والتاء وجمع بينهما إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون الضمير متصلا أو منفصلا تأمل وكذا يقال فيما بعد اه صبان (قوله لتقدم ذكره) أفاد الصبان أنه قيد لاقتضاء كون المقام للغيبة الاضمار وعليه فاللام بمعنى مع وفى الكلام حذف مضاف أى ذكر مرجعه وهذا هو الذى ينبغى التعويل عليه وإن تبادر من الشارح أنه علة لكون المقام مقام غيبة وأفاد عن الأطول قيدا ثانيا ذكره فى المفتاح وهو أن يراد الاشارة إلى المذكور من حيث إنه حاضر فى ذهن السامع لذلك الذكر حتى لو تقدم ولم يقصد الاشارة إليه من هذه الحيثية لم يضمر نحو – وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله – (قوله أو تقديرا) بأن يكون المرجع فى تقدير التقديم لكون التقديم رتبته (قوله نحو جاء الخ) فزيد فى تقدير التقديم لكونه رتبته إذ هو فاعل يتقدم على سائر الفضلات (قوله أو قرينة حال) عطف على لفظ والاضافة قرينة إلى حال بيانية (قوله الدال على فوات الخ) أى بسبب قوله إنى أحببت حب الخير عن ذكر ربى الخ (قوله وإما حكما) بأن لا يدل عليه بشىء مما ذكر لكن قدم الضمير لنكتة (قوله نحو ضمير الشان الخ) فان التقدم فيهما لازم للضمير لنكتة وهى البيان بعد الابهام لكن حكم الضمير التأخر فالمرجع فى حكم المتقدم ذكره (قوله وأصل الخطاب) أى اللائق به والواجب فيه بحكم الوضع اه عبد الحكيم (قوله أو أكثر) فالواجب بحكم الوضع أن يكون الخطاب بصيغة التثنية لاثنين معينين وبصيغة الجمع لجماعة معينة أو للجميع على سبيل الشمول كما فى قوله تعالى – يا أيها الناس اعبدوا ربكم – وقوله عليه الصلاة والسلام كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته فان الشمول الاستغراقى من قبيل التعيين اه عبد الحكيم وقوله فان الشمول الخ علة لمحذوف مفهوم من السياق أى وإنما كان خطاب الجميع على سبيل الشمول خطابا لمعين لأن الخ وقوله من قبيل التعيين أى من قبيل أثر التعيين وهو التعين إذ التعيين وصف الفاعل والشمول وصف المدلول أى ان الشمول الاستغراقى تعيين لأن الشامل متعين بكونه الجميع فلا شيوع أصلا تدبر (قوله لأن وضع المعارف الخ) يرد المعرف بلام العهد الذهنى فانه من المعارف مع أنه لا يستعمل فى معين والجواب أنه فى حكم النكرة والكلام فى معرفة ليست فى حكم النكرة اه صبان وقوله لا يستعمل فى معين أى بل فى الجنس باعتبار وجوده فى ضمن فرد ما (قوله وقد لا يقصد الخ) قال فى الأطول ونحن نقول قصد الخطاب إلى الماهية فى ضمن كل فرد كما فى يا أيها الانسان فهو خطاب للجميع فكما لا عدول لو قيل ترون لا عدول فى ترى وهما بمثابة واحدة فافهم اه صبان وقوله فهو خطاب للجميع أى وهو خطاب لمعين كما أفصح

على سبيل البدل نحو فلان لئيم إن أكرمته أهانك و إن أحسنت إليه أساءَ إليك لا تريد به مخاطباً بعينه بل تريد إن أُكرم أو أُحسن إليه ومنه قوله تعالى ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار﴾ ونحوه أُخرج على صورة الخطاب ليعم إذ المراد أن حالهم تناهت في الظهور بحيث لا تختص برؤية راءٍ دون آخر فلا يختص بالخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من تتأتى منه الرؤية فله مدخل فيه. فإن قلت إن هذا مشكل من جهة أنه يزيل اختصاص الضمير ويجعله شائعاً فيكون نكرة والضمير لا يكون إلا معرفة. فالجواب أنه جمع بين الحقيقة والمجاز فخوطب الجميع ليكون الخطاب لواحد حقيقة ولغيره مجازاً ولا يضرنا عدم التعين في الخارج لأن التعين مطلق وقوله والترك أي ترك التعين مستبين أي ظاهر لأجل الشمول. قال:

(و كونه بعلم ليحصلا بذهن سامع بشخص أولا نبرك تلذذ عناية إجلال او إهانة كناية)

أقول: من مرجحات كون المسند إليه علماً أي شخصياً إحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسمه الخاص به فاحترز بعينه أي شخصه عن إحضاره باسم جنسه

سابقاً (قوله على سبيل البدل) أي دون الشمول ولذا أفرد فقال ترى دون ترون اه صبان (قوله إن أكرم) بالبناء للمفعول فيه وفيما بعده وحذف الفاعل لعدم تعينه (قوله ولو ترى إذ) لم يرد بقوله ولو ترى مخاطباً معيناً بل قصد بيان اشتداد شناعة حالهم لكل مخاطب وجواب لو محذوف أي لرأيت أمراً فظيعاً شديد الشناعة (قوله أخرج) أي أجرى والجملة مستأنفة وعلة الاخراج محذوفة يشعر بها المقام وهي المبالغة في تأدية المقصود كأنه أحضر كل واحد ممن يصلح أن يخاطب وخوطب بذلك تشهيراً لحال من حصل الخطاب في شأنه وقوله ليعم متعلق بمحذوف يدل عليه الكلام أي يحمل على هذا أعني عدم إرادة مخاطب معين ليعم وليس متعلقاً بقوله أخرج على صورة الخطاب لفساد المعنى . وأصل العبارة في الايضاح ويستفاد من المطول والسيد ما ذكرناه في حلها وقول المطول لفساد المعنى أي لما علمت من أن الخطاب يقتضي التعيين (قوله إذ المراد الخ) علة للعلة مع علته أي وانما يحمل ليترتب العموم لأن المراد الخ (قوله مدخل) أي حظ ونصيب دسوقي (قوله والجواب أنه جمع الخ) أي فلم يخرج الضمير عن التعريف وفيه أن الجمع ممنوع عند البيانيين فلا ينبغي التخريج عليه فالمناسب أن يجاب بأن إرادة مطلق مخاطب على طريق المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق وذلك لأن ضمير المخاطب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع من إرادة الغير حين إرادته فاذا لم يقصد به معين يكون مجازاً أفاده الدسوقي على أن الجمع المذكور يستدعي هنا الاستعمال في معين وغيره ولم يتحقق إلا الاستعمال في الثاني وتكلف الاستعمال فيهما وإن أمكن في ولو ترى الخ لا يمكن في تراكيب كثيرة من هذا الموضوع نحو قول المؤلف اعلم أن فرائض الوضوء كذا تأمل منصفاً (قوله ولا يضرنا الخ) وقع في النسخ اضطراب والنسخة التي يظن صحتها وقد كتبنا عليها نصها ولا يضرنا عدم التعين في الخارج لأن التعين مطلق (قوله والترك) أي ترك التعيين مستبين أي ظاهر لأجل الشمول (قوله عدم التعين) أي تعين مدلول الضمير ثم قوله ولا يضرنا عدم الخ ليس دفعاً لما يرد كما يتبادر منه ولا يستدعي المقام ذكره ولو حذفه ما ضر تأمل (قوله مطلق) أي عن التقييد بالخارج (قوله ظاهر لأجل الشمول) يتبادر منه أن لأجل متعلق بظاهر فيكون علة قول المصنف للشمول متعلقاً بمستبين والذي يتبادر من المصنف ويفيده الأصل وما كتب عليه ويحسن عليه المعنى تعلقه بالترك فكان المناسب تقديم لأجل الشمول على مستبين ثم مراده ظاهر في كلام البلغاء (قوله بعلم) أي معرفاً بعلم هي أي بملابس العلم وهو العلمية وهي إيراده علماً (قوله ليحصلا) أي ليحضر معناه كما يشير إليه الشارح وقوله بذهن أي في ذهن (قوله بشخص) حال من فاعل يحصل العائد إلى المسند إليه والباء للملابسة أفاده الدسوقي وقد فات المصنف قيد معتبر في النكتة وهو كون الاحضار باسم مختص به ، ولو قال :

وعلم كي أولا يحضر في ذهن بشخصه وباسمه الوفي

لما فاته وقولنا وعلم بالجر عطف على مضمر والوفي تكملة واختصاص الاسم مفهوم من الاضافة لأن الأصل فيها إفادة الاختصاص (قوله كون المسند إليه) أي لفظه وقوله أي شخصياً قيد به لأن علم الجنس لا تعيين فيه فعلميته إنما هي حكمية حكم بثبوتها لضرورة مجيئه ممنوعاً من الصرف وترك إدخال اللام عليه وغير ذلك وقوله إحضاره أي المسند إليه أي معناه لأن العلم هو اللفظ والمحضر في ذهن السامع هو المعنى ففي كلامه استخدام (قوله الخاص به) المراد بكونه خاصاً به أن لا يطلق باعتبار ذلك الوضع على غيره فدخلت الأعلام المشتركة أفاده اليعقوبي وقوله أن لا يطلق الخ يفيد أن الباء داخلة على المقصور عليه (قوله باسم جنسه) المناسب في المقابلة أن يقول بجنسه . وأورد عليه أنه لا يخرج عنه اسم الجنس الموصوف بصفة خاصة نحو رجل حاكم القوم في البلد إذا لم يكن لهم فيها إلا حاكم واحد وأن الرحمن

نحو رجل عابد زارني وبابتداء أى أول مرة عن نحو جاءنى زيد وهو راكب فإنه وإن حصل فيه الاحضار فى ذهن السامع بواسطة العلم أيضا لكن لا ابتداء بل ثانيا وباسمه الخاص به عن إحضاره بضميره أو إشارته أو غير ذلك نحو قوله تعالى قل هو الله أحد ومنها التبرك نحو محمد رسول الله ومنها التلذذ بذكره نحو محمد يجب على كل أحد محبته ومنها الاعتناء بشأنه إما لترغيب أو تحذير أو تنبيه وهو المراد بقوله عناية مثال الأول زيد صديقك فلا تهمله ومثال الثاني زيد مخادع فلا تركن إليه ومثال الثالث زيد لا ينبغى الاجتماع عليه ومن ذلك التفاؤل نحو سعد فى دارك والتطير أى التشاؤم نحو السفاح فى دارك أو التسجيل على السامع وغيره كما تقدم ومنها التعظيم نحو محمد سيد الأنام ومنها الإهانة نحو مسيلمة كذاب ومنها الكناية عن معنى يصلح له العلم نحو أبو لهب فعل كذا كناية عن كونه جهنميا بالنظر الى الوضع الأول الأضافى لا الثاني اللقبي لأن معناه ملازم النار وملابسها ويلزمه أنه جهنمي

ليس بعلم مع أنهما يفيدان الأحضار المذكور. وأجيب بأن إفادتهما الاحضار لا من حيث الوضع بل من حيث الاختصاص العارض اه صبان (قوله نحو رجل عابد الخ) فرجل فى هذا المثال وإن تعين بالقرينة لكنه لم يحضر إلا من جهة الجنسية المنافية من حيث هى للشخصية فالشاهد فى رجل وأتى بعابد ليصح الابتداء بالنكرة أفاده الصبان بوقوله و إن تعين الخ أى وإن تعين بأنه زيد مثلا بالقرينة التى تقوم عند السامع على ذلك كتردد زيد العابد عليه دون غيره من العباد وقوله من حيث هى أى لا من حيث وجودها فى ضمن فرد معين (قوله نحو جاءنى زيد الخ) الشاهد فى وهو راكب (قوله فإنه) أى هذا التركيب (قوله و إن حصل) أى ببعضه أى وهو راكب (قوله بواسطة العلم) لأنه إليه يرجع الضمير (قوله أيضا) راجع للاحضار فى ذهن السامع بدون بواسطة العلم وإن تبادر منه رجوعه له كالاحضار ولو أخر قوله بواسطة العلم عن قوله ثانيا لأحسن (قوله بل ثانيا) أى بعد الاحضار بنفس العلم (قوله بضميره) نحو أنا ضربت زيدا وأنت ضربت عمرا فإن إحضار المسند إليه فى ذهن السامع بأنا وأنت وإن كان ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن أنا موضوعة لكل متكلم وأنت موضوع لكل مخاطب دسوقى (قوله أو إشارته) نحو هذا ضرب زيدا فإن هذا وإن أحضر المسند إليه فى ذهن السامع ابتداء إلا أنه ليس باسم مختص به لأن ذا موضوع لكل ما أشار إليه دسوقى (قوله نحو قوله الخ) مثال لايراد المصنف له علما لما ذكر. [تنبيه] هذه القيود لتحقيق مقام العلمية أى الاتيان بجميع ما يتعقل ويتضح به مقام العلمية أى المقام الذى يؤتى فيه بالمسند إليه علما وليس مقصودا منها الاحتراز والا فالقيد الأخير فى الشارح مغن عن قوله بشخصه وابتداء لأن إحضار الشئ باسمه الخاص به إحضار له بعينه أول مرة فلا يكون إلا علما كذا يستفاد من السعد وحاشيته (قوله نحو محمد الخ) أى إذا قيل فى مقام يعلم فيه رسالته صلى الله عليه وسلم (قوله التلذذ) أى تحصيل اللذة (قوله نحو محمد يجب الخ) ومنه قوله ٭ بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ٭ ليلاى منكن أم ليلى من البشر ٭ فذكر ليلى ثانيا للتلذذ بدليل التكرار مع قرينة العشق فإن ما لا يتلذذ به لا يكرر أفاده مع ق (قوله فلا تركن) أى تمل (قوله زيد لا ينبغى الخ) إذا قيل ذلك تنبيها على أن فيه ما يوجب ما ذكر للغفلة عنه (قوله التفاؤل) هو بالهمز (قوله السفاح) أى سفاك الدماء (قوله والتسجيل الخ) أى ضبط الحكم وكتابته عليه كما لو قال الحاكم لعمرو هل أقر زيد بكذا فيقول عمرو زيد أقر بكذا فلم يقل هو أقر بكذا لأجل تسجيل الحكم عليه وضبطه بحيث لا يقدر على إنكار الشهادة عليه بعد اه دسوقى (قوله وغيره الخ) لا يظهر منه إلا رجوع ضمير غيره إلى السامع وأن قوله كما تقدم راجع للتسجيل على السامع وغيره ولم يتقدم له ذكر التسجيل على غير السامع بل ولم يوجد فى عبارة غيره والسعد الذى نقل الشارح عبارته ضمير غيره فيها يرجع إلى التسجيل بدليل قوله مبنيا للغير بما يناسب اعتباره فى الأعلام ولا يمكن الرجوع للتسجيل هنا لأن الذى اقتضى ذكرها فى السعد وهو إفادة أن للتعريف بالعلمية نكات لم تذكر لا يناسب صنيعه هنا إذ محله عقب ذكر النكات وحينئذ فكان على الشارح حذف قوله وغيره ويمكن أن يتكلف تصحيح الأمر الأول بأن يقال يسأل الحاكم الشاهد فيذكر الشاهد المسند إليه علما ويكتبه الحاكم كذلك للضبط على المشهود عليه الغائب فإنه متى رأى لفظ الشاهد مكتوبا بهذه الصفة لا يتأتى له الانكار تدبر (قوله التعظيم) أى إظهاره إذ هو يحصل بمجرد الاسناد كما مر وكذا يقال فى الاهانة (قوله يصلح له العلم) أى بحسب معناه الأصلى قبل جعله علما صبان (قوله الاضافى) أى قبل جعله علما وقوله لأن معناه أى معنى هذا العلم أعنى أبا لهب بالنظر إلى الوضع الأول قبل جعله علما والمراد معناه المجازى فإن ملازم النار وملابسها بحسب الوضع الأول معنى مجازى له لأن المعنى الحقيقى أنه أب للنار والنار بنته لكن لم يقصد هذا المعنى الحقيقى لهذا التركيب أصلا لعدم صحته فيه والحاصل أن هذه الكناية مبنية على مجاز اه صبان (قوله ويلزمه أنه) أى الشخص

جهنمي أي لزوماً عرفياً ومثله يكفي عند أهل هذه الفنون لأنهم يكتفون بالملازمة في الجملة وهو أن يكون أحد الأمرين بحيث يصلح للانتقال منه للآخر وإن لم يكن هناك لزوم عقلي ولا شك أن ملازم النار يصلح للانتقال عنه إلى الجهنمي فاندفع ما يقال لا نسلم أنه يلزم من ملابسة الشخص النار الحقيقية أن يكون جهنميا لم لا يجوز أن يكون ملابساً لها وهو غير جهنمي ألا ترى للملائكة الزبانية فإنهم ملازمون لها ومع ذلك فهم غير جهنمية أفاده الدسوقي وتعبيره عن نار جهنم بالنار الحقيقية أخذه من قول المطول واللهب الحقيقي لهب جهنم (قوله فيكون انتقالا الخ) أي فأبو لهب باعتبار الوضع العلمي مستعمل في الشخص المعين وينتقل منه باعتبار وضعه الأصلي إلى ملابس اللهب لينتقل منه إلى أنه جهنمي فهو كناية عن الصفة بالواسطة عبد الحكيم (قوله وينتقل منه) أي بسبب التفات الذهن عند استعمال هذا اللفظ إلى وضعه الأصلي اه صبان (قوله من الملزوم) وهو ملازم النار وملابسها (قوله إلى اللازم) وهو الجهنمي صبان (قوله وهذا القدر) أي الانتقال من المعنى الموضوع له أولاً وإن لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ لأن المستعمل فيه اللفظ الذات وفيه أن الانتقال في الكناية من المعنى المستعمل فيه اللفظ ولو بواسطة أو وسائط فإن كان المعنى الاضافي لازماً للمعنى العلمي فلا تكلف في معنى الكناية حتى يقال وهذا القدر كاف وإن لم يكن لازماً فلا انتقال فلا كناية أصلاً وهنا ملازم النار غير لازم للشخص المعين من حيث هو شخص معين وهذا مدلول العلم إلا أن يقال المراد أنه يفهم عند استعمال اللفظ في المعنى العلمي الاضافي لأنه يلتفت إلى المعاني الأصلية عند الاستعمال في المعاني الحالية ثم ينتقل عن المعنى الاضافي إلى لازمه وهذا كاف يس ملخصا صبان (قوله ولو بواسطة الأوضح أنه مبالغة في محذوف متعلق بالانتقال أي إلى اللازم ولو الخ (قوله من حيث الخ) أي لا من حيث إنه كافر (قوله وهذا) أي الفهم المذكور كاف لتنزيله منزلة اللزوم تأمل (قوله وليس المراد الخ) توضيحه أنه ليس المراد بالكناية أن واضع الكناية للشخص المعلوم لحظ منه كونه جهنمياً فوضعها له نظراً لأصل اللغة فيها من حيث إنها تركيب إضافي يلزم معناها ما ذكر وإنما كان هذا غير مراد لأن الظاهر خلافه إذ قيل إنما كني بذلك لكونه كان ملتهباً أي وجهه ثم إن هذا الذي ذكره لا يصح كونه إشارة إلى ما نقله السعد ورده كما سيظهر ولا كونه قيلا آخر غير ما رده السعد إذ لم يقل به أحد كما هو معلوم ولا كونه دفعاً لما يتوهم إذ لا يتوهم أحد أن المراد بالكناية كون الواضع لاحظ مناسبة بين اللفظ والموضوع له إذ هذا بعيد عن الكناية بمراحل على أن الكناية أمر يصدر عن مستعمل اللفظ لا عن واضعه لمعناه فالمناسب حذف هذا الكلام (قوله أن واضع هذه الكنية) أي وهو عبد المطلب أو غيره (قوله من المكنى بها) هو الشخص المعلوم المسمى بعبد العزى (قوله ذلك المعنى) أي كونه جهنمياً (قوله لغة) لعله منصوب بنزع الخافض متعلق بمحذوف أي الملحوظ لغة أي بعد المعنى الأصلي (قوله لأن الظاهر الخ) علة للنفي في قوله وليس المراد (قوله إذ قيل الخ) علة لكون الظاهر خلافه (قوله ملتهبا) من باب الحذف والايصال أي وجهه (قوله والمراد الخ) راجع لما قبل قوله وليس المراد أتى به للافادة ما انبنت عليه الكناية (قوله ومن فهم خلاف الخ) أي بأن قال المراد بالكناية هنا أن يطلق اللفظ ويراد به لازم معناه الذي اشتهر به كما يقال في حق شخص ما جاء حاتم ويراد به لازمه أي جواد أو الذي لم يشتهر به كما يقال جاء أبو لهب ويراد به لازمه في الجملة أي جهنمي ولا يراد به الشخص المسمى بحاتم ولا بأبي لهب من اليعقوبي فالعلم على هذا مستعمل في نفس اللازم وعلى الأول مستعمل في معناه العلمي ملتفتا معه إلى المعنى الأصلي ليتوصل بهذا الالتفات إلى لازم المعنى الأصلي (قوله فيكفيه رد الخ) رده بثلاثة أمور الأول أنه حينئذ يكون لفظ العلم استعارة لأنه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له وهو رجل آخر جواد لعلاقة المشابهة في الجود وكذا أبو لهب مستعمل في غير ما وضع له وهو رجل آخر جهنمي

فيكون انتقالاً من الملزوم إلى اللازم وهذا القدر كاف في الكناية وليس المراد أن واضع هذه الكنية لحظ من المكني بها ذلك المعنى لغة لأن الظاهر خلافه إذ قيل إنما سمي بذلك لأن لونه كان ملتهباً والمراد بأبي لهب في المثال الشخص المعلوم ومن فهم خلاف ما تلونا عليك فيكفيه رد السعد عليه في شرح الأصل . قال :

(و) كونه بالوصل للتفخيم تقرير أو هجنة أو توهيم إيماء أو توجه السامع له أو فقد علم سامع غير الصله)

أقول: من مرجحات كون المسند إليه اسماً موصولاً التفخيم وقدمه على اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة أعرف منه لمعرفة السامع مدلوله بالقلب والبصر بخلاف الموصول عملاً بقوله في الخطبة: سلكت ما أبدى من الترتيب فهو تابع ولا لوم على التابع نحو - فغشيهم من اليم ما غشيهم - أي موج عظيم لا يكتنه كنهه ولا يمكن وصفه فإن في هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى فلو قيل فغشيهم الغرق لم يفد هذا التفخيم

لعلاقة المشابهة في الكفر والجهنمية والقرينة هنا مانعة من إرادة المعنى الأصلي لاستحالة أن يكون حاتم الطائي أو عبد العزى جاءك للعلم بموتهما وذلك معنى الاستعارة. الثاني أنه لو كان المراد في تقرير الكناية ما ذكره هذا القائل من أن اللفظ مستعمل في لازم الذات لزم عليه أنك إذا أشرت لكافر وقلت فعل كذا هذا الرجل والقصد أن الفعل صدر من غير هذا الرجل المشار إليه أو قلت في شأن كافر لا يسمى بأبي جهل أبو جهل فعل كذا يكون كناية عن الجهنمي لأنك أطلقت اسم الملزوم وهو أبو جهل وأردت اللازم وهو الجهنمي وجعل هذا من الكناية لم يقل به أحد ووجه الاستلزام أن هذا القائل جعل منشأ الانتقال للجهنمي كون الذات الكافرة مستلزمة له . الثالث أنه مثل صاحب المفتاح وغيره لهذه الكناية بقوله تعالى - تبت يدا أبي لهب - ولا شك أن المراد الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر واليد في الآية مقحمة فلا اعتراض بأن الكلام في المسند إليه وأبي لهب ليس كذلك اهـ من السعد وحاشيته (قوله بالوصل) أي معرفاً بالوصل أي بالصلة أو بإيراده موصولاً ع ق (قوله للتفخيم) أي تفخيم المسند إليه أي تعظيمه والتهويل بشأنه لما في الموصول من الإبهام المشعر بأنه أعظم من أن يدرك اهـ منه (قوله أو هجنة) أي أو لهجنة أي لدفعها وذلك إذا كان في ذكر غير الموصول كالعلم استهجان واستقباح إما لإشعاره بمعنى تقع النفرة منه لاستقذاره عرفاً كما في مثال الشارح الآتي وإما النفرة في اجتماع حروفه (قوله من مرجحات الخ) أراد أن التفخيم وما بعده يرجح الموصولية على غيرها مما يناسب هذه النكات فلا يشترط في نكتة منها أن تكون مختصة بالموصولية ولا أن تكون به أولى بل يكفي وجود مناسبة بينهما وحصولها بها وإن أمكن حصولها بغيرها أيضاً كالاستهجان فإنه لا يستدعي الموصولية لجواز أن يعبر بطريق آخر لا استهجان فيه وكعدم علم السامع بغير الصلة فإنه لا يستدعي الموصولية لأنه إذا علم بالصلة أمكن أن يعبر بطريق آخر غير الموصولية نحو مصاحبنا بالأمس كذا بدل الذي كان معنا بالأمس ونظير ما قيل هنا من الترجيح يقال في غير ما هنا . قال الصبان لكن يسئل حينئذ عن وجه ذكر النكتة التي تحصل بأكثر من طريق مع طريق دون ما عداه اهـ قلت لعلهم نظروا لما هو أدور في الاستعمال ويدل له أن استعمال الموصول عند الاستهجان والذي بعده أدور جداً بل لا يكاد يحصل غيره تأمل منصفاً (قوله لمعرفة الخ) أي لأن السامع لاسم الإشارة يدرك معناه بقلبه لدلالة اللفظ عليه ويبصره لكون اللفظ تصحبه إشارة حسية (قوله عملا إلى قوله ولا لوم الخ) تفيد عبارته أن اللوم متوجه على الأصل وليس كذلك قال اليعقوبي قدمه أي الموصول على اسم الإشارة مع أن اسم الإشارة أعرف لأن فيه شبه الألقاب بإفادته وصف الرفعة وعكسها اهـ أي فهو أشد ارتباطاً بالعلم فناسب جعله بلصقه (قوله من اليم) بيان لما غشيهم أو للتبعيض وهو حال على التقديرين اهـ صبان وقوله حال أي من ما (قوله لا يكتنه كنهه) في القاموس اكتنه الشيء وأكنهه بلغ كنهه أي وحينئذ فلا بد هنا من ارتكاب التجريد لينبدفع التكرار والكنه يطلق على معان منها الحقيقة والغاية والقدر وهو الأنسب هنا (قوله فإن في هذا الإبهام) أي ترك التعيين حيث لم يقل فغشيهم من اليم ثلاثون قامة مثلا وقوله من التفخيم أي التعظيم لما غشيهم ثم وجه كون هذا الإبهام فيه تفخيم أنه يشير إلى أن ما غشيهم بلغ من العظم غاية لا تدرك ولا تفي العبارة ببيانها والعظم من حيث الكم لكثرة الماء المجتمع ومن حيث الكيفية لسرعته في الغشيان لأن الماء المجتمع بالتهر إذا أرسل كان طبعه في غاية السرعة ثم إن النحاة ذكروا أن الصلة يشترط فيها أن تكون معهودة إلا في مقام التعظيم والتهويل ومثلوا بهذه الآية فلا اعتراض بأنه يشترط في الصلة عهدها للمخاطب ليتعرف الموصول بها وحينئذ فلا يتأتى أن تكون مبهمة إذ الإبهام ينافي ذلك اهـ من الدسوقي (قوله الغرق)

ومنها تقرير الغرض المسوق له الكلام أي زيادة التقرير والتقوية وقيل

تقرير المسند وقيل المسند إليه نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه فإن الغرض المسوق له الكلام هو نزاهة يوسف عليه الصلاة والسلام فلو قيل راودته امرأة العزيز أو زليخا لم يفد ما أفاده الموصول باعتبار صلته فهو أدل على الغرض المسوق له وهو النزاهة لأنه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ومع ذلك عف عنها ولم يفعل كان ذلك غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند أعني المراودة لما فيه من فرط الاختلاط والألفة فلو قال زليخا أو امرأة العزيز لم يفد ما أفاده الموصول من ذكر السبب الذي هو قرينة في تقرير المراودة باعتبار كونه في بيتها وقيل هو تقرير للمسند إليه لإمكان وقوع الابهام والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا لو ذكر أحدهما ولا يتأتى ذلك في التي هو في بيتها لأنها واحدة معينة مشخصة ومنها الهجنة أي استقباح ذكر المسند إليه نحو جاء الذي لقيك أمس تريد رجلا اسمه الكلب ومنها التوهيم أي إظهار وهم المخاطب أي غلطه وخطئه في اعتقاده نحو إن الذين تعبدون من دون الله لا يملكون لكم رزقاً ومنه قول الشاعر: إن الذين ترونهم إخوانكم

أي ذو الفرق أي الذي يفرق فيه ولو قال الماء لكان حسناً لاسيما وقد بين الله تعالى به ما غشيهم (قوله تقرير الغرض) قال ثم وجه تقديمه على القولين أن المقصود من الكلام هو الغرض المسوق له وكل من المسند والمسند إليه لافادة ذلك المقصود فحمل التقرير على تقريره أولى اه صبان (قوله والتقوية) أي في ذهن السامع (قوله تقرير المسند) أي من حيث وقوعه وثبوته (قوله وقيل للمسند إليه) أي من حيث تعينه (قوله نحو وراودته) المراودة في الأصل المجيء والذهاب فأريد منها عرفاً المخادعة وهي مطلقة والمراد هنا مخادعة خاصة ثم إن المفاعلة هنا ليست على بابها أفاده الدسوقي (قوله نزاهة يوسف) أي بعده عن المعاصي (قوله فلو قيل راودته الخ) الفاء فصيحة أي إذا عرفت أن الغرض ما ذكر فلو الخ ومحط الفائدة المفرع بقوله فهو أدل الخ (قوله زليخا) بفتح الزاي وكسر اللام كما في القاموس وهذا هو المشهور وفي الشهاب على البيضاوي ضبطه أيضاً بضم الزاي وفتح اللام صبان (قوله لأنه إذا كان إلى قوله منها) أي وهذا مما يقتضيه الموصول (قوله وتمكن) أي بحسب الصورة الظاهرة وإلا فهو نبي معصوم وقوله من نيل المراد أي مرادها لا مراده اه صبان وقوله أي مرادها الخ لك أن تقول إنه تمكن من نيل مراده بحسب ما تميل إليه الطبيعة البشرية فلا ينافي أنه معصوم وعلى ما ذكره فمنها متعلق بنيل لا بالمراد لأن ما تمكن منه مراد لها لا منها قرره شيخنا (قوله كان ذلك الخ) أي فقد دل الكلام بواسطة الموصول على غاية النزاهة فكان في الموصول زيادة تقرير للغرض الذي هو النزاهة تأمل (قوله زيادة تقرير الخ) أي من حيث وقوعها وثبوتها لما مر (قوله لما فيه الخ) أي في السكون في بيتها الذي يدل عليه الموصول بصلته أي وحيث كان فيه ما ذكر ترتب عليه صدور المراودة والاحتيال منها على وجه أتم وأعظم من غيره ففي الدال عليه تقرير للمسند الذي هو المراودة تأمل (قوله من فرط الاختلاط) أي من زيادته وشدته صبان (قوله والألفة) قال في القاموس الألفة بالضم الاسم من الائتلاف والإلفة بالكسر المرأة تألفها وتألفك والتي هنا بالضم اه صبان (قوله ما أفاده الموصول) أي بضميمة صلته وقوله من ذكر السبب الخ الظاهر أن ذكر بمعنى مذكور وأن الاضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف وأن المراد بالسبب كونه في بيتها وأن الضمير في قوله الذي هو راجع للذكر بالمعنى المصدري ففي الكلام استخدام وأن في من قوله في تقرير بمعنى على وأن قوله باعتبار متعلق بتقرير والمعنى ما أفاده الموصول من السبب المذكور وهو كونه في بيتها الذي ذكره قرينة على تقرير المراودة باعتباره لم يظهر لي بعد تمام التأمل غير هذا فتأمله منصفاً (قوله والاشتراك) أي اللفظي اه صبان (قوله في امرأة العزيز) راجع للابهام وقوله أو زليخا راجع للاشتراك وعبر في الأول بالابهام وفي الثاني بالاشتراك لأن الأول اسم جنس ففيه إبهام والثاني علم يقع فيه الاشتراك اللفظي اه دسوقي (قوله معينة مشخصة) أي بسبب أنه معلوم من خارج أن التي هو في بيتها زليخا امرأة العزيز تأمل اه دسوقي (قوله أي استقباح الخ) لكون المسند إليه عظيماً أو حقيراً سيرامي اه صبان أو لكون الاسم في ذاته مشعراً بقبيح كما في مثال الشارح (قوله إظهار وهم المخاطب) الأحسن أن يقال إظهار الوهم للمخاطب ليشمل ما لو كان الوهم من الغير وأراد المتكلم إظهاره للمخاطب نحو إن الذي يظنه زيد أخاه يفرح لحزنه كذا يستفاد من الصبان تأمل والوهم بتحريك الهاء مفتوحة (قوله أي غلطه وخطئه) المراد الغلط القلبي فالعطف للتفسير (قوله إن الذين تعبدون الخ) فهو إظهار لوهم المخاطبين في اعتقادهم أن هؤلاء آلهة (قوله إن الذين ترونهم الخ) وفيه إظهار لخطأ المخاطبين في ظنهم الأخوة بالناس أياً كانوا وفي أي وقت كان هذا ما اختاره في الأطول (قوله ترونهم) أي تظنونهم قال السعد وفيه إشارة إلى أن ترونهم بضم التاء كما هو الرواية من أرى

يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا ومنها الإيماء إلى وجه بناء الخبر أى الاشارة إلى ان بناء المسند عليه من أى طريق من ثواب أو عقاب أو مدح أو ذم أو غير ذلك نحو: إن الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين فان الاستكبار الذى تضمنته الصلة مناسب لاسناد سيدخلون جهنم داخرين أى ذليلين إلى الموصول وربما جعل ذريعة إلى التعريض بتعظيم شأن المسند نحو:

إن الذى سمك السماء بنى لنا
بيتا دعائمه أعز وأطول

فان ذكر الصلة التى هى سمك السماء مشعر بتعظيم المبنى عليه وهو البيت الذى بناه سامك السماء ورافعها أو بتعظيم غيره نحو الذى يوافقك يستحق الاجلال وقد يكون ذريعة للإهانة نحو الذى يخالفك يستحق الإذلال ومنها توجه ذهن السامع واستفراغه لما يرد بعده فيقع منه موقعا تما إذا ورد نحو:

والذى حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من جماد

ومنها تحكم علم السامع بالأحوال المختصة به سوى الصلة نحو الذى أطعمناه أمس جاءنا اليوم

بضم الهمزة وفتح الراء مبنيا للمفعول لفظا وإن كان مبنيا للفاعل معنى أى أظن لا بفتح التاء من أرى بفتح الهمزة بمعنى أعلم وقال الفنرى يجوز الفتح وإن كان خلاف الرواية على أن يكون من الرؤية بمعنى الاعتقاد أفاده الصبان (قوله غليل) الغليل بالغين المعجمة الحقد ويطلق على حرارة العطش والمراد هنا الأول دسوقى (قوله أن تصرعوا) أي تهلكوا أو تصابوا بالحوادث قاله السعد والصراع فى الأصل الإلقاء فى الأرض فهو هنا كناية عن أحد هذين الأمرين أفاده عبد الحكيم (قوله إلى وجه) أى طريقة وجنس وقوله بناء الخبر من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الخبر المبنى أى على المسند إليه أى المتأخر عنه ففائدة الاضافة الاشارة إلى تأخير الخبر لأن الايماء المذكور لا يتحقق بدون تأخير الخبر اه صبان (قوله الاشارة إلى أن الخ) أى إلى جواب هذا السؤال (قوله أو غير ذلك) كالاستهزاء (قوله مناسب) أى ففيه إيماء إلى أن الخبر من طريق العقاب (قوله وربما جعل) أي الايماء المذكور ذريعة أى وسيلة وقوله إلى التعريض بتعظيم الخ أى الاشارة من عرض الكلام وجانبه إلى تعظيم الخ أفاده اليعقوبى (قوله إن الذى الخ) قائله الفرزدق وقوله سمك السماء أى رفعها وقوله بنى لنا بيتا أى بيت الشرف والمجد لا بيت الكعبة فان ما تضمنته القصيدة بعده، دعائمه أى قوائم ذلك البيت وقوله أعز وأطول أى من كل بيت أومن بيتك يا جرير من اليعقوبى وقوله ببيت الشرف الاضافة بيانية أو المراد ببيت الشرف نسبه و بدعائمه الرجال الذين فيه قاله الصبان (قوله مشعر) أى بواسطة إيمائه إلى أن الخبر المبنى على الموصول من جنس الرفعة والبناء (قوله بتعظيم المبنى عليه) أى الخبر المبنى على المسند اليه. لا يقال إنما فيه التعريض بتعظيم البيت وهو مفعول لا بتعظيم البناء الذى هو الخبر. لأنا نقول تعظيم البيت لتعلق بنى من بنى السماء به فلا محيد عن اعتبار البناء فى التعظيم وهو الخبر اه يعقوبى (قوله وهو البيت) أى بناؤه (قوله أو بتعظيم غيره) عطف على بتعظيم شأن الخبر (قوله نحو الذى يوافقك الخ) ففيه إيماء إلى أن الخبر المبنى عليه من جنس الرفعة لوروده فى مقام المدح وفى هذا الايماء تعظيم لشأن المخاطب حيث أوجبت موافقته رفعة وخيرا (قوله ذريعة للاهانة) المناسب للتعريض بالاهانة ثم الظاهر أن مراد الشارح إهانة غير المسند بدليل أنه لا معنى للتعريض باهانة المسند من المثال وهو استحقاق الإذلال (قوله نحو الذى يخالفك الخ) ففيه إيماء إلى أن الخبر من جنس الخيبة لما علمت وفى هذا الايماء تعريض باهانة المسند اليه حيث أوجبت مخالفته للمخاطب خيبة وترك الشارح جعله ذريعة إلى الاهانة لشأن الخبر ومثاله قولك الذى لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه فبنى الموصول مع الصلة إيماء إلى أن الخبر من نوع ما يتعلق بالفقه كالتصنيف وفى ذلك الايماء تعريض بأن المصنف مثلا بالفتح قبيح مهان وحينئذ فالتصنيف قبيح مهان أفاده السعد والدسوقى (قوله واستفراغه) أى تفرغه وقوله بعده أى بعد المسند إليه الموصول (قوله والذى حارت الخ) أى تحيرت وتحير البرية مراد منه لازمه وهو الاختلاف والاضطراب وقوله فيه أى فى أنه يعاد أو لا يعاد فبعضهم يقول بالأول وبعضهم بالثانى (قوله مستحدث من جماد) المراد باستحداث الحيوان من الجماد البعث والمعاد للأجسام الحيوانية يوم القيامة وقرر بعضهم أن المراد استحداثه من النطفة بناء على أنها جماد أو من التراب باعتبار الأصل اه صبان والجماد على الأول التراب الذى تنبت منه الأجسام عند إرادة البعث (قوله ومنها عدم علم الخ) ضمير منها للمرجحات وعد هذه النكتة من المرجحات هو ما يشعر به كلام الفنرى والذى فى عبد الحكيم أنها موجبة لايراد المسند اليه موصولا فراجعه إن شئت (قوله بالأحوال المختصة به) الأولى أن يقال بالأمور المختصة به ليشمل عدم الاسم ثم إن المراد باختصاصها به عدم عمومها لغالب الناس لا عدم وجودها فى غيره اه دسوقى (قوله الذى أطعمناه الخ) فالمخاطب لم يعلم شيئا من أحوال المسند إليه إلا كونهما أطعماه بالأمس

(قوله

وفي معناه عدم علم المتكلم وحده أو مع المخاطب نحو الذي حولنا من الجن لا أعرفهم أو لا نعرفهم . قال : (وبإشارة لكشف الحال
من قرب أو بعد أو استجهال أو غاية التميز والتعظيم والحط والتنبيه والتفخيم) (٦٣)

أقول : ومن مرجحات كون المسند إليه اسم إشارة بيان حال المشار إليه من قرب نحو هذا زيد أو بعد نحو ذاك زيد أو ذلك زيد فلاسم الاشارة مرتبتان عند المصنف تبعاً لسيبويه وابن مالك والأصل جعل المراتب ثلاثاً فيكون اسم الاشارة للمتوسط ذاك وللبعيد ذلك ومنها استجهال المخاطب أي تجهيله والتعريض بغباوته حتى إنه لا يميز له الشيء إلا بالاشارة إليه كقول الفرزدق يخاطب جريراً :

أولئك آبائي فجئني بمثلهم
إذا جمعتنا يا جرير المجامع

ومنها تمييزه غاية التميز لإحضاره في ذهن السامع حساً بالاشارة كقول ابن الرومي :

هذا أبو الصقر فرداً في محاسنه
من نسل شيبان بين الضال والسلم

ومنها التعظيم أي قصد تعظيمه بالقرب نحو إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم أو البعد نحو ذلك الكتاب نزل بعد درجته ورفعة قدره منزلة بعد المسافة ومنه تلك آيات الله وتلك آيات الكتاب وغير ذلك ومنها الحط أي التحقير بالقرب نحو وما هذه الحياة الدنيا إلا لعب ولهو نزلت دناءتها وخسة قدرها منزلة قرب المسافة وبالبعد نحو فذلك الفاسق فعل كذا

(قوله وفي معناه) أي في حكمه من كون طريقه التعريف بالموصولية (قوله عدم علم المتكلم) أي بسوى الصلة من الأحوال المختصة به (قوله الذي حولنا الخ) المناسب الذين (قوله وبالاشارة) عطف على قوله بالوصل (قوله من قرب) حسي أو معنوي وهو الحاصل بتقدم ذكر المشار إليه مثلاً (قوله أو استجهال) أي للمخاطب أي عده جاهلاً حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس المشار إليه من جهة أن الأصل في اسم الاشارة أن يشار به إلى محسوس أفاده ع ق (قوله أو غاية الخ) أي لتمييزه غاية التميز بالاشارة الحسية المقتضية لذلك التميز لأن الاشارة إلى شيء تتنزل منزلة وضع اليد عليه حيث يقتضي المقام غاية التميز لزيادة مدح وذم لأن المدح والذم مع غاية التميز أكمل أه ع ق ومثلهما ما ذكره الشارح (قوله بيان حال المشار إليه الخ) إن قيل بكون ذا للقريب وذلك أو ذاك للبعيد مما تبينه اللغة لأنه بالوضع فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني لأنه إنما يبحث عن الزائد على أصل المراد أي المعنى المقصود بالوضع . أجيب بأن الأمور اللغوية قد يتعلق بها غرض البليغ إذا لم يكن المقام يقتضي أزيد منها لقصور المخاطب فيبحث عنها أهل اللغة من حيث الوضع لها وأهل المعاني من حيث إنها مطابقة لمقتضى الحال فتدبر صبان (قوله أي تجهيله) أي نسبته إلى الجهل وعده جاهلاً هذا هو المناسب من معاني التفعيل في هذه المادة ففي تفسير الاستجهال بالتجهيل الذي لا يناسبه إلا هذا المعنى إشارة إلى أن السين والتاء للنسبة والعد وقد أفدناه فيما مر عن ع ق (قوله والتعريض) عطف مغاير لما قبله إذ التعريض يتوقف على التكلم والاستجهال حاصل قبله باعث عليه فهما متكتان تدبر (قوله أولئك آبائي الخ) ففي قوله أولئك آبائي تعريض بغباوة جرير وأنه لا يدرك غير المحسوس بخلاف ما لو قال فلان وفلان وفلان آبائي وقوله فجئني بمثلهم أمر تعجيز أي لا تقدر أن تأتي بمثلهم في مناقبهم وقوله المجامع أي مجامع الافتخار والانشاد اه يعقوبي (قوله غاية التميز) فيه أنه يقتضي أنه أعرف من سائر المعارف مع أنه مؤخر الرتبة في التعريف عن بعضها كما تقرر في محله اللهم إلا أن يقال إن المراد غاية التميز بالنسبة لما تحته من المعارف لا لما فوقه ويكون الكلام في مقام لا يمكن فيه التعبير بما فوقه من المعارف (قوله حساً) تمييز لقوله إحضار أي لإحضاره من جهة الحس أي من جهة إدراك حس السامع له حقيقة أو تنزيلاً بالاشارة تأمل (قوله فرداً) أي في حال كونه فرداً أو أمدح فرداً فهو منصوب إما على الحال أو على تقدير الناصب وقوله في محاسنه جمع حسن معنى لا لفظاً وقوله من نسل شيبان خبر بعد خبر وشيبان قبيلة من قبائل العرب وقوله بين الضال والسلم حال من نسل شيبان أي حال كون نسل شيبان مستقراً بين الضال وهو السدر والسلم وهو شجر له شوك وهما من شجر البوادي وأشار بذلك إلى ما يتمادح به العرب من سكنى البادية لأن العز مفقود في الحضر يعقوبي وقوله معنى لا لفظاً ومفرده في اللفظ محسن بمعنى حسن أفاده الدسوقي (قوله قصد تعظيمه بالقرب) أي يؤتى بالمسند إليه اسم إشارة لقصد تعظيم معناه بسبب دلالته على القرب وهذا بناء على أن المشار إليه مخالط للنفس وأنه لا يغيب عنها فهو حاضر أفاده الصبان عن سم (قوله نحو إن هذا القرآن الخ) ففي الاشارة بهذا إلى القرآن إعلام بأنه مخالط للنفس لا يغيب عنها وفيه من التعظيم ما لا يخفى ومعنى أقوم أعدل وأصوب والظاهر أن التفضيل ليس على بابه (قوله ورفعة قدره) عطف تفسير (قوله نزلت دناءتها الخ) وذلك لأن الدني وإن كان بعيداً لا يحتاج في الوصول إليه إلى الوسائط فدناءته لكونها أوجبت ما ذكر منزلة قربه (قوله نحو ذلك الفاسق الخ) نزلت حقارته عن ساحة عز الحضور والخطاب

ومنها التنبيه عند ذكر الأوصاف بعد المشار إليه على أن المشار إليه حقيق بما يرد بعد اسم الاشارة بسبب تلك الأوصاف نحو أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون فأتى بعد المشار إليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الايمان بالغيب وإقام الصلاة وغير ذلك ثم عرّف المسند إليه بالاشارة إليه تنبيهاً على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك وهو كونهم على الهدى عاجلاً والفوز بالفلاح آجلاً من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة ومنها التفخيم ولم يذكره الأصل اكتفاء بالتعظيم وزاده المصنف لأن فيه زيادة التعظيم نحو هذا زيد الذي تسمع به قال:

(وكونه باللام في النحو علم لكن الاستغراق فيه ينقسم إلى حقيقي وعرفي وفي فرد من الجمع أعم فاقتفي)

أقول: من مرجحات كون المسند إليه معرفاً باللام الاشارة بها إلى معهود أو حقيقة فالأول ثلاثة أقسام الأول معهود في الذكر صريحاً أو كناية نحو وليس الذكر كالأنثى فالأنثى تقدم ذكرها صريحاً في قوله

المثال

منزلة بعد المسافة قاله السعد وإضافة عز لما بعده من إضافة الصفة للموصوف أى عن ساحة الحضور العزيز (قوله التنبيه) أى تنبيه المتكلم السامع وقوله عند ذكر أى عند وقوع الذكر وحصوله بحيث يكون قد حصل بالفعل كما أفاده اليعقوبى وقوله أوصاف قال الصبان ليس المراد بالأوصاف خصوص النعوت النحوية اه أى بل ما هو أعم فان الأوصاف المذكورة فى المثال الآتى صلات وقوله بعد المشار إليه أى بعد ذكر الشئ الذى عبر عنه باسم الاشارة بعد الأوصاف وقوله على أن متعلق بالتنبيه وقوله حقيق الظاهر أنه هنا بمعنى فاعل أى متأهل لما ذكر وقوله بما يرد أى بمسند يرد وقوله بسبب متعلق بحقيق وهذا إيضاح ما قاله الشارح تبعاً للأصل قال الصبان قال العصام لا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الأوصاف ولا على كونها عقب المشار إليه فانه يصح أن تكون قبله كأن تقول جاء فى الفاضل الكامل زيد وهذا يستحق الاكرام ولا على أن يكون ما هو جدير به وارداً بعده كأن تقول ويستحق الاكرام هذا وحينئذ فالواضح أن يقول أو التنبيه عند الاشارة إلى موصوف على أن المشار إليه جدير بما أسند لاسم الاشارة من أجل كونه موصوفاً اه (قوله أولئك على هدى من ربهم) شاهد أول وقوله وأولئك هم المفلحون شاهد ثان قاله النوبى اه صبان (قوله وهو الذين يؤمنون) أى الذوات معهودة بعنوان هذه الصلة فالصلة داخلة فى الصفات خارجة عن المشار إليه فلا ينافى ذكر الصلة عدة الايمان من الأوصاف والناظرون لم يتنبهوا لهذه اللطيفة فقالوا ذكر الصلة ههنا استطرادى لقبح ذكر الموصول بدون الصلة والمراد هو الموصول فقط اه عبد الحكيم قال الفنرى لم يقل وهو المتقون لأن الذين يؤمنون يمكن أن يجعل منقطعاً عن المتقين على سبيل الاستئناف مرفوعاً بالابتداء مخبراً عنه بأولئك على هدى وأن يجعل جارياً عليه كما ذكر فى الكشاف فعلى التقدير الثانى يحسن أن يجعل الاشارة لأحدهما إشارة إلى الآخر من غير تكلف لأن الصفة والموصوف فى حكم واحد أما على التقدير الأول فليس بذلك الحسن لأن المراد بالمشار إليه هو المعنى الذى أشير باسم الاشارة إلى لفظه وذلك المعنى هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وإن اتحدا فى الواقع ذاتاً فليتأمل اه (قوله وغير ذلك) كالانفاق مما رزقوا صبان (قوله تنبيها الخ) فان الذوق شاهد صدق على أنه إذا قيل الذى يحسن للسائل ويغيث الملهوف ويرحم الضعيف ويقيم حق الضيف ويعين على النوازل ويوجد فى الشدائد ذلك هو أهل التعظيم عند الورى والاخوان يتلقى بالقبول إذا كان يجرى ذلك دالاً على استحقاقه للتعظيم والقبول من أجل تلك الأوصاف لأن تعليق الحكم بوصف مناسب كما أنبأ عنه هنا اسم الاشارة إلى الموصوف يشعر بعليته ثم ينشأ عن ذلك غرض آخر وهو الترغيب فى تحصيل تلك الأوصاف اه يعقوبى أى والآية كهذا المثال فليجر فيها ما جرى فيه من جميع ما ذكر (قوله عاجلا) أى فى الدنيا وقوله بالفلاح المراد به البقاء الأبدى فى النعيم وقوله آجلا أى فى الآخرة (قوله من أجل اتصافهم) متعلق بأحقاء (قوله لأن فيه زيادة تعظيم) أى للمفخم (قوله نحو هذا زيد الخ) ففى ذكر اسم الاشارة زيادة تعظيم حيث أورد مع إشعار الكلام بالتعظيم مع العدول عنه (قوله باللام) أى العهدية الخارجية أو الجنسية ع ق (قوله فى النحو علم) أى يعلم مرجح كون المسند إليه باللام فى النحو (قوله لكن الخ) إنما ذكر هذا التفصيل ولم يحله على النحو لأن النحاة لا يبحثون عنه غالباً قاله المصنف فقوله لكن الخ لدفع توهم أنه ينبغى ترك نكتة كونه باللام الكلية (قوله وفى فرد) الواو استئنافية والظرف حال من الضمير فى خبر المبتدإ المحذوف العائد إلى الاستغراق (قوله إلى معهود) أى إلى حصة من أفراد الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب فى الخارج واحداً كان أو اثنين أو جماعة يقال عهدت فلاناً إذا أدركته ولقيته والمراد هنا لازم ما ذكر وهو التعين اه من السعد والصبان (قوله فالأول) أى المعهود فى الخارج وقدم الكلام عليه لأنه أعرف أفاده الصبان (قوله وليس الذكر كالأنثى) إنما تكون اللام فى هذا

المثال للعهد إن جعل من كلام الله والمعنى ليس الذكر الذى طلبته امرأة عمران فى قولها رب إنى نذرت الخ كالأنثى التى وهبت لها بل الأنثى التى وهبت لها أعظم مرتبة من الذكر أما إن جعل من كلام امرأة عمران ففى الكلام قلب أى ليس الأنثى كالذكر فى التحرير وهو من تمة تحسرها . والمعنى أعتذر عن وضعها أنثى وعدم مساواتها للذكر فى التحرير فياليتها كانت ذكراً وكانت مساوية له فى التحرير فاللام حينئذ للجنس ولا يصح التمثيل بالآية للام العهد ثم إن الأنثى فى المثال ليس مسنداً إليه بل هو مجرور فهو تنظير مناسب من حيث العهد والمسند إليه الذكر لأنه اسم ليس أفاده السعد والدسوقى (قوله إنى وضعتها أنثى) تأنيث الضمير مع كونه راجعاً إلى ما لأنه دائر بين المرجع والحال التى بمنزلة الخبر أعنى أنثى فرعاية الخبر أولى اهـ عبد الحكيم (قوله لأن ما كناية عنه) المراد بالكناية هنا ما قابل الصريح لا المعنى المصطلح عليه اهـ عبد الحكيم ولا شك أن ما ليست صريحة فى الذكر بل مبهمة وفهم معنى الذكر منها إنما هو بقرينة ذكر التحرير بعدها (قوله لأن التحرير الخ) يعنى بضم الحال أعنى محرراً صار مختصاً بالذكر لا أن المراد من كلمة ما الذكر اهـ عبد الحكيم وقوله لا أن المراد الخ أى لا أن المراد لامرأة عمران من كلمة ما الخ بل هى مبهمة فى كلامها و يدل للابهام فتقبلها الخ فإنه يفيد أنها من مشمول النذر و به يثبت المطلوب وهذا رد منه على من خالف تدبر (قوله معهود فى الذهن) كأن مراده بالذهن العلم إذ الواقع فى كلام غيره التعبير بالعلم فى هذا القسم والمسمى عندهم معهوداً فى الذهن هو الداخلة عليه أل المشار بها إلى الحقيقة فى ضمن فرد غير معين ولو أبدل الذهن بالعلم لأحسن (قوله إذ هما فى الغار) فالغار الذى دخله الرسول وأبو بكر معهود علماً للمخاطبين (قوله فى الحضور) أى بسبب الحضور (قوله نحو اليوم الخ) فالمراد به اليوم الذى وقع عليه الخطاب (قوله ومنه الواقعة بعد اسم الاشارة) أى من المعهود فى الحضور أى من مصاحبة اللام الواقعة الخ فتكون للعهد الحضورى قال عبد الحكيم ليت شعرى ما منع كون اللام فى هذا الرجل للعهد فإنه ذكر الرضى فى بحث المنادى أنه لا يوصف اسم الاشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام أما اسم الجنس فلأنه هو الدال على الماهية من بين الأسماء والمحتاج إليه فى نعت اسم الاشارة بيان ماهية المشار إليه وأما التعريف باللام فلأن نفس الماهية حصل من لفظ الجنس ونفس الفرد من أفرادها قد علم من اسم الاشارة فلم يبق إلا التطابق المطلوب بين النعت والمنعوت وأخصر الطرق التى للتعريف هو اللام إذ هو أقل من المضاف إليه اهـ وقوله نفس الفرد أى الذى تقتضيه الاشارة إذ لا يشار إلا إلى معين هذا ورأيت بخط بعض الأفاضل أن الجمهور يجوزون كون أل للحضور وساق عبارة للمغنى تدل لما قاله (قوله وأى فى النداء) هذا على تقدير أن يكون المنادى هو المعرف باللام كما أومأ إليه الشيخ ابن الحاجب بقوله وإذا نودى المعرف باللام قيل يا أيها الرجل فيكون المنادى هو الرجل المعهود وحضوره المستفاد من النداء لا يحتاج إلى تقدم الذكر وأما على ما ذهب إليه الشيخ الرضى من أن المنادى هو أى والوصف لإزالة الإبهام و بيان الماهية فالتعريف للجنس اهـ عبد الحكيم (قوله والثانى الخ) أفاد ظاهر كلامه أنه الاشارة إلى الحقيقة فلم يوافق بظاهره الأول فى الجنس وهو ما تشير إليه اللام فكان الأولى إرجاعه إلى الأول بجعله الحقيقة المشار إليها باللام (قوله ثلاثة أقسام) بقى قسم رابع وهو الاشارة إلى الحقيقة المعتبر فيها الماصدق غير مقيد بالبعضية أو الكلية كما فى القضية المهملة أفاده الصبان عن الحفيد (قوله من حيث هى) أى من غير اعتبار أفرادها (قوله نحو الخ) ومنه الكل أعظم من الجزء والدينار خير من الدرهم (قوله الرجل خير من المرأة) أى هذا الجنس خير من هذا الجنس ولا ينافى كون بعض أفراد جنس المرأة خيراً من بعض أفراد جنس الرجل فإن الفوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس اهـ صبان (قوله ومنه) أى مما ذكر وهو الاشارة إلى الحقيقة من حيث هى أى من ذى الاشارة المذكورة (قوله إذ التعريف الخ) أى لأن المعرف دائماً هو الماهية

إنى وضعتها أنثى والذكر تقدم فى قوله ما فى بطنى محرراً لأن ما كناية عنه لأن التحرير إنما كان للذكور والثانى معهود فى الذهن نحو إذ هما فى الغار والثالث معهود فى الحضور نحو اليوم أكملت لكم دينكم ومنه الواقعة بعد اسم الاشارة وأى فى النداء والثانى ثلاثة أقسام أيضاً : الأول الاشارة إلى الحقيقة من حيث هى نحو الرجل خير من المرأة ومنه أل الداخلة على المعرف بفتح الراء نحو الإنسان حيوان ناطق إذ التعريف إنما هو للماهية لا للأفراد .

الثانى الاشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها فى بعض الأفراد غير معيّن كقولك ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج ومنه قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب وهذا المعرّف فى المعنى كالنكرة ولذا عومل معاملتها فى الوصل بالجملة نحو :

ولقد أمرّ على اللئيم يسبنى

وإن كان فى اللفظ يجرى عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك وإنما قيل كالنكرة لما بينهما من تفاوت مّا وهو أن النكرة معناه بعض غير معين من جملة الحقيقة وهذا معناه نفس الحقيقة وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مرّ فالمجرد وذو اللام بالنظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان .

الثالث الاشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها فى كل فرد من الأفراد فيفيد الاستغراق نحو إن الانسان لفى خسر

فالمعرف هنا ماهية الانسان فأل هنا داخلة على الماهية (قوله الاشارة الخ) واللام حينئذ للعهد الذهنى لأن مدخولها وهو الحقيقة معهود فى الذهن (قوله باعتبار وجودها فى بعض الخ) وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث الوجود ولا من حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد بل فى بعضها قاله السعد وقوله لا من حيث وجودها فى ضمن الخ أى كما فى لام الاستغراق الآتية (قوله كقولك ادخل الخ) فقولك ادخل قرينة على أن ليس المراد حقيقة السوق من حيث هى لاستحالة الدخول فى الحقيقة ولا الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد لاستحالة دخول الشخص الواحد فى جميع أفراد السوق فعلم من هذا أن المراد الحقيقة فى ضمن بعض الأفراد دسوقى ثم هذا البعض غير معين لأن الغرض أن لا معهود فى الخارج كما قال الشارح حيث لا عهد الخ ثم من التوجيه فى هذا المثال يعلم التوجيه فى قوله تعالى وأخاف أن يأكله الذئب وإلى كل من التوجيهين أشار الشارح بقوله فيما يأتى وإنما تستفاد الخ فتأمل (قوله فى المعنى كالنكرة) أى باعتبار القرينة لأن المراد به بعد اعتبارها فرد مبهم أما قبل اعتبارها فليس كالنكرة إذ هو موضوع للحقيقة المعينة فى الذهن اهـ دسوقى (قوله ولذا) أى لكونه كالنكرة (قوله نحو ولقد الخ) فيسبنى صفة للئيم . فان قيل بل هو حال منه وهو أظهر لما فيه من الاستغناء عن بيان العذر فى توصيف المعرّف بالجملة . قلنا ليس المعنى على أنه يسبه حال المرور بل الغرض أن ذلك دأبه وهذا هو السر فى أن القوم يمنعون الحالية ويثبتون الوصفية . ولا يخفى عليك أنه إن جعل الحال مؤكدة فلا محذور فيه وكونه لئيما يلائم ذلك إذ الظاهر المتبادر منه إلى الفهم دوام سبه ولا يتقيد بحال المرور فقط سم قال اليعقوبى بعد نقله ما تقدم كذا قيل والمناسب لقوله : ثمت قلت لا يعنينى كونها حالية وإنما قلنا المناسب الخ لأن التحمل بتأنيس النفس بعدم العناية قد لا يناسبه قصد إظهار دوام السب ولأن قوله لا يعنينى إنما يتبادر منه أنه قاله فى حال سماع السب حال المرور لا أنه قاله فيمن دأبه السب ولو فى غير حال المرور اهـ بحروفه اهـ صبان وقوله مؤكدة المناسب لازمة إذ هذه ليست من معنى عاملها فليست مؤكدة ويدل لنا بقية العبارة وقوله وما تقدم هو كون يسبنى نعتا للئيم مع ما بعده من الايراد والجواب وقوله بتأنيس الخ أى فى قوله متمما للبيت : * فمضيت ثمت قلت لا يعنينى * أى فأمضى ثم أقول والعدول إلى الماضى للدلالة على التحقق (قوله وإن كان فى اللفظ الخ) أى والحال أنه فى اللفظ الخ وصاحب الحال الضمير فى خبر هذا والمراد الجريان غالبا كما عرفت (قوله مبتدأ) أى من غير مسوّغ من مسوّغات الابتداء بالنكرة ومثله يقال فيما يأتى لنا من كونه اسم كان (قوله ونحو ذلك) كعطفه بيانا من المعرفة والعكس وكونه اسم كان أو معمولا أول لظن اهـ صبان وقوله وكونه الخ إنما كان من أحكام المعرفة لأن لكل من المذكورين حكم المبتدإ الأصلى من حيث كونه لا يكون بالنكرة إلا مع المسوّغ تأمل (قوله وهو أن النكرة معناه) أى الوضعى وقوله من جملة الحقيقة أى أفرادها (قوله وهذا معناه) أى الوضعى وقوله كالدخول أى فإنه إنما يتصور فى الأفراد الخارجية سم أى ولا يتصور فى الحقيقة صبان (قوله فالمجرد) أى من أل وقوله بالنظر الخ قيد فى ذى اللام فقط إذ المجرد استعماله فى المفرد لا يتوقف على القرينة دسوقى (قوله سواء) أى فى إفادة كل منهما بعضا غير معين وإن كان فى النكرة بالوضع وفى ذى اللام بالقرينة اهـ صبان (قوله مختلفان) فان المجرد موضوع للفرد المنتشر وذو اللام للحقيقة المتحدة فى الذهن وإنما أطلق على الفرد للقرينة باعتبار وجود الحقيقة فيه سم صبان (قوله فيفيد) أى ذو الاشارة إلى الحقيقة باعتبار وجودها فى ضمن كل فرد فالضمير المستتر يعود إلى ما ذكر من الاشارة على حذف مضاف ويصح عوده إلى المعرّف

باللام المفهوم من السياق وبإفادته ما ذكر بالقرينة كالذى قبله هذا ما أفاده السعد وأشار إليه الشارح والذى لغيرهما أن المدار على عدم قيام قرينة على قسم من الأولين نقله السوق عن العدوى (قوله بدليل الخ) فالاستثناء هو القرينة والظرف متعلق بمحذوف خبر لمحذوف أى والاستغراق ثابت فى الآية بدليل (قوله الاستثناء) أى المتصل فى قوله إلا الذين آمنوا صبان (قوله فى المستثنى منه) وهو هنا الانسان (قوله عن ذكره) أى المستثنى (قوله وهو) أى الاستغراق من حيث هو لا فى خصوص المسند إليه فلا يرد عليه أن الغيب فى المثال الأول مجرور والصاغة مفعول به فى المثال الثانى اه دسوقى (قوله وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله الخ) الأظهر ما فى شرح المفتاح الشريفى وهو أن الاستغراق العرفى ما يعد فى العرف شمولا وإحاطة مع خروج بعض الأفراد وغير العرفى وهو المسمى بالحقيقى ما يكون شمولا لجميع الأفراد بحسب نفس الأمر فلا واسطة بينهما أصلا وأما على ما ذكره الشارح فلا بد من أن يقال إن ذكر اللغة بطريق التمثيل والمراد بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح أعم من أن يكون بحسب المعنى الحقيقى أو المجازى اه عبد الحكيم وقوله ما يكون الخ أى سواء أريد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة أو الشرع أو الاصطلاح وقوله أعم من أن يكون الخ أى فى الثلاثة هذا وقول الشارح أن يراد الخ من إطلاق السبب وإرادة المسبب إذ الإرادة سبب فى الاستغراق الذى هو تناول اللفظ نبه عليه الصبان وغيره (قوله متفاهم اللغة) أى ما يتفاهمه أهل اللغة أى المعنى الذى يتفاهمونه من اللفظ (قوله أى كل غيب) أى غائب عنا وقوله شهادة أى مشاهد لنا (قوله بحسب التفاهم العرفى) المصدر بمعنى المفعول كما تفيده عبارة السعد فيكون موافقا لاسم المفعول قبله (قوله الصاغة) جمع صائغ وأصل صاغة صوغة ككامل وكملة صبان (قوله صاغة بلده) أى إذا كان الأمير أمير بلد (قوله واستغراق المفرد الخ) شروع فى حل قول المصنف وفى فرد الخ والمراد بالاستغراق ما هو أعم مما كان بحرف التعريف أو بغيره كحرف النفى مع النكرة وقوله وأشمل من الجمع أى والمثنى أى من استغراقهما وذلك لأن استغراق المفرد يتناول كل واحد واحد من الأفراد واستغراق المثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافى خروج الواحد واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافى خروج الواحد والاثنين اه مطول (قوله فقولك الخ) علمت وجهه من عبارة المطول (قوله وهذا فى النكرة الخ) اعتراض على المصنف التابع للتلخيص فى إطلاقه كون استغراق المفرد أشمل تبع فيه السعد (قوله وأما المعرف الخ) لعل غيره كالموصول والمضاف كذلك والاقتصار على المعرف لأن أصل السياق فيه سم صبان وقوله فلا أى فلا يسلم كونه أشمل وقوله يتناول كل واحد من الأفراد الخ فيكون مساويا للمفرد فى الشمول فلا يصح دعوى أشملية المفرد على الجمع المعرف باللام. وأجيب بأن كلام علماء البيان على تقدير أن لا يبطل معنى الجمعية أى بدخول أل الجنسية فإنها إذا دخلت على جمع أبطلت منه معنى الجمعية التى أقلها ثلاثة أفراد وكلام الأصوليين فيما إذا بطل منه معنى الجمعية تأمل قاله الصبان (قوله الاستقراء) أى تتبع تراكيب البلغاء (قوله فان قيل الخ) حاصله أن الاسم المفرد لكونه فى مقابلة التثنية والجمع يدل بأفراده على وحدة معناه بمعنى أن لا يكون آخر معه واستغراقه وإن كان يستفاد من القرينة يدل على تعدده وأن معه آخر مثله فبينهما تخالف لتنافى مقتضاهما فلا يجتمعان اه صبان (قوله يدل على الوحدة) أى وحدة معناه وذلك لأن اسم الجنس النكرة إن قلنا بوضعه للوحدة الشائعة فدلالته على الوحدة ظاهرة وإن قلنا بوضعه للحقيقة فالحقيقة مفردة والغرض منها ما تتحقق به وأقل ما يتبادر مما تستعمل فيه فرد واحد فكان إفراد الاسم مقتضيا للوحدة على كلا المذهبين اه يعقوبى وقوله فالحقيقة مفردة وتقال على متعدد

بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره وهو ضربان: حقيقى وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم اللغة نحو عالم الغيب والشهادة أى كل غيب وكل شهادة وعرفى وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الأمير الصاغة أى صاغة بلده لا كل الصاغة واستغراق المفرد أشمل من الجمع فقولك لا رجال فى الدار يصدق إذا كان فيها رجل أو رجلان بخلاف قولك لا رجل فيها وهذا فى النكرة المنفية مسلم وأما المعرف باللام فلا بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره جمهور الأصوليين ودل عليه الاستقراء فى نحو والله يحب المحسنين أى كل محسن. فإن قيل إفراد الاسم يدل على الوحدة

والاستغراق يدل على التعدد فيتنافيان. فالجواب أن الحرف إنما يدخل عليه عند إرادة الاستغراق مجردًا عن الوحدة والتعدد وقوله في النحو علم أشار به إلى الأقسام المتقدمة وإلى الخلاف في كون المعرف أل بتمامها أو همزتها همزة قطع أو وصل أو اللام وحدها وهو مذهب علماء المعاني ولذا يقولون وأما تعريفه باللام كالمصنف في قوله باللام أو الهمزة أو اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وإلى ما يتفرع على ذلك وقوله فاقتفى تكملة. قال:

(وبالإضافة لحصر واختصار
تشريف أول وثان واحتقار
تكافؤ سآمة إخفاء
وحث أو مجاز استهزاء)

أقول: من مرجحات كون المسند إليه مضافا لما بعده الحصر حيث لا تضبط أفراد المسند إليه إلا بالإضافة نحو أهل الله ثما يكنون تحت مجاري الأقدار ومنها الاختصار نحو:

هواي مع الركب اليمانين مصعد

وقد بين ذلك بقوله والغرض الخ (قوله والاستغراق يدل على التعدد) أي فالاسم بوجود دال يدل مع الوحدة على التعدد أي فلا يتوقف تحقق الاستغراق على عدم الوحدة (قوله فالجواب الخ) حاصله أن لام الاستغراق المفيد للتعدد إنما تدخل عليه بعد تجريده عن الوحدة كما أن علامة الجمع في نحو مسلمين إنما تلحقه بعد تجريده عنها اه صبان (قوله إنما يدخل الخ) منصب الحصر الحال أعني مجردا لا الظرف قبله (قوله عن الوحدة والتعدد) أي بحيث يصير محتملا للوحدة والتعدد لأنه قصد به الجنس و بدخول حرف الاستغراق مثلا تعين للتعدد ثم أقول المناسب حذف قوله والتعدد لأنه لا تعدد قبل الاستغراق يجرد عنه اللفظ وتجريده على الوحدة كاف في الاحتمال المذكور (قوله وإلى الخلاف الخ) بيان القولين الأولين أن الخليل وسيبويه يقولان إن المعرف أل وبعض النحاة يقول إنه اللام فقط ثم الخليل يقول إن الهمزة همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال وسيبويه يقول إنها همزة وصل زائدة معتد بها وضعا أي مجعولة جزءا من الأداة كلام لعل الأولى وغيرها وهو القائل إن المعرف اللام فقط اتفقوا على أنها همزة وصل زائدة لا دخل لها في التعريف فالخلاف في الهمزة إنما هو بين من قال إن المعرف أل فلذا بطه الشارح به ولم يؤخره عن القولين ثم أقول من المعلوم أن الذي يناسب التكلم عليه هنا إنما هو مرجح كونه باللام فهو المقصود بالاحالة على النحو كما سبق إفادته والخلاف المذكور وما يتفرع عليه لا دخل لهما فيما ذكر فلا يراد الاشارة إليهما بالاحالة فكيف يجعلهما الشارح مشارا إليهما فالمناسب حذف هذه العبارة إلى قوله وإلى ما يتفرع ويبدل اسم الاشارة بضمير المؤنث فيقول غلبها أي الأقسام تأمل (قوله أو الهمزة) عطف على أل في قوله كون المعرف أل (قوله على ذلك) أي الخلاف والأقسام والأفراد لمراعاة ما ذكر (قوله و بالاضافة) أي و بتعريفه بالاضافة قال الصبان نقلا عن الأطول لا يذهب عليك أن الاضافة من أحوال المسند إليه ولا تختص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين تحقير في ولد حجام تحضر أو يصاحبك وتحقير في ولد الحجام إلا أن القوم أهملوها من غير ظهور جهة اه (قوله الحصر) أي قصده (قوله حيث لا تضبط الخ) حيثية تقييد وأراد بالأفراد ما يشمل الآحاد كما في المثال والحصر في قوله لا تضبط الخ إضافي بالنسبة لما لا يفيد العموم وأفاد بهذه الحيثية أن مراد المصنف بالحصر ضبط أفراد المسند إليه بحيث لا يخرج منها شيء فيكون مستغرقا فيرجع إلى الاستغراق في عبارة غيره ولو قال المصنف :

وبالاضافة للاحتقار   وضده عموم اختصار

لوافق غيره في العبارة الواضحة مع السلامة من التذييل الذي لا يدخل في الرجز إلا على سبيل الاغتفار للمولدين (قوله ساكنون الخ) المراد بمجاري الأقدار الأمور التي جرت بها الأقدار ثم إنه يصح كون الكلام فيه استعارة تصريحية تبعية بأن شبهت ملازمة مجاري الأقدار من حيث الرضا بها بالسكنى بجامع أن كلا ملازمة واستعيرت السكنى للملازمة المذكورة واشتق منه ساكنون بمعنى ملازمون ويصح كونه فيه استعارة بالكناية بأن يشبه ما جرى به القدر ببيت شعر بجامع مطلق الملازمة وحذف المشبه به وأثبت ساكنون تخييلا تأمل (قوله هواي) إما بمعنى مهوي أو أن المراد محل هواي وهو القلب يعني أن القلب سار بسير الحبيب وجسمي موثق بمكة أو أن المراد أن نفس الهوى سار بسير القلب السائر بسير الحبيبة وأصل مهوي مهووي اجتمعت الواو والياء الخ وكسرت الواو الأولى للمناسبة أفاده الصبان (قوله مع الركب) اسم جمع لراكب واليمانين جمع يمان أصله يمني حذفت الياء المدغمة وعوض عنها الألف على خلاف القياس فصار يماني أعل إعلال قاض ولعبد الحكيم استظهار فراجعه (قوله مصعد) أي مبعد ذاهبا في الأرض يقال أصعد ذهب في الأرض وأبعد فيها

جنب وجثمانى بمكة موثق * فهو أخصر من الذى أهواه وأولى لضيق المقام بسبب كونه فى السجن وحبيبه على

الرحيل ومنها التشريف المضاف نحو أمة محمد مرحومة أو المضاف إليه نحو نبينا محمد أفضل الأنام ومنها التحقير المضاف نحو ولد الحجام حاضر أو المضاف إليه نحو أخوك اللئيم حاضر فقوله واحتقار أى احتقار كل من الأول والثانى أى المضاف والمضاف إليه ومنها التكافؤ أى التماثل فى الرتبة بحيث لا مرجح للبداءة بأحد أفراد المسند إليه نحو علماء البلد حضروا ومنها سآمة المتكلم أو السامع من ذكر أفراد المسند إليه لكثرتها نحو أهل البلد حضروا ومنها إخفاء المسند إليه وستره عن غير المخاطب من السامعين نحو صاحبك تغير حاله ومنها حث السامع وتحريضه على إكرام أو إذلال فالأول نحو صديقك أتى إليك والثانى نحو عدوك يريد أن يظهر عليك ومنها تضمن الاضافة مجازا لطيفا نحو ولنعم دار المتقين أضيفت الدار للمتقين مع أنها دار المتقين وغيرهم لاختصاصهم بنعيمها ومنها الاستهزاء كقولك لمن يعتقد صلاح ذى بدعة

قال تعالى ـ إذ تصعدون ولا تلوون على أحد ـ اهـ يعقوبى (قوله جنيب) أى مجنوب مستتبع أى تتبعه الرقباء أو الحراس أو قومه فلا ينفلت عنهم لموافاة محبه من السعد والصبان (قوله وجثمانى الخ) الجثمان الجسم والشخص والموثق هو المقيد بالوثاق ولفظ البيت خبر والغرض منه التحسر والتحزن وإظهار الأسف اهـ يعقوبى (قوله بسبب الخ) أى فالمقام مقام ضجر وهو ضيق جدا (قوله نحو أمة الخ) ففيه تشريف وتعظيم للأمة بأنها أمة محمد (قوله نحو نبينا الخ) ففيه تعظيم لنا لأنه نبينا وقد تكون الاضافة لتعظيم غير المضاف والمضاف إليه نحو عبد السلطان عندى ففيه تعظيم للمتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو أى المتكلم الذى هو مدلول الياء غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه وهذا معنى الغيرية وليس المراد غير المضاف إليه مطلقا وغير المضاف مطلقا حتى يرد أن ما ذكر من المثال ليس لتعظيم غيرهما بل ما هو منهما إذ يصدق على الياء من عندى أنها مضاف إليها (قوله نحو ولد الحجام الخ) ففيه تحقير للمضاف بأنه ولد الحجام (قوله نحو أخوك الخ) ففيه تحقير للمضاف إليه بأن أخاه لئيم وقد تكون لتحقير غيرهما نحو ولد الحجام يجالس زيدا تحقيرا لزيد بأن ولد الحجام يجالسه قاله ع ق (قوله فقوله واحتقار الخ) أى فهو نظير التشريف فى كلامه الحذف من الثانى لدلالة الأول (قوله نحو علماء الخ) فأورد المسند إليه مضافا لأن عدم الاضافة يقتضى التعداد والتعداد يقتضى تقديم البعض والتقديم ترجيح بلا مرجح (قوله وتحريضه) عطف تفسير (قوله على إكرام الخ) أو على الرحمة نحو ولدك ضائع قاله ع ق (قوله نحو صديقك الخ) ففى الاضافة تحريض على إكرام الصديق المنسوب لك (قوله نحو عدوك الخ) ففيه تحريض على إذلال العدو المنسوب لك (قوله تضمن الاضافة مجازا) قال عبد الحكيم فى شرحه أى السعد للمفتاح فى بيان لطائف قوله تعالى ـ يا أرض ابلعى ماءك ـ ظاهر كلامه أى السكاكى أنه يريد بالمجاز الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال الماء بالأرض باتصال الملك بالمالك بناء على أن مدلول الاضافة فى مثل هذا هو الاختصاص الملكى فتكون الاستعارة تصريحية أصلية جارية فى التركيب الاضافى الموضوع للاختصاص الملكى فى مثل هذا وإن اعتبر اللام وبنى الاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة تبعية ومنهم من يجعل المجاز فى الاضافة بأدنى ملابسة مجازا عقليا بناء على أن كون النسبة على ما هو له وعلى غير ما هو له مما يتعلق بالعقل دون الوضع اهـ فذكر الوجهين واختار السيد فى شرح المفتاح كونها مجازا حكميا اهـ ومراده بمثل هذا ما كانت الاضافة فيه على معنى اللام ومراده بالمجاز الحكمى المجاز فى النسبة بين المتضايفين فتحصل أنه يجوز فى المجاز الذى تتضمنه الاضافة كونه لغويا بالاستعارة الأصلية المعتبرة فى التركيب وهو ظاهر كلام السكاكى وبالتبعية المعتبرة فى اللام وكونه عقليا فى النسبة بين المتضايفين وبه قال بعضهم واختاره السيد فى شرح المفتاح (قوله ولنعم دار الخ) تجرى فى المجاز هنا الأوجه السابقة فهو إما مجاز بالاستعارة المصرحة الأصلية بأن يشبه الاختصاص النعيمى بالاختصاص الملكى ويستعار التركيب من الثانى للأول أو التبعية بأن يشبه مطلق الأول بمطلق الثانى فيسرى التشبيه للجزئيات فتستعار اللام من الثانى للأول وإما مجاز فى النسبة بين المتضايفين حيث نسبت الدار للمتقين مع انتفاء ملكهم للملابسة (قوله مع أنها دار الخ) كأن مراده بالغير الملائكة والحور ونحوهم ممن لا يأتى فيهم معنى التقوى ثم إن المناسب مع أنهم غير مالكين لها وإنما المالك هو الله لأن التنبيه على نكتة العدول عن المعنى الأصلى إذا ذكرت فيه مع يكون بعدها ما يفيد المعنى الأصلى والمعنى الأصلى للاضافة التى على معنى اللام للاختصاص الملكى كما علمت فليس معناها الأصلى هنا عموم الارتباط بالدار للمتقين وغيرهم بل لو عمم وقيل ولنعم دار من لم يكفر بالله لم تكن الاضافة حقيقية ونظير هذا المناسب أن تقول أطلق الأسد على الرجل الشجاع مع أنه إنما يطلق أصالة على الحيوان المفترس بكذا

صاحبك تارك الصلاة ومنها غير ذلك كالاستغراق نحو فعل الله جميل أى كل فرد من أفراد فعله لا يسئل عما يفعل وبهذا الحال تمت أنواع المعرفة.

قال:

(ونكروا إفرادا او تكثيرا تنويعا او تعظيما او تحقيرا لجهل او تجاهل تهويل تهوين او تلبيس او تقليل)

أقول: البحث الرابع فى تنكيره فمن مرجحاته القصد إلى فرد مما يصدق عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من أقصى المدينة أى رجل واحد ومنها التكثير بمعنى أن ذلك الشئ لكثرته لا يحتاج إلى تعريفه نحو إن له لإبلا ومنها التنويع بأن يراد بالمسند إليه نوع مخالف للأنواع المعهودة نحو وعلى أبصارهم غشاوة أى نوع غريب من الغشاوة وهو ما يتعامى به عن الحق ومنها التعظيم نحو وجاءهم رسول كريم ومنها التحقير نحو قولك عند ملاقاة حجام لقيني رجل وقد اجتمعا فى قوله:

تأمل منصفا (قوله صاحبك الخ) اعلم أن الاستهزاء إنما يتحقق إذا ذكرت شيئا من المدح غير مريد به ظاهره ومثال الشارح لم يتحقق فيه ما ذكر فلا يصلح للاستهزاء ثم أقول الظاهر أن الاستهزاء يكون بكل من المضاف والمضاف إليه قياسا على التعظيم والاحتقار السابقين والشارح لم ينبه على ما ذكر فعبارته مع ما فى مثالها مجملة غير مناسب أن يقول ومنها الاستهزاء ويكون بالمضاف كقولك لذى عطاء قليل جدا عطاؤك جزيل وبالمضاف إليه كقولك لمن لا فضل له فضلك شهير فالاستهزاء فى الأول بالأول لقلته وفى الثانى بالثانى لا بالأول لعدم وجوده فى الواقع تأمل (قوله كالاستغراق) تقدم له ما يفيد أن الحصر فى المصنف يرجع إلى الاستغراق وقد نبهناك عليه فلا وجه لعدم الاستغراق من غير ما فى المصنف (قوله لا يسئل الخ) لا موقع لها هنا تبصر (قوله ونكروا) قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا عن الفصل بين التعريف والتنكير مع شدة تناسبهما أفاده الصبان عن الأطول (قوله إفرادا) مفعول لأجله لنكروا وكذا ما عطف عليه إلى آخر البيت (قوله وجهل) كذا بالواو فى نسخة ع ق أيضا والأولى جره عطفا على معنى ما قبله أى ونكروا للإفراد وجهل وهذا أحسن مما يفيده ع ق ولك رفعه مع ارتكاب الحذف أى ومراعاة لأغراض أخر منها جهل وفيه تكلف ونسخة المصنف لجهل وهى ظاهرة (قوله البحث الرابع) الثلاثة قبله هى الحذف والذكر والتعريف (قوله فى تنكيره) أى المسند إليه أى إيراده نكرة سواء كان مفردا أو مثنى أو مجموعا دسوقى (قوله القصد إلى فرد) أى غير معين والفرد قد يكون شخصا وقد يكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص فلذلك جعل الافراد مقابلا للتنويع أفاده الصبان عن الأطول ثم الفرد واحد ان كانت النكرة اسما مفردا واثنان ان كانت مثنى وجماعة ان كانت جمعا (قوله مما يصدق عليه اسم الجنس) كان مقتضى المقام أن يقول النكرة وكأنه جرى على عدم الفرق بين اسم الجنس والنكرة أو أنه أطلق الخاص وأراد العام على أحد الاطلاقين عند من لا يسوى بينهما وهو إطلاقها على ما يعمه هذا ما ظهر لى (قوله وجاء رجل) هو من آل فرعون من أقصى المدينة أى آخرها والمراد بالمدينة مدينة فرعون وهى منف كما فى الجلالين وليس المراد بمنف البلدة المشهورة الآن بل التى كانت بناحية الجيزة خربت بدعوة موسى عليه السلام صبان (قوله لكثرته لا يحتاج إلى تعريف) تفيد عبارته أن الكثرة أغنت عن التعريف وهذا لا يعقل إذا التعريف يستدعى التعيين والكثرة تستدعى الشيوع فياليته قال بمعنى أن ذلك الشئ لكثرته تبلغ حدا لا يعرف ولا يتعين مقداره فلا يمكن التعبير عنه بالمعرفة كما يفيده ع ق وغيره تدبر (قوله بأن يراد الخ) وذلك لأن التنكير كما يدل على الوحدة شخصا يدل عليها نوعا دسوقى (قوله المعهودة) أى التى عهدت للنكرة المذكورة فى التركيب (قوله وعلى أبصارهم غشاوة) جعل تنوين غشاوة للتنويع محوج إلى جعل غشاوة من المجاز الأعم من الحقيقة ليصير التعامى نوعا منها داخلا تحتها يس اه صبان فقد أطلق الخاص وهو الغطاء الحسى المانع من الاحساس بالبصر وأراد العام الشامل للمانع حكما الذى هو التعامى تأمل (قوله وهو ما) أى غطاء وقوله يتعامى به بالبناء للمجهول أى يتعامى الكفار هذا معنى عبارة الشارح وأقول نص عبارة السعد بعد المثال المذكور أى نوع من الأغطية وهو غطاء التعامى عن آيات الله اه وفى الصبان أن الاضافة للبيان أى غطاء هو التعامى وكذا تفيد عبارة ع ق فى كتابته فظهر أن النوع نفس التعامى لا شئ به التعامى كما تفيده عبارة الشارح فليت الشارح لم يتصرف فى عبارة السعد تبصر وإنما جعل النوع هو التعامى دون العمى للاشارة إلى أنهم يعرفون حقية الآيات ويظهرون خلاف ذلك فالحاصل منهم التعامى لا العمى الذى هو عدم ظهور الآيات لهم أصلا قاله اليعقوبى (قوله التعظيم) أى إفادة تعظيمه وأنه بلغ فى ارتفاع الشأن مبلغا لا يمكن معه أن يعرف لعدم الوقوف على عظمه دسوقى (قوله التحقير) أى إفادة التحقير وأنه بلغ فى الانحطاط مبلغا

له حاجب عن كل أمرٍ يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب فتنكير حاجب الأول للتعظيم والثاني للتحقير ومنها الجهل به نحو جاءني رجل إذا كنت لا تعرفه ومنها التجاهل كقولك ذلك وأنت تعرفه ومنها التهويل كقولك لمن أردت تفزيعه وتخويفه وراءك حساب ومنها التهوين بالنون كقولك لمن عليه بقية دين بقي شيء أي قليل ومنها التلبيس أي الاخفاء على السامع نحو قال لي قائل إنك خائن ومنها التقليل كقولك للظمآن هنا شيء من الماء، ومما له مناسبة بالتعريف والتنكير قاعدة وهي أن الاسم إذا كرر مرتين فان كانا نكرتين فالثاني غير الأول أو معرفتين أو الثاني فقط فهو عينه أو الأول معرفة والثاني نكرة فقولان فالأول والثاني كالعسر واليسر في قوله تعالى — فان مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً — والثالث نحو — فيها مصباح المصباح — والرابع كقوله :

صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم إخوان
عسى الأيام أن يرجعن قوماً كالذي كانوا

وهذه القاعدة أغلبية

لا يكن معه أن يعرف لعدم الاعتداد به والالتفات إليه اه منه (قوله له حاجب) أي مانع (قوله يشينه) أي يعيبه (قوله العرف) أي المعروف والاحسان قاله الصبان (قوله وليس له الخ) أورد عليه أن اللائق حذف طالب لأن الحجب للطالب عن العرف لا للممدوح أو عرفه عن الطالب على ما هو المناسب وأجيب بتقدير مضافٍ أي عن إحسان طالب العرف أي الاحسان إليه أي ليس له حاجب للطالب عن إحسانه إليه وقال عبد الحكيم قوله وليس له الخ عدم الحاجب عن طلاب العرف كناية عن ورودهم عليه وهو كناية عن حصول مقاصدهم فلا حاجة إلى التقدير أي إحسانه كما قيل اه ثم نقل عن الأطول أنه كان الأولى فليس لدلالة ما قبله عليه إذ لو كان له مانع عن طالب العرف كان من جملة ما يشينه (قوله فتنكير الخ) فمعنى الأول مانع عظيم ومعنى الثاني مانع حقير وإذا انتفى المانع الحقير عن العرف فالعظيم أولى ووجه ما ذكره الشارح أن مقام المدح يقتضي أن الحاجب أي المانع عن كل ما يشين أي يعيب الممدوح عظيم والحاجب الذي يصده عن المعروف والاحسان حقير فمن باب أولى عظيمه قاله اليعقوبي (قوله الجهل به) أي بالمسند إليه أي بأوصافه ما عدا مدلول النكرة (قوله إذا كنت لا تعرفه) أي لا تعرف من أوصافه سوى كونه رجلاً (قوله التجاهل) بمعنى أنك عرفت أن له أحوالاً أخرى غير مفاد النكرة وعدلت عنها إلى النكرة للتجاهل أي لاظهار الجهل بغير ما ذكر لغرض كستر التحدث عنه كأن ترى رجلاً متلبساً بشيء وعرفت عينه فاذا قيل لك من فعل كذا فتقول رجل لا أعرف عينه فعله اه ع ق ومنه مثال الشارح إذا كان مقصود المتكلم ستر الجاني المنافي علم السامع بعينه من الضرر عليه أو غيره (قوله التهويل) أي بشأن المسند إليه وأنه أبلغ إلى حيث تقصر العبارة عن تعيينه وهو يرجع إلى تعظيم الشيء معتبراً معه كونه مخيفاً (قوله تفزيعه) بفاء فزاي فعين بعد المثناة التحتية أي تصييره ذا فزع (قوله التهوين) أي التسهيل لشأن المسند إليه وهو يرجع إلى التحقير وقد يكون معنى التهوين أن تعدل عما تعينه وتعبر عنه باسم الجنس للتهويل بشأنه باعتبار عظمتك وأنه أهون من أن تعينه وتسميه فتقول إذا حدثك زيد بشيء حدث بهذا رجل وكثيراً ما تستعمل الملوك هذا المعنى وهو راجع أيضاً إلى التحقير اه ع ق وقوله وهو يرجع الخ ولعل ذكره اعتناء بشأنه لكونه قد يغفل عن رجوعه للتحقير (قوله أي الاخفاء الخ) أي لا على سبيل التجاهل بل على سبيل الإبهام على السامع لغرض كاخفاء صاحب السر فتقول حدثني بهذا السر رجل تعني لا أكشفه بل أبهمه اه ع ق (قوله هنا شيء الخ) ومنه ورضوان من الله أكبر أي الرضوان القليل من الله أعظم من كل مطلوب غيره وقلة الرضوان باعتبار متعلقه وأقل المتعلقات إدخال المرضي عنه الجنة . (تتمة) الفرق بين التعظيم والتكثير أن التكثير باعتبار تعدد الأفراد والتعظيم باعتبار الرفعة في النفوس وبين التقليل والتحقير أن الأول باعتبار التعدد أيضاً والثاني باعتبار عدم العلو في النفوس قاله ع ق وغيره (قوله إذا كرر مرتين) أي في كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل بأن يكون أحدهما معطوفاً على الآخر وله به تعلق ظاهر أو تناسب واضح اه سيوطي وقوله تعلق ظاهر كأن يكون الثاني مستأنفاً استئنافاً بيانياً جواباً عن سؤال نشأ من الأول وقوله تناسب واضح كأن يكون الثاني دعاء لشخص بعد ذكر ما صدر منه من الفعل الجميل تأمل (قوله كالعسر واليسر الخ) وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم تفسيراً لهذه الآية « لن يغلب عسر يسرين » فأفاد الاتحاد في المعرف دون المنكر (قوله والرابع كقوله الخ) هو صالح للاجراء على كل من القولين كما سيظهر (قوله صفحنا) أي عفونا وذهل بالمهملة اسم أبي القبيلة أو أمها وقوله وقلنا الخ أي وقلنا لأنفسنا القوم إخوان لنا فينبغي كف إيذائنا عنهم وقوله عسى الخ مرتب على محذوف يدل عليه سياق بيان غدر بني ذهل أي فظلموا علينا وفعلوا بنا ما لا يليق والظاهر أن مدخول أن من أرجع بمعنى أعاد فهو بضم ياء المضارعة

كما يعلم من المطولات
قال: (ووصفه لكشف او تخصيص
ثم ثنا توكيد او تنصيص)
أقول: البحث الخامس في اتباعه أما وصفه فللأمور منها كشف معناه نحو الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله فكل من هذه

وأن قوما على حذف مضاف أى حال قوم والمراد القوم المتقدمون أو مدلول نا من صفحنا وقلنا أو مطلق قوم منهما وهو الأظهر وقوله كالذى كانوا أى كالحال الذى كانوا عليه وحال القوم على الأول العجز والذل وعلى الثانى القوة والانتصار وعلى الثالث مطلق فقد صلح الكلام لاجرائه على كل من القولين سهواً تسامحت به القريحة (قوله كما يعلم من المطولات) قال السيوطى قال ابن السبكى الظاهر أن هذه القاعدة غير محررة لانتقاضها بأمثلة كثيرة منها فى المعرفتين هل جزاء الاحسان إلا الاحسان فان الأول العمل والثانى الثواب وفى تعريف الثانى وما يتبع أكثرهم إلا ظنا إن الظن لا يغنى فان المراد بالثانى عموم الظن دون الأول وفى النكرتين يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير فان الثانى هو الأول . قال الظاهر أن هذه الآيات ونحوها لا تخرج عن القاعدة عند التأمل فإن اللام فى الاحسان فيما يظهر للجنس لا للعهد كما قال وحينئذ يكون فى المعنى كالنكرة بخلاف آية العسر فان أل فيها إما للمعهود ذهنى وهو ما حصل له صلى الله عليه وسلم وللمسلمين من الشدة من الكفار أو للاستغراق كما يفيده الحديث وكذا آية الظن لا نسلم فيها أن الثانى غير الأول بل هو عين الأول قطعاً إذ ليس كل ظن مذموماً كيف وأحكام الشريعة ظنية وكذا آية الصلح لا مانع من أن يكون المراد بها الصلح المذكور وهو الذى بين الزوجين واستحسان الصلح فى جميع الأمور يكون مأخوذاً من السنة أو من الآية بطريق القياس بل لا يجوز القول بعموم الآية وأن كل صلح خير لأن ما أحل حراماً من الصلح أو حرم حلالاً فهو ممنوع وكذا آية القتال ليس الثانى فيها عين الأول بلا شك لأن المراد بالأول المسئول عنه القتال الذى وقع فى سرية ابن الحضرمى سنة اثنتين من الهجرة لأنه سبب نزول الآية والمراد بالثانى جنس القتال لا ذاك بعينه فتأمل هذا وخرج ما أشكل عليك اهـ بتصرف وقوله للمعهود ذهنى ليس المراد به المصطلح عليه المتقدم فان هذا ليس منه بل المراد به العلمى كما عبر به غيره عن مثله وقوله وخرج ما أشكل عليك . إن قلت ماذا تقول فى قوله تعالى وهو الذى فى السماء إله وفى الأرض إله . قلت قال السبكى أن إله فى الآية بمعنى معبود والاسم المشتق إنما يقصد به ما تضمنه من الصفة فأنت إذا قلت زيد ضارب عمراً وضارب بكراً لا يتخيل أن الثانى هو الأول وإن أخبر بهما عن ذات واحدة فان المذكور بالحقيقة إنما هو الضربان لا الضاربان ولا شك أن الضربين مختلفان اهـ أى فالنكرتان فى الآية لم يقصد منهما سوى الصفة وهى العبادة ولا شك أن العبادتين متغايرتان فالنكرة الثانية غير الأولى باعتبار المقصود وإن وقعتا على ذات واحدة فلم تخرج الآية عن القاعدة تأمل (قوله ووصفه) أى المسند إليه سواء كان معرفة أو نكرة فالوصف من أحوال المسند إليه مطلقاً وهو قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يطلق بمعنى المصدر وهو ذكر النعت وهو المناسب هنا للتعاليل المذكورة لأن الذى يعلل إنما هو الأحداث لا الألفاظ والموافق لقوله بعد وأكدوا وما بعده فانها صريحة فى إرادة الحدث (قوله فى اتباعه) أى من غير تقييد بكونه معرفة أو نكرة (قوله كشف معناه) أى ما يعنى به ويقصد سواء كان ذلك المعنى حقيقياً أو مجازياً دسوقى (قوله الطويل الخ) الطول الامتداد المفروض أولاً والعرض الامتداد المفروض ثانياً والعمق ما يقاطعهما وتفسير الطول بأزيد الامتدادين والعرض بأنقصهما لا يشمل الأجسام المتساوية الأضلاع اهـ صبان والمراد بالأضلاع الامتدادات كما فى عبارة غيره (قوله يحتاج الخ) خبر عن الجسم وفيه أن الاحتياج إلى فراغ ليس خاصاً بالجسم المذكور بل الجوهر الفرد كذلك خصوصاً والمعتزلة أصحاب هذا التعريف يعترفون به ويخالفون الحكماء فى إنكاره فلا وجه للتخصيص . والجواب أن المراد الاحتياج إلى فراغ يمتد وهو من خصائص الجسم المذكور اهـ دسوقى (قوله فكل من هذه

الأوصاف

الأوصاف الخ) أفاد بهذا ما نقله الصبان عن الأطول من أنه لا يجب في تحقق الكشف بالوصف كونه مبيناً للغاية بل يجوز كونه أعم من حقيقة الموصوف وبه يجاب عما أورد من أن كل واحد صفة على حدته مع أنه ليس كاشفاً وأفاد به أيضاً أن هذا المثال قد اجتمع فيه نوعان من الكشف فبالنظر إلى كل واحد فيه كشف لا للغاية وبالنظر إلى المجموع فيه الكشف للغاية تدبر (قوله بوجه ما) أي لا من كل وجه (قوله والمجموع وصف) أي بحسب المعنى وإن كان هناك تعدد بحسب اللفظ والإعراب كأنه قيل الجسم الذاهب في الجهات كما أن قولهم قولك حلو حامض خبر واحد معنى كأنه قيل مز مع تعدد اللفظ والاعراب اهـ من الصبان (قوله على مذهب) الأنسب أنه متعلق ببالغ (قوله القابل للقسمة) أي ولو من جهة واحدة فهو ما تركب من جوهرين فردين فأكثر فلا يلزم فيه وجود الامتدادات الثلاثة السابقة (قوله بتقليل الاشتراك) أي الواقع فيه وهذا إذا كان نكرة ثم إنه أفاد السيد أن الظاهر أن المراد الاشتراك المعنوي فلا يكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يحمل على الأعم من المعنوي واللفظي فيكون جارية صفة مخصصة لأنها قللت الاشتراك برفعها احتمال غير الماء من المعاني المشتركة في لفظ عين فلم يبق إلا الاشتراك المعنوي بين أفراد الماء اهـ وناقشه العصام في جعله قصد الاشتراك المعنوي هو الظاهر واستظهر التعميم (قوله أو رفع الاحتمال) أي إذا كان معرفة والمراد الاحتمال الذي يقتضيه الاشتراك اللفظي الحاصل في المعارف كزيد فإنه وضع للشخص التاجر والفقيه مثلاً فتحصل من ذلك أن التخصيص يدخل المعارف والنكرات وأن التخصيص فردين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال هذا هو اصطلاح البيانيين من الدسوقي والصبان بتصرف . إذا علمت هذا تعلم ما في تمثيل الشارح لتقليل الاشتراك بقوله زيد العابد عندنا فكان المناسب رجل تاجر عندنا فتاجر قلل الاشتراك في رجل الشامل للتاجر وغيره بسبب وضعه للذكر البالغ من بني آدم (قوله إذا كان الخ) فيكون النعت مقللاً للاشتراك باخراج غير العابد ممن يسمى بزيد مع بقاء اشتراك العباد في اسم زيد فقوله مشارك أي ممن يسمى بزيد (قوله نحو زيد العالم الخ) فإن زيداً وضع للشخص التاجر بوضع وللعالم بآخر وهكذا فنعته بقولك العالم رافع لاحتمال التاجر مثلاً (قوله إذا لم يكن الخ) أي فلا يوجد مع النعت اشتراك فلا يكون مقللاً للاشتراك بل رافعاً لاحتمال غير العالم [تنبيه] قد علمت أن كون التخصيص يكون في النكرات والمعارف اصطلاح البيانيين وأما النحاة فإن التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرات فقط وأما رفع الاحتمال في المعارف فيقال له توضيح لا تخصيص نبه عليه اليعقوبي وغيره (قوله إذا كان الموصوف الخ) تقييد لكون الوصف يقصد للذم والمدح فإن فقد فالمقصود التخصيص والمدح والذم يكون حاصلاً غير مقصود والتعيين إما لكون المسند إليه لا شريك له في ذلك الاسم أو لكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذلك الوصف اهـ من الصبان (قوله نحو أمس الدابر) فإن لفظ الأمس مما يدل على الدبور فوصفه بالدابر تأكيد وقد يقال أي فائدة لهذا التأكيد ؟ ويجاب بأن ذلك إنما يقال إذا اقتضاه المقام كما إذا وقع في أمس غم وكرب فيكون ذكره إشارة للفرح بدبوره أو وقع فيه سرور فيكون فيه الاشارة للتأسف عليه قاله بعضهم وهو في الأطول اهـ من السعد والصبان (قوله أي البسط) أي للكلام (قوله والبيان) عطف علة على معلول والمراد البيان لما استفيد من المسند إليه (قوله لكون الخ) علة للبيان والمراد بالمنطوق اللفظ الذي به البيان (قوله نحو جاءني الخ) أي ففي قولك واحد بيان لما استفيد من المفرد وهو رجل هذا إيضاح كلامه . وأقول ما قاله الشارح وإن استفيد من شرح المصنف فيه أن الاتيان بما يفيده اللفظ بعده توكيد كما في مثاله لا تنصيص إذ التنصيص جعل اللفظ نصاً في شيء مما يحتمله وقد مثل السيوطي للتوكيد

الأوصاف الثلاثة يبقى الجسم بوجه ما والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد على مذهب المعتزلة. وأما على مذهب أهل السنة فهو الجوهر القابل للقسمة فإن لم يقبلها فهو الجوهر الفرد . ومنها تخصيصه بتقليل الاشتراك أو رفع الاحتمال فالأول نحو زيد العابد عندنا إذا كان هناك مشارك له في العبادة والثاني نحو زيد العالم عندنا إذا لم يكن عالم غيره ومنها الذم نحو زيد الجاهل في السوق ومنها الثناء أي المدح نحو زيد العابد في المسجد إذا كان الموصوف معيناً بدون الوصف فيهما ومنها التوكيد نحو أمس الدابر كان يوماً عظيماً ومنها التنصيص أي البسط والتبيان لكون دلالة المنطوق أقوى نحو جاءني رجل واحد . واعلم أن المسند إليه إذا كان ضميراً لا يصح وصفه كما هو مقرر في محله .

قال:

(وأكدوا

ببعض أمثلة المصنف في شرحه للتنصيص فالمناسب أن يفسّر كون الوصف للتنصيص بما كتب على الأصل من أن الوصف قد يكون لبيان المقصود وتفسيره بأن يكون الغرض بيان أحد المحتملين للفظ أو المحتملات ورفع غيره نحو وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه فإن النكرة في سياق النفي للعموم لكن يجوز أن يراد هنا العموم والاستغراق العرفي بأن يراد الدابة والطائر البلديين العرفيين لأن عموم العرف بحسب ما يتفاهم فيه وهو ما يجري في البلد والزمان فذكر وصف الجنس نبّه على أن المراد من كل منهما جنسه لا خصوص المتعارف فقد أفاد هذا الوصف مزيد عموم فليس القصد من هذا الوصف مجرد التقوية حتى يكون مؤكداً ولا إيضاح للمعنى حتى يكون كاشفاً ولا تقليل الاشتراك حتى يكون مخصصاً وبهذا علم الفرق بين الأوصاف الأربعة التي تحصل بها بيان لما قبلها. إن قلت إذا كان الغرض هنا بيان أحد المحتملين الخ يلزم أن يكون الوصف هنا من أحد قسمي الوصف المخصص المستفادين من الشارح وهو ما يرفع احتمال الموصوف: قلت إن هذا الأحد مخصوص بالمعارف كما مرّ وما هنا في النكرات فاللزوم المذكور ممنوع هذا تحقيق المقام (قوله تقريرا) مفعول لأجله وقصد معطوف عليه بالنصب (قوله أو قصد الخ) أي قصد المتكلم أن يتخلص وينفك عن ظن السامع أنه قصد خلاف المذكور فنسها فذكر زيداً مثلاً فيقول جاء زيد زيد لدفع هذا الظن وكذا يؤكد لئلا يسهو السامع عن السماع أفاده ع ق (قوله وتحقيق مفهومه) فالكلام بعد تقرير لفظ المسند إليه على حذف المضاف أو الاستخدام أو إقامة الدال مقام المدلول وليس المراد بالمفهوم المعنى الحقيقي كما يسبق إلى الفهم بل ما يدل عليه وإن كان معنى مجازيا كما في رمى الأسد نفسه أفاده عبد الحكيم (قوله بعد تقرير الخ) أي بعد لفظ التقرير (قوله والاستخدام) كأن مراده شبه الاستخدام حيث ذكر المسند إليه في الترجمة مراداً منه لفظه وأريد منه هنا معناه (قوله أو إقامة الخ) أي أن الحكم على الدال لإقامته مقام المدلول وهو في الحقيقة على المدلول (قوله بحيث لا يظن الخ) لما كان يتوهم من قوله تحقيق مفهومه جعل المفهوم محققاً وثابتاً في نفسه بإزالة الخفاء عنه وهذا غير مراد قيّده الشارح بقوله بحيث الخ فأفاد أن المراد بتحقيق مفهومه جعل المفهوم محققاً وثابتاً في ذهن السامع لا يظن أن المراد من اللفظ غيره والمراد من الظن ما يشمل التوهم أفاده الدسوقي قال ع ق وظن الغيرية من حمل على تجوز أو ظن سهو المتكلم فيه وأن المقصود غيره أو غفلة السامع عن معناه فيحمله على غيره والفرق بين غرض التقرير وبين دفع السهو والتجوز والخصوص وإن لزم من دفع ما ذكر التقرير وعكسه القصد إلى نفس أحدها بالذات دون الآخر فإنه قد يخطر ببال المتكلم قصد تقريره حتى لا يكون في الذهن مناف وقد لا يخطر له دفع مناف مخصوص كالسهو والتجوز فلا يكون الغرض التقرير فليفهم اهـ (قوله نحو جاءني زيد زيد) فكرّر لفظ زيد لئلا يتوهم أن الجائي غيره بسبب الحمل على التجوز أو توهم سهو المتكلم فيه وأن المقصود غيره ولئلا يغفل السامع عن معناه فيحمله على غيره (قوله فأسند الحكم) عطف على السهو من عطف الفعل على اسم يشبهه تأمل (قوله نحو المثال المتقدم) يتعين التأكيد اللفظي هنا كما في المثال لأن المعنوي لا يدفع هذا التوهم كما صرح به في المطول ووجهه السيد السند بأنه إذا قال جاءني زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول جاءني عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو اهـ أي وبني التوكيد على سهوه (قوله دفع توهم المجاز) أي توهم السامع ظن المتكلم تجوز في الكلام (قوله مجاز) أي عقلي أو بالحذف (قوله وعدم الشمول) أي في المسند إليه أو في النسبة أي الإسناد وسفينته (قوله دفعاً لتوهم الخ) أو توهم أن المجيء إنما حصل من البعض وأسند إلى الكل لأنه كالصادر من الكل برضاهم به فعلى الأول يكون قد استعمل الجزء في الكل مجازاً مرسلاً وعلى الثاني يكون تجوز في الإسناد فعلم أن دفع توهم عدم الشمول لا يخلو من دفع توهم التجوز

تقريراً أو قصد الخلوص من ظن سهو أو مجاز أو خصوص)

أقول: أما توكيده فلأمور منها التقرير أي تقرير المسند إليه وتحقيق مفهومه بحيث لا يظن به غيره نحو جاءني زيد زيد ومنها دفع توهم السهو إذا خاف المتكلم أن السامع ظن به السهو فأسند الحكم إلى غير من هو له نحو المثال المتقدم ومنها دفع المجاز نحو جاء الأمير نفسه دفعاً لتوهم أن إسناد المجيء إلى الأمير مجاز وإنما الجائي بعض خدمه ومنها دفع توهم التخصيص وعدم الشمول نحو جاء القوم كلهم دفعاً لتوهم أن الجائي البعض وعبّر عنه باللفظ الدال على الكل. قال: (وعطفوا عليه

لكن

لكن لما كان الغرض نفس دفع توهم عدم الشمول ذكر التنصيص على أعيان المسائل في قصد البليغ أفاده اليعقوبي (قوله بالبيان) أي بعطف البيان أي وعطفوا على المسند إليه عطفاً ملابساً للمعطوف البياني وقوله باسم متعلق بالبيان الثاني وتقديم معمول اسم المصدر عليه لكونه ظرفاً وهذا هو الموافق لما في الأصل وصرح به المصنف في شرحه وأشعر به الشارح وفي ع ق حل آخر فانظره (قوله باسم مختص به) المراد بكونه مختصاً به أن يكون له دون ما قصد إخراجه عنه وبيانه منه سواء كان مختصاً به حقيقة بأن لا يطلق على غيره أو ليس مختصاً به حقيقة ولكن اختص به بالنسبة لما خرج به، ولهذا يقال لا يشترط فيه الاختصاص ويعني الحقيقي وذلك كقوله:

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند

فان العائذات يشمل كل وحش يعوذ بالحرم وأخرج بالطير ما سواه من الدواب فهو مختص بالعائذات المرادة باعتبار ما أريد إخراجه عنها من سائر الوحوش وإن لم يختص الطير في الجملة بالعائذات لصدقه على غيرها اهـ ع ق وقوله المؤمن مجرور بواو القسم والغيل والسند موضعان في جانبي الحرم فيهما الماء والغيل بالغين المعجمة فيما يظهر وجواب القسم في البيت بعده وهو:

ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطا إلى يدي

(قوله نحو قدم الخ) فقد بينت الصديق المراد بخالد لإيضاحه بما اختص به دون سائر الأصدقاء ع ق (قوله ولا يلزم الخ) ساق الشارح عبارة الأصل في حل كلام المصنف مسايرة له ثم اعترض عليها تبعاً للسعد باعتراضين الأول قوله ولا يلزم الخ والثاني قوله وقد يكون الخ ويجاب عنهما بحمل عبارة الأصل على الغالب كما قاله الصبان وترك الشارح اعتراضاً ثالثاً يشير إليه مع جوابه ما قدمناه عن ع ق من قوله والمراد بكونه مختصا الخ تأمل (قوله لجواز الخ) وذلك فيما إذا فرض أن كنية رجل كأبي حفص مشتركة بين عشرة واسمه كعمر مشترك بين عشرين مغايرين لأولئك العشرة فاذا أتبع اسمه كنيته عطفه بيان لها وقيل جاءني أبو حفص عمر أفاد إيضاحها عند الاجتماع وإن كانت الكنية أوضح من الاسم حال الانفراد اهـ صبان (قوله والفرق الخ) هذا بيان للأصل في كل وإلا فقد يكون النعت للكشف كما في قولك الجسم الطويل الخ وقد يكون عطف البيان للمدح كما ذكره الشارح هنا تأمل (قوله جيء به للمدح) إذ فيه إشعار باعتبار الوضع التركيبي إلى كونه محرما فيه القتال والتعرض لمن التجأ إليه وإن كان مستعملاً ههنا في معناه العلمي ولذا جعل المجموع عطف بيان ثم قيل إنه يجوز أن يكون البيت الحرام بياناً موطئاً للكعبة كما جعل قرآنا عربيا حالا موطئة من ضمير أنزلناه ليس بشيء وأما البدل فلأنه في حكم تكرير العامل وليس المقصود تكرير نسبة الجعل إليه ولا النسبة إلى الثاني مقصوداً أصلياً عبد الحكيم وقوله إشعار ضمنه معنى إشارة فعداه بإلى وقوله بيانا موطئا فيه حذف العاطف والمعطوف أي ونعتاً موطئاً له بفتح الطاء المشددة وكذا يقال في قوله حالا موطئة وقوله للكعبة راجع لبيانا (قوله وليس المقصود الخ) أي والبدل لا بد فيه من كل منهما تأمل (قوله تقريرا) أي لقصد التقرير لمعنى المسند إليه حيث يقتضيه المقام دفعاً لتوهم خلاف المراد ع ق (قوله أو تحصيلا) أي ولقصد تحصيل نسبة المحكوم به لذلك المسند إليه لغرض من الأغراض وأو في قوله أو تحصيلا بمعنى الواو فاستفيد من هذا الكلام أن البدل يكون لشيئين تحصيل النسبة للبدل بعد تحصيلها للمسند إليه وزيادة التقرير لذلك المسند إليه اهـ منه والغرض الأصلي هو الأول لكون البدل هو المقصود بالنسبة وهذا غير ما درج عليه الشارح وسيأتي إيضاحه (قوله تفصيلا لأحد الجزءين) أهمل المصنف قيد الاختصار مع وجود التضمين في كلامه ولو قال:

وأبدلن مقررا محصلا وانسق تفصل واحدا مقللا

بالبيان باسم به مختص للبيان) أقول: وأما تعقيب المسند إليه بعطف البيان فلإيضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما والفرق بين النعت وعطف البيان أن الأول يدل على معنى في متبوعه والثاني يكشف حقيقته وقد يكون عطف البيان للمدح لا للإيضاح نحو جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس فالبيت الحرام جيء به للمدح لا للإيضاح والبيان الأول في البيت المراد به التابع المخصوص والثاني اسم مصدر بين فلا إيطاء في البيت. قال:

(وأبدلوا تقريراً او تحصيلا وعطفوا بنسق تفصيلا لأحد الجزءين

أوفى بالقصد مع السلامة من التضمين تأمل (قوله أو ردّ إلى الابهام) إن قرئ بالنصب فظاهر أو بالجر فعلى ماتقدم فى وجهل وأما الابهام فيتعين جره على ماذكر تأمل (قوله للذى تلا) أى للاسم الذى تبع المسند إليه بأن عطف عليه (قوله وأما البدل الخ) حاصل المقام من خارج أن البدل بأقسامه الثلاثة فيه تقرير للمتبوع وهو هنا المسند إليه وتقرير للحكم ويزيد بدل البعض وبدل الاشتمال بأنهما لتحصيل الحقيقة أما تقرير الحكم فى الثلاثة فبتكريره لأن البدل على نية تكرير العامل وأما تقرير المتبوع فى بدل الكل فبتكريره أيضا وأما تقريره فى بدل البعض والاشتمال فبأن متبوع كل منهما يشتمل على التابع إجمالا حتى كأنه مذكور فيه أما فى البعض فظاهر لاشتمال الكل على بعضه وأما فى الاشتمال فلإشعار الكلام به إجمالا فانك إذا قلت أعجبنى زيد بقيت النفس منتظرة لوجه الإعجاب فقد أشعر به جملة ولذلك قيل إن معنى الاشتمال اقتضاء الأول للثانى واستلزامه له فى الجملة باعتبار ماينسب إليه وذلك ظاهر فاذا لم يشعر به الكلام جملة باعتبار متفاهم العرف كقولك ضرب زيد عبده كان الثانى بدل غلط وأما تحصيل الحقيقة فى بدل البعض فلأنه لولاه لم يعلم المسند إليه على الحقيقة وكذا فى بدل الاشتمال كذا يستفاد من كلامهم . إذا علمت هذا فقول المصنف وأبدلوا تقريرا أى فقط وذلك فى بدل الكل وقوله أو تحصيلا أى مع التقرير وذلك فى بدل البعض والاشتمال فلذا وزع الشارح فى كلام المصنف غير أن فى عبارة الشارح نوع قصور لتركه الكلام على تقرير المسند إليه فى بدل الكل والكلام على التقرير فى الأخيرين رأسا (قوله بسبب تقديم التوطئة) أى مع الحكم عليها والتوطئة هنا بمعنى الموطئ والممهد له وهو المسند إليه وقوله فتتشوف الخ أى وهو على نية تكرار العامل وقوله فيتقرر الحكم أى لتكريره هذا ولو وجه تقرير الحكم بتكريره لكان أولى إذ هو محط التوجيه الذى قاله فلا يتم إلا بتقديره وليس مما عداه كبير فائدة تأمل (قوله وذلك فى بدل البعض الخ) علمت وجهه فيهما (قوله بدل الغلط) أى البدل لأجل الغلط أو لتدارك الغلط أو بدل المغلوط أعنى المبدل منه اهـ عبد الحكيم وقوله لأجل الخ الملحوظ فى الأول السببية وفى الثانى الخبرية وإن لزم من كل منهما الآخر تأمل (قوله لم يقع فى فصيح الكلام) أورد أن هذا ممنوع فى بعض أقسام بدل الغلط وهو مالا يكون الغلط فيه حقيقة وإنما يكون فيه تغالط بأن يرتكب عمدا صورة الغلط فلامانع من وقوعه فى الفصيح صبان عن سم وترك الشارح بدل البداء قال اليعقوبى وحكمه حكم المعطوف ببل فيدخل اعتباره فيه (قوله أى جعل الشئ) أى المعهود الذى يصح عطفه ولذا لم يقل جعل شئ وأشار بهذا إلى أن المراد بالعطف المعنى المصدرى لا التابع المخصوص إذ لايعلل إلا الأحداث . فان قلت الجعل المذكور من أوصاف الجاعل لامن أحوال المسند إليه قلت المراد من الجعل المذكور لازمه إذ يلزم من جعل الشئ معطوفا على المسند إليه كون المسند إليه معطوفا عليه اهـ دسوقى وقوله الذى يصح عطفه هو مالا يلزم الصدارة ومالبس معطوفا على ضمير رفع متصل من غير فاصل ولاغير ذلك مما يمتنع عطفه (قوله فلتفصيل المسند إليه) أى ذكره مفصلا بعضه عن بعض فى العبارة لكن هذا لايظهر فى تفصيل المسند إذ كل من المجيئين فى قولك جاء زيد فعمرو ذكر بقولك جاء نعم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصية فى كل لم تفهم من ذكر المسند إلا أن يلتزم اختلاف معنى التفصيل فيهما أفاده الصبان (قوله مع اختصار) لم يقل مع الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند إليه أطول اهـ صبان أى والمراد اختصار الكلام (قوله فان فيه تفصيلا الخ) أى بخلاف مالو انتفى العطف بأن قيل جاءنى رجلان من بنى فلان فلا تفصيل فيه أو نحوه محترز عنهما بالتفصيل هذا وقد بين الشارح وجه التفصيل دون الاختصار ووجهه أنك إذا عطفت مفردا على آخر حصل التفصيل مع كون الكلام أقل مما عطف فيه عطف جمل نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو فقوله مع الاختصار

أورد الى حق وصرف الحكم للذى تلا والشك والتشكيك والإبهام وغيرذلك من الأحكام)

أقول: وأما البدل من المسند إليه فلتقرير الحكم بسبب تقديم التوطئة لذكر البدل فتتشوف النفس إليه فيتقرر الحكم ويثبت وذلك فى بدل الكل نحو جاء أخوك زيد أو لتحصيل الحقيقة وذلك فى بدل البعض نحو مات العلماء كثيرهم والاشتمال نحو سلب الناس عقولهم. وأما بدل الغلط فلا دخل له هنا لأنه لايقع فى فصيح الكلام. وأما العطف أى جعل الشئ معطوفا على المسند إليه بحرف فلأمور منها تفصيل المسند إليه مع الاختصار نحو جاء زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل بأنه زيد وعمرو

احتراز

من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المجيئين كانا معاً أو مرتبين مع مهلة أو بلا مهلة ومنها تفصيل المسند كذلك نحو جاءني زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاء القوم حتى خالد فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ وثم على التراخي وحتى على أن أجزاء ما قبلها مرتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس فمعنى تفصيل المسند فيها أي حتى أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولاً وبالتابع ثانياً من حيث إنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخر التي قبلها نحو مات كل أب لي حتى آدم وهذا معنى قوله تفصيلاً لأحد الجزئين أي المسند إليه أو المسند ومنها رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد أو أنهما جاءاك جميعاً فيكون على الأول قصر قلب وعلى الثاني قصر إفراد

احتراز عن هذا فإنه وإن كان فيه تفصيل المسند إليه لكنه لا اختصار فيه ونحو هذا وإن كان خارجاً بكون الكلام مفروضاً في عطف المسند إليه لكن الاختصار هو الموجب للفرق بين العطفين في النكتة أفاده اليعقوبي (قوله من غير دلالة الخ) إذ الواو إنما هي للجمع المطلق أي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم أو تأخر أو معية اه مطول (قوله بأن المجيئين الخ) تصوير لتفصيل الفعل دسوقي (قوله مع مهلة) متعلق بمرتبين والمهلة بضم الميم وفتحها التراخي اه منه (قوله تفصيل المسند) أي بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولاً ومن الآخر بعده متراخياً أو غير متراخ مطول وأشار بقوله متراخياً إلى التفصيل المفاد بثم وحتى لأنها مثل ثم في إفادة الترتيب مع التراخي إلا أنها تدل على أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ ما بعدها كما أفاده بعد والمراد الترتيب الذهني لا الخارجي إذ ليس بشرط كما سيذكره الشارح وبقوله أو غير الخ إلى التفصيل بالفاء (قوله كذلك) أي كما تقدم في تفصيل المسند إليه من كون ذلك بالاختصار واحترز بذلك عن نحو جاءني زيد وعمرو قبله أو بعده بسنة أو شهر أو بأثره فقد أفاد هذا الكلام أن اتصاف أحد المسند إليهما بالحكم إنما هو قبل الآخر أو بعده بمهلة أو بدونها وهذا معنى التفصيل ولكن تلك الإفادة بزيادة القبلية أو البعدية بسنة أو شهر والأثرية وهو تطويل فإذا أريد إفادة ذلك بالاختصار أتى بحرف العطف الدال على ذلك يعقوبي (قوله فالثلاثة) أي الحروف الثلاثة صبان (قوله تشترك في تفصيل المسند) أي من حيث حصوله من أحد المذكورين أولاً ومن الثاني بعده (قوله إلا أن الخ) استدراك لدفع ما يتوهم من اشتراكها في التفصيل وهو تساويها من كل وجه (قوله على أن أجزاء ما قبلها) التعرض للأجزاء بطريق التمثيل لا الحصر إذ المعتبر في حتى كما صرح به في مغني اللبيب وغيره أن يكون معطوفها بعضاً من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة أو جزءاً من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو كالجزء نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها وبالجملة أن يكون متبوعها ذا تعدد في الجملة حتى يتحقق فيه نقص ولو اشترط الجزئية بخصوصها لاحتيج إلى تأويل المثال المذكور أعني مات كل أب لي حتى آدم بأن المراد مات آبائي حتى آدم اه فنري (قوله مرتبة الخ) أي إلى أن ينتهي الترتيب إلى ما بعدها وذلك أن نحو قهرناكم حتى الكماة يلاحظ فيه أن القهر تعلق بالمخاطبين واحداً بعد واحد مبتدأ من الضعاف إلى أن تعلق بالشجعان وفي نحو قدم الحجاج حتى المشاة أن القدوم تعلق بالحجاج واحداً بعد واحد مبتدأ من الركبان إلى المشاة أفاده الدسوقي (قوله أن يعتبر) أي يلاحظ وقوله تعلقه أي المسند وقوله من حيث إنه أي التابع وقوله أقوى أجزاء المتبوع أي أشرفها وقد علمت ما في الأجزاء (قوله ولا يشترط الخ) أي وإنما المشترط فيها الترتيب الذهني سواء طابقه الترتيب الخارجي أو لا دسوقي (قوله قبل ملابسته الخ) أو في أثنائها نحو مات الناس حتى الأنبياء أو في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد إذا جاءوك معاً مطول (قوله أي المسند إليه الخ) تفسير للجزئين (قوله رد السامع الخ) لا يرد أن الرد يتأتى بغير العطف نحو إنما جاء زيد وما جاء إلا زيد لأن المراد رد السامع صريحاً صبان (قوله عن الخطأ في الحكم الخ) أراد بالحكم المحكوم به والخطأ في المحكوم به من حيث نسبته إلى المحكوم عليه فالحكم بمعنى المحكوم به موصوفاً بالخطأ والصواب في النسبة والحكم بمعنى الإيقاع نفسه خطأ أو صواباً عبد الحكيم (قوله لمن اعتقد الخ) متعلق بقول مقدر بعد نحو أي نحو قولك ما ذكر لمن اعتقد الخ رداً عليه في اعتقاده (قوله فيكون) أي قصر المجيء على زيد المفهوم من المثال وقوله على الأول هو كونه مقولاً في الرد على من اعتقد مجيء عمرو دون زيد وقوله قصر قلب أي قصراً نشأ منه قلب اعتقاد السامع وقوله وعلى الثاني هو كونه مقولاً رداً على من اعتقد مجيئهما وقوله

قصر إفراد أي قصراً نشأ منه إفرادُ أحدِ الشيئين باعتقاد ثبوتِ المحكومِ به له وسيأتي تحقيق القصرين إن شاء الله تعالى (قوله ومراده) المناسب التفريع لعلم ذلك مما سبق (قوله صرف الحكم) أي المحكوم به (قوله نحو جاء الخ) إنما اقتصر في التمثيل على الاثبات وترك النفي مع تمثيل الأصل به أيضاً لعدم ظهور صرف الحكم في النفي على مذهب الجمهور الآتي الذي بني الصرف عليه كما ذكره السعد ومما أجيب به عنه لا يقوى قوة الإشكال (قوله للاضراب عن المتبوع) أي الاعراض عنه وقوله وصرف الحكم الخ عطف لازم دسوقي (قوله أن يجعل في حكم المسكوت عنه) هو مذهب الجمهور وقوله لا أن الخ هو مذهب ابن الحاجب وعلى قول الجمهور يخرج العطف ببل عن تعريف العطف بأنه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لا على قول ابن الحاجب لأن التابع والمتبوع معاً مقصودان بالنسبة وإن كان أحدهما بالنفي والآخر بالاثبات فحينئذ يكون العطف بها كالعطف بلا ولكن أفاده الدسوقي (قوله في المسند إليه) أي في عينه والظرف متعلق بالشك (قوله أي إيقاع المتكلم السامع) المصدر مضاف لفاعله والسامع مفعوله (قوله بأن يكون المتكلم إلى قوله المخاطب) تصوير للايقاع المذكور والمناسب حذف هذه العبارة برمتها لأن قوله بأن يكون المتكلم عالما مخالف لما أفاده الصبان وع ق وغيرهما من أن التشكيك يكون من المتكلم مع عدم علمه وقوله لكنه يريد الخ لا ينبغي الاقتصار عليه في التصوير بأن يقال بأن يريد الخ إذ ليس هذا بأجلى مما قبله حتى يجعل تصويراً له تأمله (قوله الابهام) الفرق بينه و بين التشكيك أن المقصود في التشكيك إيقاع المخاطب في الشك و إيقاع الشبهة في قلبه والمقصود في الابهام الاخفاء عنه وترك التعيين وإن لزم أحدهما الآخر لكن فرق بين ما يقصد وما يحصل بدون قصد سم اهـ صبان (قوله بأن يكون عالما الخ) تصوير للإبهام وكان المناسب إبدال قوله أبهم بقوله ترك التعيين ليتم التصوير (قوله و إنا أو إياكم الخ) اسم إن مدغم فيها بعد حذف جزئها و إياكم عطف عليه وفي ضلال عطف على هدى عطف مفرد والأول عطف على المسند إليه والثاني على المسند فقد اشتملت الآية على الابهام في المسند إليهما والمسندين معاً فكأنه قيل أحدنا ثابت له أحد الأمرين دسوقي بتصرف (قوله ولجاجهم) أي خصومتهم (قوله والمثال ظاهر) مثال الأول لتسكن لك هند أو ابنتها زوجة ومثال الثاني ليدخل الدار زيد أو عمرو (قوله والفرق بينهما مثله) هو أن التخيير لا يصاحب جواز الجمع بخلاف الاباحة (قوله قصر المسند عليه) أي على المسند إليه أي جعله لا يتعداه إلى مسند إليه آخر (قوله كالصوفي) الكاف داخلة على الجملة الاسمية المقصود لفظها وهو بتشديد الواو على لغة ومعنى المثال الانسان الذي يعمل ما يقتضي صفاء قلبه عن غير مراد الله تعالى هو الذي سلك سبيل السلامة والوصول إلى المطلوب الأخروي فالاتيان بضمير الفصل بعد المسند إليه ليفيد قصر الهداية المدلولة للمسند على المسند إليه الذي هو الصوفي وأنه لا يتصف بها غيره ضرورة أن غيره لا يخلو عن سلوك سبيل غير السلامة ثم الأولى في التمثيل أن يقال نحو زيد هو أفضل من عمرو أو هو يقاوم الأسد مثلاً أي لا يكون غير زيد أفضل من عمرو أو لا يقاوم غيره الأسد لأنه لا دليل على التخصيص إلا الفصل حينئذ و يلزم من التخصيص تأكيد الاثبات لتضمنه إثباتاً خاصاً مفيداً لتسليم مطلق الثبوت وأما المثال المذكور فهو فيه لمجرد التأكيد لأن تعريف الجزءين يفيد التخصيص فلا حاجة إلى الفصل من ع ق مع زيادة وقوله لمجرد التأكيد أي زيادة على ما في التخصيص ولو قال المصنف :

وفصله خصصه بالمسند * في نحو سالك هو خير مرشد

لسلم مما أورد ع ق مع السلامة من اللغة القليلة في هو وهي بالتشديد تأمل (قوله من أحوال المسند إليه فصله) إنما جعل من أحوال المسند إليه لأنه يقترن به قبل ذكر المسند ولأنه يطابق المسند إليه لفظاً

ومراده بالحق الصواب ومنها صرفُ الحكم عن محكوم عليه إلى محكوم عليه آخر نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد بل عمرو فإن بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه الحكم قطعاً ومنها الشك من المتكلم في المسند إليه نحو جاء زيد أو عمرو إذا علم بمجيء أحدهما لا بعينه ومنها التشكيك أي إيقاع المتكلم السامع في الشك بأن يكون المتكلم عالماً لكنه يريد تشكيك المخاطب كالمثال المتقدم ومنها الإبهام وهو أن يكون المتكلم عالماً بالنسبة ولكنه أبهم على المخاطب لنكتة نحو وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين والنكتة في الآية أن لا يزيد إنكار المخاطبين ولجاجهم وقوله وغير ذلك من الأحكام كالتخيير والاباحة والمثال ظاهر والفرق بينهما مثله . قال :

(وفصله يفيد قصر المسند عليه كالصوفي هو المهتدي) أقول: من أحوال المسند إليه فصله

في الافراد والتثنية والجمع وغيرها (قوله أي تعقيبه الخ) اشارة إلى أن المراد بالفصل معناه المصدري صبان وهذا ما يتبادر من عبارة مصنفنا حيث أضاف الفصل إلى ضمير المسند إليه فلا يتجه هنا ما قيل في عبارة الأصل من ترجيح كون المراد غير المعنى المصدري فان الذي فيه وأما الفصل فلكذا تأمل (قوله تخصيصه بالمسند) أي جعل المسند مختصا بالمسند إليه بحيث لا يتعداه إلى مسند له آخر فالباء هنا دخلت على المقصور لا على المقصور عليه ولو كان الأصل دخولها على المقصور عليه لأن أهل العرف يدخلونها كثيرا على المقصور ومن هذا الاستعمال قولهم إياك نعبد أي نخصك بالعبادة أي نجعل عبادتنا لا تتعدى إلى غيرك لأنك تختص بها فليس لك من الأحوال والأوصاف غيرها اه يعقوبي (قوله وعليها اقتصر المصنف) لأنها أهم نكاته قاله الصبان (قوله زيد هو العالم) فيه ما مر عن ع ق في مثال المصنف فتنبه (قوله باعتبار الخ) متعلق بما تعلق به منه أي ان مثال المصنف لا يصح كونه من التخصيص إلا إذا اعتبرت الكمال في الاهتداء المأخوذ منه المهتدي أي أردت الاهتداء الكامل إذ هو المختص بالصوفي أما مطلق الاهتداء فلا (قوله ومنها الدلالة الخ) فهو مميز بين الخبر والصفة (قوله التأكيد) أي تأكيد ثبوت المسند للمسند إليه وذلك إذا حصل الحصر بغيره كما إذا كانت الجملة معرفة الطرفين نحوها ضمير الفصل نحو إن الله هو الرزاق وقد أفدنا هذا عن ع ق (قوله في قوله الخ) أي في تفسيره وذلك لأن الآية قد عرف فيها الجزآن فيصح كون ضمير الفصل للدلالة على الخبرية وللتأكيد فذكرهما في الكشاف لذلك وذكر ما هو أهم نكات ضمير الفصل وهو التخصيص استطرادا هذا هو الظاهر الموافق لما مر تأمله (قوله وقدموا) أي المسند إليه على المسند أي أنوابه مقدما بمعنى أنهم أداموه على التقديم كما اقتضاه الأصل كونه مسندا إليه لا أنهم قدموه على تأخير كان فيه إذ ليست رتبته التأخير ع ق وقوله على المسند الأنسب حذفه ليصير التقديم شاملا لما هو على غير المسند من أجزاء الكلام فيشمل تقديم الفاعل على المفعول (قوله تفاؤل) في كلامه حذف العاطف والمعطوف أي وتطير أفاده المصنف في شرحه وتفيده عبارة الشارح (قوله في تقديمه للاهتمام) نظر هنا لما سلكه الأصل كالسيد كره من أن علة التقديم الاهتمام وأن العلل الآتية إنما هي للاهتمام وسيأتي إيضاحه وقوله وله مرجحات أي للتقديم رجوع إلى ما سلكه المصنف من كون هذه العلل كلها للتقديم مسايرة له ولا يقال إن ضمير له للاهتمام لأنه يمنعه قوله بعد ومنها الاهتمام (قوله الأصل) أي الراجح في نظر الواضع دسوقي (قوله لأنه المحكوم عليه) ولا بد من تحققه قبل الحكم قال السيد إن أريد بالحكم وقوع النسبة أو لا وقوعها فهو مسبوق بتحقق المسند إليه والمسند معا في الذهن ضرورة أن النسبة لا تعقل إلا بعد تعقلهما لكن لا يلزم من ذلك ما هو المطلوب أعني تقديم المسند إليه على المسند وإن أريد بالحكم المحكوم به فلا نسلم أنه لا بد من تحقق المحكوم عليه في الذهن قبل الحكم نعم لما كان المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الصفات كان الأولى أن يلاحظ قبل المحكوم به وأما أنه يجب ذلك فلا هذا إن أريد بتحققه قبل الحكم تقدمه عليه في التعقل وإن أريد تحققه قبله في الخارج فلا نزاع فيه إذا كانا من الموجودات الخارجية إلا أن ترتيب الألفاظ لتأدية المعاني بحسب ترتب تلك المعاني في التعقل لا في الخارج فالأنسب في التعليل أن يعتبر التحقق في الذهن اه . وحاصل الجواب الذي أفاده عبد الحكيم والفنري وغيرهما أن المراد بالحكم المحكوم به وبالتحقق التحقق الذهني وأن المراد من قوله ولا بد الوجوب الاستحساني بقرينة أن الأصل بمعنى الراجح والأولى دون الواجب (قوله ولا مقتضي للعدول عنه) أي عن ذلك الأصل الذي هو التقديم فهذه الجملة حال من الأصل والعامل الظرف المتضمن معنى الفعل دون حروفه إنما يمتنع عمله في الحال إذا تأخر لا ان تقدم كما هنا فان إن العاملة في صاحب الحال مقدمة قال الصبان وفي قوله ولا مقتضي الخ أنه إذا كان مقتض للعدول فغايته أنه نكتة معارضة

أي تعقيبه بضمير فصل ويكون لنكتة منها تخصيصه بالمسند وعليها اقتصر المصنف كأصله نحو زيد هو العالم أي لا غيره ولذا يمتنع أن تقول وغيره . ومنه مثال المصنف باعتبار الكمال في الاهتداء . ومنها الدلالة على أن ما بعده خبر لما قبله لا صفة . ومنها التأكيد وذكرهما في الكشاف مع الأول في قوله تعالى وأولئك هم المفلحون . قال

(وقدموا للأصل أو تشويق
للخبر تلذذ تبريك
وحظ اهتمام او تعظيم
تفاؤل تخصيص او تعميم
إن صاحب المسند حرف السلب
إذ ذاك يقتضي عموم السلب)

أقول: البحث السادس في تقديمه للاهتمام وله مرجحات منها أن تقدمه الأصل لأنه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا أن يكون في الذكر أيضا مقدما ولا مقتضي للعدول عنه

إذ لو كان أمر يقتضي العدول عنه فلا يقدم كما في الفاعل فإن مرتبة العامل التقدم على المعمول. ومنها تمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدإ تشوقاً إليه كقوله:

والذي حارت البرية فيه
حيوان مستحدث من جماد

أي الإنسان من حيث عوده بعد الفناء يعني تحيرت الخلائق في المعاد الجسماني وليس المراد آدم ولا غيره مما قيل. ومنها التلذذ بذكره نحو محمد حبيبنا ومنها التشريف أي التعظيم نحو محمد نبينا ومنها الحط أي التحقير نحو مسيلمة كذاب ومنها الاهتمام وهو أعم الجهات أي جهات التقديم وكلها من أفراده فكان ينبغي له أن يسلك ما سلكه الأصل من جعله الاهتمام سبباً في التقديم وجعل هذه الجهات من أفراده ومنها التنظيم أي النظم أي ضرورته من وزن أو قافية وفي معناه السجع ومنها تعجيل المسرة بسبب التفاؤل نحو سعد في دارك ومثله تعجيل المساءة

لنكتة الأصالة فلم قدمت عليها بمجردها اللهم إلا أن يقال الأصالة نكتة ضعيفة فرجح غيرها عليها بمجردها أو يقال ليس المراد مقتض للعدول من النكات بل المراد مقتض للعدول بحسب النحو ككون المعمول عاملاً سم وبالثاني يشعر كلام الشارح (قوله إذ لو كان الخ) علة للتقييد بقوله ولا مقتضى الخ وقوله عنه أي عن الأصل (قوله فلا يقدم أي المسند إليه (قوله كما في الفاعل) أي كالتقديم الذي في الفاعل أي الذي يستحقه الفاعل (قوله فإن مرتبة الخ علة لما أفاده من كونه قد وجد مقتض للعدول عنه وفيها يحذف تركه لوضوح أي فإن المسند عامل فيه ومرتبة الخ تأمل (قوله تمكن الخبر) أراد الخبر في وقت ما ولو في غير الحال ليشمل البيان تقديم المفعول الأول من باب علمت على الثاني نحو قولك: علمت الذي حارت البرية فيه حيواناً مستحدثاً من جماد ولكن تناوله لذلك ولغيره من الأخبار كخبر المبتدإ وخبر كان وخبر إن وخبر ما وخبر لا على سبيل عموم المجاز لأن تسمية المفعول الثاني خبراً مجاز وتسمية البواقي حقيقة ولو قال تمكن المسند لكان واضحاً إلا أنه أراد التنبيه على أن المسند في باب تقديم المسند إليه مساوي مسند الفاعل (قوله لأن في المبتدإ الخ يحتاج إلى تعميم المبتدإ فالأولى لأن في تقديم المسند إليه أفاده في الأطول اه صبان (قوله لأن في المبتدإ تشوقاً إليه) لما معه من الوصف الموجب لذلك أو الصلة كذلك صبان (قوله والذي حارت الخ) تقدم الكلام عليه فلا تغفل (قوله أي الانسان الخ) أفاد أن المراد بالحيوان المتحير فيه الانسان من هذه الحيثية (قوله وليس المراد) أي بالحيوان (قوله ولا غيره) وهو ثعبان موسى عليه السلام أو ناقة صالح أو طائر بالهند يضرب به المثل في البياض له منقار طويل وهو حسن الألحان يعيش ألف سنة ثم يلهمه الله تعالى بأنه يموت فيجمع الحطب حواليه فيضرب بجناحيه على الحطب إلى أن تخرج منه النار فيشتعل الحطب فيحترق هو ويخلق الله تعالى من رماده بعد مدة قبل ثلاثة أيام مثله قاله الفنري وإنما لم يحمل الحيوان على ما ذكر لمخالفته لسياق القصيدة قاله في المطول (قوله ومنها التلذذ) هو يحصل بذكر المتلذذ به مطلقاً فالظاهر أن المراد تعجيله وذلك لأن تقدم إيهام بناء على أن المراد التلذذ الحسي واكتفى في هذه النكتة وما بعدها بمثال واحد لأن المثال يصح أن يجتمع فيه أكثر من نكتة كما مر (قوله ومنها التشريف) هو مستفاد من جوهر لفظ المسند إليه نحو أبو الفضل أو من الاضافة نحو ابن السلطان أو بوصفه نحو رجل فاضل وكذا الحط نحو مسيلمة وابن الحجام ورجل جاهل. والحاصل بالتقديم هو إظهار التشريف أو الحط لأنه يدل على أن الكلام سيق له نفسه ففي المصنف والشارح مضاف مقدر هو إظهار أفاده الصبان عن عبد الحكيم (قوله وكلها من أفراده) أي أفراد علته وكذا ما بعده ويستثنى منها التخصيص الآتي فإنه قد ذكره الأصل علة للتقديم حيث قال وقد يقدم ليفيد تخصيصه الخ (قوله من وزن) أي محافظة عليه كقوله

تمسي بقلبك شاهداً لي في الهوى ... والقلب أعدل شاهد يستشهد

(قوله أو قافية) أي محافظة عليها من حيث موافقة رويها لما قبله كقوله

لا يغرنك ثياب نقيت ... فهي بالصابون والماء نظيفة
نسبة البيضة لما فسدت ... قشرها أبيض والباطن جيفة

فإنه لو قال وجيفة الباطن لفاتت الموافقة (قوله وفي معناه السجع) نحو قلت: تمنى الوصل أيها الحبيب فقال لا تجزع فالوصل قريب (قوله بسبب التفاؤل) راجع لتعجيل ووجه السببية أن اللفظ الذي افتتح به الكلام إذا كان دالاً على ما تميل إليه النفس تفاءل منه السامع أي تبادر إلى فهمه حصول الخير فينشأ من ذلك التفاؤل تعجيل المسرة أفاده الصبان (قوله سعد في دارك) لا يخفى أن سعداً ههنا علم والإلم يجز

الابتداء به لأنه نكرة بلا مسوغ يس صبان ولا يخفى ما فى لفظ سعد من التفاؤل (قوله بسبب التطير) يقال فيه تطير ما قيل فى التفاؤل وهو أن اللفظ الذى افتتح به الكلام إذا كان دالا على ما تنفر منه النفس تطير منه السامع أى تبادر إلى فهمه حصول الشر فينشأ من ذلك التطير من اللفظ المفتتح به تعجيل المساءة ولإفادة تلك العلية صراحة لم يقتصر الشارح على التفاؤل والتطير وإن كفى جعل كل منهما نكتة من غير ذكر ما ينشأ عنه تأمل (قوله السفاح الخ) لا يخفى أيضا ما فى لفظ السفاح الدال على سفح الدماء من التطير لإشعاره بالقتل والإهلاك اه يعقوبى (قوله بالمسند الفعلى) أى بنفيه فهو على حذف مضاف لأن المقصور على المسند إليه المتقدم فى المثال الذى ذكره نفى القول والمراد بالمسند الفعلى الذى أوله فعل وفاعله ضمير المبتدإ لا المتضمن لمعنى الفعل لتصريحه أى السعد بأن الصفة المشبهة فى قوله تعالى ـ وما أنت علينا بعزيز ـ ليست خبرا فعليا فتدبر. وفى الأطول أن المشتقات كلها متشاركة فى سبب إفادة التخصيص كما فى ما أنت علينا بعزيز فعدم العزة مختص بالمسند إليه والعزة ثابتة لغيره اه من الصبان والدسوقى (قوله أى جعل الخ) أفاد أن الباء داخلة على المقصور (قوله مقصورا) مفعول ثان للمصدر المضاف إلى مفعوله الأول (قوله إن تقدم الخ) قيد فى إفادة التقديم للتخصيص والمراد التقدم ولو مع الفصل ببعض المعمولات نحو ما زيدا أنا ضربت وما فى الدار أنا جلست فهذا كله يفيد التخصيص المذكور وبعدم اعتبار قيد انتفاء الفصل تشعر عبارة الشارح والسعد حيث لم يجعلا صورة الفصل المذكور من جملة الصور الداخلة تحت المفهوم الآتى لتقدم حرف النفى على المسند إليه واعتبره فى الأطول وجعل المثالين غير مفيدين للتخصيص المذكور هنا بل الأول لتخصيص نفى الفعل بالمفعول والثانى لتخصيص نفى الفعل بالكون فى الدار ذكره الصبان (قوله إذ لا يقال الخ) تعليل لما أفاده من أن التقديم يفيد مع النفى عن المسند إليه الثبوت للغير ثم إن المجموع هو معنى التخصيص هنا وقوله ذلك أى ونحوه كما أنا أكلت هذا ثم إن عبارة الشارح هذه ذكرها فى المطول ومقتضاها أن المخاطب إذا نسب الفعل إلى المتكلم من غير تعرض لغيره قال المتكلم أنا ما قلت هذا لا ما أنا قلت هذا أفاده الدسوقى وعليه المعول (قوله ثبت فى الجملة) أى لا ثبوتا تاما فى جميع ما غاير المسند إليه فقد أشار بقوله فى الجملة إلى أنه لا يلزم الثبوت لجميع من سواك وذلك لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه فى القول فيكون القصر فى كلامك قصر إفراد أو انفرادك به دونه فيكون قصر قلب اه من السعد والصبان والظاهر أن مراد السعد بالتخصيص فى قوله لأن التخصيص إنما الخ تخصيص غير المسند إليه بنفس الخبر الفعلى اللازم لتخصيص المسند إليه بنفى الخبر كما تدل عليه العبارة فالمعنى لأن التخصيص اللازم لتخصيص المسند إليه إنما يكون الخ فالمراد بغير المسند إليه من ذكر لا جميع من غايره تأمل ولم يتعرض السعد لقصر التعيين لقلته بالنسبة إلى مقابليه وعدم ظهور خطإ المخاطب فيه قاله الفنرى وهو جيد وإن تعقبه يس بما يعلم من الدسوقى (قوله يفيد نفى الفعل عن المتكلم) أى بالمنطوق وقوله وثبوته لغيره أى بالمفهوم دسوقى (قوله على الوجه) متعلق بثبوت وقوله الذى نفى أى الفعل وقوله عنه أى عن المتكلم وعائد موصوف الموصوف محذوف أى عليه متعلق نفى وكان الواجب ذكره لأن عائد الموصول أو موصوفه إذا كان مجرورا لا يحذف إلا بشروط منها أن يكون الموصول أو موصوفه مجرورا بما جر العائد وأن يتحد متعلقهما معنى ولفظا ولم يتحدا هنا متعلقا لأن متعلق أحدهما ثبوت ومتعلق الآخر نفى كما هو واضح دسوقى (قوله من العموم أو الخصوص) بيان للوجه فإذا كان النفى عاما أو خاصا كان الثبوت كذلك مثال العموم ما أنا رأيت أحدا فقد نفى عن المسند إليه رؤية كل أحد وأثبت لغيره ومثال الخصوص ما أنا قلت هذا فقد نفى عن المسند إليه قول هذا بخصوصه وأثبت لغيره فالعموم والخصوص بالنظر للمعمول اه دسوقى

بسبب التطير والتشاؤم نحو السفاح فى دار صديقك. ومنها التخصيص أى تخصيص المسند إليه بالمسند الفعلى أى جعل المسند الفعلى مقصورا على المسند إليه إن تقدم على المسند إليه حرف السلب نحو ما أنا قلت هذا أى لم أقله مع أنه مقول لغيرى إذ لا يقال ذلك إلا فى شىء ثبت فى الجملة لغير المسند إليه فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذى نفى عنه من العموم أو الخصوص

ولهذا لا يصح ما أنا قلت هذا ولا غيري لأن مفهوم ما أنا قلت يناقض منطوق لا غيري ولا ما أنا رأيت كل واحد لاقتضائه أن غيره رأى كل أحد لقصر سلب الرؤية على وجه العموم وهو يقتضي ثبوتها للغير كذلك ولا ما أنا ضربت إلا زيداً لأنه يقتضي أن إنساناً غيره قد ضرب كل أحد سوى زيد فهذه ثلاث صور ممتنعة للجهة المذكورة فان لم يل المسند إليه حرف النفي بأن يفقد من الكلام أصلاً أو يتأخر عنه فتارة يكون التقديم للتخصيص والرد على من زعم انفراد غير المسند إليه بالفعل أو مشاركته له نحو أنا سعيت في حاجتك لا غيري إن قصد الرد على من زعم انفراد غيري أو وحدي إن قصد الرد على من زعم المشاركة وتارة يرد لتقوية الحكم وتقريره عند السامع

(قوله ولهذا) أي ولأن التقديم مع موالاة النفي يفيد التخصيص بمعنى نفي الحكم عن المذكور وثبوته للغير على الوجه الذي نفي عليه عن المذكور من العموم والخصوص أفاده اليعقوبي (قوله لأن مفهوم ما أنا الخ) ثم ذلك لأن مفهومه ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق لا غيري نفيها عنه وهما متناقضان قاله السعد (قوله ولا ما أنا رأيت كل أحد) هذا إنما يفيد سلب عموم الرؤية لكل أحد لا عموم سلب الرؤية فلا يلائم قوله بعد لقصر سلب الرؤية الخ فالمناسب أن يمثل بما مثل به الأصل وهو ما أنا رأيت أحداً (قوله لاقتضائه الخ) أي وهو لا يتأتى (قوله لقصر سلب الخ) تعليل للاقتضاء وقوله لقصر الخ أي على المسند إليه وقوله سلب الرؤية أي عنه وقوله على وجه متعلق بسلب وقوله العموم أي في المفعول وقوله وهو أي القصر المذكور وقوله كذلك أي على وجه العموم في المفعول. والحاصل أن عدم صحة المثال المذكور على ما فيه لأنه يقتضي أن غير المتكلم رأى كل أحد وهو لا يعقل ووجهه أن المثال أفاد القصر انتفاء الرؤية على وجه العموم لكل أحد على المسند إليه والقصر المذكور يقتضي ثبوتها لغيره على وجه عمومها لكل أحد هذا ومفاد الشارح أن الثبوت للغير ليس مما يتحقق به التخصيص وإنما هو من مقتضياته وليس كذلك لما علمت من أن التخصيص هنا هو نفي الحكم عن المذكور وثبوته للغير الخ وعبارة السعد في تعليل الاقتضاء المذكور لأنه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي اهـ فليت الشارح تبعه (قوله لأنه يقتضي الخ) ثم ذلك لأن المستثنى منه مقدر في كلام المتكلم عام فكأنه قال ما أنا ضربت أحداً إلا زيداً فقد أفاد كلامه تخصيصه بانتفاء ضرب كل أحد سوى زيد وكلما انتفى عنه على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقاً لمعنى الحصر إن عاماً فعام وإن خاصاً فخاص أفاده السعد (قوله للجهة المذكورة) هي أن التقديم مع موالاة النفي يفيد التخصيص إلى آخر ما تقدم (قوله فان لم يل المسند إليه حرف النفي) المناسب لتعبيره السابق وإن لم يتقدم على المسند إليه حرف النفي والمؤدى واحد (قوله بأن لم يقصد من الكلام) الأوضح أن لا يكون في الكلام لأن نفي القصد يشعر بأن الكلام متضمن له لكنه ليس منظوراً إليه تأمل ثم رأيت في نسخة بأن لم يكن في الكلام وهي ظاهرة (قوله أو يتأخر) أي حرف النفي وقوله عنه أي عن المسند إليه (قوله للتخصيص) ويلزمه تقوي الحكم وإن كان غير مقصود وغير ملحوظ صبان (قوله والرد) عطف علة (قوله على من زعم انفراد الخ) فيكون الحاصل بالتقديم قصر قلب (قوله أو مشاركته له) أي مشاركة الغير للمسند إليه وحينئذ يكون الحاصل بالتقديم قصر إفراد قال الصبان زاد في الأطول أنه تارة يكون رداً على من زعم مشاركة الغير للمسند إليه في احتمال ثبوت المسند بأن احتمل عنده أنه له أو لغيره فهو قصر تعيين اهـ بتصرف (قوله نحو أنا سعيت في حاجتك لا غيري) اعلم أن لا غيري ليس من تمام التمثيل كما يوهمه الشارح وكذلك وحدي وإنما هما تأكيد لما قصد من التركيب فكان الأوضح أن يعبر بعبارة الأصل بأن يقول بعد قوله أنا سعيت في حاجتك ويؤكد على الأول بنحو لا غيري وعلى الثاني بنحو وحدي تأمل. ثم إن وجه كون لا غيري ونحوه مثل لا من سواي ولا زيد وعمرو يؤكد به على الأول أنه دال صريحاً على إزالة شبهة أن الفعل صدر عن الغير ووجه كون وحدي ونحوه كمنفرداً أو متوحداً أو غير مشارك يؤكد به على الثاني أنه الدال صريحاً على إزالة شبهة اشتراك الغير في الفعل أفاده السعد وانظر على الثالث المزيد بأي لفظ يؤكد والظاهر أنه يؤكد بلا غيري لأنه يدل أيضاً صريحاً على انتفاء احتمال كونه للغير تأمل (قوله وتقريره) عطف تفسير أي تقرير نسبة الفعل الذي هو الخبر في ذهن السامع وتحقيقها فيه وكما أن التخصيص لا بد له من داع إليه كذلك التقوية وهو إزالة الشك أو الانكار حقيقة أو ادعاء إلا أنه لما تقرر هذا في أحوال الاسناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما

نعرض

دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل بقصد أن يقرر في ذهن السامع أنه يفعل ذلك لا أن غيره لا يفعله وكذلك إذا كان الفعل منفياً نحو أنت لا تكذب فإنه أبلغ في نفي التكذيب من لا تكذب لما في الأول من تكرير الإسناد المفقود في الثاني ومن لا تكذب أنت وإن كان فيه تأكيد بلفظ أنت لأنه لتأكيد المحكوم عليه بأنه ضمير المخاطب تحقيقاً لا لتأكيد الحكم لعدم تكرار الإسناد وهذا الذي ذكر من التخصيص والتقوي إذا بني الفعل على معرف فإن بني على منكر فإنه يفيد تخصيص الجنس أو الواحد به نحو رجل جاءني لا امرأة إن أريد الأول ولا أكثر إن أريد الثاني ومن أراد زيادة على ذلك فعليه بالأصل وشرحه ومنها عموم السلب وهو مراده بالتعميم وذلك إذا كان لفظ كل مضافاً إلى المسند إليه واقترن بالمسند حرف السلب نحو كل إنسان لم يقم أي لم يقع قيام من فرد من أفراده فهو من عموم السلب ومنه الحديث

تعرض لفوائد التخصيص اهـ يعقوبي وصبان عن الأطول (قوله دون التخصيص) أي لعدم اقتضاء المقام له فلا يقصد من الكلام (قوله نحو هو يعطي الجزيل) من كل مسند إليه مقدم على مسند إلى ضميره إسناداً تاماً لأن التقوية من جهة تكرار الإسناد التام كما سيتضح (قوله بقصد أن يقرر الخ) إنما أفاد مثل هذا التقرر لأن المبتدأ طالب للخبر فإذا ذكر الفعل بعده صرفه لنفسه فيثبت له ثم الخبر لما كان فعلاً ينصرف لضميره المتضمن له وهو عائد على المبتدإ فيثبت له مرة أخرى فصار الكلام بمثابة أن يقال يعطي زيد الجزيل يعطي زيد الجزيل اهـ يعقوبي (قوله لا أن غيره الخ) أي لا يقصد إفادة أن غيره الخ (قوله وكذلك إذا كان الخ) عطف على محذوف أي هذا إذا كان الفعل مثبتاً والمشار إليه بكذلك البيان المذكور في أنا سعيت وفي هو يعطي الجزيل لا إتيانه عند عدم الولي للتخصيص والتقوي حتى يرد أن المذكور فيما سبق لم يكن مختصاً بما إذا كان الفعل مثبتاً فلا يحسن إيراد هذا الكلام عبد الحكيم فالمعنى وكهذا التمثيل الذي الفعل فيه مثبت التمثيل إذا كان للفعل الذي فيه منفياً وقال الفنري في دفع الاعتراض قوله وكذا إذا كان الفعل منفياً معطوف على مقدر والمعنى فتارة يكون التقديم لكذا وتارة لكذا إذا كان الفعل مثبتاً وكذلك إذا كان منفياً اهـ صبان ببعض تغيير وقوله أي وكهذا التمثيل أشار به إلى معنى البيان في أول العبارة (قوله نحو أنت لا تكذب) ترك مثال التخصيص هنا ومثل له السعد بقولك أنت ما سعيت في حاجتي قصداً إلى تخصيصه بعدم السعي ولا يخفى عليك إجراء الأقسام الثلاثة السابقة فتفطن (قوله فإنه أبلغ الخ) تعليل لمحذوف أي وهذا مثال لتقوية الحكم وتقريره ومعنى أبلغ أشد ثم إن أفعل التفضيل ليس على بابه ذكره الصبان عن النوبي (قوله لما في الأول من تكرير الخ) أي وهو يوجب تكرير نفي الكذب (قوله وإن كان الخ) أي والحال أنه وجد فيه الخ (قوله لأنه لتأكيد الخ) يصح ترجيعه للفظ أنت وهو الذي اقتصر عليه اليعقوبي وللتركيب باعتبار بعضه وهذا أراده السعد والأول أظهر من جهة المعنى واللفظ. والثاني أظهر من جهة اللفظ تأمل (قوله لعدم تكرر الإسناد) أي الموجب لتأكيد حكم صبان. [تنبيه] المثالان اللذان في الإثبات كل منهما صالح للتخصيص والتقوية وكذا اللذان ذكرا في النفي وإنما عددوا الأمثلة نظراً لما هو الأوضح في الممثل له ولزيادة التوضيح في القاعدة (قوله من التخصيص) أي النصي المترتب على التقديم مع الولي أو الاحتمالي المترتب على التقديم عند عدم الولي وقوله والتقوي أي الاحتمالي المترتب على قسم التقديم الأخير (قوله إذا بني الفعل على معرف) أي أخبر به عن معرف ولا فرق بين كونه مظهراً أو مضمراً (قوله على منكر) أي أو ما في حكمه من الضمير الراجع إلى النكرة فإذا قلت ضربت رجلاً وهو جاءني كان قولك وهو جاءني لتخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد صبان عن الأطول (قوله فإنه يفيد تخصيص الجنس) أي ما يعم القليل والكثير على ما هو المعنى الشائع عندهم ولذا صح وقوع النكرة مبتدأ فإنه في معنى التخصيص بالصفة اهـ عبد الحكيم وقوله ولذا أي لإفادة البناء المذكور التخصيص المذكور وقوله فإنه أي التخصيص المذكور تأمل قال الصبان عن سم وأراد بالجنس ما يشمل النوع والصنف (قوله أو الواحد) الأولى أن يقول أو العدد المعين ليشمل المثنى والجمع. وأجيب بأن المراد بالواحد العدد المعين من باب إطلاق الخاص وإرادة العام أو يقال اقتصر على الواحد لأنه أقل ما يوجد فيه الحقيقة ويفهم غيره بطريق المقايسة اهـ صبان (قوله رجل جاءني) كان عليه أن يزيد ما رجل جاءني ورجل ما جاءني على نحو ما تقدم في المعرفة أفاده الدسوقي (قوله وذلك إذا كان الخ) وهي حينئذ ليست داخلة في حيز النفي إذ ليست مؤخرة عن أداته حقيقة ولا حكماً بسبب كونها حال تقديمها معمولة للفعل المنفي (قوله من عموم السلب) أي لكل فرد مما أضيف إليه كل وهو المسند إليه (قوله ومنه الحديث الخ) قاله صلى الله عليه وسلم

كما سلّم من ركعتين فى صلاة الظهر أو العصر فقال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله
(قوله كل ذلك الخ) إن قيل لا جائز أن يكون المراد كل ذلك لم يكن فى نفس الأمر لأنه يلزم عليه الكذب فان بعضه قد كان فى نفس الأمر والكذب عليه لا يجوز وإن أريد فى ظنى لم يرد عليه الاعتراض بأن بعضه قد كان فى نفس الأمر فكيف قال ذو اليدين ذلك . فالجواب أن المراد كل ذلك لم يكن فى نفس الأمر بحسب ظنى فبين ذو اليدين أن الظن لم يطابق نفس الأمر ع س سم فاعتقاد خلاف الواقع بارادته تعالى للتشريع ليس نقصاً ع ق ثم فى الحديث دليل على أن من قال ناسياً لم أفعل وكان قد فعل غير كاذب كذا فى الكرمانى فكلام الناسى ليس بصادق ولا كاذب اهـ صبان (قوله وأما إذا تقدم حرف السلب على كل) أى رتبة تقدم لفظاً أم لا وهذا شامل لوقوع كل فاعلاً أو مبتدأ أو مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً أو تأكيداً لأحدها أو نحو ذلك نحو ما جاء كل القوم وما جاء القوم كلهم وما كل بيضاء شحمة وما القوم كلهم علماء وقس (قوله فانها) أى حرف النفى والتأنيث باعتبار كونه أداة (قوله لسلب العموم) أى عموم الثبوت المذكور لما أضيفت إليه كل (قوله نحو ما كل ما الخ) يحتمل أن تكون ما حجازية وأن تكون تميمية سم فهو يصلح مثالاً لكل المعمولة لأداة النفى بجعلها حجازية ولغير المعمولة لها بجعلها تميمية اهـ صبان (قوله تشتهى السفن) أى أصحاب السفن صبان (قوله مقتض لثبوت الحكم للبعض) أى بعض مدخول كل أو بعض من يتعلق به فيشمل نحو ما كل القوم كاتباً أبوه فانه لم يثبت فيه الحكم لبعض مدخول كل بل لبعض من يتعلق بالمدخول . ثم اعلم أنه شاع اطلاق الثبوت على نسبة الفعل أو الوصف للفاعل والتعلق على نسبة الفعل أو الوصف للمفعول والشارح أراد بالثبوت هنا ما يعمهما إذ لا يختص سلب العموم باقتضاء الثبوت المصطلح عليه بل قد يقتضى التعلق نحو لم آخذ كل الدراهم . ثم إن ظاهره أن سلب العموم يقتضى الثبوت للبعض فقط وهذا مذهب عبد القاهر ومذهب غيره أنه يقتضى سلب الحكم عن الجملة أى رفع الايجاب الكلى عن مدخول كل وهو يصدق بالنفى عن البعض والنفى عن كل فرد فقولك لم يقم كل انسان نفى للايجاب الكلى الذى هو ثبوت القيام لكل فرد وهو يصدق بما ذكر كما لا يخفى على متأمل [تتمة] سكت المصنف والشارح عن الكلام على تأخير المسند إليه لأنه ليس من مقتضيات الأحوال وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال الذى هو تقديم المسند فهو إنما يكون إذا اقتضى المقام تقديم المسند وحينئذ فاللائق بما هنا تركه وتكلم عليه الأصل نظراً لمجرد استيفاء الكلام على الأحوال التى للمسند إليه .
(فصل : فى الخروج عن مقتضى الظاهر) أى ظاهر الحال كما سيفيده الشارح . ثم اعلم أن الحال هو الأمر الداعى إلى ايراد الكلام مكيفاً بكيفية ما سواء كان ذلك الأمر الداعى ثابتاً فى الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم وظاهر الحال هو الأمر الداعى إلى ايراد الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتاً فى الواقع فقط . فعلم من هذا أن ظاهر الحال أخص من الحال وحينئذ فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال فكل مقتضى ظاهر حال مقتضى حال ولا عكس اهـ دسوقى وبهذا يتضح قول الشارح فيما سيأتى ومن المعلوم الخ (قوله وخرجوا) بتشديد الراء ومفعوله الكلام وذلك أن مقام التكلم والخطاب والغيبة للضمير كما تقدم لأنه هو الدال على ذلك ومقام غير ذلك لخلافه لأن ذلك الخلاف هو الدال على المراد وقد يخرجون الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فيوقعون الضمير فى خلاف مقامه الأصلى وهو مقام الظاهر ويوقعون الظاهر فى خلاف مقامه الأصلى وهو مقام الضمير اهـ ع ق وقوله بتشديد الراء ربما تفيد عبارة الشارح خلافه أعنى التخفيف وهو الأوفق بلفظ عن تأمل (قوله كوضع الخ) بيان لصورة من صور التخريج المذكور وقوله لنكتة لامه

كل ذلك لم يكن أى لم يقع قصر ولا نسيان كما فى الحديث الآخر لم أنس ولم تقصر وأما إذا تقدم حرف السلب على كل فانها لسلب العموم نحو:
ما كل ما يتمنى المرء يدركه
تجرى الرياح بما لا تشتهى السفن
وسلب العموم مقتض لثبوت الحكم للبعض ومن أراد زيادة فى هذا المقام فعليه بالأصل وشرحه . قال:
[فصل: فى الخروج عن مقتضى الظاهر]
(وخرجوا عن مقتضى الظواهر
كوضع مضمر مكان الظاهر

تعليلية

تعليلية وهو متعلق بخرّجوا لابوضع والأغراض المسرودة فى قوله كبعث الخ ليست خاصّة بالصورة المذكورة بل هى نكت للخروج عن الظاهر سواء كان بهذه الصورة أو بغيرها قاله المصنف وقوله سواء الخ أراد أنها موزّعة على هذه الصورة وغيرها كما هو مفاد الشارح لاأن جميعها للكل من هذه وغيرها (قوله كبعث) مصدر حذف فاعله وصلته كما يعلم من الشارح (قوله أوكمال تمييز) مضاف ومضاف إليه (قوله لنكتة التمكين) متعلق بالمدد واللام للتعدية لاللعلة والمراد بالتمكين أثره وهو التمكّن كما يفيده الصبان والظاهر أنّ معنى النكتة المضافة إلى التمكين إضافة بيانية الصفة الدقيقة الموجودة فى الكلام وهى تمكّن جزئه وهو المسند إليه فى نفس السامع أوما يصلح أن يعتبر نكتة للوضع المذكور من غير اعتبار الزيادة معه وذكر المصنف الزيادة تبعًا للأصل المتفنّن فى التعبير حيث جعله نكتة تارة والزيادة تارة أخرى تأمّل . وحاصل معنى المصنف أن وضع الظاهر غير اسم الاشارة موضع المضمر نكتته الزيادة لصفة دقيقة فى الكلام هى تمكّن جزئه فى نفس السامع أولما يصلح أن يعتبر نكتة برأسه وأن يعتبر هنا وهو التمكّن المذكور فليس معنى النكتتين واحدًا للزوم فساد المعنى بهذا ماظهر لى بعد تمام التأمّل (قوله نحو الأمير الخ) أى نحو قول الخليفة الأمير الخ ع ق وسيشير إليه الشارح (قوله جميع ماتقدم الخ) مبنى على التغليب وإلا فترك الخطاب مع معين إلى غيره الذى ذكر فى مباحث الاضمار من خلاف مقتضى الظاهر صبان عن الفنرى ومرّ عنه عن الأطول مايخالفه (قوله فى المقامات) أى فى بيان مقتضيات المقامات (قوله إلى مقتضى الحال) المناسب إبداله بقوله إلى خلافه أى خلاف ظاهر مقتضى الحال إذ الخروج من شئ إلى آخر يقتضى التغاير الكلى بينهما فيقال خرج زيد من الانسانية إلى الحمارية ولايقال إلى الحيوانية ومن المعلوم أن ماهنا ليس تغايرًا كليًا بل مقتضى الحال أعمّ من مقتضى الظاهر كما سيذكره فليس الآتى بخلاف مقتضى ظاهر الحال خارجًا عنه إلى مقتضى الحال الأعمّ بل إلى النوع الثانى من مقتضى الحال الذى هو خلاف مقتضى الظاهر وهذا مايفيده كلامهم فتأمّل (قوله وهو المشار إليه بنكتة) أى ومقتضى الحال هو المراد بنكتة فى قول المصنف لنكتة . وأقول فهم الشارح أن لام لنكتة للتعدية متعلقة بخرّجوا وقد علمت ماللمصنف من كونها تعليلية وهو المتعيّن الذى لايشك فيه لأن خلاف مقتضى الظاهر ليس عين النكتة بل هى أمر يوجب الخروج إليه مثلًا فى قول الخليفة الأمير اقف بالباب ظاهر الحال هو مقام التكلّم ومقتضاه ضمير التكلّم وهو أنا وخلاف ظاهر الحال هو مقام الغيبة ومقتضى خلاف الظاهر الذى هو خلاف مقتضى الظاهر هو الاسم الظاهر والنكتة الموجبة للخروج إليه هى الارهاب فقد ظهر لك مغايرة النكتة لخلاف مقتضى الظاهر تأمّل (قوله ومن المعلوم الخ) بيّنّا لك وجهه (قوله فمنها وضع المضمر الخ) أى لاقتضاء باطن الحال إياه لعروض اعتبار آخر ألطف من اعتبار ظاهر الحال أعنى وضع المظهر مكانه أفاده الدسوقى ثم إنى وجدت فى بعض نسخ هذا الشارح مانصه فمنها وضع المضمر موضع المظهر لبعث السامع وتقوية داعيته إلى الامتثال نحو فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين ومقتضى الظاهر أنه ومنه هو زيد دالخ وفيه أن العلة إنما تظهر فى وضع المظهر موضع المضمر كما يعلم من الأصل وكذا المثال كما تشهد به هذه العبارة وفى نسخة وهى التى كتبت عليها مانصه فمنها وضع المضمر موضع المظهر نحو كل من عليها فان يعنى الأرض ومنه هو الخ وهى أخف ضررًا من الأولى وسنذكر مافيها (قوله نحو كل الخ) المناسب الاقتصار على مابعده لأنه ليس من هذا الباب مع عدم تأتى النكتة المذكورة فيه كما سيتضح (قوله ومنه) أى من الوضع المذكور (قوله لبعث) اللام للأجل ومفعول المصدر محذوف هو السامع كما يدل عليه الشارح وفى الكلام حذف أى إن الوضع المذكور ليكون الاضمار باعثًا أى حاملًا للسامع

لنكتة كبعث أو كمال تمييز وسخرية إجهال أو عكس أو دعوى الظهور والمبذ لنكتة التمكين كالله الصمد وقصد الاستعطاف والإرهاب نحو الأمير واقف بالباب)

أقول جميع ماتقدم من المقامات المذكورة من الحذف والذكر وغير ذلك مقتضى ظاهر الحال وذكر فى هذا الفصل الخروج عن مقتضى ظاهر الحال إلى مقتضى الحال وهو المشار إليه بنكتة ومن المعلوم أن مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضاه وصور الخروج عن مقتضى ظاهر الحال كثيرة ذكر المصنف بعضها فمنها وضع المضمر موضع المظهر نحو كل من عليها فان يعنى الأرض ومنه هو زيد عالم لبعث الاضمار على توجه نفس السامع إلى الخبر ومنها وضع المظهر موضع المضمر فإن كان المظهر اسم إشارة فالنكتة

كمال العناية بتمييز المسند إليه لاختصاصه بحكم بديع كقول ابن الراوندى: كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذى ترك الأوهام حائرة وصير العالم النحرير زنديقا والأصل هو أى ما تقدم من إعياء مذاهب العاقل ورزق الجاهل فعدل إلى الاشارة لكمال العناية بتمييزه ليرى السامعين أن هذا المعنى المتميز هو الذى له الحكم العجيب وهو جعل الأوهام حائرة والعالم النحرير زنديقا أو السخرية والتهكم كما إذا كان السامع أعمى فقال من قام فقلت له هذا مشيرا إلى مجهول أو مفقود تهكما به أو أجهال السامع أى نسبته إلى الجهل والبلادة حتى إنه لا يدرك إلا المحسوس كقول الفرزدق .

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم ... إذا جمعتنا يا جرير المجامع

أو مقتضى الظاهر أو عكس ذلك وهو التعريض بفطانة السامع وذكائه حتى إن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس كقولك مشيرا إلى معنى معقول هذا مرادى أو ادعاء كمال ظهور المسند إليه حتى كأنه محسوس كالمثال المتقدم باعتبار ادعاء كمال الظهور وإن كان غير اسم الاشارة فالنكتة المدد أى الزيادة بنكتة هى التمكن (قوله أى زيادة تمكن المسند إليه وتقريره فى نفس السامع نحو جاء زيد وزيد فاضل ومنه مثال المتن والصمد هو الذى يصمد إليه

على توجه نفسه إلى الخبر فيتمكن الخبر من ذهنه وإنما كان باعثا على ماذكر لأن السامع إذا لم يفهم من الضمير معنى انتظر ما يعقبه ليفهم منه وبالانتظار يتمكن ما يعقبه بعد وروده فضل تمكن لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب (قوله كمال العناية) أى إفادة أن المتكلم أعتنى بتمييز المسند إليه اعتناء كاملا حيث أبرزه فى معرض المحسوس دسوقى (قوله لاختصاصه) أى اختصاص مدلوله أى لكونه مختصا فى العبارة بحكم بديع أورد له والأحسن لكونه محكوما عليه بأمر بديع اه صبان عن الأطول وقوله والأحسن الخ لعل وجه الأحسنية ما فيه من الاغناء عن لفظ الاختصاص المحوج إلى التأويل بكونه فى العبارة لا مطلقا تأمله (قوله ابن الراوندى) بفتح الواو كما فى الدسوقى (قوله كم عاقل الخ) كم الخبرية المضافة إلى مميزها المفرد فى موضع الرفع على الابتداء والجملة أعنى أعيت خبر فتدبر وعاقل الثانى نعت للأول بمعنى كامل العقل وكذا يقال فى جاهل لأن تكرر اللفظ لقصد الوصفية يفيد الكمال ولو فى الجوامد كمررت برجل رجل أى كامل فى الرجولية ومعنى أعيت مذاهبه أعيته وأعجزته أو أعيت عليه وصعبت طرق معاشه ، والنحرير المتقن من نحر الأمور علما أتقنها، والزنديق الكافر النافى للصانع العدل الحكيم ، ثم إن المقابل الحقيقى للعاقل المجنون وللجاهل العالم ففى إيقاع جاهل مقابلا لعاقل رمز إلى أن العقل بلا علم لا يعتد به وأن الجهل يلزمه الجنون فالعاقل يجب عليه أن يتحلى بالعلوم لئلا يتعطل عقله والجاهل مجنون لتباعده عن اكتساب الكمالات وأراد بقوله عاقل وزنديقا نفسه فأخطأ فى الأول وأصاب فى الثانى أما فى الأول فلأن مقتضى العقل أن لا يتوغل فى الأمور الالهية ولا يعترض على الله فيها وأما فى الثانى فلأنه زنديق ملحد يس وأخطأ أيضا فى وصف نفسه بالعالم النحرير لأنه لو كان عالما نحريرا لما اعترض على الله فى ذلك وغفل عن كون الرزق رزقين حسيا ومعنويا وأن الثانى أفضل لأنه رزق العلوم والمعارف والحكم اه من السعد وحاشيتيه (قوله والأصل هو الخ) أى القياس ما ذكر لتقدم ذكره مع كونه غير محسوس والإشارة حقيقة فى المحسوس صبان (قوله أن هذا المعنى الخ) هو كون العالم محروما والجاهل مرزوقا دسوقى اه (قوله والسخرية) بالرفع عطف على كمال العناية وقوله والتهكم عطف مرادف (قوله فقلت له هذا) أى هذا هو الذى قام وكان القياس هو زيد مثلا لأن المقام مقام الضمير لتقدم مفاده فى السؤال يعقوبى (قوله إلى مجهول) أى للسامع لعدم رؤيته بفقده حاسة البصر (قوله أو مفقود) أى من حضرة المتكلم باسم الاشارة ففقده بمعنى عدم وجوده فى تلك الحضرة لا بمعنى عدم وجوده أصلا فلا يقال إذا لم يكن ثمت مشار إليه لم يكن هناك مرجع للضمير فلا يكون المقام للضمير لتوقفه على المرجع فلا يصح جعل ذلك من وضع الظاهر موضع المضمر أفاده الصبان قال اليعقوبى ولا يضر فى وضع اسم الاشارة موضع المضمر تخالف الخبر فى الجملتين إذ ليس من شرط الوضع المذكور صحة بقاء خبر المضمر كما هو انتهى ومراده بالجملتين الجملة المعدول عنها والمعدول إليها وقد علمتهما والاختلاف فيهما واضح (قوله حتى إنه الخ) بيان لتمام ما تفيده الاشارة وإفادة اسم الاشارة ما ذكر لأن أصله أن يكون للمحسوس فمخاطبة السامع به مفيدة لما ذكر (قوله باعتبار ادعاء الخ) فليس معتبرا حينئذ كون السامع فطنا (قوله أى الزيادة لنكتة الخ) وذلك لأن المسند إليه فى الجملة يفيد فهم معناه وكونه مظهرا فى موضع المضمر يفيد زيادة على ذلك وهى ذلك التمكين يعقوبى (قوله أى زيادة الخ) تفسير لقوله : أى الزيادة لنكتة الخ وقوله وتقريره عطف تفسير

ويقصد في الحوائج أو الاستعطاف أي طلب العطف والرحمة كقول الداعي إلهي عبدك العاصي دعاك معترفاً بذنبه فتب عليه توبة تمحو الأغيار من قلبه ومقتضى الظاهر أنا العاصي أو الإرهاب أي التخويف نحو إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها لم يقل أنا آمركم لأن في إظهار الاسم ترهيباً ومنه مثال المتن لم يقل أنا أقف ترهيباً بإظهار لفظ الأمير قال :

(ومن خلاف المقتضى صرف مراد
ذي نطق أو سؤال لغير ما أراد
لكونه أولى به وأجدرا
كقصة الحجاج والقبعثري)

أقول : من خلاف مقتضى الظاهر مجاوبة المتكلم بغير ما يترقب وسماها عبد القاهر المغالطة والسكاكي الأسلوب الحكيم وذلك بحمل كلامه على خلاف قصده تنبيهاً على أنه أولى بالقصد . من ذلك ما يحكى أن الحجاج توعد شاعراً يقال له القبعثري بأن قال له لأحملنك على الأدهم يعني القيد فقال له القبعثري مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب فحمل وعيده على الوعد فقال له الحجاج إنه حديد فقال القبعثري لأن يكون حديداً خير من أن يكون بليداً أو ومنها إجابة السائل بغير

(قوله ويقصد) تفسير (قوله والرحمة) تفسير (قوله تمحو الأغيار) أي تزيل مشاهدتها بحيث يصير القلب لا يشاهد إلا الذات (قوله لأن في إظهار الخ) معلوم أن إسناد الأمر إلى لفظ الله الدال على الذات المتصفة بجميع المحامد التي من جملتها القهر والغلبة دون الضمير الذي هو أنا موجب لتقوية الداعي على الامتثال ولإدخال الروع حيث دل لفظ الله على ما ذكر فيشعر بالخوف منه وأن يهلك العاصي بقهره أفاده اليعقوبي (قوله ومن خلاف المقتضى الخ) لما انجر كلامه إلى خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن لم تكن من مباحث المسند إليه وهي ما ذكره من هنا إلى آخر الفصل (قوله صرف المراد) أي أن يصرف المتكلم مراد المخاطب (قوله في نطق) أي منطوق به غير سؤال متعلق بالمراد (قوله لغير ما أراد) أي ما أراده المخاطب (قوله لكونه) أي لكون غير ما أراد (قوله أولى به) أي بذلك المخاطب سواء كان متكلماً بسؤال أو بغيره (وأجدر) أي أحق وأنسب بحاله (قوله كقصة الخ) مثال لصرف المراد في النطق وسيأتي في الشارح مثال الثاني (قوله مجاوبة المتكلم) اعلم أن كلاً من المتكلم أولاً والمتكلم ثانياً يقال له متكلم ومخاطب فالأول متكلم أولاً مخاطب ثانياً والثاني بالعكس أفاده الصبان عن السيرامي فيحتمل أن يكون الشارح أراد المتكلم الأول فالمصدر مضاف لمفعوله أو الثاني فهو مضاف لفاعله والمفعول محذوف وضمير يترقب يرجع على الأول إلى المتكلم المذكور وهو المتبادر وعلى الثاني إلى مفعول المصدر المحذوف (قوله بغير ما يترقب) أي ما ينتظره المتكلم الأول من مخاطبه وهو الكلام المناسب لمراد ذلك المتكلم كالدال على طلب ترك العقوبة بالنظر للمثال (قوله وسماها) الضمير للمجاوبة (قوله المغالطة) وليست مذمومة وإن أشعر الاسم بالذم لما فيها من التنبيه على ما هو الأولى ولذا سماها السكاكي باسم جميل (قوله وذلك الخ) أي ما ذكر وهو المجاوبة المذكورة كائن بسبب حمل الخ (قوله على خلاف قصده) فقصد الحجاج بالأدهم القيد وخلافه هو الفرس الأدهم صبان (قوله على أنه) أي خلاف قصده (قوله أولى بالقصد) أقول أو هو الواجب اهـ يعني على حسب تفاوت المقامات وكونه أولى إما بالنظر إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما اطول اهـ صبان وقوله إلى المتكلم أو المخاطب بأن يكون المتكلم يجل مقداره عن التوعد والمخاطب يجل مقداره عن أن يتوعده غيره بالإيذاء وقوله أو غيرهما وذلك في نحو لأحملن زيداً على الأدهم فيصنع معه ما عاملت تنبيهاً على أن هذا الغائب جليل لا يليق به ما قاله المتكلم (قوله من ذلك) أي ما ذكر من المجاوبة السابقة وقوله ما يحكى أي مجاوبة ما يحكى أي المجاوبة فيه (قوله القبعثري) هو رأس من رءوس العرب وفصحائهم وكان من الخوارج الذين خرجوا على سيدنا علي رضي الله تعالى عنه اهـ صبان (قوله بأن قال) الباء للتصوير (قوله لأحملنك على الأدهم) إن قلت كان المناسب لغرض الحجاج أن يقول لأحملن الأدهم عليك لأن القيد يوضع على الرجل لا بالعكس . قلت هذا الاستعمال أمر عرفي يقال حمل على الأدهم أي قيد ولو سلم فليكن من قبيل القلب كما ستعرفه أو التشبيه القيد بالمركب على طريق الاستعارة اهـ فنري (قوله فحمل وعيده الخ) حيث حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم أي الذي غلب سواده حتى ذهب البياض وضم إليه الأشهب أي الذي غلب بياضه ومراد الحجاج القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير قاله السعد (قوله أنه) أي الأدهم حديد أي لا فرس (قوله لأن يكون الخ) فيه أيضاً حمل الحديد في كلام الحجاج على خلاف مراده لأن مراده المعدن المعروف وحمله على ضد البليد من الحدة اهـ صبان وهذا الحمل الذي فيه هو الذي دعا الشارح إلى ذكره مع ترك الأصل والسعد (قوله ومنها) أي من خلاف مقتضى الظاهر وأنث باعتبار أن معناه الأمور المخالفة لمقتضى الظاهر (قوله إجابة السائل بغير الخ)

ما سأل عنه تنبيهاً على أنه اللائق بسؤاله كقوله تعالى يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن الهلال لم يبدو دقيقاً ثم يتزايد حتى يستوي ثم ينقص حتى يعود كما بدا فأجيبوا ببيان حكمة ذلك وهي معرفة المواقيت والحلول والآجال ومعالم الحج يعرف بها وقته للتنبيه على أن اللائق السؤال عن الحكمة قال السعد لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على دقائق علم الهيئة قال السيوطي في شرح عقود الجمان وهذه قلة أدب منه وجهل بمقدار الصحابة رضي الله عنهم وشنع عليه بكلام يراجعه من أراد الوقوف عليه وذكر أنه ورد ما يدل على أن المسئول عنه هو الحكمة في خلق الأهلة لا سبب الزيادة والنقصان ونص السؤال يا رسول الله لم خلقت الأهلة فعلى هذا لا تكون المسئلة من خلاف مقتضى الظاهر وقوله سؤل على وزن قفل لغة في السؤال قال:

(والالتفات وهو الانتقال من بعض الأساليب إلى بعض فمن والوجه الاستجلاب للخطاب ونكتة تخص بعض الباب) أقول: من خلاف مقتضى الظاهر الالتفات وهو أي عند الجمهور التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة أعني التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير عنه

أورد أن الجواب يجب أن يكون مطابقاً للسؤال. وأجيب بأن السؤال ضربان جدلي وتعليمي والأول يجب أن يطابقه جوابه والثاني يبنى فيه الأمر على حال السائل كالطبيب يبني علاجه على حال المريض دون سؤاله فتجوز المخالفة فيه وسؤال الأهلة من هذا القبيل يس اهـ صبان (قوله على أنه) أي ذلك الغير (قوله اللائق بسؤاله) إما لعدم أهليته لما سأل عنه أو لعدم الفائدة فيه بالنسبة إليه اهـ فنرى (قوله سألوا) روي في الكشاف وغيره أن السائل اثنان وهما معاذ بن جبل وثعلب ابن غنم الأنصاري رضي الله عنهما والاثنان أقل ما يطلق عليه اسم الجمع عند جماعة منهم الزمخشري فلذا قال سألوا بلفظ الجمع اهـ فنرى (قوله لم يبدو الخ) أي لأي سبب فالسؤال عن سبب ما ذكر كما قاله السعد ويفيده قول الشارح فأجيبوا الخ ثم إن لفظ السؤال الذي في المطول ما بال الهلال يبدو الخ قال الفنري دلالة هذا القول على أنه سؤال عن السبب دون الحكمة خفي جداً كما أشار إليه في شرح الكشاف اهـ أي فهو محتمل لكونه سؤالاً عن الحكمة وكونه سؤالاً عن السبب قال عبد الحكيم بعد إفادة مثل ما للفنري اختار صاحب الكشاف والراغب والقاضي أنه سؤال عن الحكمة كما يدل عليه الجواب إخراجاً للكلام على مقتضى الظاهر لأنه الأصل واختار السكاكي أنه سؤال عن السبب لما أن الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها والجواب من الأسلوب الحكيم اهـ. قال الصبان ويرد على السكاكي أنه حيث كانت الحكمة ظاهرة لا تستحق السؤال عنها. والجواب لم يكن الأولى بحال السائلين السؤال عن الحكمة فكيف علل العدول إلى الجواب بالحكمة بالتنبيه على أن السؤال عنها أولى بحالهم اهـ والظاهر أن مثل ما في لفظ المطول من الاحتمالين يجري في عبارة شارحنا (قوله حكمة ذلك) أي ثمرته الحاصلة في طرف الفعل (قوله المواقيت) جمع ميقات وهو ما يوقت به الشيء أي يجعل وقتاً له (قوله والحلول) أي للدين والصوم وغير ذلك وعطف الحلول على المواقيت عطف خاص على عام باعتبار المتعلق بكسر اللام للاهتمام (قوله ومعالم الحج) أي الرايات الدالة على الحج أي على وقته كما أفاده بقوله يعرف بها وقته ولعل معالم معطوف على مواقيت وجملة يعرف بها وقته حال من معالم مبينة له وإنما خص الحج لاحتياجه إلى الوقت المعين أداء وقضاء دون غيره كالصلاة والصوم ذكره عبد الحكيم (قوله للتنبيه) علة لأجيبوا (قوله قال السعد) أي في تعليل اللياقة المذكورة (قوله قال السيوطي الخ) عبارة عبد الحكيم قوله لأنهم ليسوا الخ الصواب لأن الحكمة هي التي يتعلق بها صلاح معاشهم ومعادهم والنبي صلى الله عليه وسلم إنما بعث ببيان ذلك لأنه يدل على أن سبب الاختلاف ما بين في علم الهيئة وهو باطل عند أهل الشريعة فإنه مبني على أمور لم يثبت منها شيء غاية الأمر أنهم تخيلوها موافقة لما أبدعه الحكيم المطلق اهـ ببعض تصرف وهو زبدة ما أطال به السيوطي وقوله لأنه الخ تعليل لما تضمنه قوله والصواب كذا أي وإنما كان ما قاله خلاف الصواب لأنه الخ قوله وهو باطل عند الخ المناسب وهو غير ثابت عند الخ إذ هم لا يقطعون بنفيه قرره شيخنا (قوله وذكر أنه ورد الخ) الظاهر أن هذا المذكور زيادة في الرد على السعد بإفادة أن الآية خارجة عن موضوع المسئلة فليس الجواب فيها غير مطابق حتى يحتاج لتعليل عدم المطابقة وقوله هو الحكمة الذي في عبارته سبب خلق الهلال بدل الحكمة فذكر الشارح الحكمة تنبيهاً على أن مراده السبب الغائي لا الفاعلي إذ لا يسئل عنه للعلم به (قوله والالتفات الخ) أي في اصطلاح البيانيين وقوله هو الانتقال أي انتقال المتكلم وقوله الأساليب أي الطرق التي هي التكلم والخطاب والغيبة وسيشير الشارح إلى هذا وقوله فمن

بغيره منها ولا يشترط التعبير عنه بالغير على مذهب السكاكي فهو عنده أعم منه عند الجمهور فقول الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا التفات على مذهبه لأنه منقول عن أنا لا على مذهب الجمهور لعدم تقدم خلافه فأقسامه ستة حاصلة من ضرب اثنين في ثلاثة لأن كل قسم من الثلاثة ينقل إلى قسميه. الأول من التكلم إلى الخطاب نحو - ومالي لا أعبد الذي فطرني وإليه ترجعون - الأصل وإليه أرجع. الثاني منه إلى الغيبة نحو - إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر - الأصل فصل لنا. الثالث من الخطاب إلى التكلم نحو قوله:

طحا بك قلب في الحسان طروب
بعيد الشباب عصر حان مشيب
يكلفني ليلى وقد شط وليها
وعادت عواد بيننا وخطوب

الشاهد في بك ويكلفني بالياء التحتية والأصل يكلفك. الرابع منه إلى الغيبة نحو - حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم - الأصل بكم. الخامس من الغيبة إلى الخطاب: نحو مالك يوم الدين إياك نعبد. الأصل إياه نعبد. السادس منها إلى التكلم نحو - الله الذي يرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه - الأصل فساقه ووجه الالتفات

أي حقيق كمل به البيت أي ذلك الانتقال حقيق بأن يسمى بالالتفات أخذا من التفات الإنسان وهو توجه الانسان بوجهه إلى غير مواجهته قاله ع ق (قوله بغيره منها) أي بطريق غير المعبر به أولا من الطرق الثلاثة ويشترط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع ليخرج مثل قولنا أنا زيد وأنت عمرو * نحن اللذون صبحوا الصباحا * وقوله تعالى - إياك نستعين - واهدنا وأنعمت فإن الالتفات إنما هو في إياك نعبد والباقي جار على أسلوبه أفاده السعد وإنما تركه الشارح لعلمه من قوله من خلاف مقتضى الظاهر الالتفات (قوله ولا يشترط الخ) أي بل المدار على مقتضى الظاهر وجد التعبير المذكور أم لا (قوله فهو عنده الخ) تفريع على قوله ولا يشترط وقد علمت وجه الأعمية وقد أشار له الشارح بقوله فقول الخليفة الخ (قوله لأنه منقول عن أنا) الأوضح والأنسب لأن مقتضى الظاهر أنا (قوله فأقسامه ستة) تفريع على المذهبين إذ الأقسام الستة جارية في كل كما لا يخفى (قوله الأول من التكلم الخ) أي القسم الأول من أقسام الالتفات الستة حاصل من التكلم الخ (قوله الأصل وإليه أرجع) إن قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا: قلت نعم ولكن المراد بقوله ومالي لا أعبد المخاطبون . والمعنى ما لكم لا تعبدون الذي فطركم فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون . فإن قلت حينئذ يكون ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر : قلت لا نسلم أن قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لأن الظاهر يقتضي أن لا يغير أسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق اه مطول وقوله حتى يكون الخ أي كما هو قانون الالتفات وهذا تفريع على المنفي وقوله ولكن المراد الخ أي فيكون في الكلام مخالفة لمقتضى الظاهر من غير تغيير لطريق سابقة وهذا الالتفات على مذهب السكاكي وقوله لأن الظاهر يقتضي الخ أي أنه حيث خولف مقتضى الظاهر أولا وعدل إلى التكلم فمقتضى الظاهر بالنسبة لهذا العدول أن لا يغير أسلوب الكلام الخ فتحصل أن في الآية التفاتا على المذهبين فمخالفة مقتضى الظاهر أولا التفات على مذهب السكاكي وثانيا بالعدول التفات على مذهب الجمهور (قوله فصل لربك) من فوائد الالتفات في الآية أن في لفظ الرب حثا على فعل المأمور به لأن من يربيك يستحق العبادة اه صبان (قوله نحو قوله) أي علقمة بن عبدة مطول (قوله طحا بك) أي ذهب بك أي أذهبك وأتلفك فالباء للتعدية تعاقب الهمزة وقوله في الحسان متعلق بطروب ومعنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتهن وقوله بعيد الشباب أي حين ولى الشباب وكاد يتصرم ومراده بقوله بعيد الشباب بعيد معظمه وبعيد تصغير بعد للقرب وقوله عصر حان مشيب أي زمان قرب المشيب وإقباله على الهجوم فهو مضاف للجملة الفعلية أعني حان مشيب وهو بدل من قوله بعيد وهذا أعني قوله عصر الخ قرينة على مراده السابق بقوله بعيد الشباب وقوله يكلفني فاعله ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني على تقدير الباء أي يطالبني القلب بوصل ليلى فالتكليف بمعنى المطالبة وهو على غير بابه إذ المراد أنه يطلب مني ما ذكر وقوله وقد شط وليها أي بعد قربها أي بعدت أيامه وقوله وعادت الخ يجوز أن يكون فاعلت من المعاداة كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز أن يجعل من عاد يعود أي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل والخطوب جمع خطب وهو الأمر العظيم من شرحي السعد ومن الصبان (قوله مالك يوم الدين) هو وصف بظاهر وهو من قبيل الغيبة والموصوف ظاهر أيضا ع ق صبان (قوله فتثير سحابا) أي تزعجه (قوله ووجه الالتفات) أي وجه حسنه وقوله ونكتته عطف مرادف والمراد بها فائدته لا الأمر الباعث عليه إذ هو قصد حصول ما ذكر في نفس السامع قال الفنري ثم هذه الفائدة العامة التي ذكرت لمطلق الالتفات سواء كان على مذهب السكاكي أو الجمهور لا تنطبق على مادة يكون السامع فيها حضرة

ونكتته استجلاب نفس السامع للخطاب أى الكلام المخاطب به لأن النفس مجبولة على حب المتجدد فاذا تجدد الكلام إلى أسلوب كان أدعى للإصغاء إليه وهذه النكتة عامة فى جميع أقسام الالتفات وربما اختص كل موضع منه بلطائف ونكت كالفاتحة فان العبد إذا ذكر الله وحده ثم ذكر صفاته التى كل صفة منها تبعث على شدة الإقبال وآخرها مالك يوم الدين المفيد أنه مالك الأمر كله فى يوم الجزاء فحينئذ يوجب الإقبال عليه والخطاب بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات وهو معنى قوله ونكتة الخ ومما هو شبيه بالالتفات وليس منه مسئلتان ذكرهما السيوطى فى عقود الجمان الأول

البارى جل وعلا لتعاليه عن الاستجلاب والاصغاء فلو ذكر شيء مما يصح فى حقه تعالى أيضاً لكان أنسب وقد يقال المراد أن الكلام الالتفاتى أيما وقع صالح لأن يقصد به هذه الفائدة بالنظر إلى نفسه مع قطع النظر عن الموانع الخارجية فليفهم اهـ ببعض تصرف وقوله على مادة يكون السامع الخ كما فى إياك نعبد (قوله استجلاب نفس السامع) المصدر مضاف لمفعوله والفاعل محذوف أى استجلاب المتكلم نفس السامع أفاده عق والسين والتاء للصيرورة فيما يظهر أى صيرورة المتكلم جالباً نفس السامع لا للطلب إذ ليس فائدة للالتفات كما هو واضح (قوله لأن النفس الخ) علة لتضمنه الاستجلاب المذكور (قوله فاذا تجدد الخ) وذلك لأن لكل جديد لذة قال البدر ابن مالك العرب لكونهم يلونون الطعام لقوت الأشباح فهم يحرون بتلوين الكلام لقوت الأرواح لأن الكلام هو قوت الروح اهـ عق (قوله وهذه النكتة الخ) نعم فى النقل الحقيقى كما هو مذهب الجمهور فى غاية الظهور وكذا فى النقل التقديرى كما هو مذهب السكاكى كى توجد هذه الفائدة فانه إذا سمع خلاف ما يترقبه من الأسلوب كان له زيادة نشاط ووفور رغبة فى الاصغاء إلى الكلام قاله السيد قدس سره (قوله وربما اختص كل موضع منه بلطائف ونكت) قال فى الأطول عند قول الأصل وقد يختص مواقعه بلطائف أى قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطائف لأنه يختص كل التفات بلطيفة سوى هذا الوجه العام وإلا لوجب أن لا يكتفى فى الالتفات بالنكتة العامة اهـ قال يس وفيه نظر لا يخفى وأى مانع من أن يكون لكل موقع نكتة تختص به ونكتة تعمه وغيره اهـ والظاهر أن وجه النظر أن اللازمة التى ذكرها بقوله وإلا لوجب الخ ممنوعة فتأمل من الصبان ثم إن عبارة الشارح هذه للسيوطى ولم توافق بظاهرها ما لواحد منهما ويمكن ترجيعها لكل من الكلامين بأن يجعل المراد بالوضع فيها النوع من الستة المتقدمة واختصاص كل نوع بلطائف باعتبار أفراده فان النوع الواحد يكون لأفراد منه أو لجميع أفراده لطائف متعددة لكل فرد لطيفة لكن ينبغى على الثانى أن تجعل رب للتحقيق مجازاً كما فى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين هذا ما ظهر لى بعد التوقف (قوله ثم ذكر صفاته) وهى كونه مربى جميع العالمين ومنعماً بالجلائل والدقائق ومالك يوم الدين المفيد أنه مالك الأمر الخ (قوله وآخرها مالك يوم الدين) وصح جعله نعتاً للمعرفة على مذهب الجمهور أن إضافة الوصف إلى الظرف معنوية خلافاً للرضى نقله الصبان (قوله يوجب) أى الذكر المفهوم من الفعل المذكور سابقاً (قوله والخطاب) عطف ملزوم اهـ صبان (قوله والاستعانة فى المهمات) أورد على التخصيص أن الاستعانة كثيراً ما تقع بغيره . وأجيب بأوجه منها أن المقصود بالاستعانة إنما هو الله تعالى وإن حصلت بالغير صورة حتى إن قوله يا فلان أعنى بمنزلة يا الله أعنى بواسطة فلان ثم إنه قد يظهر لك أن إياك نستعين ليس من الالتفات فى شىء لأنه مقتضى الظاهر بعد العدول إلى الخطاب فى إياك نعبد فلا يلتفت إلى ما يوهمه سوق بيان النكتة من أن فيه التفاتاً دعت إليه قوة تحرك الإقبال أفاده الصبان عن سم والأطول . [تنبيه] قال السيوطى إن الالتفات لا يكون فى جملة بل فى جملتين صرح به الزمخشرى فى الكشاف وابن السبكى فى شرحه المسمى عروس الأفراح قال وإلا يلزم أن يكون فى نحو أنت صديقى التفات وليس كذلك اهـ (قوله ومما هو شبيه الخ) أى بجامع النقل من أسلوب إلى آخر فى كل ثم إنه يظهر لى أن المسئلة الأولى أشبه بالالتفات على مذهب السكاكى إذ لا يشترط فيه سبق تعبير غير ما خالف مقتضى الظاهر بل تارة يسبق نحو والله ورسوله أحق أن يرضوه وتارة لا نحو ثم ارجع البصر كرتين * قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * والثانية أشبه به على مذهب الجمهور إذ لا بد فيها من سبق تعبير غير المخالف المذكور وحينئذ فيكون الداعى للسيوطى إلى تقديم المسئلة الأولى هو كونها أشبه بالمذهب المقدم عنده فى الذكر فتأمل

(قوله

التعبير بواحدٍ من الفردِ والمثنى والمجموع عن آخر منها وهو من أنواع المجاز بخلاف الالتفاتِ وللمسئلة الآتية فإنهما حقيقتان

مثال للفردِ عن المثنى قول الأعشى: فرجّي الخير وانتظري إيابي * إذا ما القارظ العنزيّ آبا * و إنما هما القارظان لأن المثل حتى يئوبَ القارظانِ * ومثاله على الجمع * وذبيانُ قد زلت بأقدامها النعلُ * أي النعال ومثال المثنى عن المفردِ ألقيا في جهنم - أي ألقِ وعن الجمعِ ثم ارجعْ البصرَ كرتين - إذ المراد التكثير لا مرتان ومثال الجمع عن الفرد رب ارجعون - أي ارجعني وعن المثنى - فقد صغت قلوبكما - أي قلباكما الثانية الانتقال من خطابِ واحدٍ من الثلاثةِ إلى آخرَ منها مثاله من الخطاب لواحدٍ إلى الاثنين - لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياءُ في الأرضِ - إلى الجمع - يا أيها النبيّ إذا طلقتم النساء - ومثاله من الاثنينِ إلى الواحدِ - فمن ربكما يا موسى - ومثاله من الاثنين إلى الجمع - أن تبوّآ لقومكما بمصر بيوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة - ومثاله من الجمع إلى الواحدِ - وأقيموا الصلاة وبشّر المؤمنين - وإلى الاثنينِ - يا معشرَ الجنِ والإنسِ إن استطعتم إلى قوله فبأيِّ آلاء ربكما تكذبانِ - والنكتة في هذه المسئلة كالنكتة في الالتفات قال: (وصيغة الماضي لآتٍ أوردوا * وقلّبوا لنكتةٍ وأنشدوا * ومهمهٍ مغبرةٍ أرجاؤه * كأنّ لونَ أرضِه سماؤه) أقولُ: من خلافِ مقتضى الظاهرِ التعبيرُ عن المعنى المستقبلِ بلفظِ الماضي تنبيهاً على تحققِ وقوعهِ نحو - ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات ومن في الأرض -

(قوله التعبير بواحد الخ) وصورها ستة نظير الصور السابقة في الالتفات (قوله وهو) أي التعبير المذكور (قوله من أنواع المجاز) والعلاقة في كل تركيب ما يناسبه ففي ثم ارجع البصر كرتين العلاقة اللزوم لأن المراد لازم الكرتين وهو التعدد ثم يصح كونه بمرتبة وبمرتبتين على ما لا يخفى وقس ثم إن مجازية التعبير المذكور لا تظهر فيما إذا كان نحو المثنى أو الجمع بالمفرد المحلى بأل الجنسية كما في مثالي الشارح إذ لم يقل أحد إن المفرد المحلى بأل الجنسية إذا أريد منه المتعدد كان مجازاً فلعل كون هذا التعبير مجازاً باعتبار الغالب فتأمل (قوله فرجي) أي فترجي وقوله إيابي الإياب الرجوع والمراد هنا رجوعه من غيبته والقارظ الذي يجمع القرظ وهو ثمر السنط والعنزي نسبة إلى عنزة حي من العرب سمي باسم أبيه عنزة بن ربيعة أو ابن عمرو بن عوف أفاده في القاموس ومقصود الشاعر أنه لا يرجع من غيبته هذه كما أن القارظين لم يرجعا وهما رجلان خرجا لجمع القرظ فلم يرجعا (قوله حتى يئوب الخ) الذي لغيره لا آتيك أو يئوب القارظان ولعله عبر بحتى لأنها أوضح دلالة من أو وإن اتحد معناهما هنا (قوله وذبيان) اسم قبيلة وقوله قد زلت أي زلقت والباء في بأقدامها للمصاحبة ثم إنه يظهر لي أن قوله قد زلت الخ من باب القلب والأصل قد زلت أقدامها بالنعل لأن الزلل إنما ينسب للقدم والباء إنما تدخل على ما تتبعه كالنعل وحينئذ فالاعتبار اللطيف الذي تضمنه القلب هو المبالغة في خسة ذبيان حيث جعل أقدامها تابعة للنعل فتأمل (قوله فقد صغت) الفاء للتعليل وصغت مالت إلى تحريم مارية وجواب الشرط محذوف أي تقبلا والمعنى إن تتوبا إلى الله لأنه قد مالت قلوبكما إلى تحريم مارية مع كراهة النبي له وهو ذنب تقبلا كذا يستفاد من الجلالين (قوله يا معشر الجن الخ) أن تنفذوا أي تخرجوا من أقطار أي نواحي (قوله والنكتة الخ) مثله في السيوطي والمتبادر منه المسئلة الثانية وقد مر أن نكتة الالتفات جارية فيه على المذهبين أو أن المسئلة الأولى أشبه به على مذهب السكاكي والثانية أشبه به على مذهب الجمهور فينبغي أن تكون النكتة في المسئلتين معاً كالنكتة في الالتفات فلا وجه لتخصيص الثانية اللهم إلا أن يقال إنه خص الثانية لأن النكتة أظهر فيها من الأولى كما أنها أظهر فيما هي أشبه به مما الأولى أشبه به أو أن مراده بالمسئلة ما يعم المسئلتين أعني ما هو شبيه بالالتفات فليتأمل (قوله لآت) بالفوقية المثناة أي مستقبل كما سيشير إليه الشارح (قوله لنكتة) أشار به إلى المذهب المختار في القلب وهو أنهم إنما يقلبون قلباً مقبولاً جائزاً إذا كان لنكتة وإلا رد ع ق (قوله وأنشدوا) أي للمقبول لأن فيه نكتة ع ق (قوله من خلاف مقتضى الظاهر التعبير الخ) وكذا عكسه وهو التعبير عن الماضي بلفظ المضارع إحضاراً للصورة العجيبة وإشارة إلى تجدده شيئاً فشيئاً كقوله تعالى - والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً - أي فأثارت وقوله - واتبعوا ما تتلوا الشياطين - أي ما تلت اه دسوقي قال الصبان عن الأطول: أقول في كون التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقاً نظر لأنه إذا عبر عن مستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر عنه ثانياً بلفظ الماضي فذلك التعبير مقتضى الظاهر وعلى وفق الأسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر لكونه خلاف الأسلوب وأظن بك إلفاً بهذا التحقيق بعد أن صرت في بحث الالتفات على التوثيق فتبين أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل وعن الماضي بلفظه خلاف مقتضى الظاهر اه (قوله تنبيها على تحقق وقوعه) فيه إشارة إلى أن التعبير عن المستقبل بالماضي لكونه استعارة بسبب تشبيه المستقبل بالماضي في تحقق الوقوع ووظيفة البيان لكنه

من حيث إن الداعي إليه التنبيه المذكور من وظيفة علم المعاني لكن بقي أن هذا استعارة في المشتق باعتبار الهيئة ولم يذكره القوم في مباحث الاستعارة اهـ عبد الحكيم (قوله فيه إشارة الخ) أفاد أن قوله تنبيها الخ مشار به لأمرين كون التعبير المذكور من وظائف علم البيان من جهة كونه استعارة ومن وظائف علم المعاني من حيث إن الداعي إليه التنبيه المذكور هذا والمشير إلى كونه استعارة قوله على تحقق وقوعه لما تضمنه من الجامع بين الماضي والمستقبل والمشير إلى كونه من وظائف علم المعاني قوله تنبيها الخ تأمل (قوله ومنه) أي من خلاف مقتضى الظاهر (قوله التعبير الخ) أي عن المستقبل (قوله لأن الوصفين الخ) أي والمجاز من خلاف مقتضى الظاهر ثم كون الوصفين مجازا فيما سوى الحال على عمومه قول الأقل والأكثر على أنهما حقيقة في الماضي أيضا هذا ما فهمه عبد الحكيم من عبارة المطول وفهم منها الفنري أنهما مجاز في الماضي عند الأكثرين كالمستقبل هذا وقد أشار الشارح بهذا التعليل إلى دفع سؤال ذكره السعد في شرحيه ودفعه بما أشار إليه الشارح وحاصله أن اسمي الفاعل والمفعول كما يكونان للماضي والحال يكونان للاستقبال فهما كالفعل في الدلالة عليه من غير فرق إلا أنه يدل عليه بحسب الوضع وهما بحسب العارض وحينئذ فيكونان واردين في الآيتين على مقتضى الظاهر. وحاصل الجواب كما في عبد الحكيم أن اسم الفاعل والمفعول فيما وقع حقيقة وفيما لم يقع مجاز بالاتفاق فاذا استعملا فيه كان استعمالا في غير ما وضع له فيكون خلاف مقتضى الظاهر قال وأورد عليه أنه يلزم أن يكونا دالين على الزمان بحسب الوضع فينتقض تعريف الاسم والفعل طردا ومنعا وأنه يلزم من ذلك أن كل مجاز بخلاف مقتضى الظاهر. والجواب أنهما موضوعان لما وقع في الحال والماضي لا أنهما موضوعان له مع الحال والماضي وشتان وأن السعد نص في شرح المفتاح بأن كل مجاز خلاف مقتضى الظاهر لأن مقتضى الظاهر أن يعبر عن كل معنى بما وضع له اهـ (قوله ومن خلاف المقتضى القلب) أظهر هنا وأضمر في قوله قبله ومنه التعبير الخ لأن ذاك شبيه بما قبله فهما من نوع واحد وهو التعبير عن أحد الأزمنة بما يدل على الآخر وحينئذ فيكفي أدنى تنبيه على كونه مما ذكر بخلاف هذا فانه نوع آخر مباين لما قبله فاحتاج لمزيد تنبيه وأظهر له تأمل (قوله وهو أن يجعل الخ) بأن يثبت لأحد الجزءين حكم الجزء الآخر وعكسه لا مجرد تبديل المكان كما في عكس القضية وذلك كما في المثال فان الناقة والحوض يشتركان في حكم مطلق العرض إلا أن الحكم الثابت للحوض هو العرض بلا واسطة حرف الجر فيكون معروضا وللناقة هو العرض بواسطة حرف الجر فتكون معروضا عليها وقد قلب ذلك وأثبت لكل حكم الآخر فصار ما كان حكمه العرض بلا واسطة حكمه العرض بالواسطة وبالعكس ع ق مم وعلم من قوله بأن يثبت الخ أنه لا ينتقض قوله وهو أن يجعل الخ بقولنا في الدار زيد وضرب عمرا زيد لأنه لم يثبت لأحد الجزءين حكم الآخر بل كل منهما باق على حكمه وعلم منه أيضا أن القلب من المجاز العقلي وعلم من قوله لا مجرد تبديل المكان الخ أن القلب أخص من العكس وقال ابن جماعة القلب أعم مطلقا من العكس المستوى عند أهل المنطق من يس اهـ صبان (قوله وعكسه) يظهر أنه لا حاجة إليه (قوله أخص من العكس) أي اللغوي (قوله وقال ابن جماعة الخ) وعليه يكون مساويا للعكس اللغوي ولا يشترط فيه إثبات حكم أحد الجزءين للآخر بل المدار على مجرد التبديل وجد الإثبات المذكور أم لا وقد علمت أنه لا اثبات في العكس المستوى فقد اتضح لك العموم المطلق تأمل (قوله مكان الآخر) خرج به نحو ضرب عمرو بالبناء لنائب الفاعل (قوله مكان عرضت الحوض الخ) أي أظهرته عليها لتشرب أي أريتها إياه اهـ سعد وصبان (قوله لأن القاعدة الخ) تعليل لكون المثال من قبيل القلب قال الصبان عن السيد وفي هذا القلب اعتبار لطيف وهو أن المعتاد أن يؤتى بالمعروض إلى المعروض عليه حيث أتى بالناقة إلى الحوض جعلت

أي بفزع ونحو - أتى أمر الله - أي يأتي . ومنه التعبير باسم الفاعل أو المفعول نحو - وإن الدين لواقع - ذلك يوم مجموع له الناس - لأن الوصفين المذكورين حقيقة في الحال مجاز فيما سواه ومن خلاف المقتضى القلب وهو أن يجعل أحد جزءي الكلام مكان الآخر نحو عرضت الناقة على الحوض أي أظهرته عليها لتشرب مكان عرضت الحوض على الناقة لأن القاعدة أن المعروض عليه يكون له ميل إلى المعروض والحوض مما يميل إليه الحيوان فيعرض هو على الحيوان لا الحيوان عليه واختلف في قبوله

فقيل يقبل مطلقا لأنه يورث الكلام ملاحة وقيل لا يقبل مطلقا لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود والحق ما عليه الأصل وهو التفصيل فإن تضمن معنى لطيفا قبل وإلا فلا فالأول نحو قوله

ومهمه مغبرة أرجاؤه
كأن لون أرضه سماؤه

والأصل كأن لون سمائه لغبرته لون أرضه أى كلونها والنكتة فيه المبالغة فى وصف لون السماء بالغبرة حتى صار بحيث يشبه به لون الأرض فى ذلك مع أن الأرض أصل فيه والمهمه المفازة والمغبرة المملوءة غبارا والأرجاء النواحى جمع رجى بالقصر كرحى والثانى نحو قوله:

فلما أن جرى سِمَن عليها
كما طينت بالفدن السياعا

يصف ناقة بالسمن والفدن القصر والسياع الطين المخلوط بالتبن والأصل كما طينت بالسياع الفدن وليس فى هذا القلب معنى لطيف قال :

[الباب الثالث المسند]

أقول : أخره عن المسند إليه لأنه فرع عنه ومسوق لأجله لأن المسند إليه محكوم عليه والمسند حكم . والثانى مؤخر عن الأول والمقصود من هذا الباب بيان الأحوال العارضة للمسند من حيث كونه مسندا كالحذف والذكر وغير ذلك . قال : (يحذف مسند لما تقدما

كأنها معروضة والحوض معروض عليه اهـ (قوله فقيل يقبل مطلقا) قائله السكاكى كما فى الأصل (قوله لأنه يورث الكلام ملاحة) أى لأنه مما يحوج إلى التنبيه على الأصل وذلك يورث الملاحة ثم إنه إن قصد به المطابقة كان من فن المعانى والأصح أن يعد من فن آخر اهـ دسوقى (قوله وقيل لا يقبل مطلقا) وحمل هذا القائل ما ورد منه على التقديم والتأخير دسوقى (قوله وإلا فلا) أى وإن لم يتضمن معنى لطيفا فلا يقبل لأنه عكس المراد وعدول عن الظاهر بلا نكتة يعتد بها يعقوبى (قوله نحو ومهمه الخ) انظر هلا جعل هذا من عكس التشبيه وهل ينطبق عليه تعريف القلب بالمعنى المتقدم وبتقدير أن بينهما فرقا فلم ذكر أحدهما فى المعانى والآخر فى البيان ثم رأيت ابن جماعة قال فى حواشى التبريزى اعلم أن القلب ذكر فى أماكن خمسة هذا وهو فى المعانى . والثانى فى فن البيان فى بحث التشبيه المقلوب . والثالث فى البديع فى التجنيس . والرابع فى البديع فى غير التجنيس . والخامس فى الخاتمة فى بحث السرقة ولك أن تقول أى فرق بين هذه الصور القلبية حتى صار بعضها من قبيل الحسن الذاتى ومن صميم البلاغة وبعضها من الحسن العرضى ومن توابع البلاغة يس اهـ صبان (قوله وهل ينطبق عليه) أى على عكس التشبيه (قوله حتى كأنه) أى لون السماء صار بحيث أى ملتبسا بحالة هى كونه يشبه لون الأرض فى ذلك أى فى الغبرة اهـ دسوقى (قوله مع أن الأرض) أى لون الأرض وقوله أصل فيه أى فى ذلك التشبيه لحقه أن يجعل مشبها به ولون السماء مشبها بأن يقال كأن لون سمائه لون أرضه اهـ دسوقى وفيه اعتراض على الأصل فى التمثيل بهذا البيت فانظره (قوله المفازة) هى اسم للمكان الذى لا ماء فيه ولا كلأ فتسميته مفازة من باب أسماء الأضداد لأن هذا مهلكة لا مفازة اهـ صبان (قوله فلما الخ) جوابها :

أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن تستطاعا

وقوله جرى شبه السمن بالماء الجارى وأثبت له شيئا من خواصه وهو الجرى صبان (قوله القصر) واحد القصور (قوله والسياع الخ) بفتح السين وكسرها على هذا المعنى وقيل بالكسر الآلة عبد الحكيم (قوله وليس فى هذا القلب معنى لطيف) قال السعد وللقائل أن يقول إنه يتضمن من المبالغة فى وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لإيهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والفدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن اهـ وقوله وقد بلغ من العظم الخ ولا يقال إن كثرة تطيين القصر لا لطف فى الوصف به لأنا نقول هو وإن لم يكن فيه لطف فى نفسه لكنه فيه لطف بالنسبة إلى المقصود المترتب عليه وهو إفادة المبالغة فى وصف الناقة بالسمن كما أشار إلى ذلك بقوله أنه يتضمن من المبالغة الخ وقوله بمنزلة الأصل فيدل على عظم سمنها المشبه بالطين حتى صار الشحم لكثرته بالنسبة للأصل من العظم وغيره كأنه الأصل ذكره الصبان .

الباب الثالث أحوال المسند

(قوله أخره عن المسند إليه) أى أخر أحواله عن أحوال المسند إليه (قوله لأن المسند إليه الخ) اللام لتعليل كون المسند مسوقا لأجل المسند إليه ومحط التعليل قوله والمسند الخ وما قبله تمهيد له (قوله والمسند حكم) أى محكوم به (قوله والثانى) أى الحكم وقوله مؤخر عن الأول أى المحكوم عليه والمناسب فى تمام التعليل أن يقول والثانى يذكر لأجل الأول ليتم إنتاج الدليل المشار لصغراه بقوله والمسند حكم للمدعى وهو كونه مسوقا لأجل المسند إليه تأمل (قوله من حيث كونه مسندا) خرج ما يعرض له من حيث ذاته ككونه جوهرا أو عرضا وما يعرض له من حيث حروفه ككونه ثلاثيا أو رباعيا

والتزموا قرينة ليعلما) أقول: يتعلق بالمسند أبحاث: البحث الأول في حذفه ويكون للنكت الماضية في حذف
المسند إليه ثمنها
الاحتراز عن العبث أي
الاتيان بما لا فائدة فيه
للعلم به نحو زيد في
جواب من قام وقوله:
ومن يك أمسى بالمدينة
رحله
فإني وقيار بها لغريب
الرحل هو المنزل
والمأوى وقيار اسم فرس
للشاعر وهو ضابئ بن
الحرث فالمسند إلى قيار
محذوف لدلالة خبر
ما قبله عليه ولضيق
المقام بسبب التوجع
والاختصار ولحفظ
الوزن أيضا ومن ذلك
قل لو أنتم تملكون
خزائن رحمة ربي
والأصل لو تملكون
تملكون فحذف الفعل
احترازا عن العبث
لوجود المفسر فانفصل
الضمير وليس أنتم
مبتدأ وما بعده خبر
بل فاعل لفعل محذوف
كما رأيت لأن لو تدخل
على الاسم ويشترط
للحذف قرينة تدل على
المحذوف كوقوع
الكلام جوابا لسؤال
محقق أو مقدر فالأول
نحو ولئن سألتهم من
خلق السموات
والأرض ليقولن الله
أي خلقهن الله بحذف المسند بدليل التصريح به في الآية الأخرى في قوله ليقولن خلقهن العزيز العليم لكونه

وغير ذلك وقد مر نظيره (قوله والتزموا) أي في الحذف وقوله قرينة أي دالة على المحذوف وقوله ليعلما أي ذلك المحذوف عند حذفه فيفيد الكلام المحذوف منه وإلا يكن مختل الفائدة ولما كان وجود القرينة لا يكفي في الحذف عند البلغاء اعتبروا أسبابا أخر كالاحتراز والاختصار واتباع الاستعمال وغير ذلك اهـ ق ثم لا يخفى أن وجوب قرينة الحذف لا يخص حذف المسند بل يجري في المسند إليه أيضا وكأنه لم يذكره في المسند إليه لأنه يحذف بلا قرينة كما إذا أقيم مقامه المفعول هكذا علل الأطول صنيع الأصل وقوله لأنه الخ وجريان الوجوب في المسند إليه لا يلتزم عمومه لجميع أفراده (قوله أمسى بالمدينة رحله) أمسى إما مسند إلى ضمير من وجملة بالمدينة رحله خبرها إن كانت ناقصة أو حال إن كانت تامة وإما مسند إلى رحله مجازا وبالمدينة خبر أو حال عبد الحكيم (قوله اسم فرس للشاعر) وقيل اسم جمله وقيل اسم غلامه وقوله وهو ضابئ بن الحرث يقال ضبأت الأرض ضبأ وضبوءا إذا اختبأت فيها قاله الأصمعي ضبأ لصق بالأرض ومنه سمي الرجل ضابئا قاله السيد ويظهر أن ضابئ بالضاد المعجمة وهو مرسوم كذلك في نسخ المطول وغيره قال في المطول ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة اهـ وإلى هذا يشير قول الشارح ولضيق المقام بسبب التوجع (قوله فالمسند إلى قيار الخ) ولا يجوز أن يكون قيار عطفا على محل اسم إن وغريب خبرا عنهما لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضي الخبر لفظا أو تقديرا وأما إذا قدرنا له خبرا محذوفا فيجوز أن يكون عطفا على محل اسم إن لأن الخبر مقدم تقديرا فلا يكون مثل إن زيدا وعمرو ذاهبان بل مثل إن زيدا وعمرو لذاهبان وهو جائز ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها قاله السعد قال الصبان وقوله لامتناع العطف الخ علل عدم الجواز بذلك لا بكونه مفردا والمبتدأ شيئان لأنه وصف على فعيل سم أي والوصف على فعيل صالح للواحد والمتعدد وظاهره ولو كان بمعنى فاعل كما هنا اهـ (قوله ومن ذلك الخ) عدد المثال لأن المسند في الأول اسم وفي الثاني فعل (قوله قل لو أنتم تملكون) جواب لو إذا لأمسكتم خشية الانفاق أي الفراغ لغفلتكم عن عدم تناهي خزائنها باستيلاء الحرص عليكم اهـ صبان (قوله احترازا عن العبث) أي بناء على الظاهر من التكرار وإلا فالأول قبل الحذف مؤكد في الحقيقة والثاني تأكيد فلا عبث في ذكر الأول حينئذ وتسمية الثاني مفسرا في قوله لوجود المفسر إيهام بالنظر لما بعد الحذف وبهذا يندفع ما يقال إن في هذا الأصل جمعا بين المفسر والمفسر وهو غير جائز فالصواب أن يكون الأصل لو تملكون ويكون الحذف لغير ما ذكر وقرينة المحذوف هو المفسر قال اليعقوبي وارتكب هذا التركيب المؤدي إلى الحذف لما فيه من التأكيد مع الإيجاز فالفعل المذكور في أصله تأكيد وبعد الحذف تفسير لكنه يتضمن التأكيد من جهة المعنى لأن لو تقتضي المحذوف اهـ وقوله لما فيه الخ أي بعد الحذف وقوله لأن لو الخ أراد أنها تقتضي أن في التركيب فعلا محذوفا لا أنها تدل على عين المحذوف فلا ينافي قوله قبل وبعد الحذف تفسير المقتضي أنه قرينة على المحذوف فليتأمل هذا تحقيق المقام (قوله وليس أنتم مبتدأ الخ) ولم يجعل أيضا تأكيدا للضمير بعد حذفه مع الفعل لأنه يلزم عليه حذف الجملة جميعا وحذف بعضها أيسر مع ما فيه من حذف المؤكد وعامله وبقاء التأكيد وذلك غير معهود اهـ يعقوبي (قوله على المحذوف) أي على عينه (قوله كوقوع الكلام) أي الذي حذف فيه المسند يعقوبي (قوله جوابا) نصب على الحال من الكلام (قوله محقق) بأن يذكر السؤال ولو على وجه الفرض يعقوبي (قوله فحذف المسند) أي الفعل المسند إلى الفاعل وهو الله كما تبين لك من التقدير قال في المسند للعهد وقوله بدليل الخ جواب عما يقال هلا جعلت لفظ الجلالة في الآية مبتدأ والخبر محذوف بأن يكون التقدير الله خلقهن ويكون من حذف المسند أيضا وما المرجح

فهو فاعل لامبتدأ والثانى نحو: لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تطيح الطوائح والمختبط الذى يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة ومطيح من الاطاحة وهى الاذهاب والاهلاك فالطوائح جمع مطيحة على غير قياس لمختبط معطوف على ضارع ومقصود الشاعر أنه ينبغى أن يبكى على يزيد رجلان ذليل لكونه الناصر له وفقير أصابته حوادث الزمان فأهلكت ماله وأذهبته لأنه كان ناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير وهذا على قراءة لِيُبْكَ بصيغة المبنى للمجهول ولو قرئ بصيغة المبنى للفاعل ويزيد مفعول مقدم وضارع فاعل مؤخر لم يكن مما نحن بصدده قال:

(وذكره لما مضى أو ليُرى فعلاً أو اسماً فيُفيد الخبرا)

أقول: البحث الثانى فى ذكره وذلك للنكت الماضية فى ذكر المسند إليه من كون الذكر الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة ومن التعريض بغباوة السامع وغير ذلك نحو جاء زيد فى جواب من جاء ويزاد هنا أنه يذكر ليُرى أى يعلم أنه فعل فيفيد التجدد والحدوث أو اسم

لكونه فاعلاً هذا وإنما ترك المطابقة بين السؤال والجواب فى الاسمية والفعلية لأن فى رعاية المطابقة إيهام قصد التقوية وهو لايليق بالمقام لأن التقوية شأن مايشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام أفاده الصبان عن الأطول (قوله فهو فاعل الخ) تفريع على قوله لحذف المسند (قوله أومقدر نحو الخ) الأولى إبداله بقوله والثانى نحو الخ (قوله ليبك يزيد) ببناء الفعل للمجهول ويزيد نائب فاعل تعدى إليه يبكى بنفسه لأن بكى يستعمل متوصلاً بعلى ومتعدياً بنفسه فيقال بكيت عليه وبكيته اه يعقوبى أى فليس من الحذف والايصال والأصل ليبك على يزيد (قوله لخصومة) متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شئ لأن الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل وتعليقه بيبكى المقدر ليس بقوى من جهة المعنى اه مطول وقوله ليس بقوى الخ لأن هذا البكاء بكاء موته لا بكاء الخصومة مع أنها ليست سبباً قريباً للبكاء قاله عبد الحكيم (قوله كأنه قيل الخ) جوز فى الأطول أن يكون السؤال الناشئ من ذكر ليبك من المأمور بالبكاء فيكون المقام مقام حذف المسند إليه أى المأمور ضارع اه صبان (قوله يبكيه ضارع) فى المفصل أن التقدير ليبكه ضارع وهو أليق بالمعنى كما أن يبكيه ضارع أوفق للسؤال أعنى من يبكيه كذا فى شرح المفتاح عبد الحكيم اه صبان (قوله من أجل الخصومة) أى خصومة الغير معه ويحتمل أن تكون اللام للوقت ويرجح لأنه يحتمل خصومته وخصومة غيره عبد الحكيم وقوله ويحتمل الخ أى المعنى حينئذ أن الضارع وقت الخصومة مطلقاً يبكى على يزيد لتذكره ما كان عليه من إغاثة الملهوف وقوله لأنه يحتمل الخ أى فالكلام حينئذ أبلغ فى المدح تأمل (قوله مما تطيح) متعلق بمختبط وما مصدرية والمعنى أن المختبط أى السائل من أجل إهلاك الطوائح أى الوقائع والشدائد ماله يبكى يزيد لأنه كان يكسب المعدوم وتعليقه بيبكى المقدر أى يبكى من أجل إهلاك المنايا يزيد يأباه سابقة الشعر لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختباط أيضاً من السعد والصبان (قوله للمعروف) أى طالباً للمعروف والاحسان دسوقى (قوله من غير وسيلة) أى أخنى عن الناس سؤاله لأنه كان أهل ثروة وابتلى بالسؤال لأجل إهلاك المهلكات ماله أطول اه صبان وهذا يفيد أن المراد بالوسيلة الشخص المجعول واسطة وفسرها عبد الحكيم بالعلقة والسابقة أى من يأتى إليك للمعروف بهذا الوصف لكونه قد اشتد احتياجه للمعروف حتى حمله على الاتيان إليك مع عدم قوة رجائه لعدم العلقة والسابقة تأمل (قوله فالطوائح جمع مطيحة الخ) على حذف الزوائد كما يقال أعشب فهو عاشب ولا يقال مطيحات على القياس عبد الحكيم وقوله كما يقال الخ التشبيه فى العدول إلى صيغة فاعل لالغاء الزوائد فى كل وإن كان المشبه جمعاً والمشبه به مفرداً تأمل (قوله لمختبط معطوف الخ) هذا معلوم فى نفسه متبادر من لفظ البيت وأما إنه معلوم مما سبق فلا يظهر للفاء وجه فالمناسب الواو تأمل (قوله ومقصود الشاعر أنه ينبغى الخ) أشار بقوله ينبغى إلى اللام فى ليبك وترك الجمل الذى هو منشأ السؤال اكتفاء بتفصيله ومآله ولو ذكره لقال إنه ينبغى أن يبكى على يزيد يبكى عليه رجلان الخ تأمل (قوله لأنه الخ) تعليل ليبك (قوله لم يكن الخ) إذا لم يحذف فيه المسند (قوله مع عدم المقتضى للعدول عنه) أى مع عدم نكتة تقتضى العدول إلى الحذف مما تقدم وذلك كقولك ابتداء زيد صالح دسوقى (قوله لضعف التعويل على القرينة) يعنى أن وجود القرينة مصحح للحذف لا موجب فان عول على دلالتها حذف وإن لم يعول عليها احتياطاً بناء على أن المخاطب لعله يغفل عنها ذكراً وإن كان المخاطب والكلام فى الحالين واحداً عبد الحكيم (قوله نحو جاء زيد الخ) يصلح مثالاً للتعريض والاحتياط (قوله فيفيد التجدد الخ) أى صريحاً على مافى المفتاح فلا يرد ماقيل إن قامت القرينة على كونه اسماً أو فعلاً فعند الحذف أيضاً إفادة الثبوت أو التجدد متحققة وإن لم تقم القرينة على ذلك فلا يجوز الحذف أصلاً والمراد

فيفيد الثبوت فيفيد المخبر بفتح الباء أى السامع فائدة زائدة على ما تقدم لأنه إذا حذف لا يدرى هل هو اسم أو فعل مثال الأول زيد قائم

فهذه الجملة تدل على ثبوت القيام لزيد

لأن أصل الاسم مشتق كان أولا الدلالة على الثبوت لعدم دلالته على الاقتران بالزمان ومثال الثانى زيد قام فإنها تدل على تجدد القيام وحدوثه لزيد لدلالة الفعل على الاقتران بالزمان فلو كان المسند ظرفا نحو الفوز لمن رضى عنه مولاه احتمل الثبوت والتجدد بحسب المتعلق أى حاصل أو حصل. فإن قلت المشهور أن الجملة الاسمية تدل على الثبوت فكيف جعلتها فى نحو زيد قام دالة على الحدوث. قلت دلالتها على الحدوث باعتبار أحد جزئيها وهو الفعل أى الدال على الحدوث الفعل وأما الجملة فهى دالة على ثبوت نسبة المسند المتجدد معناه فالقيام متجدد وحصوله لزيد ووصفه به ثابت مستقر. قال:

(وأفردوه لانعدام التقويه ... وسبب كالزهد رأس التزكيه)

أقول: المبحث الثالث فى إفراده أى كونه اسما مفردا والمفرد عند النحاة يطلق على معان ففى باب الإعراب ما ليس مثنى ولا مجموعا وفى باب العلم ما ليس مركبا وفى باب لا والمنادى ما ليس مضافا ولا شبيها به وفى باب الخبر ما ليس جملة ولا شبيها وهو المراد هنا فيؤتى به اسما مفردا لعدم إفادة تقوية الحكم

بالتجدد اقتران المسند بالزمان وبالثبوت حصول المسند للمسند إليه من غير دلالة على تقييده بالزمان اه محمد الحكيم (قوله فلا يرد ما قيل الخ) حاصل الإيراد أنه إن كان المراد الذكر الذى لا قرينة مع ضده فهو واجب لا يعلل لأنه لتأدية أصل المراد وإن كان المراد الذكر الذى مع ضده وهو الحذف قرينة فلإفادة التجدد أو الثبوت ليست قاصرة على الذكر. وحاصل الجواب أنا نختار الشق الثانى ونريد إفادة ما ذكر صريحا وهى قاصرة على الذكر (قوله فيفيد المخبر الخ) تفريع على ما قبله مفاد به ضبط المصنف وما حذف منه (قوله لأنه إذا حذف الخ) تعليل لترتب الإفادة المذكورة على الذكر وأراد لا يدرى صريحا كما علمت (قوله لأن أصل الاسم الخ) ثم قول من قال يدل اسم الفاعل على الحدوث بخلاف الصفة المشبهة يحمل على أن ذلك بعروض الاستعمال وهو كثير لا فى أصل الوضع وإلا كان كالفعل يعقوبى (قوله وهو كثير) جملة حالية من الاستعمال ثم قول الشارح لأن أصل الاسم الخ أى وهى مشتملة عليه وما اشتمل على ما يدل على شىء فهو دال عليه (قوله لعدم دلالته على الاقتران بالزمان) أى الذى هو التجدد ولا واسطة بين التجدد والثبوت فمتى انتفت الدلالة على أحدهما ثبتت الدلالة على الآخر فهذا تعليل لكون الأصل فى الاسم الدلالة على الثبوت (قوله لدلالة الفعل الخ) يقال فيه نظير ما مر فى قوله لأن أصل الاسم الخ (قوله قلت دلالتها الخ) حاصله أنها وإن أفادت الحدوث باعتبار إسناد الفعل إلى ضمير المبتدإ فهى مفيدة للثبوت من حيث كونها اسمية وقد رأيت فى الصبان عن سم عن شيخه الصفوى عند شرح قول الأصل فى إن وإذا ولكونهما لتعليق أمر بغيره إلى آخر ما يفيد هذا الجواب وهو أن الاسمية من حيث هى اسمية لا تدل على حدوث ولا تجدد لما خالف هذا الجواب مما ذكره فى المطول وغيره مؤول فلا تغتر بظاهره كما اغتر بعض الشراح وادعى أن هذا الكلام لايخ بطلانه (قوله باعتبار أحد جزئيها الخ) فى عده الفعل جزءا تسامح وإنما الجزء هو الجملة بتمامها تأمل (قوله وأفردوه) أى أتوا به مفردا (قوله لانعدام الخ) أى لاقتضاء المقام انعدام التقوية أى انعدام إفادتها (قوله وسبب) بالجر عطف على التقوية بلا تقدير وفسره بعض الشراح بالسببية ولينظر هل يسوغ الوزن حذف مثل هذين الحرفين أعنى ياء النسبة وتاء التأنيث والذى يظهر أن المراد بالسبب الرابط بين المسند والمسند إليه ثم المراد رابط مخصوص وهو ما ليس مسندا إليه فى جملة الخبر ويلزم من انعدامه انعدام كون الخبر سببيا لأن السببى ما اشتمل على الرابط المذكور كما وضحه الشارح ولو قال المصنف بدل الشطر الأخير * وسببيه كهند معطيه * لأجاد قال السعد ثم السببى والفعلى من اصطلاحات صاحب المفتاح حيث سمى فى النحو الوصف بحال الشىء نحو رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال ما هو من سببه نحو رجل كريم أبوه وصفا سببيا وسمى فى علم المعانى المسند فى نحو زيد قام مسندا فعليا وفى نحو زيد قام أبوه مسندا سببيا (قوله كالزهد رأس التزكية) أى الزهد فى الدنيا أصل التزكية للنفس من رذيلة الذل للخلق ومراآتهم فى الأعمال واستعبادهم لها بالطمع فيما بأيديهم ومن رذيلة البخل فى الأعمال ورذيلة التكبل بالشهوات ونسيان الآخرة اهـ ع ق ثم هذا مثال لما انعدم منه الأمران بسبب كونه مفردا (قوله أى كونه اسما مفردا) المناسب أى الإتيان به مفردا كما فسر به ع ق إذ كون الاسم مفردا إنما يفسر به الفردية وقد رجع الشارح إلى هذا التفسير فى قوله بعد فيؤتى به اسما مفردا لعدم الخ تأمل (قوله لعدم الخ) أى لاقتضاء المقام عدم إفادة تقوية الحكم واقتضائه كون المسند غير سببى والمراد بإفادة التقوية هنا الإفادة الحاصلة بنفس التركيب نحو قولك زيد قام وأنت عرفت كما يأتى فإن الإخبار بالفعل

يفيد

يفيد التقوية بنفس تركيبه مع المبتدإ لأن المبتدأ يطلب ذلك الفعل المسند إليه ضرورة استدعائه الخبر فانعقد بينه وبينه عند ذكره بعده ثبوت وإذا كان الفعل متحملا لضمير المبتدإ مسندا إليه انعقد بينه وبين المبتدإ ثبوت آخر ضرورة كون مصدوق ذلك الضمير هو المبتدإ فهذا التركيب يفيد التقوية بالوجه المذكور وهو المحترز عنه لأنه متى تحقق وجب كون المسند جملة واحترزنا بقولنا والمراد بإفادة التقوية الإفادة الحاصلة بنفس التركيب من الحاصلة بتكرر المسند فإنها لا تنافي الافراد كقولك عرفت عرفت. قاله ع ق ثم قوله لعدم الخ علة للافراد. واعترض عليها بالجملة الواقعة خبر ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فإنها غير سببي ولا مفيدة للتقوى فقد وجدت علة الافراد دونه والعلة والمعلول متلازمان وجودا وانتفاء. وأجيب بأنها مفرد معنى لكونها عبارة عن المبتدإ ولهذا لا تحتاج إلى الضمير وإن كانت جملة صورة على أنه يمكن أن يقال إن انتفاء الأمرين شرط في الافراد لا سبب فيه والشرط لا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ذكره الدسوقي. ويجاب أيضا بأن العلة المذكورة علة مجوزة فلا يلزم من وجودها وجود المعلول قرره شيخنا (قوله غير سببي) أي غير منسوب للسبب الذي هو الضمير سمي الضمير سببا تشبيها له بالسبب اللغوي الذي هو الحبل لأن الضمير تربط به الصلات والصفات كما أن الأمتعة تربط بالحبل دسوقي وسيشير الشارح إلى هذا عند قول المصنف وجملة لسبب الخ (قوله نحو زيد قائم) مثال للمفرد المنتفي فيه التقوية والسببية (قوله لاستعداد الخ) ولا شك أنه لا يتصف بما ذكر إلا الخالص من الرذائل (قوله والسببي جملة الخ) إن قلت إن في التعريف دورا لتوقف كون المسند سببيا على كونه جملة حيث أخذت في تفسيره وتوقف كونه جملة على كونه سببيا كما هو صريح قول المصنف بعد: وجملة لسبب أو تقوية. ومستفاد من كلامه هنا مفهوما لأن مفهوم قوله وأفردوه الخ أن كونه سببيا علة لكونه جملة. قلت المفهوم من كلام المصنف هنا وصريحه فيما يأتي أن كون المسند سببيا علة لإيراده جملة لا علة لتصور كونه جملة فالمتوقف على كونه سببيا إيراده جملة لا تصورها والمتوقف على كونه جملة تصور كونه سببيا لا إيراده فاختلفت جهة التوقف فلا دور فتأمل (قوله علقت على مبتدا) أي ربطت به (قوله بعائد) أي متلبسة بعائد أو الباء متعلقة بعلقت. صبان (قوله وكونه فعلا) أي ماضيا أو مضارعا أو أمرا وقوله فللتقييد أي فلإفادة الوصف والفاء زائدة أو على توهم أما وقوله بالوقت أي المدلول للفعل وهو أحد الأزمنة الثلاثة من المضي والحال والاستقبال وقوله مع إفادة التجديد أي الحدوث بعد العدم اهـ ع ق وقوله تقييد الوصف أي الحدث الذي دل عليه الفعل ثم إن في عبارة المصنف أمرين ترك تقييد التقييد بالوقت وإفادة التجدد بكونهما على أخصر وجه مع أن ترجيح الفعل على الاسم بكل منهما إنما يأتي به إذ لولا هو لورد أنه يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة نحو زيد ضارب أمس أو غدا الثاني إطلاق التجديد وإرادة أثره وهو التجدد وفيه نوع كلفة ولو قال:

والفعل للتقييد بالزمان مع ... تجدد على اختصار قد برع

لسلم منهما فتأمل (قوله للثبوت) أي الحصول من غير تعرض لكون ذلك الحصول متجددا أم لا وقوله والدوام أي دوام ذلك الحصول اهـ ع ق (قوله الماضي الخ) الماضي هو زمان قبل زمانك الذي أنت فيه والاستقبال هو زمان من شأنه أن يرتقب حصوله بعد زمانك والحال هو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل بشرط تعاقبهما بلا مهلة ولا تأخر واحترزنا بالتعاقب بلا مهلة من الأجزاء التي وقع فيها فصل كما إذا اعتبر جزء من الثالث منه أو الرابع فما فوق فلا يسمى حالا ثم تلك الأجزاء المسماة بالحال لم تبن على التضييق حتى لا يسمى منها حالا إلا ما صادفه النطق فقط بل يبنى الأمر على عرف

وكونه غير سببي نحو زيد قائم ومنه مثال المصنف وإنما كان الزهد رأس التزكية أي الخلوص من الكدرات لاستعداد صاحبه للحضرة الإلهية فإن أريد التقوية أو كان سببيا أتى به جملة كما سيأتي والسببي جملة علقت على مبتدإ بعائد غير مسند إليه فيها فخرج المسند في نحو زيد منطلق أبوه لأنه مفرد وفي نحو قل هو الله أحد لعدم العائد وفي نحو زيد قام لأن العائد مسند إليه. قال:

(وكونه فعلا فللتقييد بالوقت مع إفادة التجديد وكونه اسما للثبوت والدوام)

أقول: المسند المفرد يكون فعلا ويكون اسما أما الأول فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال

على أخصر وجه لدلالة الفعل على الزمان بصيغته ولا يتأتى ذلك فى الاسم إلا بقيد أمس أو الآن أو غداً مع إفادة التجدد والحدوث أى التكرار والوقوع مرة بعد أخرى

أهل العربية كما يقال زيد يصلى و يكون حالاً إذا كان فى أثناء الصلاة المتعاقبة ولو كان قد فرغ منها شطر و بقى شطر فعلم مما ذكر أن ليس المراد بنفى المهلة والتراخى نفى الاتساع عن تلك الأجزاء رأساً بل المراد نفى الفصل بين أجزاء الزمان المعتبرة حالاً ومقدارها حينئذ فى الاتساع هو بعد نفى الفصل بينهما يعتبر عرفاً يعقوبى (قوله على أخصر وجه) كان ينبغى أن يؤخره عن قوله مع إفادة التجدد ليتعلق بافادة التجدد والتقييد على سبيل التنازع إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى إلا بقصد الاختصار. فان قلت لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم لأن تقييده بأحد الأزمنة يتوقف على القرينة لاشتراكه. قلت يحصل به التقييد بدون القرينة بأحد الأزمنة بمقتضى الوضع لا محالة وإنما يحتاج إلى القرينة ليتعين المراد. فان قلت فما الفائدة حينئذ فى الايراد فلاوله مندوحة عن القرينة إلا أن القرينة هنا لتعين المراد وفى الاسم للتقييد قلت فائدته التدرج فى التعيين وذلك موجب لمزيد التقرير. بقى أنه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية التقييد على أخصر وجه إذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الإطناب أطول اهـ صبان وقوله التدرج فى التعيين وذلك لأنه قد عين الحدث أولاً بكونه فى زمان يحتمل كونه الحال وكونه الاستقبال ثم عين ثانياً بالقرينة بكونه فى زمان معين هو الحال أو الاستقبال تأمل (قوله لدلالة الخ) علة لقوله فالتقييد الخ (قوله بصيغته) أى بهيئته (قوله ولا يتأتى الخ) جواب عما يقال إن التقييد بأحد الأزمنة يوجد فى الاسم فكيف يجعل علة لكون المسند فعلاً. فأجاب بأن العلة هو التقييد مع الأخصرية اهـ صبان (قوله إلا بقيد أمس الخ) الاضافة للبيان وهذا القيد هو قرينة الخ يدل بها الاسم على أحد الأزمنة فقد أفاد أن الاسم إنما يدل عليه بقرينة خارجة ثم إنه كان المناسب للشارح أن يزيد أو نحو ذلك بعد قوله غداً إذ لا تنحصر القرينة فيما ذكره قال الصبان: لا يقال قد سبق إن اسم الفاعل حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال فينبغى أن لا يحتاج لقرينة إذا أريد الحال واحتياجه لها إذا أريد غيره كاحتياج الفعل لها إذا أريد غير الزمان الذى هو حقيقة فيه وحينئذ لا فرق بين الفعل واسم الفاعل. لأنا نقول معنى كونه حقيقة فى الحال أنه حقيقة فى الحدث الحال لا فى الزمان الحال ضرورة أن الزمان ليس جزء مدلوله بخلاف الفعل فانه جزء من مدلوله وذلك ظاهر وفيه نظر لأن من لازم كونه حقيقة فى الحدث الحال دلالته على الزمان الحالى لأنه لازم معناه فلا يحتاج فى الدلالة عليه لقرينة. والجواب أن المراد الدلالة على أحد الأزمنة صريحاً واسم الفاعل لا يدل عليه صريحاً بل التزاماً فاذا أريد الدلالة عليه صريحاً احتاج إلى قرينة ع س سم بتصرف فتحصل أن معنى كلام الشارح ولا يتأتى فى الاسم ذكر من الدلالة على أحد الأزمنة صريحاً إلا بقرينة (قوله مع إفادة التجدد الخ) حاصل المقام أن المسند يكون فعلاً للتقييد المذكور مع زيادة إفادة تجدد الحدث المدلول لذلك الفعل عند اقتضاء المقام ما ذكر من التقييد والافادة وهذا التجدد المفاد للفعل إنما أفاده لأنه لما دل على الزمان الذى هو كم أى عرض قابل للقسمة لذاته غير قار الذات بحيث لا تجتمع أجزاؤه فى الوجود فيلزمه التجدد ناسب أن يعتبر التجدد فى الحدث المقارن له فى دلالة الفعل كما أنه معتبر فيه لكن التجدد المعتبر فى الحدث هو الحصول بعد أن لم يكن والمعتبر فى الزمان بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً فالموافقة بينهما فى مطلق التسمية وهذا اللازم للزمان إنما يستفاد من الفعل المضارع بواسطة المقام والقرينة فتحصل أن التجدد المفاد للفعل مطلقاً بلا واسطة هو تجدد الحدث بمعنى حصوله بعد أن لم يكن والذى هو لازم للزمان ولا يفاد إلا من المضارع بالقرينة هو التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً فمراد المصنف بالتجديد فى البيت تجدد

الحدث

الحدث لا التجدد اللازم للزمان هذا ما أفاده اليعقوبي وغيره . إذا علمت هذا فقول الشارح أي التكرر والوقوع مرة بعد أخرى لا يصح إذ ليس هذا هو المفاد للفعل المراد هنا بل هو لازم للزمان وقوله ولازم الجزء لازم للكل لا يناسب أيضاً لأنه صريح في تجدد مجموع معنى الفعل المركب من الحدث والزمان دون المطلوب الذي هو تجدد الحدث فالمناسب لو قال مع إفادة التجدد أي تجدد الحدث المدلول للفعل وذلك لأنه لما كان التجدد لازماً للزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل ناسب أن يعتبر في جزئه الآخر وهو الحدث وإن كان اللازم للزمان بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً والمعتبر في الحدث بمعنى الحصول بعد أن لم يكن فالموافقة في مطلق التسمية وإنما لزم الزمان التجدد المذكور لأن الزمان عرض الخ هذا هو التحقيق الجميل الذي ينبغي عليه التعويل (قوله للزوم ذلك) أي التجدد وهذا تعليل لكون الفعل يفيد التجدد (قوله إذ الزمان عرض) أي وما هو كذلك يلزمه التجدد بمعنى الحصول على وجه الاستمرار شيئاً فشيئاً فهذا تعليل للزوم التجدد للزمان (قوله أي لا تجتمع الخ) تفسير لقوله غير قار الذات صبان (قوله كقوله الخ) شاهد للمسند الفعل الذي هو لإفادة ما ذكر (قوله أو كلما وردت الخ) الشاهد في قوله يتوسم وعكاظ سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون فيه ويتفاخرون وكانت فيه وقائع وقوله بعثوا الخ يعني أن لي على كل قبيلة جناية فإذا وردوا عكاظ طلبني آل كافل بأمرهم وهذا مدح في العرب للجريء منهم ، وقيل إنما بعثوا إليه لأنهم لا يتم لهم إظهار مفاخرهم إلا بحضرته لأنه الرئيس على كل شريف والقاضي على كل مجد منيف اه من السعد والصبان (قوله وتأملها شيئا فشيئا) هذا التفسير للسعد وغيره قال الصبان هو تفسير بحسب المقام فلا ينافي ما مر من أن اللازم للفعل التجدد بمعنى الحصول بعد أن لم يكن لا بمعنى التقضي شيئاً فشيئاً اه (قوله وأما الثاني) أي الاسم (قوله فلعدم الخ) أي فلإفادة عدم الخ وقد مر نظيره (قوله وإرادة الثبوت الخ) أي إرادة إفادة ما ذكر وهذا عطف تفسير بحسب المراد من إفادة عدم ما ذكر أي إن المراد من إفادة عدم ما ذكر هو الإرادة المذكورة وليس المراد إفادة العدم المستلزمة لمطلق ثبوت ولو حذف قوله فلعدم ما ذكر من التقييد والتجدد لكان أحسن وأوفق بكلام المصنف ثم إن إفادة الثبوت الذي هو تحقق المحمول للموضوع باسمية المسند بحسب أصل الوضع وإفادة الدوام إنما هي من خارج لا بحسب أصل الوضع فكلام المصنف محمول على أن الدوام من خارج فلا منافاة بينه وبين ما أفاده الشيخ عبد القاهر من أنه لا دلالة للاسم على الدوام بحسب الوضع حيث قال إن وضع الاسم لأجل أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئاً فشيئاً فلا تعرض في زيد منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير اه أفاده السعد والصبان (قو لأغراض الخ) ككمال المدح أو الذم لأنهما بالدائم الثابت أكمل اه يعقوبي (قوله لا يألف الدرهم المضروب صرتنا) اعلم أن في إضافة الصرة إلى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة وهي أن صرته مشتركة بينه وبين غيره والمشهور نصب صرتنا على أنه مفعول ليألف والأحسن نصب الدرهم المضروب ليكون عدم الألفة من جانب صرته أطول وقوله إلى ضمير المتكلم مع الغير أي يكون لما ذكر فلا ينافي أنه هنا للمعظم نفسه اه صبان بحذف (قوله لكن الخ) فيه تكميل حسن إذ قوله لا يألف الخ ربما يوهم أنه لا يحصل له جنس الدراهم فأزاله اه فنري (قوله من غير الخ) فالمناسب أن يزيد قبله دائماً كما فعل السعد لأن قوله من غير الخ لا يفيد الدوام بل يصدق بمطلق الثبوت تأمل وإنما كان مراده أن الانطلاق دائم لأن مقام المدح يقتضي دوام ذلك بدليل قوله قبل هذا :

للزوم ذلك للزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل ولازم الجزء لازم الكل إذ الزمان عرض غير قار الذات أي لا تجتمع أجزاؤه في الوجود كقوله :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة
بعثوا إلى عريفهم يتوسم

أي يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئاً فشيئاً ولحظة فلحظة وأما الثاني فلعدم ما ذكر من التقييد والتجدد وإرادة الثبوت والدوام لأغراض تتعلق بذلك كقوله :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا
لكن يمر عليها وهو منطلق

يعني الانطلاق من الصرة ثابت للدرهم من غير اعتبار تجدد. قال:

(وقيّدوا كالفعل رعياً للتمام وتركوا تقييده لنكتة كثرة أو انتهاز فرصة) أقول: البحث الرابع في تقييده سواء كان اسماً أو فعلاً يعمل عمله بواحد من المفاعيل الخمسة أو شبهها كالحال والتمييز والاستثناء وكذلك لتتميم الفائدة وتقويتها (١٠٠)

لأنه كلما ازداد خصوصاً زاد بعداً عن الاحتمال وكلما بعد عن الاحتمال قويت الفائدة فإن قولك ضربت زيداً أخص من ضربت وأقوى فائدة وكذا ضربته ضرباً شديداً أخص من الفعل وحده لإفادة نوع من الضرب وقس بقية المقيدات فقوله كالفعل أي شبه الفعل أي الفعل وشبهه من اسم فاعل أو مفعول أو غير ذلك من كل ما يعمل عمله ولم يبين المقيد به للعلم به من علم النحو ويستثنى من شبه المفعول به خبر كان في نحو كان زيد قائماً فإن التقييد به ليس لتمام الفائدة لعدمها بدونه لأنه هو المسند فهو ليس قيداً للفعل بل مقيد به فالمعنى تقييد نسبة القيام لزيد بالزمان الماضي المدلول لكان فقط وإن دلت وضعاً على الحدث ففي كل من الفعل وخبره فائدة مفقودة في الآخر فإن الأول يدل وضعاً على حدث مطلق يعينه خبره والثاني يدل عقلاً على زمن مطلق يعينه الفعل. وأما تركه تقييده فللأمور: منها ستر القيد من زمان الفعل أو مكانه أو سببه أو نحو ذلك عن المخاطب أو غيره من الحاضرين. ومنها

إنا إذا اجتمعت يوماً دراهمنا ... ظلت إلى طرق الخيرات تستبق

قاله الصبان (قوله رعياً) مفعول لأجله لقيدوا بمعنى المراعاة (قوله سواء كان اسماً أو فعلاً) المناسب تقديم الفعل على الاسم لأنه الأصل في العمل فيحمل عليه غيره كما لا يخفى (قوله المفاعيل الخمسة) المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لكن لا بد في المفعول المطلق من كونه غير مؤكد لأن المؤكد ليس فيه تربية الفائدة كما لا يخفى أفاده الصبان (قوله والاستثناء) أي المستثنى قال الرضي المنسوب إليه الفعل أو شبهه هو المستثنى منه مع المستثنى وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضي المنسوب دون المستثنى لأنه الجزء الأول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات اه وبهذا ظهر كونه قيداً للفعل واندفع ما قيل إن المستثنى من تمة المستثنى منه فهو من تمة الفاعل والمفعول وغيرهما فلا معنى لتقييد الفعل به اه عبد الحكيم وقوله من تمة الفاعل أي إن كان الاستثناء منه وكذا يقال فيما بعده وقوله فلا معنى لتقييد الفعل به لأنه إما جزء من تمام الكلام إن كان من الفاعل وإما جزء قيد إن كان من غيره فهو ليس بقيد على كل حال (قوله وذلك) أي التقييد لما ذكر (قوله لتتميم الفائدة) قلت هذا مشكل في المفعول به لأن الفعل المتعدي يتوقف تعقله على تعقل المفعول به فالتقييد به لأصل الفائدة لا لتتميمها وأي فرق بينه وبين الفاعل فإن تعقله يتوقف على كل منهما. قلت المتعدي يتوقف تعقله على تعقل مفعول ما وهو معقول لكل أحد لا على تعقل المخصوص بخلاف الفاعل فإن تعقل الفعل يقتضي تعقل خصوصه لأنه اعتبر في مفهومه النسبة إلى الفاعل الخاص فتأمل سم اه صبان (قوله وتقويتها) تفسير (قوله فإن قولك الخ) إن قلت المناسب فإن قولك ضربت زيداً أقوى فائدة من ضربت لبعده عن الاحتمال لأخصيته من ضربت لأن المقصود بهذا التعليل إثبات كون المقيد بالمفعول أقوى فائدة لأنه أخص إذ هذا ثابت لا كلام فيه. قلت محط التعليل قوله بعد وأقوى فائدة. إن قلت يبعده أمران تأخيره مع أنه المقصود من التعليل وحذفه والاقتصار على الأخصية في قوله وكذا ضربته الخ. قلت أما التأخير فلأنه أراد التمهيد له بذكر ما يترتب عليه وأما حذفه فيما بعد فمن الحذف من الثاني لدلالة الأول وهو كثير جداً تأمل (قوله أي مشبه) أي فالكاف اسم بمعنى مشبه (قوله أي الفعل وشبهه) اعلم أن منطوق المصنف ثبوت ما ذكر لشبه الفعل ويفهم منه ثبوته للفعل بالأولى فقول الشارح أي الفعل الخ ليس بياناً للمنطوق فقط بل لكل من المنطوق والمفهوم تأمل (قوله أو غير ذلك) كأفعل التنضيل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة (قوله من شبه المفعول) أي من حيث الانتصاب قاله الدسوقي وغيره وقوله به لا حاجة إليه (قوله لأنه هو المسند) أي فلا تحصل إلا به فهذا تعليل لقوله لعدمها بدونه (قوله لأنه هو المسند) لأنه الدال على الحدث بخلاف كان فإنها لا دلالة لها على الحدث كما قال السيد وغيره بل هي إنما تدل على الزمان أفاده الصبان والدلالة المذكورة أشار الشارح بقوله بل مقيد به وسيصرح به بعد (قوله فالمعنى الخ) لعل أصل النسخة تقيدت نسبة القيام الخ وحرفت على الناسخ وإلا فقوله تقييد الخ لا يلائم قولك كان زيد قائماً تأمل (قوله فقط) راجع للمدلول والأوضح جعله بجانبه (قوله وإن دلت وضعاً الخ) هذا خلط مذهب بمذهب لأن القائل بدلالتها على الزمان فقط لا يقول بدلالتها على الحدث كما تقدم ولا يقال على مذهبه ففي كل من الفعل الخ إنما يقال هذا على مذهب الرضي القائل بدلالتها على الحدث أيضاً كما أفاده الصبان فالمناسب أن يقول بدل قوله وإن دلت الخ خلافاً لمن قال إنها تدل على الحدث أيضاً ففي كل الخ (قوله فإن الأول يدل وضعاً الخ) فمعنى كان زيد حصل شيء لزيد وقولك قائماً ونحوه تفصيل لذلك الشيء المبهم أفاده الصبان (قوله من زمان الخ) أشار بالزمان والمكان

والمكان إلى المفعول فيه وبالسبب إلى المفعول له وقوله أو نحو ذلك كمصاحبه وما وقع عليه الفعل وما يتميز نوعه أو عدده (قوله انتهاز الفرصة) نحو غزال وقع (قوله أي المبادرة) تفسير للفرصة وقوله أي انقضاؤها تفسير للانتهاز وفي الكلام حذف مضافين أي وتركوا التقييد لخوف انقضاء زمن المبادرة والذي في القاموس أن الانتهاز هو الاغتنام وأن الفرصة هي النوبة وهي هنا الأمر المحبوب الذي يتناوب حصوله بحيث يحصل لهذا تارة ولهذا أخرى وإجراء المصنف على هذا أولى وأظهر (قوله الجهل بالقيود) بأن جهل المتكلم مفعول الفعل أو زمانه أو مكانه أو نحو ذلك (قوله عدم الحاجة إليها) لعلمها من المقام مثلاً (قوله وخصصوا الخ) إن قلت ما النكتة في مخالفته للأصل حيث قدم التخصيص المذكور على التقييد بالشرط مع قوله في الخطبة سلكت ما أبدى الخ قلت هي كون كل من الاضافة والوصف أشد تعلقاً بالمسند من الشرط إذ الاضافة يصير بها المتضايفان كالشيء الواحد والوصف له حكم الموصوف تدبر (قوله بالوصف) أي بوصفه وقوله والاضافة لغيره ثم إن المصنف قد حذف علة التخصيص من غير دليل وأفادها الشارح بقوله لقصد التخصيص ولو قال المصنف :

وخصصوا بالوصف والاضافه   للقصد والترك حوى خلافه

لسلم مما وقع فيه تأمل بانصاف (قوله خلافه) أي خلاف التخصيص كما سيشير إليه الشارح وسنوضحه (قوله قد يكون تقييد الخ) أشار بلفظ التقييد إلى ما صرح به السعد من أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل الاضافة والوصف من المخصصات إنما هو مجرد اصطلاح فاعرفه (قوله كقولك أخوك الخ) عبارة ع ق فيقال في التخصيص بالوصف زيد كاتب مجيد تخصيصاً لكتابته بالاجادة وزيد أبيض ناصع تخصيصاً لبياضه بالنصوع دون غيره وإنما لم يمثل بنحو زيد رجل صالح لأنه قد يدعى أنه لا فائدة إلا بالوصف فلا تخصيص اه وقوله قد يدعى الخ أي فيحتاج إلى الجواب بأن زيداً قد يكون صبياً والرجل هو البالغ وما لا يحوج إلى الجواب أولى إذا عرفت هذا عرفت أنه كان الأولى للشارح أن يمثل بما مثل به ع ق (قوله كستر) فهذا يقتضي خلاف التخصيص وهو الابهام على من أريد الستر عنه (قوله انتهاز فرصة) نحو هذا غزال من غير ذكر كبير أو نحوه (قوله وكونه الخ) تبع المصنف الأصل في تأخير هذا عن ترك التقييد بمفعول ونحوه . وقد اعترض عليه بأنه كان ينبغي أن يقدم هذا على حالة ترك التقييد المذكور ويؤخر ترك التقييد لتجري القيود الوجودية على سنن واحد ذكره الصبان عن يس . والجواب عنه هناك لا يتأتى هنا كما يعلم بمراجعته ومن الواحد هو التقديم على غيرها ثم هذا الاعتراض لا يجري في التخصيص بالوصف والاضافة نظراً لكونهما ليسا من القيود في اصطلاحهم كما علمت (قوله معلقاً) أي على الشرط وقوله بالشرط أي بسبب أداة الشرط المقتضية لتعليق المسند على مدخولها ع ق (قوله فلمعاني) أشار ع ق إلى أن الفاء واقعة في جواب أما المحذوفة الداخلة على كونه وأن اللام داخلة على مضاف محذوف هو إفادة وقدر الشارح تحصيل وكل صحيح (قوله قد يقيد الخ) فسر الشارح كالمصنف في شرحه التعليق بالتقييد للاشارة إلى أن التعليق تقييد وهو المستفاد من عباراتهم وفي ع ق أنهما متغايران فراجعه (قوله بالشرط) أي بفعل الشرط وهذا بسبب أداته (قوله لتحصيل معنى أداته) أي لتصييره حاصلاً في ذهن السامع مع التعليق الذي بسببها أي لاقتضاء المقام تصيير معنى أداة الشرط حاصلاً في ذهن السامع مع تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون أخرى حاصل ذلك التعليق بسبب تلك الأداة فالمقام يقتضي كلاً من الأمرين كما يفيده الصبان وغيره ويصرح به عبارة ع ق حيث قال فمن مثلاً من أدوات الشرط للعاقل على وجه العموم فإذا اقتضى المقام تعليق قيامك على قيام عاقل مطلقاً قلت من يقم أقم معه اه وقس (قوله ففيه تقييد الخ) اعلم أن إن تفيد الشك مع التعليق في الاستقبال فإذا

انتهاز الفرصة أي المبادرة أي انقضاؤها . ومنها الجهل بالقيود . ومنها عدم الحاجة إليها . قال :

(وخصصوا بالوصف والاضافه
وتركوا المقتضى خلافه)

أقول : قد يكون تقييد المسند بالوصف كقولك أخوك رجل صالح أو بالاضافة نحو أخوك غلام زيد لقصد التخصيص وقد ترك تقييده لغرض اقتضى خلاف التخصيص كستر أو انتهاز فرصة ونحو ذلك مما تقدم من مقتضى ترك تقييد الفعل بمفعول ونحو ذلك . قال :

(وكونه معلقاً بالشرط
فلمعاني أدوات الشرط)

أقول : قد يقيد المسند بالشرط لتحصيل معنى أداته نحو إن تكرمني أكرمك ففيه تقييد

اقتضى المقام التعليق المذكور على وجه الشك لكونك غير جازم بإكرام السامع إياك مثلاً أتيت بإن فقلت إن تكرمني أكرمك فقد وجد تقييد للمسند الذي في الجزاء بالشرط على وجه الشك لاقتضاء المقام لما ذكر إذا علمت هذا علمت أنه كان المناسب للشارح في تطبيق المثال أن يقول ما قلناه وهو فقد وجد الخ إذ ما ذكره لا يفيد جميع ما اشتمل عليه المثال مما اقتضاه المقام مع أن مقصوده بيانه مع ما في عبارته من عدم الوضوح (قوله إكرام المتكلم) أي الذي هو المسند في الجزاء (قوله بإكرام المخاطب) أي الذي هو الشرط (قوله المفادان) أي المفاد للكلام بإن أي الذي أفاده الكلام بسببها والمفاد بالرفع صفة لتقييد (قوله لأن الشرط قيد في الجزاء) فالكلام هو الجزاء وإنما الشرط قيد له لكن ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كانت أداة الشرط اسماً مبتدأ وجعل خبره الجزاء أو مجموع فعل الشرط والجزاء فإن الكلام حينئذ مجموع الجملتين كما صرح به في شرح الكشاف لأن الخبر من حيث هو خبر ليس بكلام وكذا جزؤه من باب أولى فإن جعل الخبر فعل الشرط كما هو الأصح عند النحاة كان الكلام هو الجزاء اهـ صبان أي ويكون مضمون جملة الشرط قيداً له (قوله مع الاشعار الخ) فائدة زائدة على التعليل وضمير أنه للشرط وضمير فيه للجزاء (قوله تكلم عليها أهل المعاني) وقد أفدناك بعضها وسيأتي بعضها وقس الباقي (قوله وبيان ذلك في الأصل وشرحه) حاصله أن إن وإذا يشتركان في إفادة تعليق حصول الجزاء في المستقبل بحصول الشرط فيه لكن أصل إن أي موضع استعمالها الحقيقي الشك في وقوع الشرط قيل والتوهم وقيل وكذا المظنون وأصل إذا الجزم بوقوعه ولا تستعمل إن في غير الشك وإذا في غير الجزم إلا لنكتة كما أنهما لا يدخلان على ماض من شرط أو جزاء إلا لنكتة ولو لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني أكرمتك معلقاً الإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الأول أعني الشرط أي إنها للدلالة على انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول فإذا اقتضى المقام ذلك قلت مثلاً لو جئتني لأكرمتك لإفادة أن الإكرام امتنع وسبب امتناعه امتناع الشرط فإذا كان المخاطب يعلم انتفاء الإكرام وهو طالب أو كالطالب في زعمك لسبب امتناعه. قلت ما ذكر أي امتنع إكرامي كما علمت لامتناع مجيئك أي ولو وقع مجيئك وقع الإكرام وإذا كانت لو لتعليق حصول الخ فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها إذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة. [تنبيه] ما تقدم من أن الكلام هو الجزاء وأن الشرط قيد هو اعتبار أهل العربية وللمناطقة اعتبار آخر وهو أن كلاً من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وإنما الخبر مجموعهما المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول فمعنى قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار فكم فرق بين الاعتبارين أفاده السعد (قوله إتباعاً) أي لقصد إتباعه للمسند إليه حيث يكون هو نكرة أيضاً (قوله أو تفخيماً) أي لقصد التفخيم أي التعظيم لأن التنكير مشعر بذلك فكأنه يقال بلغ من التعظيم إلى حيث ينكر ولا يعرف ع ق (قوله وفقد عهد) أي وإرادة إفادة فقد عهد المسند ثم إن المصنف اعتبر كلاً من هذا وما بعده نكتة ولا مانع منه وإن كان خلاف ما للأصل من اعتبار مجموعهما نكتة (قوله إذ لا يكون المسند الخ) وما ورد مما يوهم ذلك فمن باب القلب كقوله ٭ ولا يك موقف منك الوداعا ٭ فإن الأصل ولا يكن موقف الوداع موقفاً منك ع ق (قوله إلا في نحو كم مالك) أي من كل ما كان من باب الاستفهام فقد جوزوا فيه

إكرام المتكلم بإكرام المخاطب المفاد بإن لأن الشرط قيد في الجزاء مع الإشعار بأنه سبب فيه. ولما دعت الحاجة إلى معاني أدوات الشرط تكلم عليها أهل المعاني وإن كانت من مباحث علم النحو وأكثر ما وقع بحثهم على معاني إذا وإن ولو وبيان ذلك في الأصل وشرحه.

قال:

(ونكروا إتباعاً أو تفخيماً حطاً وفقد عهد أو تعميماً)

أقول: المبحث الخامس في تنكير المسند وأسباب تنكيره كثيرة منها إتباع المسند إليه في التنكير نحو رجل من الكرام حاضر إذ لا يكون المسند معرفة مع تنكير المسند إليه إلا في نحو كم مالك ومنها التفخيم

نحو هدًى للمتقين ومنها الحط أي التحقير نحو ما زيد شيئاً ومنها أن لا يكون معهوداً نحو زيد شاعر ومنها إرادة التعميم بأن لا يكون خاصاً بالمسند إليه كهذا المثال. قال:

(وعرّفوا لإفادة للعلم بنسبة أو لازم للحكم)

أقول: البحث السادس في تعريفه فيؤتى به معرفة ليستفيد السامع العلم بأن ذلك المسند المعلوم حاصل لذلك المسند إليه المعلوم له إذ لا يلزم من العلم بالطرفين العلم بنسبة أحدهما للآخر فإذا كان السامع يعلم زيداً ويعلم

أن يكون كم مبتدأ وهو نكرة ثم مالك خبر وهو معرفة وعبارة ع ق ونكروا: أي أتوا بالمسند نكرة إتباعاً أي لقصد اتباعه للمسند إليه من حيث يكون هو نكرة أيضاً فإنه إذا كان المسند إليه نكرة تبعه المسند في التنكير في غير باب الاستفهام إلى أن قال واحترزنا بقولنا في غير باب الاستفهام من نحو قولك من أبوك فقد جوزوا فيه أن يكون من وهو نكرة مبتدأ ويكون أبوك خبراً وهو معرفة كذا قيل وفيه نظر لأن أبوك في المثال غير متعين المدلول فالمعنى من شخص يسمى بالاسم المذكور ويوجد فيه معناه فهو في معنى النكرة مصدوقاً وإن عرّف مفهوماً فانظره اهـ وقوله لأن أبوك الخ أي وكذا نظيره كالمال في مثال الشارح فالمعنى كم الشيء الذي يطلق عليه هذا اللفظ ويوجد فيه معناه فهو في معنى النكرة مصدوقاً وإن عرّف مفهوماً. أقول يظهر لي أن هذا لا يتجه على تخصيص القاعدة فإن الخبر حيث كان معرفة مفهوماً لا يحكم عليه بكونه نكرة إذ لم يخرج عن التعريف من كل وجه بل يحسن عندي أن هذا يعلل به التخصيص فيقال إنما خصصت القاعدة بباب الاستفهام لأن الخبر فيه نكرة مصدوقاً فاغتفر عدم اتباعه لفظاً لوجود التبعية معنًى في الجملة تأمل بنظر دقيق (قوله نحو هدًى للمتقين) بناءً على أنه خبر ذلك الكتاب أو خبر مبتدإ محذوف أي هو هدًى فالتنكير في هذين للدلالة على فخامة هداية الكتاب وكمالها وقد أكد ذلك التفخيم بكونه مصدراً مخبراً به عن الكتاب فيفيد الاخبار أنه نفس الهداية مبالغة وأما إن أعرب حالاً فهو خارج عن الباب ولو كان التنكير فيه للتفخيم أيضاً يعقوبي (قوله نحو ما زيد شيئا) عبارة اليعقوبي أو للتحقير كقولك الحاصل لي من هذا المال شيء أي حقير وقد مثل بقول القائل ما زيد شيئاً والظاهر أن التحقير فيه لم يستفد من التنكير بل من نفي الشيئية اهـ (قوله نحو زيد شاعر) فالتنكير هنا لارادة عدم العهد ولو أريد العهد لأتي بأل التي هي له (قوله إرادة التعميم) أي جعل المسند عاماً للمسند إليه وغيره فقوله بأن لا يكون أي المسند خاصاً الخ تصوير لعمومه الذي في ضمن التعميم فتحصل أن معنى إرادة التعميم إرادة جعل المسند غير خاص بالمسند إليه فمفاد التعميم عدم الحصر الذي في الأصل (قوله إفادة للعلم بنسبة) أي لإفادة العلم بنسبة خبر معلوم إلى مبتدإ معلوم وسنبين هذا أتم تبيين (قوله أو لازم للحكم) هو لازم فائدة الخبر السابقة ذكره الصبان عن سم (قوله العلم بأن ذلك المسند الخ) أي العلم بحصول مسند معلوم لمسند إليه مثله فقوله بأن الخ مؤول بمصدر هو حصول بمعنى ثبوت مفسر للنسبة وأشار بهذا إلى أن المراد بالنسبة في كلام المصنف نسبة بين معلومين لا مطلق نسبة إذ العلم بها متحقق فيما بين المنكرين أيضاً فلا يقتضي تعريفاً وأشعر قوله حاصل لذلك المسند إليه المعلوم أن تعريف المسند لا يكون إلا عند تعريف المسند إليه وهو كذلك إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية التي كلامنا فيها وإن كان في الانشائية كما في قولك من زيد ومن القائم كما تقدم (قوله إذ لا يلزم الخ) تعليل لمحذوف مستفاد مما قبله أي وإنما صح الاحتياج إلى حكم بأمر معلوم على أمر معلوم حتى عرف المسند لأجل ما ذكر لأنه لا يلزم الخ أفاده ع ق (قوله فإذا كان الخ) حاصل المقام أن السامع على كل تقدير يعرف أن له أخاً ويعرف الاسم ويعرف الذات بعينها لكن تارة يعلم اتصاف الذات بذلك الاسم ويجهل اتصافها بالأخوة فتقول زيد أخوك وتارة بالعكس فتقول أخوك زيد فالضابط في التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى فقدم ما يعرف الاتصاف به أفاده السعد والصبان. قال في الأطول هذا الضابط قاصر لأنه لم يبين ما إذا عرف المخاطب كلاً من الصفتين للذات ولم يعرف أن الذات متحدة فيهما كما إذا عرف المخاطب أن له أخاً وعرف زيداً بعينه ولم يعرف أن زيداً وأخاه متحدان فتريد أن تفيده ذلك الاتحاد فأنت حينئذ بالخيار فاجعل أيهما شئت مسنداً إليه اهـ نقله الصبان. أقول يظهر لي

أن هذه الصورة هي عين الأولى من الصورتين السابقتين الداخلتين في الضابط فإنه متى عرف زيداً بعينه كان عالماً باتصاف الذات بالاسم ومتى جهل الاتحاد كان جاهلاً باتصاف الذات بالأخوة وحيث كان الحاصل هنا علم اتصاف الذات بالاسم وجهل اتصافها بالأخوة كان عين الصورة الأولى فعليك بالإنصاف (قوله أن له) أي لنفس السامع (قوله ولا يعرف اسمه الخ) هذا لازم لعدم معرفة أنه ذات زيد وإلا فلو عرف أنه ذات زيد لعرفه بالاسم فقد اكتفى باللازم عن الملزوم وكان الأوضح التصريح بالملزوم تأمل (قوله فقيل له زيد أخوك) أي بتعريف الطرفين وقوله حصل له العلم بالنسبة الخ أي وهي التي بين المعلومين (قوله اتحاد طريقي تعريفهما) كأن يكونا معرفين بأل نحو الراكب هو المنطلق أو موصولين نحو الذي عندك هو الذي كان معي بالأمس (قوله بل تغاير المفهومين) أي بل يشترط تغاير المعنيين للجزءين وإن اتحدا مصدوقاً فقولك الشاعر هو الضاحك مصدوق الجزءين واحد ومعناهما مختلف إذ معنى الأول ذات ثبت لها الشعر ومعنى الثاني ذات ثبت لها الضحك (قوله ولذلك) أي لاشتراط تغاير المفهومين (قوله بشعري الآن الخ) التأويل إنما هو بقوله الآن وبقوله الماضي الخ وأما مثل فهي للإشارة إلى مضاف مقدر قبل الخبر (قوله بأن المتكلم الخ) بيان للازم الحكم وقوله بلازم الحكم المناسب حذف لازم لأن لازم الحكم هو كون المتكلم عالماً بنفس الحكم والمراد هنا الحكم الذي بين المعلومين (قوله فلازم معطوف الخ) تفريع على إعادة لفظ العلم قريباً إذ فيها إشارة لما ذكره (قوله وقصروا الخ) عبارة ع ق ثم إن تعريف الخبر قد يكون باللام العهدية كقولك زيد هو المنطلق أي هو ذلك المنطلق المعهود لك أيها المخاطب وقد يكون باللام الجنسية والتعريف بها يفيد الحصر حقيقة أو ادعاء وإلى إفادة الحصر بها أشار بقوله قصروا الخ اهـ والمراد قصر المسند على المسند إليه (قوله تحقيقاً) مفعول مطلق أي قصروا تحقيقاً وكذا مبالغة (قوله بعرف جنسه) أي بتعريف بما يدل على إرادة جنسه أي جنس المسند وهو أل الجنسية فعرف بمعنى تعريف وإضافته إلى جنس لأدنى ملابسة ثم هذا الظرف متعلق بقصروا والباء للسببية (قوله كهند البالغة) مثال للثاني أي كقولك هند البالغة للحسن البديع قصر البلوغ للحسن الرفيع على هند لأن البلوغ في غيرها كالعدم لقصوره عن مرتبتها ويحتمل أن يريد أنها الموصوفة بالبلوغ وهو الاحتلام دون غيرها من أخواتها مثلاً فيكون القصر إضافياً وفيه برودة كما أن في الوجه الأول إجحافاً أفاده ع ق وعلى الاحتمال الثاني فهو مثال للأول (قوله يعرف) أي بأل الجنسية (قوله إذا لم يكن الخ) أشار إلى أن ضابط القصر الحقيقي أن لا يوجد المقصور في غير المقصور عليه ثم هو أعم من أن يكون مبنياً على الاستغراق الحقيقي أو العرفي فزيد الأمير يحتمل أن يراد به كل أمير البلد فيكون استغراقاً عرفياً فيفيد قصر إمارة البلد تحقيقاً وأن يراد به كل الأمير فيفيد قصر الأمير مطلقاً لكنه كاذب اطول اهـ صبان وقوله مبنياً الخ أي بسببه كون المقصور عليه أسند إليه المستغرق استغراقاً حقيقياً أو عرفياً (قوله أو مبالغة) أي قصراً غير محقق بل للمبالغة صبان (قوله كأنك لم تعتد الخ) فقصر الفقه عليه غير محقق بل هو ادعائي (قوله لسبب) أي لوجود سبب موصل للمسند إليه كذا يستفاد من شرح المصنف واللام للسببية فقول الشارح وع ق لكونه سببياً بيان للمقصود تأمل (قوله أو تقوية) أي تقوية ثبوت المسند للمسند إليه أو نفيه عنه نحو زيد قام وما زيد قام ثم إن اللام الملحوظة في المعطوف للسببية أيضاً لا للغرض فالمعنى ولحصول التقوية أي التقوي بها ولو لم يكن مقصوداً فتدخل صور التخصيص نحو أنا سعيت في حاجتك ورجل جاءني لحصول التقوي فيها وإن كان القصد التخصيص أفاده الصبان. [تنبيه] التي للتقوية لا تكون إلا فعلية قاله اليعقوبي وهو واضح (قوله كالذكر الخ) مثال للثاني إذ فيه تكرر إسناد الهداية إلى الذكر وبه تحصل التقوية وقوله لطريق التصفية الإضافة

أن له أخاً ولا يعرف اسمه فقيل له زيد أخوك حصل له العلم بالنسبة التي كان يجهلها ولا يشترط اتحاد طريقي تعريفهما بل تغاير المفهومين ولذلك أول نحو شعري شعري بشعري الآن مثل شعري الماضي المشهور بالحسن ويؤتى به معرفة أيضاً لإفادة السامع العلم بأن المتكلم عالم بلازم الحكم كقولك زيد أخوك لمن يعلم أنه أخوه لتفيده أنك عالم بذلك فلازم معطوف على نسبة.

قال: (وقصروا تحقيقاً أو مبالغة بعرف جنسه كهند البالغة)

أقول: المسند قد يعرف لقصد قصره على المسند إليه تحقيقاً كقولك زيد الأمير إذا لم يكن أمير غيره أو مبالغة كقولك زيد الفقه أي الكامل في الفقه كأنك لم تعتد بفقه غيره ومنه مثال المصنف قال: (وجملة لسبب أو تقويه كالذكر يهدي لطريق التصفية)

أقول: المبحث السابع في كون المسند جملة وذلك إما لكونه سببياً

لبيان أى الطريق الذى هو تصفية النفس من الحجب الشهوانية (قوله أو مشتملا الخ) أفاد أنه منسوب إلى السبب (قوله لأنه سبب لربط الخ) تعليل لمحذوف مفهوم مما قبل أى وإنما سمى سببا لأنه الخ وأراد أنه سبب على أى إنه رابط للجملة به أى بالمسند إليه هنا وكان المناسب له أن يقول لأنه رابط للجملة به أى والرابط هو معنى السبب لغة لأن عبارته ظاهرها تعليل الشىء بنفسه وإن آلت إلى ما ذكر تأمل (قوله نحو زيد قام أبوه) مثال للسببى (قوله بنفس التركيب) بأن يكون للمسند جملة مشتملة على الاسناد إلى ضمير المسند إليه (قوله لا بالتكرير) إذ لا يقتضى كون المسند جملة لحصوله مع الإفراد نحو عرفت عرفت (قوله والأداة) يقال فيه ما قيل فى التقوى بالتركيب ومثاله إن زيدا عارف (قوله نحو أنا قمت) مثال للتقوى المراد هنا (قوله ولا يشترط فى الجملة الخ) أما فى جملة المسند السببى فربما يظهر نحو زيد اضربه بناء على جواز ما ذكر وأما فى جملة المسند التى هى للتقوى فلا يظهر له مثال بل ربما أفادت عبارة اليعقوبى فى ذكر سبب التقوى عن المفتاح أن الجملة فيه لا تكون إلا خبرية تأمل (قوله وجملة معطوف الخ) مثله فى شرح المصنف والأقرب منه أنه مبتدأ خبره لسبب لاسيما وهو مناسب لما بعده بلصقه (قوله واسمية الجملة الخ) يظهر لى أن الياء فى اسمية وفى الفعلية ياء المصدرية لفعل مقدر كالياء فى الضاربية أى كون الشخص ضاربا بدليل أن معنى الاسمية كون الجملة اسمية وكذا ما بعدها تأمل ثم إن أل فى الجملة للعهد الذكرى والمعهود جملة فى البيت قبله فمفاد مجموع البيتين أن المقتضى لإيراد الجملة مطلقا إما التقوى أو كونه سببيا والمقتضى لخصوص كونها اسمية أو فعلية أو شرطية ما مر وسيذكره الشارح (قوله وشرطها) أى شرطيتها والجأته الضرورة إلى الحذف ولو قال :

وكونها فعلية واسمية ... شرطية لنكتة جليه

لكان أوضح وأسلم (قوله جليه) أى ظاهرة مما مر عق (قوله من أن الاسمية الخ) ينبغى أن تقيد بما خبرها اسم لا فعل وإلا لم تفد الدوام والثبوت بل التجدد كما هو ظاهر سم صبان وذلك لأنك إذا قلت زيد أبوه انطلق فقد أسند الانطلاق فى الفعلية لضمير الأب على وجه التجدد فليكن إسناده إلى زيد كذلك إذ لا فرق تأمل (قوله والفعلية للتجدد الخ) كقولك زيد يشتغل أبوه بما أهمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بأن أباه يتجدد له الشغل بما أهم المخاطب يعقوبى (قوله والشرطية للاعتبارات الخ) نحو زيد إن تلقه يكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكرام الحاصل على تقدير اللقى المشكوك فيه وزيد إذا لقيته يكرمك حيث يقتضى المقام الاخبار عنه بالاكرام المعلق بوقوع اللقى المحقق على هذا فقس صبان بأدنى تصرف [تنبيه] أهمل المصنف والشارح الكلام على ظرفية الجملة . قال الأصل وشرحه هى لاختصار الفعلية لأن الظرف مقدر بالفعل على الأصح لأن الفعل هو الأصل فى العمل اهـ (قوله أصالة) أى لقصد إفادة الأصالة إذ الأصل فى المسند التأخير لأنه وصف للمسند إليه وقصد الاجراء على الأصالة حيث لا مقتضى للعدول عنه واجب فتقول زيد قائم لا قائم زيد بالتقديم إذ لا يقدم إلا لمقتضى ع ق (قوله لقصر الخ) ما واقعة على مسند إليه وبه متعلق بيحكم وضميره للمسند وكذا عليه وضميره للمسند إليه وصلة قصر محذوفة أى عليه أى المسند فقد أفاد المصنف أن التقديم لقصر المسند إليه على المسند وهو المختار وسيأتى الكلام عليه مع ما ذكره الشارح مما خالفه (قوله أو تفاؤل) أى يكون التقديم للتفاؤل الذى هو أن يسمع من أول وهلة ما يسر اهـ يعقوبى ولعل فى كلامه حذف مضاف أى أثر أن يسمع إذ التفاؤل هو ما ينشأ عن سماع ما ذكر من ترقب ما يسر كما أن التشاؤم هو ترقب المكروه تأمل (قوله وينبغى الخ) أى يتأكد طلبه وهذا زائد على المصنف (قوله إما القصره على المسند إليه) يفيد ظاهره أن القصر من قصر الصفة على الموصوف وقد رده السعد وارتضى أنه قصر موصوف

أومشتملا على السبب وهو ضمير المسند إليه لأنه سبب لربط الجملة به نحو زيد قام أبوه وإما لتقوية الحكم بنفس التركيب أى لا بالتكرير والأداة نحو أنا قمت ومنه مثال المصنف ولا يشترط فى الجملة أن تكون خبرية وجملة معطوف على معلقا .. قال

(واسمية الجملة والفعليه
وشرطها للنكتة جليه)

أقول : اسمية الجملة وفعليتها وشرطيتها لما مضى من أن الاسمية للدوام والثبوت والفعلية للتجدد والحدوث والشرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط إلى آخر ما تقدم . قال :

(وأخروا أصالة وقدموا
لقصر ما به عليه يحكم
تنبيه أو تفاؤل تشوق
كفاز بالحضرة ذو تصوف)

أقول : البحث الثامن فى تقديمه وتأخيره فتأخيره للأصل وينبغى إذا كان ذكر المسند إليه أهم تقديمه إما لقصره على المسند إليه

نحو لا فيها غول بخلاف خمر الدنيا ولذا لم يقدم فى قوله لاريب فيه بأن يقال لا فيه ريب لئلا يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى أو للتنبيه على أنه خبر من أول وهلة لا نعت نحو:

على صفة وعلله الفنرى بأنه القانون فى الاستعمال فكان المناسب للشارح أن يقول إما لقصر المسند إليه عليه لاسيما وكلام المصنف كالصريح فيه وسيأتى تخريج مثال الشارح على كل من الطريقتين (قوله لا فيها غول) الغول هو ما يحصل بشرب الخمر من وجع الرأس وثقل الأعضاء يعقوبى (قوله بخلاف خمر الدنيا) أى فان فيها غولا. إن قلت المسند هو الظرف أعنى فيها والمسند إليه ليس بمقصور على المسند على هذا الحل بل على كل جزء منه أعنى الضمير الراجع إلى خمر الجنة وحينئذ فلا يصح التمثيل بالآية لما إذا كان التقديم لقصر المسند إليه على المسند. قلت المقصود من العبارة أعنى بخلاف الخ خلاف هذا الظاهر وهو أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بالكينونة فى خمر الجنة لا يتجاوزه إلى الاتصاف بالكينونة فى خمر الدنيا هذا إن اعتبرت النفى فى جانب المسند إليه بأن جعلته جزءا منه فان اعتبرته جزءا من المسند فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول فى خمر الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول فى خمر الدنيا فالمسند إليه على كل من الاحتمالين مقصور على المسند قصرا غير حقيقى فان قصر عدم الغول فى الأول على الكينونة فى خمر الجنة والغول فى الثانى على عدم الكينونة فى خمر الجنة إنما هو بالنسبة إلى خمر الدنيا دون سائر المشروبات وإلا لزم أن عدم الغول لا يتجاوز إلى الكينونة فى لبن الجنة أو أن الغول لا يتجاوز إلى عدم الكينونة فى لبن الجنة مثلا وهو باطل هذا إيضاح ما ذكره السعد مخرجا للمثال على ما ارتضاه من أن التقديم لقصر الموصوف على الصفة وأما تخريجه على الطريقة المردودة التى يفيدها ظاهر الشارح فالمعنى على اعتبار النفى فى جانب المسند إليه أن الكينونة فى خمر الجنة مقصورة على عدم الغول لا تتجاوزه إلى الغول وعلى اعتباره فى جانب المسند أن عدم الكينونة فى خمر الجنة مقصور على الغول لا يتجاوزه إلى غيره من الصفات الجميلة التى فى خمر الدنيا هذا والقضية على الاعتبار الأول معدولة الموضوع وعلى الثانى معدولة المحمول ثم إن جعل التقديم فى الآية للقصر يقتضى مسوغا للابتداء بالنكرة غير التقديم لأن إفادة القصر فى نحو ذلك مقيدة بأن يصح الابتداء بدون التقديم وحينئذ فالمسوغ جعل التنوين للتنويع لا النفى لعدم تسلطه على المبتدإ بحال العدول ولا كون الغول مصدرا لأن ذلك مخصوص بالدال على تعجب أو دعاء ذكره الصبان (قوله ولذا) أى ولأن التقديم يفيد التخصيص وقوله لم يقدم أى المسند الذى هو الظرف وقوله بأن يقال الخ تصوير للتقديم (قوله لئلا يفيد الخ) تعليل للنفى وفيه أن التقديم لا يلزم أن يكون للتخصيص بل قد يكون لغيره كالاهتمام إلا أن يقال المراد لئلا يتوهم إفادة ثبوت الخ قاله شم ثم إن وجود المانع المعنوى من تقديم الخبر لا ينافى وجود المانع اللفظى وهو عدم التكرير وكذا كون الأصل تقديم الاسم على الخبر قاله عبد الحكيم وقوله وهو عدم التكرير أى لأنه إذا فصل بين لا واسمها بالخبر وجب التكرير وكذا يجب الرفع أيضا صبان والسائر هنا بمعنى الباقى ثم إن الظاهر أن إفادة التقديم ما ذكره مبنية على أن التقديم لقصر المسند إليه على المسند لا على ما للشارح فتأمل (قوله فى سائر كتب الله) أى مع انتفائه عنها لأن المراد بالريب هنا كونها مظنة له لا بالفعل لوقوعه فى القرآن والكون مظنته منتفية عن سائر كتب الله تعالى لما فيها من الإعجاز بنحو الإخبار عن المغيبات اه صبان (قوله أو للتنبيه الخ) أى عند اقتضاء المقام تعجيل المراد من الكلام لأجل خوف فوات الفرصة مثلا أو لطلب تحققه فرارا من الذهول للاعتناء بالمدح والتعظيم اه يعقوبى (قوله على أنه خبر الخ) إنما كان التقديم منبها على الخبرية ونفى النعتية لأن النعت لا يتقدم على المنعوت وإنما قال من أول وهلة لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى والنظر إلى أنه لم يرد فى الكلام خبر المبتدإ قاله السعد (قوله من أول وهلة) متعلق بمحذوف حال

من التنبيه وكان الأولى تقديمه كما صنع الأصل ومعنى من أول وهلة من أول شيء فهو بمعنى قول الأصل من أول الأمر (قوله له همم الخ) تمامه * وهمته الصغرى أجل من الدهر * والهمة الارادة كما في المختار ويمدح إن تعلقت بمعالي الأمور وقوله أجل أي باعتبار متعلقها من الدهر أي الذي كانت العرب تضرب بهمة المثل لأنه لوقوع العظائم فيه كأن له هما تتعلق بتلك العظائم فالصغرى أجل من الدهر نفسه فضلا عن همه ع ق ويحتمل غير ذلك والبيت لحسان يمدح به النبي صلى الله عليه وسلم وبعده:

له راحة لو أن معشار جودها ... على البر كان البر أندى من البحر

أفاده الصبان (قوله أنه) أي له المؤخر عن همم (قوله لشدة طلب الخ) أي فاذا قدمت على الخبر فلابد أن يتوهم من أول الأمر أن ما بعدها وصف فينتظر الخبر فيفوت الغرض من تمكين مدحه وتعظيمه في القلوب بأن له هما موصوفة بما ذكر لأن انتظار الخبر ربما يخل بامتلاء القلب من أول وهلة لتعظيم الممدوح وذلك الامتلاء الأولى مقصود للمادح لأنه أنسب بمقام المدح من غيره وبقول الشارح لشدة الخ يندفع ما يقال إنه قد تتوهم الحالية حال التقديم وأنهم لم يقدموا في نحو زيد القائم مع عدم العلم من أول الأمر بأنه خبر لا نعت. وحاصل الدفع أنه نظر لتوهم النعتية في النكرة فدفع بالتقديم دون غيره لقربه بسبب شدة الخ وبعد غيره بعدم ما يقويه اهـ من اليعقوبي والصبان (قوله سعدت الخ) لا يقال هذا فعل يجب تقديمه على فاعله فليس التقديم للتفاؤل لأنه يجوز تأخيره في تركيب آخر بأن يقال الأيام سعدت اهـ يعقوبي وتمامه * وتزينت ببقائك الأعوام * (قوله أو لتشوق الخ) قال ع ق إن المصنف عبر بالتشوق عن التشويق قال في شرح الأصل والغرض من التشويق أن يقع المشوق إليه في النفوس ويكون له فيها محل وذلك لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب (قوله بأن يكون) الباء للسببية أي إن سبب حصول التشويق بالتقديم كون المسند فيه طول أي بذكر وصف أو أوصاف وقوله يقتضي ذلك لا حاجة إليه مع أنه يفيد أن السبب هو نفس الطول وهو يخالف ما أفاده بالباء من أن السبب هو الكون طويلا. اللهم إلا أن يقال إن اسم الاشارة يعود إلى التشوق مرادا منه أثر التشويق لا نفسه فيكون في الكلام شبه استخدام فافهم (قوله ثلاثة الخ) قدم الخبر وهو ثلاثة الموصوف باشراق الدنيا أي صيرورتها مضيئة بسبب بهجتها للتشويق إلى ذكر المسند إليه الذي هو هذه الثلاثة والغرض من التشويق التمكن السابق وتشرق بضم التاء من أشرق لا بفتحها من شرق بمعنى طلع كما لا يخفى ثم الغرض من الثلاثة أبو إسحق وعطف تلك الثلاثة بعضها على بعض بالواو إيهاما لعدم العلم بأن الشمس أقوى من أبي إسحق في الاشراق وأضاف الشمس إلى الضحى لأنه ساعة قوتها مع عدم شدة إيذائها وأبو إسحق كنية المعتصم من اليعقوبي والصبان (قوله ومنه مثال المصنف) الكلام عليه ظاهر مما مر (قوله وتقدم الخ) هو ما ذكره في الباب الأول على قول المصنف * الذكر مفتاح لباب الحضرة *

الباب الرابع في متعلقات الفعل

اعلم أن أحوال هذه المتعلقات يستفاد كثيرها مما تقدم كالتعريف والتنكير وشبه ذلك وإنما بوب لها لمزيد اختصاص منها واطراد الكلام فيما بعد من المفعول به لقربه من الفاعل وكثرة دوره ومن ثم يعلم حكم غيره بالمقايسة (قوله بكسر اللام وفتحها) لأن التعلق نسبة من الجانبين قال الفنري والمحققون على كسر اللام وأن صح الفتح أيضا إذ المراد بها معمولات الفعل والمتعارف أن المعمول متعلق بالكسر والعوامل متعلق بالفتح وسره أن التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول

له همم لا منتهى لكبارها
إذ لو قيل همم له توهم أنه نعت لشدة طلب النكرة للنعت أو للتفاؤل نحو:
سعدت بغرة وجهك الأيام
أو لتشوق النفس إلى ذكر المسند إليه بأن يكون في المسند طول يقتضي ذلك نحو:
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ... شمس الضحى وأبو إسحق والقمر
ومنه مثال المتن وتقدم الكلام عليه. قال:
[الباب الرابع: في متعلقات الفعل]
أقول: المتعلقات جمع متعلق بكسر اللام وفتحها المعمولات التي تتعلق بالفعل أي يرتبط معناها به كالمفاعيل وشبهها من حال وغيره والمقصود من هذا الباب

بيان أحوالها من ذكر وحذف وتقديم وتأخير ونحو ذلك وحكم أحوال معمولات ما يعمل عمله كاسم الفاعل كذلك واقتصر فى الترجمة على الفعل لأصالته فى العمل قال:

(والفعل مع مفعوله كالفعل مع فاعله فيما له معه اجتمع والغرض الاشعار بالتلبس بواحد من صاحبيه فاتنس)

أقول الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فى أن الغرض من كل منهما إفادة التلبس به لا إفادة وجوده فقط والا لقيل وجد الضرب مثلا إلا أن جهة التلبس مختلفة ففى الفاعل من جهة وقوعه منه وفى المفعول من جهة وقوعه عليه والمميز لذلك الرفع فى الأول والنصب فى الثانى فقوله فيما له معه اجتمع أى فى الغرض الذى لأجله اجتمع فضمير له عائد على الموصول واللام للتعليل وضمير معه عائد إلى الفعل أو الفاعل وفاعل اجتمع إما يعود

الضعيف وبالفتح هو العامل القوى اه وربما يشير إلى أحسنية الكسر قول الشارح التى تتعلق بالفعل حيث لم يقل التى بينها وبين الفعل تعلق جريا على الاحتمال فى اللام تأمل (قوله بيان أحوالها) أى بيان حكم أحوالها (قوله وحكم) مبتدأ خبره كذلك (قوله واقتصر فى الترجمة الخ) قد قال المناسب حذف قوله فى الترجمة إذ لم يذكر متعلق شبه الفعل فى المترجم له حتى يكون الاقتصار فى خصوص الترجمة دونه. إن قلت هو داخل فى عموم المفعول فى قوله و بحذف المفعول الخ إذ لم يقيده بكونه للفعل فلا اقتصار فى المترجم قلت يمنع الدخول قوله بعد واحكم الخ فانه يفيد أن الكلام فى مفعول الفعل ويمكن الجواب بأنه لما علم متعلق شبه الفعل بالمقايسة كان مذكوراً حكما فالاقتصار حينئذ فى خصوص الترجمة دون المترجم له تأمل (قوله والفعل الخ) عبارة ع ق ثم مهد لبيان الأحوال أن الغرض من ذكر الفعل مع المفعول كهو فى ذكره مع الفاعل وهو إفادة تلبسه بكل منهما بقوله والفعل الخ اه ثم الواو التى فى أول التراجم إما استئنافية أو عاطفة وقوله والفعل أى المتعدى وقوله كالفعل أى مطلقا (قوله والغرض) أى الذى اشترك فيه كل من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول المجمل فى قوله فيما له الخ وقوله الاشعار أى إشعار التركيب وقوله بالتلبس أى تلبس الفعل بواحد من صاحبيه وهو الفاعل فى الأول والمفعول فى الثانى هذا هو المناسب فى حل المصنف. ومحصله أن الغرض الذى اشتركا فيه هو إفادة التركيب تلبس الفعل بما ذكر معه. وحاصل معنى البيتين أن الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل فى الغرض وهو إفادة التركيب تلبس الفعل بما ذكر معه تأمل (قوله فاتنس) كمل به البيت أى اقتد بما قيل فى التسوية المذكورة (قوله الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل) الظرف معمول لمضاف مقدر أى ذكر الفعل مع المفعول كذكره مع الفاعل وأدخل كلمة مع على التابعين اللذين كل منهما قيد للفعل مريداً بها مجرد المصاحبة فانها قد تستعمل فى هذا المعنى كما صرح به الشريف فى حواشى المفتاح وإن كان الشائع دخولها على المتبوع فترى أو يقال أشار إلى أن القيد هو مناط الفائدة فكأنه المتبوع فى نظر البليغ اه صبان (قوله فى أن الغرض الخ) المناسب فى الغرض وهو إفادة الخ ليتفرع عليه ما أفاده بعد من أن ما واقعة على الغرض (قوله من كل منهما) أى من الفعل مع الفاعل والفعل مع المفعول وقوله إفادة التلبس به أى تلبس الفعل بما ذكر معه المفهوم من السياق (قوله فقط) أى من غير إرادة بيان من وقع منه أو قام به أو وقع عليه (قوله و إلا لقيل الخ) أى من غير ذكر الفاعل معه ولا المفعول إذ لا يتعلق بهما غرض وما هو كذلك يعد ذكره عبثاً فى باب البلاغة يعقوبى (قوله إلا أن الخ) استدراك على قوله إفادة التلبس (قوله ففى الفاعل) أى ففى تلبس الفاعل أى التلبس به وكذا فيما بعد (قوله من جهة وقوعه منه) لم يقل أو قيامه به مع أن الفاعل ينقسم إلى ما يقع عليه الفعل وما يقوم به لأن الكلام فى الفعل المتعدى إلى المفعول به اه صبان وصريح ع ق أن الذى يعتبر مع الفاعل الفعل مطلقاً وقد ذكرناه وهو المتجه فكان على الشارح أن يقول أو قيامه به (قوله من جهة وقوعه عليه) من هذا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به و إن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه وغير ذلك و إنما خص بالمفعول به لقربه من الفاعل وأما أحوال غيره من المفاعيل وسائر المتعلقات فتعلم بالمقايسة أفاده الصبان (قوله والمميز لذلك) أى الوقوع عليه والوقوع منه (قوله فقوله فيما له الخ) تفريع على قوله الفعل مع المفعول الخ أفاد بالمفرع عليه حاصل المقام إجمالا ثم بين بما ضعف من المتن غير أنه لم يستوفه (قوله أى فى الغرض الذى الخ) حاصله أن ما واقعة على الغرض وله متعلق باجتمع ولامه لام الأجل وضمير اجتمع يعود على الفعل أو الفاعل ومعه متعلق باجتمع أيضاً وضميره يرجع إلى الفاعل على الأول و إلى الفعل على الثانى

والمعنى

إلى الفعل أو الفاعل على التقديرين أيضا وصاحبيه أى الفعل المراد بهما الفاعل والمفعول . قال:

(وغير قاصر كقاصر يعد مهما يك المقصود نسبة فقد)

أقول: الفعل إما أن يكون قاصرا أى غير متعد أو لا الأول يقتصر على ذكر فاعله معه نحو قام زيد . والثانى أى المتعدى إما أن يقصد الاخبار بالحدث فى المفعول دون الفاعل فيبنى للمفعول نحو ضرب عمرو أو يقصد إثباته لفاعله أو نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمفعول فينزل منزلة القاصر ولا يقدر المفعول لأن المقدر كالموجود نحو قوله تعالى: قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون — أى هل يستوى من ثبتت له حقيقة العلم ومن لم تثبت له والاستفهام إنكارى أى لا يستوى وقوله فقد بمعنى حسب.

قال:

(ويحذف المفعول للتعميم وهجنة وفاصلة تفهيم من بعد إبهام والاختصار كبلغ المولع بالأذكار)

أقول: يحذف المفعول لإرادة العموم فى أفراده نحو قد كان منك ما يؤلم أى كل أحد، ومنه — والله يدعو إلى دار السلام — أى كل أحد.
ويحذف لاستهجان الذكر كقول عائشة رضى الله عنها: ما رأيت منه ولا رأى منى

والمعنى فى الغرض الذى اجتمع الفعل لأجله مع الفاعل أو الفاعل مع الفعل (قوله إلى الفعل أو الفاعل) المناسب تقديم الفاعل على الفعل ليكون على ترتيب ما قبله ولكنه على اختلاف مرجع ضميرى الفعل ومعه فليتأمل (قوله على التقديرين) أى ما ذكر فى فاعل اجتمع موزع على التقديرين فى ضمير معه وقوله أيضا الظاهر أنه مؤخر من تقديم مرتبط بقوله إما أن يعود الخ تأمل (قوله وغير قاصر الخ) لما ذكر حكم المتعدى المذكور معه مفعوله شرع فى ذكر حكم المتعدى المحذوف مفعوله مع عدم نيته لقصد مجرد النسبة وسيأتى الاشارة إلى ذى المفعول المحذوف المنوى فى قوله ويحذف الخ (قوله كقاصر يعد) أى يعد كالقاصر أى اللازم وإن كان متعديا فى الأصل (قوله مهما يك الخ) أى إنما يكون غير القاصر كالقاصر إذا كان المقصود من غير القاصر نسبة الفاعل لا غيرها (قوله الفعل إما أن يكون الخ) تمهيد لحل عبارة للمصنف وأول الحل قوله أو يقصد الخ ولم يستوف صور المتعدى لعلم ما لم يذكره من المصنف مع كون الصورة التى ذكرها أقرب لصورة المصنف لأنها ضدها تأمل (قوله فى المفعول) أى من جهة وقوعه عليه (قوله دون الفاعل) أى من جهة وقوعه منه أو قيامه به (قوله منزلة القاصر) أى الذى وضع غير طالب للمفعول (قوله لأن المقدر كالموجود) أى فى وجه وهو أن السامع حيث نصبت له قرينة على المقدر يفهم من ذلك التركيب كما يفهم من التركيب الذى صرح فيه بمفعول الفعل أن الغرض هو الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل على مفعوله وأن القصد إنما هو إفادة تعلقه بالمفعول الذى وقع عليه لا مجرد إفادة نسبته للفاعل يعقوبى (قوله نحو قوله الخ) تمثيل للمنزل منزلة اللازم (قوله أى هل يستوى من ثبتت الخ) أفاد أن المقصود من المنزل منزلة اللازم إنما هو بيان ثبوته لفاعله لا بيان وقوعه على المفعول . وإيضاح الفرق بين المنزل وغيره أن قولك فلان يعطى لبيان كونه معطيا فيكون كلاما مع من جهل أصل الإعطاء وقولك فلان يعطى الدنانير لبيان جنس ما يتناوله الاعطاء لا لبيان كونه معطيا ويكون كلاما مع من أثبت له أصل الاعطاء لا مع من جهل إعطاءه (قوله ويحذف المفعول الخ) أى عند قصد إفادة تلبس الفعل به ع ق ولا بد للمحذوف حينئذ من قرينة فيجب تقديره بحسبها (قوله للتعميم) أى مع الاختصار وإلا فمجرد التعميم يحصل بذكر المفعول عاما لكن يفوت الاختصار ففى المصنف حذف (قوله وهجنة) أى قبح فيه فيستهجن التصريح اهـ ع ق (قوله تفهيم الخ) أى تفهيم لذلك المفعول من بعد إبهام وذلك ليتمكن فى النفس لأنه إذا أشير إلى الشيء إجمالا ثم ذكر ما يفيده تفصيلا تأكد ثبوته فى النفس لتعدد الذكر ولأن النفس غالبا تتشوق لتفصيله فيأتى بعد التشوق فيتمكن اهـ منه وهو إيضاح ما أشار إليه الشارح ثم فى كلام المصنف التضمين وهو مغتفر للمولدين (قوله كبلغ المولع بالأذكار) أى نال المشغوف بملازمة الأذكار الحضرة القدسية التى هى معرفة الله تعالى فقد حذف المفعول لمجرد الاختصار اهـ منه (قوله لإرادة العموم الخ) تفسير للتعميم بملزومه إذ التعميم تصيير الشيء عاما وهو لازم لإرادة العموم فى أفراده تأمل ثم إنه كان عليه أن يزيد مع الاختصار كما فى الأصل لأنه محط النكتة كما قدمنا (قوله نحو قد كان الخ) وذلك عند كون المقام مقام المبالغة فى الوصف بالإيلام فيكون ذلك المقام قرينة على إرادة العموم فى ذلك المفعول كما قدر لأنه ليس المراد ما يؤلمنى أو يؤلم بعض الناس أو نحو ذلك وهذا التعميم معلوم أنه يوجد بذكر المفعول عاما لكن يفوت مع الذكر الاختصار الموجود فى الحذف اهـ يعقوبى (قوله ومنه والله يدعو الخ) وذلك لما علم أن الدعوة بالتكليف عمت جميع العباد وإنما المخصوص الهداية كما قال الله تعالى ويهدى من يشاء إلى صراط مستقيم فالتعميم فى المثال الأول موجود مبالغة للعلم بأن إيلام كل أحد محال عادة على وجه الحقيقة والتعميم فى الآية موجود حقيقة يعقوبى (قوله ما رأيت منه) أى من النبى صلى الله عليه وسلم

أى الفرج ويحذف لرعاية الفاصلة كقوله تعالى - ما ودعك ربك وما قلى - أى وما قلاك حذف لأن فواصل الآى على الألف ويحذف للتفهيم أى البيان بعد الابهام كما إذا وقع فعل المشيئة شرطاً فان الجواب يدل عليه نحو - ولو شاء

لهداكم أجمعين - أى ولو شاء هدايتكم فانه لما قيل لو شاء علم السامع أن هناك متعلقاً للمشيئة مبهماً فاذا سمع الجواب تبين عنده وهو أوقع فى النفس من ذكره أولا . ويحذف أيضاً للاختصار نحو - رب أرنى أنظر إليك - أى ذاتك . ومنه بلغ المولع بالأذكار أى الدرجة العليا . قال:

(وجاء للتخصيص قبل الفعل يهمم تبرك وفصل)

أقول : الأصل فى المفعول التأخر عن الفعل نحو أكرم زيد عمراً وقد يتقدم لأغراض : منها التخصيص أى قصر الحكم على ما يتعلق به الفعل نحو زيداً عرفت أى لا غيره جواباً لا نك عرفت غير زيد ومنه إياك نعبد أى لا غيرك ولذا لا يقال زيداً عرفت وغيره ولا ما زيداً عرفت ولا غيره لاقتضائه فى الأول قصر المعرفة على زيد وسلبها عن غيره والعطف ينافى ذلك وفى الثانى سلبها عن زيد وثبوتها لغيره والعطف ينافى ذلك . ومنها الاهتمام به نحو محمداً اتبعت ولذلك كان الأولى عند الجمهور تقدير العامل فى بسم الله متأخراً . فان قيل قد ذكر مقدماً فى قوله تعالى - اقرأ باسم ربك -

(قوله أى الفرج) إنما جعل المحذوف الفرج دون العورة كما فعل الأصل لزيادة بيان الاستهجان لأن ذكر الفرج أشد قبحاً من ذكر العورة (قوله لرعاية الفاصلة) فيه أن الفاصلة اسم للكلام المقابل بمثله لا الحرف الأخير منه فقط الذى هو الروى إلا أن يقال فى الكلام حذف مضاف أى روى الفاصلة اه صبان (قوله لأن فواصل الآى) الظاهر أن الاضافة بيانية كما يعلم مما قبله (قوله على الألف) أى جارية من جهة رويها على الألف تأمل (قوله أى البيان) المراد البيان الذى هو اسم مصدر بين أو ما هو مصدر بان بمعنى ظهر وعلى كل فهو تفسير للتفهيم باللازم تأمل (قوله كما إذا وقع الخ) أى كحذف وقوع أى الحذف فيه أى فى حالته فما مصدرية وإذا زائدة وفى الكلام حذف مضاف والمراد حذف مفعول فعل المشيئة والمعنى كحذف مفعول فعل المشيئة فى حال وقوعه شرطاً قال الصبان وإنما اقتصر على وقوعه شرطاً لأن الحذف أظهر ما يكون فيه كما عبر ع ق وإلا فقد يكون فى غير الشرط كقولك بمشيئة الله تهتدون اه (قوله فان الجواب الخ) تعليل لما تضمنته ما قبله من كون الحذف لمعمول فعل المشيئة مما ذكر (قوله فانه لما قيل الخ) تعليل لدلالة الجواب (قوله وهو) أى حذف المفعول والدلالة عليه (قوله أوقع فى النفس) أى بسبب تمكن المحذوف فيها حيث أشير إليه إجمالا ثم ذكر ما يفيده تفصيلا كما مر إيضاحه ثم إن المفعول إنما يحذف مع فعل المشيئة إذا لم يكن تعلق الفعل المذكور به غريباً نحو قوله

ولو شئت أن أبكى دماً لبكيته … عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب فذكره ليتقرر فى نفس السامع ويأنس به ، قاله الأصل وشرحه (قوله للاختصار) أى لمجرده وإلا فكل حذف مما سبق لا يخلو عن اختصار (قوله يهمم) هو فى الأصل طلب الشئ والبحث عنه والمراد هنا لازمه وهو الاهتمام (قوله وفصل) صرح فى شرحه أن معناه رعاية الفاصلة وأفاده الشارح أيضاً حينئذ فهو مصدر فصل بمعنى راعى الفاصلة (قوله جواباً لانك الخ) بكسر الهمزة أى لقول القائل إنك الخ والمناسب رداً على من اعتقد أنك الخ وقد يكون رداً على من اعتقد أنك عرفت مع زيد غيره والأول قصر قلب والثانى قصر إفراد وسيأتيان (قوله ومنه إياك الخ) فيه ما مر من القصرين (قوله ولذا) أى لكون التقديم يفيد التخصيص (قوله لاقتضائه) أى التقديم (قوله والعطف ينافى ذلك) لأنه صريح فى ثبوت معرفتك للغير فصريح العطف يخالف مقتضى ما قبله (قوله وفى الثانى سلبها الخ) لأن تقديم زيد أفاد اختصاصه بالنفى الواقع فى التركيب فهو كقولك زيداً ما عرفت (قوله والعطف ينافى ذلك) لأن صريحه ثبوت نفى المعرفة (قوله نحو محمداً الخ) بحيث يقوم الدليل على عدم قصد التخصيص فيكون تقديم الاسم الشريف لمجرد الاهتمام وكقولك الخارجى قتل فلان والهلال رأى فلان لأن الأهم كون المقتول الخارجى ليستراح من شره وكون المرئى الهلال ليستعد لصومه فقد قدما للاهتمام بهما إذ لا يتعلق الغرض بالرائى ولا بالقاتل ولا بفاعليهما من حيث هو . لا يقال لا يخلو ذكر المفعول من الاهتمام به وإلا وجب جعل الفعل كاللازم فيجب تقديم المفعول عند ذكره دائماً . لأنا نقول نفرق بين التبرع بتربية الفائدة بذكر المفعول وبين الحاجة إليها المقتضية للأهمية اه ع ق (قوله ولذلك) أى لكون التقديم يفيد الاهتمام (قوله كان الأولى الخ) ليفيد تقديم المعمول الاهتمام اللائق باسم الله ثم كون التقديم هنا للاهتمام لا ينافى قصد التخصيص به إذ لا مانع من قصد الأمرين معاً . فان قلت تقديم المعمول وهو لاسم يفيد حصر

العامل فيه كما فى قولك لأجلك جئت . قلت هو إضافى بالنسبة لرعاية الفاصلة ولتعجيل المسرة مثلاً بالنسبة للتخصيص فتأمل (قوله أجيب عن الخ) أورد عليه أن قول القائل القراءة أهم من ذكر اسم الرب تعالى فى غاية البشاعة . وأجيب بأن المعنى أن مطلق القراءة أهم من القراءة المخصوصة لاقتضاء الحاجة أن مطلقها معلوم وإنما المجهول تعلقها بمخصوص والمقام ينافي ذلك لكونها أول مانزل اه يعقوبى . ومحصله أن للفضل عليه المحذوف فى قوله بأن الأهم الخ ليس ذكر اسم الرب فلا بشاعة (قوله ثم) أى فى التركيب المورد (قوله لأنها) أى لأن آيتها المبدوءة بها وقوله أول سورة الخ قال الصبان فيه مسامحة لأن السورة بتمامها لم تنزل أول الأمر بل الذى نزل أولا هو أولها وهو قوله اقرأ إلى مالم يعلم حتى إنه نزل مجرداً عن البسملة وهى إنما نزلت بعد ذلك فلو قال لأنها أول آية نزلت لسلم من تلك المسامحة اه (قوله كسابقه) هو الاهتمام (قوله كقوله تعالى ثم الخ) كون التقديم للرعاية المذكورة لاينافى صحة إرادة التخصيص ولذا حمل صاحب الكشاف والقاضى قوله تعالى — ثم الجحيم صلوه — على التخصيص أي لاتصلوه إلا الجحيم أفاده الصبان (قوله لمعمولاته) أى لبقيتها وقوله بما ذكر أى بجميع الأحوال المذكورة قاله المصنف فى شرحه (قوله والسر فى الترتيب الخ) أل فى الترتيب للعهد الحضورى أى إن السر فى الترتيب الحاضر فى الذهن لشهرته فى النحو مشتهر ومعلوم فيه أيضاً كالترتيب وقد ذكر الشارح بعض الترتيب . وبقى أن الأصل أن يذكر الحال عقب صاحبه والنعت عقب متبوعه فان اجتمعت التوابع فالأصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل ثم البيان والسر فى الترتيب هو أن الفاعل ركن الاسناد تتوقف عليه الفائدة والمفعول به قد يكون فى المعنى فاعلا والمصدر أصل الفعل على الصحيح والمفعول له له غرض لايخلو فعل عاقل عنه والمفعول فيه الزمانى الزم للفعل إذ لايقع فى غيره مع اتحاد أفراده فى الحقيقة بحسب الظاهر وصلاحيتها كلها ظرفاً والمكانى أقرب إلى اللزوم إذ لايخلو من جنسه ولو تعدد شخصه ولو لم يصلح كله ظرفاً والمفعول معه بعد ذلك لقلة رعايته واتباع الحال والنعت لصاحبهما ظاهر وتقديم النعت لأنه وصف وهو الزم للموصوف ثم التوكيد بعده لأنه فى معنى الوصف والبدل ولو لم يكن كالوصف لكن له اهتمام فى الحكم فى التركيب والبيان إنما يحتاج إليه لانبهام المقصود وإنما كان التوكيد فى معنى الوصف لأن قولك جاء الأمير نفسه فى معنى جاء الأمير الحقيقى وجاء القوم كلهم فى قوة الكاملون عدداً وقس (قوله وقس الباقى) فاذا قلت يوم الجمعة جاء زيد كان قصراً للمجىء على كونه يوم الجمعة (قوله ثم المفعول الأول الخ) المناسب ثم المفعول به ويتقدم منه الأول الخ ثم المصدر الخ (قوله قدم المفعول به) هذه طريقة والأخرى المشهورة تقديم المطلق وكأن أهل الأولى نظروا إلى قلة الفائدة فى المفعول المطلق قاله بعض الشراح ثم إن المفعول به يقدم منه المنصوب على المجرور ويقدم المجرور على مابعده لأن له حكم المنصوب أفاده ع ق .

الباب الخامس القصر

لما كان القصر يجرى فى ركنى الاسناد وفى متعلقات الفعل ذكره عقب الأبواب الثلاثة (قوله تخصيص أمر) أى جعل أمر مختصاً وقوله مطلقاً أى سواء كان ذلك الأمر صفة أو موصوفاً مسنداً إليه أو مسنداً أو غيرهما ع ق وقوله بأمر أى بحيث لايتعداه وقوله يدعونه أى يسمونه اصطلاحاً ثم إنه يدخل فى تعريف المصنف التخصيصات القلبية كتخصيص زيد بالمحبة والفعلية كتخصيصه بالاعطاء والتصريحية نحو خصصت زيداً بالعلم وزيد مقصور على العلم مع أنه لايسمى واحد منها قصراً عندهم كما يستفاد من اليعقوبى وغيره فلو زاد قيداً هو على وجه مخصوص لأخرجه ولو قال :

تخصيصك الأمر بغيره على ... وجه معين هو القصر جلى

أجيب عن ذلك بأن الأهم ثم القراءة لأنها أول سورة نزلت إلى مالم يعلم ومنها التبرك كالمثال المتقدم فهو صالح له كسابقه . ومنها رعاية الفاصلة كقوله تعالى — ثم الجحيم صلوه — قال :

(واحكم لمعمولاته بما ذكر
والسر فى الترتيب فيها مشتهر)

أقول : حكم بقية معمولات الفعل كالحال والتمييز كالمفعول نحو كما جاء زيد فيفيد ذلك قصر المجىء على حالة الركوب وقس الباقى فاذا اجتمعت المعمولات للفعل قدم الفاعل ثم المفعول الأول من باب أعطى لأنه فاعل فى المعنى ثم الثانى فاذا اجتمعت المفاعيل قدم المفعول به ثم المصدر ثم المفعول له ثم ظرف الزمان ثم ظرف المكان ثم المفعول معه إلى آخر ماهو معلوم فى علم النحو . قال :

[الباب الخامس القصر]

(تخصيص أمر مطلقاً بأمر
هو الذى يدعونه بالقصر)

يكون في الموصوف والأوصاف. وهو حقيقي كما إضافي لقلب أو تعيين أو إفراد كأنما ترقى بالاستعداد) أقول: القصر معناه لغة الحبس ومنه حور مقصورات في الخيام. وفي الاصطلاح تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص كتخصيص زيد بالقيام في قولنا ما قائم إلا زيد وهو قسمان حقيقي وإضافي فالأول ما كان التخصيص فيه بحسب الحقيقة بحيث لا يتجاوز المقصور ما قصر عليه إلى غيره والثاني ما كان التخصيص فيه بحسب الإضافة إلى شيء آخر فمثال الأول إنما السعادة للمقبولين ومثال الثاني إنما العالم زيد جوابا لمن قال زيد وعمرو عالمان وكل منهما قصر موصوف على صفة بأن لا يتجاوزها إلى صفة أخرى ويجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر. وقصر صفة على موصوف بأن لا تتجاوزه إلى موصوف آخر ويجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر والمراد بالصفة هنا المعنوية وهي أعم من النعت النحوي فالأقسام أربعة

لوفي بالقيد على أحسن وجه وقد أجاب المصنف بما لا ينبغي ذكره (قوله يكون في الموصوف) بمعنى أنه يكون من قصر الموصوف على الصفة بأن يجعل الموصوف مختصا بالصفة لا يتعداها إلى غيرها (قوله والأوصاف) أي ويكون قصر صفة أو صفات على موصوف واحد بحيث لا تتعدى تلك الصفة أو الصفات ذلك الموصوف إلى غيره اهـ ع ق ويظهر هذا من كون المقدم هو المقصور فإنك تنظر فيه فإن كان صفة فقصر صفة وإلا فقصر موصوف وكل هذا يؤخذ من أمثلة الشارح والأصل وغيرهما (قوله وهو) أي القصر المذكور بقسميه (قوله كما إضافي) أي كما هو إضافي أي إنه حقيقي في بعض التراكيب كما هو إضافي في بعضها ثم إن عبارة المصنف ربما تميل إلى أصالة كونه إضافيا حيث شبه به كونه حقيقيا اللهم إلا أن يقال إنه جرى على اصطلاح الفقهاء من إدخال الكاف على المشبه ولو قال:

في الوصف والموصوف جاء وانقسم   إلى حقيقي إضافي يؤم

لكان أوضح وأسلم تأمل (قوله لقلب الخ) سيذكر الشارح أنه صفة لإضافي وسيأتي توجيهه. والمعنى أن الإضافي يكون لقلب اعتقاد المخاطب أو لتعيين المقصور عليه عند التردد أو لإفراد المقصور عليه ردا على معتقد الشركة (قوله كأنما ترقى الخ) أي ترتفع إلى الرتب الفوقانية وتبلغ إلى المقاصد الصديقية بالاستعداد لذلك الترقي بالجد والحزم والتقوى لا بالمعاصي والتكاسل والتماهل اهـ ع ق (قوله مقصورات في الخيام) أي محبوسة في الخيام محتجبة فيها لا يراهن غير من كان معهن في الخيام ع ق (قوله تخصيص أمر الخ) إما على الإطلاق أو على سبيل الإضافة إلى معنى صرح به الشريف في شرحه للمفتاح فكلا معنى القصر حقيقة اصطلاحية فتدبر (قوله بطريق مخصوص) كأحد الطرق الأربعة الآتية وخرج به نحو (قوله كتخصيص الخ) والوجه المخصوص هو كونه بما وإلا (قوله بحسب الحقيقة) أي نفس الأمر (قوله بحسب الإضافة) أي النسبة إلى شيء آخر لا إلى جميع ما عدا المقصور (قوله إنما السعادة الخ) أي إن السعادة مختصة بالمقبولين بحيث لا تتجاوزهم إلى غيرهم فهذا قصر حقيقي وهو وما بعده قصر صفة على موصوف والمقصود التمثيل للحقيقي من غير نظر إلى شيء آخر وكذا ما بعده (قوله جوابا لمن قال الخ) المناسب ردا على من اعتقد أن زيدا وعمرا عالمان وعلى هذا فهو قصر إفراد ويصح كونه قصر قلب وقصر تعيين كما سيتضح (قوله وكل منهما) أي من الحقيقي والإضافي (قوله ويجوز أن تكون الخ) هذا الجواز ليس من مدلول القصر بل قد يمتنع كذا في الأطول وقوله بل قد يمتنع نحو إنما الله إله واحد اهـ صبان أي فإن الصفة وهي الألوهية لا يمكن تجاوزها لموصوف آخر (قوله بأن لا يتجاوزه الخ) أي ويجوز أن يتجاوزها إلى غيرها وهذا أيضا ليس مدلولا للقصر (قوله المعنوية) وهي المعنى القائم بالغير قاله السعد (قوله وهي أعم الخ) أي عموما وجهيا لتصادقهما في مثل أعجبني هذا العلم وتفارقهما في مثل العلم حسن ومررت بهذا الرجل والنعت النحوي هو التابع الدال على معنى في متبوعه غير الشمول خرج بالدال الخ غير التوكيد الدال على الشمول وبغير الشمول التوكيد الدال على الشمول نحو كلهم وحينئذ فالنعت النحوي لفظ لا معنى فالتصادق بينه وبين الصفة المعنوية إنما هو باعتبار مدلوله وإلا فهو مناف لها ونسب إليه لشدة الارتباط بينه وبين مدلوله اهـ من السعد والصبان ثم إنه يتبادر من عبارة الشارح أن المراد الصفة المعنوية مع عمومها وليس كذلك بل المراد ما لم يتصادق منها مع النعت النحوي إذ هو لا يكون مقصورا على منعوته ولا العكس أفاده الصبان فكان المناسب للشارح أن يقول

ومثال الأول من الحقيقى أى قصر الموصوف على الصفة ما زيد إلا كاتب أى لاصفة له غيرها وهو عزيز لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشىء حتى يمكن إثبات شىء منها ونفى ما عداه بالكلية. ومثال الثانى منه أى قصر الصفة على الموصوف ما فى الدار إلا زيد وهو كثير ومثال الأول من الإضافى أى قصر الموصوف على الصفة ما زيد إلا كاتب لمن اعتقد اتصافه بالكتابة والشعر ومثال الثانى منه أى قصر الصفة على الموصوف ما كاتب إلا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة ويسمى هذا قصر إفراد وهو تخصيص أمر بأمر دون آخر جوابا لمن اعتقد اشتراكهما فيه. هذا هو القسم الأول من أقسام الاضافى. الثانى قصر القلب وهو تخصيص أمر بأمر مكان آخر اعتقد السامع فيه العكس مثاله فى قصر الموصوف ما زيد إلا عالم لمن اعتقد أنه جاهل ومثاله فى قصرها ما العالم إلا زيد لمن اعتقد أن العالم عمرو. والثالث قصر التعيين وهو تخصيص أمر بأمر مكان آخر

كما فى الأصل والمراد المعنوية لا النعت النحوى وانظر بسط الكلام على تعريف النعت وعلى أمثلة التصادق والانفراد فيما كتب على الأصل (قوله مثال الأول من الحقيقى الخ) ذكر الشارح أمثلة ثمانية منها مثالان للحقيقى الأول لقصر الصفة والثانى لعكسه وستة للإضافى بتعدد صوره الستة الحاصلة من ضرب هذين القسمين فى ثلاثة قصر القلب وما بعده (قوله أى لاصفة الخ) هذا بيان لما يصير القصر حقيقيا بإرادته فان أريد أنه لا يتصف ببعض ما عداها فاضافى فهو يختلف باعتبار المستعمل سم اه صبان (قوله لا يكاد يوجد) لفظ لا يكاد يعبر به تارة عن قلة وجود الشىء فيقال لا يكاد يوجد كذا بمعنى أنه لا يوجد إلا نادرا تنزيلا للنادر منزلة الذى لا يقارب الوجود وتارة عن نفى الوقوع والبعد عنه أى لا يقرب ذلك الشىء إلى الوجود أصلا وهذا الثانى هو المناسب لقوله لتعذر الاحاطة بصفات الشىء وتفسير التعذر هنا بالتعسر يمنعه قول الشارح حتى يمكن الخ فانه فرع الامكان على الاحاطة فبتعذرها ينتفى الإمكان وهو لا ينتفى بالتعذر إلا إذا كان المراد به عدم إمكان الاحاطة تأمل (قوله ما فى الدار إلا زيد) أى إذا أريد أن الكينونة فى الدار منتفية عما عداه فان أريد النفى عن البعض فاضافى فهو نظير ما مر فتأمل (قوله لمن اعتقد الخ) مراد المتكلم أن زيدا لا يتعدى الكتابة إلى الشعر لا أنه لا يتعداها إلى جميع ما عداها (قوله لمن اعتقد اشتراك الخ) فالمراد أن الكتابة مقصورة على زيد لا تتعداه إلى عمرو لا إلى جميع من عدا زيدا (قوله ويسمى الخ) أى القصر فى هذين المثالين (قوله تخصيص أمر) أى موصوف أو صفة وقوله آخر كذلك وكذا يقال فيما بعد ومعنى دون آخر متجاوزا عن الآخر فان المخاطب اعتقد اشتراكه فى صفتين مثلا والمتكلم يخصصه بأحدهما ويتجاوز الأخرى ومعنى دون فى الأصل أدنى مكان من الشىء يقال هذا دون ذاك إذا كان أحط منه قليلا ثم استعير للتفاوت فى الأحوال والرتب ثم اتسع فيه واستعمل فى كل تجاوز حد إلى حد وتخطى حكم إلى حكم وللقائل أن يقول إن أريد بقوله دون آخر أمر واحد فقد خرج عن ذلك ما إذا اعتقد المخاطب اشتراك ما فوق الاثنين كقولنا ما زيد إلا كاتب لمن اعتقده كاتبا وشاعرا ومفحما وقولنا ما كاتب إلا زيد لمن اعتقد الكاتب زيدا وعمرا وبكرا وإن أريد أعم من الواحد وغيره دخل فى هذا التفسير القصر الحقيقى وكذا يقال فى قوله مكان آخر من السعد بتصرف قال الصبان لنا أن نختار الشق الثانى ونريد الأعم من الواحد والاثنين والثلاثة مثلا على التفصيل والتعيين فالمنفى فى قصر الموصوف على الصفة قصرا إضافيا صفة أخرى واحدة اعتقد المخاطب وجودها فى الموصوف أو صفات أخر معينة مفصلة اعتقد وجودها فيه وكذا يقال فى قصر الصفة الأضافى بخلاف الحقيقى فان المنفى فيه ما عدا الصفة المذكورة أو الموصوف المذكور على الإطلاق والإجمال أشار إليه بعضهم اه (قوله جوابا الخ) فيه ما سبق (قوله مكان آخر) صفة لأمر أى كائن ذلك الأمر مكان أمر آخر يعتقد السامع ثبوته للمقصور عليه وقوله اعتقد السامع الخ صفة لتخصيص وقوله فيه أى بالنظر إليه وبالنسبة إليه وقوله العكس أى عكس الحكم الذى أثبته المتكلم قاله السعد ويتضح بمثالى الشارح (قوله مكان آخر) فيه نظر لأن المخاطب فى قصر التعيين لم يثبت الصفة الأخرى فى قصر الموصوف حتى يثبت المتكلم مكانها ما يثبته ولا الموصوف الآخر فى قصر الصفة حتى يثبت المتكلم مكانه ما يثبته ولئن سلمنا أن فيه تخصيص شىء بشىء مكان آخر بأن يراد أنه فيه على سبيل الاحتمال فلا يخفى أن فيه تخصيص شىء بشىء دون آخر فان قولنا ما زيد إلا قائم لمن تردد بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود وحينئذ فكونه من هذا الثانى أظهر ولهذا جعل السكاكى التخصيص بشىء دون شىء مشتركا بين قصر الإفراد والقصر المسمى هنا قصر تعيين أفاده السعد وكل هذا اعتراض منه على الأصل التابع له الشارح قال العصام قال فى الأطول ما ملخصه خالف المصنف المفتاح الجامع بين قصر القلب وقصر التعيين عوانهما بالنظر لمن اعتقد الانصاف بالنظر

إلى أحد الأمرين لا بالنظر إليهما وأنهما لرد اعتقاد المخاطب بالعكس بيانه أن المخاطب فى قصر التعيين فى عرضة الخطأ فى التعيين وعلى تقدير خطئه فى التعيين يرده القصر إلى العكس فقصر التعيين لرد الخطأ بالقوة كما أن قصر القلب لرد الخطأ بالفعل اه وقوله جامع بينهما أى أظهر مما أسند إليه السكاكى فى جعله القصر المسمى بقصر التعيين من تخصيص شئ بشئ دون شئ ووجه الأظهرية ظاهر لمن تأمل (قوله أشكل الخ) الجملة صفة لتخصيص وضمير أحدهما للأمرين المفهومين مما قبل والرابط محذوف تقديره قبله متعلق بأشكل (قوله فقوله لقلب الخ) منه يعلم عدم جريان الانقسام إلى القلب والتعيين والافراد فى الحقيقى وعلله فى المطول بأن العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات غير صفة واحدة ولا يردده أيضا بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الأمور اه ومنه يظهر التعليل لعدم الجريان فى قصر الصفة على الموصوف قال الصبان ونازع فى الأطول عند قول المصنف يعنى الأصل ويسمى قصر تعيين فى عدم جريان الأقسام الثلاثة فى القصر الحقيقى اه وقد أجراها فيه ع ق أيضا ومثلها فراجعه والأقرب عدم جريانها وهو الذى جرى عليه الشارح والمصنف فى شرحه (قوله ومثاله صالح لها) لأن قصر الرقى على كونه بالاستعداد يحتمل أن يكون ردا على من اعتقد حصول الرقى به وبغيره فيكون قصر إفراد وعلى من اعتقد حصول الرقى بغيره فيكون قصر قلب أو يكون لمن تردد بينه وبين غيره فيكون قصر تعيين [تنبيه] شرط قصر الموصوف إفرادا عدم تنافى الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما حتى تكون الصفة المنفية فى قولنا ما زيد إلا شاعر كونه كاتبا أو منجما لا كونه مفحما غير شاعر لأن الافحام وهو وجدان الرجل غير شاعر ينافى الشاعرية وشرط قصر الصفة إفرادا عدم تنافى الاتصافين إذ لو كان الوصف مما لا يصح قيامه بمحلين لم يتأت اعتقاد المخاطب ثبوته لموصوفين فلا يتأتى فيه قصر الافراد نحو لا أب لزيد إلا عمرو فانه لا يجتمع موصوفان فى وصف الأبوة لزيد إذا لم يرد الأب الأعلى فلا يتأتى فيه قصر الافراد وقصر القلب أعم على الصحيح وكذا قصر التعيين اتفاقا أفاده الأصل والسعد والصبان (قوله وأدوات القصر) أى الأمور التى تفيده وتدل عليه (قوله إلا) أى بعد النفى كما أفاده الشارح (قوله عطف) أى بلا أو ببل (قوله وتقديم) أى لما حقه التأخير (قوله كما تقدما) أى إن جعل التقديم مفيدا للقصر كما تقدم فى تقديم المسند على المسند إليه من جعله مفيدا لقصر المسند إليه عليه أفاده ع ق ثم إن المصنف لم يقيد إلا بكونها بعد النفى مع أن الاستثناء مطلقا ليس حصرا كما ستبينه ولم يستفد هذا القيد من كلامه مع كونه قد نص عليه الأصل وغيره فلو قال المصنف :

وأدوات القصر عطف إنما ... تقديم النفى والاستثناء اعلما

لوفى بالمطلوب (قوله للقصر طرق) أى أسباب لفظية تفيده يعقوبى وأقوى هذه الأربعة العطف للتصريح فيه بالنفى والاثبات بخلاف غيره فان النفى فيه ضمنى ثم النفى والاستثناء لأنه أصرح من إنما ثم إنما لدلالتها على القصر وضعا أفاده الصبان (قوله منها النفى والاستثناء) فى الأطول لا الاستثناء مطلقا إذ الاستثناء من الايجاب ليس القصد فيه إلى الحصر بل إلى تصحيح الحكم الايجابى فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم فكما أن جاءنى الرجال العلماء ليس قصرا كذلك جاءنى الرجال إلا الجهال ليس قصرا بخلاف نحو ما جاءنى إلا زيد فان المقصود منه قصر الحكم على زيد لا تحصيل الحكم فقط وإلا لقيل جاءنى زيد فتأمل اه صبان (قوله أو بغيرها) أى من إحدى أخواتها أفاده عبد الحكيم (قوله ومنها إنما لتضمنها الخ) إنما حكم لما بكونها للقصر وبالتضمن المذكور لقول المفسرين الموثوق بهم الذين هم من أئمة اللغة إنما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة فقد أفادوا أنها مفيدة للحصر بما وإلا ولقول النحاة إنما لاثبات ما يذكر بعده ونفى ما سواه فهذا الكلام

أشكل على السامع تعيين أحدهما مثاله فى قصر الموصوف ما زيد إلا قائم لمن تردد فى قيامه وقعوده ومثاله فى قصرها ما قائم إلا زيد لمن تردد فى أن القائم زيد أو عمرو فقوله لقلب صفة للاضافى يعنى أن القصر الاضافى ينقسم إلى ثلاثة أقسام ومثاله صالح لها . قال :

(وأدوات القصر إلا إنما
عطف وتقديم كما تقدما)

أقول : للقصر طرق منها النفى والاستثناء بإلا أو بغيرها نحو إن أنت إلا نذير ومنها إنما لتضمنها معنى ما وإلا نحو إنما زيد عالم

منهم يقتضى تضمنها لاثبات ونفى كما و إلا وبه تفيد القصر ولصحة انفصال الضمير معها نحو إنما يقوم أنا والانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ولا تعذر هنا إلا بكون المعنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير وعامله فصل لغرض وهو الحصر فتعين كونها للحصر كما و إلا أفاده الأصل وشراحه (قوله ومنها العطف) كأنه شاع العطف فى هذا البحث فى العطف بلا و بل مع النفى فى المعطوف عليه فقد أطلق وإلا فليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ولكن ليس من طرقه العامة لاختصاصها بقصر القلب أطول اهـ صبان وانظر ما الفرق بين بل ولكن وظاهر ع ق استواؤهما (قوله ماحقه التأخير) خرج به ما وجب تقديمه لصدارته كأين ومتى ثم إن تقييد التقديم بما ذكر مبنى على الغالب بالنظر لما عند الأصل وعبد القاهر من أن تقديم المسند إليه قد يفيد التخصيص إن كان الخبر فعلياً مع كونه لا يعتبر عندهما أن حقه التأخير وإنما هو مطرد على مذهب السكاكى حيث يشترط فى التخصيص جواز تقدير كونه فى الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى وأن يقتصر ما ذكر بالفعل نحو أنا قمت أفاده الفنرى وقد بسط ذلك الأصل فى مبحث تقديم المسند إليه (قوله واقتصر المصنف الخ) أى مع أن القصر يحصل بغيرها كضمير الفصل وتعريف المسند وقوله لشهرتها أى لشهرة ذكرها بينهم فى هذا الباب فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من الطرق الأربعة مطول (قوله بالفحوى) كسلمى وجمزى وعشراء صبان والظاهر أن الأخير ممدود (قوله أى بمفهوم الكلام) وهو مخالف لاصطلاح أهل الأصول لأن الفحوى عندهم مفهوم موافقة وما نحن فيه مفهوم مخالفة صبان (قوله بمعنى الخ) بيان لطريق فهم القصر من التقديم أى إن طريقه تأمل الذوق السليم أفاده الصبان (قوله بالوضع) إلا أن أحوال القصر من كونه إفراداً أو قلباً أو تعييناً إنما تستفاد منها بمعونة المقام وهى المقصود من هذا الفن دون ما تستفيد منها بمجرد الوضع اهـ منه (قوله وضعها لمعان تفيد الحصر) أى إثبات المذكور ونفى ما سواه فى كل من الثلاثة وهذا يفيد القصر أى يستلزم القصر والاختصاص اهـ منه وقوله فى كل الخ أشار إلى أن كونه معانى باعتبار تعدده بتعدد محله والله أعلم.

الباب السادس فى الانشاء

يطلق الانشاء على الكلام الذى لا تحتمل نسبته الصدق والكذب لعدم قصد حكاية تحققها فى الخارج كما فى الخبر ويطلق على إلقاء هذا الكلام وإيجاده وهو فعل المتكلم وعلى غيرهما وقد أراد به المصنف المعنى الأول ثم قسمه إلى الطلب وغيره فان أريد بالأقسام المعنى القلبى لزم ارتكاب الاستخدام بين الانشاء فى البيت الأول وضميره المقدر قبل قوله والطلب الخ إذ التقدير وهو ينقسم إلى طلب وغيره والطلب الخ بأن يجعل الضمير للانشاء مراداً به المعنى القلبى المتعلق بالنسبة التى إذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك صارت النسبة إنشاء ليصح التقسيم وإن أريد بها اللفظ قدر مضاف قبل قول المصنف استدعاء أى دال استدعاء وكانت اللام المقدرة فى قوله واستعملوا ليت الخ للتعليل أى واستعملوا لتحصيل التمنى ليت لو وكذا اللام فى قوله وللاستفهام هل تأمل (قوله مالم يكن الخ) أى مركب أو المركب الذى وعلى كل فما خبر مقدم والانشاء مبتدأ مؤخر كما لا يخفى (قوله لا يحتمل الخ) أى لذاته وإن احتمله للازمه فان استقم مثلا يلزمه خبر وهو أطلب منك الاستقامة وهو محتمل وقد مر إيضاح هذا فى أحوال الاسناد الخبرى عند تعريف الخبر (قوله لذاته) خرج الانشاء فانه إنما يحتمله للازمه كما عرفت (قوله كالخير الخ) الخير بالمثناة التحتية مرفوع خبره الظرف بعده والكاف داخلة على المجموع أى لهذا اللفظ (قوله والحق اسم الخ) ويحتمل أن المراد به ضد الباطل أى كن متمسكاً

ومنها العطف نحو جاء زيد لا عمرو ومنها تقديم ما حقه التأخير نحو العالم صحبت ومنها غير ذلك كتعريف الطرفين نحو زيد العالم واقتصر المصنف على هذه الأربعة لشهرتها وطرق الحصر مختلفة فى وجوه منها أن التقديم يفيد بالفحوى أى بمفهوم الكلام بمعنى أن الذوق السليم إذا تأمل فيه فهم القصر وإن لم يعرف اصطلاح البلغاء فى ذلك والبواقى تفيده بالوضع لأن الواضع وضعها لمعان تفيد الحصر ومنها غير ذلك مما هو فى المطولات قال:

[الباب السادس فى الانشاء]

(مالم يكن محتملاً للصدق والكذب الانشا ككن بالحق)

أقول الانشاء مركب لا يحتمل الصدق والكذب كما ستقف عليه والواقعة على المركب جنس ولم يكن الخ فصل مخرج للخبر وهو ما احتمل الصدق والكذب لذاته كالخير فى الاستقامة فقوله كن بالحق مثال بعد تمام التعريف والحق اسم من أسمائه تعالى ومعناه الثابت الذى لا يعتريه زوال

أى كن بمولاك فى جميع حركاتك وسكناتك لعلك تنتظم فى سلك المقبولين . قال:

(والطلب استدعاء ما لم يحصل أقسامه كثيرة ستنجلى أمر ونهى ودعاء ونداء تمنٍّ استفهام أعطيت الهدى)

أقول: قسم الإنشاء إلى طلب وإلى غيره فالطلب استدعاء غير حاصل أى طلب حصول غير حاصل وقت الطلب لأن طلب حصول الحاصل محال كالأمر والنهى وغير الطلب إنشاء ليس فيه استدعاء حصول كأفعال المدح والذم نحو نعم وبئس والمقصود هنا الأول وأقسامه كثيرة ذكر المصنف منها ستة: الأول الأمر وهو طلب الفعل نحو أقيموا الصلاة . الثانى النهى وهو طلب الكف عن الفعل نحو لا تقربوا الزنا . الثالث الدعاء وهو طلب الفعل مع التذلل والخضوع نحو ربنا اغفر . الرابع النداء وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو نحو ياغياث المستغيثين . الخامس التمنى وهو طلب المحبوب ولو محالا نحو : ليت الشباب يعود . السادس الاستفهام وهو طلب حصول ما فى الخارج فى الذهن فيشمل التصور والتصديق وستأتى أدواته واختلاف معانيها وأعطيت الهدى تكملة للبيت قصد بها الدعاء . قال: (واستعملوا كليت لو

بالحق لا تعدل عنه إلى الباطل بل هو المتبادر من ذات اللفظ وإن خالفه الشارح والمصنف فى شرحه (قوله أى كن بمولاك) أى معتصما به (قوله تنتظم الخ) لا يخفى ما فيه من الاستعارة المكنية (قوله والطلب الخ) عبارة ع ق ثم الإنشاء المذكور قسمان الطلب وغيره فأما غير الطلب كصيغ العقود كبعت واشتريت وزوجت وصيغ الإيقاع كأعتقت وطلقت فلم يتعرض لها فى النظم لقلتها ولأنها منقولة عن الخبرية فأحوالها تستشعر من أحوال أصلها الذى هو الخبرية وأما الطلب فقد تعرض له لكثرة مباحثه وهو أنواع أشار إليه وإلى أنواعه بقوله والطلب الخ اه ثم التعريف للطلب المعتد به عند البلغاء فقوله استدعاء جنس وقوله مالم الخ فصل يخرج طلب حصول الحاصل فتأمل (قوله كثيرة) أى ليست ثلاثة فأقل فمعنى كثرتها زيادتها على ثلاثة إذ هى ستة ع ق (قوله قسم الإنشاء الخ) أى بحسب ما يشير إليه كلامه فإن قوله والطلب الخ أفاد أن الإنشاء ينقسم إليه وإلى غيره حيث لم يفد أنه هو الطلب تأمل (قوله أى طلب الخ) فالسين والتاء للطلب كما هما فى الاستعجال (قوله لأن طلب حصول الحاصل محال) فيه أنه لا استحالة فى الطلب المذكور كما هو ظاهر وإنما المستحيل نفس الحصول فكان المناسب إبداله بعبث ثم رأيت الدسوقى قال إن عدم الاستحالة إنما هو للطلب اللفظى وأما الطلب القلبى لحصول الحاصل فهو محال لأنه إما الإرادة أو المحبة والشهوة أو الكلام النفسى والإرادة لا تتعلق بالواقع والشهوة فى حصول المشتهى لا تبقى بعد حصوله وإنما تبقى شهوة دوامه والكلام النفسى تابع لأحد هذين وينتفى بانتفائهما اه فإن استعملت صيغ العقود لمطلوب حاصل امتنع إجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يوافق المقام قاله السعد (قوله كالأمر والنهى) مثال للطلب المعرف فالأمر طلب الفعل غير حاصل والنهى طلب لترك غير حاصل (قوله والمقصود هنا الأول) ولا يتوهم أن هذا يقتضى كون البحث عن غير أحوال اللفظ لأن المقصود ينجر إليه آخر الأمر مطول (قوله طلب) جنس يخرج عنه الخبر والإنشاء غير الطلب (قوله فعل) خرج به النهى بناء على أنه طلب ترك وكان المناسب زيادة على جهة الاستعلاء ليخرج به الدعاء والالتماس وقيل إن النهى طلب الكف وقد درج عليه الشارح فى تعريف النهى لإفادة الطريقين وزاد هذا القائل فى التعريف غير كف لإخراجه وانظر الكلام على هذا المزيد فى شرحى ع ق وغيرهما (قوله طلب الكف) أى بخصوص لا فخرج عنه كف عن كذا فإنه لا يسمى نهيا بل أمرا (قوله طلب الإقبال) أى طلب المتكلم إقبال المخاطب (قوله بحرف) الباء للآلة صبان ثم الحرف إما ملفوظ كما مثل أو مقدر نحو يوسف أعرض عن هذا (قوله طلب المحبوب) أى على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقى من أنواع الطلب إذ لا يلزم فيها ما ذكر قيل ينبغى أن تقيد المحبة بالمجردة عن الطمع احترازا من الأمر والنهى ونحوهما التى وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحيثية المرادة يكفى فى اندفاع النقض وقيل هو تعريف بالأعم وقد أجازه المتقدمون كذا فى يس اه صبان (قوله حصول ما فى الخارج) أى حصول صورة ما فى الخارج أى حصول صورة الشىء المستفهم عنه الذى فى الخارج (قوله فى الذهن) متعلق بحصول ثم إنه ينبغى أن يراد بالخارج خارج ذهن المستفهم إذ وقوع النسبة أو لا وقوعها لا يحقق له فى خارج الأعيان وكذا غيرهما من الأمور الذهنية تأمل (قوله فيشمل) أى الاستفهام باعتبار المطلوب به الذى هو الحصول فى الذهن والإدراك ووجه الشمول أن المطلوب حصوله إن كان وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها فحصوله أى إدراكه هو التصديق وإلا فهو التصور أفاده السعد (قوله واستعملوا كليت الخ) أفاد به أن اللفظ الموضوع للتمنى ليت حيث جعلها مشبها به وإنما استعملوا

والهمز للتصديق والتصوّر وبالذي يليه معناه حُصِر وهل لتصديقٍ بعكسِ ما غبَر

وألفاظ الاستفهام رُبّما عَبَر لأمر استبطاءٍ أو تقريرٍ تعجّبٍ تهكّمٍ تحقيرٍ تنبيهٍ استبعادٍ أو ترهيبٍ إنكار ذي توبيخٍ او تكذيب)

أقول: يستعمل في التمني مجازاً ألفاظٌ منها لو كقوله تعالى: فلو أنّ لنا كرّةً فنكون من المؤمنين. بنصب نكونَ بأنْ مضمرة جواباً للوْ المضمّنة معنى التمني ومنها هل نحو فهل لنا من شفعاء. بالجزم بانتفاء الشفعاء والاستفهام يقتضي الجهل بالحكم ومنها لعلّ نحو لعلّي أسافر فأزور الحبيب بنصب فأزورَك تقدّم ومنها حروف التحضيض نحو هلّا أكرمتَ زيداً على معنى التمني. وقوله والاستفهام هل شروع في أدوات الاستفهام وما يطلب بها فذكر إحدى عشرة أداةً الهمزة وهل حرفان وبقية الأدوات أسماء وهي ثلاثة أقسام ما يطلب به التصور فقط وهو: ما عدا الحرفين

لو كليت لأن لو تكون للمحال والتمني محال فناسب جعلها في بعض الأحيان نائبة عن ليت التي هي للتمني المحال أو ما هو بمنزلته اهـ ع ق (قوله وهل) الغرض من استعمال هل موضع ليت إظهار كمال العناية بالمتمنى حيث أبرز في صورة غير الممتنع الذي هو المستفهم عنه اهـ منه (قوله لعل) يظهر أن نكتة استعمال لعل استعمال ليت لما بينهما من الدلالة على مطلق طلب المحبوب وإن كان المحبوب في مدلول لعل غير مستبعد تأمل (قوله وحرف تحضيض) أراد به جنسه فدخل هلّا وألا ولولا ولوما وإنما استعملت موضع ليت لما قيل من أنها يجوز أن تكون مركبة من هل ولو المنقولتين للتمني مع لا وما وتكون الا منها قد قلبت فيها الهاء همزة حملت على هل ولو لهذا الجواز أفاده ع ق وللكلام تتمة ستذكرها (قوله والاستفهام) عطف على التمني المجرور باللام المحذوف مع جاره المتعلق باستعملوا أي واستعملوا للتمني كليت لو الخ وللاستفهام الخ فهو مسلط عليه اللام الداخلة على التمني وفي نسخة وحرف حض وللاستفهام الخ وعليها فيحتمل أن الظرف معطوف على للتمني المحذوف ويحتمل أنه خبر مقدم لهل ويؤيده رفع أي في النسخ وهي على النسخة الأولى والاحتمال قبله واجبة النصب (قوله للتصديق) أي إدراك وقوع النسبة التامة أو لا وقوعها وإدراك ما سوى ذلك من موضوع ومحمول ونسبة هي مورد الإيجاب والسلب ونسبة ناقصة تصور (قوله ذي توبيخ) صفة الانكار المحذوف تنوينه للضرورة وتكذيب عطف على توبيخ أي إنكار للتوبيخ أو للتكذيب أفاده ع ق ويحتمل أن إنكار مضاف لذي واقعة على شخص أي إنكار موبخ أو مكذب والأول توبيخي والثاني تكذيبي تأمل (قوله مجازا) أما وجهه في لو فتقول شبه التمني بالامتناع بجامع تعلق كل بالمحال فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت لو من جزئي من المشبه به لجزئي من المشبه وأما وجهه في هل فتقول شبه التمني الذي كملت العناية بمتعلقه بالاستفهام بجامع تمام النظر لمتعلق كل فسرى الخ وأما وجهه في لعل فتقول شبه التمني بالترجي بجامع مطلق طلب المحبوب في كل فسرى الخ وقد مرت الاشارة لهذا كله وأما حروف التحضيض فليس استعمالها في التمني مجازاً لما قاله الدسوقي من أن هل ولو استعملا بعد التركيب مع ما ولا في التمني حقيقة وسيأتي تتمة الكلام. إذا علمت هذا علمت أن في جعل الشارح كل حروف التحضيض من الألفاظ التي استعملت في التمني مجازاً نظراً لظاهر هذا تحقيق المقام (قوله بنصب نكون) فنصب الفعل بعد الفاء دليل على أنها في التركيب بمعنى ليت لأنه إنما ينصب بعد لو الطلبية لا الشرطية ولا يناسب أن تتطفل إلا على ليت من مفيدات الطلب لما مر من المناسبة بينهما اهـ ع ق (قوله الجزم بانتفاء الخ) تعليل لمحذوف أي وإنما لم تكن هل في هذا التركيب للاستفهام وكانت للتمني للجزم الخ أي فلا استفهام فتعين كونها للتمني تأمل (قوله ومنها حروف التحضيض) تقدم أنها مستعملة في التمني حقيقة لكن ليس المقصود منها التمني بل أن يتولد منه في دخولها على الماضي التنديم نحو هلا أكرمت زيداً ولوما أكرمته على معنى ليتك أكرمته قصداً إلى جعله نادماً على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصداً إلى حثه على القيام قاله السعد (قوله على معنى التمني) أي ليتولد منه التنديم على ترك الاكرام كما علمت (قوله وبقية الأدوات أسماء) ومعانيها ما يسئل بها عنها وستعرفها ثم ضمنت معها معنى الاستفهام (قوله ما عدا الحرفين) أي المذكورين في قوله الهمزة وهل حرفان ثم الأدوات المطلوب بها التصور تختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر فيسئل بأي عما يميز به أحد المتشاركين في أمر يعمهما وهو مضمون ما أضيفت إليه نحو أي الفريقين خير مقاماً أي أنحن أم أصحاب محمد ﷺ المؤمنون أو الكفار اشتركا في الفريقين وسأل الكافرون عما يميز أحدهما عن الآخر وبمتى عن الزمان وبأيان عن المستقبل وبأين عن

نحو ما زيد، وما يطلب به التصديق فقط وهو هل نحو هل زيد قائم ولا يجوز هل زيد قائم أم عمرو، وما يطلب

به التصور والتصديق وهو الهمزة ولذلك كانت أم أدوات الاستفهام نحو أدبس في الإناء أم عسل في تصور المسند إليه وأفي الدار زيد أم في المسجد في تصور المسند ونحو أقام زيد والمطلوب بها ما يليها كالفعل في أفهمت العلم والفاعل في نحو أأنت عملت به والمفعول في نحو أرضاء الله طلبت فقوله وبالذي يليه متعلق بحر أي معنى الهمزة وهو الاستفهام حقيق عما يليه الهمز وهي كغيرها من الأدوات وقوله بعكس ما غبر أي بقي معناه أن ما بقي من الأدوات لطلب التصور فقط عكس هل التي هي لطلب التصديق فقط ثم إن لفظ الاستفهام قد يستعمل في الأمر نحو قوله تعالى ـ أأسلمتم ـ أي أسلموا وكذا تقول لمن تأمره بشيء هل امتثلت أي امتثل فقوله ربما عبر أي تجاوز معناه الأصلي إلى الأمر وما عطف عليه وفي الاستبطاء نحو كم دعوتك

المكان وبمن عن العارض المشخص لذوي العلم كقولنا من في الدار فيجاب بزيد فزيد علم عارض للمسئول عنه مشخص له وبما عن شرح الاسم كقولك ما البر ما الباذن يشرح هذا الاسم ويعين مفهومه فيجاب بإيراد لفظ أشهر أو عن ماهية المسمى كقولنا ما الحركة أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بإيراد ذاتياته وبكيف عن الحال وأنى تستعمل بمعنى كيف نحو أنى شئت أن أضع لك كذا وبمعنى من أين نحو أنى لك هذا ويسئل بكم عن العدد نحو سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اهـ ملخص الأصل والسعد (قوله نحو ما زيد) فالمطلوب هنا إدراك حقيقة صنفه وهو تصور (قوله نحو هل زيد قائم) فالمطلوب هنا إدراك وقوع النسبة التي هي ثبوت القيام لزيد (قوله ولا يجوز هل زيد الخ) لأن وقوع المفرد بعد أم دليل على أن أم متصلة وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم فهي لا تكون إلا لطلب التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليست إلا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع مطول ولو قال الشارح ولهذا لا يجوز الخ لكان أفيد (قوله في تصور المسند إليه) أي في طلب تصوره أي إدراك صورته والظرف متعلق بقول مقدر بعد نحو أي نحو قولك كذا في طلب الخ وهذا بعد الجزم بالكينونة (قوله كالفعل في أفهمت العلم) اعلم أن هذا التركيب إن كان سؤالا عن نسبة الفعل كان لطلب التصديق وإن كان سؤالا عن الواقع هل هو فهم أو غيره كان لطلب التصور أفاده ع ق (قوله في نحو أأنت الخ) طلبا لفاعل العمل هل هو أنت أم غيرك فالمطلوب هنا تصور (قوله أرضاء الله الخ) طلبا للمطلوب هل هو الرضا أم غيره فهو طلب لتصور أيضا (قوله فقوله وبالذي يليه الخ) اعلم أن هذا تفريع على قوله والمطلوب بها الخ وهو يقتضي أن قوله والمطلوب الخ هو معنى قول المصنف وبالذي الخ أي ومعنى الهمز وهو الاستفهام حقيق بالذي يلي الهمزة أي أن الاستفهام بالهمزة يكون عما يليه وقوله أي معنى الهمز الخ الذي في النسخ المعتمدة أي معنى الهمز وهو الاستفهام حقيق بما يليه الهمز وهو غيرها من الأدوات اهـ وهو يخالف هذا المقتضى وفيه أمران الأول أنه بعيد جدا من كلام المصنف الثاني أنه مستفاد من قول المصنف والاستفهام هل الخ وما يقتضيه التفريع هو ما للمصنف في شرحه وفهمه بعض الشراح وهو المتعين لأنه متضمن لقول الأصل والمسئول عنه بها أي الهمزة هو ما يليها والمصنف بصدد نظم كلام الأصل وما في ع ق غير مناسب أيضا (قوله أي بقي) يطلق العبور على البقاء كالمضي وكل يصح هنا والأقرب الأول ولذا درج عليه الشارح تأمل (قوله ما بقي من الأدوات) أي بعد الهمزة وهل (قوله قد يستعمل) أي مجازا وكذا فيما بعد وبيانه هنا أنه أطلق اسم الاستفهام على الطلب المطلق ثم نقل للطلب على وجه الأمر فيكون مجازا مرسلا بمرتبتين وذلك أن تعتبر أن الأمر فرد من أفراد الطلب فيكون بمرتبة تأمل (قوله أي أسلموا) فليس المراد سؤال أهل الكتاب والأميين هل أسلموا أم لا (قوله أي تجاوز) تفسير باللازم إذ العبور معناه الحلول كما سبق وهو ملزم للتجاوز سابقه (قوله وفي الاستبطاء) بيان المجاز فيه أن الاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة إذ يبعد جهل القليل وهي عن الاستبطاء فأطلق المسبب وأراد السبب ولو بوسائط صبان وقوله كثرة الدعوة أي في كم دعوتك (قوله وفي التقرير) أي لأن الاستفهام يلزمه الحمل على الإقرار بالمستفهم عنه المعلوم للمخاطب أو يقال الاستفهام طلب الإقرار بالمستفهم عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل في مطلق الطلب ثم في الطلب مع العلم وهو نفس التقرير صبان (قوله وفي التعجب) فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام اهـ منه (قوله نحو ما لي لا أرى الهدهد) إنما حمل على التعجب وقد تقرر أن الحمل على المجاز فيما يتعذر فيه الحمل على

وفي التقرير أي حمل المخاطب على الإقرار بما استقر عنده ثبوته أو نفيه نحو ـ أأنت فعلت هذا بآلهتنا ـ وفي التعجب نحو ـ ما لي لا أرى الهدهد ـ

الحقيقة

الحقيقة بناء على أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه اهـ فنرى (قوله وفى التهكم) إذ الاستفهام يتسبب عنه الجهل والجهل بالشىء قد يتسبب عنه التهكم والسخرية اهـ صبان فالعلاقة المجاورة إذ كل من الاستفهام والتهكم ناشىء عن سبب واحد (قوله نحو أصلواتك تأمرك) وذلك أن شعيباً عليه السلام كان كثير الصلاة وكان قومه إذا رأوه يصلى تضاحكوا فقصدوا بقولهم أصلواتك تأمرك الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام قاله السعد (قوله وفى التحقير) لأن الاستفهام يتسبب عن الجهل والجهل بالشىء ربما يتسبب عنه تحقيره والتحقير جعل الشىء حقيراً والاستهزاء عدم المبالاة به وإن كان كبيراً وربما يتحد محلهما وإن اختلفا مفهوماً لما بينهما من الارتباط فى الجملة لصحة نشأة أحدهما عن الآخر كما فى ع ق اهـ صبان (قوله وفى التنبيه الخ) أى لأن الاستفهام عن الشىء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه إليه فإذا سلك طريقاً واضح الضلالة بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات إلى ذلك الطريق فإذا نبه عليه ووجه ذهنه إليه كان تنبيهاً له على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه إليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالاً قاله السيد اهـ صبان (قوله والاستبعاد) أى عد الشىء بعيداً إذ البعد والاستفهام كل منهما مسبب عن الجهل فالعلاقة المجاورة قال الصبان والفرق بينه وبين الاستبطاء أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غايته أنه بطىء فى زمن انتظاره اهـ (قوله أنى لهم الذكرى) فإنه لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله - وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه - أى كيف يذكرون ويتعظون ويفون بما وعدوا به من الإيمان عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الادكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم من الآيات البينات ومن الكتاب المعجز وغيره فلم يذكروا وأعرضوا عنه قاله السعد (قوله وفى الترهيب) أى أن الاستفهام ينبه على جزاء إساءة الأدب وهذا التنبيه يستلزم ترهيبه وتخويفه لاتصافه بها أفاده الصبان (قوله التوبيخى) نسبة للتوبيخ أى التعيير والتقريع ونسبته للتوبيخ من حيث كون التوبيخ مقصوداً منه قال الصبان قال فى الأطول العلاقة بين الاستفهام والانكار بمعنى نفى اللياقة أن نفى اللياقة يوجب عدم التصديق بما لا يليق بأن يشك فى وقوعه والشك يستدعى الاستفهام فأفيد بالاستفهام عدم اللياقة اهـ بتصرف (قوله واقع) أى فى الماضى أو الحال أو الاستقبال الأول نحو أعصيت ربك والثانى كمثال الشارح والثالث نحو أتعصى ربك مراداً منه الاستقبال فالمراد بفاعله فاعله حقيقة أو حكماً ليشمل من هو بصدد فعله وفى الكلام حذف مضاف أى فاعل متعلقه بفتح اللام وهو المنكر بفتح الكاف ثم هذا وما بعده ضابط لا تعريف وإلا لزم التجوز فى التعريف حيث أريد من اسم الفاعل مطلق الزمن ومن الفاعل مطلق التوجه فافهم (قوله أو الابطالى) تتضح النسبة فيه بتمام وبيان علاقة التجوز إليه أن الابطال يستدعى عدم توجه الذهن وهو يستدعى الجهل وهو يستدعى الاستفهام فقد أطلق اسم المسبب على السبب تأمل (قوله غير واقع) أى فيما مضى كمثال الشارح أو فى الحال أو الاستقبال نحو أنلزمكموها (قوله وهو) أى الانكار الابطالى وقوله بتكذيب أى المسلط عليه ذى المجعولة صفة لانكار أو المضاف إليها إنكار فالإشارة فى الحقيقة بجميع ماذكر تأمل (قوله فى غير معناه الخ) يرجع للأخير وحذف مما قبله لدلالته عليه (قوله لأمر قصدا) الأقرب ما أشار إليه الشارح والمصنف فى شرحه من أن اللام للتعليل وأن المراد بالأمر النكتة المقتضية للعدول عن الحقيقة إلى التجوز بالأمر وغيره وما وقع فى تعسف (قوله منها الاباحة) والعلاقة بين الطلب والاباحة الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الاذن العام فهو من

وفى التهكم نحو أصلواتك تأمرك وفى التحقير نحو من أنت لمن تحقر شأنه وفى التنبيه على الضلال نحو فأين تذهبون وفى الاستبعاد نحو أنى لهم الذكرى وفى الترهيب أى التخويف نحو ألم نهلك الأولين - وفى الانكار التوبيخى وهو الذى يقتضى أن ما بعده واقع وأن فاعله ملوم نحو - أتعبدون ما تنحتون والابطالى وهو ما اقتضى أن ما بعده غير واقع وأن مدعيه كاذب نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا وهو المشار إليه بتكذيب، قال:

(وقد يجى أمر ونهى ونِدا
فى غير معناه لأمر قصدا
وصيغة الاخبار تأتى للطلب
لفأل او حرص وحمل وأدب)

أقول: قد يخرج الأمر والنهى والدعاء عن معانيها الأصلية لنكتة. أما الأمر فقد يأتى لمعان كثيرة منها الاباحة

نحو كلوا مما رزقكم الله
وأما النهي فإنه يأتي
لمعان كثيرة أيضاً منها
قصد الامتثال كقولك
لمن عصى أمرك
لا تعص أمري أي
امتثله وأما النداء فيأتي
لمعان أيضاً منها الإغراء
كقولك لمن تظلم إليك
يا مظلوم تريد إغراءه
على زيادة التظلم ثم إن
صيغة الخبر قد يقصد
منها الطلب لنكتة
كالتفاؤل نحو وفقنا الله
لما فيه رضاه وإظهار
الحرص في وقوعه
كقولك لمن استبطأك
أتيتك والتصديق
كقولك لمن لا يحب
تكذيبك تأتينا غداً
فتحمله على المجيء
بلطف لاعتيادك
تصديقه إياك والتأديب
مع المخاطب بترك صيغة
الأمر نحو أمير المؤمنين
يقضي حاجتي ثم إن
كثيراً من الاعتبارات
المذكورة في الأبواب
السابقة تجري في
الإنشاء كالتقديم
والتأخير والقصر
فقسها عليها. قال:

استعمال الأخص في الأعم مجازاً مرسلاً صبان عن اليعقوبي (قوله نحو كلوا الخ) بمعنى أنه يباح لكم أن تأكلوا مما ذكر (قوله قصد الامتثال) أراد بالقصد لازمه وهو الطلب (قوله كقولك عصى الخ) في كون صيغة النهي في هذا المثال مستعملة في غير معناها نظر ظاهر إذ لو كان قصد ما تضمنته من الأمر يصيره كذلك للزم أن كل نهي مستعمل في غير معناه فقولك لا تهمل زيداً مستعمل في طلب اعتباره وقولك لا تقم مستعمل في طلب ما يعينه المقام مما يقابل القيام وهكذا فلا يوجد نهي حينئذ مستعمل في معناه وهذا خلاف ما يفيده موضوع الكلام من كون النهي تارة يستعمل في معناه وتارة في غيره ومع هذا لم يقل به أحد فالمناسب أن يقول بدل قوله منها قصد الامتثال الخ منها التهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك لا تمتثل أمري إذ لا يشك في كونه مستعملاً في غير معناه فإن السيد لا يريد من عبده عدم الامتثال والعلاقة بين التهديد وبين النهي أن النهي يلزمه التهديد والتخويف فتأمل منصفاً (قوله الإغراء) أي الحث على لزوم الشيء والعلاقة بين النداء وبين الإغراء المستعمل هو فيه أن الإغراء ملزوم للإقبال إذ لا معنى لإغراء غير المقبل بمعنى بأن يكون بحيث لا يسمع يعقوبي (قوله يتظلم) أي يظهر ظلم الغير له ويبث الشكوى به اه منه (قوله على زيادة التظلم) يخبر بزيادة لحصول أصل التظلم صبان (قوله كالتفاؤل) أي إفادته (قوله نحو وفقنا الله الخ) فالمقصود طلب التوفيق وصيغة الأمر هي الدالة عليه وعدل عنها إلى صيغة المضي الدالة على تحقق الوقوع تفاؤلاً بتحققه قاله اليعقوبي وظاهر أن العلاقة بين الخبر والطلب الضدية (قوله كقولك لمن استبطأك) أي فكرر عليك النداء طالباً الإسراع في إتيانك وقوله أتيتك مقول القول وهو من المنادى إظهار لشدة حرصه على إتيانه لمن ناداه ثم في كون صيغة الخبر مستعملة في الطلب في هذا المثال نظر ظاهر والظاهر أنه مما استعمل فيه الماضي موضع المستقبل إشارة إلى قرب وقوعه جداً كقول القريب من البلد دخلنا البلد والجامع شدة التحقق فالمناسب التمثيل بنحو رزقني الله لقاءك قال ع ق والسبب في إفادة الماضي هذا الحرص ما تقرر من جهة الطبع وهو أن من جملة أسباب التعبير به عما لم يقع تخيل وقوعه وتخيل الوقوع يكون من كثرة التصور وكثرة التصور تكون من كثرة الرغبة فينتقل من التعبير به عن المطلوب إلى كثرة الرغبة بهذه الوسائط اه وقوله من كثرة الرغبة أي التي هي الحرص (قوله والتصديق) أي حمل المخاطب على التصديق للمتكلم بإتيانه مثلاً المطلوب للمتكلم أفاده ع ق ويدل عليه قول الشارح فتحمله على المجيء الخ (قوله فتحمله على المجيء بلطف لاعتيادك الخ) أي وهو أن لم يأت صار مكذباً لك صورة لكونك أبرزت الكلام في صورة الخبر. والحاصل أن المتكلم قد يكون طالباً لشيء راغباً في حصوله فيبرز للمخاطب الذي لا يريد تكذيبه صيغة الطلب في صورة الخبر ليوقع المخاطب المطلوب لأجل تصديق المتكلم لأنه إذا لم يوقع كان مكذباً له صورة حيث أبرز المتكلم الطلب في صورة الخبر تأمل (قوله نحو أمير المؤمنين الخ) فقد تأدب الطالب مع الأمير بترك مواجهته بصيغة الطلب لإشعارها بالاستعلاء أفاده ع ق (قوله من الاعتبارات) أي المعتبرات (قوله في الأبواب السابقة) وهي من أحوال الإسناد إلى هذا الباب (قوله والقصر) هو أيضاً مذكور في الباب المبوب لإفادة أحكامه كذكر الطهارة في بابها والبيع في بابه (قوله فقسها عليها) أي فقس المعتبرات التي تجري في الإنشاء على المعتبرات التي ذكرت للخبر فتقول إن تقديم المسند إليه لكون ذكره أهم لنكتة من نكت الأهمية وتأخيره لاقتضاء المقام تقديم المسند والقصر الحاصل فيه بتقديم المعمول حقيقي وإضافي وهكذا.

الباب السابع الفصل والوصل

لما فرغ من أحوال المفردات والانشاء شرع فى أحوال الجمل ثم إنه قدم الفصل فى الترجمة لأنه عدم العطف والعدم سابق فى الحادث على الوجود وكان ينبغى له أن يقدم الوصل له فى التعريف لأن الفصل عدم مضاف للوصل فلا يعرف إلا بمعرفة الوصل ولم يفعل ذلك بل قدم الفصل فى التعريف موافقة لما فى الترجمة وقال الفصل الخ اهـ ع ق بتصرف (قوله الفصل ترك عطف جملة الخ) أقول: من المعلوم أن جملة هنا نكرة فى سياق الاثبات وهى لا تعم إلا إذا دل على العموم دليل ولا دليل هنا فلا يشمل التعريف ترك عطف جملتين فأكثر على جملتين كذلك نحو يعطى ويمنع يضر وينفع وكذا تعريف الوصل الذى أفاده بقوله عكس وصل قد ثبت ولا يقال إن فى كل من التعريفين حذف الفاء مع ماعطفت أى فأكثر إذ لادليل عليه على أنه لايليق بالتعريف إذ لابد فيه من ذكر مايصيره جامعاً مانعاً ولا يجوز حذفه ولو وجد دليل عليه فلو قال :

الفصل ترك عطف بعض الجمل على ... عكسه وصل ...

لسلم مما ذكر وقولنا فلا يشمل التعريف الخ: اعلم أنه ربما لا يتناسب جمل أربع مترتبة بحيث تعطف كل على ماقبلها بل يتناسب الأوليان والأخريان فيعطف فى كل اثنين أولاً ويعطف الأخريان على الأوليين لأن مجموع الأخريين يناسب مجموع الأوليين فعطف المجموع حينئذ وصل وترك عطفه لموجب فصل وقد علمت المثال وقس الأكثر فتدبر (قوله أتت الخ) صفة لجملة خرج به الجملة المستأنفة التى لم تقع بعد غيرها فلا يعد ترك عطفها فصلاً وتوضيح المقام أن قوله ترك جنس يشمل جميع التروك وإضافته لعطف مخرجة لترك غيره وإضافة عطف إلى جملة مخرج لعطف المفردات فلا يعد تركه فصلاً ووصف الجملة بقوله قد أتت الخ مخرج للجملة المستأنفة التى لم تقع بعد غيرها فلا يعد ترك عطفها فصلاً تأمل (قوله عكس وصل) خبر لمحذوف أى هو عكس وصل وقوله قد ثبت صفة لوصل أى ثبت عندهم وتقررت حقيقته هذا هو الظاهر ومافى ع ق تكلف (قوله ترك عطف جملة الخ) فيه ماعلمت وقد سلم من الايراد فى تعريف الوصل حيث تبع الأصل (قوله عطف بعض الجمل الخ) إنما اختار الجمل على الكلام لتدخل الصلة والصفة ونحوهما مما لا يشمله الكلام بناء على أنه لابد أن يكون مقصوداً لذاته صبان (قوله أغمض أبواب الخ) أى أخفاها عن البصائر بحيث يزيد بطء إدراك معانيه عن بطء إدراك معانى غيره تأمل (قوله معرفة الفصل الخ) أى معرفة مباحثهما باتفاق بحيث يقدر على إجراء مباحثهما على ماورد عليه من الجمل (قوله فافصل الخ) حاصل المقام أنه إذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الاعراب أولا فان كان للأولى محل من الاعراب فان قصد عدم تشريك الثانية فى حكم الأولى أى مقتضيه من خبرية ونحوها وجب الفصل والى هذا أشار المصنف بقوله * وعدم التشريك فى حكم جرى * والا فالوصل وشرط كونه مقبولاً بالواو وجود الجامع بين الجملتين وهو مقبول بغيرها مما يفيد زيادة على التشريك وهو الفاء وثم وحتى مطلقاً وان لم يكن للأولى محل فان قصد ربط الثانية بها على معنى عاطف سوى الواو عطفت به نحو دخل زيد فخرج أو ثم خرج عمرو وإن لم يقصد الربط المذكور فان كان للأولى حكم قصد عدم تشريك الثانية معها فيه فالفصل والى هذا يشير أيضاً قول المصنف وعدم التشريك الخ فهو عام فيما إذا كانت الأولى لها محل وفيما إذا لم يكن لها وإن لم يكن للأولى حكم فان كان بينها وبين الثانية كمال الاتصال من غير أن يكون فى الفصل إيهام خلاف المقصود أو كمال الانقطاع كذلك أو شبه أحد الكمالين تعين الفصل لأن الوصل يقتضى مغايرة وهى لا تناسب كمال الاتصال ولا شبهه ومناسبة وهى لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه وإن لم يكن بينهما كمال الاتصال بلا إيهام ولا شبهه ولا كمال

[الباب السابع الفصل والوصل]

(الفصل ترك عطف جملة أتت من بعد أخرى عكس وصل قد ثبت)

أقول: الفصل لغة القطع وفى الاصطلاح ترك عطف جملة على أخرى والوصل لغة الجمع وفى الاصطلاح عطف بعض الجمل على بعض مثال الأول عمراً أهنته زيداً ضربته ومثال الثانى زيد قائم وعمرو جالس وهذا الباب أغمض أبواب المعانى حتى قيل لبعضهم ما البلاغة؟ فقال معرفة الفصل والوصل . قال:

(فافصل

الانقطاع بلا إيهام ولا شبهه تعين الوصل لوجود الداعي وعدم المانع أما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للأولى أو بدلاً منها أو بياناً لها تنزيلاً في الجميع واليه والى حكمه أشار المصنف بقوله : * وافصل لدى التوكيد والابدال * غير أنه ترك البيان وسنذكر مثاله ، ولك أن تقول أنه أدرجه في البدل لصلاحية اللفظ الواحد لهما فيما له محل باتفاق وعلى الطريقة الآتية فيما لا محل له فهما واحد باعتبار اللفظ وأما شبهه فلكون الثانية جواباً لسؤال اقتضته الأولى فتفصل الثانية من الأولى كما يفصل الجواب عن السؤال واليه والى حكمه أشار المصنف بقوله ونية السؤال وأما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبراً وإنشاء لفظاً ومعنى أو معنى فقط أو لأنه لا جامع بينهما واليه والى حكمه أشار بقوله * أو اختلاف طلبا وخبرا * اوفقد جامع . وأما شبهه فلكون عطف الثانية على الأولى موهماً لعطفها على غيرها مما ليس بمقصود واليه والى حكمه أشار بقوله ومع إيهام الى آخر البيت ويجعل هذا الكون موجباً لكمال الانقطاع باعتبار اشتماله على مانع من العطف إلا أنه لما كان خارجياً يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا موجباً لكمال الانقطاع فتحصل أن مواضع الفصل ستة خمسة فيما إذا كانت الأولى لا محل لها من الاعراب وهي ما إذا كان بين الجملتين كمال الاتصال بلا إيهام أو كمال الانقطاع أو شبه كل كذلك وما إذا كان للأولى حكم قصد عدم إعطائه للثانية والسادس فيما إذا كانت الأولى لها محل وهو مثل الأخير من الخمسة وقد علمت موضع الاشارة الى الجميع في كلام المصنف هذا ما دعت إليه الضرورة ويتم اتضاح بعضه بما في الشارح وتمام المرام يطلب من الأصل وشرحي السعد وحواشيهما (قوله لدى التوكيد) أي عند التوكيد بالجملة الثانية (قوله والابدال الخ) قد عرفت أنه أدرج فيه عطف البيان وعرفت وجه الادراج (قوله لنكتة) حذف من الأول لدلالة الثاني (قوله ونية السؤال) عطف على التوكيد والمراد بنية السؤال تقديره بين الجملتين فيما إذا اقتضت الأولى شيئاً فيؤتى بالثانية جواباً عنه ع ق (قوله وعدم التشريك) أي تشريك الثانية للأولى وقوله في حكم أي للأولى مطلقاً كان لها محل أم لا كما علمت مما مر (قوله طلبا) أراد به ما هو أعم وهو الانشاء فقد تجوز باطلاق الخاص وإرادة العام (قوله ومع إيهام) عطف على لدى التوكيد وإيهام مضاف لعطف من إضافة المصدر لفاعله وقوله سوى مفعوله وقوله في الكلام متعلق بالمقصود (قوله أن تنزل الجملة الخ) يفيد هذا وقوله فيما يأتي بمنزلة البدل أن الثانية ليست تابعاً حقيقة بل مما يفاد منها يفيده ذلك التابع من جهة القصد فألحقت بذلك التابع في عدم صحة العطف وهو الأقرب خلافاً لما يفيده أول كلام الأصل وذلك لأن التابع اصطلاحاً يستدعي إعراباً يقع فيه التبعية والكلام فيما لا محل له كما علمت مع أن التوكيد مخصوص بألفاظ معلومة أفاده الصبان عن اليعقوبي وقوله من جهة القصد الظاهر أنه حال من نائب فاعل يفاد وقوله لأن التابع الخ إنما جعله علة للأقربية دون تعين عدم التبعية لأنه أكثري لا كلي فينشأ عن كونه أكثرياً أن النظر إليه المقتضي لعدم التبعية حقيقة أولى لكونه نظر الأكثري فيكون عدم التبعية حقيقة الناشيء عن هذا الأولى أقرب تدبر (قوله التقرير) أي تقرير اللاحق للسابق وقوله مع اختلاف المعنى أي معنى كل من السابق واللاحق وكذا يقال في الاتحاد (قوله إذا جعل كل منهما الخ) هذا إنما يكون إذا جعل الم طائفة من الحروف لا يقدر لها مبتدأ ولا خبر أو جملة مستقلة بجعل الم مبتدأ خبره هذه أو هذه مقدراً أو العكس بناء على أنه اسم للسورة أو للقرآن أما إن جعل الم مبتدأ خبره ذلك الكتاب فلا يكون مما نحن فيه وكذا إن جعل ذلك الكتاب مبتدأ خبره لا ريب فيه اهـ من السعد والصبان (قوله فهي) الفاء تعليلية لقوله مثال الأولى أو للتفريع عليه وقوله بمنزلة الخ أي في تقرير اللاحق للسابق (قوله جاء زيد هو الصوفي) فيه أن قوله هو الصوفي ليس بمعنى جاء زيد فكيف يكون بمنزلة التوكيد اللفظي له فالمناسب التمثيل بهدى للمتقين كما مثل الأصل

لدى التوكيد والابدال
لنكتة ونية السؤال
وعدم التشريك في
حكم جرى
أو اختلاف طلبا وخبرا
وفقد جامع ومع إيهام
عطف سوى المقصود
في الكلام)

أقول : يجب الفصل في مواضع منها أن تنزل الجملة الثانية من الأولى منزلة التوكيد المعنوي في إفادة التقرير مع اختلاف المعنى أو اللفظي في إفادة التقرير مع اتحاد المعنى مثال الأول لا ريب فيه بالنسبة إلى ذلك الكتاب إذا جعل كل منهما جملة مستقلة فهي بمنزلة نفسه من جاء زيد نفسه ومثال الثاني جاء زيد هو الصوفي

وسيتضح لك وجهه فترقب (قوله أى الصافى الخ) يفيد أن الصوفى منسوب للصفاء وهو مفاد كلام غيره أيضاً والظاهر أن النسبة على غير قياس (قوله فهو بمنزلة الخ) أى فى التقرير مع اتحاد المعنى والنكتة فيما هى بمنزلة التوكيد المعنوى دفع توهم التجوز وفيما هى بمنزلة اللفظى دفع توهم السهو أو الغلط وإيضاح دفع توهم التجوز فى المثال الأول أن قوله ذلك الكتاب فيه مبالغة فى وصف القرآن ببلوغه الدرجة القصوى فى الكمال وهذه المبالغة حاصلة بجعل المبتدإ ذلك الدال على كمال العناية بتمييزه والتوصل ببعده إلى التعظيم وعلو الدرجة وتعريف الخبر باللام الدال على انحصار الكمال فى القرآن فحينئذ يجوز لو كان هذا من غير الله أن المتكلم قد تجوز فى حصر الكمال فى القرآن مبالغة فدفع هذا التوهم بلا ريب فيه وإيضاح دفع توهم السهو أو الغلط فى هدى للمتقين أن قوله لا ريب فيه لما كان يتوهم لو كان من عند غير الله أنه أتى به على وجه السهو أو الغلط أتبع بهدى للمتقين الدال على معنى ذلك الكتاب فإن معناه أن الكتاب بالغ فى الهداية درجة لا تدرك غايتها لما فى تنكير هدى من الابهام والتفخيم حتى كأنه هداية محضة حيث قيل هدى ولم يقل هاد وهذا معنى ذلك الكتاب لأن معناه الكامل فى الهداية فافهم والظاهر أن مرادهم بالتجوز هنا المعنى اللغوى بمعنى مخالفة الأصل ويدل له قول اليعقوبى فلما جاز بسبب تلك المبالغة توهم السامع المجازية فى الكلام وأنه على خلاف مقتضاه اه حيث عطف قوله وأنه الخ على التجوز والظاهر أنه عطف تفسير تأمل (قوله ككون المراد لطيفا الخ) أى أو عجيباً أو فظيعاً أى والأولى غير وافية بتمام المراد والثانية وافية وقوله لطيفا راجع للبدل المطابق وقوله مطلوبا الخ راجع لبدل البعض والاشتمال وسيتضح مافى كلامه (قوله بمنزلة البدل المطابق نحو فوسوس الخ) الذى فى الأصل وشرحى السعد وع ق ترك البدل المطابق والتمثيل بآية فوسوس الخ لعطف البيان لخفاء الجملة الأولى قال اليعقوبى ولم يعتبر بدل الكل فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب لأنه لا يفارق الجملة التأكيدية إلا باعتبار قصد نقل النسبة إلى مضمون الثانية فى البدلية دون التأكيدية وهذا المعنى لا يتحقق فى الجمل التى لا محل لها من الاعراب إذ لا نسبة تنقل اه وحينئذ فلا يتمشى كلام الشارح على مادرج عليه الأصل ومن حذا حذوه وإنما يتمشى على طريقة ذكرها اليعقوبى حيث قال بعد ماذكر وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف اثباتها منزلة نقل النسبة فأدخله فى كمال الاتصال ومثل له بقول القائل قنعنا بالأسودين قنعنا بالتمر والماء فإذا قصد الأخبار بالأولى ثم بالثانية لأن الأولى كغير الوافية بالمراد لما فيها من إيهام ما والمقام يقتضى الاعتناء بشأن المخبر به تفصيلا لما فيه بتعريف المخبر أو نحو ذلك كانت بدل كل اه وتمثيله بهذه الآية لبدل الكل صحيح لأن ماذكر عن بعضهم متأت فيها ولولا تمثيله بالآية المذكورة لحملنا كلامه على البدل المطابق فى الجمل التى لها محل من الاعراب فيكون قول المصنف والابدال أما فيماله محل وفيما لا محل له ويصير أفيد فلا يكون كلام الشارح مبنياً على طريقة ضعيفة للاتفاق على اعتبار البدل المطابق من موجبات كمال الاتصال المقتضى للفصل فى الجمل التى لها محل من الاعراب كما يستفاد من حاصل المقام الذى قدمناه لمن تأمل (قوله لأنها بمنزلة الخ) فبينهما كمال الاتصال والعطف يفيد المغايرة وسيذكره الشارح (قوله ودقته) عطف تفسير (قوله أمدكم بما تعلمون) هذه الجملة صلة الذى فى قوله تعالى ـ واتقوا الذى أمدكم بما تعلمون ـ ولا محل لجملة الصلة من الاعراب بل للموصول دون الصلة على ماقاله ابن هشام ولمجموع الصلة والموصول على ماقاله السيد كذا فى سم اه صبان (قوله إذ مضمونها الخ) يفيد أن الفصل معتبر بين ماتعلمون وبين أمدكم وهو فاسد إذ ماتعلمون مفرد لا جملة والفصل إنما يكون بين الجمل تأمل اللهم إلا أن يقال أن فى الكلام حذف مضافين والتقدير بعض مضمون جملة ماتعلمون من كون إضافة جملة لما تعلمون لأدنى

أى الصافى من دنى الأوصاف فهى بمنزلة زيد الثانى من جاءنى زيد زيد ومنها أن تكون الثانية بمنزلة البدل من الأولى لنكتة ككون المراد لطيفاً أو مطلوباً فى نفسه فتنزل الثانية بمنزلة البدل المطابق نحو فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم ففصل جملة قال لأنها بمنزلة البدل المطابق من وسوس والنكتة فى الابدال لطافة المراد ودقته أو منزلة بدل البعض نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون ففصل جملة أمدكم الثانية لأنها كبدل البعض إذ مضمونها بعض مايعلمون

والنكتة في إبدالها كون مضمونها مطلوبا في نفسه أو منزلة بدل الاشتمال نحو * أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * فلا تقيمن بدل من ارحل بدل اشتمال والنكتة كالذى قبله وإنما وجب الفصل في التوكيد والابدال لأن الوصل يقتضي التغاير وليس موجوداً فيهما ومنها نية السؤال أي تقديره من الجملة السابقة نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا إنهم مغرقون فجملة النهي تقتضي سؤالاً من شأن المنهي أن يسأل عنه فيقال لم لا أخاطبك في شأنهم ووجب الفصل لصيرورة الجملة الثانية كالمقطوعة عما قبلها بسبب كونها جواباً لذلك السؤال المقدر ، ومنها عدم اشتراك الثانية مع الأولى في الحكم نحو - وإذا خلوا إلى شياطينهم الى الله يستهزئ بهم - فلم تعطف جملة الله يستهزئ بهم على قوله إنا معكم لعدم اشتراكهما في الحكم إذ ليست الثانية من مقولهم ، ومنها اختلاف الجملتين في الخبرية والإنشائية بأن تكون إحداهما انشائية والأخرى خبرية نحو * وقال رائدهم أرسوا نزاولها * وربما أجازه النحويون من عطف الإخبار على الانشاء وعكسه مستدلين بآيات أجاب عنها البيانيون

ملابسة أي الجملة العامل فعلها وهو أمدّ فيما تعلمون بسبب تعلق جاره به تأمل (قوله والنكتة في إبدالها) أي جملة أمدكم بأنعام وبنين (قوله كون مضمونها الخ) المناسب مضمون ماقبلها أي وماقبلها غير وافية به وهي وافية فأتى بها لتتميمه وذلك لأن كون مضمون الثانية مطلوبا في نفسه لايقتضي إبدالها بل ان كانت وافية لايقتضي غيرها وإن لم تكن وافية اقتضى الابدال منها لا إبدالها وقد أفاده الأصل وغيره ماذكرناه تدبر منصفا (قوله أقول له الخ) لامحل لجملة ارحل بانفرادها وكذا جملة لاتقيمن إذ لامحل لجزء المقول على ماهو الحق فالمحل إنما هو للمجموع فلا يرد أن التمثيل بالبيت خروج عن الموضوع والظاهر أن مسلما من الاسلام اللغوى وهو الانقياد (قوله مطلوبا في نفسه) لأنه تذكير للنعم لتشكر وهو ذريعة لغيره كالايمان والعمل بالطاعة اه يعقوبي (قوله بدل من ارحل) أي تنزيلا (قوله والنكتة كالذى قبله) وهي أن المقام مطلوب في نفسه لأنه لاظهار الكراهة لاقامة المخاطب والجملة الثانية أوفى بتأديته (قوله يقتضي التغاير) أي الكلي أي أن الأصل فيه أن يكون للتغاير الكلي هذا هو الظاهر والا فمطلق التغاير متأت في بدل البعض والاشتمال تأمل (قوله أي تقديره) أي بين الجملتين كما قدمناه عن ع ق (قوله من الجملة الخ) متعلق أيضاً بتقدير أي أنه مقدر وناشئ من الجملة السابقة تأمل (قوله أن يسأل عنه) الظاهر أن يسأله ولعل المصدر قبل بمعنى المفعول تأمل (قوله لصيرورة الجملة الثانية كالمقطوعة الخ) فيه أنه لامعنى لصيرورتها كالمقطوعة بل هي مقطوعة بالفصل وعلى فرض حذف الكاف لايحسن التعليل لصيرورة المعنى وإنما وجب الفصل لصيرورة الثانية مفصولة الخ وهو ركيك وإن أمكن تصحيحه بتكلف فالمناسب أن يقول وإنما وجب الفصل لكون الثانية جواباً عن السؤال الذى اقتضته الأولى فحينئذ تفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال تأمل (قوله عدم اشتراك الخ) لاشك في صحة اقتضائه الفصل وكونه من مواضعه لكن الأنسب بالمصنف إبقاؤه على ظاهره كما قررناه سابقاً وعلى تعبير الشارح يكون المصنف قد أطلق السبب وأراد المسبب ولاحاجة إليه مع مافيه من الصرف عن الظاهر.

[تنبيه] علم مما سبق أنه كما يكون الفصل لعدم التشريك في حكم الاعراب إذا كان للأولى محل من الاعراب كما في مثال الشارح يكون لعدم التشريك في حكم غير الاعراب إذا لم يكن للأولى محل كما في وإذا خلوا الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف (قوله في الحكم) وهو المقولية (قوله على إنا معكم) إنما قال على إنا معكم ولم يقل على إنما نحن مستهزءون مع اتحاد الحكم فيهما بسبب كون الثانية إيضاحا للأولى لأن العطف على المتبوع هو الأصل أفاده السعد (قوله إذ ليست الثانية الخ) فلو عطف على إنا معكم لزم اشتراكهما معها في كونها مفعول قالوا فيلزم أن تكون مقول قول المنافقين وليس كذلك وكلامه يفيد أن إنا معكم له محل من الاعراب وهو مبني على أن جزء المقول له محل إذا كان مفيداً وهو ضعيف اه من السعد والصبان (قوله ومنها اختلاف الخ) والفصل حينئذ لما بينهما من كمال الانقطاع كما علمت مما مر (قوله بأن يكون الخ) تحته صورتان وهو واضح (قوله وقال رائدهم الخ) لم يعطف نزاولها على أرسوا لأنه خبر لفظاً ومعنى وأرسوا إنشاء لفظا ومعنى والرائد هو الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء للنزول عليه وقوله أرسوا أي أقيموا بهذا الكلاء اللائم للحرب وهو مأخوذ من أرسيت السفينة حبستها بالمرساة وقوله نزاولها أي نحاول أمر الحرب ونعالجها وقوله فكل حتف الخ تعليل لمحذوف يفيده ماقبله أي ولايمنعكم من محاولة إقامة الحرب بمباشرة أعمالها خوف الحتف وهو الموت فكل الخ وقوله بمقدار أي بقدر الله سبحانه اه يعقوبي ببعض تصرف قال الصبان وبحث في التمثيل بأن نزاولها إما تعليل لما قبله فهو جواب عن سؤال مقدر فليس الفصل لكمال الانقطاع.

بانتفائهما معنى ، ومنها أن لا يكون بين الجملتين جامع عقلى أو وهمى أو خيالى فلا تقول زيد عالم وعمرو قائم لعدم الجامع
بخلاف زيد عالم وعمرو جاهل ونعم اليأس من الخلق وبئس الطمع فيهم ، وسيأتى ذلك ومنها ايهام العطف خلاف المقصود نحو :
وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلا أراها فى الضلال تهيم

لم يعطف أراها على تظن مع أن بينهما مناسبة نفى المسند والمسند إليه لئلا يتوهم عطفه على أبغى فيكون من مظنونات سلمى وهو خلاف المقصود إذ المقصود أنه يظنها كذلك قال :

(وصل لدى التشريك فى الاعراب
وقصد رفع اللبس فى الجواب
وفى اتفاق مع الاتصال
فى عقل او فى وهم او خيال)

أقول : ذكر فى هذين البيتين مقتضيات الوصل منها أن يكون للأولى محل من الاعراب كأن تكون خبرا ويقصد تشريك الثانية لها فى حكم ذلك الاعراب نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه ومنها القصد لرفع إيهام خلاف المراد من الجواب كما اذا قيل لك هل قام زيد وقلت لا وأردت أن تدعو للسائل فلا بد من الوصل فتقول لا ورعاك الله اذ لو فصلت لتوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم الرعاية ولولا هذا الايهام لوجب الفصل لاختلافهما خبرا وإنشاء ومنها أن تتفق الجملتان فى الخبرية والانشائية مع الاتصال أى الجامع بينهما من عقل أو وهم أو خيال نحو إن الأبرار لفى نعيم وإن الفجار لفى جحيم والجامع بينهما التضاد ونحو كلوا واشربوا ولا تسرفوا والجامع كذلك وهو وهمى

الانقطاع بل لشبه كمال الاتصال وإما حال أى أقيموا فى حال مزاولة الحروب فكذلك ليس الفصل لكمال الانقطاع بل لأن الحال لا يعطف على الجملة المقيدة به وأجيب بأنه لا تزاحم بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لا يعطف على الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للأمرين اهـ (قوله بانتفائهما معنى) بأن ترجع الانشائية إلى الخبرية أو عكسه (قوله أن لا يكون بين الجملتين جامع) يعنى مع كونهما لم يختلفا فى معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان معا معنى أو إنشائيتان معا وانما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الذى قبل هذا فيه ثم ما الايضاح فيه العطف لانتفاء الجامع إما لانتفائه عن المسند إليهما فقط كقولك زيد طويل عمرو قصير حيث لا جامع بين زيد وعمرو من صداقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصر جامع التضاد وإما عن المسندين فقط نحو زيد طويل عمرو عالم وإما عن المسند إليهما والمسندين معا كهذا المثال حيث لا جامع بين زيد وعمرو اهـ يعقوبى (قوله فلا تقول زيد الخ) يجوز أن يعتبر فى هذا المثال انتفاء الجامع عن كل من المسندين والمسند إليهما وعن المسندين فقط والذى يدل عليه كلام الشارح سوقه لانتفاء الجامع بين المسندين فقط تأمل (قوله بخلاف الخ) أى فان بين عالم وجاهل جامع التضاد وكذا فى المثال بعد (قوله خلاف المقصود) هو أعنى خلاف المقصود عطفها على غير ما لو عطف المتكلم لقصد كون العطف عليها كما بينه الشارح (قوله نحو وتظن الخ) أبغى بمعنى أطلب والباء فى بها بمعنى عن أى أننى أطلب بدلا عنها وأراها على صيغة المجهول شاع فى الظن أى أظنها وانما جعل ضلالها مظنونا مع أن المناسب دعوى التيقن تحرزا عن دعوى التيقن فى ضلالها وإشعارا بأن غاية الجرأة دعوى الظن صبان عن الأطول مع زيادة (قوله فى المسند) لاتحاد مسند كل مع مسند الأخرى فى الحدث لأن معنى أراها أظنها وقوله والمسند اليه لأنه فى الأولى محبوب وفى الثانية محب (قوله وهو) أى كون أراها الخ من مظنونات سلمى (قوله إذ المقصود أنه الخ) أى افادة أنه الخ أى لافادة أنها تظن أنه يظنها تهيم الخ (قوله لدى التشريك) أى وعند قصد التشريك وقصد معطوف على التشريك (قوله فى الجواب) أى وما بعده وهو الجملة بعد لا (قوله مع الاتصال فى عقل) أى مع وجود جامع يجمعهما عند القوة المفكرة فى عقل أى بسبب عقل الخ ويسمى الأول جامعا عقليا والثانى وهميا والثالث خياليا (قوله مقتضيات الوصل) ليست الاضافة للاستغراق بل للجنس إذ لم يذكر جميع ما ذكرناه فى حاصل المقام (قوله فى حكم الخ) وهو الخبرية (قوله وأردت أن تدعو للسائل) أى ولم ترد السكوت على لا والابتداء بما بعد والا كان السكوت دافعا للايهام صبان (قوله فلا بد من الوصل فتقول لا الخ) قال فى الأطول ثم الواو فى مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدة لدفع الوهم كما زيد فى ربنا ولك الحمد فى رواية على ما فى الصحاح مع أنه لا إيهام أو واو اعتراضية والجملة الدعائية معترضة كما فى قوله :
إن الثمانين وبلغتها ، فيه تردد وفى ثبوت الوصل لدفع الايهام توقف اهـ صبان (قوله لاختلافهما الخ) أى فبينهما كمال الانقطاع (قوله من عقل الخ) متعلق بمحذوف أى ناشئا من عقل أى مسببه العقل الخ (قوله وهو وهمى) وذلك لأن الوهم ينزل التضاد عنده منزلة التضايف عند العقل فكما أن العقل لا يحضره أحد المتضايفين إلا ويحضره الآخر فكذا الوهم لا يحضره أحد المتضايفين إلا ويحضره

والكلام على القوى الباطنية التي أثبتها الحكماء وبيان الجامع العقلي والوهمي والخيالي يرجع اليه في شرح الأصل لضيق هذا الشرح عن ذلك قال:

الآخر (قوله والكلام على القوى الخ) حاصل المقام أن الحكماء زعموا أن في الباطن أموراً سبعة القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس المشترك وخزانته والمفكرة فالقوة العاقلة زعموا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكليات والجزئيات المجردة عن عوارض المادة المعروضة للصور والأبعاد كالطول والعرض والعمق لأنها مجردة ولا يقوم بها إلا المجرد وخزانتها هي العقل الفياض الذي هو لفلك القمر أي المفيض على الكائنات ما تقبله وبقية السبعة قائمة بتجاويف الدماغ وذلك أنهم زعموا أن للدماغ تجاويف أي بطونا واحد منها في مقدم الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الأخير وهو القوة المدركة للمعاني الجزئيات الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات الجزئيات لا تتأدى إلى مدركها من طرف الحواس وذلك كادراك الصداقة والعداوة وله خزانة تسمى الحافظة والذاكرة قائمة بمؤخر تجويفه والحس المشترك قائم بأول التجويف الأول من الدماغ وهو قوة تتأدى اليها الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة ويحكم بين تلك الصور المتأدية اليها كالحكم بأن هذا الأصفر هو نفس هذا الحلو مثلا ويعنون بالصور ما يمكن ادراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعاً ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكها بها وخزانة الحس المشترك الخيال وهو قوة قائمة بآخر تجويفه تبقى فيها تلك الصور بعد غيبتها عن الحس المشترك والمفكرة قائمة بالتجويف الوسط وهي قوة تتصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية الوهمية ولم يذكروا لها خزانة بل خزانتها خزائن القوى الأخر واذا عرفت هذا تعرف أن القوى المدركة من السبعة أربعة القوة العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة هذا كله عند الحكماء كما عرفت . وأما أهل السنة فيجوزون هذا التفصيل والتعدد على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم أن يكون المدرك هو القوة الواحدة وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات وحكمها بتلك الأحكام من الصبان عن اليعقوبي بتصرف قال ولا يظهر كون خزانة القوة من الأمور الباطنية وأن تجويز أهل السنة لهذا التفصيل ظاهر فيما عدا خزانة القوة المفكرة التي هي العقل الفياض اهـ اذا تقرر هذا فاعلم أن الجامع بين الجملتين إما عقلي أو وهمي أو خيالي ومعنى كونه عقلياً أنه يصل بين الجملتين ويجمعهما عند القوة المفكرة بسبب العقل ونظير هذا يقال فيما بعده فالجامع العقلي أمر بسببه يجمع العقل المتعاطفين في المفكرة وتدركه النفس بها وبواسطة العقل كالتماثل فان العقل اذا توجه إلى المثلين في الحقيقة وجردهما من العوارض ارتفع التعدد وصار شيئاً واحداً في تلك الحقيقة فيجتمعان في العطف ولكن المراد بالتماثل هنا أن يكون لهما حقيقة مخصوصة بوصف زائد وإلا جاز أن يقال الأرض موجودة ومرارة الأرنب موجودة لاتحادهما في حقيقة الجزئية ولا يصح اتفاقاً ما دام على ظاهره فلذلك لا بد من وصف زائد فاذا كان بين زيد وعمرو صداقة أخذت مع حقيقة الانسانية فصارت جامعاً عقلياً لاتحادهما فيها وكالتضايف كالأبوة والبنوة لأن المتضايفين يحكم العقل باجتماعهما عند المفكرة من جهة أنه لا يوجد في العقل أحدهما إلا والآخر موجود معه فيقال زيد قائم وابنه قاعد فيكون الجامع عقلياً تضايفاً والوهمي أمر بسببه يحتال الوهم في جمعهما عند المفكرة كالتقارب للشبه الذي بين البياض والصفرة فان الوهم يتوصل به إلى جمعهما وان كان ذلك التشابه عقلياً لأنه يأخذه من العقل ويجمع به ولولا الوهم ما صح الجمع لأن العقل ينفي الجمع به لادراك التباين معه والوهم يجعله كالتماثل وانما يصحح الوهم ذلك لتجويزه المستحيلات فيقال مثلاً الأبيض معجب والأصفر معجب والخيالي هو أمر يحتال بسببه الخيال في الجمع عند المفكرة وهو التقارن بين المتعاطفين في المفكرة وان كان التقارن عقلياً لكن الوهم يأخذه منه فيجمع به ولما كان الجامع الخيالي هو هذا التقارن

(والوصل مع تناسب في اسم وفي فعل وفقد مانع قد اصطفي)

أقول : من محسنات الوصل بعد وجود مصححه تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة نحو زيد قائم وعمرو قاعد وزيد قام وعمرو قعد لا قاعد أو يقوم في الأول ويقعد في الثاني ما لم يمنع من تلك المناسبة مانع فيجب تركها ويكون الوصل على الحالة التي اقتضاها الحال كما إذا أريد في إحداهما التجدد وفي الأخرى الثبوت نحو قام زيد وعمرو قاعد والمقصود من البيت أن الوصل مع المناسبة المذكورة أولى منه مع عدمها لا من الفصل كما يوهمه ظاهر المتن ما لم يمنع من تلك المناسبة مانع والله أعلم

قال :

[الباب الثامن الإيجاز والاطناب والمساواة]

(تأدية المعنى بلفظ قدره هي المساواة كسر بذكره وبأقل منه إيجاز علم وهو إلى قصر وحذف ينقسم

تختلف باختلاف الناس فرب إنسان يتقارن عنده صور ولا تقع في خلد آخر أصلا ذكره ع ق وفي هذا القدر كفاية والله ولي العناية (قوله في اسم) أي في متعلق اسم أي فيما ينشأ عن التصدير به وهو كون الجملة اسمية وكذا يقال فيما بعد وقوله وفقد أفاد المصنف في شرحه أن الواو بمعنى مع وهو الأقرب وقوله قد اصطفي خبر الوصل (قوله ومن محسنات الخ) ومنها الاتفاق في الاطلاق والقيد والاتفاق في طريق ذلك القيد بأن يكون فيهما جملة أو مفردا ثم إن قضية كلامه صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس وفي المسئلة أقوال ثالثها الجواز في الواو فقط وأضعفها المنع مطلقا اه صبان (قوله بعد وجود مصححه) قال في الأطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخل في البلاغة حيث ذكر في المعاني دون البديع فهو أيضا من المجوزات التي لابد للبليغ منها اه منه وقوله قلت الخ اعتراض على قول السعد التابع له الشارح بعد وجود مصححه حيث أفاد أنه يصح للبليغ ارتكاب الوصل بدون هذه المحسنات وقوله بالحسن الذاتي أي المعتبر في الوصل أولا وبالذات بحيث لا يجوز للبليغ ارتكابه بدونه تأمل (قوله في الاسمية) أي في كون كل منهما اسمية وكذا يقال في الفعلية (قوله وتناسب الفعليتين الخ) قال في الأطول والمضارعتين في الحالية والاستقبالية اه منه (قوله لا قاعد أو يقوم في الأول) أي لعدم تناسب الجملتين في الاسمية وقوله ويقعد في الثاني أي ولا يقال ويقعد في الثاني لعدم تناسبهما في المضي هذا وكلامه كما يعلم من تقريرنا له يفيد أن اسمية الجملة وفعليتها تكون باعتبار كون الخبر اسما أو فعلا فزيد قائم اسمية وزيد قام فعلية ولم يقل به أحد إنما الاسمية هي المصدرة باسم ولو أخبر عنه بفعل والفعلية هي المصدرة بفعل نعم أفاد في المطول أن الاسميتين ينبغي أن يتوافقا في الخبر من جهة الاسمية والفعلية والمضي والمضارعة وهذا مقام آخر لا يمكن حمل الشارح عليه لأنه بصدد حل المصنف وليس كلام المصنف فيه كما هو واضح فتأمل (قوله ما لم يمنع الخ) ما مصدرية ظرفية لمحذوف أي وترتكب هذه المناسبة مدة ما لم يمنع الخ أي مدة انتفاء منع المانع (قوله أو يكون الوصل الخ) المناسب ترك العطف المفيد لل[illegible] بين المانع وبين ماذكر مع أنه لا مغايرة بل ما ذكره مانع كما هو واضح (قوله على الحالة الخ) أي وهي مغايرة للمناسبة المذكورة وقوله كما الخ مثال للحالة المذكورة (قوله التجدد) أي مع المضي كما في مثال الشارح أو مع المضارعة (قوله أولى منه مع عدمها) المناسب مختار عليه مع عدمها ويكون المراد الاختيار الذاتي نظير ما مر في الحسن الذاتي عن الصبان (قوله لا من الفصل الخ) فقوله قد اصطفي أي على الوصل مع عدم التناسب المذكور .

الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة

الثلاثة مقولة بالتشكيك وقدم في الترجمة الايجاز تنبيها على أنه يناسبه التقديم في الكلام وأردفه بالاطناب لكونه مقابلا له ثم لما كان للمساواة ما يقتضي تقديمها وهو كونها الأصل المقيس عليه قدمها في المترجم له تنبيها عليه تأمل (قوله تأدية المعنى) أي الدلالة على المعنى المراد ع ق (قوله قدره) بدل من لفظ (قوله هي المساواة) أي تلك التأدية هي المسماة في الاصطلاح بالمساواة وقد يسمى نفس اللفظ المجعول دالا مساواة وهو الذي مثل له المصنف اه ع ق (قوله كسر بذكره) هكذا نسخة المصنف في شرحه والشارح وسيأتي ما فيها ونسخة ع ق كسد أي كقولنا سد بذكر الله تعالى لأن سيادة العبد ليست إلا في ملازمة ذكر سيده وهي واضحة (قوله وبأقل منه) أي وتأدية المعنى بلفظ أقل منه وقوله إيجاز علم أي التأدية باللفظ الأقل هي المسماة والمعلومة في الاصطلاح بالايجاز وربما سميت اختصارا وقد يسمى نفس اللفظ المؤدى به المعنى إيجازا وهو أكثر استعمالا اه منه (قوله وهو إلى حذف الخ) أي أن الايجاز ينقسم إلى إيجاز حذف وإيجاز قصر وإنما سمي الأول بما ذكر لوقوع الحذف في

كمن مجالس الفسوق بعدا

ولا تصاحب فاسقا فتردى)

أقول: فالمساواة كون اللفظ بقدر المعنى المراد أى مثله نحو ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله وسر بذكره تعالى أى إلى الحضرة العلية لأنه أعظم وسيلة إليها والإيجاز كون اللفظ أقل من المعنى من غير إخلال نحو عفو الله نرجو إذ المراد قصر الرجاء على عفو الله تعالى دون غيره وهذا المعنى يؤدى بعبارة أكثر من المثال فإن حصل إخلال رد كما يأتى وهو قسمان إيجاز قصر وإيجاز حذف فالأول نحو قوله تعالى - ولكم فى القصاص حياة - لأن الناس إذا علموا أن من قتل قتل كان ذلك أدعى إلى عدم قتل بعضهم بعضا

كلامه وسمى الثانى بما ذكر لعدم وقوعه فى كلامه بمثابة الأمر القصر (قوله وقصر) بفتح القاف وسكون الصاد وهذا هو المشهور وحقق بعضهم أنه بكسر القاف وفتح الصاد ذكره الدسوقى (قوله كمن مجالس الخ) جعل الشارح التمثيل بالشطر الأول فقط والثانى مجرد تكملة وجعل الشراح الشطر الأول مثالا لما حذف منه فعل والثانى مثالا لما حذف منه اسم وسيأتى ما فى صنيع كل (قوله فالمساواة كون اللفظ الخ) هو إطلاق ثالث أفاده السعد لكن ذكره غير مناسب فى حل المصنف (قوله بقدر المعنى المراد) بأن يؤدى بما وضع لأجزائه مطابقة اهـ ع ق صبان أى أو بما يساوى ما ذكر ليشمل ما إذا تجوز فى التركيب (قوله أى مثله) لا حاجة إليه (قوله نحو ولا يحيق الخ) إن قيل التمثيل بالآية غير صحيح لأن فيها حذف المستثنى منه فيكون إيجازا قلنا اعتبار هذا الحذف رعاية لأمر لفظى لا يتوقف إفادة المعنى عليه فى الاستعمال وإنما جر إليه مراعاة القواعد النحوية الموضوعة لأصل تراكيب الكلام وحاصل الفرق بين الأمر اللفظى وغيره أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأتى به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة باللفظ فلا يكون حذفه إيجازا والمستثنى منه مستغنى عنه فى التركيب غير محتاج إليه فلا يكون حذفه إيجازا وما جرى العرف بذكره بحيث لا يستغنى عنه فى نفس التركيب إلا بقرينة خارجية يكون حذفه إيجازا للافتقار إليه فى المعنى اهـ صبان عن اليعقوبى (قوله وسر بذكره الخ) فيه أنه من الإيجاز لأن فى المثال حذف المفعول الذى لا يعلم إلا بالقرينة لاحتمال اللفظ فى ذاته لمعنى سر بذكره لقضاء حاجتك ونحو ذلك فالمناسب نسخة ع ق المتقدمة (قوله أقل من المعنى) أى أقل مما وضع لأجزاء المعنى مطابقة أو مما يساوى ما وضع (قوله من غير إخلال) احترز به عن الإخلال كما أفاده الشارح بقوله فإن حصل إخلال الخ قال ع ق وهو أن يكون فى الكلام قلة أوجبت اضطرابا عند تفهم المراد وقلقا فى إدراكه كقوله

والعيش خير فى ظلا ل النوك ممن عاش كدا

فإن مراده أن العيش الناعم تحت ظل النوك وهو الحمق خير من عيش من عاش بالكد أى التعب تحت ظلال العقل وقد حذف الناعم الذى هو نعت العيش المذكور أولا وحذف فى ظلال العقل الذى هو متعلق بقوله عاش فأوجب ذلك اختلالا فى فهم المراد للحذف مع خفاء فى القرينة وهى ما تقرر من أن الناس كثيرا ما يقولون: عيش الإنسان عيشا ناعما مع حمقه أفضل من عيشه كدا مع عقله فلولا التأمل وتذكر تلك القرينة لفهم خلاف المراد والخلل فى البيت أمر ذوقى فإنه يدرك ولو بعد إدراك المعنى بالقرائن ودعوى خلاف هذا ترد بالذوق (قوله نحو عفو الله الخ) وذلك أنه قد تقدم أن دلالة التقديم على القصر بالمفهوم لا بالوضع وحينئذ لم يؤد المعنى بما وضع لأجزائه مطابقة فاللفظ أقل من المعنى تأمل (قوله كما يأتى) أى فى قول المصنف ووصمة الخ (قوله لأن الناس الخ) لعله لأن معناه أن الناس الخ كما فى عبارة السعد أى وهذا معنى طويل جمعه لفظ قليل فقوله لأن الخ علة لكون التركيب من إيجاز القصر فافهم. [تنبيه] الفرق بين إيجاز الحذف والمساواة ظاهر والفرق بين إيجاز القصر وبين المساواة أن إيجاز القصر تأدية المعنى المراد بلفظ ناقص عما وضع له بحيث يدمج المعنى المذكور فى اللفظ والمساواة تأديته بلفظ موضوع له أو مساو للموضوع له (قوله إذا علموا الخ) أورد عليه أن الحياة فى علم القصاص أى العلم به ففيه حذف وأجيب بأن معنى النظم أن القصاص منشأ الحياة غايته أن منشئيته مبينة بأن العلم به يوجب الحياة قاله الصبان عن الأطول وحينئذ فقول الشارح إذا علموا الخ لم يرد به بيان معنى اللفظ حقيقة وإنما عده منه لقوة ارتباطه به فتأمل (قوله أدعى) أى أخوج

فيكون ذلك حياة لهم وليس فى ذلك حذف والثانى نحو واسأل القرية أى أهل القرية والمحذوف إما جزء جملة كالمثال أو جملة نحو أن اضرب بعصاك البحر فانفلق أى فضرب فانفلق ومنه مثال المتن إذ التقدير ابعد بعداً وبقية البيت تكملة وفى البيت النهى عن مجالسة الفساق ومصاحبتهم لأن من متخلق بحالة لا يخلو حاضره منها والخلطة كما تورث الخير تورث الشر وفى العزلة عن الفساق تخلص من شرورهم . قال :

(وعكسه يعرف بالاطناب

كالزم رعاك الله قرع الباب

يجىء بالايضاح بعد اللبس

لشوق او تمكن فى النفس

(قوله فيكون ذلك) أى عدم القتل (قوله فى ذلك) أى فى التركيب الممثل به (قوله إما جزء جملة) دخل فيه ما كان عمدة كأن يقال زيد قائم أم عمرو فيقال زيد بحذف الخبر وما كان فضلة كما فى مثال الشارح (قوله أو جملة) وهى إما واحدة كما فى مثاله و إما أكثر كقوله تعالى حكاية فأرسلون يوسف أيها الصديق فان الأصل فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ففعلوا وذهب إليه فلما وصله قال يوسف وحذفت تلك الجمل لظهور المراد اهـ ع ق (قوله ومنه) أى مما حذف منه جملة (قوله إذ التقدير ابعد الخ) إنما كان التقدير ما ذكر لأن الجار والمجرور سابق على المصدر وهو لا يعمل فى سابقه فتعين كونه مؤكداً لفعل محذوف عامل فى الظرف لا بدلاً عن فعله أفاده ع ق (قوله وبقية البيت تكملة) جعله ع ق مثالاً لايجاز القصر وهو ظاهر فانه لا حذف فيه أصلاً مع كونه أقل من المعنى ولو أدى المعنى بالمساواة لقيل مثلاً اترك مصاحبة الفساق فان مصاحبتهم توجب الهلاك لصاحبها ذكره ع ق وحينئذ فدعوى الشارح ساقطة ودعوى بعض الشراح أنه مثال لما حذف منه مفرد والأصل لا تصاحب رجلاً فاسقا لا رجة لها أيضاً إذ عدم ذكر رجلا لا يعد حذفاً من التركيب فى الاستعمال بل ولا فى عرف النحاة فانه يستغنى فى الاستعمال عن ذكر رجل بذكر الفاسق ولفظ الفاسق عند النحاة مفعول تصاحب وليس المفعول محذوفاً تأمل وعليك بالانصاف وعبارة المصنف وقولنا كعن مجالس البيت مثال لايجاز الحذف وهى تحتمل ما للشارح وما لبعض الشراح بل هى أقرب إلى الثانى (قوله تخلق بحالة) أى تمسك بها بحيث صارت من خلقه وطبعه (قوله وعكسه) أى عكس الايجاز أى خلافه يعنى غير المساواة لتقدمها وقوله كالزم الخ أى التزم قرع باب الله تعالى بطاعته ومجاهدة نفسك لمرضاته شبه حال السالك فى طلب الوصول إلى معرفة ربه بحال واقف بباب حسى يطلب أن يفتح له ليدخل منه إلى المرغوب ووجه الشبه رغبة كل منهما فى التوصل إلى مطلوب يحتاج فى التوصل إليه إلى استعانة بسبب عادى فنقل لفظ حال المشبه به إلى المشبه فعلى هذا يكون الكلام تمثيلاً و يحتمل أن يكون استعارة بالكناية بأن يعتبر أنه أضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية وأضاف إلى المشبه ما هو من لوازم المشبه به من قرع الباب استعارة تخييلية اهـ ع ق وقوله أضمر التشبيه أى تشبيه لزوم طاعة الله الموصلة إلى رضاه بادامة الوقوف على باب حسى (قوله يجىء) أى يحصل و يتحقق وهذا شروع منه فى تقسيم الإطناب إلى ما يحصل بالايضاح بعد اللبس وما يحصل بالإيغال وقوله لشوق أى لفائدة حصول المعنى موضحاً بعد شوق فيكون حصول المعنى كامل اللذة لأن ذكر الشىء مبهماً يقتضى التشويق إليه ما هو وإذا أوضح بعد ذلك الابهام كملت لذة النفس فى إدراكه لما جبل الله عليه النفوس من أن الحاصل بعد الشوق ألذ وأحلى وتلك اللذة يقتضيها المقام لذاتها أو لعارض كالتوصل بها إلى التقرب إلى المخاطب اهـ منه وقوله فيكون الخ أشار به إلى بيان فائدة حصول المعنى بعد الشوق فقوله لشوق أى لحصول كمال اللذة فى حصول المعنى موضحاً بحصوله بعد شوق فنكتة الايضاح التى أشار إليها بقوله لشوق هى حصول اللذة المذكورة (قوله أو تمكن فى النفس) أى حاصل بعد شوق أوجبه الابهام وهذا معطوف على مدخول اللام المحذوف الذى تقدم بيانه وهذان المتعاطفان متلازمان غالباً وانما ذكرهما معاً نظراً إلى أنه قد يقصد أحدهما لاقتضاء المقام له من غير نظر إلى الآخر فقد يكون الغرض من التشويق كمال اللذة لسبب مما تقدم وقد يكون التمكن فى النفس لسبب كما إذا كان حفظه نافعاً لأن فيه ترهيباً أو تهويلاً أو تطيراً أو تفاؤلاً أو نحو ذلك والمثال الذى يصح فيه اعتبار النكتتين قوله تعالى حكاية - رب اشرح لى صدرى - فان قوله رب اشرح لى أى لأجلى يفيد طلب شرح شىء ما له وقوله صدرى يبين ذلك المبهم فهذا الكلام إطناب لما فيه من البيان بعد الابهام للتشويق ليحصل كمال اللذة أو التمكن أفاده ع ق

وجاء بالإيغال والتذييل تكرير اعتراض أو تكميل يدعى بالاحتراس والتتميم وقفو ذى التخصيص ذا التعميم

أقول: الإطناب تأدية المعنى بلفظ أزيد منه لفائدة فهو عكس الإيجاز نحو: اللهم متعنا بالنظر إلى وجهك الكريم بفضلك مع أحبابنا فى جنة النعيم والفائدة فى ذلك إظهار شأن الجنة بوقوع الرؤية فيها ومن ذلك مثال المتن وفائدة رعاك الله أن لزوم قرع الباب لا يفيد مع عدم رعاية الله وعنايته وقولنا لفائدة مخرج للتطويل وهو زيادة لفظ غير متعين لا لفائدة كقوله:

وألفى قولها كذبا ومينا

فإن الكذب والمين واحد والزائد أحدهما غير معين والحشو وهو زيادة متعينة لا لفائدة كقوله:

وأعلم علم اليوم والأمس قبله

فقبله حشو ويكون الإطناب بأمور: منها الإيضاح بعد اللبس أى البيان بعد الإبهام لأن ذلك أوقع فى النفس لرؤية المعنى فى صورتين أولاهما مبهمة والأخرى موضحة فتتشوق النفس إليه مبهما وتمكن منها موضحا فقوله لشوق الخ علة للإيضاح بعد اللبس ومنها الإيغال وهو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم الكلام بدونها نحو - اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا وهم مهتدون - ومعلوم أن الرسول مهتد لكن فيه زيادة حث للاتباع وترغيب فى الرسل ومنها التذييل وهو تعقيب جملة بجملة تحتوى على معناها لتأكيدها فبينه وبين الإيغال عموم من جهة نحو - وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا - وهو قسمان الأول ما جرى مجرى المثل

المذيل

(قوله بالإيغال) هو فى اللغة من أوغل فى البلد داخلها كثيرا أفاده ع ق (قوله والتتميم) عطف على الإيضاح أشار إليه الشارح وع ق (قوله وقفو) أى تبعية وإضافته لذى من إضافة المصدر لفاعله وذا مفعوله أفاده المصنف فى شرحه (قوله لفائدة) تقييده الإطناب فقط بالفائدة يقتضى أن الإيجاز والمساواة لا يتقيدان بها وفيه نظر لأنهما حينئذ لا يكونان من البلاغة فالمناسب تقييدهما بها أيضا ويراد بها فى المساواة ما يتم كون المأتى به هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وذلك حيث لا يوجد فى المقام مناسبة سواها أفاده اليعقوبى (قوله فهو عكس الخ) تفريع على قوله بلفظ أزيد (قوله والفائدة الخ) أفاد الشارح أن الزيادة هى لفظ فى جنة النعيم والظاهر أن مبدأ الزيادة الكريم والفائدة تعظيم شأن الذات وشأن الفضل حيث يصدر به ما هو أعظم النعم وإظهار الاعتناء بشأن الأحباب حيث أشركهم معه فى دعائه بأعظم النعم وما ذكره الشارح تأمل (قوله وفائدة رعاك الله الخ) أفاد بهذا أن الزائد على أصل المراد هو الجملة الدعائية (قوله أن لزوم الخ) (قوله وألفى الخ) صدره:

* وقددت الأديم لراهشيه *

وقددت أى قطعت والضمير فيه يعود إلى الزباء وهى امرأة ورثت الملك عن أبيها والأديم الجلد واللام فى لراهشيه للانتهاء إلى أن وصل القطع للراهشين وهما عرقان فى باطن الذراع يندفق منهما الدم عند القطع وألفى أى وجد وضميره يعود إلى المقطوع راهشاه وهو جذيمة أفاده اليعقوبى قال الصبان لا يقال الفائدة فى المثال التأكيد لأنه إنما يكون فائدة إذا اقتضى المقام إياه وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لأن المراد منه الإخبار بمضمون القصة ولا يقال يتعين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لأن الأول جاء فى محله والثانى معطوف لأن المراد بعدم التعين كما تقدم أن أيهما استعمل فى موضع الآخر فى ذلك التركيب كفى من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير وإلا لم يوجد تطويل أصلا وإنما العبرة بأصل المعنى فى التركيب وهو يصح بكل منهما اه (قوله فقبله حشو) لتعينه لكونه زائدا (قوله لأن ذلك) أى البيان بعد الإبهام تعليل لمحذوف أى وإنما ارتكب الإيضاح المذكور لأن الخ وقوله لرؤية الخ علة للأوقعية وقوله فتتشوق الخ أى فبسبب كون المعنى بهذه الصفة تتشوق الخ ثم إنه يظهر من صنيعه أن قول المصنف لشوق إلى آخر البيت نكتة واحدة وأن أو فى قوله أو تمكن بمعنى الواو وربما يشعر به قوله فقوله لشوق الخ والمعنى لشوق وتمكن حاصلين من الرؤية المذكورة الأول من الصورة الأولى والثانى من الثانية ينشأ عنهما كون الإيضاح المذكور أوقع فى النفس ويظهر هذا أيضا من صنيع المصنف فى شرحه والأحسن ما مر عن ع ق وبه يشعر صنيع الأصل تأمل (قوله فقوله لشوق علة الخ) تفريع على قوله لأن الخ تأمل (قوله ومعلوم الخ) أى فالكلام يتم بدون وهم مهتدون (قوله مهتد) قد يقال وغير سائل الأجر لا محالة فينبغى أن يجعل المثال مجموع اتبعوا من لا يسألكم الخ وقد قال بهذا فى الأطول أفاده الصبان (قوله زيادة حث) أما أصل الحث والترغيب فحاصل بقوله اتبعوا الخ الدال على اهتدائهم اه صبان (قوله للاتباع) أى عليه (قوله التذييل) هو فى الأصل جعل الشىء ذيلا للشىء يعقوبى (قوله تحتوى) صفة لجملة الثانية وضمير معناها يعود إلى الأولى (قوله فبينه وبين الإيغال الخ) فيجتمعان فيما هو بجملة للتأكيد فى ختم الكلام وينفرد الإيغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التوكيد سواء كان بجملة أو بمفرد وينفرد التذييل فيما هو فى غير ختم الكلام صبان (قوله وهو قسمان) الضمير للتذييل بمعنى الكلام

المذيل به لا بالمعنى المصدري المتقدم اهـ صبان (قوله وهو) أي الجريان مجرى المثل أي موجب الجريان (قوله أن تكون الثانية الخ) إنما أوجب هذا الأمر الجريان مجرى المثل لأنه وصف للمثل لأنه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال لكل ما يشبه حال الاستعمال الأول كما يأتي في الاستعارة التمثيلية مما اتصف بهذا الوصف وهو الاستقلال فقد جرى مجراه في وجود هذا الوصف فيه (قوله نحو المثال المتقدم) وهو وقل جاء الحق الخ فلا شك أن الثانية مشتملة على معنى الأولى مؤكدة لها وليس فيها ما يربطها بالأولى فهي مستقلة فقد جرت مجرى المثل في الاستقلال ع ق بزيادة (قوله وهو) أي انتفاء الخروج مخرج المثل أي موجبه (قوله وهل يجازى ذلك الخ) أشار إلى الوجه الذي ينبني عليه كون هذا المثال هذا من الضرب وهو مراده بالجزاء المخصوص إرسال سيل العرم وتبديل الجنتين وذلك لأنه إن تؤول على هذا الوجه ارتبط معنى وهل يجازى إلا الكفور حيث أريد الجزاء المعين بما قبله فلا يجري مجرى المثل في الاستقلال وأما على الوجه الآخر وهو أن يراد وهل يعاقب إلا الكفور بناء على أن المجازاة هي المكافأة إن خيرا فخير وإن شرا فشر فهو من الضرب الأول أفاده اليعقوبي والسعد [تنبيه] قال اليعقوبي لا بد في التذييل من وقوع اختلاف بين نسبتي الجملتين فيخرج التكرير كما في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وبيان الاختلاف في المثال السابق أن قوله تعالى جزيناهم بما كفروا مضمونه أن آل سبأ جزاهم الله تعالى بكفرهم ومضمون قوله تعالى وهل يجازى إلا الكفور أن ذلك العقاب المخصوص لا يقع إلا للكفور وفرق بين قولنا جزيته بسبب كذا وبين قولنا ولا يجزى بذلك الجزاء إلا من كان بذلك السبب ولتغايرهما يصح أن يجعل الثاني علة للأول ولكن اختلاف مفهوميهما لا ينافي تأكيد أحدهما بالآخر للزوم معنى اهـ (قوله التكرير) أي لنكتة كما أشار إليه بعد ليخرج التطويل (قوله لتأكيد الانذار) أي بقوله سوف تعلمون وقوله والردع أي بكلا وذلك أن كلا ردع عن الانهماك في الدنيا وسوف تعلمون إنذار وتخويف أي سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر قاله السعد (قوله للدلالة على أن الثاني الخ) بيانه أنه نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان بجامع التفاوت بين كل من البعدين وما يشاركه في أمر خاص واستعمل لفظ ثم في مجرد التدرج في درج الارتقاء أفاده السعد مع زيادة يعقوبية (قوله أبلغ) أي أزيد من المبالغة المراد بها الزيادة كما هو واضح (قوله وهو أن يؤتى الخ) أي لنكتة كما سيفيده ولا بد من كونها غير دفع الايهام ليخرج بعض صور التكميل الآتي وهو ما يكون بجملة أو أكثر في الأثناء لدفع الايهام وأما البعض الآخر وهو ما يكون آخرا فهو خارج من كون هذا في الأثناء اهـ من الأصل واليعقوبي (قوله شيئين متلازمين) يشمل المسند إليه والمسند كما في المثال الأول والفعل والمفعول كما في الثاني وكذا مع بقية الفضلات ويشمل أيضا الجملتين المتصلتين معنى أفاده الأصل والسعد (قوله ويسمى بالاحتراس) أي زيادة على تسميته بالتكميل أما تسميته التكميل فلتكميله المعنى بدفع إيهام خلاف المقصود منه وأما تسميته بالاحتراس فهو من باب حرس الشيء حفظه وهذا فيه حفظ المعنى ووقايته من توهم خلاف المقصود لأن ما أتى به فيه يحترز به عن خلاف المقصود اهـ يعقوبي (قوله وهو أن يؤتى الخ) . فإن قلت التذييل أيضا لدفع الوهم لأنه للتأكيد فما الفرق . قلت التذييل بالجملة في الآخر ولدفع الوهم في النسبة والتكميل لا يختص بشيء منها قاله الصبان عن السيرامي (قوله في كلام) أي معه فاندفع ما يقال إن أريد بفي الجزئية يشكل بما لا يكون جزء الكلام بل جملة مستقلة وإن أريد بها الظرفية أشكل بما هو جزؤه أفاده الصبان (قوله بما يدفعه) لا فرق بين كون الدافع مفردا أو جملة ولا بين كونه في الأثناء أو في الآخر

وهو أن تكون الثانية مستقلة بنيل المراد وغير متوقفة على ما قبلها نحو المثال المتقدم . الثاني ما لم يخرج مخرج المثل وهي أن تتوقف الثانية على الأولى في إفادة المراد نحو ذلك جزيناهم بما كفروا وهل يجازى إلا الكفور أي وهل يجازى ذلك الجزاء المخصوص . ومنها التكرير نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون كرر لتأكيد الانذار والردع وأتى بثم للدلالة على أن الثاني أبلغ من الأول ومنها الاعتراض وهو أن يؤتى بجملة فأكثر بين شيئين متلازمين نحو الله تعالى فعال لما يريد . واعلم رعاك الله أنه لا يضيع من قصده والنكتة في الأول التنزيه وفي الثاني الدعاء ومنها التكميل ويسمى الاحتراس وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه

نحو أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين ومنها التتميم وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة فى نحو ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً بجعل الضمير عائداً على الطعام أى على حب الطعام والاحتياج إليه ومنها عطف الخاص على العام لنكتة نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى والنكتة الاهتمام بالمعطوف .

قال :

(ووصمة الاخلال والتطويل والحشو مردود بلا تفصيل)

أقول : الوصمة العيب والإخلال إفساد المعنى المؤدى بعبارة أقل منه والتطويل الزيادة الغير المتعينة لا لفائدة والحشو الزيادة المتعينة لا لفائدة والثلاثة مردودة عند علماء البلاغة والله أعلم قال :

[الفن الثانى علم البيان]

(فن البيان علم ما به عرف تأدية المعنى بطرق مختلف وضوحها واحصره فى ثلاثة تشبيه اوبجاز اوكناية) أقول : أخر علم البيان عن علم المعانى لما تقدم هناك وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد (قوله

أفاده السعد والصبان وقد ذكر الشارح مثال الثانى وانظر مثال الأول فى الفصل (قوله نحو أذلة الخ) لما كان قوله أذلة على المؤمنين يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله أعزة على الكافرين تنبيهاً على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين وإنما عدى بعلى لتضمنه معنى العطف قاله السعد (قوله بفضلة) مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن إسناد قاله السعد (قوله كالمبالغة) أى فى المدح المسوق له الكلام يعقوبى (قوله بجعل الخ) حال من ويطعمون وأفاد به أن زيادة الفضلة التى هى المجرور هنا إنما تكون للمبالغة إذا جعل ضمير حبه للطعام فيكون المعنى على حب الطعام الناشئ عن الاحتياج إليه فهذا أبلغ فى المدح من مجرد إطعام الطعام ولو كان مدحاً أيضاً وذلك لأن الإطعام مع الحاجة إليه يدل على النهاية فى التنزه عن البخل المذموم شرعاً وأما إن أجريت الآية على وجه آخر وهو أن يكون الضمير عائداً على الله تعالى ويكون على للتعليل ويكون التقدير ويطعمون الطعام لأجل حب الله فلا يكون المجرور مما يفيد نكتة المبالغة بل الأصل المراد إذ لا مدح بإطعام الطعام إلا أن يكون لله اه يعقوبى وقوله الناشئ الخ يدل على أن عطف الشارح الاحتياج على حب الطعام من عطف السبب على المسبب تأمل (قوله الوسطى) أى الفضلى من قولهم هو أوسط القوم أى أفضلهم وهى صلاة العصر عند الأكثر وقيل الصبح اه يعقوبى (قوله الاهتمام بالمعطوف) والتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنس العام وإنما جعل كالمغاير للعام لتنزيل التغاير فى الأوصاف منزلة التغاير فى الذات (قوله ووصمة الاخلال) الإضافة للبيان وإليها يشير الشارح بقوله والثلاثة الخ (قوله مردود) ذكر باعتبار معنى الوصمة وهو العيب (قوله إفساد المعنى) أى تصييره فاسداً أى قريباً منه بسبب الاضطراب عند تفهمه (قوله مردودة عند الخ) لعدم الفائدة فى الأخيرين ولأنهم لا يقبلون التراكيب إلا إذا حصل بها أداء المقصود وتم المراد والله تعالى ولى التوفيق والسداد .

الفن الثانى علم البيان

قال السعد قدمه على البديع للاحتياج إليه فى نفس البلاغة وتعلق البديع بالتوابع اه قال الصبان عن الأطول يرد أنه يحتاج إليه فى نفس البلاغة فى الجملة إلا أنه لا يتم بلاغة كلام بدون إعمال علم البيان إذ الكلام المركب من الدلالات المطابقية لا يحتاج فى تحصيل بلاغته إلا إلى علم المعانى إذ لا حاجة إلى علم البيان للدلالات المطابقية وبهذا التحقيق ظهر وجه غير ما تقدم لتقديم علم المعانى وهو أنه لا بد منه فى بلاغة الكلام بخلاف البيان اه (قوله علم ما به الخ) نما واقعة على القواعد وعلم يصح إرادة الملكة به والادراك والقواعد والمعنى على الأول ملكة قواعد يعرف بها الخ أى ملكة ناشئة من قواعد يعرف الشخص بممارستها تأدية الخ لحصول تلك الملكة له من الممارسة وعلى الثانى إدراك قواعد بها أى بممارستها يعرف تأدية الخ لحصول ملكة له من الممارسة وعلى الثالث فالإضافة للبيان أى علم هو قواعد يعرف بها الخ تأمل (قوله واحصره) أى اعتقد حصره وقوله فى ثلاثة أى أبواب ثلاثة وأو فى قوله أو مجاز أو كناية بمعنى الواو اه ع ق (قوله لما تقدم هناك) أى من أنه كالمركب بالنسبة لفن المعانى والمركب مؤخر فى الوجود عن المفرد (قوله يعرف به إيراد الخ) أى برعايته إذ لو لم يراع ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف إيراده والغرض من معرفة هذا الايراد أن يحترز المتكلم عن الخطأ فى كيفية ايراد الكلام حتى لا يورد من الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند اقتضائه دلالة خفية سم اه صبان والمراد بإيراد المعنى إعراضه على ذهن السامع (قوله المعنى الواحد) تقييد المعنى بالواحد للدلالة على أنه لو أورد معانى متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان فى شىء صبان

المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة في إيضاح الدلالة عليه بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة و بعضها أوضح نخرج معرفة إيراده بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة فقط ، والمراد بالمعنى الواحد كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم و إرادته فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان والمراد بالطرق التراكيب ومثال ذلك إيراد معنى زيد جواد في طرق التشبيه زيد كالبحر في الكرم زيد كالبحر زيد بحر. وهذا الفن محصور في ثلاثة أشياء التشبيه والمجاز والكناية ووجه الحصر أن اعتبار المبالغة في اثبات المعنى للشيء إما على طريق الإلحاق أو الاطلاق والثاني إما إطلاق الملزوم على اللازم أو عكسه وما يبحث فيه عن الأول التشبيه وعن الثاني المجاز وعن الثالث الكناية . قال:

[فصل في الدلالة الوضعية]

(والقصد بالدلالة الوضعيه على الأصح الفهم لا الحيثيه أقسامها ثلاثة مطابقه تضمن التزام أما السابقه فهي الحقيقة ليس في البيان بحث لها وعكسها العقليتان) أقول: الدلالة

(قوله المدلول عليه الخ) أفاد به أنه لابد قبل مراعاة البيان من مراعاة علم المعاني (قوله مختلفة في ايضاح الخ) كأنه أطلقه وأراد الوضوح مجازا مرسلا لعلاقة السببية وكان الأولى ذكر الوضوح قال اليعقوبي والاختلاف في الوضوح يقتضي أن بعضها أوضح دلالة من بعض مع وجود الوضوح في الكل ومعلوم أن الواضح بالنسبة إلى الأوضح خفي فلا حاجة إلى أن يزاد بعد قوله في الوضوح والخفاء مع أن إسقاط الخفاء فيه فائدة وهي الايماء إلى أن الخفاء الحقيقي وهو الذي ينصرف إليه اللفظ عند الاطلاق لابد من انتفائه عن تلك الطرق وإلا كان فيما وجد فيه تعقيد معنوي اه (قوله بأن يكون الخ) تصوير للاختلاف المذكور (قوله نخرج معرفة إيراده الخ) بأن يكون اختلافه بألفاظ مترادفة كإيراد الحيوان المعلوم بالأسد والغضنفر وغيرهما في تراكيب اه يعقوبي (قوله كل معنى الخ) فأل في الواحد للاستغراق العرفي أي الكائن بحسب العرف أي كل معنى واحد متعارف أي جرى بإيراده العرف تأمل (قوله فلو عرف أحد الخ) تفريع على كون المراد ما ذكر (قوله زيد جواد) أي بخصوصه (قوله بمجرد الخ) باؤه للسببية وباء بالبيان للتعدية وكلاهما متعلق بعالما فلم يلزم تعلق حرفي جر الخ (قوله ومثال ذلك) أي ايراد المعنى الخ (قوله في إثبات) متعلق بالمبالغة وقوله المعنى أي الذي في الأصل وقوله للشيء أي الذي هو الفرع وقوله طريقة الإلحاق الإضافة للبيان والمراد بالالحاق إلحاق المبالغ فيه بما هو أصل في الوصفية وقوله أو الاطلاق أي اطلاق دال الأصل على المبالغ فيه وقوله والثاني أي الاطلاق وقوله أما اطلاق الخ أراد باللازم ما له ارتباط بغيره وليس المراد خصوص اللازم العادي وهو ما لا يقبل الانفكاك عادة ولا العقلي وهو ما لا يقبله عقلا وقوله عن الأول أي اعتبار المبالغة على وجه الإلحاق وقوله عن الثاني أي اعتبارها على وجه إطلاق اللزوم على اللازم وقوله وعن الثالث أي اعتبارها على وجه إطلاق اللازم على الملزوم هذا تقرير كلامه والعجب منه كيف يفيد أن الكناية لفظ استعمل في غير ما وضع له فلا تكون من قبيل الحقيقة ثم يقول إنها اطلاق اللازم وإرادة اللزوم وهو مذهب السكاكي المصرح بأنها من قبيل الحقيقة كما ذكره الصبان في الرسالة البيانية ولو قال بدل قوله أما الطلاق للزوم الخ إما مع القرينة المانعة أولا ومايبحث الخ لسلم من هذا التلفيق ثم إن عبارته صريحة في وجود المبالغة في كل من الثلاثة وهو كذلك أما في التشبيه فلأنه إلحاق للمشبه بالأصل في الصفة ولا شك في وجود المبالغة حينئذ وأما في المجاز والكناية فسيأتي بيانه آخر الفن.

[فصل: في الدلالة الوضعية] إنما أشار إلى الدلالة وأقسامها ليعرف المعتبر منها في هذا الفن ولتعرف إذا ذكرت في تعريفه قاله ع ق والمراد ذكرت بالقوة في تعريف المصنف إذ قوله وضوحها على حذف مضاف أي وضوح دلالتها وبالصراحة في تعريف غيره فتأمل (قوله والقصد) أي المعنى الذي يقصد وقوله الوضعية أي التي هي اللفظية وقوله لا الحيثية أي التي هي كون اللفظ الموضوع بحيث يفهم منه المعنى عند اطلاقه اه منه ولعل وجه اختيار الفهم على الحيثية ما قاله الصبان في حاشية الملوي من أنهم أخرجوا حيث في مثل هذه العبارة عن موضوعها من وجهين فانهم تجوزوا بها وهي ظرف مكان إلى الحالة تشبيها لها بالمكان وأدخلوا عليها الباء مع أنها لا تخرج عن النصب محلا على الظرفية إلا إلى الجر بمن اعتمادا على قول بعض النحاة بتصرفها قليلا تأمل (قوله فهي الحقيقة) أي التي ينبغي أن تسمى بالوضعية حقيقة لأن العلم بالوضع كاف في حصولها مع سماع اللفظ اه منه (قوله وعكسها) أي خلافها وقوله العقليتان هما التضمنية والالتزامية وإنما سميتا عقليتين لأنه لا يكفي معرفة الوضع وسماع اللفظ فيهما بل لابد من قرينة ينتقل بها إلى أن المراد من اللفظ لازمه أو جزؤه اه منه

فهم أمر من أمر والأول المدلول والثانى الدال فان كان لفظاً دالاً على تمام ما وضع له فالدلالة مطابقية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق أو على جزئه فى ضمن كله فتضمنية كدلالته على الحيوان فى ضمن الحيوان الناطق أو على أمر خارج عن معناه لازم له فالتزامية كدلالته على قبول العلم وان كان الدال غير لفظ فالدلالة غير لفظية وبيان أقسامها كاللفظية وما يتعلق بها فى شرحنا للسلم فى المنطق للمصنف والمطابقة ليس للبيانيين بحث عنها وانما بحثهم عن دلالة التضمن والالتزام العقليتين لقبولهما للوضوح والخفاء بخلاف الأولى الوضعية لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح عنده من بعض وان لم يكن عالماً بذلك لم يكن كل واحد من الألفاظ دالاً عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع بخلاف العقليتين لجواز اختلاف اللوازم فى الوضوح إذ قد يكون الشىء جزء الشىء أو جزء جزئه وقد يكون لازماً أو لازم لازم فوضوح الدلالة بحسب قلة الوسائط وكثرتها والله أعلم . قال :

[الباب الأول التشبيه]

تشبيهنا دلالة على اشتراك ... أمرين فى معنى بآلة أتاك
أركانه أربعة وجه أداه ... بايضاح

(قوله فهم أمر الخ) أورد عليه أمران : الأول كون وصف اللفظ مثلا بالدلالة قبل سماعه مجازاً لأنه لم يفهم منه شىء وانما وصف بها لكونه يئول اليها وأجيب بالتزامه و يكون مجازاً شائعاً . الثانى أن الفهم وصف للتفاهم والدلالة وصف للفظ مثلا فيلزم تفسير الشىء بوصف غيره وأجيب بأن الفهم أريد به المصدر الدال على الفعل المبنى للمجهول بمعنى أن المراد بالفهم هو أن يفهم من اللفظ شىء ولاشك أن هذا وصف للفظ مثلا اه منه (قوله فان كان لفظا دالاً الخ) أى فان كان الدال لفظاً أعتبرت دلالته على الخ إذ لا تقابل بين هذه الأقسام باعتبار المحل فان كلاً من التضمنية والالتزامية لا يفارق المطابقية كما يستفاد من كلامه ولو قال فدلالة اللفظ على الخ مطابقية لكان أولى تدبر (قوله على تمام) لفظ التمام انما ذكر لأن العادة فى البيان أن يذكر التمام فى مقابلة الجزء حتى كأنه لا تحسن المقابلة بدونه فمن اعترض عليه بأن ذكر التمام لغو يستحق أن يحذف غفل عن البيان الأعرف اه صبان عن الأطول (قوله فى ضمن كله) بيان للواقع إذ لا يدل اللفظ على جزء معناه مستقلاً (قوله و بيان أقسامها الخ) ليست بمهمة فى مقامنا هذا مع كونها مشهورة جداً فلا حاجة لايرادها (قوله العقليتين) إنما سميتا عقليتين لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هى بحكم العقل بأن حصول الكل أو الملزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلاً فيها و يخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار اه قاله السعد (قوله لقبولهما الخ) تعليل لقوله وانما بحثهم الخ وسيذكر توجيهه (قوله لأن السامع) أى الذى هو يعتبر بالنسبة اليه الخفاء والوضوح غالباً اه يعقوبى وقوله غالبا وقد يعتبران للمكتوب اليه مثلاً (قوله الألفاظ) أى جميع الألفاظ التى تستعمل فى التراكيب التى يراد بها إفهامه معنى من المعانى اه منه (قوله لذلك المعنى) أى الواحد الذى روعى فيه المطابقة لمقتضى الحال أطول اه صبان (قوله لم يكن الخ) لاستواء الجميع فى الدلالة اه منه (قوله بذلك) أى بوضع الألفاظ أى جميعها سواء كان عالماً بوضع البعض أم لا اه منه (قوله لم يكن الخ) وبما انتفت دلالته على ذلك المعنى منها لا يوصف بخفاء الدلالة ولا بوضوحها كما لا يوصف بهما ما ثبتت دلالته مع العلم بالوضع اه منه (قوله لتوقف الفهم) أى الذى هو الدلالة (قوله اللوازم) المراد بها ما يعم الأجزاء إذ هى لوازم للكل (قوله فى الوضوح) والواضح بالنسبة للأوضح خفى فلا حاجة لذكر الخفاء فلذا تركه (قوله إذ قد يكون الشىء الخ) فدلالة اللفظ على الشىء وهو جزء معناه كدلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة لفظ آخر عليه وهو جزء جزء معناه كدلالة الانسان على الجسم (قوله وقد يكون الخ) فدلالة اللفظ على الشىء وهو لازم معناه كدلالة كثرة الضيافات على الكرم أوضح من دلالة لفظ آخر عليه وهو لازم لازمه كدلالة كثرة الطبخ على الكرم (قوله قلة الوسائط) المراد بالقلة ما يشمل العدم اه صبان وكذا المراد بالكثرة ما يشمل الواحد .

الباب الأول التشبيه

(قوله دلالة) أى من المتكلم أى اتيان بما يدل ع ق (قوله أركانه الخ) إن قيل هذه الأربعة ليست داخلة فى ماهيته إذ هى الدلالة المضافة لهذه الأربعة إضافة تعلقية ومن المعلوم أن المتعلق الذى هو فى معنى المضاف اليه فى التعريف ليس جزء الماهية المعرف فان العمى عدم البصر وليس البصر من حقيقته فكيف تجعل أركاناً قلنا لما أشبهت الأركان فى انتفاء الشىء عند انتفائها سماها أركاناً اه ع ق

وطرقاه فاتبع سبل النجاه) أقول: التشبيه لغة التمثيل واصطلاحاً الدلالة على مشاركة أمر لأمر في المعنى بآلة مخصوصة كالكاف ملفوظة أو مقدرة خرج نحو جاء زيد وعمرو وقاتل زيد عمراً والاستعارة التحقيقية نحو رأيت أسداً في الحمام والمكنية نحو أنشبت المنية أظفارها والتجريد الآتي في البديع نحو رأيت من زيد أسداً ودخل نحو زيد أسد فان المحققين على أنه تشبيه بليغ لا استعارة لأن المستعار له مذكور ولا تكون الاستعارة إلا حيث يطوى ذكره ويجعل الكلام خالياً عنه. وأركانه أربعة وجه وأداة وطرفان نحو زيد كالأسد في الشجاعة فالوجه المعنى الجامع بين زيد والأسد وهو الشجاعة والأداة آلة وهي الكاف والطرفان زيد والأسد وقد يقتصر على لفظهما

قال:

(فصل وحسيان منه الطرفان أيضاً وعقليان أو مختلفان)

أقول: طرفا التشبيه إما حسيان كالخد والورد أو عقليان كالعلم والحياة أو مختلفان بأن يكون المشبه حسياً والمشبه به عقلياً كالسبع والموت أو عكسه كالموت والسبع والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الظاهرة فدخل الخيالي وهو المعدوم الذي فرض مجتمعاً من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس كقوله

وكأن محمر الشقيـــق إذا تصوب أو تصعد
أعلام ياقوت نشر ن على رماح من زبرجد

فان كلا من الأعلام والياقوت والزبرجد والرمح محسوس لكن المركب الذي هو الأمور مادته ليس بمحسوس لأنه غير موجود والحس لا يدرك إلا ما هو موجود والعقلي ما عدا ذلك فيشمل الوهمي وهو ما ليس مدركاً بإحدى الحواس ولكنه لو أدرك لكان بها مدركاً

بإيضاح (قوله سبل) بسكون الباء (قوله التمثيل) أي إفادة أن هذا مثل هذا بأي تركيب كان فيشمل الإفادة بنحو خاصم زيد عمراً وقاتل بكر خالداً ورأيت أسداً وغير ذلك فهو أعم من الاصطلاحي (قوله الدلالة الخ) الأمر الأول هو المشبه والثاني المشبه به والمعنى هو وجه الشبه (قوله كالكاف) وكيشبه ويحاكي (قوله ملفوظة) وصف ثان لآلة (قوله خرج) أي بقيد الآلة المخصوصة إذ ليست موجودة فيما ذكر (قوله نحو جاء الخ) أي دلالة نحو جاء الخ (قوله نحو رأيت من زيد أسدا) ثم المشاركة فيه واضحة فإنه لما دل على تجريد أسد من زيد دل على مشاركته للأسد في الشجاعة ضرورة فتأمل (قوله تشبيه بليغ) حذفت منه الأداة والوجه كما سيفيده (قوله لأن المستعار له) أي على أنه استعارة (قوله ولا تكون الاستعارة) أي التصريحية التي ادعي أن منها زيد أسد (قوله وقد يقتصر على لفظهما) فيكون تشبيهاً بليغاً حذفت منه الأداة والوجه (قوله فصل) هو من جملة البيت (قوله أيضاً) مقدم من تأخير أي وعقليان أيضاً (قوله إما حسيان) وأما نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسياً لأنه تصديق على الصحيح خلافاً لمن قال هو إنشاء وليس شيء من التصديقات حسياً كذا في يس اهـ صبان (قوله كالخد والورد) أي الجزئيين إذ الكليان غير حسيين اهـ منه (قوله كالعلم والحياة) ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك كذا في المفتاح والإيضاح ثم المراد بالعلم هنا الملكة التي يقتدر بها على الإدراكات الجزئية لا نفس الإدراك ولا يخفى أنها جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة قاله السعد (قوله كالسبع والموت) فالسبع حسي والموت عقلي لأنه عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حياً اهـ منه والجامع في هذا المثال الإهلاك في كل (قوله كالموت والسبع) والجامع سرعة اغتيال كل (قوله المدرك هو) كالخد والورد (قوله أو مادته) أي أصله الذي تحصل منه وتحققت به حقيقته التركيبية كما سيأتي في المثال اهـ يعقوبي (قوله فدخل) أي في الحسي بسبب زيادة قوله أو مادته قاله السعد (قوله وهو المعدوم الذي فرض مجتمعا الخ) إنما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي يتأدى إليه جميع المدركات الحسية اهـ صبان عن الفنري (قوله وكأن محمر الشقيق) الإضافة من إضافة الصفة إلى الموصوف والشقيق نور يفتح كالورد وأوراقه حمر وفيما بين تلك الأوراق وهو وسطه سواد وكثيراً ما تنبته الأرض الجبالية وإضافته إلى النعمان في قولهم شقائق النعمان لأنه كان كثيراً في أرض يحميها النعمان وهو ملك من ملوك الحيرة قيل والنعمان يسمى به كل ملك في ذلك البلد وأشهرهم النعمان ابن المنذر وقوله إذا تصوب متعلق بمقتضى كأن أي مال إلى أسفل أو تصعد أي مال إلى أعلى وميله إلى العلو والسفل بتحريك الريح له وقوله أعلام ياقوت الأعلام جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح وعنى بالياقوت الحجر النفيس المعلوم بشرط أن يكون أحمر وهو أغلب الياقوت وقوله على رماح الخ الرماح جمع رمح وهو معلوم والزبرجد حجر نفيس أخضر اهـ يعقوبي مع زيادة صبانية وقوله بمقتضى الخ أي بفعل تقتضيه كأن وتفيد معناه وهو أشبه (قوله ما عدا ذلك) أي ما لا يكون هو ولا مادته بتمامها مدركاً بإحدى الحواس الظاهرة سواء أدرك بعضها أم لا اهـ من السعد والصبان (قوله وهو ما ليس مدركا الخ) فهو يتميز عن الخيالي السابق بأن لا وجود لمادته ولا لنفسه حتى يدرك هو أو مادته بالحواس

ويميز عن العقلي الصرف بأنه لو وجد وأدرك لأدرك بالحواس بخلاف العقلي المحض فانه يوجد ويدرك بغير الحواس كالعلم والحياة وانما جعل هذا الوهمي من قبيل العقلي هنا مع انه لو وجد وأدرك أدرك بالحواس لأنه معدوم فصار ادراكه ادراك ما لا يحس في الحالة الراهنة فالحق بالمعقول الذي لا يحس اه يعقوبي (قوله كقوله) أي كمشبه به في قول امرئ القيس (قوله أيقتلني) الاستفهام للانكار والمشرفي نسبة إلى مشارف اليمن أي أعاليها والنسبة إلى الجمع إفرادية ومسنونة أي سهام مسنونة عطف على المشرفي (قوله ما يشتركان فيه) أي معنى يشتركان فيه بأن يتصف به كل منهما إما تحقيقا كالوجه في قولك زيد كالأسد في الجراءة وإما تخييلا كما في قوله

وكأن النجوم بين دجاه ... سنن لاح بينهن ابتداع

فان وجه الشبه بين النجوم في الدجى جمع دجية وهي الظلمة وبين السنن في الابتداع أي البدع هو ظهور أشياء مشرقة في جنب شيء أسود وهو في النجوم مع الظلمة حقيقي وفي السنن مع البدع تخييلي أي يتخيل ذلك في السنن مع البدع ولم يتحقق وسبب التخييل أنه كثيرا ما تشبه السنة وما بمعناها كالهدى والعلم بالنور في الاهتداء بكل منهما إلا أن الاهتداء بالسنة وما في معناها في المعقولات وبالنور في المحسوسات وتشبه البدع وما بمعناها من المعصية بالظلمة في الضلال وعدم الأمن من مكروه فأوجب ذلك التشبيه وتلك المقارنة التي بين طرفيه تخيل الاشراق للسنة وما بمعناها وتخيل السواد للبدعة وما بمعناها لأن الشيء يتخيل فيه الوهم ما في مقارنه وكثر ذلك التخيل حتى صار كأن المعنى حقيقي فيهما فصح التشبيه بذلك الوجه التخييل وفهم من قوله يشتركان أن الوجه في الحقيقة كلي لتعذر الاشتراك في الجزئي لاستحالة وجوده في محلين وإنما يقع الاشتراك في الكلي بوجود الحصص المطابقة له في متعدد فإذا قيل زيد كالأسد في الشجاعة فالوجه المشترك فيه هو الشجاعة الكلية الموجودة في الطرفين بوجود بعض جزئياتها فيهما وعلى هذا فتسمية الوجه محسوسا كما يأتي إنما ذلك باعتبار حسية أفراد الوجه كالحمرة والصفرة ونحو ذلك وعلم من ذلك أيضا أن الوجه إذا لم يوجد في الطرفين معا بطل التشبيه لعدم وجود المشاركة في الاتصاف كأن يجعل الوجه في تشبيه النحو بالملح حيث يقال النحو في الكلام كالملح في الطعام كون الكثير منهما مفسدا لما هو فيه والقليل مصلحا إذ لم يوجد هذا المعنى في النحو وهو كون كثيره مفسدا للكلام وقليله مصلحا له إذ لا يقبل قلة ولا كثرة لأنه في كل كلام معنى واحد إن وجد صح إعراب الكلام وإلا أبطل وإنما الوجه المصحح للتشبيه بينهما كون اعتبار كل منهما ووجوده في الجملة في مصاحبه مصلحا له وانتفائه عنه مفسدا له اه ع ق (قوله وداخلا) مفعول ثان لقوله تلفيه بمعنى تجده فالواو داخلة على تلفيه قال ع ق والمراد بكونه داخلا أن لا يكون خارجيا بدليل مقابلته بالخارج فدخل فيه ما كان نفس الماهية النوعية إذ ليست بخارجة عن الحقيقة لأنها نفسها كأن يقال لغرض من الأغراض زيد كعمرو في الانسانية ودخل ما كان جزءا من جنس أو فصل كأن يقال لغرض من الأغراض أيضا زيد كعمرو في الحيوانية أو الناطقية فالخارج هو الذي ليس نفس الماهية ولا جزءها اه وقوله عن الحقيقة أي حقيقة الطرفين وقوله لأنها نفسها أي مع زيادة قيد التشخص وقوله ما كان جزءا من جنس ومنه مثال الشارح تأمل (قوله حقيقي) أي معنى متقرر في نفسه بأن لا يكون نسبيا يتعقل بين شيئين وقوله جلا أي ظهر تصوره من غير توقف على شيئين وقوله بحس خبر لمحذوف أي وظهوره بحس أي بسببه وكذا يقال في أو عقل وقوله ونسبي عطف على حقيقي أفاده ع ق (قوله ونسبي) أي ذو نسبة بين شيئين لا يتعقل إلا بهما وقوله تلا أي تبع الحقيقي في الذكر وهو تكملة (قوله وواحدا يكون الخ) أي وينقسم وجه الشبه ثانيا قسمة أخرى وهي أن يكون واحدا الخ كما أشار إليه الشارح (قوله وتشبيه) مبتدأ خبره في

كقوله: أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

فأنياب الأغوال مما لا يدركه الحس لعدم وجودها ولو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر

قال:

(والوجه ما يشتركان فيه ... وداخلا وخارجا تلفيه

وخارج وصف حقيقي جلا ... بحس او عقل ونسبي تلا

وواحدا يكون أو مؤلفا ... أو متعددا وكل عرفا

بحس او عقل وتشبيه

أو نهى صفة له والخبر للتمليح والمسوغ على الأول التنويع وعلى الثانى الوصف أفاده المصنف فى شرحه (قوله نمى) أى نسب (قوله فى الضد) حال من نائب فاعل نمى (قوله للتمليح) متعلق بنمى (قوله قصد) أى قصد المتكلم وإنما قال قصد ولم يقل اشترك الطرفان فيه لأنهما قد يشتركان فى أمور كثيرة ولا يقصد منها فى التشبيه إلا أمر خاص كزيد والأسد فإنهما يشتركان فى الوجود والجوهرية والجسمية والحيوانية وغيرها مع أنه لا يقصد شئ من ذلك فى تشبيهه به أفاده المصنف فى شرحه (قوله كالشجاعة) المناسب كالجراءة لأن الشجاعة منتفية عن الأسد إذ هى الإقدام عن روية وذلك يخص النفس العاقلة أفاده الصبان عن سم وسيأتى أن بعض المحققين يخالف هذا (قوله فى تشبيه الخ) أى حال كونها مقصودة فى تشبيه الخ (قوله فى كونهما كتانا) يصح اعتبار الكتان نوعا أيضا إذ هذه الأمور يكفى فيها اعتبار المعتبر أفاده الصبان (قوله كمثل هذا المثال) يعنى الشجاعة فى تشبيه الرجل الشجاع بالأسد (قوله بالبصر) بدل من قوله باحدى والبصر معنى قائم بالحدقة يتعلق بالألوان والأكوان التى هى الحركة والسكون والاجتماع والافتراق اهـ يعقوبى (قوله والأشكال) جمع شكل وهو عبارة عن الهيئة الحاصلة للجسم باعتبار وضع أجزائه الاتصالية بعضها مع بعض فيحدث من ذلك فى ظاهره طول مخصوص وعرض مخصوص ودورة مخصوصة وما يرجع لذلك فكون أجزائه على ذلك الوضع الموجب لتلك الحالة من طول وعرض الخ هو الشكل اهـ يعقوبى (قوله والمقادير) جمع مقدار وهو كون أجزاء الشئ على كثرة مخصوصة أو قلة كذلك متصلة ومنفصلة اهـ منه (قوله والحركات) جمع حركة وهى حصول الجسم حصولا أوليا فى الحيز الثانى وتسمى النقلة اهـ منه (قوله والسمع) عطف على البصر وهو صفة تدرك بها الأصوات قائمة بالباطن من الصماخ اهـ منه (قوله من الأصوات) بيان لما يدرك بالسمع والصوت كيفية تحصل من التموج المعلول للقرع الذى هو إمساس عنيف والقلع الذى هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع أفاده السعد (قوله والذوق) وهو صفة قائمة باللسان بها تدرك النفس طعم المطعومات اهـ يعقوبى (قوله الطعوم) هى الكيفيات الموجودة فى المطعومات كالحلاوة والمرارة والملوحة والحموضة اهـ منه (قوله والشم) هو معنى قائم بباطن الأنف تدرك به الروائح اهـ منه (قوله واللمس) هو قوة سارية فى ظاهر البدن تدرك الملموسات ولا يضر تفاوت أجزاء ظاهر البدن فى الاحساس لاشتراكها فى مطلق الادراك اهـ منه (قوله من الحرارة) وهى قوة من شأنها تفريق المختلفات وجمع المؤتلفات ولهذا إذا أوقد على حطب ذهب الجزء الهوائى وهو المتكيف بصورة الدخان متصاعدا لأصله من الهواء والجزء الترابى وهو المتكيف بصورة التراب منحدرا كما إلى الأرض وانعزل المائى والنارى وكل ذلك بالمعاينة وكذلك إذا أوقد على معدن حتى ذاب انعزل زبده وخبثه عن صفيه (قوله والبرودة) وهى قوة من شأنها جمع المؤتلفات وغيرها ولذلك إذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصفيه (قوله والرطوبة) هى كيفية تقتضى سهولة التشكل والالتصاق والتفريق فى الجسم القائمة هى به (قوله واليبوسة) هى بعكسها أى كيفية تقتضى صعوبة التفريق والالتصاق والتشكل (قوله والخشونة) هى كيفية حاصلة من كون بعض أجزاء الجسم أخفض وبعضها أرفع وتلك الكيفية خروشة تدرك عند اللمس ويدرك بالبصر ملزوم تلك الخشونة وهو كون الأجزاء على الوضع المخصوص من علو البعض وانخفاض البعض على وجه مشاهد مخصوص (قوله والملاسة) هى كيفية حاصلة من استواء الأجزاء أى أجزاء الجسم فى الموضع مع الالتصاق (قوله واللين) هو كيفية تقتضى قبول الغمز أى التداخل إلى الباطن ويكون للشئ القائمة هى به قوام فيها تماسك غير سيال كالماء على هذا ليس له لين لأن قوامه أى جواهره فيها تماسك مع السيلان

نمى فى الضد للتمليح والتهكم)

أقول: وجه التشبيه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه كالشجاعة فى تشبيه الرجل الشجاع بالأسد ويكون داخلا فى حقيقة الطرفين وخارجا عنها فالأول كما فى تشبيه ثوب بآخر فى الجنس كقولك هذا القميص مثل هذا فى كونهما كتانا والثانى كمثل هذا المثال وهو إما وصف حقيقى أو إضافى والأول قسمان حسى أى مدرك باحدى الحواس بالبصر من الألوان والأشكال والمقادير والحركات والسمع من الأصوات الضعيفة والقوية وما بينهما والذوق من الطعوم والشم من الروائح واللمس من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والخشونة والملاسة واللين والصلابة والخفة والثقل وما يقابلها من البلة والجفاف واللزوجة وغير ذلك. وعقلى كالكيفيات

فيدخل في الصلابة وهو بعيد (قوله والصلابة) هي تقابل اللين فهي كيفية لا تقتضي قبول الانغماز والتداخل إلى الباطن فالأولى كـكيفية العجين والثانية ككيفية الحجر والخبز اليابس (قوله والخفة) هي كيفية تقتضي في الجسم أن يتحرك إلى صوب أي جهة المحيط لو لم يعقه عائق كالريش الخفيف فإنه لولا العائق لارتفع إلى العلو (قوله والثقل) هو كيفية تقتضي في الجسم أن يتحرك إلى جهة المركز لو لم يعقه عائق كالرصاص المحمول فإنه لولا حمله لنزل إلى أسفل (قوله من البلل) هو اتصال المائع بسطح الجسم فإن داخله فهو انتفاع (قوله والجفاف) هو عدم اتصال المائع بسطح غير مانع (قوله واللزوجة) هي من اللزج الذي هو اللزوم وهي كيفية تقتضي سهولة التشكل وعسر التفرق بأن يمتد الجسم عند محاولة التفرق كبعض أنواع الصمغ الممضوغ وكالمصطكي ويقابلها الهشاشة فهي كيفية تقتضي سهولة التفرق وعسر الاتصال بعد التفرق كالخبز اليابس المعجون بالسمن (قوله وغير ذلك) كاللطافة والكثافة اهـ منه ثم إنه قد يجتمع الرطوبة واللين واللزوجة وكذا اليبوسة مع العلابة والصلابة والهشاشة كما يفهم من بيانه تأمل (قوله النفسانية) أي المختصة بذوات الأنفس الناطقة المتعلقة بالباطن ولها أثر في الظاهر (قوله من الذكاء) هو شدة قوة العقل المعدة لاكتساب النفس بها الآراء الدقيقة (قوله والعلم) هو الادراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل (قوله والغضب) هو حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام (قوله والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند إصابة المكروه (قوله والكرم) هو ملكة للنفس يصدر عنها الاعطاء (قوله والبخل) هو قوة للنفس يصدر عنها المنع مما يطلب (قوله والشجاعة) هي ملكة للنفس يصدر عنها بسهولة اقتحام الشدائد (قوله والجبن) هو ملكة للنفس يصدر عنها الفرار من الشدائد المتلفة (قوله وسائر الغرائز) جمع غريزة وهي الطبيعة التي تمكنها في النفس كأنها مغروزة فيها وهي ملكة متمكنة في النفس تصدر عنها الأفعال الملائمة لها بسهولة مثل ما مر ومثل القدرة فيصدر عنها الأفعال الاختيارية من العقوبة وغيرها والعجز فيصدر عنه تعذر الفعل عند المحاولة اهـ منه ومن السعد (قوله أن يكون معنى متعلقا الخ) يحتمل أن معنى اسم يكون ويحتمل أنه خبر وأن الاسم ضمير مستتر يعود على الإضافي وعلى كل فالمناسب حذف أن يكون لأن الإضافي ليس نفس كونه متعلقا ولا كون المعنى متعلقا الخ بل هو نفس المعنى المتعلق الخ كما في عبارة السعد (قوله فإنها) أي الإزالة (قوله ليست هيئة الخ) أي بل متعلقة بين المزيل الذي هو الشمس أو الحجة والمزال الذي هو الحجاب أفاده اليعقوبي (قوله في ذات الحجة) وكذا في الشمس وكان على الشارح ذكرها (قوله ولا في ذات الحجاب) غير محتاج إليه لأن الكلام في الطرفين وهو ليس منهما حتى لو فرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر وكأنه أراد المبالغة في كونها أمرا اعتباريا اهـ صبان (قوله فمراد الخ) تفريع على مقابلة الحقيقي بالإضافي في حل عبارة المصنف تأمل (قوله واحد) المراد به ما يعد في العرف واحدا لا الذي لا جزء له أصلا وذلك كقولك خده كالورد في الحمرة فهذا واحد وإن اشتملت الحمرة على مطلق اللونية ومطلق القبض للبصر يعقوبي (قوله ومركب الخ) هو بقسميه بمنزلة الواحد في عدم اعتبار التعدد (قوله بأن تكون حقيقة ملتئمة الخ) قال الصبان قال في المطول وبهذا أي شمول ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة الملتئمة يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر ستعرفه اهـ حاصله أن الحقيقة الملتئمة كالانسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلته اهـ أي فالمناسب قصر المركوب على ما يسمى اعتباريا ولذا قصر الأصل التمثيل على الاعتباري ونفى السعد فيما بعد كون الحقيقة الملتئمة مما ذكر من المركب وإنما ذكرها هنا مجاراة للسكاكي فكان على الشارح أن

النفسانية من الذكاء والعلم والغضب والحلم والكرم والبخل والشجاعة والجبن وسائر الغرائز والإضافى أن يكون معنى متعلقا بشيئين كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فإنها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة ولا فى ذات الحجاب ومراد المصنف بالنسبي الاضافى وينقسم وجه الشبه أيضا إلى ثلاثة أقسام واحد ومركب من متعدد تركيبا حقيقيا بأن تكون حقيقة ملتئمة

بقصر

من أمورٍ مختلفةٍ أو اعتبارياً بأن تكون هيئةً انتزعها العقلُ من عدةِ أمورٍ وإلى متعددٍ بأن يُنظر إلى عدةِ أمورٍ ويُقصد اشتراك الطرفين في كل واحدٍ منها ليكون كل منها وجه تشبيهٍ بخلاف المركب فإنه لم يُقصد اشتراك الطرفين في كلٍ من تلك الأمور بل في الهيئة المنتزعة أو في الحقيقة الملتئمة منها وكل واحدٍ من هذه الثلاثة إما حسيٌّ أو عقليٌّ فهذه ستة ويختص المتعدد بالاختلاف بأن يكون بعضه حسياً وبعضه عقلياً فالأقسام سبعة: مثال الواحد الحسي تشبيه ثوبٍ بآخر في لونه. والعقلي تشبيه العلم بالنور في الاهتداء

ومثال المركب الحسي قوله:

وقد لاحَ بالفجر الثريا كما ترى
كعنقودِ ملاحيةٍ حين نوّرا

فالوجه هنا الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرات الصغار المقادير في رأى العين فنظر إلى عدةِ أشياء وقصد إلى الهيئة الحاصلة منها. والعقلي كقوله تعالى: مثل الذين حُمّلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً الوجه حرمان الانتفاع بأبلغ نافعٍ مع تحمل التعب في استصحابه وهو أمر عقلي مأخوذ من أمورٍ متعددةٍ لأنه روعي من جهة الحمار فعل مخصوص وهو الحمل ومحمول مخصوص وهو الأسفار المشتملة على العلوم وكون الحمار جاهلاً بما فيها وكذلك روعي من جهة المشبه أيضاً فعل مخصوص وهو الحمل للتوراة لأنها بأيديهم ومحمول مخصوص وهو التوراة المشتملة على العلوم وكون اليهود جاهلين بما فيها حقيقة أو حكماً لعدم عملهم بمقتضاها. ومثال المتعدد الحسي تشبيه فاكهةٍ بأخرى في اللون والطعم والرائحة والعقلي تشبيه رجلٍ بآخر في العلم والحلم والحياء. ومثال المتعدد المختلف حسن الطلعة وكمال الشرف في تشبيه رجلٍ بالشمس ثم وجه الشبه قد يكون مأخوذاً من التضاد فينزّل منزلة التناسب فيُشبَّه الشيء بما قام به معنى مضادٌّ لما قام بذلك المشبه وذلك إذا كان القصد التهكم أي الاستهزاء بالمشبه أو التمليح أي جعل الكلام مليحاً مستظرفاً كتشبيه البخيل بحاتم

يقتصر في التقسيم على الاعتباري كما اقتصر عليه في التمثيل تبعاً للأصل (قوله من أمور مختلفة) المراد بالجمع ما فوق الواحد دسوقي (قوله انتزعها العقل) أي استحضرها وقوله من عدة أمور أي من ملاحظتها أي وتلك الأمور لم يصر مجموعها حقيقة واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقي. وحاصله أن المركب تركيباً اعتبارياً لا حقيقة له في حد ذاته بل هو هيئة يلاحظها العقل من عدة أمور بحيث لا يصح التشبيه إلا باعتبار تعلقها بمجموع الأجزاء اهـ منه وسيأتي في الشارح مثالان لقسميه الحسي والعقلي (قوله بل في الهيئة المنتزعة) أي في التركيب الاعتباري وقوله أو في الحقيقة الملتئمة منها في التركيب الحقيقي صبان (قوله سبعة) ادعى المصنف في شرحه أنها كلها داخلة في النظم وليس كذلك إذ لم يذكر فيه المختلف ولا يؤخذ منه فني كلامه قصور مع التضمين ولو قال بعد قوله ونسبي تلا:

يأتي مركباً وواحداً عدد والكل حسياً وعقلياً يعد
واختلف العدد وتشبيه نمى الخ لسلم منهما

والعدد بتسكين الدال للوزن تأمل (قوله الثريا) اسم لجملة أنجم مجتمعة وقوله كما ترى حال من الثريا والكاف بمعنى على وقوله ملاحية بضم الميم وتشديد اللام عنب أبيض في حبه طول وتخفيف اللام أكثر قاله السعد وقوله نورا أي انفتح نوره (قوله الحاصلة) أي المتحققة قال اليعقوبي وفسرنا الحاصلة بالمتحققة إشارة إلى أن حقيقة الهيئة متحققة خارجاً بالتقارن تحقق الأعم بالأخص وأنها نفس ذلك التقارن اهـ دسوقي (قوله من تقارن الصور) من ابتدائية وإضافة تقارن إلى الصور من إضافة الصفة للموصوف والمراد بالصور المتقارنة صور النجوم في الثريا وصور حبات العنب في العنقود اهـ منه (قوله فنظر) أي الشاعر في وجه الشبه وكذا الضمير في قصد ويحتمل بناء الفعلين للمفعول (قوله كقوله تعالى) أي كوجه الشبه في قوله الخ (قوله مثل الذين) المثل القصة العجيبة صبان (قوله ثم لم يحملوها) أي لم يعملوا بما فيها فعبر عن عدم العمل بعدم الحمل لأن حملهم كلا حمل (قوله حرمان) مصدر حرمه الشيء كعلمه وضربه منعه الشيء فإضافته إلى الانتفاع من إضافة المصدر إلى مفعوله اهـ مطول اهـ منه (قوله جاهلا بما فيها) أراد لازم الجهل وهو عدم الانتفاع لأن الجهل عدم العلم عما شأنه أن يعلم فلا يتصف به الحمار (قوله حقيقة أو حكما) المناسب الاقتصار على حكما كما هو واضح وقد اقتصر عليه غيره (قوله في اللون الخ) فكل واحد من كل قسم من الثلاثة يصح كونه وجه شبه بخلاف المركب بقسميه (قوله حسن الطلعة الخ) الأول حسي والثاني عقلي والمراد بالطلعة الوجه (قوله فينزل) عطف على مأخوذ والفاء للترتيب الاخباري وإلا فالتنزيل قبل الأخذ أفاده الدسوقي (قوله فيشبه الخ) ووجه الشبه عند التنزيل المذكور وهو الوجه عند عدمه فإذا أردت التصريح بوجه الشبه في قولك للجبان هو أسد تمليحاً أو تهكماً لم يتأت لك أن تقول في الشجاعة لكن الحاصل في الجبان إنما هو ضد الشجاعة فنزلنا تضادهما منزلة التناسب وجعلنا الجبن بمنزلة الشجاعة على سبيل التمليح أو الهزء أفاده السعد (قوله كتشبيه الخ) أي كوجه النسبة

فان كان القصد السخرية فالأول أو الانبساط مع المخاطب فالثاني فالتمليح هنا بتقديم الميم خلاف ما يأتي في البديع فانه بتقديم اللام ثم قال:

[فصل: في أداة التشبيه وغايته وأقسامه] (أداته كاف كأن مثل وكل ما ضاهاها ثم الأصل إيلاء ما كالكاف ما شبه به بعكس ما سواه فاعلم وانتبه) أقول أداة التشبيه الكاف وكأن ومثل ونحوها مما يشتق من المماثلة كنحو ومثل والأصل في الكاف وما أشبهها كلفظ نحو ومثل وشبه أن يليه المشبه به لفظاً نحو زيد كأسد أو تقديراً نحو (١٤٠) أو كصيب من السماء أي كمثل ذوي صيب. وربما يليه غيره نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه الآية ليس المراد تشبيه الدنيا بالماء بل تشبيه حالها في بهجتها وما يتعلق بها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ثم ييبس فتطيره الرياح بخلاف عكس الكاف ونحوها نحو كأن فانه يليها المشبه لا المشبه به نحو كأن زيداً أسد. قال:

(وغاية التشبيه كشف الحال مقدار او امكان او إيصال تزيين او تشويه اهتمام تنويه استطراف او إيهام رجحانه في الوجه بالمقلوب كالليث مثل الفاسق المصحوب)

أقول: غاية التشبيه أي فائدته أمور: منها كشف حال المشبه أي بيان أنه على أي وصف من الأوصاف وقد كتشبيه ثوب بثوب في لونه إذا كان لونه مجهولاً للمخاطب. ومنها بيان مقدار حال المشبه إذا كان السامع يعلمها إجمالاً كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدة السواد. ومنها بيان إمكان وجوده بأن يكون أمراً غريباً يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه فيستشهد له بالتشبيه كقوله:

فان تفق الأنام وأنت منهم فان المسك بعض دم الغزال.

المأخوذ من التضاد في تشبيه الخ (قوله فان كان الخ) أي فهو صالح للأمرين (قوله خلاف ما يأتي الخ) وهو الاشارة إلى قصة أومثل أوشعر.

[فصل: في أداة التشبيه وغايته وأقسامه] (قوله أداته) أي الآلة الدالة عليه وقوله كأن ربما تستعمل للشك أو الظن كقولك كأن زيداً مريد للقيام أي أشك في إرادته القيام أو أظنها ع ق (قوله ما كالكاف) أي ما كان منها غير مشعر بالفعل مبادرة ولا كان نفس الفعل ع ق (قوله الكاف) ويلزم إذا دخلت على أن المفتوحة كلمة ما فيقال كما أن زيداً قائم ولا يقال كأن زيداً قائم لئلا يلتبس بكلمة كأن صبان عن الأطول (قوله أونحوها) أي مثل أوما في معناها (قوله مما يشتق من المماثلة) اسماً أوفعلاً ولا يرد أن الفعل ليس في معنى مثل الذي هو اسم لأن المراد ما في معناه في الجملة أي ولو بطريق التضمن اه صبان ثم إن في كلامه قصوراً إذ لا يشمل لفظ نحو ولا كل ما أخذ من مادة المشابهة فالمناسب أن يقول كما قال ع ق مما دل على معناه وحينئذ فقوله كنحو لا يناسب ماقبله كما هو واضح وقوله ومثل المناسب حذفه لما في ذكره من تشبيه الشيء بنفسه ولا يقال إنه مثل بفتح الثاء لأن هذا اللفظ بمعنى القصة العجيبة كما مر فلا يقع أداة التشبيه كما لا يخفى (قوله وما أشبهها) المراد به ما لا يدخل إلا على أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخل عليه مجروراً لا غير واحترز به عن نحو كأن وشبيه ويشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد مماثل عمرو لم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيدنا المجرور بقولنا لا غير إذ عمرو في المثال المذكور يجوز نصبه اه (قوله أو كصيب) فيعل من صاب يصوب أي نزل و يطلق على المطر وعلى السحاب أيضاً اه فنرى اه صبان (قوله أي كمثل ذوي صيب) تقدير ذوي لاقتضاء الضمائر في يجعلون أصابعهم في آذانهم مرجعاً وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أي كمثل الذي استوقد ناراً اه منه (قوله بحال النبات الخ) لا حاجة إلى تقدير كمثل ما لأن المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير قاله السعد (قوله بخلاف عكس الخ) وضع الشارح خلاف موضع عكس في المصنف وعكس موضع سوى ولو أبقى سوى لكان أوضح ومراده بعكس الكاف ونحوها ما لا يطرد دخوله على المجرور تأمل (قوله وغاية التشبيه) أي الغرض الحامل على إيجاد التشبيه فان غاية إيجاد الشيء هي الغرض الحامل عليه أمور جلها عائد للمشبه ع ق وقوله أي الغرض لا منافاة بينه وبين ما للشارح كما لا يخفى وقوله عائد للمشبه أي لأن المقصود من التشبيه بيان حاله فيكون الغرض منه عائداً إليه قاله عبد الحكيم ثم إن المصنف قدم الغرض كأصله على بيان أحوال التشبيه لكونه أهم (قوله مقدار حال المشبه) أي مرتبتها (قوله إذا كان الخ) هذا هو الفارق بين بيان الحال و بيان المقدار (قوله كما في تشبيه) أي كبيان المقدار الذي في تشبيه (قوله وجوده) أي المشبه (قوله وأنت منهم) أي بحسب الأصل فلا ينافي صبره ورتبه جنساً برأسه اه صبان (قوله فان المسك الخ)

فانه لما ادعى أن الممدوح فاق الناس حتى صار أصلاً برأسه وجنساً بنفسه وكان هذا فى الظاهر كالممتنع احتج لهذه الدعوى و بيّن إمكانها بأن شبّه هذه الحالة بحالة المسك الذى هو من الدماء ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم والتشبيه فيه ضمنى لا تصريحى. ومنها إيصال حال المشبه أى تقريرها فى نفس السامع وتقوية شأنه كما فى تشبيه من لم يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء. ومنها تزيين المشبه ليرغب فيه كتشبيه وجه أسود بمقلة الظبى. ومنها تشويهه أى تقبيحه ليرغب عنه كتشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة وقد نقرتها الديكة. ومنها الاهتمام بالمشبه به كتشبيه الجائع وجهاً كالبدر فى الإشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى إظهار المطلوب. ومنها التنويه بالمشبه فى إظهاره وشهرته كتشبيه رجل خامل الذكر برجل مشهور بين الناس. ومنها استطراف المشبه أى عده ظريفاً حديثاً بديعاً كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابراز المشبه فى صورة الممتنع عادة. ومنها إيهام رجحان المشبه على المشبه به فى وجه الشبه وذلك فى التشبيه المقلوب كقوله:

وبدا الصباح كأن غرته ... وجه الخليفة حين يمتدح

وقد فاته ذلك كحال المسك وليس جواب الشرط بل علة الجواب المحذوف القائمة هى مقامه تقديره فلا استبعاد اهـ منه (قوله فانه) أى الشاعر (قوله فى الظاهر) أى بادئ الرأى قبل النظر فى الأدلة والالتفات إلى النظائر (قوله كالممتنع الظاهر) أنه يغنى عن الكاف قوله فى الظاهر اهـ منه (قوله احتج لهذه الدعوى) أى للمدعى بدليل (قوله و بين إمكانها) إنما قال بين إمكانها ولم يقل وقوعها مع أن الملحق به واقع للاشارة إلى أن الحالة المدعاة أمر غريب أعظم فى النفوس من أن يدعى عدم وقوعه بل الأليق به أن ينفى إمكانه فبين بالوقوع المستلزم للإمكان أفاده اليعقوبى (قوله بأن شبه هذه الحال الخ) تشبيه مركب بمركب اهـ يعقوبى (قوله ضمنى) إذ هو مدلول عليه بذكر لازمه وهو وجه الشبه أى التفوق على الأمثال فى قوله فان تفق الأنام وقوله * فان المسك بعض دم الغزال * أى وقد فاته فلم يذكر التشبيه صريحاً بل كناية بذكر لازمه اهـ صبان بتصرف (قوله كما فى تشبيه الخ) فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوى شأنه ما لا تجده فى غيره لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط إلف النفس بها قاله السعد وقوله لأن الفكر أى الجزم وقوله لتقدم الحسيات أى فى إدراك النفس إياها لأن النفس خلقت خالية من العلوم وأول ما تدركه المحسوسات بواسطة آلات ثم بعد الادراك المذكور وتنبهها لما بينها من المشاركات والمباينات إجمالاً يحصل لها عدم كلية هى العقليات أفاده الفنرى (قوله من لم يحصل) من حصل بتخفيف الصاد وقوله من سعيه أى عمله أو كسبه وقوله على طائل على زائدة فى فاعل يحصل أو متعلقة بيحصل على تضمينه معنى يطلع وفاعله ضمير يرجع إلى من أفاده الدسوقى عن الفنرى (قوله بمقلة الظبى) أى التى سوادها مستحسن طبعاً والمقلة شحمة العين التى تجمع السواد والبياض أو هى أو الحدقة والمراد هنا المعنى الأول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله السعد عن الأصمعى أن عين الظبى والبقر الوحشيين إنما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فعيونهن سود كلها اهـ صبان (قوله مجدور) أى عليه آثار الجدرى والسلحة العذرة الجامدة التى لا طراوة فيها ونقرتها نقبتها بالمنقار والديكة بكسر الدال وفتح الياء جمع ديك وفى لفظ قد إشعار بأن أثر النقر باق فى السلحة بعده لأنه يزول بالزمان وإنما أشعر لأنه للتقريب اهـ من الصبان والفنرى (قوله بالرغيف) فى الاستدارة واستلذاذ النفس به (قوله اظهار المطلوب) فلا يحسن إلا فى مقام الطمع فى شئ كما قاله السكاكى اهـ صبان (قوله التنويه بالمشبه) أى رفع ذكره وقوله فى إظهاره أى فى حال إرادة إظهاره (قوله استطراف) بالطاء المهملة اهـ صبان (قوله حديثاً بديعاً) تفسير طريفاً بالطاء المهملة اهـ منه (قوله كما فى تشبيه فحم الخ) وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شئ مضطرب مائل للحمرة فى وسط شئ أسود مضطرب ومما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شيئاً تافهاً محتقراً أظهر فى صورة شئ رفيع لا تصل إليه الأثمان اهـ منه (قوله جمر موقد) فى القاموس الجمر النار المتقدة فلا حاجة إلى قوله موقد اهـ أطول اهـ منه (قوله فى التشبيه المقلوب) وهو الذى يجعل فيه الناقص فى الوجه مشبهاً به قصداً إلى ادعاء أنه أكمل قاله السعد وللأطول هنا كلام راجعه فى الصبان (قوله غرته) الغرة بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم استعير لبياض الصبح قاله السعد وإضافة الغرة التى هى البياض التام إلى ضمير الصباح من اضافة الخاص إلى العام على احتمال كون المراد بالصباح مطلق الضياء وانظر باقى الاحتمالات فى الصبان وقوله حين يمتدح فيه دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه

ففيه إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء ومنه تمثال المتن وهو الليث مثل الفاسق المصحوب مثل الفاسق الصاحب مثل الأسد في عدم أمن غائلته وعوده على صاحبه بالضرر ففيه إيهام أن الفاسق المصحوب أرجح من الليث في وجه الشبه. قال:

(وباعتبار طرفيه ينقسم أربعة تركيباً افراداً علم)

أقول: ينقسم التشبيه باعتبار الطرفين إلى أربعة أقسام: الأول تشبيه مفرد بمفرد كتشبيه الخد بالورد. الثاني تشبيه مفرد بمركب كتشبيه الشقيق بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد. الثالث تشبيه مركب بمركب بأن يكون في كل من الطرفين كيفية حاصلة من عدة أشياء قد تضامت حتى عادت شيئاً واحداً كما في قوله:

كأن مثار النقع فوق رءوسنا
وأسيافنا ليل تهاوى كواكبه

الرابع تشبيه مركب بمفرد كما في تشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربا بليل مقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد قال:

(وباعتبار تعدد ملفوف او مفروق او تسوية جمع رأوا)

أقول: ينقسم التشبيه باعتبار تعدد طرفيه إلى ملفوف وهو أن يؤتى أولاً بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ثم بالمشبه بها

عند الحاضرين بالاصغاء إليه والارتياح له وعلى كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المدح قاله السعد (قوله ففيه إيهام أن وجه الخ) بحيث جعل مشبهاً به والمتبادر من أصل التشبيه أن المشبه به أقوى أفاده ع ق وكذا يقال فيما يأتي (قوله تركيبا إفرادا) تمييزان لاعتبار محولان عن المضاف إليه أي وباعتبار تركيب الطرفين وإفرادهما تأمل (قوله كتشبيه الشقيق الخ) فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب وهو الهيئة الحاصلة من مجموع الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية ووجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من نشر أجرام مبسوطة على رءوس أجرام خضر مستطيلة (قوله كأن مثار) بضم الميم اسم مفعول من أثار الغبار هيجه وحركه والنقع الغبار والاضافة من إضافة الصفة للموصوف وقوله فوق الخ أي منعقداً فوق وقوله وأسيافنا الواو بمعنى مع وأسيافنا مفعول معه وعامله مثار لأن فيه معنى الفعل وحروفه ولم نجعله منصوبا بكأن عطفاً على اسمها وهو مثار لئلا يتوهم أنهما تشبيهان مستقلان كل منهما تشبيه مفرد بمفرد وأن المعنى كأن النقع المثار ليل وكأن أسيافنا كواكبه وهذا لا يصح الحمل عليه لما صرحوا به من أنه متى أمكن حمل التشبيه على المركب فلا يعدل عنه إلى الحمل على المفرد لأنه يفوت معه الدقة التركيبية المرعية في وجه الشبه وقوله تهاوى كواكبه أي تتساقط طائفة بعد طائفة لا واحداً بعد واحد كما في الأطول وقوله طائفة الخ لأنه هو المناسب لتساقط السيوف حينئذ وإنما كان الطرفان مركبين لأن المشبه هو الهيئة المنتزعة من السيوف المسلولة المقاتل بها مع انعقاد الغبار فوق رءوسهم بالهيئة المنتزعة من النجوم وتساقطها بالليل إلى جهات متعددة اهـ من الدسوقي (قوله شابه) أي خالطه (قوله زهر) بفتح الهاء وسكونها والربى جمع ربوة وهي المكان المرتفع وأراد بالزهر النبات مطلقا كما تفيده عبارة السعد وسنذكرها وخص الربى لأنها أندى وأشد خضرة ولأنها المقصود بالنظر (قوله بليل مقمر) بجامع ضعف الضوء في كل أما في الليل المقمر فظاهر وأما في النهار المذكور فلما قاله السعد من أن الأزهار باخضرارها قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يضرب إلى السواد (قوله فالمشبه مركب) وهو النهار المشمس الذي شابه زهر الربى أي الهيئة المنتزعة من ذلك دسوقي (قوله والمشبه به مفرد) وهو الليل المقمر (قوله وباعتبار الخ) الواو داخلة على ملفوف وهو خبر لمحذوف وقوله باعتبار يصح جعله حالاً من ضمير ملفوف أو مفروق أو من أحد الأخيرين وإن أبيت إلا أن هذه أعلام فقل إنه حال من واحد من هذه المتعاطفات بناء على جواز مجيء الحال من الخبر وحذف من الباقي للدلالة على كل تأمل (قوله ملفوف) سمي بذلك للف المتشابهات فيه أي ضم بعضها إلى بعض وكذلك المشبهات بها وقوله أو مفروق سمي بذلك لأنه فرق بين المشبهات والمشبهات بها بالمشبهات وقوله أو تسوية سمي بذلك لأن المتكلم سوى بين شيئين أو أكثر بواحد في التشبيه وقوله جمع سمي بذلك لأن المتكلم جمع فيه للمشبه وجوه شبه أو لأنه جمع له أموراً مشبهاً بها قاله الدسوقي ويتضح هذا بتبيين الشارح لهذه الأقسام (قوله رأوا) أكمل به البيت أي علم البيانيون ذلك ويحتمل أنه من الرأي (قوله تعدد طرفيه) الظاهر أن الاضافة على معنى في أي تعدد واقع في طرفيه أي مجموعهما فيشمل ما إذا كان في أحدهما أو فيهما تأمل (قوله أن يؤتى بالمشبهات الخ) أراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا في المشبه بها والكلام حينئذ تشبيهان لا واحد هذا وقد تبع الشارح السعد قال الصبان ويجب أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج نحو كالعناب والحشف البالي قلوب الطير رطباً ويابساً اهـ (قوله أو غيره) كأنه أراد به مثل قولنا كالقمرين زيد وعمرو إذا أريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة قاله الصبان والدسوقي عن الأطول وفيه أنه لم يؤت بالمشبهات على طريق غير العطف مع كونه لبس

كذلك كقوله في وصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور :

كأن قلوب الطير رطباً ويابساً
لدى وكرها العناب والحشف البالي

شبه الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس منها بالحشف البالي والى مفروق وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله :

النشر مسك والوجوه دنا
نير وأطراف الأكف عنم

و إلى تشبيه التسوية وهو أن يتعدد المشبه به كقوله :

صدغ الحبيب وحالي
كلاهما كالليالي

والى تشبيه الجمع وهو أن يتعدد المشبه به دون المشبه كتشبيه الثغر باللؤلؤ المنضد أو البرد أو الاقاح في قوله :

كأنما يبسم عن لؤلؤ
منضد أو برد أو إقاح

قال :

(وباعتبار الوجه تمثيل إذا من متعدد تراه أخذا)

أقول : ينقسم التشبيه باعتبار وجه الشبه إلى تمثيل وهو ما كان وجه الشبه فيه وصفاً منتزعاً من متعدد كما في إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى فالمشبه هيئة منتزعة من أمور متعددة والمشبه به كذلك و إلى غير تمثيل وهو ما ليس وجهه كذلك نحو الصالح في هذا الزمان

على ترتيب الصورة التي الكلام فيها فالمناسب التمثيل بقولك الزيدان كالشمس والقمر إذا أريد تشبيه كل واحد بواحد بقرينة تأمل (قوله كذلك) أي بطريق العطف كما في البيت الآتي أو غيره كقولك زيد وعمرو كالقمرين تأمل (قوله العقاب) هو مؤنث صبان (قوله كأن الخ) شبه الرطب من قلوب الطير بالعناب واليابس منها بالحشف البالي ففيهما تشبيهان كما علمت (قوله رطباً ويابساً) هما حالان من القلوب والعامل هو كأن لتضمنها معنى التشبيه أي أشبه قلوب الطير حال كونها رطباً ويابساً ولما كانت الرطوبة واليبوسة لا يجتمعان في محل واحد علم أن كلا منهما وصف لما ثبت له الآخر فلزم كونهما حالين على التوزيع فالضمير في كل منهما يعود إلى موصوفه وهو البعض الشمول للقلوب اهـ يعقوبي وقوله فالضمير الخ أي فطابقت كل حال صاحبها فلا اعتراض بعدم المطابقة حيث لم يقل رطبة (قوله وكرها) هو عش الطائر وان لم يكن فيه صبان وقوله العناب هو حب أحمر مائل للسكدرة قدر قلوب الطير قال الدسوقي وقوله والحشف هو أردأ التمر قاله السعد ووصفه بالبالي تأكيداً لهيئة التشبيه فانه أشبه بالقلب اليابس في شكله ولونه وتكامشه من الجديد قاله اليعقوبي (قوله ثم آخر وآخر) أي مشبه ومشبه به (قوله النشر مسك) أي الرائحة الطيبة منهن كرائحة المسك وقوله دنانير أي كالدنانير من الذهب في الاستدارة والاستنارة مع مخالطة الصفرة لأنها مما يستحسن في ألوان النساء والأطراف الأصابع والعنم شجر أحمر لين الأغصان ثمر تشبه بأغصانه أصابع الجواري المخضبة فقد شبه النشر بالمسك والوجوه بالدنانير وأطراف الأكف بالعنم جاعلا كل مشبه مع مقابله اهـ يعقوبي وقوله لأنها الخ أي وانما جعلت من وجه الشبه لأنها الخ (قوله صدغ الحبيب) بضم الصاد وهو ما بين الأذن والعين ويطلق على الشعر المتدلي من الرأس على هذا الموضع وهو المراد هنا وقوله كلاهما كالليالي أي في السواد إلا أنه في حاله تخييلي فقد تعدد المشبه وهو صدغ الحبيب وحاله واتحد المشبه به وهو الليالي و إنما كان المشبه به متحداً لأن المراد بالتعدد هنا وجود معنيين مختلفي المفهوم والمصدوق لا وجود أجزاء الشيء مع تساويها كالليالي اهـ دسوقي (قوله كأنما الخ) قال السعد شبه ثغره بثلاثة أشياء اهـ أي جعل كل واحد منها مشبهاً به وقد نبه على هذا بأو ونظر في كونه من باب التشبيه بأن المشبه به أعني الثغر غير مذكور لفظاً ولا تقديراً وأجيب بأن تشبيهه بثلاثة أشياء ضمني لأن تشبيه التبسم بالتبسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغر بأحدها كذا في الأطول قاله الصبان (قوله يبسم) بكسر السين وحكى بعضهم ضمها أي يتبسم وضميره يرجع إلى الأغيد قبل والمنضد المنظم والبرد حب الغمام والاقاح جمع أقحوان بضم الهمزة نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر كما في الصحاح فتشبيه الأسنان بالأقحوان باعتبار لون ما حواليه من الورق وحسن انتظامه مع قطع النظر عما في الوسط من الأصفر هذا هو الأقرب اهـ من السعد والصبان والدسوقي (قوله وباعتبار الوجه) أي تركيباً وعدمه ويقال في إعراب قوله وباعتبار الخ ما مر في البيت قبله وقوله تمثيل الخ أي وغير تمثيل إذ لم يكن وجهه مأخوذاً من متعدد ثم إنه لا يرد أنه تقسيم للشيء إلى نفسه وغيره لأن التمثيل يرادف التشبيه يشهد لذلك كلام الكشاف حيث يستعمله استعمال التشبيه لأنه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص منه وما هو نفس المقسم المعنى الأعم والمقسم ما هو أخص فلا إشكال وبهذا اندفع أيضاً أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد التمثيل عنه قاله الصبان عن الأطول (قوله منتزعا) أي مأخوذاً يعقوبي (قوله في إني أراك الخ) لا يخفى أن هذا خارج عن الموضوع لأنه من باب الاستعارة فالمناسب أن يقول كما مر من تشبيه الثريا وتشبيه مثار النقع مع الأسياف (قوله فالمشبه هيئة الخ) أي ووجه الشبه منتزع من المتعددين فبيان التعدد في الطرفين ليس هو المقصود بل لينبني عليه المقصود فلا

كالكبريت الأحمر . قال: (وباعتبار الوجه أيضاً مجمل خفيٌ أو جليٌ أو مفصل) أقول: ينقسم التشبيه أيضاً باعتبار الوجه

إلى مجمل وهو ما لم يذكر فيه وجه الشبه كالمثال المتقدم والوجه الغرة ومن الوجه ما هو خفي لا يفهمه إلا الخواص كقول (١٤٤)

بعضهم: هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها. أى هم متناسبون فى الشرف كما أن الحلقة متناسبة الأجزاء فى الصورة ومنه ما هو ظاهر يفهمه كل أحد نحو زيد كالأسد وإلى مفصل وهو ما ذكر فيه وجه الشبه كقوله

وثغره فى صفاء وأدمعي كاللآلى

قال: (ومنه باعتباره أيضاً قريب. وهو جلي الوجه عكسه الغريب لكثرة التفصيل أو لندرة فى الذهن كالتركيب فى كنهية) أقول: ينقسم التشبيه أيضاً باعتبار وجهه إلى قريب مبتذل وهو ما ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به من غير احتياج إلى تأمل كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز فى المقدار والشكل وإلى غريب وهو ما لا ينتقل فيه إلا بعد الفكر كتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الأشل إما لكثرة التفصيل فى الوجه كهذا المثال أو ندور حصول المشبه به وبه فى الذهن لكونه وهمياً كأنياب الأغوال أو مركباً خيالياً نحو:

أعلام ياقوت نشر ... ن على رماح من زبرجد

أو مركباً عقلياً نحو كمثل الحمار يحمل أسفاراً والمراد بالنهية العقل أى كالمركب العقلى

اعتراض بأن المناسب للمقام إفادة انتزاع الوجه لا الطرفين لكن كان الأولى التصريح بهذا المقصود تأمل وسيأتى بيان الهيآت الثلاثة فى المثال فى الاستعارة التمثيلية (قوله كالكبريت الأحمر) أى فى العزة فوجه الشبه هنا واحد (قوله خفى أو جلى) صفة لمجمل وتقسيم له وقوله أو مفصل عطف على مجمل قاله المصنف (قوله المفرغة) أى المصبوبة فى قالب بعد أن أذيب ما هى منه اهـ صبان (قوله طرفاها) المراد طرفها الأعلى وطرفها الأسفل اللاعمان للأفضل والأدنى وإذا لم يعلم الأعلى والأدنى لم يعلم الوسط أطول اهـ صبان (قوله متناسبون الخ) أى متشاكلون فيه بحيث يمتنع تعيين بعضهم فاضلاً وبعضهم مفضولاً وقوله متناسبة الأجزاء أى بحيث يمتنع تعيين بعضها طرفاً وبعضها وسطاً لكونها لا انفصال فى جوفها ولا جوانبها أفاده السعد ثم إن قول الشارح أى هم الخ بيان لوجه الشبه كما لا يخفى (قوله وثغره الخ) فقد ذكر وجه الشبه وهو الصفاء بين المشبه وهو الثغر والأدمع والمشبه به وهو اللآلى (قوله لكثرة التفصيل الخ) اعلم أن غرابة التشبيه حاصلة بغرابة وجه الشبه وغرابة الوجه تكون لوجهين أشار لأحدهما بقوله لكثرة الخ وللآخر بقوله أو لندرة الخ والمراد بالتفصيل اعتبار أوصاف كثيرة فى التشبيه على وجه لطيف لا يدركه إلا الخاصة ع ق (قوله أو لندرة فى الذهن) أى ندرة حضور المشبه به فى ذهن الانسان وذلك يستتبع ندرة إدراك الوجه به فتحصل الغرابة المقتضية لاختصاص الخواص بذلك الادراك القليل ع ق ثم إن ندرة حضور المشبه به إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما فى تشبيه البنفسج بنار الكبريت وإما مطلقاً لكونه وهمياً أو مركباً خيالياً أو مركباً عقلياً وقول المصنف كالتركيب فى كنهية بكاف التمثيل بعد الجار كالتى قبله وكسر النون وسكون الهاء وفتح الياء مخففة أى كندرة ذى التركيب الخ يشمل هذين الوجهين إذ يدخل تحت الكاف الأولى ندرة غير مركب كالوهمى ونار الكبريت وتحت الثانية الخيال تأمل (قوله مبتذل) أى ممتهن محتقر لأنه يتناوله كل أحد وهذا الابتذال عند ظهور وجه الشبه وظهور ثبوته للطرفين (قوله وهو ما ينتقل فيه الخ) والمنتقل هو المتكلم الذى هو مريد التشبيه ويلزم من قرب انتقاله قرب فهم السامع صبان (قوله وهو ما لا ينتقل فيه الخ) لعدم حضور المشبه به فى الذهن (قوله كتشبيه الشمس الخ) فإن الرجل ربما ينقضى عمره ولا يتفق له أن يرى مرآة فى يد أشل قاله السعد فالمشبه به هنا بعيد عن الفكر لا ينتقل إليه بسرعة لشدة ندرته ووجه الشبه هو الهيئة المجتمعة من الاستدارة والاشراق وسرعة الحركة واتصالها وتموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يظهر الشعاع كأنه يفيض من جانب الدائرة ثم يضعف ويبقى متردداً بين الانبساط تارة والانقباض أخرى بسبب الحركة الاضطرابية وإذا تأملت حال الشمس عند الطلوع وجدتها كالمرآة فى جميع ما ذكر لأنها تروح مضطربة كما تضطرب المرآة فى كف الأشل وقد اشتمل على تفاصيل كثيرة قاله المصنف فى شرحه (قوله كهذا المثال) وقد علمت وجود الغرابة فيه من بعد المشبه به فالغرابة فيه من وجهين (قوله لكونه وهمياً) أى وهو بعيد عن الفكر لعدم وجوده أصلاً وكذا المركب الخيالى (قوله أو مركباً عقلياً) لأن الاعتبارات التى تركب منها لا يكاد يستحضرها مجموعة إلا الخواص فهى غير حاضرة فى الفكر (قوله نحو كمثل الحمار الخ) فإن المشبه قصة قد اعتبر فيها كون الحمار حاملاً لشىء وكون المحمول أبلغ ما ينتفع به وكون الحمل بمشقة وتعب وهذه الاعتبارات المدلولات للقصة عقلية وإن كان متعلقها حسياً (قوله والمراد بالنهية الخ)

وفى بعض النسخ لكثرة التفصيل بعد النسبة وهو بضم الباء معطوف بحذف العاطف وأل فى النسبة عوض من المضاف إليه أى ومن أسباب الغرابة بعد نسبة المشبه به عن المشبه فيقل بذلك حضور المشبه به فى الذهن حين حضور المشبه . قال :

(وباعتبار آلة مؤكد بحذفها ومرسل إذ توجد ومنه مقبول بغاية يفى وعكسه المردود ذو التعسف
وأبلغ التشبيه ما منه حذف وجه وآلة يليه ما عرف) أقول : ينقسم التشبيه باعتبار أداته إلى مؤكد ومرسل فالمؤكد ما حذفت أداته نحو زيد أسد والمرسل ما ذكرت فيه الأداة نحو زيد كالبدر وسمى مرسلا لإرساله عن التأكيد المقتضى بظاهره أن المشبه عين المشبه به ثم من التشبيه ما هو مقبول وهو الوافى بأى غرض من الأغراض المتقدمة وما هو مردود وهو عكسه أى الغير الوافى بذلك والبليغ من التشبيه ما حذف منه وجه الشبه وأداة التشبيه نحو زيد أسد أو مع حذف المشبه نحو أسد فى مقام الإخبار عن زيد ويليه حذف أحدهما أى الوجه أو الأداة أى فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالأسد ونحو كالأسد عند الإخبار عن زيد ونحو زيد أسد فى الشجاعة ونحو أسد فى الشجاعة عند الإخبار عن زيد ولا قوة لذكرهما معا مع ذكر المشبه أو بدونه نحو زيد كالأسد فى الشجاعة ونحو كالأسد فى الشجاعة خبرا عن زيد . قال :

[الباب الثانى الحقيقة والمجاز]

(حقيقة مستعمل فيما وضع له بعرف ذى الخطاب فاتبع) أقول : المقصود من هذا البحث المجاز إذ به يتأتى اختلاف الطرق فذكر الحقيقة لمقابلتها له لا لتوقفه عليها لأن التحقيق عدم التوقف والحقيقة فى الأصل من حق الشئ ثبت سميت بذلك لثبوت اللفظ على أصل وضعه والمجاز من جاز المكان يجوزه إذا تعداه إلى مكان آخر سمى بذلك لأنهم جازوا به معناه الأصلى إلى معنى آخر .

وبه فسرها المصنف فى شرحه وقوله أى كالمركب العقلى حل معنى لقوله كالتركيب الخ لكنه غير واف بالمناسب زيادة ونحوه ليتم المعنى (قوله وفى بعض النسخ الخ) وهى التى شرح عليها المصنف والمراد بالنسبة المناسبة كما يؤخذ من شرح المصنف (قوله العاطف) أى على كثرة التفصيل (قوله وباعتبار آلة) أى ذكرا وإسقاطا (قوله بحذفها) متعلق بمحذوف أى وهو ما وجد بحذفها أى معه وقوله إذ توجد أى وذلك إذ الخ ثم إن قوله بحذفها صادق بحذف الوجه معها وانفرادها لكن إذا حذف بلغ التأكيد النهاية وإلا توسط من ع ق والظاهر أنه لا مانع من تعلق الظرف الأول بمؤكد والثانى بمرسل نعم الأول أبعد عن الركة (قوله ذو التعسف) أى التكلف والأخذ على غير طريق فلم يقبل اهـ منه (قوله وأبلغ التشبيه) أى أقواه مبالغة (قوله المقتضى الخ) ظاهره أنه وصف للتأكيد وعبارة السعد فصار مرسلا عن التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن الخ فهو فيها وصف للحذف وهذا هو المتعين لأن التأكيد إنما حصل من الحذف بسبب هذا الإشعار بالعينية فليس هو المقتضى لها تأمل (قوله الوافى الخ) كأن يكون المشبه به أعرف الطرفين بوجه الشبه فيما إذا كان الغرض بيان حال المشبه وأتم الطرفين فيه فى إلحاق الناقص بالكامل ومسلم الحكم فيه معروفة عند المخاطب فى بيان الإمكان أفاده الأصل والسعد (قوله الغير الوافى) كما فى تشبيه الممدوح بفوقه الأقران بإنسان آخر لا يسلم فيه الوجه ع ق (قوله والبليغ) أى الفرد الكامل منه بدليل وأبلغ التشبيه ومثله فى الأصل (قوله ما حذف منه الخ) أى فقط بدليل ومع حذف المشبه أى أو مع (قوله فى مقام الأخبار) أى الحاصل حال إجابة السائل عن حال زيد فى الجراءة (قوله نحو زيد الخ) هذا وما بعده لما حذف فيه الوجه وقوله ونحو الخ مثالان لما حذف فيه الأداة (قوله ولا قوة لذكرهما الخ) اعلم أن صور المقام ثمانية وذلك أن الأركان أربعة والمشبه به مذكور قطعا والمشبه إما مذكور أو محذوف وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو محذوف فهذه ثمانية أقواها الأولان فى الشارح ويليهما الأربعة بعدها ولا قوة للأخيرين . وبيان ذلك أن القوة إما لعموم وجه الشبه ظاهرا وذلك عند حذفه أو لحمل المشبه به على المشبه ظاهرا وذلك عند حذف الأداة فما اشتمل على الوجهين جميعا فهو فى غاية القوة وما خلا عنهما فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط أفاده السعد .

الباب الثانى الحقيقة والمجاز

إنما لم يقيدهما باللغويين لإخراج العقليين المتقدمين أول الكتاب لئلا يتوهم خروج الشرعيين والعرفيين ع ق (قوله بعرف) متعلق بوضع ع ق (قوله لأن التحقيق الخ) فقد لا يكون للمجاز حقيقة كما فى الرحمن على ما تقدم مع ما فيه (قوله من حق) بابه ضرب ونصر صبان (قوله اللفظ) أى الذى يطلق عليه لفظ حقيقة (قوله والمجاز) أى هذا اللفظ وقوله من جاز الخ أى فى الأصل وقوله

سمى أى المجاز بمعنى الكلمة فى كلامه استخدام وقوله لأنهم جازوا به الخ أى فأطلق عليه هذا اللفظ مراداً منه اسم المفعول فهو بحسب الأصل مجاز مرسل علاقته التعلق تأمل (قوله اللفظ المستعمل الخ) يشمل الحقيقة المفردة والمركبة كقام زيد (قوله فى اصطلاح المخاطب) بكسر الطاء كما سيذكره أى فى اصطلاح يقع به مخاطبة المتكلم لغيره بالكلام المشتمل على تلك الكلمة (قوله فخرج المهمل الخ) رتب المخرجات على ترتيب القيود (قوله أو مجازا) إنما خرج هذا بقوله فيما وضع له لأن المراد بالوضع عند الاطلاق الوضع التحقيقى القابل للتأويلى أعم من أن يكون شخصياً أو نوعياً والوضع فى المجاز ليس تحقيقياً فاندفع استشكال التفتازانى بأنه إن أريد بالوضع الشخصى خرج كثير من الحقائق لأن جميع المركبات وكثيراً من المفردات مثل الأفعال ومثل المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وبالجملة كل ما تكون دلالته بحسب الهيئة دون المادة إنما هى موضوعة بالنوع دون الشخص وان أريد مطلق الوضع أعم من الشخص والنوعى لم يخرج المجاز عن التعريف لما أنه موضوع بالنوع قاله الصبان فى رسالته البيانية أى وإن أريد النوعى دخل المجاز وخرج ما وضع من الحقائق وضعاً شخصياً والظاهر أنه تركه لوضوحه (قوله والمستعمل فيما الخ) اعلم إن هذا قبل قيد فى اصطلاح المخاطب داخل وخارج بجهتين كما لايخفى فهذا للتنصيص على الاخراج أى لتصيير التعريف نصاً فى الإخراج لا لأصل الاخراج وينبغى أن يكون هذا مراد الشارح وغيره ممن أفاد أن هذا القيد للاخراج وكما أنه للتنصيص على إخراج ما ذكر هو أيضاً للتنصيص على إدخال الحقيقة التى لها معنى آخر باصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب كالصلاة إذا استعملها اللغوى فى الدعاء فانها حقيقة مع أنها يصدق عليها أنها مستعملة فى غير ما وضعت لكن فى غير اصطلاح المخاطب فهى أيضاً قبل القيد كالمخرج السابق وعلى إدخال الأعلام المنقولة فانها إنما يصدق عليها أنها مستعملة فى غير اصطلاح المخاطب ثم إنه لا تنصيص لهذا القيد على دخول المشترك فى اصطلاح التخاطب إذ يصدق عليه أنه مستعمل فيما وضع له فى اصطلاح التخاطب وأنه مستعمل فى غير ما وضع له فيه فهو داخل خارج بجهتين مختلفتين ولا على خروج لفظ وضع لمعنيين فى اصطلاح التخاطب وقد استعمل فى أحدهما لا من جهة أنه موضوع له بل من جهة العلاقة بالمعنى الآخر كاستعارة عمى البصيرة من عمى البصر مع أنه حقيقة فيهما والتنصيص على هذين إنما يكون بقيد الحيثية الملحوظة فى التعريف اى من حيث إنه موضوع له فلا بد من قيد الحيثية كما أنه لابد من قيد فى اصطلاح التخاطب ودعوى بعضهم أن قيد الحيثية مغن عنه غير ظاهرة فى التنصيص على الإدخال كما لايخفى على المتأمل هذا ملخص ما أفاده الصبان فى الرسالة (قوله فقوله الخ) تفريع على قوله اللفظ المستعمل الخ (قوله وقد يجى) بلا همز (قوله كلمة الخ) ترك المصنف والشارح قيد فى اصطلاح التخاطب قال المصنف ولم أذكره اكتفاء بما تقدم فى تعريف الحقيقة وبما سنذكر من التقسيم الى شرعى أو عرفى أو لغوى مع ضيق النظم وكأن الشارح اكتفى كالمصنف بما ذكر. وأقول كل من الأولين ليس مسوغاً للترك إذ التعريف لابد أن يكون جامعاً مانعاً فى ذاته وضيق النظم لا يسوغ به الاخلال بالمقصود على أنه لو قال:

كلمة غايرت الموضوع فى ... عرف مخاطب لعلقة نفى
مع القرينة كلا تعص الأسد ... وغض طرف القلب عن سوى الأحد

لوفى بالمقصود من غير حاجة إلى زيادة على بيتين وسيأتى ما يدخل ويخرج به مع الرد على من زعم الاستغناء عنه بغيره مما فى التعريف فترقب (قوله غايرت الموضوع) أى جاوزته والموضوع من باب الحذف والايصال أى جاوزت المعنى الموضوع له بأن استعملت فى غيره كذا يؤخذ من شرح المصنف

والحقيقة عرفاً اللفظ المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح المخاطب فخرج المهمل فلا يوصف بحقيقة ولا مجاز والمستعمل فى غير ما وضع له غلطاً إن لم تكن علاقة ومجازاً إن كانت والمستعمل فيما وضع له فى غير عرف المخاطب كالصلاة المستعملة عند اللغوى فى الدعاء إذا استعملها فى الهيئة المخصوصة فانها حينئذ ليست حقيقة لأن هذا ليس عرف اللغة ومثلها الفعل إذا استعمله اللغوى فى الحدث والزمان فقوله مستعمل أى لفظ مستعمل وما واقعة على المعنى والمراد بذى الخطاب المخاطب بكسر الطاء. قال:

(ثم المجاز قد يجى مفردا ... وقد يجى مركبا فالمبتدا
كلمة غايرت الموضوع

ورُبما يُشعر به صَنيع الشارح عند التأمل (قوله مع قرينة) هو وما بعده متعلقان بقوله غابرت فيما يظهر ولاحاجة إلى تكلف غير هذا كما صنع ع ق (قوله كاخلع نعال الكون) المراد بالكون هنا الموجودات وقد استعير لفظ النعال للحقرات وفي ع ق إبدال الكون بالعين والمراد بنعالها شهواتها والجامع في الأول مطلق الحقارة وفي الثاني المنع فالتجوز على كل في النعال والخلع ترشيح إما باق على حقيقته أو مستعار للترك والاعراض (قوله وغض الخ) فيه استعارة مكنية شبه القلب بانسان بصير بجامع يوصل كل منهما إلى المراد بالكشف عنه والطرف تخييل والغض ترشيح كذلك في البيت مثال لنوعين من المجاز قاله ع ق وسيأتي بيان ما للشارح (قوله في غير ماوضعت له) ما واقعة على معنى وضمير وضعت للكلمة فلم يرجع لما فكان الواجب الابراز قال الصبان في الرسالة والمراد الوضع التحقيقي شخصيا أو نوعيا لأنه المنصرف إليه الوضع عند الاطلاق فلاينافي أن المجاز موضوع وضعا تأويليا نوعيا فاندفع بحث الغنيمي بما نصه إن أريد بالوضع في تعريف المجاز الوضع الشخصي ورد عليه نحو المثنى والجمع والمصغر والمنسوب والمشتق فان الوضع فيها نوعي فيكون التعريف غير مانع لدخول ما ذكر فيه وإن أريد النوعي خرج المجاز لأنه موضوع بالنوع وان أريد الأعم كان أكثر فسادا اه وقوله كان أكثر فسادا لاوجه للأكثرية فان اللازم على ماذكر إنما هو خروج المجاز كاللازم على ماقبله بل أكثرية الفساد إنما تترتب على ماقبله إذ يلزم عليه دخول الحقيقة الموضوعة وضعا شخصيا وخروج المجاز ثم رأيت بعضهم نبه له وأجاب بما لاينهض (قوله لعلاقة) أي لملاحظة علاقة فوجودها بدون الملاحظة غير كاف والعلاقة بفتح العين على الأفصح وهو مناسبة خاصة بين المنقول عنه والمنقول إليه وسميت علاقة لأن بها يتعلق ويرتبط المعنى الثاني بالأول فينتقل الذهن منه إلى الثاني قاله في الرسالة (قوله من إرادته) أي إرادة الموضوع له (قوله وكاستعمال الخ) نبه بذلك على أن المجاز يطلق على الاستعمال كما يطلق على الكلمة الخ ثم إن مفاد الشارح أن مثالي المصنف للمصرحة وهو خلاف مامر عن ع ق وكل منهما صحيح كما سبقت إفادته لكن ذاك أولى كما لا يخفى (قوله تخرج المهمل الخ) بقوله المستعملة والثاني بقيد العلاقة والثالث بقوله مانعة الخ وينبغي أن يراد المهمل عن الاستعمال إذ ليست بمجاز كما أنها ليست بحقيقة تأمل وقيد في غير ما وضعت له لاخراج الحقيقة وقيد في اصطلاح التخاطب للتنصيص على إدخال المجاز المستعمل فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب وتقديم مثاله وعلى إخراج الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح آخر غير اصطلاح التخاطب وتقدم مثالها أيضا وإخراج الأعلام المنقولة وإنما قلنا للتنصيص لما مر وادعى بعضهم الاستغناء عن هذا القيد بالحيثية الملحوظة في التعريف وهو مردود بأن الأصل ذكر القيد وبغير ذلك وبعضهم بالعلاقة وهو ظاهر في الادخال لا الاخراج أفاده في الرسالة (قوله في الشبهة) أي في ذي الشبهة (قوله ملاك الدين) أي قوامه أي يتقوم و ينتظم به (قوله فانه مفسدة الدين) الأقرب أن مفسدة مصدر فسد وصف به الطمع مبالغة أو أريد به السبب مجازا مرسلا ويحتمل أنه اسم مكان متجوز به إلى المنشأ على مذهب السعد وكذا يقال في مذلة والظاهر أن المجاز على هذا الاحتمال بالاستعارة الأصلية إذ لا تجوز في حدث هذا المشتق تدبر بجدا (قوله كلاهما) أي كل من الحقيقة والمجاز وقوله شرعي أي منسوب للشرع لكونه هو الواضع لتلك الكلمة فصارت حقيقة تنسب له أو لكونه هو المستعمل لذلك اللفظ في غير ما وضع له في اصطلاحه فصار مجازا ينسب له وقوله أو عرفي أي منسوب للعرف لكون أهله هم الواضعون للفظ أي لكونهم هم المستعملون للفظ في غير ما وضع له في اصطلاحهم ع ق ومثل هذا يقال في اللغوي (قوله مرسل) لارساله عن التقييد بعلاقة مخصوصة بخلاف الاستعارة فان علاقتها مخصوصة بالتشابه اه منه (قوله جزء الخ) أي لكون اللفظ معناه جزء للمنقول إليه أو كل له ع ق ونظيره

مع قرينة لعلقة نلت الورع
كاخلع نعال الكون كي تراه
وغض طرف القلب عن سواه)

أقول: المجاز قسمان مفرد ومركب فالمفرد الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة وقرينة مانعة من إرادته كالأسد الذي استعمله اللغوي في الرجل الشجاع واستعمال الخلع والغض في الإعراض عما سوى الله تعالى تخرج المهمل والغلط والكناية وغابرت تجاوزت والورع ترك ما لا شبهة فيه خوفا من الوقوع في الشبهة وهو ملاك الدين كله فقليل العمل معه كثير وكثيره مع عدمه قليل بخلاف الطمع فانه مفسدة الدين ومذلة الرجال.

قال:

(كلاهما شرعي أو عرفي نحو ارتقى للحضرة الصوفي
أو لغوي والمجاز مرسل أو استعارة فأما الأول
فما سوى تشابه علاقته جزء

وكلٌّ أو بحلٍ آلته   ظرفٌ ومظروف مسبب سبب   وصف لماض أو مآل مرتقب)

أقول: كلٌّ من الحقيقة والمجاز لغويٌّ وشرعيٌّ وعرفيٌّ كالصلاة المستعملة لغة في الدعاء والهيئة المخصوصة والعكس أي الصلاة المستعملة شرعاً في الهيئة والدعاء وكالدابة المستعملة لغة في كل ما يدب على الأرض وفي ذوات الأربع والعرف عام وهو ما لا يتعين ناقله عن المعنى اللغوي وخاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى المنقول عنه (١٤٨) كالفعل المنقول عند النحاة عن الحدث المعنى اللغوي إلى الكلمة المخصوصة ومنه مثال المتن فان الارتقاء حقيقة في المحسوسات مجاز في الترقي في مقامات السلوك وكالحضرة فان الصوفية نقلوها من المحسوسات إلى دائرة الكمال والصوفي من صفا من الرعونات البشرية حتى وصل بذلك إلى خالق البرية . ثم المجاز المفرد إما مرسل وهو ما كانت العلاقة فيه غير المشابهة كاستعمال اسم الجزء في الكل كالكلمة في الكلام وعكسه كاستعمال الأصابع في الأنامل في يجعلون أصابعهم في آذانهم. ومنها إطلاق اسم الحال على المحل وعكسه وقد اجتمعا في قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد إذ المراد بالزينة الثوب وبالمسجد الصلاة ومنها الآلة نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين أي ذكرا حسنا فاستعمل اللسان في الذكر لأنه آلته . ومنها استعمال الظرف في المظروف نحو شربت كوزا أي ماء وعكسه نحو ففي رحمة الله أي الجنة التي هي ظرف الرحمة . ومنها إطلاق اسم المسبب على السبب نحو أمطرت السماء نباتاً أي غيثاً وعكسه نحو رعينا غيثاً أي نباتاً. ومنها اعتبار ما كان نحو وآتوا اليتامى أموالهم سماهم يتامى باعتبار وصفهم الماضي . ومنها الأول نحو إني أراني أعصر خمرا

لايسمون

يقال فيما بعد (قوله محل) أي وحال ففي كلامه حذف الواو ومعطوفها كما أفاده الشارح وغيره (قوله ظرف ومظروف) ذكر عق أنه يستغنى عن هذين بالحالية والمحلية وهو واضح (قوله لماض) أي منسوب لماض ومثله مآل ومرتقب صفة مآل أي منتظر تأمل (قوله كالصلاة المستعملة الخ) مثل الشارح بستة الأول والثاني للحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي والثالث والرابع للحقيقة الشرعية والمجاز الشرعي والخامس والسادس كالأول والثاني إلا أن السادس يصلح مثالاً للحقيقة العرفية وكان الأولى جعله خامساً وجعل السادس الدابة مستعملاً في إنسان جاهل لتكون الأمثلة الستة للصور الستة التي أفادها بقوله أولاً وكل من الحقيقة الخ تأمل (قوله عام) مثاله الدابة لذوات الأربع وللانسان عق (قوله المعنى اللغوي) بدل من الحدث (قوله ومنه) أي من العرف الخاص أي من حقيقته (قوله في المحسوسات) أي في التدارج أي في طلوعها (قوله مجاز في الترقي الخ) أي وقد صار حقيقة عرفية خاصة فيه وهذا المحذوف هو محط بيان مثالية الارتقاء فكان ينبغي ذكره (قوله من المحسوسات) أي جنسها وهو موضع حضور الشخص (قوله دائرة الكمال) هي الحالة التي إذا وصل إليها الشخص سمي عارفاً كما يعلم مما مر (قوله الرعونات) أي الأوصاف الذميمة (قوله كاستعمال الخ) مثال للعلاقة كما يؤخذ مما بعد والمناسب كالجزئية أي كون اللفظ معناه جزء للمنقول إليه إذ الاستعمال لا يسمى علاقة بل مجازاً ونظيره يقال فيما بعد من لفظ إطلاق واستعمال تأمل وقوله كالكلمة مثال لاسم الجزء المستعمل في الكل وقوله كاستعمال الأصابع مثال للعكس وقوله في الأنامل أي التي هي بعض الأصابع وقوله في يجعلون الخ والقرينة استحالة دخول الأصابع بتمامها في الآذان عادة وفيه مزيد مبالغة كأنه جعل جميع الأصابع في الأذن لئلا يسمع من الصواعق شيء قاله الدسوقي (قوله إذ المراد بالزينة الثوب) وهو محل لمعناها الحقيقي فقد أطلق اسم الحال على المحل وقوله وبالمسجد الصلاة وهي حالة في مكانها الذي هو معناه الحقيقي فقد أطلق اسم المحل على الحال والقرينة في الأول أنه لا يعقل التكليف بأخذ الزينة إنما يعقل بأخذ محلها وفي الثاني السياق الذي نزلت فيه الآية هذا ما ظهر لي (قوله الآلة) المناسب الآلية أي كون معنى الاسم آلة للمنقول إليه قاله الدسوقي وفرق بعضهم بين الآلة والسبب بأن الآلة هي الواسطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة للذكر لا سبب له قاله سم واعترض بأن هذا الفرق لا يظهر إذ قد يقال الآلة بها وجود الشيء ولذا أدخل بعضهم الآلة في السبب اهـ (قوله في الآخرين) أي المتأخرين عني من الأنبياء والأمم (قوله حسنا) أخذه من إضافة اللسان للصدق دسوقي (قوله واستعمال الخ) المناسب التفريع بما يظهر (قوله أي الجنة) وفي التعبير عن الجنة بالرحمة إشارة إلى كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها أطول اهـ صبان (قوله التي هي ظرف الرحمة) المراد بها الاحسان والانعام وهو أمر اعتباري إذ هو تعلق القدرة بإيجاد النعم وليس حالاً في الجنة وإنما الحال فيها أثره ففي الرحمة تجوز على تجوز اهـ منه فان راعيت أن أصلها الرقة زاد تجوز ثالث (قوله باعتبار الخ) إذ هم في حال إعطائهم أموالهم

لا يسمون يتامى كما لا يخفى (قوله أى عصيرا الخ) تفسير لقوله خمراً والداعى له عدم صحة للمعنى الحقيقى لأن العصير حالة العصر لا يخامر العقل وإنما يخامره بعد مدة وكان الأولى للشارح أن يقول أى عنباً يئول عصيره إلى الخمر لأن العصير لا يعصر إلا أن يقال أراد أن أعصر بمعنى أستخرج وهذا بناء على ما هو التحقيق الذى يسبق إلى الذهن من أن نسبة الفعل وما يشبهه إلى ذات موصوفة بوصف إنما يكون بعد اتصافها بذلك الوصف بحيث يكون اتصافها سابقاً على ثبوت الفعل فيلزم وقوع العصر على العصير أى للعصور وأما إن قلنا إن الفعل يقارن تعلقه وصف المفعول به وأن المعنى هنا إنى أعصر عصيرا حاصلا بذلك العصر فلا حاجة إلى تأويل أعصر بأستخرج اه دسوقى (قوله فى قولنا) حال من الأسد.

[فصل : فى الاستعارة]. (قوله كأسد شجاعته) قال المصنف وتبعه الشارح تقديره كلفظ أسد إذا أطلق على الرجل وشجاعته العلاقة أى وعلاقته شجاعته اه فأفاد أن شجاعته خبر لمحذوف هو علاقته مع تقدير ما ذكر قبل المحذوف ولا يخفى أن هذا التقدير ظاهر فى إن العلاقة هى الشجاعة المضافة لضمير الشجاع وهو لا يصح فلابد من زيادة تقدير بأن يقال علاقته المشابهة بجهة فى شجاعته فى البيت إجحاف عظيم وشهرة المثال لا تدفع قبحه كما لا يخفى مع اقتضاء أن وجه الشبه بين الأسد والشجاع الشجاعة مع أنه ينبغى أن يكون هو الجراءة بناء على ما اشتهر من أن الشجاعة ملكة توجب الإقدام على المهالك فهى خاصة بالعاقل وإن نفاه بعض المحققين ولو قال :

هى التى علقته المشابهه كالليث فى من فى اجتراء شابهه

لوفى بالمقصود مع العذوبة والسلامة من هذا كله (قوله وفردا الخ) الواو داخلة على قرينة وهو مبتدأ سوغه الوصف بلها وضمير لها للاستعارة والخبر قد ألفا وفردا وما بعده أحوال من الضمير فى ألفا الراجع إلى القرينة بالتأويل المذكور فتأمل (قوله لعلاقة المشابهة) أى التى قصد أن الاطلاق بسببها فاذا أطلق المشفر على شفة الانسان فان قصد تشبيهها بمشفر الابل فى الغلظ فهو استعارة وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة وقد يكون مجازاً مرسلا قاله السعد (قوله والأصح الخ) دليله أنها للمشبه به لا للمشبه ولا لأعم منهما فاذا استعملت فى المشبه كانت مستعملة فى غير ما وضعت له فأسد فى قولنا رأيت أسداً يرمى موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا لمعنى أعم من السبع والرجل كالحيوان ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كاطلاق الحيوان على الأسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة قطعا فاطلاقه على الرجل الشجاع إطلاق على غير ما وضع له مع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له فيكون مجازاً لغويا وفى هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام إذا أطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار تحقق العام فيه فهو ليس من المجاز فى شىء كما إذا لقيت زيداً فقلت لقيت رجلاً أو إنساناً أو حيوانا بل هو حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا فى معناه الموضوع له اه من الأصل والسعد بإيضاح وقول السعد وفى هذا الكلام أى كلام الأصل وهو ما قبل قولنا فاذا استعملت الخ (قوله بمعنى الخ) أفاد اليعقوبى أن الباء للسببية وأن إضافة معنى إلى ما بعده للبيان حيث قال فى حل الأصل ولما كان فى تحقيق كونها مجازاً عقليا غموض أشار إلى ما يعنيه القائل من سبب التسمية بالعقلى بقوله بمعنى الخ اه ثم إن الشارح أشار بقوله بمعنى الخ إلى أن المراد من المجاز العقلى ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمى وهو ظاهر فان المراد ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد أو الكلام اه الصبان عن الفنرى (قوله التصرف) أى الواقع لمن نطق بتلك الاستعارة وقوله فى أمر عقلى

أى عصيراً يئول إلى الخمر، وإما استعارة وهو ما كانت العلاقة فيه المشابهة كالأسد المستعمل فى الرجل الشجاع فى قولك رأيت أسداً فى الحمام ثم إن علاقات المجاز المرسل أكثر مما ذكره المتن ومن أرادها فعليه بما كتبناه على عصام الاستعارات. قال:

[فصل : فى الاستعارة]

(والاستعارة مجاز علقته

تشابه كأسد شجاعته

وهى مجاز لغة على الأصح

ومنعت فى علم لما اتضح

وفرداً او معدودا

اومؤلفا

منه قرينة لها قد ألفا)

أقول: الاستعارة اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة. كالأسد المستعمل فى الرجل الشجاع فقوله كأسد شجاعته أى كالأسد إذا أطلق على الرجل الشجاع وشجاعته العلاقة بينهما أى علاقته شجاعته والأصح أنها من المجاز اللغوى الذى هو استعمال اللفظ فى غير ما وضع له وقيل من العقلى بمعنى أن التصرف فى أمر عقلى.

ويلزم من كون التصرف فى أمر عقلى كون التصرف نفسه عقلياً ولو عبر به لكان أظهر والأمر العقلى المتصرف فيه هو المعانى العقلية والتصرف فيها هو جعل بعضها نفس الآخر وإن لم يكن كذلك فى نفس الأمر وإدخال بعضها تحت جنس غيره على وجه التقدير والاعتقاد الباطل وحسنه وجود المشابهة فى نفس الأمر اه يعقوبى (قوله لا لغوى) أى لا فى أمر لغوى وهو اللفظ بمعنى أن المتكلم لم ينقل اللفظ إلى غير معناه وإنما استعمله فى معناه بعد أن تصرف فى تلك المعانى وصير بعضها نفس غيره كما ذكرنا وبعد تصيير المعنى معنى آخر جىء باللفظ وأطلق على معناه بالفعل ولو لم يكن معناه فى الأصل وجعل ما ليس بواقع واقعا فى التقدير والاعتقاد المبنى على المشابهة أمر عقلى اه منه (قوله لأنها الخ) تعليل لكونها مجازاً عقليا بعد بيان سببه فكأنه قال وإنما كانت مجازاً عقليا بسبب ما ذكر لأنها الخ وضمير لأنها للكلمة المسماة بالاستعارة (قوله على المشبه) أى الذى لم توضع له فى الأصل اه منه (قوله إلا بعد الخ) بحيث يصير حقيقة المشبه به الموضوع لها اللفظ شاملة للمشبه بادخاله فى جملة أفراده بالادعاء العقلى وبالاعتقاد التقديرى المبنى على المشابهة اه منه (قوله كان استعمالها الخ) لأن العقل صير المشبه من أفراد المشبه به التى وضع اللفظ لحقيقتها فتصير الاستعارة حينئذ مستعملة فيما وضعت له لا فيما لم توضع له وقد تقدم أن المجاز اللغوى هو ما استعمل فى غير ما وضع له وحينئذ فلا تكون الاستعارة مجازاً لغويا بل هى على هذا التقدير حقيقة لغوية لاستعمالها فيما وضعت له بعد الادعاء والادخال فى جنس المشبه به فالتجوز فى الحقيقة إنما كان فى المعانى بجعل بعضها نفس غيرها ثم أطلق اللفظ فتسميته مجازاً عقلياً ظاهر نظراً لسبب إطلاقه وأما تسميتها استعارة فباعتبار إعطاء حكم المعنى للفظ لأن المستعار فى الحقيقة على هذا هو معنى المشبه به بجعل حقيقته لما ليس حقيقة له وهو المشبه ولما تبع ذلك إطلاق اللفظ سمى استعارة دسوقى عن اليعقوبى (قوله ورده فى الأصل) عبارته مع السعد ورد هذا الدليل بأن الادعاء أى ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به لا يقتضى كونها أى الاستعارة مستعملة فيما وضعت له للعلم الضرورى بأن أسداً فى قولنا رأيت أسداً يرمى مستعمل فى الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص اه وانظر بسط المقام هناك (قوله ويمتنع الخ) يشعر بجريان المجاز المرسل فى العلم ولا مانع منه لصحة أن يكون للعلم لازم مستعمل فيه لفظ العلم اه صبان (قوله فى العلم) أى الشخصى كما تفيده عبارته (قوله بجعل) الباء للسببية (قوله لمنافاته الجنسية) لقائل أن يقول الجنسية التى ينافيها إنما هى الجنسية حقيقة دون الجنسية ادعاء فما المانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل فى العلم حتى كأنه موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعنى الجامع لا للذات المعينة المشخصة وإذا صح التأويل فى المتضمن نوع وصفية فليصح فى غيره إذ لا فرق إلا فى الاشتهار بالجامع وعدمه وذلك لا يقتضى إمكان التأويل فى الأول وامتناعه فى الثانى اه سم صبان (قوله نوع وصفية) الأولى نوع وصف لأن الوصف مصدر لا يحتاج فى أداء المعنى المصدرى إلى إلحاق الياء المصدرية أطول اه منه (قوله بواسطة) متعلق بتضمن (قوله اشتهاره) أى العلم أى اشتهار مدلوله وهو الذات فالعلم المتضمن نوع وصفية هو ما يكون مدلوله مشهوراً بوصف بحيث متى أطلق ذلك العلم فهم منه ذلك الوصف فلما كان العلم المذكور بهذه الحالة جعل كأنه موضوع للذات المستلزمة لذلك الوصف فيكون كلياً تأويلاً فاذا أطلق ذلك العلم على غير مدلوله الأصلى صح جعله استعارة بسبب ادعاء أنه من أفراد الكلى اه دسوقى (قوله كحاتم المتضمن) أى المستلزم وحاتم فى الأصل اسم فاعل من الحتم بمعنى الحكم نقل لحاتم بن عبد الله بن الحشرج الطائى اه منه (قوله فيتأول فيه الخ) نقص من عبارته شىء لا يتم إلا به وهو فى عبارة غيره ونصه فحينئذ

لا لغوى لأنها لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله فى جنس المشبه به كان استعمالها فيما وضعت له ورده فى الأصل ويمتنع أن تكون الاستعارة فى العلم لما اتضح عندهم من أنها تقتضى إدخال المشبه فى جنس المشبه به بجعل أفراده قسمين متعارفاً وغير متعارف ولا يمكن هذا فى العلم لمنافاته الجنسية إلا إذا تضمن العلم نوع وصفية بواسطة اشتهاره بوصف من الأوصاف كحاتم المتضمن الاتصاف بالجود فيتأول فيه فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود أو غيره فيتناول حاتم حينئذ الفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف ويكون إطلاقه على المعهود أعنى حاتماً الطائى حقيقة وعلى غيره ممن يتصف بالجود استعارة نحو رأيت اليوم حاتماً

وقرينة الاستعارة تكون فرداً أى أمراً واحداً نحو رأيت أسداً يرمى أو متعدداً أى أكثر من أمر اثنين فأكثر فيكون كل واحد منهما أو منهم قرينة كقولك رأيت أسداً يرمى على فرسه أومع زيادة فى الهيجاء أو تكون معانى ملتئمة أى مربوطاً بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد كقوله :

وصاعقة من نصله تنكفى بها
على أروس الأقران خمس سحائب

أى أنامله الخمس التى هى فى الجود وعموم العطايا كالسحائب لما استعار السحائب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة وبين أنها من نصل سيفه ثم قال على أروس الأقران ثم قال خمس سحائب فذكر العدد الذى هو عدد الأنامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل والضمير فى ألفا للقرينة وذكره للضرورة وألفه للإطلاق كالذى قبله .

قال :

ومع تنافى طرفيها تنتمى
إلى العناد لا الوفاق فاعلم
ثم العنادية تمليحيه
تلفى كما تلفى تهكميه

أقول : تنقسم الاستعارة باعتبار الطرفين أعنى المستعار منه والمستعار له إلى عنادية وهى التى يمتنع اجتماع طرفيها كاستعارة اسم المعدول للموجود الذى لا منفعة فيه واستعارة اسم الميت للحى الجاهل وإلى وفاقية وهى التى يمكن اجتماع طرفيها فى شىء كاستعارة الإحياء للاهتداء فى قوله أومن كان ميتاً فأحييناه ثم الأولى إما تمليحية أى المقصود منها التمليح

بجوز أن يشبه شخص بحاتم فى الجود فيتأمل الخ وقولنا فحينئذ أى حين تضمن الاتصاف بالجود وقوله فيتأول أى بعد التشبيه كما تفيده الفاء ليصح التشبيه إذ لو حصل التأويل قبله للزم تشبيه فرد بآخر وهو لا يصح لتساويهما ولو ادعاء تأمل (قوله وقرينة الاستعارة) أى مصرحة أو مكنية وإنما خصها للاعتناء بها وإن كان المجاز المرسل والكناية كذلك أفاده الدسوقى (قوله أمرا واحدا) أى من ملائمات المشبه فى المصرحة كيرمى ومن ملائمات المشبه به فى المكنية كالأظفار اه منه (قوله يكون كل واحد منها قرينة) أى وليس واحد منها ترشيحا ولا تجريدا لاستوائها فى ملاءمة المشبه به أو المشبه وهذا مبنى على جواز تعدد القرينة وهو الحق اه (قوله يرمى الخ) راجع لقوله اثنين وقوله أو مع الخ راجع لقوله أو أكثر والهيجاء الحرب (قوله أو يكون معانى الخ) عطف على فرداً وإنما أعاد العامل للطول (قوله لا كل واحد) أى فهذا مقابل لقوله أو متعدداً وليس داخلا فيه كما توهم (قوله وصاعقة) أى ورب صاعقة وهى فى الأصل نار سماوية تهلك ما أصابته تحدث غالباً عند الرعد والبرق وقوله من نصله أى نصل سيف الممدوح والنصل حديدة السيف وقوله تنكفى أى تنقلب . ومعنى البيت أن الممدوح كثيراً ما تحدث نار من حد سيفه يقلبها على رءوس الأقران ليهلكهم بها والمراد بقلبها قلب السيف الذى هو أصلها وإنما يقلبها بأنامله التى هى كالسحائب فى عموم العطاء وكثرة النفع اه يعقوبى (قوله ذكر أن هناك صاعقة الخ) بيان للمعانى الملتئمة التى جعل مجموعها قرينة لإرادة الأنامل بالسحائب وكان عليه أن يذكر معها ضميمة مقام المدح فإن قطع النظر عنه يجعل المراد بها الأصابع كذا فى الأطول فإن أريد بالأنامل الأصابع فلا إشكال اه صبان (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لك أن تقول إضافة الصاعقة لنصل السيف كاف فى القرينة المذكورة فيخالف ما مر من قوله مربوطاً بعضها ببعض فيكون الجميع قرينة الخ اه صبان (قوله للضرورة) الأحسن ما قدمناه (قوله تنتمى إلى العناد) أى تنتسب إليه فتسمى عنادية كما أشار إليه الشارح والمصنف لتعاند أى تنافى طرفيها وقوله لا الوفاق وإنما تنتسب إليه عند صحة اجتماع طرفيها فى شىء واحد فيقال فيها حينئذ وفاقية لتوافق طرفيها فى صحة الاجتماع قاله ع ق وفى نسخة :

باعتبار طرفيها تقسم
إلى العناد والوفاق فاعلم

وهى أقرب لكلام الشارح (قوله تلفى) أى توجد (قوله يمتنع اجتماع طرفيها) أى فى شىء لتنافيهما فلا يصح كونهما وصفين له أفاده اليعقوبى (قوله كاستعارة الخ) فلا يطلق كل من الموجود والمعدوم على شىء واحد وكذا كل من الميت والحى ثم المتبادر من عبارته هنا وفيما بعد أن المراد بالاستعارة المعنى المصدرى وهو الاستعمال ويصح التقسيم أيضاً باعتبار المعنى الاسمى بأن تقول كلفظ الموجود الخ وكذا فيما بعد تأمل (قوله يمكن الخ) لعدم التنافى فيصح كونهما وصفين له (قوله كاستعارة الإحياء للاهتداء) المناسب للهداية كما فى غيره لأن الفعل المستعار مسند لله فلا يصح كونه للاهتداء لأنه ليس وصفاً له تعالى والإحياء والهداية يجتمعان فى شىء واحد هو الله تعالى (قوله إما تمليحية الخ) المناسب قد تكون تمليحية الخ كما فى المصنف لأن عبارته تفيد الحصر فى القسمين وليس كذلك إذ كل من المثالين المتقدمين للأولى ليس من واحد من هذين وعبارة الأصل ومنها يعنى العنادية التهكمية والتمليحية تأمل (قوله أى المقصود الخ) بيان للتمليحية باعتبار وجه النسبة فيها أى أنها إنما تنسب

والظرافة أو تهكمية بأن يكون المقصود التهكم والاستهزاء بأن يستعمل اللفظ في ضد معناه نحو رأيت أسدا تريد جبانا قاصدا التمليح والظرافة أو التهكم والسخرية قال:

(وباعتبار جامع قريبة كقمر يقرا أو غريبة وباعتبار جامع وطرفين عقلا وحسا ستة بغير مين)

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار الجامع إلى قريبة وغريبة فالأولى ما كان الجامع فيها ظاهرا نحو رأيت أسدا يرمي ورأيت قمرا يقرأ والثانية ما كان الجامع فيها خفيا لا يدركه إلا الخاصة نحو:

وإذا احتبى قربوسه بعنانه. البيت

شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبي ممتدا إلى جانبي ظهره ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب ونحوه لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه وتنقسم الاستعارة أيضا باعتبار الطرفين والجامع إلى ستة أقسام لأن الطرفين إما حسيان أو عقليان أو المشبه حسي والمشبه به عقلي وعكسه فإن كانا حسيين فالجامع إما حسي نحو فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار من

للتمليح لقصده منها (قوله والظرافة) عطف تفسير وكذا الاستهزاء بعد (قوله بأن يستعمل الخ) تصوير للتمليحية والتهكمية (قوله قاصدا الخ) فالمثال الواحد صالح للقسمين كما مر نظيره في التشبيه (قوله وباعتبار) أولا تقدم إعراب نظيره وقوله وباعتبار ثانيا الظاهر أنه حال من المبتدإ المحذوف الخبر عنه بستة على رأي سيبويه (قوله جامع) هو ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا اه مطول (قوله حسا وعقلا) أي حسية وعقلية فالمراد منهما المعنى المصدري وهما تمييزان محولان عن المضاف إليه أي باعتبار حسية الطرفين والجامع وعقليتهما (قوله مين) أي كذب (قوله ما كان الجامع فيها ظاهرا) أفاد أن تسميتها قريبة لقرب جامعها من الذهن بسبب ظهوره ويظهر من هذا ما أفاده من علة تسمية الثانية (قوله نحو رأيت الخ) فإن الجامع هو الجراءة وهي ظاهرة ع ق (قوله ورأيت الخ) فإن الجامع هو الجمال التام وهو ظاهر (قوله الخاصة) أي الذين أوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة مطول (قوله نحو إذا الخ) قاله الشاعر يصف فرسا له بأنه مؤدب وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه مطول (قوله قربوسه) أي مقدم سرجه وهو يحتمل أن يكون فاعل احتبى بتنزيله منزلة الرجل المحتبي وكأن القربوس ضم إليه فم الفرس بالعنان كما يضم الرجل ركبته إلى ظهره بثوب مثلا ويحتمل أن يكون مفعولا وفاعل احتبى ضمير يعود للفرس مضمن معنى جمع أي جمع الفرس قربوسه بعنانه إلى نفسه كما يضم المحتبي ركبته فعلى الأول يتنزل خلف الفرس منزلة الظهر من المحتبي وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثاني يتنزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثاني أتم لأن القربوس أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع ما يحتبى به من الظهر والقربوس بفتح الراء ولا يسكن إلا في الضرورة من السعد والصبان (قوله بعنانه) أي لجامه (قوله البيت) أي انظر البيت وإنما أحال في باقيه لحصول المقصود بصدره، وقد اقتصر عليه الأصل ولم يترك الأحالة كالأصل نظرا إلى أن الكلام لا يتم إلا بباقيه وتمامه: * علك الشكيم إلى انصراف الزائر * الشكيم والشكيمة هي الحديدة التي تجعل في فم الفرس وعلكها ترديدها في جهات الفم وأراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله:

عودته فيما أزور حبائبي ... إهماله وكذاك كل مخاطر

(قوله شبه هيئة الخ) أي لازم هيئة ليوافق ما يأتي ولأن الكلام في الاستعارة المفردة اه صبان ومراده بما يأتي قوله وهو جميع الخ فإنه يفيد ما ذكر وسننبه عليه ووجه الشبه هو هيئة إحاطة شيء لشيئين ضاما أحدهما إلى الآخر على أن أحدهما أعلى والآخر أسفل قاله الدسوقي (قوله من قربوس) بيان لموقع أو من تبعيضية لأن الموقع بالفعل بعض القربوس وكذا ما بعد اه منه (قوله وهو جمع الخ) فعلى هذا الاستعارة لضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لا لنفس الهيئة فقوله فيما مر شبه هيئة الخ أي شبه ضما وجمعا مخصوصا لازما للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم لهيئة أخرى لأن معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اه صبان عن الحفيد (قوله إلى ستة أقسام) حاصلها أن الطرفين إن كانا حسيين فالجامع إما حسي أو عقلي أو بعضه حسي وبعضه عقلي وإن كانا غير حسيين فإما أن يكون عقليين أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي أو بالعكس فهذه ثلاثة ولا يكون الجامع فيها إلا عقليا دسوقي (قوله نحو فأخرج لهم عجلا جسدا له خوار) في كون الآية استعارة بحث إذ جسدا له خوار صريح في أنه لم يكن عجلا إذ لا يقال للبقر إنه جسد له صوت البقرة وقد أبدل من العجل بدل الكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو نظير حتى يتبين لكم الخيط الأبيض

فانّ المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذى خلقه الله تعالى من حلىّ القبط والجامع الشكل والجميع حسىّ وإما عقلى نحو وآيةٌ لهم الليل نسلخ منه النهار فانّ المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة والمستعار له كشط الضوء عن مكان الليل وهما حسّيان والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر وإما مختلف كقولك رأيت شمساً وأنت تريد إنساناً كالشمس فى حسن الطلعة ونباهة الشأن وإن كانا عقليين فالجامع لا يكون إلا عقلياً نحو من بعثنا من مرقدنا فانّ المستعار منه الرقاد والمستعار له الموت والجامع بينهما عدم ظهور الفعل والجميع عقلى وان كان المستعار منه حسياً والمستعار له عقلياً فكذلك نحو فاصدع بما تؤمر فانّ المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسى والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان أو عكسه نحو إنا لما طغى الماء فانّ المستعار له كثرة الماء وهو حسىّ والمستعار منه

من الخيطِ الأسود من الفجرِ فانّ بيان الخيطَ الأبيض أخرجه من أن يكون استعارةً إلى التشبيه وكذا أبدل جسدا له خوار من عجلاً أخرجه من أن يكون استعارةً فهو تشبيه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيهِ المجمل ما ذكر فيه وصف المشبّه وحده بناءً على عدم الظفر به فى كلامهم صبان عن الأطول (قوله خلقه الله الخ) عند إلقاء السامرىّ فى تلك الحلى التربة التى أخذها من موطىء فرس جبريل قاله السعد (قوله من حلىّ القبط) التى سكنتها نار السامرى اه منه (قوله الشكل) فإنّ ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة اه منه قال الصبان الأوجه لترك الخوار اه أطول أى لأنه أيضاً حسىّ مدرك بالسمع اه (قوله والجميع) من المستعار منه والمستعار له والجامع حسى أى مدرك بالبصر اه منه (قوله كشط الجلد الخ) الذى هو معنى السلخ (قوله كشط الضوء) أى إزالته وكشفه وقوله عن مكان الليل أى موضع إلقاء ظلمته قاله السعد ثم إن الشارح جعل المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لأنّ النهار زمان كون العالم مضيئاً والليل زمان كونه مظلماً ولا يسلخ أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبّه على أنّ تعلق السلخ بالنهار تجوز حقيقته سلخ الضوء لكن كان الأولى أن يقول على ظلمة الليل مكان قوله عن مكان الليل إذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة فلا يليق ذكره فى مقام البيان وان كان يمكن تصحيحه بجعله مجازاً عن الظلمة أفاده الصبان عن الأطول (قوله وهما حسيان) لا يخفى أنّ كلاً من الكشط والكشف ليس حسياً بل هو عقلى إذ لا يدرك بالحسّ المعنى المصدرى الذى هو معناهما ضرورة أنه غير موجود فى الخارج اللهم إلا أن يراد بحسّيتهما أنّ الحاصل بالمصدر فيهما حسى فليتأمل ثم رأيت الفنرى استشكله وأجاب بأنّ المراد الهيئة الحاصلة عند الكشط والانكشاف اه ثم وقيل بحسّيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء بناء على أنه أجرام لطيفة تتصل بالمحسوس فتوجب إبصاره عادة كما أنّ الظلمة أجرام كذلك توجب عدم إبصار ما اتصلت به اه صبان والظاهر أنه لا حاجة لهذا البناء لحصول الإحساس حتى على الفرضية تأمل (قوله ما يعقل الخ) فانّ فى كل منهما ترتب أمر على آخر إذ فى الأول ترتب ظهور اللحم على كشط الجلد أى إزالته عن اللحم وفى الثانى ترتب ظهور الليل أى ظلمته على كشف ضوء النهار عنه يعقوبى (قوله حسن الطلعة) أى حسن الوجه وسمى الوجه طلعة لأنه المطلع عليه عند الشهود والمواجهة والحسن يرجع إلى الشكل واللون وهما حسّيان فيكون حسن الطلعة المعتبر فى التشبيه حسياً وقوله ونباهة الشأن أى شهرته ورفعته عند النفوس وهى عقلية لأنها ترجع لاستعظام النفوس لصاحبها وكونه بحيث يبالى به وهذا غير محسوس فقد تبيّن اختلاف الجامع اه منه (قوله الرقاد) أى النوم على أن يكون المرقد مصدراً وتكون الاستعارة أصلية ويبنى على غير ذلك نظر السعد (قوله الموت) أى على كون المرقد مصدراً (قوله عدم ظهور الفعل) لأن كلاً من النائم والميت لا يظهر منه فعل والمراد الفعل الاختيارى للعقلاء فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل صبان (قوله كسر الزجاجة) أى ونحوها مما لا يلتئم بعد الكسر وقوله وهو حسى أى باعتبار متعلقه اه منه (قوله والتبليغ) والمعنى أبن الأمر إبانة لا تمحى كما لا يلتئم كسر الزجاجة اه مطول وقوله أبن الأمر أى أظهره ووضحه (قوله والجامع التأثير) أى وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه تأثير وهو بيان لا يعود معه المؤثر فيه أى المبيّن إلى الحالة التى كان عليها قبل التأثير فان المبيَّن لا يعود إلى الخفاء الذى كان عليه قبل البيان اه صبان وقوله فان المبين أى بالتبليغ النبوىّ (قوله وهما) أى المستعار له والجامع (قوله فان المستعار له) أى الذى استعير له لفظ الطغيان وأخذ منه طغى اه يعقوبى (قوله وهو حسى) لأنّ الكثرة وجود أجزاء كثيرة للماء والوجود للأجرام حسىّ باعتبار ذاتها اه منه

التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان. قال:

(واللفظ إن جنسا فقل أصليه وتبعيه لدى الوصفيه والفعل والحرف كحال الصوفى ينطق أنه المنيب الموفى)

أقول: تنقسم الاستعارة باعتبار اللفظ إلى أصلية وتبعية، فان كان المستعار اسم جنس فالاستعارة أصلية نحو رأيت أسدا فى الحمام وإن كان صفة نحو الحال ناطقة بكذا أو فعلا نحو نطقت الحال بكذا ومنه مثال المصنف أو حرفا نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فالاستعارة تبعية للاستعارة الأصلية المقدرة فى مصدر المشتق اسما أو فعلا وللتشبيه فى متعلق الحرف. قال:

(وأطلقت وهى التى لم تقترن

(قوله التكبر) أى عد الشخص نفسه كبيرا ذا رفعة إماما الاتيان بما يدل عليها أو باعتقادها ولو لم تكن اه منه (قوله المفرط) أى الزائد على الحد (قوله وهما عقليان) أى المستعار منه والجامع. أما عقلية التكبر فظاهرة وأما عقلية الجامع فلأنه بمعنى طلب العلو قال الصبان وهو اعتبارى فى الماء كما ترى (قوله واللفظ) أى المستعار (قوله إن جنسا) أى إن كان اسم جنس وسيأتى بيانه (قوله فقل أصلية) أى قل فى تسمية هذا اللفظ استعارة أصلية (قوله وتبعية) الظاهر عطفه على أصلية أى وقل هو استعارة تبعية وقوله لدى الوصفية أى عند وجود الوصفية فيه أى عند كونه وصفا وقوله والفعل والحرف الظاهر أن المراد بهما الفعلية والحرفية أى وعند الفعلية والحرفية أى كون اللفظ فعلا أو حرفا تأمل (قوله أنه) أى بأنه (قوله المنيب) أى الراجع إلى الله تعالى عن كل ما يفرقه عنه من شهوات النفوس وقوله الموفى أى بحقوق التكاليف المؤدى للعهد الذى أخذ عليه بأن يتبع أمر مولاه مما استطاع اه ع ق (قوله الاستعارة) إن كانت بمعنى اللفظ كان فى قوله باعتبار اللفظ أى المستعار وضع الظاهر موضع المضمر وكأنه قال باعتبار نفسها و إن كانت بالمعنى المصدرى فالأمر ظاهر (قوله اسم جنس) هو هنا ما دل على ذات صالحة للصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف والمراد بالذات فى هذا المقام ما يستقل بالمفهومية عينا كان أو معنى كأسد وضرب يخرج بصالحة الخ العلم والمضمر والإشارة بقولنا من غير الخ المشتقات واحترزنا بهنا عنه باصطلاح النحاة وهو النكرة الشاملة للمشتق والجامد إذ يلزم على إرادته خروج استعارة علم الجنس ودخول استعارة المشتق مع أن الأولى أصلية والثانية تبعية أفاده الدسوقى (قوله أصلية) لأنها ليست تابعة لأمر آخر أو لأنها أصل للاستعارة التبعية اه أطول اه صبان (قوله صفة) أفاد به أن المراد باسم الجنس الجامد وقد بيناه (قوله نحو الحال الخ) أى نحو ناطقة بما ذكر وكذا نظيره (قوله تبعية للاستعارة الخ) أفاد به وجه تسميتها تبعية وهو كونها تابعة لما ذكر ومتفرعة عنه (قوله فى مصدر المشتق) هو النطق فى الأمثلة فيقدر تشبيه الدلالة بالنطق واستعارة النطق لها ثم يشتق منه ناطقة ونطقت وينطق (قوله وللتشبيه فى متعلق الحرف) أى فى متعلق معنى الحرف وهو معنى كلى يعبر به لدالة عن معنى الحرف عند تفسيره كما فى قولنا من معناها الابتداء وليس هذا معنى الحرف و إلا لكان اسما لأن الاسمية والحرفية إنما هما باعتبار استقلال المعنى وعدمه وبيان تبعيتها للتشبيه فى مثال الشارح أنا قدرنا تشبيه مطلق ترتب نحو العداوة والحزن من كل ما لا يناسب لكونه علة بمطلق ترتب العلة الغائية بجامع مطلق الترتب فسرى التشبيه للجزئيات فاستعيرت اللام من جزئى من المشبه به لجزئى من المشبه وإنما كانت الاستعارة تبعية فى المشتقات لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات لما كان معناه معينا والذات مبهمة كان هو المقصود الأهم الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه و إلا لذكرت الألفاظ الدالة على نفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات بأن يقال مكان فيه الرقاد أو ذات لها قيام مثلا أفاده السعد وفى الفعل لأن معناه لما اشتمل على النسبة الغير المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقل لأن المركب من المستقل وغيره غير مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية فاعتبرنا التشبيه والاستعارة أولا فى المصدر وفى الحرف لأنه لما وضعه الواضع ليفيد معنى نسبيا كالابتداء فى من مثلا ليتوصل به إلى حال متعلقه المخصوص كالسير والبصرة لم يصح الحكم على مدلوله لقصده لغيره و إنما يحكم على الابتداء عند قطعه عما اعتبر فى الحرف لأنه لازم للمقصود بالحرف لزوم الأعم للأخص قاله الصبان وقوله لأنه لازم الخ تعليل لمحذوف أى وإنما تبعت استعارة الحرف الحكم على متعلقه العام لأنه الخ تأمل (قوله وأطلقت) أى عن التقييد بما يلائم أحد الطرفين وتسمى حينئذ مطلقة موافقة لهذا المعنى ع ق

بوصفٍ أو تفريعِ أمرٍ فاستبِنْ وجُرِّدت بلائقٍ بالفصلِ ورشحت بلائقٍ بالأصلِ نحو ارتقى إلى سماء القُدسِ ففاق مِن خلفِ أرضِ الحسِّ أبلغها الترشيحُ لابتنائه على تناسي التشبيهِ واتفائِه)

أقول: تنقسمُ الاستعارة باعتبارِ ذكرِ ما يلائم الطرفين وعدمه إلى مطلقةٍ وهي التي لم تقترن بشيءٍ من ملائمات المستعارِ منه والمستعار له نحو رأيتُ أسداً إذا كانت القرينة حالية وإلى مجرّدةٍ وهي ما اقترنت بما يلائم المستعار له نحو رأيتُ أسداً يرمي إذا كانت القرينة حاليةً لأن التجريد كالترشيح إنما يكون بعد تمامِ الاستعارةِ وإلى مُرشّحةٍ وهي ما اقترنت بما يلائم المستعارَ منه نحو رأيتُ أسداً له لبد والقرينة حالية. ومنه مثال المصنفِ فإن الارتقاء وهو التصاعدُ من سُفلٍ إلى علوٍ يلائم السماءَ المستعارَ لحضرة القُدسِ ولا يخفى ما في ارتقى وفاق من الأصليةِ والتبعيةِ والترشيحِ حيث استُعير الارتقاء لانتقالِ حال السالكِ من حالٍ إلى حالٍ أعلى منه وفاق بمعنى علا وهو مما يلائم المستعارَ منه وأما بقية البيتِ فاستعارة مجرّدة حيث استُعير الأرض للصفاتِ الدنيئةِ والحسّ يلائمها لا إدراكها به، مَن فاعلُ ارتقى أي ارتقى إلى حضرة المكوِّنِ مَن غاب من الأكوانِ ومُراد المصنفِ بالفصل المستعار له وبالأصلِ المستعارُ منه وقد يجتمع الترشيحُ والتجريدُ في كلامٍ واحدٍ كقوله:

لدى أسدٍ شاكي السلاحِ مقذّفٍ ... له لبدٌ أظفاره لم تُقلّمِ

فالسلاحُ للتجريدِ والأظفارُ للترشيحِ والترشيحُ أبلغ من التجريدِ لأنه مبنيّ على تناسي التشبيهِ والإطلاقُ أبلغ من التجريدِ.

وكذا يقال في جردت ورشحت (قوله بوصف) أي يلائم أحد الطرفين والمراد به الصفة المعنوية التي هي معنى قائم بالغير سواء دلّ عليها نعت نحوي أو غيره (قوله أو تفريع أمر) أي ذكر حكم يتفرع على المستعار له أو منه وإن لم يكن بصيغة تفريع وبهذا يندفع ما أُورد من أن السكاكي ذكر في لطائف ـ يا أرض ابلعي ماءك ـ الآية أن الخطاب في ماءك ترشيح وليس الخطاب وصفاً ولا تفريعَ كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبة تعسف لا يصار إليه اهـ صبان بتصرف (قوله فاستبن) أي اطلب بيان الأمور وحقائقها (قوله بلائق) أي موافق (قوله القدس) هو عبارة عن إدراك نزاهة الربِّ عن كل ما لا يليق أو عن الاتصاف بالتقدس عن رعونات النفوس وشهوات العاجلة (قوله أبلغها) أي الأمور الثلاثة المأخوذ منها أقسام الاستعارة أي أقوى في البلاغة وأنسب بمقتضى حال الاستعارة وهو حال إرادة المبالغة في التشبيه لأنه يقويها وليس المراد أنه أقوى في المبالغة في التشبيه لأنه مفاد بإفادة حقيقته فلا حاجة لذكره أفاده الدسوقي ويبعد ما نفاه أيضاً عدم شرط أفعل التفضيل عليه (قوله على تناسي التشبيه) أي إظهار نسيانه ومعاملته معاملة المنسي والمراد على شدة تناسيه وإلا فأصل الاستعارة مبني على تناسيه أيضاً اهـ صبان والشبه بفتح الشين مشددة وسكون الباء ضرورة بمعنى المشابهة هذا هو الظاهر وكسر الشين مشددة فيه بُعد لاحوجه إلى التقدير تأمل (قوله واتفائه) أي ودعوى اتفائه والعطف من عطف اللازم على الظاهر (قوله يلائم) أي يناسب (قوله الطرفين) أي المستعار منه والمستعار له وهما المسمّيان في التشبيه للمشبه والمشبه به (قوله وهي التي الخ) الواو في والمستعار له بمعنى أو كما لا يخفى وحينئذ فيصدق بما إذا لم تقترن بشيء أصلاً وبما إذا اقترنت بما يلائمهما نحو رأيت أسداً مسرعاً ومقذف في البيت الآتي على أحد وجهيه (قوله إذا كانت القرينة الخ) ليس قيداً في تحقق الإطلاق لعدم توقفه على ما ذكر بل في تحقق الاستعارة أي وإنما تحقق الاستعارة بمجرد هذا اللفظ إذا الخ وأما قوله إذا كانت الآتي فهو قيد في تحقق التجريد كما يفيده التعليل بعده (قوله مجردة) لتجردها عما يقويها من الإطلاق أو ترشيح يعقوبي (قوله نحو رأيت أسدا يرمي) هذا مثال الوصف ومثال التفريع رأيت أسداً فاستعرت منه سيفاً ع ق (قوله لأن التجريد الخ) أي فإذا اعتبر يرمي قرينة لا يعد تجريداً وهذا تعليل لمحذوف واضح (قوله نحو رأيت أسداً له لبد) ومثال التفريع رأيت اليوم في السوق أسداً فأفجعتني أنيابه ع ق ومنه الخطاب السابق في يا أرض الخ كما مر (قوله والقرينة الخ) كالأول (قوله فإن الرقي الخ) الذي يظهر من كلامه أن المستعار منه هو معنى السماء والمستعار له أعلى مراتب القدس فيكون الرقي ترشيحاً هو المناسب الذي لا ينبغي العدول عنه (قوله الأصلية) أي في المصدر وهو الارتقاء وقوله والتبعية أي في الفعل وهو ارتقى وقوله حيث استعير الخ أي واشتق من الارتقاء بمعنى الانتقال ارتقى بمعنى انتقل والحيثية للتعليل (قوله شاكي) أي تام وقوله مقذف أي مرمي به كثيراً في الحروب والوقائع فيكون تجريداً أو مرمي باللحم فلا يكون واحداً منهما والبيت لم يتكلم عليه الشارح (قوله من التجريد) أي والإطلاق لكن إنما يظهر التفضيل على

والتجريد مع الترشيح متكافئان ثم إن علم ورود الترشيح فى كتاب الله تعالى على ما زعمه بعضهم لا ينافى الأبلغية المذكورة
كما لا يخفى لأن ذكر غيره لأهمية عرضية لا يقتضى علم هذه المزية الذاتية ومن عرف موقع الكلام هان

عليه هذا المقام. قال:

[فصل فى التحقيقية والعقلية]

(وذات معنى ثابت بحس أو عقل فتحقيقية كذا رأوا
كأشرقت بصائر الصوفيه بنور شمس الحضرة القدسيه)

أقول: قسم الاستعارة إلى تحقيقية وتخييلية ومراده بالعقلية التخييلية بدليل المقابلة فالاستعارة إن تحقق معناها حسا نحو رأيت أسدا فى الحمام أو عقلا نحو اهدنا الصراط المستقيم فأن المستعار له قواعد الدين وهى محققة عقلا فالاستعارة تحقيقية وإن لم يتحقق لا حسا ولا عقلا بل كان أمرا متوهما فالاستعارة تخييلية كالأظفار فى أنشبت المنية أظفارها كما سيأتى آنفا فى كلامه فقوله كأشرقت الخ مثال للاستعارة التحقيقية المتحقق معناها عقلا إذ المستعار منه الاستنارة بالنور المحسوس والمستعار له انشراح الصدر واتساعه وهو أمر محقق عقلا وكذا الشمس فان المستعار له المعارف الربانية. قال: عليه

[فصل فى المكنية] (وحيث تشبيه بنفس أضمرا وما سوى مشبه لم يذكرا ودل لازم لما شبه به

التجريد إذا جعل أبلغ من باب الحذف والايصال أى أبلغ كلامه وإلا فلا تأمل (قوله والتجريد الخ) منهما فى حكم الإطلاق (قوله عرضية) نسبة للعارض على غير قياس وهى من نسبة الخاص للعام أو الشئ لنفسه مبالغة (قوله للمقام) أى مقام علم وجوده فى القرآن مع أهميته.

[فصل فى) الاستعارة (التحقيقية والعقلية] فى نسخة إسقاط لفظ العقلية وقد اعتمد الشارح نسخة ذكرها مفسرا لها فيما بعد بالتخييلية بانيا على اعتبار المنطوق فى التحقيقية والمفهوم فى التخييلية ليكون الفصل مستوفيا للتقسيم المشهور عن السكاكى واعتمد المصنف نسخة إسقاطها لجعل الفصل قاصرا على التحقيقية وادعى أن قسيمها وهو التخييلية مذكور فى الفصل بعده وصنيع الشارح هو الجدير بالقبول لأن التخييلية المذكورة فيما بعد بمعنى إثبات لازم المشبه به للمشبه وليست بهذا المعنى قسيما للتحقيقية بل قسيمها ما سيذكره الشارح وسنوضحه كما اشتهر نقله عن السكاكى فى صغار الكتب وكبارها (قوله وذات معنى الخ) هو المستعار له والباء فى بحس بمعنى فى ومعنى ثبوته فى الحس إدراك الحس إياه بأن يكون المعنى الذى أريد بها وأطلق لفظها عليه أمرا معلوما يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية وكذا يقال فى أو عقل (قوله كأشرقت الخ) المعنى على ما ذكره الشارح انشرحت واتسعت قلوب الصوفية بنور معارف مكان الحضور والشهود وهو الكيفية التى تقتضى وجود المعرفة وهى حالة المطهرين من رعونات النفس فالحضرة القدسية معناها على ما ذكره وسيأتى تميم المقام عند الكلام على عبارة الشارح (قوله فالاستعارة الخ) الفاء فصيحة (قوله وإن لم الخ) مفهوم المصنف (قوله كالأظفار الخ) فإنها مستعارة لأمر متخيل وذلك أنه لما شبهت المنية بالسبع فى الاغتيال أخذ الوهم فى تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها فاخترع لها مثل صورة أظفار ثم أطلق على ذلك المثل لفظ الأظفار على سبيل الاستعارة التصريحية والقرينة إضافتها إلى المنية وسيأتى تميم الكلام على التخييلية عند الكلام على مذهب السكاكى فى المكنية (قوله كما سيأتى آنفا الخ) لم يأت هذا للمصنف وإنما الشارح فهم خلاف المقصود من قول المصنف الآتى وذكر لازم الخ فأحال عليه هنا وسيأتى بيان المقصود مع ما فى فهم الشارح (قوله إذ المستعار منه) أى المعنى الذى استعير منه لفظ الإشراق وقوله والمستعار له الخ لكن ينبغى ارتكاب التجريد عن الصدر لئلا يتكرر مع البصيرة تأمل (قوله وكذا الشمس) أى إنها استعارة لمعنى متحقق عقلا وقوله فان الخ أى وهى أمر متحقق عقلا فقوله فان الخ تعليل لمفاد قوله وكذا والنور ترشيح لاستعارة الشمس والحضرة على هذا معناها ما علمته ويحتمل أنه لا استعارة فى لفظ الشمس وأن إضافتها للحضرة من إضافة المشبه به إلى المشبه بناء على أن المراد بالحضرة القدسية المعرفة المتعلقة بعظمة الرب وتقدسه عما لا يليق بجلاله بناء على أن لفظ الحضرة نقل من معنى الحضور والشهود الحسى إليها فى عرف الصوفية والنور حينئذ ترشيح التشبيه من مرشح مع زيادة (قوله الربانيه) أى المتعلقة بالرب تعالى وتقدس.

[فصل فى بيان الاستعارة بالكناية] (قوله وحيث الخ) اسم شرط حذفت منه ما للضرورة وشرطه محذوف يدل عليه أضمرا وجوابه قوله فذاك الخ والباء فى بنفس بمعنى فى والواو فى وما للحال ويذكر للتوكيد على قلة بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا فى الوقف (قوله ودل) عطف على جملة وما الخ وقوله لازم أى مذكور مع المشبه به ويكون كمال المشبه به أو قوامه فى وجه الشبه ليخيل أن المشبه من جنس المشبه به الأول فى المثال الأول والثانى فى الثانى كما سيظهر ولما الخ متعلق بلازم وصلة دل محذوفة أى

عليه (قوله المنبه) أى لمناسبة التسامح الاصطلاحية ع ق (قوله باستعارة الكناية) أما تسميته بالكناية أو بالمكنى عنها أو نحو ذلك فلأن ذلك التشبيه لم يصرح به وبما لا يصرح به وفهم فهو مكنى عنه وأما تسميته استعارة فمجرد اصطلاح أو لأن من شأن التشبيه ابتناء الاستعارة عليه ع ق (قوله بتخييلية) أى يسمى بتخييلية أى باستعارة تخييلية أما تسمية ذكر اللازم استعارة فلأن ذلك اللازم استعير أى نقل من المشبه به وجعل متعلقاً بالمشبه وأما تسميته تخييلية فلأن المتكلم خيل به للسامع كون المشبه نفس المشبه به فعلى هذا ليس الاستعارة بالكناية والتخييلية إلا فعلين لأن الأولى تشبيه فى النفس فهو فعل نفسى والثانية ذكر اللازم وهو فعل أيضاً فليسا من الاستعارة بمعنى الكلمة ففى تسميتها استعارة تسمح ع ق مع تصرف وزيادة (قوله كأنشبت) أى علقت والمنية الموت ففى هذا الكلام تشبيه المنية بالسبع فى اغتيال النفوس وأخذها قهراً من غير تفرقة بين نفاع وضرار وفيه ذكر لازم المشبه به الذى هو الأظفار وهو الدال على تشبيه المنية بذى الأظفار الذى هو السبع فتشبيه المنية بالسبع فى النفس استعارة بالكناية وذكر الأظفار تخييل ع ق واللازم هنا وهو الأظفار لا يكمل وجه الشبه فى المشبه به بدونه فهو وإن أمكن منه بدون الأظفار لكنه يكون ناقصاً (قوله وأشرقت) إما على معناه وهو أضاءت فأنوارها على نزع الخافض أى بأنوارها أو مضمن معنى أظهرت فأنوارها مفعوله ذكرهما المصنف فى شرحه والثانى أولى فلا وجه لجزم الشارح فيما بعد على الأول والحضرة المعرفة شبهت الحضرة بالشمس بجامع كشف الخفيات وأضمر التشبيه فى النفس استعارة بالكناية وإثبات إشراق الأنوار الذى هو لازم للشمس تخييل ع ق واللازم هنا به قوام المشبه به فى وجه الشبه إذ لا تكشف الشمس الخفيات إلا بضوئها بالأنوار أو باظهار الأنوار تأمل (قوله ويسمى اللازم الخ) هذا انتقال من مذهب الخطيب لمذهب السكاكى لمناسب ويسمى إثبات أو ذكر اللازم استعارة تخييلية مع الاعراض عن التعليل بعد لأنه لا يناسب هنا إذ الأظفار على ما هنا ليس مستعملاً فى أمر متوهم بل فى معناه الحقيقى وإنما المجاز فى الإثبات وعجبت من مثل الشارح بغفلته عن هذا مع تمام وضوحه (قوله المستعمل) بالرفع صفة اللفظ وقوله فى النفس أى عند النفس فلا محذور وقوله المرموز بالرفع صفة للفظ أيضاً وقوله بذكر لازمه أى مثبتاً للمشبه ويسمى إثباته استعارة تخييلية كما هو عند الخطيب وقوله كلفظ السبع أى المستعمل فى المنية فى النفس المرموز إليه بذكر لازمه وهو الأظفار (قوله إذ الاستعارة الخ) تعليل لقوله والحق الخ ووجه تسمية اللفظ المذكور على المذهب الثانى استعارة بالكناية ظاهر أما الاستعارة فلأن لفظ المشبه به قد استعمل فى المشبه الذى هو غير ما وضع له لعلاقة المشابهة وأما الكناية فلأنه لم يصرح بالمستعار بل دل عليه بذكر خواصه ولوازمه. والكناية فى اللغة الخفاء قاله الملوى (قوله وقيل إنها الخ) حاصل المذهب أن يجعل للمشبه به فردان حقيقى وادعائى هو نفس المشبه مدعى كونه فرداً من المشبه به ويستعار لفظ المشبه للمشبه به الادعائى فالاستعارة هى لفظ المشبه المستعمل فى المشبه به بادعاء أن المشبه عين المشبه به وإنكار أن يكون شيئاً آخر بقرينة إضافة ملائم المشبه به إليه ففى قولنا أنشبت المنية أظفارها يريد يجعل الاستعارة هى المنية المستعملة فى السبع بادعاء السبعية لها وإنكار أن تكون شيئاً آخر غير السبع بقرينة إضافة الأظفار التى هى من خواص السبع إليها ثم إن ما أضيف إلى المشبه من خواص المشبه به يسمى عنده تخييلية على ما مر إيضاحه فى أظفار المنية فالمكنية عنده كغيره لا تفارق التخييلية ويخالف غيره فى أن التخييلية تنفرد عنده عن المكنية كما فى قولك أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلاناً وغيره لا يقول بالانفراد ويقول إن الاثبات فى مثل هذا ترشيح للتشبيه تأمل (قوله المستعمل) بالرفع صفة للفظ وقوله بادعاء الباء للسببية (قوله وهو مردود) أى بأن لفظ المشبه مستعمل

فذلك التشبيه عند المنبه يعرف باستعارة الكناية وذكر لازم بتخييلية كأنشبت منية أظفارها وأشرقت حضرتنا أنوارها)

أقول: إذا لم يذكر شئ من أركان التشبيه سوى المشبه ودل على المشبه به بذكر لازمه قيل لذلك التشبيه المضمر فى النفس أى الذى لم يدل عليه بأداته استعارة بالكناية ويسمى اللازم استعارة تخييلية لأن معناها لم يكن محققاً لا حساً ولا عقلاً كأظفار المنية فى قولنا أنشبت المنية أظفارها فان الأظفار مستعملة فى شئ متوهم للمنية أى الموت شبيه بالأظفار الحقيقية وتبع المصنف الأصل فى جعل التشبيه استعارة بالكناية والحق أنها لفظ المشبه به المستعمل فى المشبه المضمر فى النفس المرموز إليه بلازمه كلفظ السبع هنا إذ الاستعارة اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له أو استعماله والتشبيه ليس واحداً منهما وقيل إنها لفظ المشبه المستعمل

فى المشبه به بادعاء أنه عينه وهذا مذهب السكاكى وهو مردود كالأول والثانى مذهب السلف وهو المختار

قوله أشرقت بعد ما قبله

شاهد ثانٍ حيث شبه الحضرة بالشمس تشبيهاً مضمراً في النفس وأثبت ما هو من لوازم المشبه به وهو الأنوار المنصوب على نزع الخافض. قال:

[فصل في تحسين الاستعارة]

(حسن استعارة تدري به برعي وجه الحسن للتشبيه والبعد عن رائحة التشبيه في لفظ وليس الوجه ألغازاً قفي)

أقول: يعني حسن الاستعارة إنما يكون برعاية جهات حسن التشبيه بأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين والتشبيه وافياً بما علق به من الغرض وبأن لا يشم رائحته لفظاً لأن ذلك يبطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به ولذلك اشترط أن يكون ما به المشابهة بين الطرفين جلياً لئلا تصير الاستعارة ألغازاً أي كلاماً معمى كما لو قيل رأيت أسداً وتريد إنساناً أبخر إذ وجه الشبه بين الطرفين خفي

فيما وضع له تحقيقاً للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير غاية الأمر أنا ادعينا اتحاد الموت بالسبع والاستعارة ليست كذلك لأنه فسرها بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد الطرف الآخر من الأصل والسعد مع زيادة (قوله شاهد) الأولى مثال (قوله وهو الأنوار) والإشراق ترشيح واعتبر ع ق اللازم الأشراق المضاف للأنوار كما مر وكل صحيح وعلى كل فاللازم مقوم كما لا يخفى.

[فصل في تحسين الاستعارة] أي في شرائط حسنها (قوله يحسن) الظاهر أنه بفتح السين أي الاستعارة المحسنة أي التي حسنها المتكلم بدليل الباء في برعي إذ الذي يدرى بالرعي إنما هو مفتوح السين لا مكسورها إذ هو نفس الرعي وما بعده اللهم إلا أن يقال إن المراد تدري به بهذا اللفظ الدال عليه وفيه من البعد ما لا يطاق تأمل (قوله للتشبيه) حال من وجه (قوله وليس الوجه الخ) معطوف باعتبار معناه على رعي أي وعدم كون الوجه ألغازاً وغيره هذا بعيد (قوله قفي) أي اتبع ذلك الشرط وعمل بمقتضاه ع ق (قوله بأن يكون) الظاهر أن الباء بمعنى الكاف وهو كثير في عبارة غيره إذ ما ذكره ليس جميع الجهات وقوله شاملا الخ أي ظاهر الشمول أو شاملا تحقيقا وإلا فشمول وجه الشبه ولو ادعاء مما يتوقف عليه أصل التشبيه لا حسنه أفاده الصبان عن الأطول (قوله والتشبيه) أي الذي انبنت عليه الاستعارة (قوله من الغرض) أي الغرض من التشبيه كتقرير حال المشبه فإذا قلت مثلا رأيت كاتباً على الماء بالسوق تعني إنساناً لا يحصل من سعيه على طائل حسنت هذه الاستعارة لوفاء التشبيه المبنية هي عليه بالغرض وهو تقرير حال المشبه لكون وجه الشبه في المشبه به أظهر وأقوى ولو قلت رأيت راسماً في قرطاس مبتل في السوق ونصبت القرينة على أنك تريد إنساناً لا يحصل على طائل من سعيه لم تحسن لعدم إفادة التشبيه المبني على الاستعارة الغرض على وجه الكمال إذ ليس وجه الشبه أتم في المشبه به ولا أظهر أفاده ع ق (قوله وبأن لا يشم الخ) بأن يذكر في التركيب الذي وقعت فيه الاستعارة لفظ يدل على التشبيه كأن يذكر المشبه لا على وجه ينبئ عن التشبيه فقوله:

لا تعجبوا من بلى غلالته ... قد زر أزراره على القمر

استعارة انتفى فيها الحسن لأنه استعار القمر لإنسان كالقمر وقد أشم رائحة التشبيه بذكر ضمير المشبه على وجه لا ينبئ عن التشبيه وكذلك قولك زيد أسد بناء على أنه استعارة أيضاً فإنه لا حسن فيهما لإشمام الرائحة في الأولى بذكر المشبه وفي الثانية بذكر وجه الشبه وأما إن قلنا إنهما من باب التشبيه فليس ما فيهما من الإشمام المحترز عنه لأنهما ليسا باستعارة حتى يوصفا بحسن أو قبح وقوله لفظا أي من جهة اللفظ أي لفظ المشبه أو الوجه وأما ذكر الأداة فالكلام معه تشبيه فليس مما نحن فيه وخرج به ما إذا كان الإشمام من جهة القرينة الدالة على وجه الشبه وأنه بسببه أستعير لفظ المشبه به للمشبه فإن ذلك لا ينافي الحسن وإلا لم توجد استعارة حسنة لأنها لا تخلو من إشمام رائحة التشبيه بالقرينة اهـ من ع ق (قوله لأن ذلك يبطل الغرض الخ) لما في التشبيه من الدلالة على أن المشبه به أقوى في وجه الشبه فلا يتأتى ادعاء ما ذكر قال الصبان نقلا عن سم إبطاله ينافي أنه من شرائط الحسن لا من شرائط الصحة فلعل المراد كمال الغرض اهـ (قوله ولذلك) أي ولاشتراط أن لا يشم رائحة التشبيه لفظاً في حسن الاستعارة (قوله جليا) أي بنفسه أو بواسطة عرف عام أو خاص (قوله لئلا تصير الخ) أي بانضمام خفاء الوجه إلى خفاء التشبيه الذي تضمنته الاستعارة لعدم وجود ما يدل عليه في لفظها. وحاصل وجه ترتب اشتراط جلاء الوجه في الحسن على ما قبله أنه إذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفياً فإذا انضم إلى خفائه خفاء وجه الشبه زاد الخفاء واشتد فتصير الاستعارة ألغازاً بخلاف ما إذا كان وجه الشبه جلياً إذ ليس فيه من الخفاء ما في ذاك أفاده الصبان عن سم ثم إن عبارة المصنف لا تفيد ترتب الشرط الأخير

فظهر أن التشبيه أعم محلا إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه من غير عكس لجواز أن يكون وجه الشبه غير جلي كما في المثال ولا منافاة بين هذا وبين اشتراط عدم ابتذال وجه الشبه أي بأن يكون بعيدا لأن البعد مما يقبل الشدة والضعف فالمراد أن لا يصل بعده إلى الألغاز . قال :

[فصل في تركيب المجاز]

(مركب المجاز ما تحصلا في نسبة أو مثل تمثيل جلا
وإن أتى استعارة مركب فمثلا يدعى ولا ينكب)

أقول : قسم المجاز المركب إلى قسمين الأول ما تحصل أي تقدم في الاسناد الخبري الثاني ما استعمل فيما شبه بمعناه الأصلي وكان وجه الشبه فيه هيئة منتزعة من متعدد وهذا يسمى استعارة تمثيلية فقوله أو مثل تمثيل جلا أي ظهر مثل تشبيه التمثيل في الوجه نحو إني أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى للمستعمل في تردد شخص في أمر شبهت صورة تردده في الأمر بصورة من قام يمشي إلى أمر فترك المشي فتارة يقدم رجله وتارة يؤخرها فكل من الطرفين والجامع هيئة منتزعة من متعدد وهذا كما يسمى استعارة تمثيلية يسمى مثلا أيضا ، وشرط هذه التسمية فشو الاستعمال في الاستعارة دون التشبيه

على ما قبله كما تفيده عبارة الأصل مع كونه ينبغي التنبيه عليه ولذا تعرض له الشارح ولو قال :

محسن رعي جهات الحسن في أصل ونفي شمه لفظة في
ولاشتراطه يوصي بالجلا في الوجه إذ بدونه لن تقبلا

لوفى بما وفى به الأصل تأمل (قوله فظهر) أي باشتراط جلاء الوجه في حسن الاستعارة (قوله أعم محلا) تبع الشارح الأصل قال الصبان نقلا عن الأطول الأعم إذا أطلق ينصرف إلى الأعم المطلق ولم يظهر مما سبق إلا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر به مع ضميمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة أنه أعم من الاستعارة ما لم يظهر أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافه من أنه قد تتعين الاستعارة ولا يصلح التشبيه فيكون بينهما عموم من وجه وليس لك أن تحمل العموم عليه لأنه خلاف العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق ولما في عبارته هذه من الخلل غيرها في الايضاح إلى قوله و بهذا ظهر أنهما لا يجيئان في كل ما يجيء فيه التشبيه اهـ وقوله لا يجيئان أي التشبيه والاستعارة (قوله إذ كل ما يتأتى فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه إن أراد بالثاني على وجه الحسن لم يكن كل ما تأتى فيه الاستعارة يأتي فيه التشبيه لجواز أن يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحدا وإن أراد مجرد الثاني على وجه الحسن أولا فلا نسلم أنه ليس كل ما يتأتى الخ فإنه إذا كان وجه الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن على وجه الحسن نقله الصبان عن سم .

[فصل في المجاز المركب] (قوله مركب المجاز الخ) خصص المصنف تبعا للأصل المجاز المركب المقصود بالترجمة بالاستعارة التمثيلية قال السعد وفي تخصيص المجاز المركب بالاستعارة نظر لأنه كما أن المفردات موضوعة بحسب الشخص فالمركبات موضوعة بحسب النوع فإذا استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد من أن يكون ذلك لعلاقة فإن كانت المشابهة فاستعارة وإلا فغير استعارة وهو كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الاخبار اهـ . ونحو ذلك :

هواي مع الركب اليمانين مصعد جنيب وجثماني بمكة موثق

فانه إخبار قصد به التحسر والتحزن . ولو قال المصنف

هو استعارة وغيرها وقد يدعى به العقلي إذ عنهم ورد

لما توجه عليه شيء تأمل (قوله وإن أتى الخ) فاعله مركب ومفعوله استعارة (قوله فيما) أي في معنى وقوله بمعناه الأصلي أي الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة التي لا يحتاج معها إلى توسط قرينة (قوله تقدم رجلا) أي مرة وقوله وتؤخر أخرى أي تؤخر تلك الرجل مرة أخرى فحذف من الأول مرة ومن الثاني المفعول وموصوف أخرى صبان (قوله فترك المشي) أي الذهاب أي بالفعل فلا ينافي قوله فتارة الخ (قوله فتارة يقدم الخ) أي يريد الذهاب فيقدم الخ وقوله وتارة يؤخرها أي لا يريد الذهاب فيؤخرها (قوله فكل من الطرفين) هما الصورتان وقوله والجامع هو الاقدام تارة والاحجام أخرى (قوله منتزعة) أي مأخوذة (قوله الاستعمال) أي استعمال المجاز المركب وقوله في الاستعارة في بمعنى على أي على سبيل الاستعارة دون التشبيه وأصل هذه العبارة للسعد في تفسير كلام الأصل وعبارته مع الأصل ومتى فشا استعماله أي المجاز المركب كذلك أي على سبيل الاستعارة سمي مثلا اهـ قال في الأطول ما ملخصه فسر الشارح يعني السعد بكونه على سبيل الاستعارة وجعله احترازا عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الأصلي ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو في معناه الأصلي غير داخل في فشو المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك

فقوله ولا ينسكب أي لا يحول اللفظ الدال على المشبه لوجوب بقاء الاستعارة على الهيئة التي يستحقها المشبه به

قال:

[فصل في تغيير الإعراب]

(ومنه ما إعرابه تغيرا بحذف لفظ او زيادة ترى) أقول: من المجاز نوع آخر غير ما تقدم وهو كل كلمة تغير إعرابها بحذف لفظ أو زيادته نحو وجاء ربك أي أمره وليس كمثله شئ أي مثله على ما فيه فالحكم الأصلي لربك الجر ولمثل النصب فتغير بالحذف في الأول والزيادة في الثاني وإنما كان هذا النوع مغايرا لما تقدم لأن المجاز اللفظ المستعمل في غير ما وضع له أو استعماله والتغيير بمعنى التغير وليس واحدا منهما ورد بعضهم هذا النوع إلى المجاز الإسنادي والحذف والزيادة يصدق كل منهما على الاسم والحرف فحذف الاسم تقدم في المثال وزيادته نحو أدخلوا آل فرعون أشد العذاب إذ المراد فرعون نفسه وزيادة الحرف تقدمت في المثال ونقصه نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف أي لا تفتؤ. قال:

[الباب الثالث الكناية] (لفظ به لازم معناه قصد مع جواز قصده معه يرد إلى اختصاص الوصف بالموصوف

فالوجه أن المراد به عدم التغيير أي متى فشا كذلك من غير تغيير تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا ولم يعدل عن هيئته في المورد لأجل المضرب وحينئذ يكون أشد اتصالا بما بعده نقله الصبان وحينئذ كان على الشارح أن يقول بدل في الاستعارة الخ من غير تغيير تذكيرا الخ ويكون الكلام حينئذ أشد اتصالا بما بعده وهو قوله فقوله الخ (قوله فقوله الخ) تفريع على محذوف بعد قوله يسمى مثلا أي فلا يغير عما كان عليه (قوله لوجوب بقاء الخ) الأنسب لأن الأمثال لا تغير عما كانت عليه حال موردها لأن الوجوب المذكور إنما نشأ مما ذكر ولأنه الملائم لسابق الكلام على ما قررنا تأمل.

[فصل: في تغيير الإعراب] المراد من التغيير أثره الذي هو التغير وفي الكلام حذف أي في بيان حكم تغيير الإعراب أي الحكم الذي ينشأ عنه وهو تسمية الكلمة التي تغير حكم إعرابها مجازا تأمل (قوله ومنه الخ) أي ومن جملة ما يسمى مجازا اللفظ المتغير إعرابه بسبب حذف لفظ أو زيادة لفظ ومعنى تغير إعرابه أنه كان يستحق إعرابا ثم إنه عدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب آخر بسبب أحد الأمرين وقوله ترى نعت للزيادة مكمل به البيت ومعناه أن الزيادة لتغير حكم الإعراب هي التي ترى أي تحسن بخلاف التي يمكن تقديرها فلا عبرة بها ثم إن قوله بحذف لفظ الخ مخرج لتغير حكم إعراب غير في جاءني القوم غير زيد فان حكم إعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير إلى النصب على الاستثناء لكن لا بحذف لفظ أو زيادته بل لنقل غير من الوصفية إلى كونه أداة استثناء واحترز بالحذف المغير والزيادة المغيرة مما يتغير معهما الإعراب فلا يسمى اللفظ مع أحدهما مجازا فالأول كقوله: وليل كموج البحر فان رب محذوفة بعد الواو ولم يتغير الإعراب. والثاني كقوله فبما رحمة من الله فما زائدة للتقوية والإعراب لم يتغير بزيادتها من ع ق بتصرف وزيادة وقد أورد الصبان أمرين خارجين عن التعريف مع أنهما من النوع وأمرا داخلا فيه مع أنه ليس من النوع فانظره إن شئت (قوله كل كلمة الخ) قال ع ق وإطلاق لفظ المجاز على نفس الكلمة المغيرة الإعراب أنسب من إطلاقه على نفس الإعراب المتغير إليه ليوافق إطلاقه في الباب السابق لأنه اسم للكلمة هنالك أيضا فان اعتبر أن إطلاقه على هذه الكلمة لمشابهتها لتلك في التحول عما هو أصلها كان إطلاق لفظ المجاز عليها مجازا وإلا كان من باب الاشتراك اهـ (قوله على ما فيه) أي من كون القول بزيادة الكاف أخذا بالظاهر ويحتمل أن لا زيادة وأن الكلام كناية عن نفي المثل على ما تقدم في الكلام على البسملة (قوله فالحكم الأصلي الخ) أي الذي كان يستحقه لولا هذه الزيادة وقد أشار بهذا إلى ما مر عن ع ق من معنى تغيير الإعراب (قوله والتغيير بمعنى الخ) يقتضي كلامه أن الموصوف بكونه نوعا آخر من المجاز هو التغير وهو ظاهر إن أريد بالتغير الإعراب المعنوي فيكون موافقا لظاهر عبارة المفتاح لا إن أريد مما يتبادر من كلامه وهو تغير الإعراب إذ لم يقل به أحد تأمل وكان الأنسب بقاءه على ما سلكه المصنف كأصله لأنه الأنسب كما مر عن ع ق (قوله ورد بعضهم الخ) إنما يظهر في نحو واسأل القرية ونحو أدخلوا آل فرعون لا في حذف الحرف ولا زيادته وانظر من أين له هذا فإني لم أره منصوصة في أصوله.

الباب الثالث الكناية

هي في اللغة مصدر كنيت عن كذا أو كنوت عنه إذا تركت التصريح به قاله السعد وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف بقوله لفظ به الخ (قوله به) متعلق بقصد ولازم مبتدأ خبره قصد ففي كلامه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدإ وهو جائز على الأصح خلافا لمن منعه (قوله مع جواز الخ) أي يشترط في الكناية أن يكون قصد اللازم بها واقعا مع جواز قصد ذلك المعنى الأصلي مع ذلك اللازم ع ق (قوله يرد إلى اختصاص الخ)

شروع فى تقسيم الكناية أى يرد اللفظ المذكور إلى ذى اختصاص الخ أى إلى كناية أريد بها
اختصاص الخ ومثل هذا يقال فى قوله ونفس موصوف ووصف والمراد بالاختصاص فى هذا المقام
إثبات أمر لأمر أونفيه عنه قاله السعد فهو مرادف للنسبة فهذا القسم هنا هو الثالث فى الأصل
وهو الكناية المطلوب بها نسبة وفى كلام المصنف التضمين (قوله فى العزلة) أى بشرطها المعلوم وهو
أن تكون لقصد كف النفس عن المحرمات والتفرغ إلى العبادات على وجه الاخلاص قاله ع ق
(قوله إيضاح) أى للمقصود كما إذا كان المخاطب إنما يفهم المعنى بطريق الكناية لعلمه باللزوم ولو
بالقرينة من غير أن يعلم الاسم الدال صراحة لانتفاء إدراك الوضع فتقول مثلا لمن يفهم استلزام
عرض القفا لمعنى البله ولو بالقرينة ولم يعلم اسم البله فلان عريض القفا اهـ ع ق (قوله اختصار) أى
كما يكون فى الكناية دون التصريح كما إذا قصدت أن تحرض أحدا على الاتيان لفلان بكثير الحطب
والقدور لكونه كثير الطبائخ كثير الأضياف فانك تقول فى التصريح فلان كثير إحراق الحطب
كثير الطبائخ للأضياف فأعينوه بالحطب والقدور فاذا أردت الاختصار قلت فلان كثير الرماد
فأعينوه فقد كنيت بكثرة الرماد عن كثرة الاحراق وعن كثرة الطبائخ بكثرة الأضياف مع
الاختصار اهـ ع ق بتصرف (قوله أوصون) ينبغى أن يكون المراد به ما هو أعم من صون اللسان
عن الاسم وعكسه بأن يشمل الستر لعدم ابتغاء التصريح ومثال الكناية لصون اللسان قولك
لايفعل هذا إلا الملعون على ألسنة جميع المسلمين كناية عن الشيطان ومثال العكس إنما يعطى
هذا من يتسأل فضله أهل السماء والأرض كناية عن الرب جل وعلا ذكره ع ق (قوله عرض)
أى الصون أى قصده فهو من باب الحذف والايصال تأمل (قوله أريد به الخ) أى إنه مستعمل فى
هذا اللازم مع جواز إرادة الموضوع له أفاده الصبان وهو إحدى طريقتين فى الكناية وانظر بسط
المقام هناك ثم هذا جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز (قوله مع جواز الخ) قال فى
الأطول يرد أن استعمال مع فى قوله مع جواز ليس كما ينبغى لأن إرادة لازم المعنى ليس تابعا لجواز
إرادته معه واستعمال مع يقتضى ذلك لأنها إنما تدخل على المتبوع فيكون ما قبلها تابعا إلا أن يقال
إن مع تدخل على المتبوع من المتشاركين وجواز إرادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم فى الارادة
فتأمل من الصبان بايضاح وكان المناسب للشارح أن يزيد معه بعد إرادته كما فعل الأصل لينبه على
أن إرادة اللازم أصل و إرادة المعنى بتبعية إرادة اللازم ولينتقل منه إلى اللازم كما يفهم من قولنا
جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الأمير ولا يقال جاء الأمير معه والممنوع هو الجمع بين
المعنى ولازمه على وجه يكونان مقصودين استقلالا لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة إلى
قصده وفهمه ذكره الصبان على الأطول أيضا (قوله و بهذا القيد) هو قوله مع جواز الخ (قوله
واعترض ذلك الخ) حاصله أن الكناية يصح فيها إرادة الموضوع له لا لذاته بل ليتوسل به إلى
الانتقال إلى المراد فنفيها القرينة المانعة عن إرادته لذاته لا للتوسل والمجاز كذلك لا تمنع فيه القرينة
إلا إرادته لذاته ويجوز إرادته للانتقال مثلا جاءنى أسد يرمى ليس فيه مع الأسد إلا الرمى الذى يمنع
أن يكون المقصود لذاته السبع المعروف ولا يمنع أن يقصد الأسد للانتقال إلى الشجاع فلا يثبت المجاز
متميزا عن الكناية فى شىء من الاستعمالات . وأجابوا عنه بما ملخصه أنه إن أراد بجواز إرادة
الموضوع له مع المجازى للانتقال حضوره فى الذهن وتصوره للانتقال فلا بدع فى ذلك لكن ليس
هذا معنى إرادته مع الكنائى بل معناها قصد الإخبار به مع الكنائى وإن لم يكن مقصودا بالذات
بل لينتقل منه إلى الكنائى ومحل منع الجمع بين الحقيقة والمجاز عند مانعيه إذا كانا مقصودين بالذات

كالخير فى العزلة يأذا
الصوفى
ونفس موصوف
ووصف والغرض
إيضاح اختصار أو
صون عرض
أو انتفاء اللفظ
لاستهجان
ونحوه كاللمس والاتيان)
أقول : قد عرف
الكناية بأنها اللفظ
الذى يريد به لازم معناه
مع جواز إرادته نحو
زيد طويل النجاد فان
المراد لازم معناه وهو
طول القامة و يجوز مع
ذلك إرادة طول النجاد
الذى هو المعنى الحقيقى
وبهذا القيد فارقت
المجاز لأنه لابد من
كون القرينة فيه مانعة
عن إرادة المعنى الحقيقى
نحو رأيت أسدا فى
الحمام فى الحمام قرينة
مانعة من إرادة المعنى
الحقيقى وهو الحيوان
المفترس هكذا قالوا
فى الحمام قرينة
مانعة من إرادة المعنى
الحقيقى وهو الحيوان
المفترس هكذا قالوا

الأول اختصاص الوصف بالموصوف كقولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه جعل إحاطة الثوبين والبردين بالوصفين كناية عن اختصاص الممدوح بهما ومن ذلك الخير في العزلة الخ كناية عن اختصاص الصوفي بها. الثاني ما يطلب بها نفس الموصوف كقولك جاء المضياف تريد زيداً لكثرة إقرائه للضيف حتى صار اختصاصه بذلك كاللازم ينتقل من المضياف إليه. الثالث ما يطلب بها نفس الصفة نحو كثير الرماد كناية عن المضياف ونحو طويل النجاد كناية عن طول القامة. والأولى بعيدة لكثرة الوسائط والثانية قريبة لعدم الواسطة ثم الغرض من الكناية الإيضاح كطويل النجاد لطول القامة أو الاختصار كفلان مهزول الفصيل أي لكثرة نحر الأمهات كناية عن كرمه أو الستر وهو المراد بالصون كأهل السر كناية عن الزوجة صيانة لها أو اختيار الفصحاء للفظ لاستهجان المكني عنه نحو فلان باشر وهن ونحو فلان لمس زوجته أو أتاها كناية عن المجامعة. قال:

[فصل في مراتب المجاز والكنى]

(ثم المجاز والكنى أبلغ من تصريح أو حقيقة كذا زكن في الفن تقديم استعارة على تشبيه أيضاً باتفاق العقلا)

فلا اعتراض بأن هذا المعنى لا يتم على منع الجمع بين الحقيقة والمجاز وإن أراد أن الموضوع له يكون مخبراً به مع المجازي حتى يكون معنى قول القائل رأيت أسداً يرمي أنه رأى الأسد والرجل الشجاع فهو باطل فإن يرمي يمنع ذلك فعلم أن الكناية قد يراد منها الموضوع له مع لازمه بالفعل وقد لا وأنه عند إرادة الموضوع له ولازمه معاً في الكناية يكون اللفظ مستعملاً فيهما على أن الموضوع له غير مقصود بالذات ذكره الصبان في رسالته البيانية (قوله الأول اختصاص الخ) تقدم ما يصححه من التقدير وقدم أن هذا القسم هو المطلوب بها نسبة وقد يكون طرفا النسبة مذكورين صريحين فتنفرد الكناية في النسبة أو أحدهما مذكوراً صريحاً والآخر كناية فتجتمع مع الكناية عن الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكور كناية فتجتمع الثلاثة نقله الصبان عن الأطول (قوله المجد) أي نيل الشرف والكرم ولا يكون إلا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء أو نفس الرجل اهـ منه عنه (قوله بين ثوبيه) يريد بالثوبين الرداء والإزار وكذا المراد بالبردين في قوله والكرم بين برديه اهـ منه (قوله جعل إحاطة الخ) فإن الأمر إذا أثبت بين ما يختص بالرجل وبحوبه من ثوبين ونحوهما فقد أثبت له (قوله عن اختصاص الممدوح بهما) أي إثباتهما له (قوله كناية عن اختصاص الصوفي بها) أي بالعزلة ولا وجه لهذا أصلاً ولعل تأنيث الضمير تحريف والأصل به أي الخير وحينئذ تكون الكناية بواسطة وذلك أنه يلزم من كون الخير في العزلة اختصاصها به ومن اختصاصها به اختصاص الصوفي به لأنه مختص بها والمختص بشيء مختص بما اختص به ذلك الشيء هذا والذي في شرح المصنف أن جعل العزلة ظرفاً للخير كناية عن تخصيصه بها وهو أقرب (قوله عن المضياف) أي عن صفته وهي المضيافية (قوله والأولى) وهي كثير الرماد وقد أشار إلى تقسيم هذا القسم إلى قسمين وترك ثالثاً سنذكره (قوله لكثرة الوسائط) فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر ومنها إلى كثرة الطبائخ ومنها إلى كثرة الأكلة ومنها إلى كثرة الضيفان ومنها إلى المقصود وهو المضيافية ثم الظاهر أن المراد بالكثرة ما فوق الواحد نظير ما مر في التعقيد المعنوي (قوله والثانية) وهي طويل النجاد. وبقي ما إذا تعددت الواسطة وقد قال ع ق إن الكناية حينئذ ملحقة بالقريبة (قوله من الكناية) أي من العدول عن التصريح إليها (قوله كطويل النجاد الخ) أي إذا كان المخاطب يعلم استلزام طول النجاد لمعنى طول القامة من غير أن يعلم اللفظ الدال على طول القامة لعدم إدراك الوضع (قوله كفلان الخ) فإنه يغني عن قولك فلان ينحر أمهات الأولاد من إبله كثيراً لكرمه تأمل (قوله وهو المراد الخ) علمت أنه ينبغي أن يراد به ما هو أعم (قوله أو اختيار) تفسير للاتفاء في المصنف (قوله اللفظ) أي لفظ الكناية.

[فصل: في مراتب المجاز والكنى] (قوله ثم المجاز) أي المرسل (قوله والكنى) جمع كنية مراداً بها الكناية ع ق (قوله أبلغ) أي أوكد في الاثبات وأنسب لتمام بيان المعنى اهـ منه والظاهر أن الواو بمعنى أو وأنه أشار إلى جواز كون أبلغ من المبالغة ومن البلاغة وفي الصبان على الأطول أنه من المبالغة لا غير ويمكن الجمع لمن تأمل (قوله من تصريح) أي مقابل لها بحيث يؤدي مؤداها وكذا يقال في الحقيقة (قوله كذا) كما علمت أبلغية المجاز والكناية والمجاز المرسل فيتقدمان على مقابليهما ع ق (قوله تقديم استعارة) أي في الأبلغية (قوله على تشبيه) أي يقابلها ويكون أصلاً لها (قوله أيضا) الظاهر أنه يغني عنه قوله كذا من قوله كذا زكن تأمل (قوله العقلا) المراد بهم علماء البيان لأنهم الذين يظهر منهم الاجماع أو جميع العقلاء ويجعل إجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعاني في موارد الكلام وإن لم يعلموا هذه الاصطلاحات أفاده الصبان عن الأطول

(قوله

أقول: المجاز أبلغ من الحقيقة والكناية أبلغ من التصريح لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم وهو كدعوى الشيء ببينة فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه والاستعارة أبلغ من التشبيه لأنها نوع من المجاز والتشبيه حقيقة وقد علمت أن المجاز أبلغ منها والله أعلم. قال: [الفن الثالث البديع]

(١٦٣) (علم به وجوه تحسين الكلام تعرف بعد رعي سابق المرام
ثم وجوه حسنه ضربان بحسب الألفاظ والمعاني)

أقول: تقدم أن فن البديع ليس جزءاً من البلاغة بل هو تابع لها فالنظر فيه فرع النظر فيها فلذلك أخر، وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة فقوله: علم خبر مبتدإ محذوف ومدلول مفاده الترجمة وسابق المرام أي المطلوب السابق وهو المطابقة ووضوح الدلالة اللذان هما مفادان للفنين قبله ثم وجوه التحسين منها ما يتعلق باللفظ فيكسوه حسناً وجمالاً كالجناس التام. ومنها ما يتعلق بالمعنى كذلك كالمطابقة وسيأتي مثالهما وقدم الألفاظ في البيت لأنها طريق للمعاني وأخر الكلام على ما يتعلق بها اهتماماً بشأن المعاني لأنها المقصودة أولاً بالذات وقصد الألفاظ عرضي. قال:

[الضرب الأول المعنوي] (وعد من ألقابه المطابقه تشابه الأطراف والموافقه) أقول: تقدم وجه تقديم الضرب المعنوي من ألقابه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد والتكافؤ وهو الجمع بين متقابلين في الجملة أي سواء كان تقابل ضدين أو نقيضين أو عدم وملكة، ويكون بلفظين من نوع اسمين نحو وتحسبهم أيقاظاً وهم رقود أو فعلين نحو:

(قوله لأن الانتقال الخ) وذلك لأن اللفظ مجازاً كان أو كناية إذا سمع فأول ما يخطر منه معناه الأصلي فإذا دلت القرينة على عدم إرادته انتقل الذهن منه إلى ملابسه. أفاده ع ق (قوله فإن وجود الملزوم) أي الذي هو الملحوظ أولاً وقوله يقتضي وجود اللازم أي الذي هو المقصود وحينئذ فأنت حال الاتيان بالمجاز أو الكناية كأنك قد استدللت على وجود اللازم بوجود ملزومه فإذا قلت رعينا الغيث فكأنك قلت رعينا نباتاً وجد لوجود الغيث وإذا قلت زيد طويل النجاد فكأنك قلت زيد وجد طول قامته لوجود طول نجاده تأمل (قوله وقد علمت الخ) فيه أن الذي علم كذلك إنما هو المجاز المرسل لا الأعم فالمناسب أن يقول بدل قوله لأنها نوع الخ لأنها مبنية على تناسي التشبيه ودعوى أن المشبه فرد من أفراد المشبه به.

الفن الثالث البديع

هو لغة الغريب من بدع الشيء بالضم إذا كان غاية فيما هو فيه من علم أو غيره حتى صار غريباً أفاده بن (قوله علم) تقدم الكلام على ما يراد بالعلم في أول الفن الأول فراجعه (قوله وجوه تحسين الكلام) أي المعاني التي يحسن الكلام بها وقوله تعرف أي تتصور وتعلم أعدادها بقدر الطاقة أفاده ع ق (قوله بعد رعي الخ) متعلق بتحسين فقد أفاد أن هذه المحسنات إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة أفاده السعد (قوله حسنه) أي الكلام البليغ وقوله ضربان أي نوعان وقوله بحسب الألفاظ أي بحسب تعلقها بكل فإذا أتى في اللفظ بمعنى حسن كأن يجمع فيه بين المتنافيين على وجه يصح كان ذلك من البديع المتعلق بالمعنى وسمي معنوياً وإذا أتى في معنى من المعاني بلفظ يستحسن كلفظين متجانسين لمعنيين مختلفين كان ذلك من البديع المتعلق باللفظ وسمي لفظياً اهـ ع ق (قوله ليس جزءاً الخ) المناسب ليس متعلقاً بالبلاغة بل بتوابعها فالنظر فيه فرع النظر فيما يتعلق بها إذ عبارته تفيد أن الفنين الأولين جزء منها وأن نفس البديع تابع وليس كذلك بل الأولان متعلقان بها والثالث بتوابعها (قوله وهو علم الخ) قد علمت الكلام عليه من حل المصنف.

الضرب الأول المعنوي

(قوله ألقابه) أي ألقاب أنواعه إذ كل لقب لنوع لا أنها ألقاب لنوع واحد وقوله المطابقة أي النوع المسمى بها ع ق (قوله تشابه الأطراف الخ) قال ع ق كان حقه لولا ضرورة الوزن تقديم الموافقة على تشابه الأطراف لأنه نوع من الموافقة والنوع الذي سماه الناظم بالموافقة اسمه المشهور مراعاة النظير ويسمى أيضاً التناسب والتوافق ومن اسم التوافق أخذ الناظم اسم الموافقة اهـ (قوله في الجملة) أي يكون بينهما تقابل وتناف ولو في بعض الصور كما في الاعتبار كتقابل السكون وابتغاء الفضل في قوله تعالى ـ ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ـ فإن ابتغاء الفضل وإن لم يكن مقابلاً للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون فهو مقابل باعتبار ما يستلزم أفاده السعد و بن (قوله أي سواء الخ) جعله تفسيراً لقوله في الجملة وهو لا يصح والصواب ما علمته تأمل (قوله تقابل ضدين) كتقابل البياض والسواد وقوله أو نقيضين كتقابل وجود ولا وجود وقوله أو عدم وملكة كتقابل العمى والبصر (قوله أيقاظا) جمع يقظ

يحيي ويميت أو حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت أو من نوعين نحو أو من كان ميتاً فأحييناه . والطباق قسمان :
طباق الإيجاب كما مثل وطباق السلب وهو الجمع بين فعلين من نوع واحد أحدهما مثبت والآخر منفي
أو أحدهما أمر والآخر نهي نحو ولكن أكثر الناس لا يعلمون يعلمون ظاهراً ولا تخشوا الناس واخشون. ومنها تشابه الأطراف وهو التناسب بين أول الكلام وآخره في المعنى نحو لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير. ومنها الموافقة وتسمى التناسب والتوافق أيضاً ومراعاة النظير وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد نحو الشمس والقمر بحسبان. قال:

(والعكس والتسهيم والمشاكله تزاوج رجوع أو مقابله)

أقول: اشتمل هذا البيت على ستة ألقاب: الأول العكس وهو أن يقدم في الكلام جزء ثم يؤخر نحو عادات السادات سادات العادات. الثاني التسهيم ويسمى الإرصاد وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل عليه إذا عرف الروي نحو وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون وقوله

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع

الثالث المشاكلة وهي ذكر الشيء بلفظ غيره

كيقظ كتعب بمعنى يقظان وقوله وهم رقود أي نيام جمع راقد فإن اليقظة تشتمل على الإدراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينهما شبه العدم والملكة باعتبار لازمهما والتضاد باعتبار أنفسهما لأن اليقظة عرض يقتضي الإدراك بالحواس والنوم عرض يمنع الإدراك وقد دل على كل منهما بالاسم بن (قوله يحيي ويميت) فإن الإحياء والإماتة ولو صح اجتماعهما في ذات المحيي والمميت بين متعلقيهما العدم والملكة أو التضاد بناء على أن الموت عرض وجودي فالتنافي بينهما اعتباري اهـ منه (قوله لها ما الخ) فإن في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر قاله السعد (قوله ميتاً فأحييناه) أي ضالاً فهديناه وقد عرفت وجه التقابل بين الإحياء والإماتة (قوله فعلين من نوع واحد) أي معنى واحد كالعلم في المثال والأوضح فعلي مقدر واحد كما في السعد وبينهما تقابل الإيجاب والسلب قال ثم ظاهر التقييد به إخراج غير الفعلين وفعل المصدرين فليراجع اهـ بن (قوله لا يعلمون) أي الأمر الأخروي ويعلمون أي الأمر الدنيوي وحينئذ فالتنافي بحسب الظاهر أي بالنظر للفعلين في حد ذاتهما بقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعد ومن بيانية اهـ منه (قوله نحو لا تدركه الخ) فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار والخبير يناسب كونه مدركاً للأبصار لأن المدرك للشيء يكون خبيراً به عالماً قاله السعد (قوله لا بالتضاد) أي بل بالتوافق في كون ما جمع من واد واحد لصحبته في إدراك أو لمناسبة في شكل أو لترتب بعض على بعض أو ما أشبه شيئاً من ذلك ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره أو شبيهه أو مناسبه سمي مراعاة النظير اهـ بن . وخرج بقوله بالتضاد الطباق (قوله نحو الشمس والقمر) أي فهما متناسبان من حيث تقارنهما في الخيال لكون كل جسماً نورانياً سماوياً اهـ منه (قوله أو مقابله) أو بمعنى الواو أفاده ع ق (قوله أن يقدم الخ) لم يشترط الشارح ولا الأصل أن يكون متأخر المتقدم عن الجزء الذي كان التقدم عليه فظاهر عبارته صادق على نحو عادات السادات أشرف العادات ولبس من العكس والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم وهو أن تقدم في الكلام جزءاً ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت وإرجاع عبارة الشارح لهذه بأن يقدر بعد قوله ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أولاً أفاده السعد و بن (قوله نحو عادات الخ) فالعادات أحد طرفي الكلام والسادات مضاف إليه لذلك الطرف وقد وقع العكس بينهما بأن قدم أولاً العادات على السادات ثم السادات على العادات قاله السعد (قوله التسهيم) هو في الأصل جعل البرد ذا خطوط كالسهام لتزيينه ووجه التسمية هنا أنه جعل في أول الكلام وجه يدل على وجه آخره في آخره فصار مزيناً بذلك كما زين البرد المسهم بتلك الخطوط ع ق (قوله الإرصاد) هو في الأصل نصب الرقيب على الطريق وقد نصب هنا في أول الكلام ما يدل على آخره اهـ منه (قوله العجز) هو الكلمة التي تختم بها الفقرة اهـ منه (قوله الفقرة) هي من النثر بمنزلة البيت من الشعر لأنها مقدار يراعى فيه الختم بما التزم من الحرف المسمى بالروي وكذلك البيت والفقرة في الأصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر أي عظمه الوسط اهـ منه بحذف وزيادة (قوله إذا عرف الخ) قيد به لأن من الإرصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي كما في قوله تعالى ـ وما كان الناس إلا أمة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما فيه يختلفون ـ فلو لم يعرف أن الروي هو النون لربما توهم أن العجز فيما فيه اختلفوا أو اختلفوا فيه قاله السعد

(قوله

لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديراً فالأول نحو قوله: قالوا اقترح شيئاً نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصاً أي خيطوا فعبّر عنه بلفظ الطبخ لوقوعه في صحبة طبخ الطعام ومنه ومكروا ومكر الله. والثاني نحو صبغة الله وهو مصدر مؤكد لآمنا بالله أي تطهير الله لأن الايمان يطهّر النفوس. والأصل فيه أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يقال له المعمودية ويقولون إنه تطهير لهم فعبّر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لهذه القرينة. الرابع المزاوجة وهي أن يزاوج أي يقارن بين معنيين في الشرط والجزاء كقوله: إذا ما نهى الناهي فلجّ بي الهوى (١٦٥) أصاخت إلى الواشي فلجّ بها الهجر زاوج بين نهي الناهي وإصاختها إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء بأن رتّب عليهما لجاج شيء وإن كان في الأول لجاج الهوى وفي الثاني لجاج الهجر. الخامس الرجوع وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض لنكتة كقوله:

قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيّرها الأرواح والديم

أخبر أولاً أن هذه الديار لم يبلها تقادم العهد ثم نقض هذا الخبر بقوله بلى وغيّرها الأرواح أي هبوبها والديم أي القطر والنكتة إظهار التحيّر كأنه أخبر أولاً بما لا تحقق له ثم لما أفاق بعض إفاقة نقض الكلام السابق قائلاً بلى عفاها القدم وغيّرها الأرواح والديم. السادس المقابلة وهو أن يؤتى بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم يقابل ذلك على الترتيب نحو فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً ومنه فأما من أعطى واتقى وصدّق بالحسنى إلى العسرى، وقوله: ما أحسن الدين والدنيا إذا اجتمعا وأقبح الكفر والإفلاس بالرجل

وأدخل الأصل هذا النوع في المطابقة. قال:

(تورية تدعى بإيهام لما أريد معناه البعيد منهما
ورشّحت بما يلائم القريب وجرّدت بقدم فكن منيب)

أقول: من ألقاب المعنوي التورية وتسمى الإيهام لاشتمالها على إيهام إرادة المعنى القريب أيضاً وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد نحو الرحمن على العرش استوى فمعنى الاستواء القريب الاستقرار ومعناه البعيد الاستيلاء.

(قوله لوقوعه الخ) الأول للشيء والثاني للغير (قوله تحقيقا الخ) أي وقوعاً محققاً أو مقدراً بأن ذكر الشيء عند حضور معنى الغير فيكون اللفظ الدال على الغير مقدراً والمقدر كالمذكور من السعد وبن (قوله اقترح) من اقترحت عليه الشيء إذا سألته إياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم وقوله نجد مجزوم على أنه جواب الأمر من الإجادة وهي تحسين الشيء (قوله ومكر الله) أي جازاهم فعبّر عنها بلفظ المكر لوقوعها في صحبته (قوله والثاني) وهو ما يكون في صحبة الغير تقديراً (قوله مصدرا) لأن فعله صبغ كالجلسة من جلس وهي الحال التي يقع عليها الصبغ (قوله لأن الايمان الخ) فيكون آمنا مشتملاً على تطهير الله لنفوس المؤمنين ودالاً عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكداً لمضمون قوله آمنا بالله (قوله والأصل فيه) أي في ذكر التطهير بلفظ الصبغ (قوله أنه) أي الغمس في ذلك الماء والصبغ به (قوله تطهير لهم) فإذا صبغوا ولداً قالوا إنه تطهر من كل دين غير النصرانية وصار نصرانياً حقيقة فردّ الله عليهم بقوله ـ قولوا إلى عابدون ـ فقد علم الصبغ من كون ذلك هو السبب في النزول للرد عليهم فيما يرون فيه من كونه حقاً فكأنه ذكر فعبّر به عن الايمان مشاكلة لوقوعه في صحبة الصبغ تقديراً والمعنى قولوا للنصارى طهّرنا الله بالايمان الذي هو الحق وصبغنا به صبغة لا كتطهيركم بزعمكم بذلك الصبغ أولادكم من ع ق وإلى هذا أشار الشارح بقوله فعبّر الخ (قوله أن يزاوج) أي يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرتّب على كل منهما معنى مرتب على الآخر (قوله نهى الناهي) أي عن حبها (قوله فلجّ بي) أي لزمني (قوله أصاخت إلى الواشي) أي استمعت إلى النمام الذي يشي حديثه ويزيّنه فصدّقته فيما افترى عليّ (قوله بالنقض) أي الابطال (قوله الأرواح والديم) أي الرياح والأمطار وإنما جمع على أرواح لأن أصله الواو كقولك أروح الماء وتروّحت بالمروحة (قوله متوافقين) أي غير متقابلين فلا يشترط أن يكونا متناسبين أو متماثلين والمتناسبان هما اللذان بينهما مناسبة وإن اختلفا ماصدقاً ومفهوماً كالشمس والقمر والمتماثلان هما المتحدان ماصدقاً مع الاختلاف مفهوماً كانسان وقائم (قوله ومنه فأما من الخ) والمراد باستغنى زهد فيما عند الله كأنه مستغن عنه فلم يتق فظهرت مقابلته لاتقى، ومعنى فسنيسّره الثانية فنعسّره لأنه إذا كان ميسّراً للعسرى كان معسّراً فتمت مقابلتها للأولى (قوله ما أحسن الخ) كان المناسب تقديمه على الآية لأنه من مقابلة الثلاثة بالثلاثة والآية من مقابلة الأربعة بالأربعة (قوله لما أريد الخ) أي وهي اللفظ الذي أريد المعنى البعيد من معنييه فهو الذي فيه التورية فهي أن يذكر لفظ الخ كما سيذكره الشارح (قوله فكن منيب) كمل به البيت أي فكن نائباً إلى الله تعالى ولا يبعد أن يشير به إلى معنى مناسب للمقام بأن يريد فكن راجعاً بلفظ التورية من معناه القريب إلى البعيد بالقرينة اهـ ع ق (قوله ويراد البعيد) أي اعتماداً على

وهو المراد وهي قسمان مجردة وهي التي لا تلائم شيئا مما يلائم القريب كهذا المثال ومرشحة وهي التي قرنت بما يلائمه نحو والسماء بنيناها بأيد بمعنى الأيدي القريب الجارحة والبعيد القدرة وهو المراد وقرنت بما يلائم القريب وهو البناء وقوله منيب خبر كان وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة . قال: (جمع وتفريق وتقسيم ومع كليهما أو واحد بجمع يقع) أقول ذكر في هذا البيت ستة ألقاب من الضرب المعنوي. الأول الجمع وهو أن يجمع بين متعدد في حكم كقوله تعالى المال والبنون زينة الحياة الدنيا ونحو:

إن الشباب والفراغ والجده مفسدة للمرء أي مفسده

الثاني التفريق وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره نحو هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح أجاج وكقوله:

ما نوال الغمام وقت ربيع (١٦٦) كنوال الأمير يوم سخاء

فنوال الأمير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء

الثالث التقسيم وهو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين كقوله:

ولا يقيم على ضيم يراد به إلا الأذلان عير الحي والوتد

هذا على الخسف مربوط برمته وذا يشج فلا يرثي له أحد

الرابع الجمع مع التفريق وهو أن يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال كقوله:

فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها

الخامس الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه أو العكس فالأول كقوله:

حتى أقام على أرباض خرشنة تشقى به الروم والصلبان والبيع

للسبي ما نكحوا والقتل ما ولدوا والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا

والثاني كقوله:

قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم أو حاولوا النفع في أشياعهم نفعوا

سجية تلك فيهم غير محدثة إن الخلائق فاعلم شرها البدع

السادس الجمع مع التفريق والتقسيم كقوله تعالى يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه فمنهم شقي وسعيد فأما الذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ. جمع في قوله لا تكلم نفس لأنها نكرة في سياق النفي ثم فرق بأن بعضهم شقي وبعضهم سعيد ثم قسم بأن أضاف إلى الأشقياء ما لهم من عذاب

قرينة خفية (قوله وهو المراد) والقرينة الخفية هي استحالة القريب في حقه تعالى وكذا فيما بعد (قوله كهذا المثال) فإنه لم يذكر معها ما يلائم القريب (قوله جمع يقع) مبتدأ وخبر وسوغ الابتداء بجمع التنويع (قوله متعدد) اثنين فأكثر (قوله والجده) أي الاستغناء وقوله مفسدة أي داعية للفساد (قوله نحو هذا الخ) الظاهر أن هذا مثال له في غير المدح لأن المقام مقام تعداد النعم كما يعلم مما قبله وما بعده وأما الشعر فهو مثال له في المدح تأمل (قوله ما نوال) النوال الجود ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث وبدرة العين عشرة آلاف درهم وقد أوقع التباين بين النوالين (قوله على التعيين) خرج به اللف والنشر فإن الإضافة فيه ليست كذلك كما سيظهر (قوله ولا يقيم الخ) الضيم الظلم وضمير به يرجع للمستثنى منه العام المقدر وهو أحد والأذلان فاعل في الظاهر بدل من هذا المقدر في الحقيقة وعير الحي الحمار والخسف الذل والرمة قطعة حبل بالية ويشج أي يدق ويشق رأسه ويرثى يرق ويرحم وقد ذكر العير والوتد ثم أضاف إلى الأول الربط على الخسف وإلى الثاني الشج على التعيين (قوله فوجهك الخ) أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن وجه الشبه في الوجه الضوء واللمعان وفي القلب الحرارة والاحتراق (قوله وهو جمع متعدد) كالروم في البيت الآتي فإنه شامل للنساء والأولاد والزرع والمال وقوله تحت حكم أي كالشقاء وقوله ثم تقسيمه أي الحكم قاله بن والظاهر أن المعتبر تقسيمه المتعدد كما يدل عليه بيان العكس في السعد وسنذكره ويتبادر من التعريف بل ومن الاسم إذ يتبادر منه وقوعهما على واحد ويفيده ع ق أيضا تأمل (قوله أو بالعكس) أي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم قاله السعد (قوله حتى أقام) أي الممدوح ولتضمين الإقامة معنى التسلط عداها بعلى والأرباض جمع ربض وهو ما حول المدينة وخرشنة بلدة من بلاد الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة وهي متعبدهم وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق وهو قاد المقانب جمع قنب أي العساكر وقوله ما نكحوا وما ولدوا ذكر ما دون من إهانة وقلة مبالاة بهم كأنهم من غير ذوي العقول وملاءمة لقوله والنهب ما جمعوا الخ فقد جمع الروم في حكم الشقاوة أولا ثم قسم بأن جعل ما نكحوا للسبي وما ولدوا للقتل وما جمعوا للنهب وما زرعوا للنار (قوله والثاني) أي التقسيم ثم الجمع (قوله حاولوا) أي طلبوا والأشياع الأتباع والسجية الغريزة والخلق والخلائق جمع خليقة وهي الطبيعة والبدع جمع بدعة أي المبتدعات المحدثات قسم في الأول صفة الممدوحين إلى ضر الأعداء ونفع الأولياء ثم جمعها في الثاني تحت كونها سجية (قوله الجمع مع التفريق والتقسيم) تفسيره ظاهر وهو أن يجمع بين أمرين فأكثر ثم يوقع تباين بينهما ثم يقسم ذلك المتعدد بأن يعطى كل ماله تأمل (قوله يوم يأت) يعني يأتي الله أي أمره أو يأتي اليوم أي هوله والظرف منصوب بإضمار اذكر أو بقوله لا تكلم نفس أي بما ينفع من جواب أو شفاعة وضمير

النار وإلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله ومع كليهما الخ يعني أن الجمع يقع مع التفريق تارة ومع التقسيم تارة أخرى ومع كليهما وتقدم كل ذلك. قال:

(واللف والنشر والاستخدام ... أيضاً وتجريد له أقسام)

أقول: ذكر في هذا البيت ثلاثة ألقاب الأول اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال ثم ذكر ما لكل من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه فالأول ضربان لأن النشر إما على ترتيب اللف نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وإما على غير ترتيبه كقوله:

كيف أسلو وأنت حقف وغصن ... وغزال لحظاً وقداً وردفاً

والثاني كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى أي وقالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى فلف بين الفريقين لعدم الإلباس والثقة بأن السامع يرد إلى كل فريق مقوله. الثاني الاستخدام وهو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ثم بضميره الآخر أو يراد بأحد ضميريه أحدهما ثم بالآخر الآخر فالأول كقوله

إذا نزل السماء بأرض قوم ... رعيناه وإن كانوا غضابا

والثاني نحو أبينا غيثاً فرعيناه. الثالث التجريد وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه وهو أقسام منها ما يكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم أي بلغ من الصداقة حداً صح معه أن يستخلص منه آخر مثله فيها مبالغة في كمالها فيه. ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه نحو قولهم لئن سألت فلاناً لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحراً في السماحة. ومنها ما يكون بفي الداخلة على المنتزع منه نحو قوله تعالى

منهم لأهل الموقف وشقي مقضي له بالنار وسعيد مقضي له بالجنة وزفير إخراج نفس وشهيق ترديده على وجه خاص كتتابع الإخراج والرد وتواليهما ارتفاع النفس فيهما والسموات والأرض سموات الآخرة وأرضها وهذه العبارة كناية عن التأبيد ونفي الانقطاع إلا ما شاء ربك أي إلا وقت مشيئة الله تعالى إن ربك فعال لما يريد أي من تخليد البعض كالكفار وإخراج البعض كالفساق وغير مجذوذ أي غير مقطوع بل ممتد لا إلى نهاية ومعنى الاستثناء في الأول أن بعض الأشقياء لا يخلدون كالعصاة من المؤمنين الذين شقوا بالعصيان وفي الثاني أن بعض السعداء لا يخلدون في الجنة بل يفارقونها ابتداء يعني أيام عذابهم كالفساق من المؤمنين الذين سعدوا بالإيمان والتأبيد من مبدأ معين وهو وقت الدخول في الجنة كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك باعتبار الابتداء من السعد وبن (قوله واللف والنشر) كأن وجه تسمية الأول باللف أنه طوى فيه حكمه لأنه اشتمل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطوياً فسمي نشراً اه سم اه بن (قوله يرده إليه) أي يرد ما لكل إلى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية كأن يقال رأيت شخصين ضاحكاً وعابسة فتأنيث عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضاحك الرجل وكأن يقال لقيت الصاحب والعدو فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهي أن المستحق للإكرام الصاحب وللإهانة العدو من السعد وبن (قوله لأن النشر الخ) بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف والثاني للثاني وهكذا إلى الآخر (قوله نحو ومن رحمته الخ) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب (قوله وإما على الخ) سواء كان معكوس الترتيب كما في المثال أو مختلطاً كقوله هو شمس وأسد وبحر جوداً وبهاءً وشجاعة (قوله حقف) هو الرمل المتراكم الذي معه اعوجاج (قوله والثاني) وهو أن يكون ذكر المتعدد على الإجمال ولا يتصور فيه ترتيب ولا عدمه لعدم التفصيل أولاً (قوله وقالوا لن الخ) فإن الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقين على سبيل الإجمال بالضمير العائد إليهما ثم ذكر ما لكل (قوله فلف بين الفريقين) أي جمعهما في الواو بحيث لم يبين كل فريق باسمه (قوله لعدم الالتباس الخ) للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه (قوله وهو أن يراد الخ) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (قوله إذا نزل الخ) أراد بالسماء الغيث وبضميره في رعيناه النبات وكلا المعنيين مجازي وقوله غضابا جمع غضبان (قوله نحو أبينا غيثا الخ) وأول المعنيين مجازي والثاني حقيقي (قوله مبالغة) مفعول له (قوله بمن التجريدية) والمناسب لها حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون للابتداء لأن المنتزع مبدؤه ونشأته من المنتزع منه الذي هو مدخول من اه بن (قوله حميم) أي قريب يهتم لأمره (قوله بلغ) أي فلان وضمير معه للحد وضمير منه لفلان وضمير فيها للصداقة (قوله أن يستخلص) أي يستخرج (قوله مبالغة الخ) الظاهر أنه مفعول له ليستخلص (قوله بالباء التجريدية) والظاهر أنها للمعية بن عن سم (قوله الداخلة على المنتزع منه) ذكر الأصل قسماً يكون بدخول باء المعية في المنتزع فانظره (قوله لتسألن الخ) أي لتسألن البحر معه أي شخصاً كريماً مصاحباً له اه منه (قوله بفي التجريدية الداخلة الخ)

لهم فيها دار الخلد. ومنها ما يكون من غير توسط حرف نحو قوله   ولئن بقيت لأرحلن بغزوة   تحوي الغنائم أو يموت كريم
يعني نفسه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه. ومنها مخاطبة الانسان نفسه كقوله : * لا خيل عندك تهديها ولا مال *
انتزع من نفسه شخصاً آخر مثله في فقد الخيل والمال . قال : (ثم المبالغة وصف يدعى   بلوغه قدراً يرى ممتنعا
أو نائياً وهو على أنحاء   (١٦٨)   تبليغ اغراق غلو جاء   مقبولاً أو مردوداً التفريع   وحسن تعليله تنويع)

أقول : ذكر في هذه الأبيات ثلاثة ألقاب الأول المبالغة وهو ادعاء بلوغ وصف في الشدة أو الضعف إلى حد مستحيل أو مستبعد لئلا يظن أنه غير متناه فيه وهو ثلاثة أقسام تبليغ وإغراق وغلو فالتبليغ أن يكون الوصف المدعى ممكناً عقلاً وعادة كقوله :

فعادي عداء بين ثور ونعجة   دراكاً فلم ينضح بماء فيغسل

ادعى أن فرسه أدرك ثوراً ونعجة أي ذكراً وأنثى من بقر الوحش في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلاً وعادة . والاغراق ما أمكن عقلاً لا عادة كقوله :

ونكرم جارنا ما دام فينا   ونتبعه الكرامة حيث مالا

وهذا ممكن عقلاً لا عادة وهذا الممكن العادي غير واقع في زماننا بل كاد أن يلحق بالممتنع العقلي وهذان النوعان مقبولان أي   الكلام
مرضيان مستحسنان . والغلو ما لا يمكن لا عقلاً ولا عادة كقوله :   وأخفت أهل الشرك حتى إنه   لتخافك النطف التي لم تخلق
خوف النطف مستحيل عقلاً وعادة ، ومنه مقبول ومردود فالمقبول منه ما أدخل فيه ما يقربه إلى الصحة نحو - يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار - فيكاد قرّب ذلك من الصحة . ومنه ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله :

الظاهر أن قيد الداخلة لبيان الواقع (قوله لهم فيها) أي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها داراً أخرى وجعلها معدّة في جهنم لأجل الكفار تهويلاً لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة (قوله تحوي) أي تجمع ويموت منصوب باضمار أن أي إلا أن يموت (قوله لا خيل الخ) تمامه :

* فليسعد النطق إن لم يسعد الحال * أي الغنى (قوله ثم المبالغة) أي ثم من المعنوي المبالغة المقبولة وقوله وصف الخ تعريف للمبالغة مطلقاً أفاده ع ق والدليل على حذف وصف المبالغة ما علم من كون الكلام في المحسنات إذ المردودة لا تعد منها ثم ظاهر عبارة المصنف أن المبالغة نفس الوصف المذكور وهو صحيح كما أفاده ع ق لكنه خلاف المشهور المذكور في الأصل ولذا حوّل العبارة ع ق فقال بعد قول المصنف بلوغه بمعنى أنها هي أن يدعى في الوصف أنه بلغ في الشدة أو الضعف قدراً أي حداً يرى ذلك الوصف في ذلك الحد ممتنعاً أي يرى مستحيلاً أو يرى نائياً أي بعيداً عن الوقوع ولو لم يكن محالاً اهـ لكن هذا التحويل بعيد جداً عن عبارة المصنف ولو قال :

ثم الذي يقبل من أن يدعى   بلوغ وصف ما يرى ممتنعا

لطابقت عبارته عبارة الأصل مع السلامة من حذف وصف المبالغة الذي تعد به من المحسنات تأمل (قوله أنحاء) أي أوجه وأنواع (قوله تبليغ الخ) والمناسبة بين معانيها الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل مدّ الفارس يده بعنان فرسه ليزيد جريه والاغراق استيفاء النازع في القوس مدّها والغلو مجاوزة الأمر في الحد اهـ حفيد اهـ بن (قوله جاء) ضميره للغلو ومقبولاً ومردوداً حالان من الضمير (قوله التفريع) معطوف على ما قبله من ألقاب الضرب المعنوي (قوله لئلا يظن الخ) أي وإنما يدعى ذلك لئلا الخ (قوله أنه) أي ذلك الوصف وقوله فيه أي في الشدة أو الضعف وتذكير الضمير وإفراده باعتبار عوده إلى أحد الأمرين (قوله فعادى) أي والى وضميره للفرس وقوله عداء هو الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما على إثر الآخر في طلق واحد وقوله بين ثور يعني الذكر من بقر الوحش ونعجة يعني الأنثى منها وقوله دراكاً أي متتابعاً وقوله فلم الخ أي فلم يعرق فيغسل (قوله ما أمكن الخ) لا يظهر إلا وقوع ما على وصف وعود الضمير إليه فتقتضي العبارة أن الاغراق هو نفس الوصف المذكور وليس كذلك بل كون الوصف ممكناً عقلاً لا عادة فالمناسب تحويل العبارة إلى ما قلنا تأمل (قوله ونتبعه الخ) من الاتباع أي نرسل الكرامة على أثره ومالا أي سار (قوله العادي) المناسب العقلي (قوله يكاد الخ) أي لانطباع الناس على الشح وعدم مراعاة غير المكافأة (قوله ما لا يمكن الخ) فيه ما تقدم والمناسب هنا أن لا يكون الوصف ممكناً عقلاً ولا عادة (قوله حتى إنه) الضمير للشأن (قوله إلى الصحة) أي الإمكان أي إمكان وقوعه (قوله يكاد زيتها الخ) فلو قيل هذا الزيت يضيء بلا نار رُدّ وحيث قيل يكاد أفاد أن المحال لم يقع بل قرب من الوقوع مبالغة ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع وقرب المحال من الوقوع قرب من الصحة إذ قد تكثر أسباب الوهم المتخيل بها وقوعه ولو كان لا يقع اهـ بن عن اليعقوبي (قوله يضيء) فإضاءة الزيت كإضاءة المصباح من غير مس نار مستحيلة عقلاً أي بالنسبة لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لأن قدرة الله صالحة لذلك اهـ بن (قوله مخرج الهزل) خلاف الجد وهو

أسكر بالأمس إن عزمتُ على الشر ب غداً إن ذا من العجب . والمردود منه ما ليس كذلك . الثانى التفريع وهو أن يثبت لمتعلق أمرٍ حكم بعد إثباته لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع كقوله :

أحلامكم لسقام الجهل شافية ... كما دماؤكم تشفى من الكلب

فرّع على وصفهم بشفاء أحلامهم من داء الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلَب بفتح اللام وهو داء شبيه بجنون يحدث للانسان من عض الكلْب الكلِب . الثالث حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى وهو أربعة أنواع لأن الصفة التى ادعى لها علة مناسبة إما ثابتة قصد بيان علتها أو غير ثابتة أريد إثباتها والأولى إما أن لا يظهر لها فى العادة علة وإن كانت لا تخلو فى الواقع عنها كقوله :

لم يحك نائلك السحاب وإنما ... حمت به فصبيبها الرحضاء

أى المصبوب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها فى العادة علة وقد علله بأنه عرق حماها بسبب عطاء الممدوح أو يظهر لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة لتكون المذكورة غير حقيقية فيكون من حسن التعليل كقوله :

ما به قتل أعاديه ولكن ... يتقى إخلاف ما ترجو الذئاب

فإن قتل الأعداء فى الغالب لدفع مضرتهم لا لما ذكر من أن طبيعة الكرم غلبته ومحبة صدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعدائه لما علم من أنه إذا توجه للحرب صارت الذئاب ترجو اتساع الرزق عليها بلحوم من يقتل من الأعداء والثانية إما ممكنة كقوله :

يا واشياً حسنت فينا إساءته ... نجى حذارك إنسانى من الغرق

فإن استحسان إساءة الواشى ممكنة لكن لما خالف الشاعر الناس فيه إذ لا يستحسنه الناس عقبه بأن حذاره منه أى الواشى نجى إنسان عينه من الغرق فى الدموع حيث ترك البكاء خوفاً منه أو غير ممكنة كقوله :

لو لم تكن نية الجوزاء خدمته ... لما رأيت عليها عقد منتطق

من انتطق أى شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها كذا فى الايضاح

الكلام الذى لا يراد به إلا المطايبة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة هى الخروج عن كلام ذوى المروءات يقال فلان خلع العذار أى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق (قوله أسكر بالأمس الخ) سكره بالأمس عند عزمه على الشرب غداً محال حيث أريد بالسكر ما يترتب على الشرب الذى هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين المجالس والتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل فان قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف قال الشارح أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج الخاص مخرج العام بمعنى مجيئه موصوفاً بما فى العام لوجوده فيه صحيح بن (قوله والمردود منه ما ليس كذلك) من المناسب والمردود ما لم يشتمل على ما يوجب قبوله لأنه يدخل فى كلامه ما لم يذكر من أصناف المقبول كالذى زاده الأصل (قوله لمتعلق أمر) بكسر اللام أى لمنسوب به فالمراد بالتعلق النسبة والارتباط ومصدوق الأمر فى البيت المخاطبون ومتعلقه الدماء وقوله حكم أى محكوم به كالشفاء وقوله بعد إثباته الخ ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله لمتعلق الخ كالأحلام (قوله أحلامكم) أى عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر فالتأنى فى الأمر (قوله لسقام) بفتح السين المرض وما فى كما دمائكم زائدة لا تمنع الجار من العمل كما فى قوله تعالى ـ فبما رحمة من الله لنت لهم ـ أى فبرحمة فيكون الدماء هنا مجروراً بالكاف وما بعده أعنى تشفى من الكلب فى موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون مرفوعاً على الابتداء وما بعده خبر بن عن الفنرى (قوله وهو شبيه الخ) ثم أنفع أدويته دماء الأشراف والتداوى بالنجس غير الخمر جائز اه بن (قوله من عض الكلب) بسكون اللام وقوله الكلب بكسر اللام أى العقور وهو الذى يأكل لحوم الناس اه منه (قوله باعتبار لطيف) بأن ينظر نظراً يشتمل على لطف ودقة (قوله غير حقيقى) أى لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع كما إذا قلت قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم فانه ليس فى شىء من حسن التعليل (قوله لم يحك) أى لم يشابه نائلك أى عطاءك حمت به أى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها والرحضاء كالسفهاء (قوله أى المصبوب الخ) تفسير لقوله فصبيبها الرحضاء (قوله وقد علله) أى علل الشاعر نزول المطر من السحاب وقوله بأنه أى المطر (قوله لتكون الخ) الظاهر أنه تعليل لمحذوف أى فيعدل عن الظاهرة لتكون تأمل (قوله ما به الخ) أى ليس به سبب قتل الخ من غيظ أو خوف حتى يكون القتل لازالة غيظه أو للاستراحة من خوف مضرتهم (قوله لصدق رجاء الراجين الخ) أى تحقق مرجوهم وهو طعامهم من لحوم الأعداء (قوله لما علم الخ) تعليل لقوله بعثته (قوله والثانية) أى الصفة الغير الثابتة التى أريد إثباتها (قوله حذارك) أى حذارى إياك حيث لم أظهر حالى خوفاً من أن تطلع عليه وقوله إنسان أى إنسان عينى وقوله من الغرق أى فى الدموع (قوله نجى الخ) أى

وبحث شارح الأصل بما يعلم بمراجعته فثبت أن في الصفة الثابتة نوعين وفي غيرها كذلك فقوله مقبولاً أو مردوداً حالان من ضمير الغلو في جاء، والتفريع ابتداء كلام. قال: (وقد أتوا في المذهب الكلامي بحجج كمهيع الكلام

وأكدوا مدحاً بشبه الذم كالعكس والادماج من ذا العلم) أقول ذكر في هذين البيتين أربعة ألقاب: الأول المذهب الكلامي وهو إيراد حجة للمطلوب على مذهب أهل الكلام بأن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا واللازم وهو الفساد أي الخروج عن النظام منتف فالملزوم وهو تعدد الآلهة مثله وهذه الملازمة من المشهورات الصادقة التي يكتفى بها في الخطابيات دون القطعيات والمهيع الطريق. الثاني تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضربان أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن شيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها كقوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

أي إن كان فلول السيف عيباً فأثبت شيئاً منه على تقدير كونه منه وهو محال فهو في المعنى تعليق بالمحال والمعلق بالمحال محال والتأكيد فيه من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة والأصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء مما قبلها فإذا وليها صفة مدح جاء التأكيد. والثاني أن يثبت لشيء صفة مدح ويعقب بأداة استثناء

حيث ترك البكاء خوفاً منه لئلا يطلع على حاله (قوله وبحث شارح الأصل الخ) عبارته وفيه بحث لأن مفهوم هذا الكلام هو أن نية الجوزاء خدمة الممدوح علة لرؤية عقد النطاق عليها أعني لرؤية حاله شبيهة بانتطاق المنتطق كما يقال لو لم تجئني لم أكرمك يعني أن علة الإكرام هي المجيء وهذه صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فتكون من الضرب الأول والأقرب أن تجعل لو هنا مثلها في قوله تعالى - لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا - أعني للاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الأول فيكون الانتطاق علة لكون نية الجوزاء خدمة الممدوح أي دليلاً عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن اهـ بحذف وقوله والأقرب الخ هذا موافق لما في الايضاح لا مخالف له كما هو ظاهر قاله بن وقوله بانتفاء الثاني هو عدم رؤية الانتطاق وانتفاؤه يكون برؤية الانتطاق لأن نفي النفي إثبات وقوله على انتفاء الأول وهو عدم نية الجوزاء خدمته وانتفاؤه يكون بنيتها خدمته لما مر اهـ منه (قوله ابتداء كلام) أراد نفي ارتباطه بمقام المبالغة فلا ينافي كما مر في حل المصنف (قوله وقد أتوا الخ) بمعنى أنهم أتوا في ضمن ذلك النوع المسمى بالمذهب الكلامي بحجج تؤدي إلى المطلوب ففهم من كلامه ما قررناه أن النوع المسمى بالمذهب الكلامي هو الكلام الدال على ما هو حجة على المطلوب اهـ ع ق وما قررناه به هو الذي يعطيه كلام المصنف دون ما قاله الشارح تبعاً للأصل لكنه يتوقف على نقل عن علماء الفن ولو قال المصنف:

إيراد حجة على نظام أهل الكلام المذهب الكلامي

لوافق ما في الأصل (قوله والادماج الخ) مبتدأ وخبر (قوله مستلزمة للمطلوب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلي بل ما هو أعم من ذلك (قوله لو كان فيهما) أي في السماء والأرض آلهة إلا الله أي غير الله فهي صفة لآلهة لأنها اسم بمعنى غير وقوله لفسدتا أي لما تقرر عادة من فساد المحكوم به عند تعدد الحاكم فعلى هذا تكون الملازمة عادية ويكون الدليل إقناعياً لحصوله بالمقدمات المشهورة أي لكنهما لم يفسدا فليس فيهما إله غير الله فهو قياس استثنائي حذف منه صغراه والنتيجة للعلم بهما (قوله من المشهورات الصادقة) أي بحسب العادة فإنه قد اشتهر في العرف أن المملكة لا تنتظم بملكين (قوله في الخطابيات) أي الأمور الخطابية المفيدة للظن (قوله دون القطعيات) لأنه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن يتفقوا (قوله دخولها فيها) أي دخول صفة المدح في صفة الذم (قوله فلول) جمع فل وهو الكسر في حد السيف وقوله من قراع الكتائب أي مضاربة الجيوش (قوله شيئاً منه) أي من العيب وقوله كونه منه أي كون فلول السيف من العيب وقوله وهو أي هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب وقوله محال أي لأنه من كمال الشجاعة وقوله وهو في المعنى الخ أي وإثبات العيب على هذا التقدير في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط (قوله من جهة أنه الخ) لأنه علق نقيض المدعى وهو إثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب محقق (قوله وأن الخ) أي ومن جهة أن (قوله الاتصال) أي كون المستثنى بحيث يدخل في المستثنى منه على تقدير السكوت عنه وذلك لما تقرر في موضعه أن الاستثناء المنقطع مجاز أي الأداة مع الانقطاع مجاز أي أن استعمال إلا في المنقطع مجاز وأما إطلاق لفظ الاستثناء على المنقطع فحقيقة من السعد وبن (قوله جاء التأكيد) لما فيه من الذم على المدح والاشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنيها فاضطر إلى استثناء صفة مدح وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع (قوله ويعقب بأداة استثناء) أي يذكر عقب الاثبات المذكور أداة استثناء

يليها صفة مدح أخرى له نحو أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش وأصل الاستثناء أيضاً أن يكون منقطعاً لكنه لم يقدر متصلاً كما قدر في الضرب الأول فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني وهو أن ذكر أداة الاستثناء قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبلها من حيث إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فاذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد ولا يفيد التوكيد من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة لأنه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير كون الاستثناء متصلاً ولهذا كان الضرب الأول أفضل. الثالث تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو مراده بالعكس وهو ضربان: أحدهما أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير دخولها فيه كقولك فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه. وثانيهما أن يثبت لشيء صفة ذم وتعقب بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى كقولك فلان فاسق إلا أنه جاهل وتحقيقهما على قياس ما تقدم. الرابع الإدماج وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى آخر كقوله:

أقلب فيه أجفاني كأني ... أعد بها على الدهر الذنوبا

فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر. قال:

(وجاء الاستتباع والتوجيه مما يحتمل الوجهين عند العلماء)

أقول ذكر في هذا البيت نوعين: الأول الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر فهو أخص من الإدماج كقوله:

نهبت من الأعمار مالو حويته ... لهنئت الدنيا بأنك خالد

مدحه بالنهاية في الشجاعة على وجه استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا ونظامها. الثاني التوجيه وهو إيراد الكلام محتملاً لوجهين مختلفين كقول من قال لأعور ليت عينيه سواء. يحتمل صحة عينه العوراء فيكون دعاء له وبالعكس فيكون دعاء عليه. قال: (ومنه قصد الجد بالهزل كما يبني على الفخور ضد ما اعتمى)

أقول ذكر في هذا البيت نوعاً واحداً وهو إيراد الجد في قالب الهزل كقوله: إذا ما تميمي أتاك مفاخرا ... فقل عد عن ذا كيف أكلك للضب

فقوله يبنى أي يعطف ويرد على الفخور بضد ما اعتمى أي اختار لنفسه والفخور المفتخر بما أعطي. قال. (وسوق معلوم مساق ما جهل لنكتة تجاهل عنهم نقل)

أقول ذكر في هذا البيت نوعاً واحداً وهو تجاهل العارف وسماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة كالمبالغة في المدح في قوله: ألمع برق سرى أم ضوء مصباح ... أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي والتوله والتحير في الحب في قوله: بالله يا ظبيات القاع

(قوله بيد) بمعنى غير وهي أداة استثناء (قوله وأصل الاستثناء فيه) أي كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه وهذا لا ينافي كون الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال (قوله لكنه الخ) إذ ليس ههنا صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها (قوله فلا يفيد الخ) أي وإذا لم يمكن ماذكر فلا الخ (قوله ولهذا) أي ولأن التأكيد من الوجه الثاني فقط (قوله على قياس الخ) وهو أن التأكيد في الضرب الأول من جهة التعليق بالمحال لأن المعنى في قولك فلان لا خير فيه الخ إن كانت الإساءة المذكورة خيراً فأثبت شيئاً منه على تقدير كونها منه وكونها منه محال فاثبات شيء من الخير محال ومن جهة أن الأصل في الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها يوهم إخراج شيء مما قبلها فاذا وليها صفة ذم جاء التأكيد لما فيه من الذم على الذم والاشعار بأنه لم يجد صفة مدح يستثنيها فاضطر إلى استثناء صفة ذم وتحويل الاستثناء إلى الانقطاع وأن التأكيد في الضرب الثاني في الوجه الثاني فقط تأمل (قوله الادماج) يقال أدمج الشيء في ثوبه إذا لفه فيه ولا شك أن المعنى الآخر ملفوف في الكلام (قوله لمعنى) مدحاً كان أو غيره (قوله أقلب فيه) أي الليل (قوله وجاء الاستتباع) أي معدوداً من المعنوي وكذا يقال في التوجيه (قوله ما يحتمل) أي وهو ما الخ أفاده ع ق (قوله فهو أخص الخ) لاختصاصه بالمدح بخلاف ذاك كما علمت (قوله مدحه بالنهاية الخ) حيث جعل مقتولاه بحيث يخلد وارث أعمارهم (قوله على وجه استتبع الخ) إذ لا تهنئة لأحد بشيء لا فائدة له فيه (قوله مختلفين) أي متباينين متضادين كالمدح والذم ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين (قوله ضد ما الخ) المتبادر من عبارة الشارح أن ضد نائب فاعل يبنى وهو الأقرب (قوله وهو أن يراد الخ) أي أن يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب الحقيقة بن (قوله إذا ما تميمي الخ) فان قولك وقت مفاخرة إنسان في حضورك لا تفتخر وقل لي كيف تأكل الضب هزل ظاهر لكنك تريد به الجد لأنك تريد تعييبه بأن تنسبه إلى أكل الضب فانه مما تتباعد عنه الأشراف وقوله عد أي تجاوز والإشارة في قوله عن ذا إلى الافتخار الذي دل عليه قوله مفاخراً أفاده سم بن (قوله والفخور المفتخر الخ) عبارة ع ق الفخور الكثير الافتخار والعظم في نفسه اه فهو أعم تغليبا منه على ما في الشارح مع المطابقة للفظ الصيغة (قوله وسماه الخ) وقال لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى (قوله الضاحي) أي الظاهر (قوله القاع) هو المستوي من الأرض

قلن لنا ليلاى منكن أم ليلى من البشر قال: (والقول بالموجب قل ضربان كلاهما فى الفن معلومان) أقول: ذكر فى هذا البيت نوعا واحدا وهو القول بالموجب وبسط الكلام فيه فى كتب الأصول وهو ضربان: أحدهما أن تقع صفة فى كلام الغير كناية عن شىء أثبت له حكم فتثبتها لغيره من غير تعرض لثبوته له وانتفائه عنه نحو يقولون لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالأعز صفة وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم والأذل كناية عن المؤمنين وقد أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة فأثبت الله تعالى تلك الصفة التى علقوا عليها الحكم لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ردا عليهم ولم يتعرض لثبوت حكم الاخراج لمن أثبت لهم العزة ولا لنفيه عنهم لأن الغرض إنما هو أبطال دعواهم إثبات الحكم المعلق على تلك الصفة لأنفسهم. الثانى حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه كقوله:

قلت ثقلت إذ أتيت مرارا قال ثقلت كاهلى بالأيادى

فحمل لفظ ثقلت الذى وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بأن ذكر متعلقه الذى هو الأيادى ومنه: ما إذا قال لك شخص أنا أعلم منك فتقول بطرق الضلال. قال: (والاطراد العطف بالآباء للشخص مطلقا على الولاء) أقول: ذكر فى هذا البيت نوعا واحدا وهو الاطراد وحقيقته أن تأتى بأسماء الممدوح أو غيره وآبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف كقوله: إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب سواه ثللت هدمت يقال ثل الله عروشهم أى هدم ملكهم والمثلول المهدوم ومنه قوله عليه الصلاة والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم». قال: [الضرب الثانى اللفظى] (منه الجناس وهو ذو تمام مع اتحاد الحرف والنظام ومتماثلا دعى إن ائتلف نوعا ومستوفى إذا النوع اختلف

لن يعرف الواحد إلا واحدا فاخرج عن الكون تكن مشاهدا)

أقول: تقدم وجه تقديم النوع المعنوى على اللفظى وأنواع اللفظى كثيرة ذكر المصنف كأصله بعضها منها الجناس وهو تشابه اللفظين فى التلفظ فيخرج

وقوله ليلاى فى إضافة ليلى إلى نفسه أولا والتصريح باسمها ثانيا استلذاذ وهو أنموذج من نكت التجاهل وهى أكثر من أن يضبطها القلم (قوله معلومان) ثنى مراعاة للمعنى وهى خلاف الأكثر الذى هو مراعاة اللفظ وهى تكون بالافراد ولو قال لأهل هذا الفن معلومان لسلم مما ذكر وتقديم الظرف فى الكلامين ليس للحصر تأمل (قوله فتثبتها لغيره) أى فتثبت أنت فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشىء (قوله لثبوته له) أى ثبوت ذلك الحكم لذلك الغير (قوله كناية عن فريقهم) أى مرادا بها فريقهم وليست اصطلاحية (قوله دعواهم) أى المنافقين وكذا ما بعده (قوله بما يحتمله) حال من خلاف (قوله بذكر متعلقه) متعلق بحمل والباء سببية والمراد بمتعلقه ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقا اصطلاحيا أولا بن (قوله على خلاف مراده) مراد الغير بثقلت حملت المؤنة والمحمول عليه الذى هو خلاف مراده تثقيل عاتقه بالأيادى والمنن (قوله بالآباء) الباء للملابسة أى العطف متلبسا بذكر الآباء وقوله للشخص حال من الآباء وقوله مطلقا حال من الشخص أى كان ممدوحا أو غيره وقوله على الولاء أى على التوالى من غير تكلف (قوله بأسماء الممدوح) الظاهر أن يقال باسم الممدوح إلا أن يعتبر عطف آبائه على الممدوح فلكل من الممدوح وآبائه اسم اه حفيد اه بن (قوله من غير تكلف) قال الفنرى المراد من التكلف فى السبك أن يقع الفصل بين الأشياء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت زيدا الفاضل ابن عمرو بن بكر اه بن.

الضرب الثانى اللفظى

قال المصنف فى شرحه كل ماذكر فى هذا الباب مختص بالتحسين اللفظى بخلاف الأول فان منه ماجمع بين الأمرين كالعكس ومحسنات اللفظ كثيرة لا تنضبط وذكرنا منها هنا سبعة تبعا للقزوينى وألحقنا فى آخر النظم ألقابا حسنة فى فصل التذنيب اه (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جانس كقاتل قتالا (قوله مع اتحاد الخ) الظرف صفة لذو تمام أو متعلق بمعنى ذو تمام أى وهو تام مع الخ وأل فى المراد والحرف للجنس والمراد الحروف من كل من الكلمتين ومراده باتحاد الحرف الاتحاد فى أنواع الحروف وأعدادها وباتحاد النظام الاتحاد فى هيآتها وترتيبها (قوله ائتلف) أى اتفق (قوله لن يعرف الخ) الواحد الأول أريد به الخارج فى حقائق إيمانه عن شهود الكون والشغل به والواحد الثانى اسم من أسماء الله تعالى. والمعنى أن المنفرد عن الكون فى باطن عن إيمانه بأن لا يرجو منه نفعا ولا يخشى منه ضرا لا يعرف ذلك المنفرد إلا الله الواحد أى لا يتكل فى أموره إلا عليه ولا يشاهد فى الوجود

المترادفان ويدخل المشترك . ثم هو تامّ وغير تام فالتام أن يتفقا فى أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها فان كانا من نوع كاسمين سمي مماثلا نحو ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون مالبثوا غير ساعة . ومنه مثال المصنف وإن كانا من نوعين سمي مستوفى كقوله :

مامات من كرم الزمان فإنه (١٧٣) يحيا لدى يحيى بن عبد الله

قال :

(ومنه ذو التركيب ذو تشابه خطا ومفروق بلا تشابه
وإن بهيئة الحروف اختلفا فهو الذى يدعونه المحرفا)

أقول : من الجناس التام المركب وهو ما كان أحد لفظيه مركبا فان اتفقا فى الخط سمي متشابها كقوله :

إذا ملك لم يكن ذا هبه فدعه فدولته ذاهبه

وإن لم يتفقا فى الخط سمي مفروقا كقوله :

كلكم قد أخذ الجا م ولا جام لنا
ما الذى ضر مدير الـ جام لو جاملنا

وإن اختلفا فى هيئات الحروف فقط سمي محرفا كقوله : جبة البرد جنة البرد والحرف المشدد فى حكم المخفف . قال :

(وناقص مع اختلاف فى العدد وشرط خلف النوع واحد فقد
ومع تقارب مضارعا ألف ومع تباعد بلاحق وصف)

أقول : الجناس الناقص ما اختلف اللفظان فيه فى أعداد الحروف إما بحرف واحد فى الأول نحو والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق أو فى الوسط نحو جدي جهدي أو فى الآخر كقوله :

سواه وإن شاهد غيره فكالهباء فى الهواء وهذا المعنى هو الذى يشير إليه قول الناظم فاخرج عن الكون فى باطنك بأن لا يبقى لك تعلق فى رجاء أو دفع بشيء منه ولا عظمة لما يعظم تكن أى فانك إن خرجت عن الكون تكن مشاهداً الحق تعالى بعين البصيرة ويحتمل أن يكون فى الكلام الأول قلب بأن يقدر الأول منصوبا والثانى مرفوعا فيكون المعنى لا يعرف الواحد الذى هو الله تعالى أى لا يؤمن به حق إيمانه إلا الواحد أى المنفرد عن الخلائق بأن لا يتعلق بشيء منها وهو مستلزم للمعنى الأول اهـ ع ق (قوله المترادفان) أى تشابه المترادفين كأسد وسبع فانه فى المعنى ويخرج أيضا التشابه فى مجرد العدد نحو ضرب وعلم أو فى مجرد الوزن نحو ضرب وقتل (قوله فى أنواع الحروف) كل واحد من التسعة والعشرين نوع وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وقوله وأعدادها خرج به نحو الساق والمساق وقوله وهيآتها خرج به نحو البرد والبرد فان هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات فنحو ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف بخلاف ضرب نحو ضرب مبنيان للفاعل والمفعول فانهما على هيئتين مع اتحاد الحروف وقوله وترتيبها أى تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف (قوله فان كانا) أى اللفظان المتفقان فى جميع ما ذكر (قوله من نوع) أى من أنواع الكلمة (قوله ويوم تقوم الساعة الخ) الأولى القيامة والثانية الواحدة من ساعات الأيام (قوله مامات الخ) أى ما ذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان الماضى فصار كالميت فى عدم ظهوره فانه أى فان ذلك الميت من الكرم يحيا أى يظهر كالحي لدى أى عند يحيى بن عبد الله البرمكى وهو من عظماء أهل الوزارة فى الدولة العباسية بن عن اليعقوبى (قوله ذو تشابه خطا) أى وهو ذو تشابه أى يسمي بهذا الاسم إن اتفق اللفظان خطا هذا هو الأنسب ويفيده الشارح وإن تبادر خلافه (قوله بهيئة) أى فى هيئة (قوله ما كان أحد الخ) أى والآخر مفرد (قوله ذاهبة) أى صاحب عطاء وذاهبة أى غير باقية (قوله الجام) إناء يشرب فيه الخمر وجاملنا الأخيرة عاملنا بالجميل واللفظ الأول مركب من اسم لا وخبرها . والثانى مفرد نظرا إلى أن الضمير المتصل وإن كان منصوبا بمنزلة الجزء من الفعل (قوله وإن اختلفا الخ) هذا قسم مستقل من الجناس مقابل للتام وليس من أقسام التام خلافا لما يتبادر من الشارح وقوله فى هيآت الخ أى واتفقا فى النوع والعدد والترتيب (قوله محرفا) لانحراف إحدى الهيئتين عن هيئة الآخر (قوله جبة البرد الخ) جنة الأول بالباء . والثانى بالنون والبرد كساء مخطط أى إن الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد والشاهد فى البرد والبرد (قوله والحرف المشدد الخ) أى فهو فى هذا الباب معدود بحرف واحد لأن اللسان يرتفع عن حرفيه دفعة واحدة فيكون الاختلاف بالتشديد والتخفيف حينئذ من الاختلاف فى الهيئة فقط دون عدد الحروف (قوله وناقص) مبتدأ والمسوغ جريانه على موصوف محذوف (قوله وشرط خلف الخ) تمهيد لبيان قسمي اختلاف النوع وقوله واحد أى اختلاف واحد أى فيه وقوله فقد أى فقط (قوله مضارعا) حال من ضمير ألف أى سمي بهذا الاسم والضميران فى ألف ووصف للجناس (قوله فيه) حال من اللفظين والظرفية مجازية بمعنى التعلق وقوله فى أعداد متعلق باختلف (قوله المساق) بزيادة الميم (قوله جهدى)

يعدون من أيدٍ عواصٍ عواصم * وربما سُمّي هذا مطرّفاً وإما بأكثر كقولها : إن البكاء هو الشفاء من الجوى بين الجوانح ، وربما سُمّي هذا مذيلا وإن اختلفا في أنواعها فيشترط أن لا يقع بأكثر من حرف ثم الحرفان إن كانا متقاربين سُمّي مضارعا وهو إما في الأول نحو بيني وبين كِني ليل دامس وطريق طامس أو في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه أو في الآخر نحو «الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة» وإن لم يكونا متقاربين سُمّي لاحقا وهو أيضا إما في الأول نحو ويل لكل همزة لمزة أو في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض بغير الحق وبما كنتم تمرحون أو في الآخر نحو وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف . قال : (وهو جناس القلب حيث يختلف ترتيبها للكل والبعض أضف مجنحا يدعى إذا تقاسما بيتا فكانا فاتحا وخاتما ومع توالي الطرفين عرفا مزدوجا كل جناس ألفا تناسب اللفظين في باشتقاق وشبهه فذاك ذو التحاق) أقول : إذا اختلف اللفظان في ترتيب الحروف سُمّي جناس القلب نحو : حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه ، ويسمى قلب كل ونحو : اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ، ويسمى قلب بعض وإذا وقع أحدهما في أول البيت والآخر في آخره سمي مقلوبا مجنحا نحو : لاح أنوار الهدى من كفه في كل حال . وإذا ولي أحد المتجانسين الآخر مزدوجا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ويلحق بالجناس شيئان : أحدهما أن يجمع اللفظين اشتقاق نحو فأقم وجهك للدين القيم . والثاني أن تجمعهما المشابهة وهو ما يشبه الاشتقاق نحو قال إني لعملكم من القالين وأشار إلى هذا بقوله تناسب البيت . قال : (ويرد التجنيس

بزيادة الهاء وقد سبق أن المشدد في حكم المخفف (قوله من أيد) من للتبعيض والظرف نعت لمحذوف أي سواعد كائنة من أيد أو زائدة على ما للأخفش وعواص جمع عاصية من عصاه إذا ضربه وعواصم من عصمه حفظه وحماه وتمامه : * تصول بأسياف قواضٍ قواضب * أي يعدون أيديا ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة (قوله كقولها) أي الخنساء (قوله من الجوى) أي حرقة القلب وقوله الجوانح زيد فيه النون والحاء والجوانح هي الأضلاع التي تحت الترائب وهي مما يلي الصدر كالأضلاع مما يلي الظهر الواحدة جانحة صحاح اهـ شم بن (قوله فيشترط الخ) وإلا لبعد بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظ نصر ونكل (قوله الحرفان) أي اللذان وقع بينهما الاختلاف وقوله متقاربين أي في المخرج (قوله نحو بيني الخ) ثم الدال والطاء متقاربان لأنهما من اللسان والثنايا العليا وكذا الهاء والهمزة لأنهما من أقصى الحلق وكذا اللام والراء لأنهما من الحنك واللسان والدامس المظلم والطامس مراد به مطموس العلامات لا يهتدى فيه إلى المراد (قوله همزة لمزة) الهمز الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد فالهاء واللام متباعدان لما علمت (قوله نحو ذلكم الخ) قال السعد في عدم تقارب الفاء والميم نظر فإنهما شفويتان وإن أريد بالتقارب أن يكونا بحيث يدغم أحدهما في الآخر فالهاء والهمزة ليسا كذلك اهـ (قوله وإذا جاءهم الخ) في عدم تقارب الراء والنون نظر لأنهما من حروف الذلاقة التي يجمعها قولك مر بنفل وهي تخرج من طرف اللسان فهما يخرجان منه ولذا اختار الفراء والجرمي أن مخرجهما واحد . ويجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها التفخيم والنون من صفاتها الترقيق نزلا لتباعدهما في الصفة منزلة المتباعدين في المخرج (قوله وهو) أي الجناس (قوله للكل) متعلق بأضف ومفعوله محذوف أي أضف اختلاف الترتيب (قوله تقاسما) أي اللفظان المتجانسان جناس القلب (قوله فكانا الخ) أي فكان أحدهما فاتحا والآخر خاتما قاله المصنف (قوله الطرفين) أي المتجانسين سواء كان جناسهما مقلوبا أو تاما أو غير ذلك (قوله تناسب) مبتدأ خبره جملة فذاك وباشتقاق وشبهه متعلق بتناسب والباء للسببية ومتعلق التحاق محذوف أي بالجناس (قوله إذا اختلف اللفظان الخ) بأن يتحد النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخر في اللفظ (قوله حسامه الخ) أي سيفه نصر لأتباعه وموت لأعدائه (قوله قلب كل الخ) لانعكاس ترتيب الحروف كلها قاله السعد أي الحروف التي يتأتى فيها الانعكاس فلا ترد التاء (قوله عوراتنا) جمع عورة وهي الفعلة القبيحة وروعاتنا جمع روعة وهي الخوف (قوله أحدهما) أي المتجانسين جناس القلب (قوله سمي) أي تجنيس القلب وقوله مجنحا لأن اللفظين بمنزلة الجناحين للطائر (قوله لاح الخ) من مجزوء الرمل وآخر الشطر الأول من (قوله المتجانسين) أي مطلقا كما مر (قوله وجئتك الخ) هذا من التجنيس اللاحق وأمثلة الأقسام الأخر ظاهرة مما سبق (قوله اشتقاق) وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى (قوله فأقم الخ) فإنهما مشتقان من قام يقوم (قوله ما يشبه) أي اتفاق يشبه (قوله نحو قال الخ)

بالاشارة من غير أن يذكر في العبارة ومنه رد عجز اللفظ على صدر في نثر بفقرة جلا مكتنفا والنظم الأول أولا
آخر مصراع فيما قبل تلا مكررا مجانسا وما التحق يأتي كتخشى الناس والله أحق) أقول: ثمن أنواع الجناس جناس
الاشارة بأن يكون أحد اللفظين غير مصرح به كقولك في رجل يسمى أسدا في الأسد من اسمه ومن أنواع
الجناس اللفظي رد العجز على الصدر ففي النثر أن يجعل أحد اللفظين في أول الفقرة والآخر في آخرها وهذا معنى قوله مكتنفا نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه وفي النظم أن يكون أحدهما في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثاني وكله داخل تحت قوله قبل كقوله:

سريع إلى ابن العم يلطم وجهه
وليس إلى داعي الندى بسريع

وقوله مكررا البيت يعني أن رد العجز على الصدر يأتي تارة مكررا وتارة مجانسا وتارة ملحقا وصور ذلك في الأصل. قال:

[فصل في السجع]
والسجع في فواصل في النثر
مشبهة قافية في الشعر
وبه ثلاثة في الفن مطرف مع اختلاف الوزن
مرصع إن كان ما في الثانيه أو جله على وفاق الماضيه
وما سواه المتواز فاذ كسرر مرفوعة في الذكر)

أقول: من الجناس اللفظي السجع وهو توافق الفاصلتين من النثر على حرف واحد وهذا معنى قول السكاكي هو في النثر كالقافية في الشعر وهو ثلاثة أضرب: الأول المطرف

والأول من القول والثاني من القلي (قوله بالاشارة) أي إلى أحد لفظيه بما يدل عليه وقوله من غير أن يذكر أي ذلك اللفظ المجانس المذكور (قوله ومنه) أي اللفظي (قوله بفقرة) متعلق بجلا بمعنى ظهر والباء بمعنى في وضميره يعود للرد المذكور ومكتنفا حال من فاعل جلا أي محيطا بالفقرة من الأول والآخر وهذا هو الأقرب (قوله والنظم الخ) أي وهو في النظم أن يكون الأول أولا للمصراع الآخر لما قبل ذلك الأول أي والآخر آخر المصراع المذكور وقوله ما تلا أي يكون أولا للمصراع الأخير ما قبله وتبعه في المكان والمقصود التكملة وهذا هو الأقرب (قوله مكررا) وما عطف عليه حال من فاعل يأتي الراجع إلى الرد المذكور وما نكرة موصوفة (قوله جناس الاشارة) ولا يكون إلا تاما (قوله من اسمه) أي مسمى اسمه الأصلي (قوله وكله) أي ما عدا ما في صدر المصراع الثاني للعلم بأن المراد ما قبل أول المصراع الثاني (قوله يلطم) بكسر الطاء فهو من باب ضرب كما في المصباح وقوله داعي الندى أي الذي يدعوه إلى الندى ويأمره أن يتصف به لينال علو الرتبة (قوله مكررا) بأن يكون اللفظان المذكوران مكررين كما في المثال والبيت وقوله مجانسا بأن يكون اللفظان متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل وقوله ملحقا بأن يكون اللفظان ملحقين بالمتجانسين بحيث يجمعهما اشتقاق أو شبهه نحو – استغفروا ربكم إنه كان غفارا – ونحو – قال إني لعملكم من القالين (قوله وصور ذلك الخ) صور النثر أربعة يجريان في الأربعة المذكورة وصور النظم ست عشرة بضرب الأربعة المذكورة في كون أحد اللفظين الذي ليس في الآخر إما في أول المصراع الثاني أو آخر المصراع الأول وحشوه أو أوله بجملة الصور عشرون وجميع أمثلتها في الأصل والمطول فلا داعي إلى التطويل بذكرها.

[فصل: في السجع] قال اليعقوبي وههنا أربعة ألفاظ ينبغي استحضار مسمياتها ليزول الالتباس في كثرة دورها على الألسن: السجع والفاصلة والقرينة والفقرة فالقرينة قطعة من الكلام جعلت مزاوجة لأخرى والفقرة مثلها إن شرط فيها مقارنتها لأخرى وإلا كانت أعم سواء كانت مع تسجيع أم لا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة للكلمة الأخيرة من السجع توافق الفاصلتين أو نفس الفاصلة الموافقة لأخرى اهـ ب (قوله والسجع) مبتدأ خبره فواصل في وصرف المجرور للضرورة وفي النثر صفة كاشفة لفواصل ومشبهة بالجر صفة ثانية وقافية مفعول مشبهة وفي الشعر صفة لقافية. والمعنى السجع حاصل في فواصل اثنين فأكثر وهو تواطؤها على حرف واحد وهذه الفواصل مشبهة لحصول السجع فيها قافية في الشعر وهذا هو الأقرب (قوله الوزن) أي وزن أواخر القرائن (قوله على وفاق الماضية) أي وزنا وتقفية (قوله وما سواها) أي ما سوى ما ذكر من المطرف والمرصع وهو الذي ليس فيه اختلاف الفاصلتين كما في المطرف ولا اتفاق لفظات القرينتين كلا أو جلا كما في المرصع بل فيه اتفاق الفاصلتين في الوزن مع اختلاف نصف لفظات القرينتين فأكثر في الوزن أو التقفية ع ق (قوله في الذكر) حال من سرر مرفوعة لأن المقصود اللفظ (قوله من الجناس اللفظي) المناسب من الضرب اللفظي إذ لا ينطبق عليه تعريف الجناس الذي قدمه ولم يعده غيره منه (قوله وهذا معنى الخ) يعني أن هذا مقصود

إن كانا مختلفين في الوزن نحو مالكم لا ترجون لله وقاراً وقد خلقكم أطواراً. والثاني المرصّع وهو ما استوت فواصله في الوزن والتقفية وكان كل ما في إحدى الفقرتين أو جلّه من الألفاظ مثل ما يقابله من الأخرى كقول الحريري: فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه ويقرع الأسماع بزواجر وعظه. الثالث المتوازي وهو أن تستوي الفاصلتان في اللفظ ولم توافق سائر ألفاظ

إحداهما ولا جُلّ ما يقابلها من أختها في الوزن والتقفية نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب موضوعة. قال:

لا يبلغ ذاك مستوفما ترى

أخرى القرينتين فيه أكثرا

والعكس أن يكثر فليس يحسن

ومطلقا أعجازها تسكّن

ويجعل سجع كل شطر غير ما

في الآخر التشطير عند العلما)

أقول القرينة طائفة من الكلام مشتملة على الفاصلة سميت بذلك لأنها مقارنة لصاحبتها وأحسن السجع ما تساوت فيه فقرته الثانية نحو في سدر مخضود وطلح منضود ثم ما طالت فقرته الثانية نحو والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى والثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن أن يؤتى بعد فقرة بفقرة أخرى أقصر منها كثيرا والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز كقوله: ما أبعد ما فات وما أقرب ما هو آت، قيل السجع غير مختص بالنثر بل يكون في النظم كقوله: تجلّى به رشدي وأثرت به يدي وفاض به ثمدي وأورى به زندي ومنه على هذا القول ما ذكر المصنف وهو المسمى بالتشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لأختها كقوله بتدبير معتصم بالله منتقم

كلام السكاكي ومحصوله وإلا فالسجع على التفسير الذي كون بمعنى المصدر أعني توافق الفاصلتين في الحرف الأخير وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ المتواطئ الآخر في أواخر الفقر قاله السعد وقوله مقصود الخ بمعنى أن تسمية الفاصلة سجعاً إنما هو لوجود التوافق فيها ولولا ذلك ما سميت فعاد الحاصل إلى أن العلة التي أوجبت التسمية هي المسمّاة في الحقيقة وفي القصد قاله ابن عن اليعقوبي (قوله إن كانا) أي اللفظان الأخيران من القرينتين (قوله نحو مالكم الخ) فإن الفاصلة الأولى على وزن فعالا والثانية على وزن أفعالا ومعنى لا ترجون لله وقارا لا تخافون عظمة الله والأطوار جمع طور أي وقد خلقكم تراباً أولاً عناصر ثم مركبات لتغذي الإنسان ثم نطفاً ثم علقاً ثم مضغاً ثم عظاماً ولحوماً ثم أنشأ ثم خلقاً آخر اهـ بن (قوله مثل ما في الأخرى) أي في الوزن والتقفية كما مرّ (قوله يطبع الأسجاع الخ) قال ع قد شبه تزيين السجع بصاحبة خيار الألفاظ بجعل الحلي مطبوعاً بالجواهر فعبر بهذه العبارة على طريق الاستعارة بالكناية اهـ وقوله ويقرع الأسماع الخ شبه الأسماع بالأبواب تقرع بالأصابع لتفتح فعبر بما ذكر على طريق الاستعارة بالكناية اهـ بن (قوله في اللفظ) أي في وزن اللفظ وتقفيته (قوله نحو فيها الخ) فقد اتفق الفاصلتان في الوزن والتقفية دون غيرهما لاختلاف سرر وأكواب في كل من الوزن والتقفية والسرر جمع سرير ومرفوعة عالية والأكواب جمع كوب وهو كوز لا عروة له موضوعة أي على حافات العيون معدة لشربهم بن (قوله فما ترى) بالبناء للفاعل والقرينتين مفعول أول والأخرى بدل منه وأكثر مفعول ثان وفي نسخة: فما ترى أخرى القرينتين فيه أكثرا. وهي أقرب (قوله والعكس) وهو قصر الثانية عن الأولى وقوله أن يكثر أي بأن تقصر الثانية قصراً بيّناً بالبداهة (قوله ومطلقا) صفة لمحذوف مفعول لتسكن أي تسكن أعجاز القرائن تسكيناً مطلقا عن التقييد باتحاد إعراب الأعجاز هذا هو الأقرب. وحاصل المعنى أنه يرتكب تسكين أعجاز القرائن مطلقاً أي سواء كانت متحدة الإعراب أولا وبذلك تكثر الأسجاع ويسهل تحصيلها (قوله كل شطر) مبتدأ خبره غير والجملة في محل المفعول الثاني لجعل المضاف إلى الأول بعد حذف الفاعل والرابط محذوف أي كل شطر من بيته والتشطير خبر جعل أي وجعلك السجع كل شطر من بيته غير ما في الآخر التشطير. وحاصل المعنى أنك إن جعلت في كل شطر من شطري البيت سجعاً غير السجع الذي في الآخر من حيث البناء على الحرف الذي حصل به تشابه الأواخر فذلك الجعل هو المسمى بالتشطير وهو مبني على أن السجع لا يختص بالنثر كما سيفيده الشارح (قوله مشتملة على ألفاظ) لا فائدة فيه فلو حذفه وقال مزاوجة لأخرى لأصاب (قوله في سدر) هو شجر النبق مخضود أي لا شوك له كأنه خضد أي قطع شوكه والطلح شجر الموز أو شجر كطلح الدنيا له ثمر حلو منضود أي نضد بالحمل من أسفله إلى أعلاه في الصحاح نضد متاعه ينضده بالكسر وضع بعضه على بعض بن (قوله خذوه) إلى صلوه ثلاث قرائن وصلوه من التصلية أي الأحراق (قوله مبنية على الخ) أي ولو اختلفت حركة الآخر كما في المثال (قوله سجعة مخالفة الخ) في تسمية الشطر سجعة مجاز من تسمية الكل باسم جزئه إذ هو ليس سجعة بل مشتمل على سجعتين أفاده السعد (قوله وأثرت) أي صارت ذات ثروة (قوله ثمدي) هو بالكسر الماء القليل والمراد هنا المال (قوله وأورى) أي صار ذا وري أي نار (قوله بالله) متعلق بمعتصم وكذا غيره من الظروف متعلق بسابقه (قوله

لله مرتغب في الله مرتقب   فإن سجع الشطر الأول مبني على الميم والثاني على الباء . قال :   [فصل في الموازنة]

(ثم الموازنة وهي التسويه   لفاصل في الوزن لا في التقفيه   وهي المماثلة حيث يتفق   في الوزن لفظ فقرتيها فاستفق
والقلب والتشريع والتزام ما   قبل الروي من كرم لن يلزما)   (١٧٧)

أقول: من أنواع اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فإن كان ما في إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى في الوزن خص باسم المماثلة نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله:

مها الوحش إلا أن هاتا أوانس   قنا الخط إلا أن تلك ذوابل

ومنها القلب وهو قلب حروف الكلام على ترتيب بحيث لو افتتح من آخره إلى أوله لخرج النظم الأول بعينه نحو كل في فلك وربك فكبر فإنه يقرأ من آخره كما يقرأ من أوله. ومنها التشريع وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما كقوله:

يا خاطب الدنيا الدنية إنها   شرك الردى وقرارة الأكدار

ومنها لزوم ما لا يلزم وهو أن يجيء قبل حرف الروي أو ما في معناه من الفاصلة ما ليس بلازم للسجع نحو فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر قال في الأصل وأصل الحسن في ذلك كله أن تكون الألفاظ تابعة للمعاني دون العكس . قال :

[السرقات]   (وأخذ شاعر كلاما سبقه   هو الذي يدعونه بالسرقه
وكل ما قرر في الألباب   أو عادة فليس من ذا الباب)

أقول: السرقة أن يأخذ الشاعر كلام شاعر تقدم عليه واتفاق

مرتغب في الله أي راغب فيما يقربه من رضوانه وقوله مرتقب أي منتظر ثوابه وخائف عقابه .

[فصل: في الموازنة] (قوله وهي التسوية لفاصل) أي مع فاصلة أخرى وفاصل ترخيم فاصلة للضرورة (قوله لا في التقفية) ظاهره أنه يجب في الموازنة عدم تساوي الفاصلتين في التقفية ويحتمل أنه يريد أنه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وهو رأي ابن الأثير (قوله وهي المماثلة) أي هذه الموازنة بناء على أنه لا يشترط فيها عدم الاتفاق في التقفية بل وبناء على الاشتراط تخص باسم المماثلة حين يتفق الخ ع ق (قوله لفظ فقرتيها) أي أو أكثره (قوله والقلب) أي ومن اللفظي القلب (قوله قبل الروي) متعلق بذكره ولمن يلزما خبر ذكره والجملة صلة ما (قوله الفاصلتين) أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو المصراعين (قوله نحو ونمارق الخ) فإن مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية إذ الأولى على الفاء والثانية على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث في القافية على ما بين في موضعه والنمارق جمع نمرقة بضم الراء وفتح النون وضمها وهي الوسادة الصغيرة والزرابي البسط الفاخرة جمع زربية مبثوثة أي مبسوطة (قوله في الوزن) أي سواء كان مماثله في التقفية أو لا (قوله وآتيناهما الخ) فلا مخالفة في الوزن بين الفقرتين إلا في الفعلين والمستبين البليغ البيان فيما أتى فيه من الحدود والأحكام وغيرها (قوله مها الوحش) جمع مهاة وهي البقرة الوحشية وهاتا أي هذه النساء وتلك أي القنا وذوابل من الذبول ضد النعومة والنضارة (قوله وهو قلب حروف الخ) المناسب كون حروف لكونه المأخوذ من كلام غيره ولكن ما قاله لا يناسب ما بعده ثم رأيت في نسخة وهو أن يكون حروف الخ (قوله ويصح المعنى الخ) ويغني عن ذكر صحة الوزن ذكر القافيتين إذ لا يتصور البناء على قافيتين إلا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف على كل منهما (قوله يا خاطب الخ) فإن وقفت على الردى فالبيت من الضرب الثامن من الكامل وإن وقفت على الأكدار فهو من الضرب الثاني منه وخاطب من خاطب المرأة وشرك الردى حبالة الهلاك وقرارة الأكدار مقر الكدرات (قوله حرف الروي) الإضافة بيانية وهو حرف بنيت عليه القصيدة ونسبت إليه فيقال قصيدة لامية مثلا (قوله نحو فأما اليتيم الخ) فالراء بمنزلة حرف الروي ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم لصحة السجع بدونها نحو فلا تنهر ولا تسخر (قوله في ذلك كله) أي جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية (قوله دون العكس) أي لا تكون المعاني توابع الألفاظ بأن يؤتى بألفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت كما كان يفعل بعض المتأخرين من الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى فيصير كغمد من ذهب على سيف من خشب بل الوجه أن تترك المعاني على سجيتها فتطلب لنفسها ألفاظا تليق بها وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ويتميز الكامل عن القاصر قاله السعد .

السرقات

(قوله سبقه) أي سبق هذا الكلام الشاعر بمعنى تقدم على نظمه الذي أخذ فيه (قوله وكل ما قرر)

القائلين إن كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء فلا يدعى سرقة ومثله وجه الدلالة المشترك في معرفته لتقرر ذلك في العقول والعادات وإن لم يشترك الناس في معرفة وجه الدلالة جاز أن يدعى فيه السبق والزيادة بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل بأن يقال زاد أحدهما على الآخر أو نقص عنه وهذا قسمان كما سيأتي آنفا. قال: (والسرقات عندهم قسمان

أي من المعاني وألفاظها وقوله أو عادة أو بمعنى الواو وهو من عطف المؤكد لأن التقرر في العقول عموما يستلزم التقرر عادة والعكس وقوله فليس الخ أي فليس أخذه من هذا الباب أفاده ع ق (قوله القائلين) على لفظ التثنية (قوله في الغرض على العموم) أي الكائن على العموم أي في الغرض العام للناس بأن يشترك الناس في معرفته اهـ جربي أي مع الاختلاف على وجه الدلالة أخذا من المقابلة بن (قوله ومثله وجه الدلالة الخ) أي مثل الغرض العام وجه الدلالة أي في كون الاتفاق فيه لا يعد سرقة ووجه الدلالة كالتشبيه والمجاز والكناية وذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن ثبتت له تلك الصفة كوصف الجواد بالتهلل عند ورود السائلين والبخيل بالعبوس عند ذلك مع سعة المال (قوله المشترك في معرفته) كتشبيه الشجاع بالأسد والجواد بالبحر وقوله لتقرر الخ علة لقوله ومثله (قوله أن يدعى فيه السبق) أي فيحكم بأنه سرقة (قوله تضمن المعنى) أي أن يتضمن كلام اللاحق معنى كلام السابق (قوله انتحال ما الخ) أي ادعاء اللاحق ما نقله بعينه من السابق ولفظ انتحال وإن أريد منه مجرد الادعاء إشارة إلى اسم هذا القسم كما سيذكره الشارح (قوله والحقوا المرادفا به) أي وألحقوا بهذا القسم في القبح وهو ما لم يتغير فيه نظم ولا لفظ ما تغير فيه اللفظ بالمرادف مع بقاء النظم والمعنى لأن التغيير بالمرادف سهل فهو كلا تغيير ع ق (قوله ما أتى) أي كلام أتى أي أي أحد كلام وقوله لنظمه أي لنظم كلام السابق (قوله من السابق) متعلق بأجود أو ضمير كان كضمير حمدا يرجع لما أتى (قوله مجردا) أي عن جميع اللفظ المرادف (قوله لنظمه) أي لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات (قوله ابن الزبير) كأمير ولد الزبير الشاعر المعروف وليس هو الصحابي المعروف اهـ ع ق (قوله انه فعل الخ) فقد حكي أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا أبا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني فأنشد قصيدته التي أولها:

لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أينا تعدو المنية أول

حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبد الله وقال ألم تخبرني أنهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد فهو أخي من الرضاعة وأنا أحق بشعره قاله السعد (قوله معن) بضم الميم وفتح العين وهو غير معن قاله بن (قوله لم تنصف أخاك) أي لم تعطه الانصاف ولم توفه بحقوقه والمراد أخو الصداقة أو النسب وقوله على طرف الهجران أي هاجرا لك متبدلا بك وبأخوتك وإضافة طرف إلى الهجران بكسر الهاء بيانية وقوله ويركب الخ أي يتحمل شدائد تؤثر فيه تأثير السيوف وتقطعه تقطيعها وقوله من أن تضيمه أي بدلا من أن تظلمه وقوله من شفرة السيف أي من ركوب حد السيف وتحمل المشاق وقوله مزحل أي متبعد (قوله وفي معناه) أي معنى أخذ اللفظ من غير تغيير للنظم (قوله وإن كان) أي أخذ اللفظ (قوله أو أخذ بعض اللفظ) بلفظ الماضي عطف على كان وأخذ البعض أعم من أن يكون مع تغيير للنظم أم لا فهاتان صورتان تضم إليهما صورة أخذ اللفظ كله وتضرب الثلاثة في الثلاث الآتية تبلغ الأقسام تسعة والأمثلة الآتية كلها فيما إذا كان المأخوذ البعض لحسن السبك أو الاختصار أو الإيضاح أو زيادة معنى (قوله من راقب) أي حاذر والفاتك الشجاع القتال واللهج الحريص على القتل

خفية جلية فالثاني
تضمن المعنى جميعا
مسجلا
ما أردوا انتحال ما قد نقلا
بحاله والحقوا المرادفا
به ويدعى ما أتى مخالفا
لنظمه إغارة وحمدا
حيث من السابق كان
أجودا
وما أخذه المعنى مجردا
دعي
سلخا وإلماما وتقسيما
ففي)

أقول: السرقة قسمان خفية وجلية أي ظاهرة فالأولى تأتي والثانية أن يؤخذ المعنى كله إما بلفظه كله أو بعضه أو وحده وهذا معنى قوله مسجلا فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير سمي انتحالا ونسخا وهو مذموم وهذا معنى قوله:
أردوا انتحال ما قد نقلا
بحاله كما حكي عن عبد الله ابن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس:

إذا أنت لم تنصف أخاك وجدته على طرف الهجران إن كان يعقل
ويركب حد السيف من أن تضيمه إذا لم يكن عن شفرة السيف مزحل

فإنهما من قصيدة لمعن أولها: (قوله

لعمرك ما أدري وإني لأوجل على أينا تعدو المنية أول

وفي معناه أن يبدل بالكلمات أو بعضها ما يرادفها وهذا معنى قوله:
والحقوا المرادفا به
وإن كان مع تغيير لنظمه أو أخذ بعض اللفظ سمي إغارة ومسخا فإن كان الثاني أبلغ لاختصاصه بفضيلة فممدوح كقول بشار:

من راقب الناس لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج

وقول سلم: من راقب الناس مات همًّا … وفاز باللذة الجسور

وإن كان دونه فمذموم كقول أبي تمام: هيهات لا يأتي الزمان بمثله … إن الزمان بمثله لبخيل

وقول أبي الطيب: أعدى الزمان سخاؤه فسخا به … ولقد يكون به الزمان بخيلا

وإن كان مثله فأبعد من الذم والفضل للأول كقول أبي تمام: لو حار مرتاد المنية لم يجد … إلا الفراق على النفوس دليلا

(١٧٩)

وقول أبي الطيب: لولا مفارقة الأحباب ما وجدت … لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

وإن أخذ المعنى وحده سمّي إلماما وسلخا وقوله وتقسيما فيه أي اضبط تقسيما تقدّم آنفا وهو ثلاثة أقسام أيضا وأمثلتها بالأصل. قال:

[السرقة الخفية]

(وما سوى الظاهر أن يغيّرا … معنًى بوجهٍ ما ومحمودا يُرى
النقلِ أو خلطٍ شمولِ الثاني … وقلبٍ أو تشابهِ المعاني
أحواله بحسب الخفاء … تفاضلت في الحسن والثناء)

أقول: هذا هو القسم الثاني وهو السرقة الخفية وهو أن يغيّر المعنى بوجه لطيف بحيث لا يظهر أنه مسروق إلا بعد تأمل وهو محمود وتغيير المعنى من وجوه: منها نقله وهو أن ينقل المعنى إلى محل آخر كقول البحتري:

سُلبوا وأشرقت الدماء عليهم … محمرّةً فكأنهم لم يُسلبوا

وقول أبي الطيب: يبس النجيع عليه وهو مجرّد … من غمده فكأنما هو مغمد

ومنها أن يضاف إلى المعنى ما يحسّنه وهو المراد بالخلط كقول الأفوه: وترى الطير على آثارنا … رأي عين ثقة أن ستمار

وقول أبي تمام: وقد ظلّلت عقبان أعلامه ضحى … بعقبان طير في الدماء نواهل
أقامت على الرايات حتى كأنها … من الجيش إلا أنها لم تقاتل

ومنها أن يكون معنى الثاني أشمل كقول جرير: إذا غضبت عليك بنو تميم

(قوله وقول سلم من الخ) فبيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظا وقوله همًّا مفعول له أو تمييز والجسور الشديد الجراءة (قوله دونه) أي لفوات فضله (قوله أعدى الزمان الخ) يعني تعلّم الزمان منه السخاء وسرى سخاؤه إلى الزمان وقوله فسخا به أي أخرجه من العدم إلى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا ذكره ابن جني وقال ابن فورجه هذا تأويل فاسد لأن سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وإنما المراد سخا به عليّ وأسعدني بضمّي إليه وهدايتي له لما أعدى سخاؤه قاله السعد وقوله فاسد المناسب غير مقبول لأنه غلوّ لم يوجد فيه ما يقرّب إلى الصحة أفاده بن (قوله ولقد يكون الخ) فهذا المصراع مأخوذ من المصراع الثاني من بيت أبي تمام لكن مصراع أبي تمام أجود سبكا (قوله لو حار) أي تحيّر في التوصّل إلى إهلاك النفوس وقوله مرتاد المنية أي الطالب الذي هو المنية على أنها إضافة بيان (قوله لولا مفارقة الخ) الضمير في لها للمنايا وهو حال من سبلا والمنايا فاعل وجدت فقد أخذ المعنى كله مع لفظ المنية والفراق والوجدان وبذل النفوس بالأرواح (قوله إلماما) من ألمّ بالمنزل نزل به والمناسبة ظاهرة وقوله سلخا هو كشط الجلد من الشاة ونحوها فكأنه كشط من المعنى جلدا وألبسه آخر فإن اللفظ من المعنى بمنزلة اللباس (قوله تقدم آنفا) أي تقدم الرمز إليه في قسيمه حيث قال وحمدا حيث من السابق الخ فإنه يفهم منه أنه إذا لم يكن الثاني أجود لم يمدح وهو يشمل الأدنى والمساوي هذا ما يفيده ع ق وهو المتعيّن في بيان كلام الشارح ولا ينبغي أن يراد تقدم التقسيم الصريح الذي في الشارح لأنه بصدد حلّ المصنف وقد جعل التقديم بالنسبة للمصنف وهو لم يتقدّم منه تقسيم صريح تأمل (قوله وهو ثلاثة أقسام أيضا) والثلاثة هي كون الثاني أبلغ من الأول أو دونه أو مثله وقوله وأمثلتها بالأصل يضيق المقام عن إيرادها مع عدم كبير الفائدة.

السرقة الخفية

(قوله أن يغيّر معنى) أي أن يغير الآخذ المعنى الأول وقوله لنقل الخ أي والتغيير يتنوّع لنقل الخ أي لكونه يكون من جهة النقل هذا ما يفيده الشارح (قوله أحواله) أي الأخذ ع ق (قوله أن ينقل المعنى) أي من موصوف إلى آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) أي ثيابهم وقوله فكأنهم الخ أي لأن الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم (قوله النجيع) قال في المختار والنجيع من الدم ما كان يضرب إلى سواد وقال الأصمعي هو دم الجوف خاصة قاله بن وقوله عليه أي على السيف وقوله فكأنما الخ لأن الدم اليابس بمنزلة غمد له فقد نقل المعنى من الجرحى والقتلى إلى السيف (قوله إلى المعنى) أل للجنس الصادق بالبعض لأن المراد بعض المعنى فالخلط هو أن يوجد بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسّنه كما في الأصل (قوله على آثارنا) جمع أثر بمعنى العلم أي مستعلية على أعلامنا موقعة فوقها فتكون الأعلام مظللة بها نقله بن عن الأطول وقوله رأي عين مصدر مؤكد لترى أي عيانا أو مشاهدة وقوله ثقة حال أي واثقة أو مفعول له لما تضمنه قوله على آثارنا أي كائنة على آثارنا أو نوقها وقوله ستمار أي ستطعم من لحوم من نقتلهم (قوله وقد ظللت) أي ألقي عليها الظل وصارت ذوات ظل وقوله عقبان أعلامه من إضافة المشبه به إلى المشبه أي أعلامه التي هي كالعقبان في تلوّنها وضخامتها وقوله نواهل من نهل إذا روي نقيض عطش وتمم له أقامت أي عقبان الطير وقوله مع الرايات أي الأعلام وإنما أقامت وثوقا بأنها ستطعم لحم القتلى فإن أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه رأي عين ولا من معنى قوله ثقة أن ستمار لكن

وجدت الناس كلهم غضابا وقول أبي نواس: ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد ومنها القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول كقول أبي الشيص: أجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك فليلمني اللوم وقول أبي الطيب: أأحبه وأحب فيه ملامة إن الملامة فيه من أعدائه ومنها أن يشابه المعنيان كقول جرير: فلا يمنعك من أرب لحاهم سواء ذو العمائم والخمار وقول أبي الطيب: ومن في كفه منهم قناة (١٨٠) كمن في كفه منهم خضاب ثم إن تفاضل السرقة في الحسن والقبول بحسب مراتب الخفاء فكلما كانت أشد خفاء كانت أقرب للقبول ولا بد من العلم بأن الثاني أخذ من الأول إما بإخباره عن نفسه أو بغير ذلك لجواز أن يكون الاتفاق من قبيل توارد الخاطر أي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ فإذا لم يعلم أن الثاني أخذ من الأول قيل قال فلان كذا وسبقه إليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق قال:

[الاقتباس]

الاقتباس أن يضمن الكلام
قرآنا او حديث سيد الأنام
والاقتباس عندهم ضربان
محول وثابت المعاني
وجاز لوزن او سواه
تغيير نزر اللفظ لا معناه)

أقول: الاقتباس في الاصطلاح تضمين الكلام نثرا أو نظما شيئا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه كقول الحريري: فلم يكن كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب وقول الآخر:

إن كنت أزمعت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل
وإن تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل

وقول الحريري: قلنا شاهت الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه وقول ابن عباد: قال لي إن رقيبي سيئ الخلق فداره قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره وهو ضربان ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كما تقدم وهو المراد بثابت المعاني وخلافه وهو المراد بالمحول أي ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كقوله: لئن أخطأت في مدحيـــك ما أخطأت في منعي لقد أنزلت حاجاتي

زاد عليه بقوله إلا أنها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وبإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش وبالإقامة المذكورة يتم معنى قوله إلا أنها الخ (قوله وجدت الناس) لأنهم يقومون مقام الناس كلهم (قوله ليس على الخ) فإنه يشمل الناس وغيرهم فهو أشمل معنى من بيت جرير (قوله أأحبه) الاستفهام للانكار والانكار باعتبار القيد الذي هو الحال أعني قوله وأحب الخ على تجويز واو الحال في المضارع المثبت كما هو رأي البعض أو على حذف المبتدإ أي وأنا أحب وقوله إن الملامة الخ أي وما يصدر عن عدو المحبوب يكون مبغوضا وهذا نقيض معنى بيت أبي الشيص لكن كل منهما باعتبار آخر ولهذا قالوا الأحسن في بيان النوع أن يبين السبب (قوله المعنيان) أي معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني (قوله من أرب) أي حاجة وقوله لحاهم جمع لحية يعني كونهم في صورة الرجال وقوله سواء الخ يعني أن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف (قوله كانت أقرب الخ) لكونها أبعد عن الاتباع وأدخل في الابتداع (قوله ولا بد من العلم الخ) أي ولا بد فيما يذكر في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثاني منه وكونه مقبولا أو مردودا وتسمية كل بالأسامي المذكورة من العلم الخ (قوله أو بغير ذلك) بأن يعلم أنه كان يحفظ القول حين نظم (قوله لجواز الخ) علة لمحذوف أي و إلا فلا يحكم بشيء من ذلك لجواز الخ (قوله الاتفاق) أي في اللفظ والمعنى أو في المعنى وحده.

الاقتباس

يطلق لغة على أخذ النار بإضافته لها وعلى استفادة العلم كذلك والمناسبة ظاهرة (قوله أن يضمن الخ) أي يؤتى فيه بما ذكر (قوله نزر) أي قليل (قوله لا معناه) قال ع ق كان من حقه إسقاط قوله لا معناه لأنه إن أراد بتغيير المعنى أن ينقل الكلام لمعنى لا يصح ولو بالتجوز فهذا معلوم لأنه كذب محض وإن أراد به أن ينقل الكلام عن معناه إلى معنى يصح فيه بالتجوز فهذا ينافيه ما تقدم من جواز تحويله إلى محل آخر اه (قوله لا على أنه منه) أي لا على طريقة أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث يعني على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه منه كما يقال في أثناء الكلام قال الله كذا وقال النبي كذا ونحو ذلك فإنه لا يكون اقتباسا قاله السعد وأتى بالعناية إشارة لانصباب النفي على القيد وهو كونه منه لا على المقيد وهو الوجه والطريق أفاده بن (قوله كقول الحريري الخ) مثل بأربعة أمثلة لأنه إما من القرآن أو الحديث وكل منهما إما من النثر أو النظم (قوله أزمعت) أي عزمت (قوله شاهت الوجوه) أي قبحت وهو لفظ الحديث على ما روي أنه لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كفا من الحصى فرمى بها وجه المشركين وقال شاهت الوجوه وقوله وقبح بالبناء للمفعول أي لعن من قبحه الله من باب منع أي أبعده عن الخير واللكع اللئيم (قوله قال) أي الحبيب وقوله فداره من المداراة وهي الملاطفة والمخادعة (قوله وجهك الخ) اقتباس من قوله صلى الله عليه وسلم «حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات» أي أحيطت يعني لا بد لطالب جنة وجهك من تحمل مكاره الرقيب كما أنه لا بد لطالب الجنة من تحمل مشاق التكليف (قوله لقد أنزلت الخ) مقتبس من قوله تعالى ـ ربنا إني أسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع ـ

نواد غير ذي ذرع   ولا بأس بتغيير يسير للوزن أوغيره وهو مراده بالنزر كقوله :   قد كان ماخفت أن يكونا
إنا إلى الله راجعونا   وقوله لامعناه أي لايجوز تغيير معنى اللفظ . قال :

[التضمين والحل والعقد]

(والأخذ من شعر بعزو ماخفي
تضمينهم ومالاعلى الأصل يفي
لنكتة أجمله واغتفرا
يسير تغيير وما منه يرى
بيتا فاعلى باستعانة عرف
وشطراً اوأدنى بإبداع ألف)

أقول : التضمين اصطلاحاً أن يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهوراً عند البلغاء كقوله :

على أني سأنشد يوم بيعي
أضاعوني وأي فتى أضاعوا

وأحسنه مازاد على الأول لنكتة كالتورية والتشبيه في قوله :

إذا الوهم أبدى لي لماها وثغرها
تذكرت مابين العذيب وبارق
ويذكرني من قدها ومدامعي
مجر عوالينا ومجرى السوابق

واغتفر التغيير اليسير ويسمى تضمين البيت فأكثر استعانة وتضمين المصراع فمادونه إيداعاً ورفواً . قال :

(والعقد نثر النظم لا بالاقتباس   والحل نثر النظم فاعرف القياس
واشترطوا الشهرة في الكلام   المنع أصل مذهب الإمام)

أقول : العقد هو نظم النثر لا على طريق الاقتباس كقوله :

لكن معناه في القرآن واد لاماء فيه ولا نبات وقد نقله الشاعر إلى رجل لاخير فيه ولا نفع (قوله بتغيير) أي لبعض قليل من اللفظ المقتبس (قوله وهو) أي التغيير أي متعلقه بكسر اللام وهو البعض القليل (قوله قد كان) أي وقع (قوله أي لايجوز الخ) حل لظاهر المصنف وقد علمت مافيه .

التضمين والحل والعقد

(قوله بعزو) أي معه كما يفيده الشارح (قوله بيتا) أي تضمين بيت وكذا فيما بعد (قوله شيئا من الخ) بيتا كان أو مافوقه أو مصراعاً أو مادونه (قوله مع التنبيه عليه) أي على أنه من شعر الغير وبقيد التنبيه ومايقوم مقامه من الشهرة يتميز عن السرقة (قوله كقوله) أي الحريري يحكي ماقاله الغلام الذي عرضه أبوزيد للبيع (قوله على أني الخ) المصراع الثاني للعرجي بسكون الراء وتمامه * ليوم كريهة وسداد ثغر * اللام في ليوم لام التوقيت بمعنى في واليوم بمعنى الوقت والكريهة من أسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين سده بالخيل والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حقي في حال كونهم أحوج ما كانوا إلي وأي فتى أضاعوا أي أضاعوا فتى كاملاً وفيه تنكرهم وتخطئة لهم أفاده السعد (قوله أبدى) أي أظهر ولماها سمرة شفتيها ويذكرني من الإذكار وفاعله يعود إلى الوهم ومجر مفعول ثان ليذكرني (قوله :

تذكرت مابين العذيب وبارق   مجر عوالينا ومجرى السوابق

مطلع قصيدة لأبي الطيب والعذيب والبارق موضعان ومابين ظرف للتذكر أو للمجر أو للمجرى اتساعاً في تقديم الظرف على عامله المصدر أو مابين مفعول تذكرت ومجر بدل منه . والمعنى أنهم كانوا نزولاً بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويتسابقون على الخيل فالشاعر الثاني أراد بالعذيب تصغير العذب يعني شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وهذه تورية وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وتتابع دمعه بجريان الخيل السوابق اهـ (قوله التغيير اليسير) أي لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول الشاعر في يهودي به داء الثعلب وهو القراع :

أقول لمعشر غلطوا وعصوا   على الشيخ الرشيد وأنكروه
هو ابن جلا وطلاع الثنايا   متى يضع العمامة تعرفوه

(قوله إيداعا) كأنه أودع شعره شيئاً قليلاً من شعر الغير (قوله ورفواً) كأنه رفا خرق شعره بشيء من شعر الغير (قوله نظم النثر) سواء كان ذلك النثر مثلاً أو غيره حديثاً كان أو قرآناً (قوله لا بالاقتباس) أي لا بطريقه وهو قيد بالنسبة لما إذا كان المعقود قرآناً أو حديثاً أفاده ع ق وسيأتي (قوله فاعرف القياس) أي اعرف المعنى الذي يقال له الحل في شواهده ليقاس عليه وهو تكميل للبيت ع ق وقال المصنف أي اعرف الميزان ومميز ماهو مقبول وماهو مردود اهـ (قوله واشترطوا الخ) قال ع ق ظاهره عموم العقد والحل وأنه يشترط في أصل كل منهما كونه مشهوراً مع أنه يكفي في كل منهما العلم بالأصل وإن لم يشتهر اهـ وجعل الشارح والمصنف المتن شاملاً للتضمين ويأتي مافيه (قوله والمنع الخ) قال ع ق هو إشارة إلى ماورد من الخلاف في جواز الاقتباس ومنعه وأصل مذهب مالك المنع لأنه ذريعة لسقوط هيبة القرآن من القلب ومذهبه مبني على سد الذرائع وأكثر الشافعية على الجواز وهذه الإشارة في غير محلها اهـ وقال المصنف والمنع مطلقاً أصل مذهب الإمام مالك لأن من أصوله سد الذرائع اهـ وفيه أنه لاذريعة بعد اشتراط علم الأصل أو شهرته (قوله لا على الخ) يعني إن كان النثر قرآناً أو حديثاً فنظمه إنما يكون عقداً إذا غير تغييراً كثيراً وأشير إلى أنه من القرآن

ما بال من أوله نطفة   وجيفة آخره يفخر   عقد قول علي رضي الله عنه وما لابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة وأما الحل فهو أن ينثر النظم كقول بعض المغاربة فإنه لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته لم يزل سوء الظن يقتاده ويصدق توهمه الذي يعتاده حل قول أبي الطيب :

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه   وصدق ما يعتاده من توهم

ويشترط في الحل والعقد والتضمين أن يكون الكلام مشهوراً لئلا يؤدي إلى تهمة فاعله بالكذب ، والمنع مطلقاً مشهوراً كان أو غير مشهور مذهب الامام مالك رحمه الله تعالى قال

(١٨٢) [التلميح] (إشارة لقصة شعر مثل   من غير ذكره فتلميح كمل)

أقول: التلميح الاشارة إلى قصة أو شعر أو مثل من غير ذكره كقوله:

فوالله ما أدري أأحلام نائم   ألمت بنا أم كان في الركب يوشع

إشارة إلى قصة يوشع عليه السلام واستيقافه للشمس ، وكقوله :

لعمرو مع الرمضاء والنار تلتظي   أرق وأحفى منك في ساعة الكرب

إشارة إلى البيت المشهور

المستجير بعمرو عند كربته   كالمستجير من الرمضاء بالنار

وكقولك لشخص تعجل السيادة والتصدر قبل أوانهما لا تعجل تحرم تشير إلى قولهم من تعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه قال :

[تذنيب في ألقاب من الفن]

(من ذلك التوشيع والترديد   وترتيب اختراع او تعديد
كالتائبون العابدون الحامدون   السائحون الراكعون الساجدون)

أقول : التذنيب جعل الشيء ذنابة للشيء وتكميلاً له والألقاب الأسماء وما ذكره ههنا منه ما يرجع للضرب المعنوي من البديع ومنه ما يرجع للفظي ، فمن ذلك التوشيع وهو ذكر شيء من عجز الكلام مفسراً بمتعاطفين كقوله عليه الصلاة والسلام يشيب ابن آدم ويشب معه خصلتان الحرص وطول الأمل . ومنه الترديد وهو تعليق الكلمة في الفقرة أو المصراع بمعنيين نحو حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم حيث يجعل رسالته كقوله :

صهباء لا تنزل الأحزان ساحتها   إن مسها حجر مسته سراء

ومنه الترتيب

والحديث وإن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد كيف كان إذ لا دخل فيه للاقتباس (قوله يفخر) حال أي ما باله حال كونه مفتخراً (قوله فهو أن الخ) وشرط كونه مقبولاً أن يكون سبكه حسناً لا يتقاصر على ذلك النظم بأن يكون مسجعاً والألفاظ جزلة وأن يكون واقعاً موقعه بأن تكون ألفاظه مطابقاً معناها للمقام ع ق (قوله وحنظلت نخلاته) أي صارت نخلاته كالحنظل في المرارة وقوله يقتاده أي يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة وقوله ويصدق أي الشخص المسيء الظن وقوله يعتاده من الاعتياد (قوله قول أبي الطيب) يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه أي أبي الطيب .

التلميح

هو بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره ونظر إليه ومنه لمح البصر يقال في هذا البيت تلميح إلى قول فلان أي نظر وإشارة إليه وأما التمليح فقد تقدم في باب التشبيه أنه جعل الكلام مليحاً جيداً يقال ملح الشاعر شعره إذا أتى فيه بشيء مليح (قوله إشارة الخ) أي إشارة في نظم أو نثر لقصة تقدمت أو شعر معلوم أو مثل سائر من غير ذكر واحد منها تلميح وقوله كمل أي حد التلميح وهو تكميل (قوله فوالله الخ) وصف لحوقه بالأحبة المرتحلين وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر في ظلمة الليل ثم استعظم ذلك واستغرب به وتجاهل تحيراً فقال هذا حلم رآه في النوم أم كان في الركب يوشع النبي فرد الشمس (قوله لعمرو) فاللام للابتداء وهو مبتدأ مع الرمضاء أي الأرض الحارة التي ترمض فيها القدم أي يحترق حال من ضمير في أرق والنار مرفوع معطوف على عمرو أو مجرور معطوف على الرمضاء تلتظي حال منها أرق خبر المبتدإ من رق له إذا رحمه وأحفى من حفي عليه تلطف وشفق (قوله المستجير) أي المستغيث وضمير كربته للموصول أي الذي يستغيث عند كربته بعمرو وانظر قصة البيت فيما كتب على الأصل .

تذنيب : في ألقاب من الفن

(قوله منه ما يرجع للضرب المعنوي) كالتوشيع والترديد والترتيب والاختراع وقوله ومنه الخ كالتعديد (قوله التوشيع) هو في اللغة لف القطن ونحوه قاله المصنف (قوله وهو ذكر شيء الخ) ولعل وجه المناسبة بين المعنيين أن في التفسير رجوعاً إلى المفسر كما أن في اللف رجوعاً إلى جهات الملفوف عليه تأمل (قوله الترديد) هو في اللغة رد الشيء من أمر إلى آخر والمناسبة ظاهرة (قوله وهو تعليق الخ) يظهر من التمثيل أن التعليق الأول أعم من كونه بما قبل أو بما بعد فإنه في الآية بما قبل وفي المثال بما بعد فهذا جدير بأن يكون نكتة ثانية لتعداد المثال وانظر هل يضرب في صورتي التعليق الأول صورتان للتعليق الثاني فتصير الصور أربعاً (قوله نحو حتى الخ) فلفظ الجلالة ربط أولاً برسل وثانياً بأعلم (قوله نحو صهباء الخ) فقد علق المس أولاً بالحجر ثم علقه ثانياً بالسراء وذلك أن تقول علق أولاً المس بالصهباء ثم علقها ثانياً بالحجر والأول منظور فيه لعمدية المعلق به والثاني لقربه والصهباء اسم للخمرة وقوله صهباء يحتمل كونه خبراً لمحذوف وكونه خبراً ثانياً لمبتدإ سبق مع

وهو ترتيب شيء على آخر لنكتة نحو وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح. ومنه الاختراع وهو الإتيان بتركيب لم يسبق إليه مثل ولما سقط في أيديهم لم يسمع قبل نزوله في القرآن. ومنه التعديد وهو سوق المفردات دون عطف كالتائبون العابدون الحامدون السائحون البيت وكحديث الأسماء الحسنى قال:

(تطريز أو تدبيج استشهاد إيضاح ائتلاف استطراد)

أقول التطريز اشتمال الصدر على جزئين مخبر عنه ومتعلقه والعجز على الخبر مقيداً بمثله كقوله التسبيح في الصلاة نور على نور. والتدبيج أن يكون للكلام في معرض مدح أو غيره لونان فصاعداً لقصد الكناية أو التورية كقوله:

تردّى ثياب الموت حمراً فما أتى … لها الليل إلا وهي من سندس خضر

أراد الثياب الملطخة بالدم فما أتى عليها الليل إلا وقد صارت من ثياب الجنة وكنى بالأول عن القتل وبالثاني عن دخول الجنة والاستشهاد الاستدلال كقوله:

كان بي ركن وثيق … وقعت فيه الزلازل
زعزعته نوب الدهر … وكرات النوازل
ما بقاء الحجر الصلد … على وقع المعاول

الشاهد في البيت الثالث والإيضاح أن يكون في الكلام خفاء دلالة فيؤتى بكلام يبين المراد ويوضحه كقوله:

يذكرنيك الخير والشر كله … وقيل الخنا والعلم والحلم والجهل
فألقاك عن مذمومها متنزهاً … وألقاك في محمودها ولك الفضل

فالثاني بين المراد بالأول. والائتلاف الجمع بين متناسبين لفظاً أو معنى نحو الشمس والقمر بحسبان. والاستطراد أن يكون المتكلم في فن من الفنون ثم يظهر له من آخر مناسبة فيورده ثم يرجع إلى الأول ويقطع الاستطراد

خبره الأول وعلى كل يحتمل أنه خبر موطئ والمقصود ما بعده وهو الظاهر ويحتمل أنه قصد به إفادة أن الخمرة تسمى صهباء وقوله لا تنزل الخ فيها استعارة بالكناية بتشبيه الخمر بذي ساحة وإثباتها تخييل (قوله وهو ترتيب شيء على آخر) أي جعل مرتبته في الذكر قبل الآخر كما يدل له قول المصنف وهو تقديم شيء الخ خلافاً لما يتبادر من عبارة الشارح من أن المعنى جعل شيء متوقفاً على آخر إذ لا يظهر هنا تأمل (قوله لنكتة كإفادة أفضلية المقدم في الآية وكإفادة مدة كونه مستوجباً كما في ضرب زيداً وعمراً وبكراً (قوله مثل ولما سقط الخ) سقط فعل ماض مبني للمجهول وأصله سقطت أفواههم على أيديهم ففي بمعنى على وذلك من شدة الندم فإن العادة أن الإنسان إذا ندم بقلبه على شيء عض بفمه على أصابعه فسقوط الأفواه على الأيدي لازم للندم فأطلق اسم اللازم وأريد الملزوم على سبيل الكناية (قوله وكحديث الأسماء الحسنى) نصه إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس الخ (قوله التطريز) هو في اللغة جعل الثوب مطرزاً أي معلماً بخطوط مثبتة وهو فارسي معرب قاله المصنف ولعل وجه المناسبة التحسين بالمتماثل في كل ففي اللغوي تحسين الثوب بالخطوط المتماثلة وفيما هنا تحسين الكلام بالخبر ومماثله تأمل (قوله ومتعلقه) بكسر اللام (قوله وهو اشتمال الخ) ما ذكره الشارح من أن التطريز اشتمال الصدر على متعلق واحد والعجز على الخبر مقيداً بمثل له واحد هو أحد رأيين ذكرهما المصنف في شرحه وقد اقتصر على الثاني ع ق قال وهو أن يبتدئ المتكلم أو الشاعر بثلاثة أسماء أولها مخبر عنه والثاني والثالث متعلقان بالأول بوجه ما ثم يؤتى بالخبر مع متعلقين آخرين يناسبان المتعلقين في الصدر ويرتبطان بها ارتباطاً ما بشرط اتحاد لفظ الخبر وما يتعلق به كقوله في مولده صلى الله عليه وسلم:

يقول لنا لسان الحال منه … وقول الحق يعذب للسميع
فوجهي والزمان وشهر وضعي … ربيع في ربيع في ربيع

وقوله:

كأن الكأس في يدها وفيها … عقيق في عقيق في عقيق

اهـ بحذف (قوله ومتعلقه) بكسر اللام (قوله في معرض الخ) حال من الكلام (قوله تردى الخ) فقد ذكر فيه لونين لقصد الكناية المذكورة في الشارح (قوله كان بي الخ) الباء تجريدية فقد جرد من نفسه ركناً مبالغة في شدة ركنيته وللركن معان يناسب منها هنا الأمر العظيم وما يتقوى به والوثيق المحكم والزلازل البلايا وقوله زعزعته الزعزعة تطلق على التحريك الشديد والمراد هنا لازمه وهو الإضعاف ونوب الدهر مصائبه وشدائده وكرات النوازل أي مرات الشدائد فعطفه مرادف وقوله ما بقاء الخ الصلد الصلب الأملس وعلى بمعنى مع والوقع وقعة الضرب بالشيء والمعاول جمع معول كمنبر الحديدة تنقر بها الجبال (قوله الشاهد الخ) عبارة المصنف فالبيت الثالث استشهاد وقد أحسن فيه إذ أخرج التشبيه في صورة الخبر تحقيقاً ثم في صورة الاستفهام تعجباً وتسلياً وشبه نفسه بالحجر الصلد في التحمل والصبر والسكينة عند وقوع المعاول اهـ (قوله يذكرنيك الخ) الظاهر أن يذكر مبني للمجهول من باب فعل مضعف العين وأن في بمعنى باء السببية والمعنى يذكرني عقلي بسببك أي بسبب ملاحظتك أو مشاهدتك الخير والشر الخ فتأمل والخنا أراد به القول القبيح (قوله فالثاني بين الخ) إذ قبله لا يدرى هل تذكر الأمور المذكورة لوجودها فيه من جهات

كقوله تعالى وهل أتاك حديث موسى إلى قوله ولقد أريناه آياتنا كلها فكذب وأبى . قال : متن (إحالة تلويح أو تخييل وفرصة تسميط او تعليل) أقول : الإحالة مصدر أحلته على كذا وهو قسمان خفية وجلية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب إحالة على قوله وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا الآية وكقوله وآتينا داود زبورا والإحالة في الآية الأولى ظاهرة وفي الثانية خفية لما قيل إنها إحالة على قوله ولقد كتبنا في الزبور الآية لتضمنه تفضيل محمد صلى الله عليه وسلم . والتلويح الكناية البعيدة التي كثرت فيها الوسائط بين اللازم والملزوم ككثير الرماد . والتخييل ويقال له الإيهام وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد وهو أقسام تسعة مذكورة في المطولات من أرادها فليرجع إليها . والفرصة استدراجك المخاطب لتأخذه كقولك للمنكر المعاد هل كنت عدما فيقول نعم فتقول له هل أنت من ماء مهين فيقول نعم فتقول الذي سواك من ذلك قادر على إعادتك . والتسميط كون بعض أجزاء البيت

سجعا وبعضها خلاف الروي بأن يجعل البيت أربع سجعات ثلاث على روي غير روي البيت كقول بعضهم في بديعته:

في رأسه غسق في وجهه فلق * في ثغره نسق تسميط دارهم .

والتعليل هو أن يريد المتكلم ذكر حكم فيقدم عليه ذكر علة وقوعه كقول الصفي الحلي في بديعته:

لهم أسام سواء غير خافية * من أجلها صار يدعى الاسم بالعلم

قال: (تحلية ونقل او تختم تجريد استقلال او تهكم) أقول : التحلية عقد نثر القرآن أو الحديث بزيادة على ألفاظهما فهي نوع من العقد كقوله :

الحمد لله منا باعث الرسل * هدى بأحمد منا أحمد السبل

عقد قوله تعالى لقد من الله على المؤمنين الآية وقول الآخر: (قوله

ما بال من أوله نطفة * وآخره جيفة يفخر

عقد قوله صلى الله عليه وسلم ما لابن آدم والفخر وإنما أوله نطفة وآخره جيفة . والنقل قريب من التحلية لأنه عقد إلا أنه لا يكون فيه شيء زائد عن لفظهما بل يكون كله في ترجمة أخرى . والتختم عقد قرآن أو حديث اشتمل على شيء من لفظهما كقوله :

وبدت لنا البغضاء من أفواههم * وصدورهم فيها الذي هو حقود

والتجريد نفي اللزوم لانتفاء اللازم كقوله تعالى لا يسألون الناس إلحافا أي لا يتحقق منهم سؤال فلا يكون إلحاف . والاستقلال كناية عن جملة في معناها بجمل تكمل الآي كقوله :

وما لكم قصد وحبكم قلى * ونصحكم غش وصلحكم حرب

والتهكم إبراز المقصود في صورة ضد استهزاء نحو ذق إنك أنت العزيز الكريم ومقتضى الظاهر إنك أنت الذليل المهان . قال : متن (تعريض او إلغاز او ارتقاء تنزيل او تأنيس او إيماء)

مختلفة أو لبعده عن مذمومها واتصافه بمحمودها أو عكسه (قوله كقوله تعالى وهل أتاك الخ) فقد أخذ أولا في ذكر قصة موسى ثم استطرد بقوله الذي جعل لكم الأرض الخ ثم رجع إلى القصة بقوله ولقد أريناه الخ تأمل (قوله وفرصة) أي انتهاز فرصة (قوله لما قيل انها إحالة الخ) فكأنه قيل وآتينا داود زبورا أفد أنك مذكور فيه حيث أنزلنا عليك قولنا ولقد كتبنا الخ (قوله لتضمنه الخ) إذ هم المراد بالعباد الصالحين في الآية (قوله والتخييل ويقال الخ) فيه أنه يصير بهذا التفسير مكررا مع ما سبق فالمناسبة ما للمصنف قال وهو تصوير ما يظهر في العيان حتى يتوهم أنه ذو صورة تشاهد كقوله تعالى - والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه اهـ وقوله ما يظهر أريد به الاستقبال أي ما سيكون ظاهرا وقوله حتى الخ غاية في التصوير والظاهر أن التصوير في الآية بالوصف أعني مطويات الذي هو حقيقة في الحال (قوله استدراجك المخاطب الخ) أي جعلك إياه منتقلا من درجة إلى أخرى أقرب منها لمقصودك وقوله لتأخذه أي لتوقعه في الاعتراف بمقصودك (قوله كون بعض أجزاء الخ) عبارة المصنف وهو كون أجزاء البيت أو بعضها مسجعا على خلاف الروي وهي المستقيمة دون عبارة الشارح كما هو ظاهر ومعنى عبارة المصنف أن تكون أجزاء البيت ما عدا الأخير التي هي الألفاظ المتوازنة كالتي على مستفعلن فعلن في البسيط كما في المثال أو بعضها سجعا الخ تأمل (قوله في رأسه الخ) الغسق الليل والفلق الصبح والنسق الانتظام أي هو قلادة مزينة لدار القوم الذين هو منهم لأن التسميط تعليق القلادة على الصدر كما قاله المصنف وقد أريد به المعلق على طريق التشبيه تأمل (قوله لهم أسام) جمع اسم وسوام جمع سام أي عال والشاهد في قوله من أجلها أي من أجل أسمائهم المشهورة جدا صار يدعى الاسم التي هي من جملته بالعلم تشبيها له بالجبل في الشهرة (قوله منا) أي إنعاما مفعول لأجله لمتعلق الظرف قبله وباعث صفة لله وقوله منا حال من أحمد أي حال كونه منا معشر العرب (قوله لقد من الله على المؤمنين الآية) من أنفسهم أي من العرب ليأنسوا به ويفهموا منه لا ملكا ولا عجميا (قوله ما بال الخ) ليس في البيت زيادة على الحديث إلا شيء تافه لا يعد زيادة تأمل (قوله من لفظها) أي من لفظ أصلها وقوله بل يكون أي العقد وقوله في ترجمة أخرى بأن يترجم عن المعنى المأخوذ بلفظ يرادف المأخوذ منه تأمل (قوله وحقود) جمع حقد أفاده في القاموس والظاهر أن جمع المصدر للمبالغة والشطر الأول عقد لقوله تعالى - قد بدت البغضاء من أفواههم - والثاني عقد لقوله - وما تخفي صدورهم أكبر - (قوله إلحاف) أي إلحاح (قوله قلى) بفتح القاف أي بغض

أقول: التعريض أن يميل باللفظ إلى جانب يفهم منه المقصود لا من جهة الوضع الحقيقي ولا المجازي بل من عرض اللفظ أي جانبه كقول السائل لمن يتوقع منه صدقة إني محتاج. والإلغاز تعمية المراد أي تغطيته. والارتقاء الانتقال من الأدنى إلى الأعلى في الوجه المراد نحو لا أبالي بالوزير ولا بالسلطان. والتنزيل عكس الترقي نحو هذا الأمر لا يعجز السلطان ولا الوزير والتأنيس تقديم ما يؤنس المخاطب قبل إخباره بمكروه. والإيماء عند السكاكي الكناية القليلة الوسائط دون خفاء في اللزوم وفرق بين التلويح والرمز والإيماء، بأن التلويح ما كثرت وسائطه، والرمز ما قلت وسائطه مع خفاء في اللزوم كعريض القفاء والإيماء ما قلت وسائطه دون خفاء كطويل النجاد. قال: (حسن البيان رصف أو مراجعه حسن تخلص بلا منازعه)

أقول: حسن البيان كشف المعنى وإيصاله للنفس بسهولة، والرصف وضع كل كلمة في موضع يناسبها معنى ولفظا ووجها ولا يتم ذلك على أكمل حال إلا في كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، (١٨٥) والمراجعة حكاية التقاول. كقوله تعالى قال فرعون وما رب العالمين إلى قوله من الصادقين وحسن التخلص ملاءمة الخروج من فن من الكلام إلى فن آخر ويسمى براعة المخلص. قال: [فصل فيما لا يعد كذبا] (وليس في الإيهام والتهكم ولا التغالي بسوى المحرم من كذب وفي المزاح قد لزب بحيث لا مندوحة عن الكذب)

أقول: ليس في الإيهام وهو التورية كذب لأن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يمازح بها كقوله للعجوز التي طلبت منه الدعاء بدخول الجنة إن الجنة لا تدخلها عجوز ومثله التهكم لوروده في الكتاب العزيز وكذلك المبالغة وهو المراد بالتغالي ما لم تكن محرمة أو كفرا كمن يصف أميرا بأنه قهر أهل السماء أو عارض القدرة بقوته وأما المزاح بالكذب على غير تأويل من تورية أو نحوها فحرام لأن اللعب لا يبيح محرما وهذه المصيبة عمت بها البلوى في زماننا إذ لا يكاد مجلس يخلو عن المزاح بالكذب وربما كفر المازح في بعض الأحيان وأما المزاح العاري عن الكذب فهو مباح لأن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يمازح بعض الأحيان ولا يقول إلا حقا زاده الله شرفا وكرما ولزب أي لزم ارتكاب ما ذكر من التورية ونحوها في المزاح لمن أراده لتكون له مندوحة عن الكذب قال:

[خاتمة] (وينبغي لصاحب الكلام تأنق في البدء والختام بمطلع حسن وحسن المقال وسبك أو براعة استهلال)

(قوله التعريض أن يميل الخ) فهو كناية مسوقة لموصوف غير مذكور وفائدته التنزه أو الملاطفة أو الاحتراز عن المخاشنة كتعريض ذي المروءة المستحي من السؤال بالطلب وكتعريض ذي حاجة عند الأمير ونحوه وكقولك لمن يؤذي المسلم من سلم الناس من لسانه تشير إلى نفي الاسلام قاله المصنف (قوله بل من عرض الكلام الخ) فهو خاص بالمركب قاله المصنف وعطف الجانب تفسيري (قوله توقع) أي انتظر (قوله في الوجه) لعدم المبالاة هنا (قوله تقديم ما يؤنس الخ) كقولك إن الله قضي بالموت على كل أحد وأجزل الثواب لمن صبر على المصيبة وإن ولدك قد مات (قوله قبل إخباره بمكروه) زاد المصنف أو عتابه كقولك لمن يخافك وقد سرق لك شيئا سامحك الله لم فعلت كذا ومنه عفا الله عنك لم أذنت لهم اهـ (قوله الكناية القليلة الخ) كقوله:

أو ما رأيت المجد ألقى رحله ... في آل طلحة ثم لم يتحول

وذلك أنه لما جعل المجد ملقيا رحله في آل طلحة بلا تحول على طريق الاستعارة بالكناية كما هو ظاهر لزم من ذلك كون موصوفه آل طلحة لعدم وجدانه في غيرهم بواسطة أنه صفة لا بد من موصوف وهي ظاهرة ثم المراد بقلة الوسائط عدم كثرتها فيصدق بالواحدة كما في البيت وبعدم الواسطة مع الظهور كعريض القفا في البله بناء على ظهوره عرفا فيه وكما في مثال الشارح الآتي (قوله ما كثرت الخ) أي كناية كثرت وسائطها نحو كثير الرماد لما واقعة على كناية وكذا فيما بعد (قوله كعريض القفا) بناء على عدم ظهوره عرفا (قوله رصف) هو لغة الضم ومنه رصف الحجارة والمناسبة ظاهرة. [فصل: فيما لا يعد كذبا] (قوله وليس الخ) في الإيهام خبر ليس مقدما ومن زائدة وكذب اسمها مؤخرا (قوله بحيث) الباء زائدة وقوله لا مندوحة الخ أي غير ما ذكر من الإيهام وما بعده (قوله لوروده الخ) كقوله تعالى ـ ذق إنك أنت العزيز الكريم ـ.

[خاتمة] (قوله بمطلع حسن الخ) الباء سببية أي بسبب إيراد مطلع حسن والمراد حسن حسنا زائدا على غيره بما ليس بمطلع ومثله يقال فيما بعده وقوله وحسن المقال عطف على مطلع من عطف السبب على المسبب بالنظر لوصفه وحسن المقال بأن يكون اللفظ في غاية البعد عن التنافر والثقل وقوله وسبك

والحسن فى تخلص او اقتضاب   وفى الذى يدعونه فصل الخطاب   ومن سمات الحسن فى الختام   إردافه بمشعر التمام

أقول ينبغى للمتكلم أن يتأنق أى يتتبع الآنق والأحسن فى أول كلامه وآخره فالأول موجب لاقبال نفس السامع. والثانى يزيدها إقبالاً على مامضى وجابر لما قد يقع قبله من التقصير فى التعبير. فالأول يكون بحسن الابتداء لأنه أول ما يقرع السمع وأحسنه مايسمى بالمطلع ويسمى بالإلماع (١٨٦) ويسمى براعة الاستهلال وهو أن يقدم فى أول كلامه إشارة إلى ماسيق الكلام لأجله كقوله فى التهنئة :

بشرى فقد أنجز الإقبال ما وعدا   وكوكب المجد فى أفق العلا صعدا

ومنه مطلع سورة النور ومن محاسن الابتداء صنعة الانتقال من المطلع إلى المقصود وهو ثلاثة أقسام أحدها التخلص وهو الانتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة بينهما. الثانى الاقتضاب وهو الانتقال إلى ما لايلائم. الثالث فصل الخطاب وهو متوسط بينهما وهو الانتقال إلى ما يقرب من التخلص بأن يشوبه شىء من الملاءمة وعده بعضهم قسما من الاقتضاب ومنه قولهم بعد حمد الله والصلاة والسلام على النبى صلى الله عليه وسلم أما بعد فهذا الخ ومن حسن الكلام ختمه بما يشعر بتمامه بحيث لا يكون بعده للنفس تشوق كقوله :

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله   وهذا دعاء للبرية شامل

أى وجميع سور القرآن على هذا الأسلوب يعلم ذلك بأدنى تدبر. قال : (هذا تمام الجملة المقصوده

من صنعة البلاغة المحموده   ثم صلاة الله طول الأمد   على النبى المصطفى محمد   وآله وصحبه الأخيار

ما غرد المشتاق بالأسحار   وخر ساجداً إلى الأذقان   محبتى وسيلة إلى الرحمن   ثم بشهر الحجة الميمون   متمم نصف عاشر القرون)

معطوف على القال أى وحسن سبك وهو يحصل بكون اللفظ فى غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وأن تكون الألفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعانى مناسبة لألفاظها من غير أن يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف وعلى العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم (قوله أو براعة الخ) الظاهر أن أو قبلها حذف وبعدها حذف أى لمطلع حسن بسبب ما ذكر بدون براعة استهلال أو مع براعة الخ ثم فى كلامه حذف الواو مع ماعطفت أى وختام مثله بتبديل الاستهلال بالمطلع تأمل (قوله والحسن) عطف على تأنق (قوله ومن سمات الخ) لاحاجة لهذا البيت على ماقررنا وهو محذوف من النسخة التى كتب عليها المصنف وفى نسخة بعد قول المصنف والختام :

بحسن الابتداء بالإلماع   وحسن الاقتضاب والابداع

فى آخر بعذوبة التركيب   وجودها فى المطلع الغريب

ومن سمات الخ وهو على هذه النسخة جدير بالذكر والباء فى بحسن للسببية متعلق بتأنق وكذا الباء فى بالالماع بمعنى براعة الاستهلال على ماسيأتى وهى متعلقة بحسن وحسن معطوف على حسن وكذا الإبداع وقوله بعذوبة مبتدأ خبره جملة وجودها الخ وهذا أعنى قوله بعذوبة مكرر مع قوله أولا بحسن الابتداء بالالماع على ماقررناه (قوله الآنق) بفتح النون على الصحيح والأحسن عطف تفسير (قوله وجابر) عطف على يزيدها من عطف شبه الفعل عليه (قوله وأحسنه) أى الابتداء وقوله مايسمى بالمطلع ويسمى الخ فيه أن المطلع مصدر ميمى بمعنى الطلوع والمراد هنا الأخذ فى مدارج الكلام فليس هو براعة الاستهلال بل إنما يسمى براعة مطلع على أن هذا لايلائم المصنف كما عرفت (قوله ماتسمى بالالماع ويسمى الخ) والظاهر أن الهمزة فى الإلماع مكسورة وأنه فى الأصل مصدر ألمع بمعنى صير الشئ لامعاً ثم استعمل فى براعة الاستهلال بجامع التحسين لكنى لم أر هذه التسمية (قوله الحسن) الذى فى غيره المجد ولايخفى مافى البيت من الاستعارة بالكناية (قوله ومنه) أى ماذكر من براعة الاستهلال وقوله مطلع الخ فان سورة النور لما تعلق بالرمى بالزنا فصدرت بحكم الزنا والرمى به (قوله صنعة الانتقال) الإضافة بيانية وسمى صنعة لأن المتكلم تصنع فيه وقد مر عنهم تسمية غيره صنعة كالطباق (قوله وهو) أى الانتقال (قوله فصل الخطاب) مراده به الفاصل بين الكلامين لابقيد كونه أما بعد (قوله وهو الانتقال إلى مايقرب الخ) غير مناسب والمناسب التفريع بقوله فهو قريب من التخلص كما لايخفى (قوله وعده الخ) أى سماه اقتضابا مشوبا بتخلص (قوله ومن حسن) أى علامة حسن (قوله يا كهف أهله) أى يامن هو لأهله كالكهف فى الايواء إليه عند الضيق (وهذا دعاء الخ) أى إن هذا الدعاء ببقائك دعاء لجميع البرية لانتفاعهم جميعا به وفيه إشارة إلى التمام بتعميم الدعاء لأنه يذكر فى تمام الكلام عادة (قوله الأسلوب) أى ذكر ما يشعر بالتمام (قوله من صنعة البلاغة) قال المصنف الصنعة والصناعة الحرفة والعلوم الصناعية ذات الاصطلاح والترتيب المخصوص المتضمن ضم كل جنس إلى جنسه ووضع كل بمحله وأطلقوا على علم البلاغة صنعة من حيث اشتماله على ذلك (قوله للمشتاق) من الاشتياق وهو شدة رغبة القلوب فى لقاء المحبوب (قوله وخر ساجداً الخ)

أقول: المشار إليه جميع ما تقدم سوى الخطبة إذ ليست مقصودة بالذات والبلاغة عبارة عن فنى المعاني والبيان إطلاقها على البديع تغليب وإنما كانت محمودة لأن بها يطلع على أسرار كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم وتقدم معنى الصلاة والأمد الوقت المستقبل والمصطفى المختار والأخيار جمع خيّر بالتشديد وغرد من التغريد وهو التطريب فى الصوت والغناء والمشتاق أى إلى الحضرة العلية بدليل السياق والميمون من اليمن وهو البركة وكان ميمونا لأنه من الأشهر الحرم والقرون جمع قرن وهو مائة سنة وتمام نصفه خمسون أخبر أن نظمه تم سنة خمسين وتسعمائة من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام

قال أسير مساويه أحمد الدمنهوري هذا آخر ما أردنا كتابته تحريرا فى العاشر من الخامس من الرابع من الثالث من الثانى عشر من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام نسأله سبحانه وتعالى أن يحسن عاقبتنا فى الأمور كلها وأن يدخلنا دار كرامته ويحيينا من غير محنة بجاه حبيبه كرمه تفضلا منه لا وجوبا عليه. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

أى سقط إلى ناحية الأذقان وهى الأرض قاله المصنف (قوله المشار إليه جميع الخ) الظاهر أن المشار إليه الخاتمة أو البيت الذى قبل هذا لأن تمام بمعنى متمم وهو إنما يكون بما ذكرنا (قوله وهو التطريب الخ) والمراد هنا رفع الصوت بالبكاء من شدة الحزن المثير لاختراق القلب قاله المصنف (قوله فى العاشر) أى اليوم من الخامس أى الشهر من الرابع أى العام من الثالث أى العقد من الثانى عشر أى القرن وقوله من الهجرة أى مبتدأ عدد هذا القرن أى الذى من جملته هذا القرن من الهجرة

ومن قبيل ما للشارح ما وقع فى آخر المجلد الثانى من التفسير المسمى بروح البيان، ونصه:

هذا آخر ما أودعت فى المجلد الثانى من التفسير الموسوم بروح البيان من جواهر المعانى ونظمت فى سلكه من فوائد العبارة والإشارة والإلهام الربانى وسيحمده أولو الألباب إن شاء الله الوهاب. ووقع الإتمام بعون الملك الصمد وقت الضحوة الكبرى من يوم الأحد، وهو العشر السابع من الثلث الثانى من السدس الخامس من النصف الأول من العشر التاسع من العشر الأول من العقد الثانى من الألف الثانى من الهجرة النبوية على صاحبها ألف تحية اهـ.

✿

هذا ما يسره الملك الجليل مما به خدمة هذا الشرح الجميل، فدونك حاشية كشفت عن وجوه مخدراته الأستار، حتى غدا حسنها واضحاً كالشمس فى رابعة النهار، أودعتها من نفائس السابقين ما يستدعيه المقام، ومن لطائف الفكر ما يسر به ذوو أفهام، بذلت فى تحريرها غاية المجهود، وهذبتها تهذيباً يذوب به قلب الحسود، ومع هذا فأنا معترف بأنها غير خالية من الوصمة، فإنما أنا ممن يخطأ ويصيب ولست من أهل العصمة.

وتم تبييضها فى عاشر سابع من خامس من ثالث اثنين من ثانى اثنين من الهجرة النبوية على صاحبها أزكى التحية.

✿

ونسأل الله سبحانه أن يجعل جزاءنا جزيل الثواب وأن يحفنا بخفى ألطافه يوم المآب إنه على ما يشاء قدير، وبالإجابة وجزيل الإحسان جدير.

وصلى الله على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم، والحمد لله رب العالمين.

فهـــرس

﴿ يقول الفقير إليه تعالى رئيس قسم التصحيح بالشركة ﴾

الحمد لله رب العالمين. وبه نستعين على أمور الدنيا. والدين والصلاة
والسلام على سيدنا محمد سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.
والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين (أما بعد) فقد
تم بحمده تعالى طبع هذا الكتاب على نفقة
الشركة الحرمين سنقافورة جدة وصلى الله على محمد
وعلى آله وأصحابه اجمعين
آمين